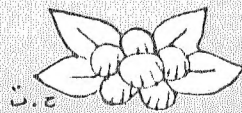


الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

لُغَةُ الشَّعَرِ

دراسة في الضَّرورة الشَّعَرِيَّة



دار الشروق

لِغَتِ الشَّعْرِيَّةِ

دراسة في الصُّورَةِ الشَّعْرِيَّةِ

الطبعة الأولى
١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق

أسسها محمد المصطفى عام ١٩٦٨

القاهرة . ١٦ شارع حواد حسي - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس . ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تليكس . SHROK UN 9٦091
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس ' ٨٦٧٥٥٥ - تليكس ' SHROK 2017٩ LE

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

لغز الشعيرة دراسة في الضرورة الشعرية

دار الشروق

الإهداء

إليك يا أبى ، وأنت فى مشواك الأخير، أولى
ثمرة غرسك ، ولعلها على خير ما كنت ترجو
لها أن تكون .

ابنك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

«الضرورة الشعرية»، مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها موزعة مبثوثة في أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم. فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر، يلجئان الشاعر إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي.

وقد اختلف النحاة في مفهوم «الضرورة الشعرية» اختلافا غير قليل. فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومنهم من رأى أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارا، بحيث لا تكون له عنه مندوحة. وفيهم من انتهى إلى أن ما يسميه النحاة ضرورة ما هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار عنه تكلف لا داعي له. وبينهم من رأى أنها شذوذ، أو رخصة. وغالى بعضهم فزعم أن الشعر نفسه ضرورة. واهتدى قليل منهم إلى أن هذا من لغة الشعراء؛ لأن ألسنتهم قد ألفت ذلك، ودرجت عليه.

وقد عاد هذا الاختلاف بنتائج غير حميدة على دراسة اللغة. فما يراه هذا ضرورة لا يقاس عليه، لا يجده الآخر كذلك؛ فيبيح الأخذ به، والنسج على منواله شعرا ونثرا، ويعمل فيه التأويل والتخريج، ويلتوى عنق النص اللغوي في أيديهم، فيختنق دون تفسير صحيح. وعدم التفسير اللغوي الصحيح إهمال للنص، والتفسير الملتوى إرهاب له.

ولما كان مفهوم «الضرورة الشعرية» مضطربا لدى نحائنا القدماء؛ فقد زحف هذا المصطلح - «الضرورة» - على النصوص اللغوية الأخرى من غير الشعر، كالقرآن الكريم، والنثر المسجوع، وغير المسجوع أيضا. واضطر النحاة لعقد مشابهة بين الشعر وغيره من ألوان الكلام، ولم يجدوا حرجا في تسمية هذه الظواهر - وهي في غير الشعر - ضرورة، مع أنه لا وزن حينئذ ولا قافية.

ومرد هذا الاضطراب إلى محاولة طرد القاعدة «الكلية» التي وجهوا لها عنايتهم، والخلط

بين اللهجات، ومحاولة وضع قواعد عامة لها جميعا، والخلط بين المستويات اللغوية المختلفة شعرا ونثرا، والاعتماد على الشعر اعتمادا كبيرا في التقعيد النحوى، وإهمال النصوص النثرية، والنظر إلى اللغة على أنها فطرة وطبيعة في العربى لا يمكن أن يتحول عنها، وأنها - أى اللغة - جامدة ثابتة لا يمكن أن تتطور أو أن تنتقل من حال لأخرى استجابة لمتطلبات العصر وملابسات الأحوال .

وآمل أن ينهض هذا الكتاب بمهمة تفسير ما سماه النحاة «ضرورة شعرية»، تفسيرا لغويا يرتبط بواقع النص اللغوى الذى توجد فيه هذه الظاهرة، ويراعى ظروفه الخاصة، ويحاول أن ينقى عن الشعر «وصمة» الضرورة التى لصقت به زمنا طويلا، ودفعت نقاد العرب قديما إلى تحذير الشعراء منها، وعيب الشعر بسببها، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أن النثر أفضل من الشعر لما يشتمل عليه الشعر من ضرورات!

وقد تناولت فى هذا الكتاب ما يسميه النحاة ضرورة شعرية من جميع الزوايا. فناقشت المنهج والأسس التى أنتجت هذه الظاهرة فى الدرس اللغوى. وبحثتها من حيث هى خروج على «القاعدة»؛ فدرست مراحل القاعدة المختلفة، وما يثيره كل منها من قضايا. وبحثتها من حيث مفهوم النحاة لها، واختلاف هذا المفهوم ونتائجه. وعالجت أنواعها فى مباحث خاصة حددت كلا منها بوجوه شركة بينها لم يلتفت إليها النحاة من قبل على الوجه الذى قدمتها به، فيما أظن. وتناولتها من حيث تعدد اللهجات، وتعدد الروايات، وفى إطار السليقة اللغوية بالمفهوم الصحيح لدلوها. ثم تناولتها أخيرا فى ضوء «لغة الشعر».

وقد اتخذت من مجموعة من المبادئ اللغوية أساسا فى معالجة كثير من القضايا التى تناولتها فى هذا الكتاب. ومن أهم هذه المبادئ اللغوية:

١ - أن الباحث اللغوى عليه أن يلاحظ ويسجل ويصف، دون أن يفرض نتائج ما توصل إليه، أو ينصبه معيارا للتصويب والتخطئة. ولذلك، حددت فى الفصل الأول موقف «القاعدة» مما يسمى ضرورة، ورأيت أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر معيارية القاعدة التى تمثلت فى أمور أخرى كثيرة رصدتها، وبينت كيف انزلق النحاة إلى الاعتماد على القياس فى الوصول إلى «القاعدة».

٢ - أن اللغة ظاهرة حية متطورة تنتقل من حال لأخرى. ولذلك، عالجت بعض أنواع الضرورة على أنها بقايا تاريخية لمراحل سابقة، وحاولت التدليل على ذلك. ورأيت أن بعض ما قال عنه النحاة إنه ضرورة، قد يعد أصولا تاريخية للهجات معاصرة. وعلى ضوء هذا المبدأ أيضا رفضت فكرة عصور الاستشهاد بوصفها مرحلة نموذجية يجب أن تفرض على كل ما يعقبها من عصور. ورأيت أن لاختوف على القرآن الكريم من هذا المبدأ؛ فإن للغته مستوى خاصا ينبغى أن يدرس وحده.

٣ - أن السليقة اللغوية ما هي إلا اكتساب وتعود، تنتج من تلقى المرء لغة بيئته عن طريقى المطابقة والمحاكاة. وليست السليقة طبيعة في العربى، تسرى فى دمه بحيث لا يستطيع بها بدلا ولا يجد عنها معدلا. ولذلك، رفضت تخصيص النحاة قبائل معينة دون أخرى؛ لأن كل لهجة ينبغى أن تدرس على حدة، وفى مستواها وظروفها الخاصة، ولا يجوز فرض ظواهر لهجة على لهجة أخرى. ورفضت، كذلك، تفضيل أهل عصر معين على غيرهم؛ لأن اللغة ينبغى أن تقسم تاريخيا إلى مراحل، بحيث تدرس كل مرحلة دراسة وصفية على حدة. وعلى أساس ذلك، حددت ما أراه فى الضرورة بين التصويب والتخطئة وغيرهما من المسائل التى لها بالسليقة ومفهومها سبب وثيق.

٤ - أن هناك فروقا بين كل مستوى لغوى وآخر. ولذلك، يجب الفصل بين هذه المستويات المختلفة، حتى فى اللهجة الواحدة، وأهمها الفصل بين الشعر والنثر، لأن الشعر لا يمثل البيئة اللغوية تمثيلا دقيقا، ومن هنا لا يجوز الاعتماد عليه فى التقعيد للغة عامة.

٥ - أن المتكلم باللغة هو مصدر القواعد اللغوية، وأساسها الأول، وهو أهم عنصر فى الدرس اللغوى، وله دور لا ينكر فى تطوير اللغة؛ لأنه فى سبيل مطابقتها لبيئته اللغوية قد يخطئ فى الصوغ القياسى، أو يرتجل ويبتكر فى اللغة، وكل هذا مقبول منه بشرط أن تقبله الجماعة اللغوية، ويشيع بينها هذا الاستعمال الجديد.

٦ - أن الغاية التى تهدف إليها الدراسات اللغوية، على اختلاف مستوياتها، هى «المعنى». ومن أجل ذلك، تنتظم الجملة مجموعة من «القرائن» تتضافر معا حتى لا يلتبس المعنى فإذا اتضح المعنى، وأمن اللبس، واقتضت ظروف التركيب - وهذا الشرط مهم - أن يترخص فى إحدى القرائن التى لا يؤدى الترخص فيها - فى هذا الموقف المعين - إلى غموض فى المعنى، فإن النظام اللغوى لا يأبى ذلك ولا يمنعه.

وأما الإطار الذى احتوى هذا الكتاب، فقد كونه خمسة فصول: تناول الأول منها «القاعدة ونشأة مصطلح الضرورة الشعرية»، والثانى «الضرورة الشعرية فى آراء النحاة»، والثالث «أنواع الضرورة: معالجة ورأى»، والرابع «الضرورة الشعرية فى إطار تعدد اللهجات والروايات والسليقة اللغوية»، والخامس «لغة الشعر والتقعيد النحوى». وأعقبت هذه الفصول الخمسة خاتمة لخصت أهم الأفكار والنتائج. وكان كل فصل من هذه الفصول يخضع فى حجمه لطبيعة مباحثه والقضايا التى تثار فيه، وكان كل منها يبدأ من حيث ينتهى سابقه ليمضى خطوة فى كشف زيف هذا المصطلح الذى ران على الدراسات النحوية زمنا ليس بالقصير.

وأخيرا . . أقول في غير تواضع كاذب : لقد ظلت ظاهرة «الضرورة الشعرية» إلى الآن يتناقضها جيل ، بعد جيل دون علاج لغوى أو تفسير صحيح . وقد حاولت ، في هذا الكتاب ، أن أنهض بهذا العبء ، وكل ما أرجوه أن أكون قد أصبت توفيقا فيما قصدت إليه ، وأن يكون هذا الكتاب لبنة في صرح جديد لنحو يقوم على معطيات علم اللغة الحديث .

وماتوفيقى إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب .

محرم حسنة عبد اللطيف

الفصل الأول
القاعدة ونشأة مصطلح الضرورة السعرية

توطئة الفصل :

إن الضرورة الشعرية، في أقرب تعريفاتها، هي الخروج على «القاعدة النحوية والصرفية»، في الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية. فلا معدى - إذن - عن التعرض للقاعدة من حيث المراحل التي تمر بها، وهى: الاستقراء والتقسيم والتجريد والتععيد، وموقف النحاة من كل منها، حتى تصل في النهاية إلى قانون عام تندرج تحته مجموعة من الجزئيات المشتركة في الخصائص والسمات، وتخرج عليه بعض الجزئيات الأخرى التي يعد النحاة بعضها شاذًا وبعضها الآخر ضرورة وغير ذلك.

وأولى مراحل القاعدة، التي لا بد أن تمر بها، هى استقراء جزئيات اللغة على المستوى الذى تتطلب له الدراسة. فالنحو: «علم منتزع من استقراء هذه اللغة»، كما يقول ابن جني^(١). وهو: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»، كما يعرفه ابن عصفور^(٢). وهو: علم «استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب» كما يعرفه ابن السراج^(٣). وهو: العلم الذى يهدف إلى ضبط الملكة اللسانية، «بالقوانين الحاصرة المستقراة»، على حد تعبير ابن خلدون^(٤).

والطريقة، التى سلكها النحاة الأوائل في جمع المادة اللغوية من مصادرها، للاستشهاد بها والنظر فيها، لاستخراج جهات الشركة وجهات الخلاف، لم يسموها بالاستقراء، بل سموها بالسماع. ولذلك سوف نتناول في هذا الفصل «السماع»، بوصفه - فى معنى من معانيه - الطريقة التى اتبعها النحاة لجمع اللغة أو المادة اللغوية التى يبنون عليها قواعدهم، وهذا ما يعنيه الاستقراء. وبعد ذلك، نتناول موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، ونتائج هذا الموقف، وأثره فى وجود ما سمي بالضرورة الشعرية. ثم نتناول بقية مراحل القاعدة، وهى التقسيم والتجريد والتععيد وموقف النحاة من كل منها، والنتائج التى ترتبت على هذا الموقف، والتى كان من بينها نشأة ما سمي بضرورة الشعر.

(١) ابن جني - الخصائص : ١ / ١٨٩.

(٢) ابن عصفور - المقرب : ١ / ٤٥، (مطبعة العاني - بغداد).

(٣) السيوطي - الاقتراح : ٦ .

(٤) ابن خلدون - المقدمة - ٤ / ١٣٦٧، (طبعة وافي) . وانظر : (طبعة الشعب ٥١٥).

السَّماع

يختلف مفهوم « السماع » باختلاف التناول والمعالجة . نير مصطلح لمعان مختلفة في الدائرة اللغوية ، وإن كان بينها من التقارب ما يسوغ إطلاقه عليها . فقد يراد به الشاذ عن « القياس » الذى لا يطرد تحت قاعدة ، أو الذى ينفرد فى الاستعمال ، إذا كان البحث فى الاطراد وعدمه . ويرد على أنه طريق من طرق الأخذ والتحمل والتلقى التى يحصرونها فى ست^(١) ، ويعدون «السماع» أولها ، إذا كان البحث فى وسائل نقل العلم وتحمله .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذا المفهوم - على تنوعه - متقارب ؛ إذ المقصود به فى أول الأمر الرجوع إلى مصادر اللغة واستقراؤها بالسماع ، سواء أكان هذا المسموع مما يمكن أن يخضع لقاعدة أم يند عنها . وهكذا نجد أن «السماع» يرد فى كتب النحو مراداً به هذان المعنيان المتقاربان اللذان يمكن أن يطلق على أحدهما «السماع العفوى» ، وعلى الآخر منهما «السماع العلمى» .

السماع العفوى :

أما السماع العفوى ، فهو الذى يرد فى مقابل القياس . ويعرف هذا النوع بأنه ما لا بد من تقبله كهيئته ، لا بوضعية فيه ولا تنبيه عليه ، ولا يصح أن يقاس عليه غيره . وإذا تعارض القياس مع مثل هذه المسموعات ، فلا بد من النطق بالمسموع على ما جاء عليه^(٢) . فإنها هى «أشياء تحبىء مختلفة ولا تطرد»^(٣) ، أو «نوادير تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»^(٤) .

ولا يغض من السماع بهذا المفهوم أنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه ، وإن كان ابن جنى

(١) طرق الأخذ والتحمل ، هى : السماع من لفظ الشيخ أو العربى ، والقراءة على الشيخ ، والسماع على الشيخ بقراءة غيره ، والإجازة ، والمكاتب والوجداء . ويجعلها بعضهم ثمانية أنواع . انظر : الإلماع ، للقاضى عياض : ٦٨ وما بعدها ، والمزهر ، للسيوطى : ٨٧ / ١ . وتاريخ آداب العرب ، للرافعى : ٣٣١ / ١ .

(٢) انظر الخصائص ، لابن جنى : ١ / ١١٧ ، ٢ / ٤٢ .

(٣) سيبويه - الكتاب : ٢ / ٢٢٨ .

(٤) السابق نفسه : ٢ / ٢١٥ .

يسميه شاذًا ، كما سنرى بعد . فالشيء « إذا اطرء في الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ^(١) » .

والسمع بهذا المفهوم طريق من طرق أخذ اللغة . يقول ابن جنى : «ومعاذ الله أن ندعو أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا ^(٢) » . فمنها « ما لا يؤخذ إلا بالسمع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر » ^(٣) . وقد عقد السيوطى مسألة في المزهري ^(٤) عن اللغة : هل تثبت بالقياس ؟ وأورد نقولا كثيرة تثبت أن «السمع» لا بد أن يسبق كل مقيس ، وأن القول بأخذ اللغة عن طريق «السمع» أرجح من غيره .

هذا المعنى من معانى السماع يطلق على الشاذ في القياس ، ولكنه في الوقت نفسه قسيه له ، بل هو طريق من طرق أخذ اللغة يكاد يرجح طريق القياس في رأى بعض العلماء ، وكونه بهذا الوصف لا يغض منه . ولكن هناك نوعا من «السمع» يطلقونه على الشاذ في القياس أيضا ؛ ولكن يشتم من وصفهم له بسماعيته رائحة الغض منه ، فيقصرونه على «السمع» ، ويصفونه أحيانا بالشذوذ أو الندرة ، وأحيانا يتوقفون عن ذلك . وقد يكون مستعملا في إحدى اللهجات التى اتخذت أساسا للتقعيد ، ولكنه لم يخضع للقاعدة ، أو يكون مستعملا في لهجة من اللهجات التى لم يكتب لها من الخطوة مثل ماكتب للهجات التى اتخذت أساسا للتقعيد ^(٥) .

وقد عد مفهوم هذا الضرب من السماع واحداً مع مقابلته بنوعين من القياس ، لأن مفهومه هنا ، في الحقيقة ، واحد . ولكن مفهوم القياس هو الذى يختلف . فالقياس الذى قالوا عنه إن جزءا كبيرا من اللغة يؤخذ به ، يقصد به - فيما أظن - عملية الصوغ القياسى التى يقوم بها المتكلم لا الباحث . والنوع الثانى من القياس ، هو الذى يقوم به الباحث في طرد ظواهر اللغة . لذلك ، كان المقصود بالسمع هنا كل مسموع في اللغة ، سواء أكان موافقا للقياس بنوعيه أم مخالفا له ، ومن هنا كانت تسميته بالسمع العفوى .

السمع العلمى :

إذا كانت السمة الغالبة على السماع العفوى هى الإطلاق وعدم التقيد ، فإن السماع

(١) ابن جنى - الخصائص : ٩٩ / ١ . (٢) السابق : ٤٣ / ٢ .

(٣) ابن جنى - المنصف : ٣ / ١ .

(٤) انظر المزهري للسيوطى : ٣٦ / ١ وما بعدها .

(٥) انظر نماذج لذلك في النوادر لأبى زيد : ١٧٩ ، والهمع للسيوطى : ١٦٥ / ١ ، ٢٠٤ / ٢ .

العلمى يصطبغ بغير قليل من الصبغة الذهنية المنظمة ، فهو يرد بهذا المفهوم على أنه طريق من طرق الأخذ والتحمل . والسماع بهذا المفهوم ، مرادف للنقل الذى يعرفه ابن الأنبارى بأنه «هو الكلام العربى الفصيح ، المنقول بالنقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة^(١)» . وهو بذلك أول دليل من أدلة النحو^(٢) ، وبه يحتاج بعض النحاة على البعض الآخر . وأوضح مثال على ذلك ، كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » ، لابن الأنبارى ؛ ففيه نماذج كثيرة لما يراد التدليل عليه .

وهذا المعنى أشد مساسا بما نحن بصددده ؛ إذ إنه عملية مقصودة من الباحث يهدف بها إلى استقراء المادة اللغوية وجمعها . وقد عرفه السيوطى بقوله : هو « ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته^(٣) » . وتحت هذا المفهوم ، تدخل عملية الاستقراء لجزئيات اللغة صيغا وتراكيب ، وهى التى تعد أولى الخطوات نحو القاعدة . وغير منكور أن علماءنا الأوائل قاموا بمجهود يكاد يكون منقطع النظر فى هذا المجال بفروعه المختلفة ؛ إذ عكفوا على المادة المختلفة ، بكل مستوياتها ، يجمعونها ويصنفونها ، ويصفون ما بينها من علاقات .

ومن المعروف ، أنه كانت أمام النحاة مادة لغوية وفيرة متنوعة تتمثل فى القرآن الكريم ، والحديث النبوى ، والشعر والنثر . أما فيما يتعلق بالقرآن الكريم ، فلم يكن عليهم عبء جمعه وتحصيله ، فقد كان محفوظا فى صدور الرجال بنازعة من الدين أو غيرها . وأما الحديث النبوى فقد كان لهم منه موقف سوف نعرض له بالتفصيل عند الحديث عن موقف النحاة من مصادر الاستشهاد . وأما الشعر والنثر ، فقد كانا مناط البحث والتحصيل . وهذه جميعا تمثل المادة اللغوية التى كانت تمد الاستشهاد النحوى بحاجته .

ولقد سلك النحاة طريقين فى الحصول على مادة الاحتجاج أو الاستشهاد . أولهما : الأخذ عن الرواة الرواد الذين كانوا يعدون مصدر الشعر وغيره من الأخبار التى تتعلق به ، وبخاصة القصائد الطوال . وثانيهما : الأخذ عن أهل البادية ومشافهتهم وقد حددوا لذلك زمانا ومكانا معينين . وكانت لهم فى سؤال الأعراب وسيلتان ، هما : سؤال الأعراب الذين كانوا يفدون إلى الحاضرة لبعض ما يقدمون له من الجلب والميرة . والرحلة إلى البادية ، ولنا أن نتصور ما يكتنف هذه الوسيلة من متاجرة قد تقوم أحيانا على الكذب وافتعال الروايات جذبا للاهتمام وجلبا للمال .

ومن الملاحظ ، أن هؤلاء العلماء لم يكونوا يحفلون كثيرا بذكر أسماء هؤلاء الأعراب الذين

(١) ابن الأنبارى - الإغراب فى جدل الإغراب : ٤٥ .

(٢) انظر السابق : ٤٥ . والاقتراح : ٤ .

(٣) السيوطى - الاقتراح : ١٤ .

كانوا يسألونهم أو يحددون قبائلهم؛ وإنما كانوا يكتفون في معظم الأحيان بذكر أنه «أعرابي». وقد ذكر صاحب الفهرست أسماء فصحاء العرب المشهورين، الذين سمع منهم العلماء، وعد مجموعة منهم تصل إلى واحد وسبعين أعرابياً. كما ذكر الرافعي أسماء عدد منهم نقلاً عن الفهرست وغيره، بلغ ثلاثة وأربعين أعرابياً وأعرابية^(١). ولكنهم لم يذكروا ماذا أخذ عنهم على وجه التحديد، حتى يعد كل واحد منهم راوياً، أو مصدراً لغويًا Informant لما أخذ عنه.

وقد ذهب العلماء إلى أن ما لم يؤخذ عن أهل البادية، كان لا بد - لتوثيقه - من عرضه على الرواة والعلماء لتصحيح المروى والتثبت منه، وإلا فليس فيه حجة. يقول ابن سلام: «وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عريته^(٢)». وبيّن السبب في ذلك أنه «قد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء». فالذي يؤخذ عن أهل البادية، والذي يعرض على العلماء، هو مناط الثقة والاحتجاج، وغير ذلك يرمى بالوضع والافتعال.

ويعينني هنا أن أسجل رأي الباحثين المعاصرين في مسلك النحاة القدماء، الذي اتبعوه للحصول على المادة اللغوية، يقول الدكتور تمام حسان: «كانت دراسة اللغة تدور في مبدأ الأمر على تلقي النصوص من أفواه الرواة، ومشاهدة الأعراب، وفصحاء الحاضرة. فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصى سلوك المفردات والأمثلة. ومن ثم، رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتناهى - إلى حد كبير - عن المعيار^(٣)». ويرى الدكتور كمال بشر مظاهر توفيقهم في هذا المسلك في عدة أمور، هي^(٤): أن الأخذ بالمشاهدة والنزول إلى البيئة اللغوية المعنية أمران يحتمهما البحث اللغوي الحديث الذي يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعين، والاختلاط بأهل اللغة المدروسة حتى يتسنى للدارس أن يحصل على مادة حقيقية لا زيف فيها ولا تضليل. ويرى أن العرب قد أخذوا بهذا المبدأ الجيد، بل لقد سبقوا العالم في هذا الشأن؛ إذ كانت الرحلة إلى البادية ومضارب القبائل أمراً ضرورياً ومنهجاً متبعاً لم يتخلف عنه أحد من السابقين، وأنهم اعتمدوا على اللغة المنطوقة Spoken Language، واللغة المنطوقة هي المصدر الحقيقي في الدرس اللغوي.

(١) انظر: الفهرست لابن النديم: ٤٣ وما بعدها. وتاريخ آداب العرب للرافعي: ١/ ٣٥٥ وما بعدها.

(٢) ابن سلام - طبقات فحول الشعراء: ١٤.

(٣) الدكتور تمام حسان - اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٥.

(٤) انظر: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: ٦٢، ٦٣.

إنهم - وبخاصة البصريون - حددوا دائرة الأخذ والتلقى بتحديد عدد القبائل التي اشتقوا منها مادتهم اللغوية . وهذا التحديد - من حيث هو - مبدأ جيد يتسق في عمومته مع أسلوب الدرس الحديث .

ومع هذا التوفيق ، الذي قرره لهم هذان الباحثان ، كانت هناك بعض المآخذ على هذا المنهج ، كان لها أثرها في القاعدة ، سوف يأتي لها مزيد من التفصيل ، بعد مناقشة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد .

موقف النحاة من مصادر الاستشهاد

لعل من الضروري، عند مناقشة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، أن تكون هي المناقشة على ضوء أصولهم التي قرروها هم، ووضعوها لأنفسهم، استجابة لثقافة عصره وطبيعة تناولهم للأمور؛ إذ ليس من الموضوعية، أن تفرض عليهم مناهج عصور متأخرة عليهم نالت قسطاً من الثقافة والنمو العقلي لم يتح لهم مثله، وينبغي أيضاً ألا يكون هنا خلط من جانبنا بين ما قد كان بالفعل، وما كان يجب أن يكون. أما النتائج التي ترتبت على ما كان، فليس ثمة بد من مناقشتها تصحيحاً لمسار الخط العربي في التفكير النحوي واستفادة بالصالح منها وإبقاء عليه، ورفضاً لما يأباه الواقع اللغوي، وبحسبه أن يحفظ في ذاكرة التراث.

ومصادر الاستشهاد النحوي تنحصر في ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت، كـ يقول السيوطي. وهي تدور «في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه - ﷺ - وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر^(١)». فالسيوطي هاهنا يقرر بوضوح أن الأنواع الثلاثة المشار إليها، هي التي يحتج بها بما فيها حديث الرسول - ﷺ - وكلام العرب نظم ونثراً.

وهناك أصول قررها العلماء للاستشهاد، هي :

أولاً : إن القرآن الكريم يجوز الاحتجاج به في العربية بكل ماورد أنه قرئ به، « سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تحالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه^(٢)». ويقول عبد القادر البغدادي عن القرآن : «فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه^(٣)». فهذا إجماع عام أشار إليه كل من السيوطي والبغدادي، قد يكون مرده إلى التحرج الديني، ولكنه أصل من الأصول التي وضعها النحاة.

(١) السيوطي - الاقتراح : ١٤ . (٢) السابق نفسه .

(٣) البغدادي - خزانة الأدب : ٢٣ / ١ .

ثانيًا : إن اللغات - أى اللهجات ، وهم يطلقون على مانسميه الآن اللهجات : لغات - على اختلافها حجة . وقد عقد ابن جنى فى خصائصه لهذا بابا خاصا ، قال فيه : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم . ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ؟ وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكن غاية ما لك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسابها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا . . . وكيف تصرف الحال ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ^(١) » . وقد نقل السيوطى هذا النص عن ابن جنى ، فى المزهرة والاقتراح^(٢) وزاد عليه : « وفى شرح التسهيل لأبى حيان : كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه^(٣) » . وهذا يمثل أصلا من الأصول المهمة فى قضية الاستشهاد النحوى .

وسوف نرى : هل تمسك النحاة بهذين الأصلين ؟ أو لا ؟ وما النتائج التى ترتبت على عدم الأخذ بهذين الأصلين ؟ وذلك من خلال مناقشتهم فى الطرائق التى سلكوها فى الاستشهاد بالأنواع الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها : القرآن الكريم ، وحديث الرسول - ﷺ - وكلام العرب شعرا ونثرا .

(١) ابن جنى - الخصائص : ٢ / ١٠ ، ١٢ .

(٢) انظر المزهرة : ١ / ١٥٣ (طبعة صبيح) ، والاقتراح : ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) السيوطى - الاقتراح : ٧٨ .

أولاً: القرآن الكريم :

سبقت الإشارة إلى أن النحلة أجمعوا على أنه يجوز الاحتجاج بالقرآن الكريم، بكل قراءاته المختلفة، حتى إن السيوطي ليقول: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحلة^(١)». وقد يسبق إلى الذهن أن وصف القراءة بالشذوذ يعد سبباً كافياً لرفض الاحتجاج بها. ولذلك، يجب علينا أن نقف على تعريفهم للقراءة الشاذة، أو مانرضاه من هذه التعريفات.

والتعريف، الذي نرتضيه للقراءة الشاذة، هو تعريف ابن جنى الذي يعرف القراءة الشاذة بأنها التي خرجت عن قراءة القراء السبعة، التي أودعها ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءة السبعة. وهي تسمية متأخرة، لم تظهر بوصفها مصطلحاً إلا في القرن الرابع الهجري، لأن ابن جنى يقول: «وضرباً تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذاً^(٢)». ويؤكد أبو الفتح ابن جنى أن هذا الضرب - مع خروجه عن قراءة القراء السبعة - «نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله - أو كثيراً منه - مساو في الفصاحة للمجمع عليه. نعم. وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتخطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه^(٣)». وكان غرض ابن جنى - كما يصرح به - أن يرى قوة ما يسمى شاذاً، «وأنه ضارب في صحة الرواية بجرائه، أخذ من سمت العربية مهلة بيانه، لثلا يرى مرى أن العدول عنه إنما هو غرض منه أو تهمة له^(٤)». ويستنكر بشدة أن يكون هذا، والرواية تنميه إلى رسول الله - ﷺ - والله - تعالى - يقول «وما آتاكم الرسول فخذوه^(٥)». ويرى أن أخذه هو الأخذ به، وهو حكم عام في الألفاظ والمعاني، «فكيف يسوغ - مع ذلك - أن نرفضه ونجتنبه؟! فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله - ﷺ - فلن يقصر عن وجهه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب^(٦)». ومن كلام ابن جنى، نستخلص أمرين مهمين هما:

(أ) أن القراءة الشاذة تسمية متأخرة، يقصد بها ما خرج عن قراءة القراء السبعة التي جمعها ابن مجاهد، وليس الحكم عليها بالشذوذ نزولاً بها عن درجة المجمع عليه. ولذلك

(١) السيوطي - الإقتراح : ١٥ .

(٢) ابن جنى - المحتسب : ٣٢ / ١ ، والواقع أن القراءة الشاذة معروفة من قبل ابن جنى . (انظر الفراء - معاني القرآن : ٥٣ / ٢) .

(٣) السابق نفسه . (٤) السابق : ٣٣ / ١ .

(٥) سورة الحشر ، الآية : ٧ . (٦) ابن جنى - المحتسب : ٣٣ / ١ .

قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، كابن شنبوذ وابن مقسم .

(ب) أن هذه القراءات ، التي سميت شاذة ، تنميتها الرواية كرسيلتها المجمع عليها إلى رسول الله - ﷺ - . فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب . ويؤكد ابن هشام هذه الحقيقة ، إذ يقول : «لم يوجد في القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح في العربية»^(١) .

وهكذا ، نجد أنه لاختلاف في أن القرآن ينبغي أن يختار له ولا يختار عليه ، وأن «لغته أفصح اللغات»^(٢) . وينقل السيوطي عن ابن خالويه أنه قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن ، لا خلاف في ذلك^(٣) . وينبغي أن تصحح قواعد العربية بالقراءة ، لا أن تصحح القراءة بقواعد العربية ، كما ينص على ذلك ابن المنير^(٤) .

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن ، هو : هل التزم النحاة بما قرروه تجاه القرآن وقراءاته ؟ الواقع أن مسلكهم تجاه هذا المبدأ كان غريبا ، فقد صرحوا به نظريا ، وأما من حيث التطبيق فإننا نجد أن كثيرا منهم أخذ يخطئ القراء ، ويرميهم بالوهم ، ويطعن على الرواية ، ويضعف القراءة ويرميها بالوهم وغير ذلك . وقد كان نحاة البصرة أول من حمل لواء هذه الحملة ، وتبعهم نحاة الكوفة ، على رغم أن كثيرا منهم كان من القراء ، ومن هؤلاء الكسائي والفراء الذي قال عن قراءة حمزة ﴿وما أنتم بمصرخي﴾ - بكسر الياء - «قراءة حمزة وهم منه ، وقل من سلم منهم من خطأ»^(٥) .

ويطول بنا الحديث لو أننا تتبعنا ما قاله النحاة عن بعض القراءات والقراء . صحيح أن القراء ناس من الناس ، وبشر مثلنا ومثل النحاة ، يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان كما يجوز على غيرهم ، لكننا نعلم أيضا أن النص القرآني قد حظي بقدر كبير لا يتوافر لنص آخر من مراعاة الدقة والتثبت والتحري وتوخى وجه الصواب . فإذا أخطأ أحد القراء أو سهوا ، فخطؤه مردود وسهوه مستدرك . فإذا ثبت على ما ظنه غيره خطأ أو سهوا ، فلا بد أن له وجهاً غاب عن من زعم الخطأ .

(١) ابن هشام - شرح شذور الذهب : ٤٢ .

(٢) ابن جني - سر الصناعة : ٣١٨ / ١ .

(٣) انظر المزهر : ١٢٩ / ١ .

(٤) انظر الانتصاف (مطبوع أسفل الكشف) : ٤٢ / ٢ .

(٥) القرطبي : ٣٥٨٦ (طبعة الشعب) ، والآية من سورة إبراهيم : ٢٢ .

ومهما يكن من أمر فقد كثر تلحين النحاة للقراء، حتى بلغ حدا يقول معه المبرد: «لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿ما أنتم بمصرخي﴾ و﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾^(١) لأخذت نعلي ومضيت^(٢)». وقد تكلم النحويون في الآية الأخيرة. فأما البصريون، فقال رؤسائهم: هو لحن لا تحل القراءة به. وأما الكوفيون، فقالوا: هو قبيح. وقد رفض البصريون كثيرا من استدلالات الكوفيين بالقراءات التي يعدها البصريون شاذة^(٣).

وقد يكون من المستغرب، أن نرى ابن جني الذي نقلنا عنه أنفا دفاعه عن القراءات الشاذة، والذي ألف كتابه «المحتسب» ليثبت أن القراءات الشاذة مساوية في الفصاحة للمجمع عليه، وليرى قوة ما يسمى شاذًا، من المستغرب أن نراه هو أيضا يتهم القراء ويدفع رواياتهم ويضعفها في بعض كتبه الأخرى، ويصف بعض القراءات بأنه معيب في الإعراب معيف في الأسعاع، وبعضها الآخر بالقبح^(٤). بل إنه في كتابه «المحتسب» نفسه، يضعف بعض القراءات^(٥).

وثمة مسلك آخر، سلكه النحاة، يفهم منه مهاجبتهم للقراءات القرآنية. وذلك إذ يعيرون ظواهر معينة، ويتهمونها بالضعف أو الضرورة، مع ورودها في القراءات القرآنية. فسيويه - مثلا - لا يميز العطف على الضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر^(٦)، ويرى الأعلام أن هذا من أقبح الضرورات، مع ورود هذه الظاهرة في قراءة حمزة: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾. وفي كتب التفسير والنحو مسائل كثيرة جدا لما يراد الإشارة إليه.

ويعيننا من هذا كله، أن النحاة بموقفهم هذا قد ضيقوا على أنفسهم مصادر الاحتجاج والاستشهاد، فوقعوا نتيجة لذلك في إصدار أحكام بالشذوذ والندرة والضرورة. ثم إنهم خرجوا كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات عدوها هم من ضرائر الشعر، وكان الواجب عليهم أن ينظروا إلى هذه الأبيات على أنها ليست من ضرورة الشعر لورود الظواهر التي تشتمل عليها في أفصح نص وأبلغه وهو القرآن الكريم. ومن الأمثلة على ذلك، قراءة أبي عمرو بن العلاء لقوله تعالى ﴿فتوبوا إلى بارئكم﴾^(٧)، بإسكان الهمزة وقوله تعالى ﴿بلى ورسلنا لديهم يكتبون﴾^(٨). بإسكان اللام، تخرج على قول جرير:

(١) سورة النساء: الآية ١. وهي قراءة حمزة وحده، (السبعة: ٢٢٦).

(٢) القرطبي: ١٥٧٣، (طبعة الشعب).

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٢٩، على سبيل المثال.

(٤) انظر: سر الصناعة: ٢٠٦/١. والخصائص: ٩٤/١، ٣٣٠/٢. (٥) انظر الجزء الأول، ص ٢٠٦ مثلا.

(٦) انظر الكتاب: ٣٩١/١.

(٧) سورة البقرة: الآية ٥٤ وانظر سيويه: ٢٩٧/٢. والسبعة لابن مجاهد: ١٥٤ وما بعدها.

(٨) سورة الزخرف: الآية: ٨٠.

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب
وقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل
وكان الأولى ألا يعد ما في هذين البيتين ضرورة ، لورود مثله في القراءة القرآنية ، عملاً
بالمبدأ الذى قرره من جواز الاستشهاد بالقراءات متواترها وشاذها ، إلخ .
ومن ذلك ، أن قراءة ﴿ أو يعفو الذى بيده ﴾^(١) بسكون الواو فى الفعل ، تخرج على قول
الشاعر :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رفعت وأنزلن الحديث المقطعا
وقول الآخر :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
على أن مهاجمة القراء وتلحينهم ، ورميهم بالخطأ ، وعدم الاعتداد ببعض القراءات ، لم
تكن كل ما يمثل موقف النحاة من القرآن وقراءاته . فإن هناك جانباً آخر ، يتمثل فى موقفهم
من القراءة المشهورة ؛ إذ لم يعدوا بعض النماذج الواردة فيها أصلاً يقيسون عليه وفقاً
لمنهجهم فى القياس ، مثل بحىء الحال مصدراً ، فقد جاء فى القرآن الكريم ﴿ ثم ادعهم
يأتينك سعيًا ﴾^(٢) و ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرّاً وعلانية ﴾^(٣) و ﴿ ثم إني
دعوتهم جهاراً ﴾^(٤) . و ﴿ وادعوه خوفاً وطمعا ﴾^(٥) . ومع ذلك ، يجعلونه قياسياً فى ثلاثة
مواضع ، هى ما جاء على مثال :

- أنت الرجل شجاعة .

- أنت عمر عدلا .

- أما علما فعالم .

ولم يجعلوا من ذلك ما ورد فى القرآن ، وقد يتأولونه على غير الحال حتى يبرثوا ساحتهم .
وكذلك ، يختلفون فى توسط خبر ليس بينها وبين اسمها مع وجود هذه القراءة المشهورة
﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم ﴾^(١) .

ولقد كان موقف النحاة هذا دافعاً لبعض الباحثين المعاصرين أن ينتدب نفسه للدفاع
عن القرآن ضد النحويين ويؤلف كتاباً فى ذلك .

هذا - بإجمال - ماكان من أمرهم مع القرآن الكريم الذى كان سبباً فيما يقال فى نشأة
النحو حرصاً عليه وخوفاً من أن يتطرق الفساد إلى لغته . فماذا كان من أمرهم مع الحديث
النبوى الشريف ؟

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٧ . (٢) سورة البقرة آية رقم : ٢٦٠ . (٣) سورة البقرة آية رقم ٢٧٤ .

(٤) سورة نوح آية رقم : ٨ . (٥) سورة الأعراف آية رقم : ٥٦ . (٦) سورة البقرة رقم ١٧٧ .

ثانيا - الاستشهاد بالحديث :

كثر الجدل حول الاستشهاد بالحديث الشريف في إثبات قواعد النحو، وزاد الأخذ والر بين العلماء القدماء والمحدثين . فمنهم من يميز ، وبينهم من يمنع ، وفيهم من يتوسط بين الإجازة والمنع ، ولكل وجهة نظر، وأدلة يسوقها تقوية لرأيه، وإبطالا لدعوى منازعه . وقبل الخوض في مناقشة هذه الآراء ، تنبغى الإشارة إلى ثلاثة أمور :

أولها : أن كل النحاة قد أطبقوا على أن الرسول - ﷺ - أفصح العرب ، وأنه لم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات ، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزها . وإذا تكلم بلغة - أى لهجة - غير لغته ، فإنها يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز . بل إنهم قالوا : إن قريش أفصح العرب السنة ، وأصفاهم لغة . ويقرر أبو العباس ثعلب ^(١) أن السنة تقضى على اللغة ، واللغة لا تقضى على السنة .

ثانيها : أن ما قيل من أن الحديث قد ظل قرابة قرن من الزمان لم يدون ، وكان يتداول بالرواية الشفهية وحدها ، قول تدحضه حقائق التاريخ ؛ لأن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، ولأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها . وقد سار الحفظ والرواية جنبا إلى جنب مع الكتابة والتدوين ، لا يفصل بينهما فاصل من الزمن ولا ينفي وجود إحدهما وجود الأخرى ^(٢) . ولو أضفنا إلى هذا ، أن النقل بالمعنى عند من يميزه إنما هو بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه ، وأخذنا في الاعتبار ما وقع من الشدائد الكافي في رواية الحديث بالمعنى ، وما عرف من احتياطات أئمة هذا الشأن وتحريمهم في الرواية ، مما جعل علماء اللغة أنفسهم يشترطون في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث ، لحصل بذلك الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول قد رويت بألفاظها من يحتج بكلامه في اللغة .

ثالثها : أن موقف كثير من أصحاب المعاجم من الحديث كان مختلفا عن موقف النحاة ؛ إذ امتلأت المعاجم اللغوية بالأحاديث النبوية . وإذا نظرنا في معجم العين للخليل ابن أحمد ، والصحاح للجوهري ، والتهذيب للأزهري ، والمخصص لابن سيده ، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس ، وأساس البلاغة للزنجشري ، شعرنا بهذا الاختلاف الواضح . وهم يقولون : إن اللغة أخت النحو .

(١) انظر : مجالس ثعلب : ٢١٦ .

(٢) انظر : مجلة مجمع اللغة العربية ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٠ . ومصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين الأسد ، ص ١٤٤ .

بعد الإشارة لهذه الأمور الثلاثة، التي أراها مهمة، نأخذ في عرض قضية الاستشهاد بالحديث. وأول من تعرض لإثارة هذه القضية، أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ) في شرحه لكتاب الجمل للزجاجي، إذ قال «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ - لأنه أفصح العرب^(١)». ويذكر أن ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) كان يستشهد بالحديث كثيرا؛ فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمرور فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى. ويلاحظ أن ابن الضائع لم يتعرض لبعض معاصريه ممن يستشهدون بالحديث كابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٣هـ). وعلى هذا النص السابق، اعتمد يوهان فك في جعل ابن خروف هو أول من استشهد بالحديث، وإن كانت عبارته لا تخلو من الحذر، حيث صدها بقوله: «ويقال إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة، هو النحوى ابن خروف الأندلسي^(٢)». وجعل ابن مالك تابعا لابن خروف في هذا الاتجاه. والحق أن ابن مالك هو أول من توسع في هذا الاتجاه دون قيود.

ولقد أثير هذا الخلاف مرة أخرى في القرن الثامن الهجرى على يدى أبى حيان، عندما تعرض لشرح التسهيل لابن مالك، ووقف من اتجاه ابن مالك في الاستشهاد بالحديث موقفاً متشدداً. يقول: «وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب، كأبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرر، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس^(٣)». وهذا تعميم من أبى حيان، تبع فيه ابن الضائع، سوف تثبت بعد قليل عدم دقته.

وهكذا نجد اتجاهين متخالفين، أحدهما يبيح الاستشهاد بالحديث يمثله ابن خروف، ويتوسع فيه ابن مالك بحيث يصير مذهبا يعرف به، ويتبعه في ذلك العلامة الرضى، وابن هشام، والبدر الدماميني، والبغدادى؛ إذ يقول «والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوى، في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت^(٤)».

(١) الاقتراح: ١٨. وخزانة الأدب ٢٣/١، ٢٤.

(٢) العربية. ليوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ٢٢٧.

(٣) الاقتراح: ١٧. وخزانة الأدب ٢٤/١. (٤) الخزانة: ٢٣/١.

ونجد في الجانب الآخر ابن الضائع وأبا حيان، ومن لف لفهما يمنعون الاستشهاد بالحديث، وحججهم في ذلك :

أولاً: إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، «فوجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روى من قوله: «زوجتكها بما معك من القرآن» - «ملكتهها بما معك من القرآن» - «خذها بما معك من القرآن»، وغير ذلك من الألفاظ الواردة؛ فنعلم يقيناً أنه - ﷺ - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها، فأنت الرواية بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولا سيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً، لا سيما في الأحاديث الطوال...

ثانياً: إنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون، ودخل في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب^(١).

ثالثاً: إن أئمة النحو المتقدمين من المصريين لم يحتجوا بشيء منه^(٢)، كما سبقت الإشارة إليه في كلام ابن الضائع وأبي حيان.

وقبل أن نأخذ في مناقشة هذه الحجج، تنبغى الإشارة إلى أن هناك موقفاً وسطاً، وإن كان يميل إلى جانب التشدد في المنع، يمثله الشاطبي والسيوطي. أما الشاطبي، فقد أباح الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، وقد قسم الحديث قسمين: قسمًا يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولا يصح الاستشهاد به. وقسمًا عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - والأمثال النبوية، وهذا - في رأيه - يصح الاستشهاد به. ثم يعيب على ابن مالك الاستشهاد بالحديث وعدم تفصيله هذا التفصيل الذي يراه ضرورياً، ويقول: «والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا^(٣)».

وأما السيوطي فقد نهج هذا النهج، وإن كان كلامه يشعر بأنه لا يكاد يميز الاستشهاد بالحديث؛ إذ يقول «وأما كلامه - ﷺ - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر جداً. إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً^(٤)». وبعد ذلك يوافق من أنكر على ابن مالك إطلاقه الاستشهاد بالحديث^(٥)، ويأخذ في التدليل على صحة

(١) الاقتراح: ١٧. والخزانة: ٢٤/١، ٢٥. (٢) الخزانة: ٢٣/١. (٣) انظر: الخزانة: ٢٦/١.

(٤) الاقتراح: ١٦. (٥) الاقتراح: ١٦.

ماذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان^(١) ، على الرغم من أنه يعد الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد الذي يعبر عنه بالسماع^(٢) .

وهذا الاتجاه قريب من اتجاه المانعين في تشدده، ولذلك ضممناه إليه ؛ حتى تشمل الاتجاهين جميعا مناقشة حججهما ، وبيان ما إذا كانت صحيحة ، أو لا تثبت للمناقشة .

مناقشة :

١ - أما الرواية بالمعنى . فلا يستطيع أحد إنكارها . فقد روى ابن قتيبة أن هشام بن حسان قال : « كان الحسن يحدثنا اليوم بالحديث ويرده الغد ، ويزيد فيه وينقص إلا أن المعنى واحد^(٣) » . وقال حذيفة بن اليمان : « إنا قوم عرب ، فنقدم ونؤخر ونزيد وننقص ، ولا نريد بذلك كذبا^(٤) » . وقال بعضهم : « إننى لأسمع الحديث عطلا ، فأشنفه وأقرطه وأقلده فيحسن ، وما زدت فيه معنى ولا نقصت منه معنى^(٥) » .

ولكن هل يستطيع أن يزيد أو ينقص أو يشنف ويقرط مع المحافظة على المعنى ، إلا متمرس بأساليب العرب ، متمكن من طرائقها في التعبير ، آخذ منها بسبب متين ؟ فضلا عن أن ذلك تم في عصور الاحتجاج ، وفي الأحاديث التي لم تدون .

وقد سبقت الإشارة إلى أن وقائع التاريخ تثبت أن تدوين الحديث بدأ على عهد الرسول ﷺ - وتناقل الصحابة والتابعون هذه المدونات ، وسارت الكتابة جنبا إلى جنب مع الرواية الشفهية المعتمدة على التقلى والحفظ . وهذا الذى دون لا يستطيع أحد تغييره . « قال ابن الصلاح ، بعد أن ذكر اختلافهم فى نقل الحديث بالمعنى : إن هذا الخلاف لانهاء جاريا ، ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شىء من كتاب مصنف ، ويثبت فيه لفظا آخر . . . وتدون الأحاديث والأخبار ، بل وكثير من المرويات ، وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى . . . فبقى حجة فى بابه^(٦) » .

وقد سبقت الإشارة - أيضا - إلى أن تجويز الرواية بالمعنى ، كان يعنى التجويز العقلى الذى

(٣) عيون الأخبار : ١٣٦/٢ .

(٦) الخزانة : ٢٨/١ .

(١) السابق : ١٤ .

(٢) السابق : ١٣٧/٢ .

(١) السابق : ١٨ .

(٤) السابق : ١٣٦/٢ .

لا يمنع من وقوع نقيضه . وقد قال الدماميني : ^(١) إن اليقين بأن ذلك من لفظ الرسول - ﷺ - ليس بمطلوب في هذا الباب ؛ وإنما المطلوب غلبة الظن . فالظن في ذلك كله كاف ؛ لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين .

٢ - أما الحجة الثانية للمانعين ، وهى لحن الرواة الذين لم يكونوا عربا ، فهى حجة تقوم على ما يمليه الفهم القديم للسليقة اللغوية . وأغلب الظن ، أن هؤلاء الرواة الذين لم يكونوا عربا ، والذين يحشى وقوع اللحن منهم ، كانوا على أحد أمرين :

(أ) إما أن يكونوا قد أتقنوا اللغة العربية ، إتقاناً يمكنهم من التصرف في ألفاظها وتراكيبها بطريقة عربية سليمة ، وفي هذه الحال لا ينبغي التفريق بينهم وبين غيرهم من العرب الخالص ، وقد كان كثير من أئمة اللغة نفسها من أصل غير عربى . « ألا ترى أن سيبويه كان عجمياً وإن كان لسان اللغة العربية ^(٢) » ؟ كما يقول ابن جنى .

(ب) وإما أن يكونوا غير ذلك ، والأشبه في هذه الحال أن يعرض كل منهم على ما يسمع ويؤديه كما سمع ؛ لأنه لا يملك غير ذلك حينئذ . ويكون التغيير المحتمل - إذن - على فرض وقوعه - تغييراً صوتياً طفيفاً لا يمس جوهر التركيب . وقد يكون تغييره المفترض في حديث مدون ، ولا خوف عندئذ ، فتصحیح الحديث مضمون مأمون ، وإلا فلن يخفى على الرواة العرب المحتج بكلامهم ما فيه فيهرعوا إلى تصحيحه .

ولماذا يخافون من لحن هؤلاء فحسب ؟ ألم تنقل الروايات عن كثير من العرب الخالص أنهم كانوا يلحنون في كلامهم ، أو يتوقون اللحن مخافة وقوعه منهم ؟ وهى كثيرة مشهورة .

على أنه إذا جاز اللحن في رواية الحديث ، فكذلك يقال في رواية الأشعار . بل إن احتمال اللحن في رواية الأشعار أكثر ، وذلك لأن الوازع الدينى يساعد على تذكر نصوص الأحاديث ، ويعمل على صيانتها من أى انحراف . ^(٣) والشعر « ليست فيه مضايقة الشرع » ، كما يقول ابن جنى ^(٤) ولم يثر مثل هذا الخلاف في الشعر الذى غيرت روايته ، ولم يمنع أحد الاحتجاج به لهذا السبب ، فلماذا يتسامح في الشعر دون الحديث ؟ وينبغى ألا يتطرق إلى الذهن أن الوزن والقافية في الشعر تعصمانه من التغيير ، فإن هناك كثيراً من التغييرات تسمح بها القافية ، ولا يتأبى عليها الوزن ، ليس هنا مجال عرضها . وتحريف الشعر جائز « لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً » كما يقول ابن جنى ^(٥) .

(٣) في اللهجات العربية : ٥٠ .

(٢) المحتسب : ١٢ / ٢ .

(١) انظر السابق : ٢٧ / ١ .

(٥) المحتسب : ٢٩٨ / ١ .

(٤) المحتسب : ٢٩٨ / ١ .

٣ - أما الحجة الثالثة، وهى ما ذكره ابن الضائع وأبو حيان من أن السابقين من أئمة المصريين (البصرة والكوفة) لم يستشهدوا بالحديث ، فليس صحيحا على إطلاقه . وهذا ما وصفناه آنفا بأنه تعميم تنقصه الدقة . كما أنه ليس صحيحا - أيضا - أن ابن خروف هو أول من احتج بالحديث ، كما أشار إلى ذلك يوهان فك^(١) ولكن الثابت الذى تؤكدُه النصوص التى بين أيدينا، أن إمام النحاة سيبويه هو أول من استشهد بالحديث فى كتابه . وقد سبقت الإشارة إلى أن أصحاب المعاجم قد أكثروا من الحديث - مع مدين عليه مصدرا من مصادر معاجمهم ، ابتداء من الخليل بن أحمد نفسه أستاذ سيبويه .

وقد استشهد سيبويه - حسبما وقفت عليه فى كتابه - بأربعة أحاديث :

الأول : فى «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به» . يقول : «ومثل ذلك : ونخلع ونترك من يفجر^(٢)ك» .

والثانى : استشهد به فى باب عنوانه « هذا باب أيضا من المصادر يتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره» . قال : «وأما سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح ، فليس بمنزلة سبحانه الله . . .»^(٣) .

والثالث : فى «باب ما يكون من الأسماء صفة» يقول : «ومن ذلك : ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة^(٤)» . ويلاحظ هنا أن سيبويه يستفيد من تعدد الروايات فى الحديث .

والرابع : فى «باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا» ، يقول : «وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه . . .»^(٥) .

ولكن ثمة ملاحظتين على إمام النحاة لعل له مايسوغهما :

أولاهما : أنه لم يكثر من الأحاديث على مدى هذا الكتاب الضخم الذى يعدونه قرآن النحو، ومعلمة العربية ، حسبما وفقت فى الاهتداء إليه .

(١) أشار إلى تخطيط يوهان فك، الدكتور أحمد مكى الأنصارى، فى كتابه: «أبو زكريا الفراء»، ص ٨٨ . وأخذ عليه أن الفراء قد سبق إلى الاعتماد على الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد. ونحن هنا نثبت أنه لا ابن خروف ولا الفراء قد سبقا إلى هذا، ولكنه إمام النحاة سيبويه .

(٢) الكتاب: ٣٧/١. ونصب الرأية لأحاديث الهداية: ١٣٦/٢. وشرح معانى الآثار للطحاوى: ١٤٢/١ .

(٣) الكتاب: ١٦٤/١. والحديث فى صحيح مسلم: ٥١/٢ .

(٤) الكتاب: ٢٣٢/١. والحديث فى الجامع الصغير بشرح السراج المنير: ٢٥٣/٣ .

(٥) الكتاب: ٣٩٦/١. والحديث فى الفائق فى غريب الحديث: ١٤٠/٢، والجامع الصغير بشرح السراج المنير:

وثانيتها: أنه لم يشر مرة واحدة من قريب أو بعيد، إلى أن هذا من حديث الرسول ﷺ - بل إنه على العكس من ذلك يصدر الحديث بها يوحى بأنه ليس منه كقوله: «ومثل ذلك . . . ، ومن ذلك . . . وأما قولهم . . . ». وهذه الطريقة تعمى على أحاديث قد يكون استشهد بها غير التي عثرنا عليها، فلم تنهج إليها سبيل الكشف والإيضاح^(١).

وقد يكون ما دفع سببويه إلى هذا المسلك هو شيوخ المعرفة بالحديث، وحفظه وتداوله، فاكتمى بمجرد ذكره، كما يصنع مع كثير من الشعر الذي لم يذكر قائله اعتيادا على حفظه وروايته، ولم يحجج إلى النص على أنه من حديث الرسول ﷺ.

أو لعله يكون قد رأى أن استشهاده بالحديث خروج عن إلف أساتذته ومعاصريه ومنهجهم، فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول الكريم، فيكون مجاهرة بالمخالفة في مسألة تعد من الأصول، فقام بها على استحياء، ولكن أساتذته الخليل بن أحمد كان يستشهد به في معجمه (العين).

وقد يكون سبب هذا، هو التنصل من تبعة المكذوب من الحديث، والخروج من عهده. وإخال أن هذا الافتراض أقرب إلى الصواب، وأدنى إلى الواقع. وبيان ذلك، أنه بعد «الفتنة الكبرى التي أصابت المسلمين بمقتل عثمان، نشط الحديث نشاطا غير معهود استغلته أحزاب الأمة العربية لأغراض سياسية. فبدأ دعاة كل حزب يضعون من الأحاديث ما يبرر مذهبهم. وتكاثر ذلك مع الزمن، حتى أصبح من غير اليسير تمييز الصحيح من الباطل^(٢)». وهذا مدعاة إلى تخرج العلماء. فإذا تخرج علماء النحو، فما عليهم من بأس، فإن بعض أصحاب الحديث أنفسهم كانوا «يضيّقون بها يأخذون به أنفسهم، وما يأخذهم به الناس من أمر الإسناد والتشدد في رواية الحديث، والتخرج من الإكثار منها، وتحري الضبط والدقة، لثلا يقولوا على رسول الله ﷺ ما لم يقل، فيتبوءوا مقعدهم من النار^(٣)».

ومهما يكن من أمر فإن سببويه، قد استشهد بالحديث في كتابه الذي يعتبر تمثلا واعيا لآراء سابقيه، ومعاصريه - دون شك - على عكس ما يؤكد بعض الباحثين المحدثين^(٤).

(١) هناك ثلاثة أحاديث أخرى في الكتاب، غير التي ذكرتها أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون في فهرسته للكتاب، وهي: «فبها ونعمت»، الكتاب: ٢/٢٥٩. (وهو في اللسان: ٦/٦٦ نعم). «وإن الله ينهاكم عن قيل وقال»، الكتاب: ٢/٣٥. (وهو في اللسان: ١٤/٩٢ قول). و«إني عبد الله أكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد»، الكتاب: ١٠/٢٥٧. ولكنه مع الأسف لم يحقق واحدا منها جميعا.

(٢) اللغة والنحو، للدكتور حسن عون: ٢٠٦. (٣) مصادر الشعر الجاهلي: ٢٧٧.

(٤) انظر: تطور الدرس النحوي، للدكتور حسن عون: ٤٥، ١٠٢. معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠: والرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيّد: ١٣، وما بعدها.

وقد استشهد به المبرد بعد ذلك ، ولكنه - أيضا - لم يكثر منه ، ولم يصرح بأن ذلك من حديث الرسول - ﷺ - في المقتضب إلا مرة واحدة ، حيث يقول : « وجاء عن النبي - ﷺ - ليس في الخضراوات صدقة (١) » .

وقد كفانا الدكتور مكى الأنصارى أمر الفراء ، فأثبت أنه كان يستشهد بالحديث مخالفا بذلك علماء المصرين (٢) ، وقد رأينا أنه لم يكن في ذلك مخالفا لعلماء البصريين وقادتهم .

وتوالى بعد ذلك انفراد هذا الاتجاه دون اعتراض من أحد ، فكان ابن خالويه يستشهد بالحديث ، وكذلك ابن جنى . وبعد ذلك ، كان الزمخشري يكثر منه ، واتخذة أصلا من الأصول للاستشهاد به على قواعد النحو وأحكامه ، حتى تمثل أخيرا في اتجاه موسع دون قيد عند أشهر نحاة القرن السابع ، ابن مالك ، مما جعل العلامة ابن الطيب يقول : لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة ، إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل ، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي . (٣) بل يصرح بأنه رأى الاستدلال بالحديث في كلام أبي حيان نفسه . وقد تأكد لي صدق كلام ابن الطيب ، حين وجدت أبا حيان في ارتشاف الضرب يستدل بالحديث فعلا (٤) .

أثر هذا الموقف المضيق :

ومع هذا فإن الاستشهاد بالحديث لم ينل حقه من النحاة ، فقد رأينا أنه لم يتوسع فيه أحد بحيث يمثل اتجاهها لديه إلا ابن مالك ، فكان يعده المصدر الثاني بعد القرآن الكريم . ولكن هذا كان بعد أن ترتبت نتائج ، كان لابد لها أن تكون ، على ترك الاعتداد بالحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد . ولو أن النحاة الرواد توسعوا في الاستشهاد ، كما توسع ابن مالك ، ولم يضيّقوا على أنفسهم وعلى اللغة فيه ، لتغير كثير من أحكامهم ، ولما رأينا كثيرا مما يعدونه ضرورة شعرية أو ضعيفا أو غير ذلك في مثل هذه المسائل :

١ - وقوع الشرط مضارعا ، والجواب ماضيا ، يستضعفه بعض النحويين ، « وخصه الجمهور بالضرورة (٥) » . وكان التوسع في الأخذ بالحديث - لو عمل به النحويون - يبيح مثل

(١) المقتضب : ٢١٧/٢ ، ٢١٨ .

(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : ٨٨ ، ٢٨٢ ، ٤٦٢ وانظر معاني القرآن ، للفراء : ٦/١ (على سبيل المثال) .

(٣) مجلة مجمع اللغة ، الجزء : ١٩٩/٣ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب : ٤٣٨ (خطوط بدار الكتب) .

(٥) الأشموني : ١٦/٤ . وانظر المغنى : ١٩٧/٢ .

هذا التركيب. يقول، ﷺ : «من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غفر له ما تقدم من ذنبه»^(١). وقول عائشة، رضى الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق»^(٢). وهذان حديثان مدونان في صحيح البخارى؛ ولذلك، قال ابن مالك: «والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء»^(٣). وأورد ثمانية أبيات لنهشل بن ضمرة، وأعشى قيس، وحاتم، ورؤبة، وقعب ابن أم صاحب، وغيرهم،^(٤) يعدها الجمهور ضرورة.

٢- العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأحفش. ويعدون الأبيات التي وردت في ذلك ضرورة، بل من أفصح الضرورة، كما يقول الأعلم. وقد سبق رفضهم لقراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾ لهذا السبب نفسه.

ولو توسعوا في الأخذ بالحديث، لأجازوا مثل هذا التركيب لوروده في قوله ﷺ : «إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً». ^(٥)، وهو حديث أخرجه البخارى أيضاً. وقد «تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار»^(٦). ويرى ابن مالك أن «الجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظماً ونثراً»^(٧). وقد أورد ستة شواهد من الشعر^(٨)، منها بيتان أوردهما سيبويه^(٩) على أنها ضرورة.

٣- حذف الفاء والمبتدأ معاً من جواب الشرط، «وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة»^(١٠). ولكن ابن مالك يذهب إلى أنه ليس مخصوصاً بالضرورة، «بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره»^(١١)، لما رآه من قول الرسول ﷺ : «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تركهم عالة»^(١٢)، وقوله ﷺ : «لأبى بن كعب : «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها»^(١٣).

فابن مالك هنا اعتماداً على سعة روايته، ووفقاً لمنهج في الاعتداد بالحديث مصدراً من مصادر الاستشهاد يرى أن هذا ليس مخصوصاً بالضرورة، كما زعم النحويون، - على حد قوله - ولكنه فحسب كثير في الشعر، ويرى أن «من خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لا تضيق»^(١٤).

-
- (١) صحيح البخارى: ١٥/١. وشواهد التوضيح: ١٤.
 (٢) السابق: ١٥.
 (٣) السابق: ١٥. (٤) السابق: ١٥، ١٦.
 (٥) صحيح البخارى: ١١٨/٣. (٦) شواهد التوضيح: ٥٣.
 (٧) السابق: ٥٣. (٨) السابق: ٥٥، ٥٦.
 (٩) انظر الكتاب: ١/٣٩١، ٣٩٢. (١٠) شواهد التوضيح: ١٣٣. (١١) شواهد التوضيح: ١٣٣.
 (١٢) صحيح البخارى: ١٧٨/٨. (١٣) صحيح البخارى: ١٦٦/٣. (١٤) شواهد التوضيح: ١٣٤.

وهذه العبارة الأخيرة تلخص موقف النحاة من الحديث والاستشهاد به ، فقد حادوا عن التحقيق ، وضيعوا حيث لاتضييق . ولذلك كان هذا الموضوع مما اهتم به مجمع اللغة العربية فى دورات انعقاده الأولى ، فكان من موضوعات دورة الانعقاد الرابعة قرار الاستشهاد بالحديث المدون فى كتب الصحاح الست فما فوقها ، على الوجه الآتى :

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة .

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات .

(جـ) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم .

(د) كتب النبى ﷺ .

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم .

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء .

(ز) الأحاديث التى عرف من حال روايتها أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة .

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة ، وألفاظها واحدة .

ويرى بعض الباحثين أنه يجب أن يزيد على هذه الأنواع الثانية فيما يحتج به :

١ - الأحاديث التى رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم ، وإن اختلفت ألفاظها ، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم ، سواء أكان ذلك من إنشائهم ، أم كان منسوبا إلى النبى عليه السلام .

٢ - الأحاديث التى يطمأن إلى عدالة روايتها ، والتى يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها ، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة (١) .

وإذا طبق هذا المنهج تطبيقا عمليا ، كان قريبا من منهج ابن مالك الذى عمل به فى القرن السابع دون قرار من مجمع لغوى ، فاستشهد بالحديث ، على إطلاق ، ساعده فيه انفساح أفق وثقافة ، وسعة رواية ، ودراية ، فكان داعية تسهيل ، وتخفف من قيود الأحكام التى تبارى أسلافنا من النحاة فى فرضها على اللغة ، ولجئوا من أجل اطراد ظواهرها إلى التأويل الذى لا يخلو من تعسف ، والتخبط التى لاتبرأ من تجريح ، والطعن الذى لايسلم من هوى فى أحيان كثيرة .

(١) مدرسة البصرة النحوية ، للدكتور عبد الرحمن السيد : ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

إذن ، ينبغي فتح باب الاستشهاد بالحديث على فسحة وسعة ، وخاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين ، وتبددت مخاوف المتشددين ، وبعد أن رأينا أن القدماء من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخرين يستشهدون به . ولم يمنع القدماء من التوسع في ذلك ، إلا تخرجهم من الوقوع في تبعة المدخول منه ، والمكذوب على الرسول ﷺ . أما وقد تأصل علم الحديث ، وصار له منهجه الصارم في الأخذ والتلقي ، ومعايره الثابتة التي تنفى الزبد ، وتميز الخبيث من الطيب ، وتكشف الدخيل من الأصيل ، فينبغي أن نستشهد به مستفيدين من تجربة ابن مالك في النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها ، أهملت زمنا ليس بالقصير .

ثالثا : الاستشهاد بكلام العرب

من الواضح أن «كلام العرب» يشمل الشعر والنثر جميعا . والنحويون عندما يتكلمون عن حجية كلام العرب ، إنما يقصدون هذا المعنى . يقول السيوطي : « وأما كلام العرب فيحتاج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم ^(١) » . ويبين أن الاعتماد في ذلك على «مارواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم وشعرهم ^(٢) » . ولكن كتب النحو ، والقديمة منها بخاصة ، تفجؤنا باعتمادها على الشعر في الكثرة الكثيرة من الأحكام ، اعتمادا يكاد يكون كاملا . ولنصرف النظر هنا عن الأمثلة المصنوعة في كتاب سيبويه ، وغيره ، فهي ليست مانعنيه بالنثر ، ولأنه يصنعها لتوضيح قاعدة يكون قد قررها ، أو يريد أن يقررها ، أو يريد أن يبين عدم جوازها . وكثيرا ما يصرح بأن هذا تمثيل لم تتكلم به العرب ^(٣) .

ولكن النثر المقصود هنا ، هو ما تكلمت به العرب فعلا في غير الشعر من خطب ومخاطبات ، وغير ذلك مما تقتضيه شئون الحياة ، وفقا لمنهج نحائنا القدماء في عدم التفريق بين هذه المستويات في التقعيد .

وليس معنى هذا ، أن كتب النحو خلت من الاعتماد على النثر تماما ، فقد وردت بعض العبارات في كتب النحاة ، كالذي نجده في كتاب سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : ادفع الشر ولو إصبعاً ^(٤) » . ومثل : « غضب الخيل على اللجم والطباء على البقر ^(٥) » ، « ومثل ذلك قول بعض العرب : أغدة كغدة البعير ، وموتا في بيت سلولية ^(٦) » ، « وقال : إنه لمنحار بوائكها ^(٧) » . وقد استشهد المبرد - أيضاً - في المقتضب ببعض النثر مثل قوله : « ومن كلام العرب : إنه ضروب رءوس الدارعين ^(٨) » . وقوله مستشهدا على زيادة (كان) : « كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخرشب الكلمة من بنى عبس لم يوجد - كان - مثلهم ^(٩) » . وغنى عن البيان ، أن المتأخرين اكتفوا بترديد بعض هذه العبارات دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة الرجوع إلى مثيلاتها من كلام العرب .

والملاحظ على هذه العبارات وأضرابها ، أنها عبارات معظمها غامض ، لأنه مقطوع من سياقه . ولم يبين لنا النحاة مستواها ؛ لأنهم أهملوا التصريح بقائلها ، اعتمادا على أنها ناهج لتراكيب معينة . وغاية ما يعنون به هو : « ومن كلام العرب ، ومن قول بعض العرب ، ومن

(١) الاقتراح : ٩ (٢) السابق : ٢٠ (٣) انظر. الكتاب : ١ / ٢٢٦ ، ٢٥٢ مثلاً .

(٤) الكتاب : ١٣٦ / ١ (٥) الكتاب : ١٣٧ / ١ (٦) الكتاب : ١٨ / ١ .

(٧) الكتاب : ٥٨ / ٢ (٨) المقتضب : ١١٤ / ٢ .

(٩) المقتضب : ١١٦ / ٤ . وانظر : ابن عقيل : ١٠٧ ، والأشمونى : ٢٤١ / ١ .

ذلك قول العرب . . » ، إلى آخر هذه العبارات الغامضة غير المحددة؛ فضلا عن أنهم لم يكثروا من هذه العبارات كثرة تشعر أنهم يعتمدون عليها في التعديد. والذي يشعر به كلامهم عن الاحتجاج، وتقسيم الطبقات، والتفريق بين القبائل، وغير ذلك، أنهم لا يعنون إلا بالشعر، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يجعل كلامهم عن التفريق بين القبائل، وأخذهم عن بعضها، ورفضهم الأخذ عن البعض الآخر، خاصا بالنثر وحده^(١). يقول ابن فارس عن الشعر: « منه تعلمت اللغة ، وهو حجة فيها أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله - صلى الله عليه وآله ، وسلم - وحديث صحابته والتابعين^(٢) » . وهذا يمثل توضيحا منهم على أنفسهم في مصادر الاستشهاد، مما أوقع بعد ذلك في الخلط والاضطراب .

وثمة توضيح آخر، وضعوه ممثلا في المنهج الذي سلكوه في جمع اللغة، والشروط التي شرطوها فيها يحتج به، مخالفين بذلك الأصل العام الذي سبقت الإشارة إليه، وهو النظر إلى اللغات على أنها كلها حجة، وليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بأخرى، وغاية ما لنا أن نختر إحدى اللغتين فنقويها على الأخرى^(٣). على أن منهمجهم في ذلك يختلف فيه البصريون والكوفيون اختلافا، سيأتى له تفصيل .

ولقد كان الدافع الذي حدا بهم إلى سلوك هذا المسلك، هو طلب «الفصاحة» . ويبدو أنهم راعوا في تفضيل لغة على لغة، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض، وقبول بعض اللغات أو اللهجات دون بعض، أمورا كثيرة. منها، أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل، كانت خيرا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة. ومنها، أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوي والصرفي، فضلوا على غيرها. ومنها، أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون، كانت أصح من الكلمة التي يرويها راو واحد^(٤). ولم تكن القبائل العربية كلها «في درجة واحدة من الفصاحة» . فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض. ولم تكن في درجة واحدة من السلامة؛ فقد سلمت بعض القبائل، وحافظت على عربيتها لبعدها مكانها عن الاختلاط والفساد. ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحروا وفضلوا بعضا على بعض، فاستبعدوا لغة حمير، لأنها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مضر، ولأنهم خالطوا الحبشة، وخالطوا اليهود فتأثبت لغتهم^(٥). ونجد أنهم «قد أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين: الأولى مقدار قرب مساكنها من مكة، وما حولها، والثانية مقدار توغلها في البداوة^(٦)» .

(١) انظر: في اللهجات العربية: ٥١ .
(٢) الصاحبي: ٢٣٠ .
(٣) انظر: الخصائص: ١٠/٢ .
(٤) انظر: ضحى الإسلام: ٢٥٩/٢ .
(٥) ضحى الإسلام: ٢٤٥/٢، ٢٤٦ .
(٦) في اللهجات العربية: ٥١ .

وهكذا نجد أنهم أداهم اجتهداهم إلى طلب الفصاحة عند بدوى فصيح عاش في فترة زمنية معينة، لم يتهم بالتخليط والكذب^(١)، معروف لديهم هو أو من يروى عنه الرواية الصحيحة الثابتة. وبعبارة أخرى طلبوها في إطارين، أحدهما أفقى، والآخر رأسى.

(أ) الإطار الأفقى :

أما الإطار الأفقى، فنعنى به الرقعة المكانية التي اعتقد النحاة أن الفصاحة كامنة فيها لم تتأشب بالخلط أو المجاورة. فكان قلب الجزيرة العربية - في نظرهم - أنأى مما يخافون منه. ولكن القبائل التي كانت في أطراف الجزيرة عرضة لفساد ألسنتها، واضطراب لغتها، وكذلك الحواضر، لخلط هؤلاء، وأولئك بالأعاجم. كما اعتقدوا أن الأعرابي الفصيح النازح من البادية إذا أقام بالحاضرة لأن جلده، وفسد لسانه، كما حدث لأبى خيرة وأمه، فيما زعم أبو عمرو بن العلاء، والمنتجع^(٢).

وبناء على هذا المعيار غير المحدد، حددت القبائل التي كانوا ينتجعون إليها، أو يقبلون منها. فكانت قريش « أفصح العرب، وأصفاهم لغة^(٣) ». وكانت كذلك « أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس^(٤) ». وكانت « مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها؛ إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم، وأشعارهم، أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم، وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب^(٥) ». ولذلك « ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء^(٦) ».

ولعل أنصح نص يبين ما نحن بسبيله، ما نقله السيوطى في المزهرة والاقتراح عن أبى نصر الفارابى، قال : « والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وهم اقتدى عنهم أخذ اللسان العربى، من بين قبائل العرب هم قيس، وقيم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب، وفي التصريف. ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم^(٧) ». ثم يبين المبدأ العام الذى اتبعه النحاة واللغويون، فيقول : « وبالجملة، فلم يؤخذ عن حضرى قط،

(١) انظر الخصائص : ٣٩٠ / ١. (٢) انظر : مجالس العلماء للزجاجى : ٥ ، ٧ .

(٣) الصحاحى : ٢٣ . (٤) المزهرة : ١٢٨ / ١ . والاقتراح : ١٩ .

(٥) الصحاحى : ٢٣ . (٦) مجالس ثعلب : ١٠٠ . وانظر الخصائص : ١١ / ٢ . والصحاحى : ٢٣ .

(٧) المزهرة : ١٢٨ / ١ . والاقتراح : ١٩ .

ولاعن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم^(١) . ويذكر بعد ذلك أربع عشرة قبيلة وموضعا لم يؤخذ عنهم، وهى: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان، وأهل اليمن، وبنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف، وحاضرة الحجاز. وذلك إما لمخالطتهم من حولهم من الفرس، والنبط والمصريين، والأحباش، وغير ذلك، وأما لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، أو غيرهم من الأمم.

والسبب فى ذلك - كما يقول ابن جنى - «ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر، من الاختلال، والفساد، والخلط. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شىء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر^(٢)». فالعمول كله على الفصاحة. فلو «فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة، وخباها، وانتقاض عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها^(٣)» أيضا.

ومن أجل هذا صار الأخذ عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع مدعاة ثقة وافتخار، والأخذ عن أهل السواد، أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز تهمة ومنقصة^(٤). وأصبح هذا مجال اتهام بين البصريين والكوفيين، فكان البصريون لا يأخذون عن الكوفيين؛ «لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة^(٥)»، ويرون أن إمامهم الكسائى علمه مختلط بلا حجب، «إلا حكايات عن الأعراب مطروحة^(٦)».

كما اتخذ هذا ذريعة للطعن على الشعراء حتى الجاهليين منهم؛ فعدى بين زيد «كان يسكن الحيرة ومراكز الريف، فسهل لسانه، ولان منطقته^(٧)، ولذلك اتهم بأن ألفاظه ليست بنجدية^(٨)»، وأنه كان يسمع لغات أهل الحيرة فيدخلها فى شعره^(٩). وعلى ذلك فقد كان «علماءنا لا يرون شعره حجة» وينبغى ألا تروى أشعاره فى رأى الأصمعى^(١٠). وغيره وكذلك، أبو داود الإيادى^(١١)، وأمىة بن أبى الصلت^(١٢)، إذ لا يرى العلماء شعرهما حجة فى اللغة.

(١) السابق. (٢) الخصائص: ٥/٢. (٣) السابق: ٥/٢.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٨. (٥) مراتب النحويين: ٩٠. (٦) السابق: ٧٤.

(٧) طبقات فحول الشعراء: ١١٧. (٨) انظر: الموشح: ١٠٣. (٩) الموشح: ١٠٣.

(١٠) انظر: السابق: ١٠٤. والشعر والشعراء: ٦٩. والأغاني: ١٢١/٤.

(١١) الخصائص: ٢٩٥/٣. وانظر رأى أبى عمرو والأصمعى فى شعره فى الموشح: ٢٧١، ٢٧٢. والأغاني:

٦٧٤٢ وما بعدها - الشعب.

(١٢) الأغاني: ٦٧٣٩ - طبعة (الشعب).

وذو الرمة « طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين ^(١) » ولذلك لا يعتد به أبو عمرو والأصمعي ، ولعل مرد ذلك أنه كان « كثيرا ما يأتي الحضر فيقيم بالكوفة والبصرة ^(٢) » .

والكميت بن زيد « جرمقاني من أهل الموصل » ، ولذلك لا يأخذ الأصمعي بلغته ^(٣) . وكان معلماً بالكوفة « فلا يكون مثل أهل البدو ، ومن لم يكن من أهل الحضر ^(٤) » . وعلى ذلك فليس بحجة ؛ لأنه مولد ؛ ولأنه كان من أهل الكوفة ^(٥) . وابن الرقيات عند الأصمعي « ليس بحجة لأن الحضرية أفسدت عليه لغته ^(٦) » .

واضطراب النقول واختلافها يشعران بأن معيار الفصاحة كان يخضع لذوق اللغوى ، واتجاهه ؛ فما يراه هذا غير فصيح ؛ يراه غيره فصيحاً ؛ فمثلاً « ثقيف » ينقل الفارابي أنها من القبائل التي لم يؤخذ عنها ، مع أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قد أوصيا - فيما يروون - أن يكون غلمان ثقيف كتبة للمصحف ، ومملين له ^(٧) ، فضلاً عن أنها من عليا هوازن ^(٨) ، التي قال عنها أبو عمرو بن العلاء : « أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ^(٩) » .

وعدى بن زيد ، وذو الرمة ، والكميت ، يستشهد سيبويه بشعرهم كثيراً . وإن لم يخطئني الإحصاء ، فقد استشهد سيبويه - في الأبيات المنسوبة في كتابه - بشعر عدى بن زيد خمس مرات ، ^(١٠) وبشعر ذى الرمة أربعاً وعشرين مرة ، ^(١١) وبشعر الكميت ثمانين مرات . ^(١٢) كما استشهد أيضاً بشعر أمية بن أبي الصلت ^(١٣) .

ويتضح من هذا المسلك ، أنه يخلط بين لهجات القبائل المختلفة ، ليجعل منها جميعاً نموذجاً ، يفرضه على بقية اللهجات التي لم يعتدوا بها مصدراً من مصادر الاستشهاد ، مخالفين بذلك ما صرحوا به من أن لغات العرب على اختلافها حجة . ولذلك ، كانوا إذا اصطدموا بعد ذلك بصيغة أو تركيب من هذه اللهجات ، أهملوه ، وعدوه شاذاً ، أو

(١) الخصائص : ٢٩٥ / ٣ وانظر رأى أبي عمرو والأصمعي في شعره في الموشح : ٢٧١ ، ٢٧٢ ، والأغاني : ٦٧٤٢ وما بعدها - الشعب .

(٢) الأغاني : ٦٧٣٩ طبعة (الشعب) . (٣) الخصائص : ٢٩٤ / ٣ . (٤) الموشح : ٣٠٢ .

(٥) السابق : ٣٠٢ . (٦) مايحوز للشاعر في الضرورة ص ٣٩ . مخطوط بدار الكتب .

(٧) انظر : الزهر : ١٢٧ / ١ . (٨) السابق : ١٢٧ / ١ . (٩) السابق : ١٢٧ / ١ .

(١٠) الكتاب : ١ / ٧٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، ٤٥٨ ، ٣٦٨ / ٢ .

(١١) الكتاب : الجزء الأول صفحات ٢٥ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٩١ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٦٦ بها شاهدان ، ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ بها شاهدان ، ٣٧٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ . والجزء الثاني / ٥٤ ، ٩٠ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ،

١٧٧ ، ٢٣٥ .

(١٢) الكتاب : ١ / ٥٩ ، ٦٣ ، ١٣٩ ، ٢٣٩ ، ٣٧٣ ، ٣٠ / ٢ ، ٤٢ ، ٦٠ .

(١٣) الكتاب : ٣٤٩ / ١ .

ضرورة، أو غير ذلك من مصطلحاتهم التي أطلقوها على ما لا يعدونه مطردًا، فضلاً عما أتاحه هذا المسلك من خلاف بينهم، ولذلك يكاد ابن فارس يرفض هذا المسلك إذ يقول: «وقد يكون شاعر أشعر، وشعر أحلى وأظرف؛ فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة؛ حتى يتباعد ما بينها في الجودة فلا، وبكل محتج، وإلى كل محتاج. وأما الاختيار الذي يراه الناس للناس، فشعوات كل مستحسن شيئاً^(١)».

ومرة أخرى، لا نجد غير ابن مالك يلتزم بالأصل العام الذي سبقت الإشارة إليه، وينقل عن لحم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم، ولكن أباحيان يعيب عليه هذا محتجا بأن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشأن^(٢).

(ب) الإطار الرأسى :

ونعنى به تلك الفترة الزمنية التي حددها النحاة لبقاء الفصحاة لم تنتقص ولم تفسد، وكان رائدهم في تحديد هذا الإطار الزمني إكبار القديم، وحبه، ولذلك قسموا الشعراء إلى طبقات، تحتل الطبقات المتقدمة منها محل الإجلال والإعجاب، فكان أبو عمرو بن العلاء لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين^(٣). وهذا - أيضاً - مذهب أصحاب أبى عمرو كالأصمعى؛ وابن الأعرابى؛ وغيرهما؛ فقد كان «كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم^(٤)».

وهذه الطبقات على التقسيم الجيد^(٥) أربع، هى^(٦):

الطبقة الأولى : طبقة الجاهليين؛ وهم قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى؛ وهذه الطبقة يحتج بشعر شعرائها إجماعاً؛ مادام المحتج به داخل الإطار الأول، ولم يخرج عنه كعدى بن زيد.

الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين، وهم الذين أدرکوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان ابن ثابت. وهذه - أيضاً - يحتج بشعر شعرائها إجماعاً كالطبقة الأولى.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق. والصحيح - كما يقول البغدادى - «صحة الاستشهاد بكلامها^(٧)» وإن «كان

(١) الصحابى: ٢٣٠، ٢٣١. (٢) انظر: الاقتراح: ٢٠. (٣) انظر: العمدة: ٥٧/١.

(٤) السابق: ٥٧/١. (٥) انظر الخزانة: ٢٢/١.

(٦) انظر: العمدة: ٧٢/١ والخزانة: ٢٠/١، ٢١. (٧) الخزانة: ٢٠/١.

أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي اسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة، وأضرابهم . . . وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب^(١) .

الطبقة الرابعة: طبقة المولدين، أو المحدثين، وهم من بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا كبشار بن برد؛ وأبى نواس، يقول ابن رشيقي: «ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدرج، وهكذا في الهبوط إلى يومنا هذا^(٢)». والموقف العام من هذه الطبقة، أنه لا يجوز الاستشهاد بكلامها مطلقاً، وسوف نفردها حديثاً خاصاً.

وهذه الحداثة كانت نسبية، أو على حد تعبير ابن رشيقي «كل قديم من الشعراء، فهو محدث في زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله^(٣)». فجيرير والفرزدق وأضرابهما كانوا من المحدثين في عصر أبي عمرو بن العلاء الذي «كان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين^(٤)»، والمتقدمون لديه هم الجاهليون والمخضرمون، يقول الأصمعي: «جلست إليه ثمانى حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي^(٥)».

وهكذا يذهب كل عالم في عصره، مذهب أبي عمرو في شعراء عصره. وقد تأثر الأصمعي بأستاذه أبي عمرو بن العلاء، فكان لا يحتج بشعر الكميت والطرماس؛ لأنهما من المولدين^(٦)، ويقول ابن رشيقي عن هذا الاتجاه: «هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه، كالأصمعي وابن الأعرابي، أعنى أن كل واحد منهم يذهب في أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم^(٧)». ثم يبين السبب في هذا بقوله: «وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولدون، ثم صارت لاجاة^(٨)».

مناقشة:

سوف يأتي أن الزمخشري وقف موقفاً مخالفاً للنحاة في الاحتجاج بالمولدين. فقد احتج ببيت لأبي تمام، جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ لأن العلماء يحتجون بما رواه في حماسته، لوثوقهم بروايته وإتقانه، فإذا كان أبو نواس - مثلاً - الذي يعدونه محدثاً، قد عرض القرآن على يعقوب الحضرمي، وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري، وأبى عبيدة، وكان في الشعر

(٢) العمدة: ٧٢/١.

(٤) السابق: ٥٧/١.

(٦) انظر: مراتب النحويين: ٧٣.

(٨) السابق: ٥٧/١.

(١) السابق: ٢٠/١، ٢١.

(٣) العمدة: ٥٦/١.

(٥) السابق: ٥٧/١ وانظر الخزانة: ٢١/١.

(٧) العمدة: ٥٧/١.

من الطبقة الأولى من المولدين ، وكان محكم القول لا يخطئ ، ومازال العلماء والأشراف يروون شعره ، ويفضلونه على أشعار القدماء^(١) ، فهل لا تكفى هذه المؤهلات - على حد التعبير الشائع - لكى تجعل منه شاعراً يحتج بشعره ، كما احتج بشعر أبى تمام ، وهو متأخر عنه ، لشهرته بالرواية والإتقان؟

الواقع أن أسلافنا كانوا - أحيانا - يحكمون معايير غير علمية فى الحقيقة ، وكانوا يخلطون بين السلوك الشخصى ، والسلوك العلمى . يقول أبو عمرو الشيبانى عن أبى نواس : «لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقدار - يعنى الخمر - لاحتججنا به ؛ لأنه كان محكم القول لا يخطئ^(٢)» . فإدام محكم القول لا يخطئ - وهذا هو المهم - فإلهم وشربه الخمر؟ وهل منعوا الاحتجاج بشعر امرئ القيس وطرفة مثلاً - لهذا السبب؟ وهب أنهم غفروا للجاهليين هذا ، فلماذا يغفرونه لابن هرمة الذى يعد أبو نواس من معاصريه؟ وقد «كان ابن هرمة مدمناً للشراب ، مغرماً به . . . وقد رهن رداءه فى النبيذ^(٣)» . وقد «أخذه صاحب شرطة زياد على المدينة ، فجلده فى الخمر^(٤)» . ومع ذلك فهم يحتجون بشعره ويعدونه آخر الحجج .

الواقع أن التعصب على الحديث ، والمعاصرة - وهى حجاب - ، وتحكيم المعايير غير العلمية ، ساعدت جميعاً فى دفعهم إلى هذا المسلك المتناقض .

تحديد الإطار الزمنى :

ومهما يكن من أمر ، فإنهم يعدون بشار بن برد أول المحدثين . وآخر الحجج عندهم ابن هرمة .^(٥) يقول صاحب الأغاني : «كان الأصمعى يقول : ختم الشعراء بابن هرمة ، والحكم الخضرى ، وابن ميادة ، وطفيل الكنانى ، ومكين العذرى^(٦)» . وقد «نقل ثعلب عن الأصمعى قال : ختم الشعر بابن هرمة ، وهو آخر الحجج^(٧)» . أى أنه «آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم^(٨)» .

ولم يذكر الأصفهاني سنة وفاة ابن هرمة ، ولكنه يذكر أنه أنشد أبا جعفر المنصور قصيدته التى يقول فيها :

إن الغوانى قد أعرضن مقلية لما رمى هدف الخمسين ميلادى

(١) انظر فى هذا : الخزائنة : ٣١٥ / ١ . (٢) الخزائنة : ٣١٥ / ١ . (٣) الأغاني : ٣٧٣ / ٤ .

(٤) الشعر والشعراء : ٢٨٩ . والخزائنة : ٣٨٤ / ١ . وانظر : زهر الآداب : ٩٧ / ١ .

(٥) الاقتراح : ٢٧ . (٦) الأغاني : ٣٧٣ / ٤ . (٧) الاقتراح : ٢٧ .

(٨) الخزائنة : ٣٨٣ / ١ .

أنشدها في سنة أربعين ومائة، ويروى أنه عمر بعدها مدة طويلة (١). ويذكر صاحب الخزانة أنه توفي «في خلافة الرشيد بعد الخمسين ومائة تقريباً» (٢). فإذا كان الرشيد قد ولى الخلافة في ربيع الأول سنة سبعين ومائة (٣)، وكان ماينقله البغدادى من وفاته في خلافة الرشيد صحيحاً؛ فإن هذا يعنى أن ابن هرمة توفي بعد عام سبعين ومائة، ويكون قد عاش بعد إنشاده المنصور سنة أربعين ومائة بضعا وثلاثين سنة، وهى فترة يحق له معها أن يوصف بأنه عمر بعدها مدة طويلة كما روى أبو الفرج.

والذى يعنينا من هذا كله، أن الفترة الزمنية التى حددها النحاة للاستشهاد، تمتد حتى أوائل الربع الأخير من القرن الثانى للهجرة. وأما أعراب البادية، فقد فسدت لغتهم فى أواخر القرن الرابع على ما بينه ابن جنى. فقد فشا فى أهل الوبر فى عصره اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة، فوجب رفض لغتهم، وترك تلقى ما يرد عنهم، يقول أبو الفتح: «وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا؛ لأننا لا تكاد نرى بدوياً فصيحاً، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه، ولم نكد نعدم ما يفسد ذلك، ويقدر فيه وينال ويغضض منه» (٤).

وكان كل من يخرج عن هذين الإطارين يعد مولداً، لا يحتج بشعره، وأصبحت بعد ذلك كلمة مولد تعنى فساد اللغة، وعدم الثقة بلغة من يتصف بها. وهكذا نجد أن النحاة قد اعتبروا لغة فترة معينة على امتدادها لغة نموذجية يجب فرضها معياراً على لغة كل عصر بعد المتقدمين. واتخذ هذا وسيلة لتجريح كثير من الشعراء، حتى فى داخل هذين الإطارين. فالكميت والطرماح «كانا مولدين لا يحتج الأصمعى بشعرهما» (٥). مع أن سيبويه كان يحتج بشعر كل منهما وقد رأينا أنه استشهد بشعر الكميث ثماني مرات، واحتج بشعر الطرماح ثلاث مرات (٦).

وهذا المسلك - أيضاً - لم يخل من تناقض. فإذا كان فساد لغة المولدين هو السبب فى فرض هذا الإطار، فلماذا لا يحتكمون إلى شعرهم نفسه، وهو ما كانوا عليه يعولون. إننا نرى شعر هؤلاء فى لغة صافية فصيحة. وإذا كان هؤلاء المولدون يخطئون - كما يزعم النحاة - فأى «شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف، ولم يسقط؟ ودونك هذه الدواوين الجاهلية، والإسلامية، فانظر، هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر، لا يمكن لعائب القدر

(٣) النجوم الزاهرة: ٦٤/٢.

(٢) الخزانة: ٣٨٤/١.

(١) انظر الأغاني: ٣٩٧/٤.

(٥) مراتب النحويين: ٧٣.

(٤) الخصائص: ٥/٢.

(٦) الكتاب: ٣١٢/١، ٣١٧، ١١٢/٢.

فيه، إما في لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية. لكن هذا الظن الجميل، والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظنة عنهم، فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب، وقامت في الاحتجاج لهم كل مقام^(١). وقد تكلفوا في الاعتذار عنهم المشقة، وارتكبوا لأجل ذلك المراكب الصعبة^(٢)، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أنه إذا « اتفق لك في أشعار العرب التي يحتاج بها تشبيه لا تتلقاه بالقبول، أو حكاية تستغربها، فابحث عنه، ونقر عن معناه، فإنك لا تعدم أن تجد تحته خبيثة، إذا أثرتها عرفت فضل القوم بها، وعلمت أنهم أدق طبعاً من أن يلفظوا بكلام لا معنى تحته. وربما خفى عليك مذهبهم في سنن يستعملونها بينهم في حالات يصفونها في أشعارهم، فلا يمكنك استنباط ماتحت حكاياتهم، ولا تفهم مثلها إلا سماعاً^(٣). وهكذا نجد أن المعاصرة، وشهوات الاختيار - على حد تعبير ابن فارس - قامت بدور غير منكور في هذا التحديد.

قيود أخرى :

وفي داخل هذين الإطارين، وجدت قيود جانبية، كانت تظهر نتيجة الخلاف واحتكاك الآراء، كاشتراط أن يكون البيت معروفاً، برواية الثقة له، أو قائله، وإلا فلاحجة فيه^(٤)، وأن يكون غير محتمل لوجوه من الاحتمالات، وإلا بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجة^(٥)، وأن تكون الرواية صحيحة، والراوى متصفاً بالعدالة؛ لأن الكلام المحفوظ بأدنى إسناد لا يحتاج به^(٦). وأن يكون خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة، لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه^(٧)، وغير هذا من القيود التي كانت تظهر في وجه أى محاولة لإفساح الرقعة المكانية أو الزمانية فتحيطها بسياج ظن النحاة أنه لن يبلى على الزمن.

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه: ١٤. (٢) السابق: ١٧.

(٣) عيار الشعر لابن طباطبا العلوى: ١١.

(٤) انظر: الإنصاف: ٢١٤، ٢٥١، ٣٤٤. والاقترح: ٢٧. والمزهر: ٨٥/١. والخزانة: ٢٨/١، ٢٩.

(٥) انظر الإنصاف: ٤٦، ٢١٧، ٣٠٢، ٤٣٠. والاقترح: ٢٩.

(٦) انظر: الإنصاف: ١٢٧، ١٨٧، ١٩٢، ٢٣٠، ٢٦٧. والإغراب في جدل الإعراب: ٦٦. والاقترح: ٢٩، ٣٠.

(٧) المزهر: ١٥١/١. والصاحبي: ٣٠.

(٧) انظر: الإنصاف: ١١٣، ١٢٣، ١٩٣، ٢٥١، ٣٣٠، ٣٥٨، ٣٦٥. ولمع الأدلة: ٨١. والاقترح: ٢٩، ٤٠.

٤٠. والمزهر: ٣١٤/١. والهمع: ٥٠/١.

موقف النحاة من الاحتجاج بالمولدين :

كان النحاة، وغيرهم من العلماء، يتعصبون على شعر من سموهم بالمولدين، ويفضلون القدماء عليهم، لغير ما سبب، إلا لقدمهم؛ وقد أنشد أبو الحسن على بن يحيى، إسحاق الموصلى قصيدة لأبى نواس، فلما رآه لم يهش لذلك، ولم يحفل به قال له: «والله لو كانت لبعض الأعراب المتقدمين، لكنت فى أعيان الشعر عندك»^(١). وذلك، لأن إسحاق كان «فى كل أحواله ينصر الأوائل»^(٢).

ولعل التعصب على المعاصرين، هو الذى دفع بالعلماء إلى قصر الاحتجاج فى اللغة على القديم وحده، وحظر الاحتجاج بالمحدث، ورميه باللحن والخطأ والفساد، مع أنهم كانوا يدافعون فى أنفسهم الرغبة فى استجادة المحدث واستحسانه. فأشعار هؤلاء المحدثين، «مثل الريحان يشم يوماً ويدوى، فيرمى به»^(٣) ولكن «أشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً»^(٤). وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: «لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن أمر صبياننا بروايته»^(٥) وهو يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق كما يقول ابن رشيق^(٦). وجاء رجل مرة لابن الأعرابي فأنشده شعراً لأبى نواس أحسن فيه، فسكت، فقال له الرجل: «أما هذا من أحسن الشعر؟ قال: بلى، ولكن القديم أحب إلى»^(٧). وهذه الإجابة تلخص رأيهم فى المحدثين.

ومن أجل ذلك، وضعوا من القيود ما يمنع من تسرب أشعار هؤلاء المولدين إلى النحاة؛ إذ «وضع بعض المولدين أشعاراً دسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظناً أنها للعرب»^(٨). ولذلك فإنه «لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله... وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته»^(٩) وهم «قد أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة، والعربية»^(١٠). ومن أجل هذا، «يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم»^(١١) وغير ذلك من القيود التى سبقت الإشارة إلى بعضها.

تحقيق، وتنبع تاريخي :

هذا هو الاتجاه الغالب. وفى مقابله، كان هناك صوت خافت يمثله ابن قتيبة، ينادى

- | | | |
|--------------------|----------------------------------|--|
| (١) الموشح: ٤٠٩. | (٢) السابق: ٤٠٨. | (٣) السابق: ٣٨٤. |
| (٤) الموشح: ٣٨٤. | (٥) العمدة: ٥٧/١ والحزانة: ٢١/١. | (٦) العمدة: ٥٧/١. |
| (٧) الموشح: ٣٨٤. | (٨) الاقتراح: ٢١. | (٩) الاقتراح: ٢٧. وانظر الحزانة: ٢٨/١. |
| (١٠) الاقتراح: ٢٦. | (١١) الاقتراح: ٢٧. | |

بأنه « لم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن ، ولاخص به قوما دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركا مقسوماً بين عباده في كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً في عصره » .^(١) وهذا الاتجاه يميل إليه ابن رشيقي في عمدته .^(٢) ولكن هذه اللفتة لم تنل ما تستحق من العناية الكاملة .

وقد نسب إلى كل من الأخفش ، وسيبويه ، أنهما كانا يحتجان بشعر بشار ، وهو « أول الشعراء المحدثين »^(٣) أما الأخفش ، فإنه كان قد طعن على بشار في بعض قوله ، فبلغ ذلك بشاراً فقال : « ويلي على القصار ابن القصارين ، متى كانت اللغة والفصاحة في بيوت القصارين ؟ ادعوني وإياه . فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى ، فقيل له : مايكيك ؟ قال : وقعت في لسان الأعمى ! فذهب أصحابه إلى بشار ، فكذبوا عنه ، وسألوه ألا يهجو ، فقال : وهبته للؤم عرضه . فقال : فكان الأخفش بعد ذلك محتج في كتبه بشعره ليلغى ذلك فيكف عنه »^(٤) .

وأما سيبويه ، فيقول عنه صاحب الاقتراح : « وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقريباً إليه ؛ لأنه كان هجاء لترك الاحتجاج بشعره ، ذكره المرزباني وغيره .^(٥) والحق أن المرزباني لم يذكر أن سيبويه احتج بشعر بشار ، ولكن الذي ذكره أن بشاراً بلغه عن سيبويه شيء من الطعن عليه ، فهجاء بالبيتين المشهورين^(٦) . وقد راجعت كتاب سيبويه ، فلم أجد بيتاً واحداً نسبه سيبويه إلى بشار بن برد . وقد حقق أستاذنا على النجدي ناصف هذه المسألة ، وانتهى إلى نفى ذلك عن سيبويه^(٧) . غير أن الدكتور أحمد بدوي يختار ما جاء في الأغاني ، ويرجح أن يكون سيبويه قد اكتفى بالاستشهاد بشعره استكفافاً لشره ، إذا سئل عن شيء فأجاب عنه ، ووجد له شاهداً من شعر بشار ،^(٨) ولكنه « لم يستشهد بشعره في كتابه »^(٩) .

ومهما يكن من أمر صحة الاستشهاد بشعر بشار ، أو عدمه ، فإن الذي يعيننا هنا : أن هذا - إن كان صحيحاً - لم يكن يمثل اتجاهها علمياً معترفاً به ، ولكنه كان خضوعاً لضغط الخوف من الهجاء ، واستكفافاً لشره .

(١) الشعر والشعراء : ٦٣ (تحقيق شاكر) . وقارن بالعمدة : ٥٧ / ١ .

(٢) انظر الباب الذي عقده ابن رشيقي في العمدة بعنوان « القدماء والمحدثين » : ٥٦ / ١ - ٥٩ .

(٣) الاقتراح : ٢٧ . (٤) الموشح : ٣٧٥ . وانظر الأغاني : ٢٠٩ / ٣ ، ٢١٠ .

(٥) الاقتراح : ٢٧ . (٦) انظر الموشح : ٣٨٥ - ٣٨٦ .

(٧) انظر : سيبويه إمام النحاة : ١٤٧ - ١٤٨ .

(٨) انظر : سيبويه حياته وكتابه : ٤١ . (٩) الأغاني : ٢١٠ / ٣ .

وكان أول من استن طريقة الاستشهاد بشعر المولدين، المبرد في كتابه «الاشتقاق». يقول عنه ابن جنى : « وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب لجلة الناس - احتج بشيء من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق، لما كان غرضه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطة عجز ماشفعنا الأذان بالتثويب» (١)

وفي هذا النص، بين ابن جنى أن المبرد استشهد بشعر أبي تمام في المعنى دون اللفظ، وهذا غير معترض عليه، ولكنه يذكر في المحتسب أنه استشهد بشعره في اللغة. يقول «وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه». (٢) وكان المبرد كثير الإعجاب بالمحدثين، ولا يرى في تأخرهم غمطاً لحقهم، «وليس لقدّم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب، ولكن يعطى كل ما يستحق». (٣) فهو هنا يهمل تلك الفوارق الزمنية، ويجعل الحكم على الجودة وحدها دون التقدم أو عدمه.

ولكن هذه السابقة لم تلق رواجاً لدى علماء عصره، ولعل مرد ذلك أن المبرد لم يحتج بشعر هؤلاء في المقتضب، ولكنه أورد هذه الآراء في الكامل، وهو ليس كتاباً خالصاً للنحو، فحملت على أنها رأى في معانيهم؛ لا في الاحتجاج بشعرهم في اللغة؛ ومهما يكن من أمر، فإن العبارات التي قالها المبرد عن هؤلاء المحدثين توحى بعدم الرضا عن العلماء السابقين الذين قصرُوا الاحتجاج على من حدوهم، وبالرغبة في الثورة على هذا التقليد الموروث ولكنهم لم تجد سبيلها إلى التنفيذ الكامل.

ومع أن المبرد قد قدم هذه السابقة، فإن من جاء بعده لم يلتقطها إلا على استحياء. فصاحب الوفيات يروى أن أبا علي الفارسي قد استشهد ببيت لأبي تمام، «وقيل إن السبب في استشاده في باب كان من كتاب الإيضاح ببيت أبي تمام الطائي وهو قوله :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا

- ولم يكن ذلك من عادته - لأن أبا تمام لم يكن ممن يستشهد بشعره، ولكن عضد الدولة كان يحب هذا البيت، وينشده كثيراً، فلماذا استشهد به في كتابه» (٤). وكان أبو علي الفارسي قد صحب عضد الدولة بن بويه، وتقدم عنده، وعلت منزلته، حتى قال عضد الدولة : «أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو» (٥).

(١) الخصائص : ٢٤ / ١ . (٢) المحتسب : ٢٣١ / ١ .

(٣) الكامل : ٢٩ / ١ . وانظر مقدمة المقتضب : ٥٠ / ١ .

(٥) السابق : ٣٦٢ / ١ .

(٤) وفيات الأعيان : ٣٦٢ / ١ .

فأبو على الفارسي هنا، لا يستشهد بيت أبي تمام اقتناعاً منه بأنه أهل للاستشهاد، أو اصطناعاً لمذهب جديد، ولكنه يفعل ذلك مجاملة لعضد الدولة! ومع ذلك، « فقد نقد على أبي على الفارس الاستشهاد بقول حبيب . . وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف له الناس فيما وقع له من اللحن في شعره؟ » (١).

وجاء بعده تلميذه ابن جنى، وكان وثيق الصداقة بالمتنبي؛ وكان يود لو يحتج بشعره في إثبات اللغة، ولكنه وجد أمامه هذا التقليد العتيق، فأخذت عباراته شكل الثورة عليه. فهو يرى أن التمسك بهذا الاتجاه « حنبلية »، و« خلق ذميم، ومطعم على علاقته وخيم ». (٢) ويصف من تمسك به بأنه « ضعفت نحيزته، وركت طريقته ». (٣) فنجده يستشهد بشعر المتنبي أكثر من مرة في « الخصائص ». (٤) متخذاً من سابقة المبرد حجة له، وفي كل مرة، لا يعبر عنه إلا بقوله: « يقول شاعرنا » وإذا حكى عنه قال: « وما عرفته إلا صادقاً ». ولكنه يقصر الاحتجاج على المعاني دون الألفاظ. وهذا صنيع ابن جنى مع المتنبي في كثير من كتبه، وكأنه أحس بأنه سيلازم في هذا، فقال: « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولداً - في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسربه؛ فإن المعاني يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون . . وإياك والحنبلية بحثاً، فإنها خلق ذميم، ومطعم على علاقته وخيم ». (٥) ويقول في موضع آخر من المحتسب بعد أن أورد هذا البيت للمتنبي:

وإنا إذا ما الموت صرح في الوغى لبسنا إلى حاجاتنا الضرب والطعنا

« ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالأمر كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به في كتاب الله عز وجل؟ فإن المعاني لا يرفعها تقدم، ولا يزرى بها تأخر. فأما الألفاظ، فلعمري إن هذا الموضع معتبر فيها. وأما المعاني، فقائمه بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبي العباس أن يحتج بأبي تمام في اللغة، كان الاحتجاج في المعاني بالمولد الآخر أشبه ». (٦) فلم يتقدم ابن جنى بالاستشهاد بالمولدين، ولكنه وقف عند الاستشهاد في المعاني بهم، لم يجاوزه إلى الاحتجاج بهم في اللغة على الرغم من أنه يذكر عن المبرد ذلك.

ولكن الزمخشري - بعد ذلك - يذهب إلى أبعد من هذا، إذ يذكر السيوطي أنه خرج على الإجماع في الكشف. يقول: « أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشف ما يقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها. فإنه استشهد على

(٢) الخصائص: ٢٥/١.

(٤) الخصائص: ٢٤/١.

(٦) المحتسب ١/٢٣١.

(١) البحر المحيط، لأبي حيان ٩١/١.

(٣) المحتسب: ١٢/٢.

(٥) الخصائص: ٢٤/١، ٢٥.

مسألة بقول أبي تمام الطائي^(١) وبدهى أن يعترض عليه في هذا^(٢) ، والمسألة التي استشهد فيها الزمخشري بقول أبي تمام هي قراءة يزيد بن الضحاك : ﴿وإذا أظلم عليهم قاموا﴾^(٣) ببناء الفعل للمفعول . قال الزمخشري : « أظلم على ما لم يسم فاعله ، وجاء في شعر حبيب بن أوس الطائي :

هما أظلما حالئ ثمت أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب^(٤)

ويوضح الزمخشري رأيه في هذا ، فيقول : «وهو ، وإن كان محدثاً لا يحتج بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل مايقوله بمنزله مايرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »^(٥) .

وبناء على هذا ، يعده البغدادى ممن يجوزون الاستشهاد بمن يوثق به من الطبقة الرابعة^(٦) ، وهو بذلك يقدم سابقة ممتازة ، وقد اتبعها الشهاب الخفاجى مع المتنبي^(٧) .

وبعد ذلك ، أخذ العلماء في شىء من عدم التحرج يستشهدون بأشعار هؤلاء المحدثين ، وإن كان شراحهم يعتبرون ذلك من التمثيل أو الاستئناس ، لا من الاحتجاج ، فيستشهد رضى الدين الأسترباذى في شرح الكافية بشعر أبي نواس .^(٨) وبين البغدادى أن الشارح المحقق تبع الزمخشري في اتجاهه الذى أشرنا إليه ، « فإنه استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من هذا الشرح^(٩) » . والذى ينظر في كتب المحدثين كشرح المفصل لابن يعيش وكتب ابن هشام ، والمغنى^(١٠) منها على وجه الخصوص ، وشرح ألفية ابن مالك يجد أسماء أبي نواس والمتنبي ، وأبى العلاء المعرى وغيرهم تردد دون تقييد . غير أن الشراح والمحدثين يسارعون إلى التنبيه على أن هذا للتمثيل وليس للاحتجاج ، وكأنهم أدركوا بقصد المؤلف منه بنفسه . فعل هذا البغدادى في خزانته ، وهى شرح لشواهد شرح الكافية عند بيت أبي نواس :

(١) الاقتراح : ٢٧ . والخزانة : ٢٢ / ١ . (٢) انظر البحر المحيط : ٩١ / ١ . والخزانة ٢١ / ١ .

(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٠ .

(٤) الكشف : ٤٣ / ١ . والبحر المحيط : ٩٠ / ١ والبيت في ديوان أبي تمام ، ص ٢٣ من قصيدة يمدح بها عباس ابن لهيعة الحضرمى .

(٥) الكشف : ٤٢ / ١ والبحر المحيط : ٩٠ ، ٩١ . والخزانة : ٢١ / ١ .

(٦) انظر الخزانة : ٢١ / ١ (٧) انظر : القياس في اللغة العربية ، للشيخ محمد الخضر حسين : ٣٦ .

(٨) الخزانة : ٣١٣ / ١ . (٩) السابق : ٢١ / ١ ، ٣١٦ .

(١٠) انظر المغنى : ١ / ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ،

حيث تجد شواهد لأبى نواس ، والمتنبي ، والحريرى ، والمعرى ، وابن المعتز وغيرهم .

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

إذ يقول في التعقيب عليه : « أورده مثالا . . . وهذا البيت لأبى نواس ، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه ، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة » .^(١) وفعل ذلك العيني في شرحه لشواهد الأشموني عند إيراد البيت السابق^(٢) ، وعند إيراد بيت المعري :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

إذ يقول : « وهذا للتمثيل لا للاستشهاد ؛ فإن المعري لا يحتج بشعره » .^(٣) وفعل ذلك أيضاً الشيخ محمد الأمير في تحشيته على أحد أبيات المتنبي ، التي أوردها ابن هشام في مغنى اللبيب ، وهو :

أحيا وأيسر ما لاقيت ما قتلا والبين جار على ضعفى وماع دلا^(٤)

إذ يقول : « وقصد المصنف التمثيل لا الاستشهاد »^(٥) ولا أدري لماذا لم يقل المصنف نفسه هذا للتمثيل لا للاستشهاد ؟

ولولا هذه التعقيبات التي يسارع بها هؤلاء الشراح والمحشون ، لما التفت أحد إلى أن المصنفين يريدون التمثيل لا الاستشهاد ، إلا إذا قرأ وفي ذهنه ما في أذهان هؤلاء من أفكار سابقة .

(٢) الأشموني : ١ / ١٩١ .

(٤) المغنى : ١ / ١٣ .

(١) الخزائن : ١ / ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) السابق : ١ / ٢١٦ .

(٥) حاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١ / ١٣ .

رابعاً : آثار هذا الموقف :

مهما يكن من المآخذ التي تؤخذ على هذا المنهج ، الذي سلكه النحاة الأوائل في موقفهم من مصادر الاستشهاد ؛ فإن الذي يفسح لهم العذر أنهم أول من تحمل تبعة تأصيل هذا العلم على غير مثال سابق . لم يستهدوا في ذلك إلا فطرهم التي قد تخطئ وقد تصيب ، وغايتهم التي نصبوا أنفسهم لتحقيقها ، وهي الحفاظ على لغة القرآن الكريم .

ومع ذلك فهناك مأخذان ، أحدهما في المنهج الذي اتبعوا ، والآخر في تطبيق هذا المنهج ؛ ولسنا ننكر أن المؤاخذة على المنهج جاءت نتيجة التطور في الدراسات اللغوية عبر هذه القرون المتوالية ، فهم من تبعة تحملها براء ، وبذلك تصبح هذه المؤاخذة دعوة لتصحيح هذا المنهج ، والأخذ بأسباب التطور ، وليس في ذلك ما يضير .

لقد رأينا أنهم حصروا الاستشهاد باللغة في دائرتين من الزمان والمكان ، مع أن فكرة الاستشهاد سلوك وصفى موفق ، فوقفوا من حيث الزمن عند حد معين حددوه بآبن هرمة ، وعدوا هذه الفترة الزمنية التي تمتد على مايقرب من ثلاثة قرون ونصف قرن ، موحدة الخصائص والسمات ، واتخذوا منها جميعاً لغة نموذجية ينبغي أن تفرض على اللغة على مر العصور ، ولم يدرسوها على مراحل متعددة . بحيث تصبح لكل مرحلة خصائصها المعينة التي قد تختلف أو تتفق مع خصائص المرحلة السابقة أو التالية ، بل خلطوا بينها على اختلاف مستوياتها ، وحظروا الاستشهاد بما عداها ، فتوقفت دراسة اللغة ، واكتشاف خصائصها عند هذا الحد ، وصارت القواعد هي الغاية ، وأصبح اللاحقون يلوكون ماخلفه السابقون ، فلا ينتج إلا التوليد والتفريع ، والتخريج ، والتأويل ، وغير ذلك . «ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت هذه الدراسة ، وازدهرت ، وكانت في مبدئها وسيلة إلى غاية ، ولكنها سرعان ما أصبحت غاية في نفسها متعددة الوسائل والطرق . كانت في مبدئها تقوم على الاستقراء والتعديد ، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة والتطبيق . وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين ، كان الدين سمحا فطريا ، فجعله المتكلمون فلسفة ، وقضايا منطقية . وكان النحو سهلاً هيناً وصفيًا ، فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضا ، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربي أنه لم يعد مجهوداً دراسياً لغوياً بقدر ماتحول إلى مجهود فكري من الطراز الأول» (١) .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٧٠ .

وقد أجهل الدكتور تمام حسان هذه النتائج فيما نقله عنه من هذه السطور، يقول : « لو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب، لأمكن أن تجرى دراسة اللغة على مراحل وعصور، باستقراء ما يجد من النصوص ، إلى أيماننا هذه، ولاعتبر كل ميل غير فردى إلى مخالفة القواعد السابقة تطورا في الاستعمال اللغوى، يتطلب تطورا في النظرة إلى هذه القواعد، في ظل منهج وصفى لدراسة اللغة. ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة - وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا - يلجئون إلى ما لديهم من القواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التى أعوزهم الجديده منها، ومادامت القواعد نفسها هى الهدف، وهى مادة الدراسة؛ فلا مهرب - إذن - من النظرة إلى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب . أى أن المستوى الصوابى بدل أن يكون فكرة اجتماعية، يراعيها المتكلم ، أصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث. وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفى فى دراسة اللغة، وأصبح لزاما علينا الآن أن ننظر إلى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها تصف مرحلة معينة من مراحل تطور الفصحى، ولكن هذه المرحلة تشتمل فى الحقيقة على مراحل»^(١).

كما أنهم حينها حددوا القبائل التى اعترفوا بفصاحتها، لم يدرسوا لهجة كل قبيلة أو لغتها - على حد تعبيرهم - على حدة، بل خلطوا بينها جميعا خلطا عشوائيا، مع اختلاف هذه اللغات فيما بينها فى كثير من التراكيب والاستعمالات اللغوية^(٢)، صرحوا ببعضها أحيانا، وأهملوا النص على أكثرها فى معظم الأحيان، وإهمالهم للنص عليها دليل على أنهم لم ينظروا إليها على أنها مختلفة، وقد فرضوا هذا المزيج الغريب على غيره من اللهجات؛ وذلك - كما يقول ابن جنى - «لأن العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين وخلقا عظيما فى أرض الله وغير متحجرين، ولا متضاغطين، فإنهم بتجاوزهم، وتلاقيهم وتزاورهم، يجرى الجماعة فى دار واحدة»^(٣). ونحن لاننكر أن للتجاوز والتزاور والتلاقى أثره اللغوى، ولكن يبقى كثير من الخصائص تنفرد بها لهجة كل قبيلة عن الأخرى^(٤)، وما يلحظ أنه «لم يعتبر لغويو العرب اللهجات، ولم ينظروا إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية نامية متطورة، بل اقتصر على جهودهم على درس وتدوين لهجة معينة فى الزمان والمكان، وحرصوا على ضبط أحكامها وقواعدها، لكى لا يجد التغير إليها سبيلا. ولكن اللغة لاتعرف التحديد، ولا تقبل بالجمود بل اللغة سيل جارٍ Continuous Flux»^(٥).

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٧٣، ١٧٤.

(٢) انظر: ضحى الإسلام: ٢/٢٥٢، ٢٥٣، حيث يأخذ على العلماء العرب أنهم اعتبروا العربية وحدة، مع اختلاف القبائل ألفاظا وتراكيب ولهجة.

(٣) الخصائص: ١٥/٢، ١٦. (٤) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٧، ١٥٨.

(٥) نحو عربية ميسرة، للدكتور أنيس فريحة: ٧١ (دار الثقافة ببيروت).

وقد احتجوا ببعض هذه اللهجات على بعضها الآخر، كصنيع البصريين، إذ يقولون :
«والذى يدل على ضعف عمل (أن) الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع
ما بعدها»^(١) وحين تسرب بعض استعمالات اللهجات المرفوضة إلى اللغة المشتركة، عدوا
ما جاء منها شاذاً أو ضرورة، أو غير ذلك من مصطلحاتهم على ماسيتضح في حينه .

أما من حيث تطبيق هذا المنهج فقد لاحظنا أنهم :

أولاً: لم يأخذوا بالقراءات القرآنية المتعددة، والتي تمثل لهجات مختلفة كان القراء أمناء
في تصويرها، بما عرفوا به من التحرى والضبط والدقة في منهج الأخذ والتلقى . واقتصروا
على بعض القراءات المشهورة، مخالفين بذلك أصلهم العام الذى أوضحناه فيما سبق، مما
أوقع في كثير من الخلط . وحتى القراءات المشهورة لم يولوها حقها من الاعتراف الكامل
بقياسية تراكيبها واستعمالها اللغوية، كما سبق به البيان .

ثانياً : لم يعطوا الحديث الشريف حقه من العناية، على أنه نص نثرى ناصع، يعد
مصدراً من روافد الاستشهاد، وغاية الأمر أن بعضهم كان يستشهد به على قلة لم تشعر به،
إلى أن جاء ابن مالك، ولكن بعد أن تربت نتائج كان لابد لها أن تكون، وقد سبقت
الإشارة إلى بعضها .

ثالثاً: اكتفوا من كلام العرب بالشعر فحسب، وأهملوا النثر إهمالاً غير مسوغ، ولم يأتوا
منه إلا بعبارات بترأ لمجهولين غير محددى البيئة اللغوية . «ومتى كان الشعر ولغة الأدب
والدين مرآة تعكس لغة الناس في معاشهم ومكاسبهم؟ الشعر صناعة، والأدب خلق
فنى ؛ أما لغة الناس فتنتيجة تطور طبيعى بعيد عن الصنعة والزخرف» .^(٢) ثم إنهم وضعوا
للشعر قيوداً ضيق عليهم موارده، وجففت ينبوعه^(٣)، وحصروه في إطارين من الزمان
والمكان، واشتروا شروطاً خاصة في قائله وراويته، وعندما توسع رجل كابن مالك في
مصادر الأخذ، «حيث عنى في كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم»،
اعتترض عليه أبو حيان قائلاً: « ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»^(٤) .

ومن هنا كان الاستقراء الذى قاموا به مشوهاً مبتوراً . ويرى الأستاذ أمين الخولى « أن
جمعهم لمادة اللغة التى كانت موضوع الدرس النحوى ومجاله، لم يكن الجمع الجاد الشامل
المستوفى» . ويقول : «فإننا لنشعر من أخبار أصحاب اللغة في الخروج إلى البادية والاتصال

(١) الإنصاف : ٣٢٩ . (٢) نحو عربية ميسرة : ١١ .

(٣) انظر في هذا : اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان : ٢٤ ، ٢٥ . ودراسات في علم اللغة،

القسم الثانى، للدكتور كمال بشر : من ٥٤ - ٦١ .

(٤) الاقتراح : ٢٠ .

بأهلها وأخذ اللغة عنهم أنه خروج غير جاد، ولا مقصود فيه إلى الجمع بمعناه الذى يراد عندما يقصد استيعاب اللغة وجمع مادتها واستقراء أحوالها»^(١).

ولا يستطيع منصف أن يوافق المرحوم أمين الخولى فى دعواه عدم جديتهم، وعدم قصدهم إلى جمع اللغة بمعناه الذى يراد، وإلا فلماذا تجشمو كل هذه الأسفار والمتاعب التى لم يكن وراءها غاية غير جمع اللغة، ولكنه يوافقه فى أن جمعهم للغة - حقيقة - كان مشوها مضطرباً لما وضعوه هم لأنفسهم من قيود غير موضوعية؛ لأن هذه القيود خضعت لمعيار الفصاحة، والفصاحة أمر ذاتى يختلف من شخص لآخر. ولعل الذى دفع المرحوم الخولى إلى هذا القول هو عدم التزامهم بمنهج علمى محدد فى هذا الجمع العفوى، بل كانوا يتصرفون بدافع من الاجتهاد الشخصى، غايتهم فى ذلك الحفاظ على لغة القرآن الكريم، وصونها، وكل يرى فى ذلك رأياً قد يتفق مع رأى غيره، وقد يختلف، فمثلاً، « كان الأصمعى يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحداً فيجيز كل شيء »^(٢).

وعلى ذلك، كان مبدأ جمع اللغة سليماً فى أنه اعتمد على المشافهة، والنزول إلى ميدان اللغة المدروسة، ولكن التطبيق لهذا المبدأ كان مضطرباً لأنه لم يكن متفقاً عليه، ولأنه كان يخضع لاجتهادات شخصية فى أول الأمر، ثم لخلافات مذهبية بعد ذلك.

وقد ترتب على ذلك، أنهم كانوا يضطربون عندما يصطدمون بنص خارج عن نطاق الدائرة التى أحاطوا أنفسهم بها - وخصوصاً البصريين - فوقعوا فى تحبط الأحكام غير المحددة المدلول، كالشدوذ، والضرورة، والندرة والقلّة؛ وغير ذلك؛ وسوف نرى أن مفهوم الضرورة مثلاً اختلف عند ابن مالك عن مفهومها عند الجمهور بسبب توسعه فى مصادر الاستشهاد. بل سوف نرى أن هذا المصطلح نفسه ليس إلا مظهرًا من مظاهر المعيارية التى ترتبت على منهجهم.

(١) مناهج تجديد : ٧٥

(٢) المزمع : ١/ ١٣٩. ويقول أبو الطيب اللغوى عن الأصمعى: إنه كان « لا يجوز إلا أفصح اللغات ويلغى فى دفع ماسواها ». مراتب النحويين : ٤٩.

التقسيم والتجريد

كان الحديث فيما سبق يتناول الجهد الاستقرائي الذى قام به علماءنا السابقون، وموقفهم من مصادر الاستشهاد؛ والنتائج التى ترتبت على ذلك. والاستقراء هو المرحلة الأولى من مراحل القاعدة، والأساس العلمى الذى تبنى عليه. وبقي من مراحل القاعدة: التقسيم والتجريد والتعديد.

أما التقسيم، فهو الخطوة التى تلى مرحلة الاستقراء. « ونوع التقسيم الذى يهدف إليه الباحث العلمى خاضع لقانون الحالات الموضوعية Objective conditons، وهو لا ينطبق بأى حال على التقسيمات غير الواعية التى تقوم على الغريزة. ولا ينطبق أيضاً على التقدير الشخصى (Commonsense)، لأن العلم لا يقوم على أى أساس شخصى ذاتى ». (١) مع مراعاة أن التقسيمات اللغوية العلمية تنفصل عن التقسيمات المنطقية فالمنطق يعنى بخلق أبواب تندرج تحتها الأشياء الحقيقية، وقضاياها لا تنطبق على اللغة. (٢) « ولا شك أن عملية التقسيم لا تنقل أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة، وهى . . . تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب، كالشركة فى الشكل والوظيفة، أو فيها معاً ». (٣) ويلاحظ أن الشركة فى الشكل شركة صرفية، والشركة فى الوظيفة شركة نحوية.

وهكذا فإن التقسيم لا بد أن يكون:

(أ) موضوعياً غير ذاتى ولا شخصى.

(ب) مستقلاً غير خاضع للتقسيم المنطقى، بأن يكون نابعاً من اللغة نفسها.

وقد سبق أن رأينا أنهم لم يخضعوا المادة اللغوية للحالات الموضوعية البعيدة عن النظرة الشخصية. فالأصمعى يختار أفصح اللغات ويلغى ماسواها، وأبو زيد يسوى بين الشاذ وغيره فيجيز كل شيء (٤). والفصاحة كانت المعيار الذى حكموه فى جمع المادة اللغوية، وهى أمر ذاتى لا يقوم على أسس موضوعية؛ ولذلك اختلفوا فى إيجاد أوجه المشاركة التى

(٢) انظر مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢.

(٤) انظر المزهر : ١/ ١٣٩.

(١) مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٩.

تبيح استعمال تركيب ما، ولا تبيح آخر، وفقاً لمنهجهم. فالفراء يجيز إعمال «لا» في ضمير الغائب واسم الإشارة، نحو لا هو ولا هي ولا هذين ولا هاتين لك، لأنه رأى ثمة وجه شركة بين ضمير الغائب واسم الإشارة، وما يجوز أن تدخل عليه «لا». ولكن البصريين يرون أن كل ذلك خطأ^(١)، لأنهم لم يروا تلك الشركة. وكثير من الخلافات بين النحاة يرجع في أساسه إلى الاختلاف في التقدير الشخصي.

وإذا كانت التقسيمات اللغوية العلمية لا تخضع لتقسيم المنطق، فذلك لأن الفصائل النحوية والفصائل المنطقية لا تلتقى إلا نادراً - كما يقول فندريس - إذ إن «عدد الثانية لا يتفق مطلقاً مع عدد الأولى. فإذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئاً من النظام، بتصنيفها وفقاً للمنطق، رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكيمياً. فطوراً نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصيلتين متميزتين من فصائل المنطق، وفي ذلك إكراه للغة وطوراً نرانا نجمع في فصيطة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق؛ وفي ذلك إكراه للعقل»^(٢).

وهذا هو الذى حدث فيما يتعلق بتقسيم علمائنا السابقين للمادة اللغوية مناهج الدرس النحوى؛ فقد قسموها على أساس من نظرية العامل المتولدة عن فرض النظام المنطقي الفلسفي على اللغة؛ فتوزعت على سبيل المثال أدوات التوكيد وأساليبه على أبواب مختلفة: بعضها يدرس في النحو، وبعضها في الصرف، وبعضها الآخر يدرس في علوم البلاغة. وكذلك أساليب النفي لاختلاف بينها في العمل، واتفقها مع أدوات أخرى بعيدة عنها كل البعد، فجمعت معها بدافع من نظرية العامل.

وهذا نموذج من تقسيمات النحاة، فقد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، لا على أساس لغوي ولكن باعتبار الدلالة على الذات والحدث والعلاقة، «لأنهم كانوا في الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات، أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها ليقسموها على أساس من هذه الخصائص»^(٣) وقد بين أبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ) الأساس الذي قسمت عليه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إذ يقول: «نحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما همجس في نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة، ولا إحياء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل. فإذا كان هذا معقولاً ظاهراً غير مدفوع، فبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر

(٢) اللغة لفندريس : ١٥٣.

(١) انظر المجمع : ١٤٥ / ١.

(٣) دراسات نقدية في النحو العربي : ٩.

عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها . أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء . لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم الغائب عن المسمى . فالخبر إذن هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم . والخبر هو الفعل ، وما اشتق منه أو تضمن معناه ، وهو الحديث للذي ذكرناه ، ولابد من رباط بينهما وهو الحرف . ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع . وهذا معنى قول سيبويه : «الكلم اسم وفعل وحرف»^(١) .

فالتقسيم هنا قائم على أساس الأجسام والأعراض والخبر والربط بين هذه الأشياء ، وليس هناك معنى رابع فيوجد قسيم للاسم والفعل والحرف تبعاً له . وقد جاء بعد ذلك من جعل للكلام قسماً رابعاً ، سماه خالفة وأطلقه على اسم الفعل^(٢) ، على الرغم من أن الزجاجي يقول : «والمدعى أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه .^(٣) وعلى الرغم - أيضاً - من أن السيوطي يستدل على أن أقسام ، الكلام ثلاثة بما ينقله مما جاء في الأثر ، وبلاستقراء التام الذي قام به أئمة العربية ، وبالدليل العقلي^(٤) .

وأياً ما كان الأمر ، فإن هذا التقسيم يمكن أن ينقد - كما يقول الدكتور تمام حسان - إذا نظرنا إليه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة^(٥) . وقد وضع سيادته أسساً جديدة لتقسيم الكلام تقوم على الشكل الإملائي المكتوب ، والتوزيع الصرفي ، والأسس السياقية ، والمعنى الأعم أو الوظيفة ، والوظيفة الاجتماعية ، لا على الأجسام والأعراض ، والذات والحدث والربط بينهما . ثم يقسم سيادته الكلمة تقسيماً جديداً فيجعلها تنقسم إلى الاسم والفعل والأداة والضمير والصفة والظرف والخالفة^(٦) . وكذلك فعل الأستاذ الدكتور حسن عون في مقال له عن قضية النحو والنحاة^(٧) . ولكنه اقتدى في ذلك بتقسيم النحاة اليونانيين واللاتينيين ، فدعا إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وصفة وظرف وضمير وإشارة وموصول .

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤٢ . (٢) انظر شرح الأشموني : ٣ / ١٩٦ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٤٣ . وانظر : تطور الدرس النحوي في نقد تقسيم الكلمة عند سيبويه : ص ٤٢ .

(٤) انظر الأشباه والنظائر : ٣ / ٢ ، ٤ .

(٥) انظر مناهج البحث في اللغة : ١٩٦ ، وما بعدها .

(٦) مذكرات أملاها الأستاذ الدكتور تمام حسان ، على طلبة السنة التمهيدية للماجستير ، سنة ١٩٧١ م . طورها بعد ذلك ، وطبعها في كتاب سماه : « اللغة العربية معناها ومبناها » .

(٧) انظر : قضية النحو والنحاة : د . حسن عون (مجلة المجلة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠) .

أما التجريد، فإن المقصود به « خلق المصطلحات التي تدل على الأقسام »^(١) فهو تسمية للأقسام بأسماء معينة محددة واضحة. ولذلك، فمرحلته تالية له « والاصطلاح الفني كاسم العلم في صلاحيته للإطلاق على أكثر من واحد، ولكنه يختلف عنه من نواح معينة، فلا بد لنا في خلق الاصطلاحات واختيارها أن نراعى الاعتبارات الآتية :

١ - أن هذا الاصطلاح المستعمل، لا يدل إلا على مدلول واحد.

٢ - أن دلالاته عليه، إنما هي بطريق الحقيقة العرفية، لا المجاز.

٣ - أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتل التوسع أو الحصر. . .

٤ - أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله.

٥ - أن يكون منسجماً قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها»^(٢).

وإننا لنلاحظ أن المصطلحات في عصر سيبويه لم تكن قد استقرت بعد، إذ كانت تفتقد إلى بعض هذه الشروط كالاختصار، والتحديد، كما في كتاب سيبويه. وكثير من مصطلحات سيبويه لا تتضح إلا بالمثل. وعلى الرغم من ذلك، فإن النحاة قد وفقوا فيما بعد توفيقاً بعيداً في تحديد المصطلحات، بحيث جاءت مطابقة للشروط الآتية الذكر.

ويلاحظ أن دور التقسيم والتجريد، في سبيل الوصول إلى القاعدة، دور في غاية الأهمية؛ إذ يكون الباحث قد قسم المادة اللغوية، بعد ملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين أفرادها إلى أقسام محددة، وأطلق على كل قسم منها مصطلحاً محدداً واضحاً بحيث لا يلبس مع غيره. « ويظل الباحث، الذي لا يعتمد على هذين الأساسين، تائهاً في فوضى المفردات المبعثرة »^(٣) ولذلك، فإن التقسيم والتجريد أساس لكل نشاط علمي أيا كان نوعه، ولا يبقى بعد ذلك إلا وصف هذه العلاقات المتشابهة في قانون، هو القاعدة؛ وهذه هي عملية التعيين.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٩.

(١) مناهج البحث في اللغة: ٢٠٢.

(٣) مناهج البحث في اللغة: ٢٠٢.

التقعيد

القاعدة وشروطها :

من الواضح أن هناك فرقا بين التقعيد والقاعدة، فالقاعدة هي الغاية من عملية التقعيد، وعلى الرغم من أنه قد سبقت الإشارة إلى أن مراحل القاعدة أربع تنتهى بالتقعيد، فإنه من الممكن أن يطلق على كل هذه المراحل مصطلح « التقعيد »، باعتبارها جميعا جهدا يهدف إلى القاعدة، فالتقعيد عملية ذهنية يقوم بها الباحث، والقاعدة هي القانون الذى ينتهى إليه من هذه المراحل جمعا، والمقصود بالتقعيد هنا، هو وصف العلاقات المتشابهة فى قانون هو القاعدة .

وهناك نوعان من القاعدة، أطلق القدماء على أحدهما « القاعدة »، وعلى الآخر « الضابط ». وبين السيوطى أن « القاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كلياً منطبقاً على جزئياته، وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا » .^(١) وفى القسم الذى عقده فى الأشباه والنظائر عن « فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات »، ورتبه على الأبواب، نماذج كثيرة لكلا النوعين^(٢)، وكلاهما قاعدة على أية حال .

والرغبة فى وجود القاعدة - فضلا عن أنها من عمل الباحث اللغوى - رغبة اجتماعية ينزع إليها أفراد الجماعة اللغوية بنوازع مختلفة من الدين والثقافة والحضارة وغير ذلك مما يكون النفسية الاجتماعية، يقول يسبرسن : « وإلى جانب هذه الرغبة الجارفة فى وجود سلطة مختصة يتخذها أعضاء الجماعة اللغوية قبلتهم وحكمهم فى كل ما يعرض لهم من مشاكل لغوية، توجد رغبة اجتماعية أخرى وهذه هى رغبة السواد الأعظم فى وجود قواعد لغوية محددة ومختصرة »^(٣).

وبدهى أن دور التقعيد بالمعنى المقصود هنا يأتى بعد الاستقراء والتقسيم والتجريد، ويتحقق ذلك بأن « ينظر الباحث فى أنواع التشابه المطردة بين المفردات التى تم استقراؤها،

(٢) انظر: الأشباه والنظائر، الجزء الثانى .

(١) الأشباه والنظائر : ٦ / ١ .

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع : ١١١ .

فيصفها بعبارة مختصرة نحو : حين يقع الاسم مسنداً إليه يكون مرفوعاً ، ولايتحول عن هذا الرفع إلا في حالات خاصة»^(١) .

وعلى ذلك فإن الاطراد هو أساس القاعدة ، وينبغي أن يكون واضحاً أن القاعدة ماهي إلا « تعبير عن شيء لاحظته الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان» .^(٢) وهذا هو الفهم الوصفي للقاعدة .

وهناك أمور يجب على الباحث ، أن يراعيها في التقعيد ، يجعلها الدكتور تمام حسان فيما يأتي^(٣) :

١ - إن القاعدة وصف لسلوك عملي معين في تركيب اللغة ، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطرداً حتى يعبر عنه بالقاعدة .

٢ - إن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج ، لا جزء من اللغة .

٣ - إنها لابد أن تتصف بالعموم ، ولكنها ليس من الضروري أن تتصف بالشمول ، أى أن تكون عامة لا كلية ، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها ، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعاً فلايشذ عنها شيء . . .

٤ - أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة ، فإذا طالت ، فقدت عنصراً هاماً من عناصر كفايتها وفائدتها العملية .

٥ - ومادامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء ، فمن الضروري إبراز بعض الشواهد والأمثلة التي جرى عليها الاستقراء لتكون سنداً للقواعد ، وإيضاحاً لها . ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما .

ومن الواضح أن النظر إلى القاعدة بهذا الفهم يجعلها قائمة على اللغة المستقرأة وحدها ، ومقتصرة على ملاحظته الباحث من وجوه التشابه المطردة بين المفردات التي تم استقراؤها دون تدخل من جانبه في فرض ما توصل إليه ، وبذلك يتاح للغة أن تأخذ بحظها من التطور، فلا تختنق المبتكرات التي يقوم بها المتكلم عن طريق الصموغ القياسي Analogic creation؛ لأن « اللغة إذا كانت مرنة خفيفة مقتصرة على الحد الأدنى من القواعد ، سمحت للفكرة بالظهور في وضوح تام ، وأتاحت لها حرية الحركة ، وعلى العكس من ذلك تختنق الفكرة من التضييق الذي يصيبها من لغة جامدة ثقيلة» .^(٤) ولعل هذا ماعناه

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٣٠ .

(٤) اللغة لفندريس : ٣٠٢ .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٣ ، ١٦٤ .

فندريس بقوله: « النحو كثيراً ما يكون في صراع مع الحس الطبيعي للغة . ففي الأقطار التي يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة، إذ تحقق المبتكرات القياسية في مهدها، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تتكرر غالباً وبصورة مطردة^(١) ».

وقد يكون للعربية ظروفها الخاصة، من حيث ارتباطها بالقرآن الكريم . ولعل هذا من الأسباب التي دفعت بالنحاة القدماء إلى قصر الاستشهاد سر فترة معينة، وهي الفترة التي تقرب لغتها من لغة القرآن الكريم، وأوقفوا الاستشهاد بعد ذلك لمخافتهم البعد عن لغة القرآن إذا أخذت اللغة فيما هي بسبيله من التطور المحتوم، ولكن الدكتور تمام حسان وجد حلاً موفقاً لهذه المسألة الشائكة، وهو قصر التقعيد على القرآن والحديث على « أن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء، وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الأولى، التي اقتصرنا على القرآن والحديث^(٢) ».

تدخل القياس وعدم الاعتماد على الشواهد :

إن الذي حدث بصدد الوصول إلى القاعدة عند علمائنا الأقدمين ، أنهم لم يعتمدوا على الشواهد وحدها، أو - بعبارة أخرى - على الاستقراء وحده . وهذا مسلك ، عابه عليهم كثير من الباحثين القدماء والمحدثين^(٣)؛ إذ اعتمدوا على « تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لا بمعاودة المشافهة^(٤) » وعلى ذلك ، « فلم يكن العمل مقصوراً على الاستماع الحقيقي للغة المدرسة والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، بل كانوا أحياناً يملئون الثغرات التي تقابلهم أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وماشابه ذلك من أمور خارجة عن روح البحث الصحيح^(٥) ».

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد، باعتبارهما أقدم ما وصل إلينا من آثار نحوية، رأيت أنه يوجد في كتاب سيبويه ٥٦٨ باباً - على حد تقسيمه - منها ٢٤٦ باباً لم

(١) السابق : ٢٠٧.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٧٨ ، ٨٨ . ونادى بهذا الرأي أيضاً الأستاذ عباس حسن، ولكن : ليس على أساس أن هذا يمثل مرحلة من مراحل اللغة ، بل على أساس أن هذا تقعيد عام للغة بكل مراحلها إلى اليوم فهو هنا معيارى . (اللغة والنحو ص ١١١) .

(٣) نادى بإلغاء القياس قديماً ابن مضاء . وانظر في رأى المحدثين : مناهج البحث في اللغة : ١٤ ، وما بعدها .

ودراسات في علم اللغة : ٥٥ / ٢ .

(٥) دراسات في علم اللغة : ٦٣ / ٢ .

(٤) البحث اللغوى عند العرب : ٣٧ .

يستشهد فيها بشاهد واحد من القرآن أو الشعر. ويوجد في كتاب المقتضب للمبرد ٣٢٦ باباً - على حد تقسيمه أيضاً - منها ١١١ باباً لم يستشهد فيها بشاهد واحد من القرآن والشعر، ويلاحظ أن معظم الأبواب التي خلت من الشواهد القرآنية والشعرية مما تتناول مسائل صرفية، وخصوصاً بابي التصغير والنسب بكل جزئياتها، سواء عند سيبويه أو المبرد، والاعتداد في ذلك قائم على الأمثلة المصنوعة في الغالب، دون ذكر شاهد واحد.

وهذا يدل على أنهم لم يعتمدوا في وضع القاعدة على الاستقراء وحده، بل اعتمدوا على القياس، الذي كانت له مكانة كبيرة لديهم، حتى قالوا: «إن النحو علم قياسي، ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا براهين وحجج». ^(١) وهو عندهم «معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع». ^(٢) وقد عرفوه بعدة تعريفات متقاربة وإن اختلفت في ألفاظها. فهو عندهم:

١ - عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل.

٢ - حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع.

٣ - إلحاق الفرع بالأصل بجامع.

٤ - اعتبار الشيء بالشيء بجامع ^(٣).

٥ - حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ^(٤).

كما أوضحوا أنه «لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم» ^(٥). فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس ^(٦)، والحكم هو ما ينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والعلة الجامعة هي السبب الذي من أجله استحق حكم المقيس عليه ^(٧). وقد قسموه إلى ثلاثة أنواع:

١ - قياس العلة: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل ^(٨). وهذا النوع «معمول به بالإجمال عند العلماء كافة» ^(٩).

٢ - قياس الشبه: وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل. وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد

(١) الإيضاح في علل النحو: ٤١. (٢) الاقتراح: ٣٨.

(٣) انظر هذه التعريفات في لمع الأدلة: ٩٣. (٤) الإعراب في جدل الإعراب: ٤٥.

(٥) لمع الأدلة: ٩٣. (٦) الاقتراح: ٣٩.

(٧) مدرسة البصرة النحوية: ٢٤٨. (٨) لمع الأدلة: ١٠٥.

(٩) لمع الأدلة: ١٠٥.

شياعه فكان معرباً كالاسم^(١). وهذا الضرب « معمول به عند أكثر العلماء^(٢) ». وذلك ، لأن « العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملتة عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال » .^(٣) كما يقول ابن جنى .

٣ - قياس الطرد : و « هو الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة فى العلة » .^(٤) وهذا الضرب معمول به عند كثير من العلماء^(٥) .

هذا عرض سريع لأهمية القياس وتعريفه ، وأقسامه عند النحاة ، تجاوزت فيه الخلافات الكثيرة والتقسيمات المتعددة . ومن العجيب أن يختلفوا فى إثبات الحكم فى محل النص ، أثبت بالنص أم بالعلة ؟ والأكثر عجباً أن يذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لابلانص^(٦) .

الخلط بين الصوغ القياسى والقياس المنطقى :

والنحاة هنا ، قد وقعوا فى خلط غير مقصود . فهم - فضلاً عن تأثرهم بالمنطق والفلسفة فى إقحام القياس على النحو - قد رأوا المتكلم يقوم بنوع من أنواع هذا القياس ، فقالوا إنه « قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس^(٧) » . يقول ابن جنى : « ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كرم يكرم بفتح الراء من المضارع ، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ؟ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضى قضيت بأنها مضمومة فى المضارع أيضاً ، قياساً على ما جاء ولم تحتج إلى السماع فى هذا ونحوه ، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد بصحة قياسك »^(٨) .

وقد استفاد النحاة فى بعض قواعدهم من هذا اللون الخاص من القياس ، الذى يقوم به المتكلم فى سبيل مطابقتها لبيئته اللغوية . ومثال ذلك قول سيبويه : « وإذا جاء شىء على عدة حروف سرحان ، وآخره كآخر سرحان ، ولم تعلم العرب كسرتة للجمع فتحقيقه كتحقيقه فعلا الذى له فعلى إذا لم تعلم »^(٩) .

ولهذا الضرب من القياس فائدة عملية فى توفير الجهد على الباحث ، وإثراء اللغة بمفردات جديدة تقاس على نظائرها المسموعة . يقول ابن جنى : « وكذلك قولهم : إن كان الماضى على فعلى فالمضارع منه على يفعل . فلو أنك على هذا سمعت ماضياً على فعلى

(٣) الخصائص : ١ / ١١١ .

(٦) انظر لمع الأدلة : ١٢١ ،

(٢) السابق : ١٠٧ .

(٥) السابق : ١٠٥ .

(٨) المنصف : ٢ / ١ .

(١) السابق : ١٠٧ .

(٤) لمع الأدلة : ١١٠ .

(٧) المنصف : ٢ / ١ .

(٩) الكتاب : ١٠٩ / ٢ .

لقلت في مضارعه يفعل وإن لم تسمع ذلك . كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه يضؤل ، وإن لم يسمع ذلك ، ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين ، التي وضعها المتقدمون وتقبلوها ، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات ، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثاني والجمع والتكابير والتصاغير ، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، وإذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا ، دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك فيوردوه لفظاً منصوباً معيناً لا مقيساً ، ولا مستنبطاً كغيره من اللغة التي لا تؤخذ قياساً ولا تنبئها نحو باب ودار وبستان^(١) .

ويلاحظ أن هذا الجزء الكبير من اللغة الذي يؤخذ بالقياس يتعلق بالمفردات غالباً كما في المثالين السابق إيرادهما من كلام سيبويه وأبى الفتح ، ولذلك يقول ابن جني : « ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف »^(٢) . ومن هنا قل اعتمادهم في مسائل الصرف على الشواهد .

هذا اللون من القياس ، هو ما يسميه فندريس بالمبتكرات القياسية^(٣) . ويسميه نولدكه بالقياس البسيط^(٤) ، ويسميه الدكتور تمام بالصوغ القياسي^(٥) Analogic creation . ويسميه الدكتور إبراهيم أنيس بالقياس الطبيعي^(٦) . ويسميه الدكتور أيوب في ترجمته للغة بين الفرد والمجتمع بمحاكاة النظم^(٧) Analogy . ويسميه آخرون بالقياس اللغوي^(٨) . ويلاحظ أنها تسميات تهرب من كلمة « القياس » مجردة ، لأنها لا تعنى القياس المنطقي الذي أقبحه النحاة على النحو ، ولكنها تعنى تلك العملية الذهنية التي يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة لم يسمعها في بيئته اللغوية ، ويحاول أن ينطقها مطابقة لعرف جماعته اللغوية . فهو أمر يقوم به المتكلم لا الباحث . وهذا النوع ، هو « المسئول الأول عن معظم ما يشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء »^(٩) . وهذا النوع من القياس - أيضاً - هو الذي جعل بعض الباحثين^(١٠) يدعو إلى العمل به في المفردات ، أو ما يسميه متن الألفاظ ، ويسميه « القياس بمعناه العام » ، وإن كانت هذه التسمية توقع في مثل ما وقع فيه أسلافنا من الخلط .

(١) الخصائص : ٤٢ ، ٤١/٢ . (٢) المنصف : ٢/١ . (٣) اللغة : ١٠٧ .

(٤) انظر : اللغات السامية : ١٤ . (٥) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٩ .

(٦) انظر : من أسرار اللغة : ١٦ . (٧) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع : ١٧ .

(٨) انظر : البحث اللغوي عند العرب : ١٢٤ . (٩) من أسرار اللغة : ٢٧ .

(١٠) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١١١ ، ١١٢ .

ومناطق الزعم من هذا كله أن النحاة حينما أدركوا هذا الضرب من القياس الذى يقوم به المتكلم، خلطوا بينه، وبين ألوان القياس المنطقى الأخرى، التى أدت إلى إقحام مائيس لغويا على الإطلاق فى مسائل النحو، كما كانت أبرز العوامل التى أدت إلى الخلاف بين النحاة من جانب، وساعدت على معيارية القاعدة من جنب آخر، كما سنرى بعد قليل .

١ - إقحام مائيس لغويا على مسائل النحو :

لقد اهتم القدماء - كما رأينا - بالقياس اهتمامًا بالغًا، وكانوا يعتقدون أن قسما كبيرا من اللغة يؤخذ عن طريقه، وعدوه من أدلة النحو. ولقد كان هذا نتيجة من نتائج التأثير بالمنطق والفلسفة^(١). بل « إن تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورًا على القياس . بل تعدى ذلك إلى التعليل^(٢) الذى يعد مسئولا عن وجود نظرية العامل فى النحو العربى، « وما تفرع عنها من قضايا فرعية لاحصر لها . فالعامل لا بد أن يعمل، ولا بد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر . وكل معمول لا بد له من عامل^(٣) . » وغير ذلك من مسائل ما كان لها أن تثار لولا هذا الاتجاه البعيد عن روح اللغة . ولقد كان من نتائج ذلك أن اضطر النحاة إلى القياس على أشياء ليست لغوية، ولا فلسفية أحيانا كما فى هذه الأمثلة .

(أ) جاء فى الإنصاف : « وأما البصريون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع لل سيف؛ وإنما هى أمارات ودلالات . فالأماراة والدلالة، تكون بعدم شىء، كما تكون بوجود شىء . ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا^(٤) .

(ب) يقول ابن الأنبارى : « والتحقيق عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه . ورتبته ألا يقع بعده . فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها . فكذلك ها هنا^(٥) .

(١) انظر: مناهج البحث فى اللغة : ١٤ - ١٩ . ومن أسرار اللغة ١١٧ ، وما بعدها .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٤٢ .

(٣) دراسات فى علم اللغة : ٥٥ / ٢ .

(٤) الإنصاف : ٣٢ / ١ ، ٣٣ .

(٥) الإنصاف : ٣٣ / ١ .

(ج) «... فلو كان ذلك موجبا للرفع، لوجب أن تكون مرفوعة، وعدم عمله في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل، ألا ترى أن السيف يقطع في محل، ولا يقطع في محل آخر، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع، لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه في المحل، لا لأن السيف غير قاطع. فكذلك هاهنا» (١).

(د) «المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه في التصرف، بل أجل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل، لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة» (٢).

(هـ) جاء في الأشباه والنظائر عند الكلام عن الاستغناء عن الفاء الواقعة في جواب أما : «فإن قلت : فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسودت وجوههم أكَفَرْتُمْ﴾ قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح حذفه تبعاً ولا يصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح» (٣).

ومن التطرف والمغالاة أن يزعم زاعم أن «ليس للغة منطق» (٤)، فإن اللغة لها منطقها الخاص، ولكنها لا تخضع في مسائلها للتعليل والمنطق (٥) الأرسطي، فضلا عن قياسها على أشياء غير منطقية. وقد تنبه بعضهم إلى هذه اللفظة، ومن هؤلاء ابن جني الذي أورد «سؤالا قويا» عبر عنه بقوله : «فإن قلت : فقد تجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة، لا تعرف لها سببا ولا تجد إلى الإحاطة بعلمها مذهباً» (٦). وأورد أمثلة لذلك من إهمال ما أهمل وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله، والاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل، وليس هناك قياس يدعو إلى تركه، والاقتصار في الخناسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها، وغير ذلك. ولكنه راوغ في الإجابة على هذا «السؤال القوي». ومن المؤسف أنه لم يعترف بأن اللغة منطقها الخاص، واعتمد على قول سيبويه : «وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها» (٧). وحاول عدة أوجه لما اعترض به، فأرجع السبب في إهمال ما

(١) الإنصاف : ٣٨/١ .

(٢) الإنصاف : ٥٠/١ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢٦٦/١ ، ٧٢٧ .

(٤) نحو عربية ميسرة للدكتور أنيس فريحة : ٢٤ .

(٥) انظر : ضحى الإسلام : ٢٨١/٢ ، ٢٨٢ . ومناهج البحث في اللغة : ١٤ وما بعدها . ومن أسرار اللغة :

١٢٣ . وأبو زكريا الفراء : ٣٥٩ .

(٦) الكتاب : ١٣/١ . والخصائص : ٥٢/١ .

(٧) الخصائص : ٥١/١ وما بعدها .

أهمل إلى ضرب من الاستخفاف وتحامى الاستثقال، وغير ذلك مما هو معروف عنه من تشقيق المعانى، والاحتيال لمثل هذه المسائل بما عهد عنه من ذكاء .

٢ - الخلاف بين النحاة :

لقد كان القياس - كذلك - من أقوى الأسباب التى أوسعت هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين، حتى إنه يمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف بينهما إلى القياس^(١). ولقد أضافوا بهذا الخلاف عبئا آخر على الخلاف القائم بين اللهجات العربية. « فالخلاف إذن بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكل ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا»^(٢) كما يقول ابن جنى .

وعلى الرغم من أن الكوفيين توسعوا فى الرواية^(٣) حتى قيل إنهم « علامون بأشعار العرب مطلعون عليها»^(٤). كما قيل إنهم « قوم تعجبهم كثرة الرواية، إليها يرجعون، وبها يفتخرون»^(٥) واحترموا النصوص متأثرين فى ذلك باشتغالهم بالقراءات^(٦)، وقد كانوا فيها مبرزين فمنهم الكسالى وعاصم وحمة، وهم من أعلام القراء المعروفين، حتى إن الكسالى كان « يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا فيقيس عليه»^(٧). على الرغم من هذا كله فإن القياس كان محك الخلاف بينهم وبين البصريين .

ولا نريد بذلك أن نلغى الجوانب الأخرى التى ساعدت على وجود هذا الخلاف، وأدكت سعاره بينهم، ومنها «أن بعض علماء كل بلد كانوا يبالغون فى تجريح الآخرين»^(٨) فأتهم البصريون الكوفيين فى مصادرهم فقالوا: إن الكسالى اختلط بأعراب الأبله فأفسد بذلك النحو.^(٩) وإنهم كانوا يتركون كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعاء.^(١٠) والكسالى فى نظرهم لا علم له « إلا حكايات عن الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم ما يريد»^(١١) وكانوا يتهمونهم بأن تقرهم من الخلفاء هو الذى رفع من ذكرهم: « ولولا أن الكسالى دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئا»^(١٢). وغير ذلك من ألوان الخصومة والمجادلة .

(١) انظر: أبو زكريا الفراء: ٣٥٩، ٣٦٠. (٢) الخصائص: ١/ ١٦٨. (٣) انظر الاقتراح: ٨٤.

(٤) الموشح: ٣٩٢. (٥) انظر: أبو زكريا الفراء: ٣٥٨.

(٦) مفتاح السعادة: ١/ ١٣١. (٧) ضحى الإسلام: ٢/ ٣١١. (٨) مفتاح السعادة: ١/ ١٣١.

(٩) انظر: مجالس العلماء: ١٢١. (١٠) مراتب النحويين: ٧٤.

(١١) مراتب النحويين: ٧٤. (١٢) الاقتراح: ٨٤.

إن البصريين لم يلتفتوا إلى كل مسموع، ولم يقيسوا على الشاذ^(١)، ومذهبهم هو «اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر»^(٢) وقد رأوا أن أهم غرض، وضع قواعد عامة للغة. (٣) كما «أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن يكون ماسمع عن العرب مخالفاً لهذا التنظيم، مسائل شخصية جزئية». (٤) فإن «البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه». (٥) كما يقول المبرد، ولذلك «اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياساً يؤسسون عليه القاعدة، ويستنبطون منه الصحيح المقبول»^(٦). وما عدا ذلك فقد أهملوه «بحجج مختلفة مثل القلة والندرة، والضرورة والشذوذ». (٧) وحجة البصريين في هذا هي قولهم: «لو طردنا القياس في كل ماجاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز». (٨) وعلى هذا «اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً»^(٩).

ويرى المرحوم أحمد أمين «أن البصريين كانوا أكثر حرية، وأقوى عقلاً، وأن طريقتهم أكثر تنظيماً، وأقوى سلطاناً على اللغة»^(١٠) ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن طريقتهم: «تلك هي الطريقة العلمية الحديثة في تقعيد القواعد واستخراج مسائل اللغة». (١١) ويرى أن كل ما يؤخذ عليهم أنهم لم يحددوا نسبة المقياس عليه تحديداً دقيقاً بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف. وقد ذهب مذهبه بعض الباحثين. (١٢) كالـدكتور شوقي ضيف والدكتور أحمد مختار.

أما الكوفيون، فقد كانوا «إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً». (١٣) وقاعدتهم هي «القياس على الشاذ والنادر». (١٤) وكانوا «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه، بخلاف البصريين». (١٥) وبذلك «فقد توسعوا في القياس وأباحوا النسيج على القليل النادر، فلا يكادون يرون في الأساليب المروية شذوذاً، بل طرقاً متباينة، لنا أن نتخير منها ما نشاء، وأن نرسم منه ما نشاء»^(١٦).

-
- | | | |
|---|---|-----------------------------|
| (١) الاقتراح : ٨٤ . | (٢) الاقتراح : ٨٦ . | (٣) ضحى الإسلام : ٢ / ٢٩٤ . |
| (٤) ضحى الإسلام : ٢ / ٢٩٥ . | (٥) المزهري : ١ / ١٣٩ . | (٦) من أسرار اللغة : ١٢ . |
| (٧) أبو زكريا الفراء : ٣٥٨ . | (٨) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ . | |
| (٩) الاقتراح : ٨٤ . | (١٠) ضحى الإسلام : ٢ / ٢٩٦ . | (١١) من أسرار اللغة : ١٢ . |
| (١٢) انظر المدارس النحوية : ١٥٩ وما بعدها . والبحث اللغوي عند العرب : ١٦٧ . | | |
| (١٣) الهمع : ١ / ٤٥٠ . | (١٤) الهمع : ١ / ٥٠ . والاقتراح : ٨٦ . | |
| (١٥) الاقتراح : ٨٤ . | (١٦) من أسرار اللغة : ٢ / ٦١ . | |

ويقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى: « وقد أثبت البحث الحديث صحة منهج الكوفيين »^(١). كما يرى الدكتور كمال بشر « أن الكوفيين أقرب - من البصريين - إلى روح المنهج الصحيح »^(٢)، وإن لم يوفقوا فيما وصلوا إليه من نتائج . غير أن الدكتور أنيس يرى « أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤدى بنا فى آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى فى تعقيد القواعد، وتنظيم مسائل اللغة؛ إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام فى الفهم والإفهام »^(٣).

ومن هذا نرى أن الكوفيين توسعوا فى القياس، ففاسوا على كل مسموع دون التفريق بين مستويات اللغة المختلفة. ومن هنا خلطوا بين الشعر والنثر خلطاً غير مسوغ، واستدلوا بأبيات تعد من لغة الشعر الخاصة على جواز بعض المسائل التى لا ترد إلا فى الشعر^(٤)، وأن البصريين عمدوا إلى طرد ظواهر اللغة، ومن هنا كانوا معياريين إلى أبعد مدى، إذ عدوا كل ماخالف القاعدة شاذاً أو ضرورة أو نادراً أو غير ذلك من مسميات؛ وذلك لأن هدفهم كان تعليم اللغة. وعلى ذلك نرى الدكتور أنيس ومن لف لفه يتجهون وجهة معيارية بحثة فى ثنائهم على تلك الطريقة التى سلكها البصريون.

فالقياس - إذن - هو سبب الخلاف بين هذين الفريقين، مع أن البحث اللغوى الحديث أثبت فشل القياس منهجاً للدرس اللغوى « وأكبر دليل على فشل القياس النحوى وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لا يمنع تعارض النتائج التى يوصل إليها عن طريقه... ومغزى ذلك أن منهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار »^(٥). كما يقول الدكتور تمام حسان.

٣ - معيارية القاعدة ومظاهرها:

سبق إيراد الشروط التى ينبغى أن يراعيها الباحث فى وضع القاعدة، ورأينا أنها كلها تنبع من اللغة نفسها، ويقتصر دورها على وصف الظواهر المشتركة فى عبارة مختصرة محددة، وهذا هو الفهم الوصفى للقاعدة، ووضح أن هذا الفهم يتيح للغة حرية التطور؛

(١) أبو زكريا الفراء: ٣٥٩. (٢) دراسات فى علم اللغة: ٦١/٢.

(٣) من أسرار اللغة: ١٣.

(٤) انظر: شرح الفصل: ٩٦/٣. والإنصاف: ٣٩٦/٢، ومابعدا.

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢. وانظر الإنصاف: ٦٦ - ٥، لتقف على اختلاف نتائج القياس لدى كل من الفريقين.

إذ لا يقف الباحث حينئذ موقف الحارس على اللغة يذود عنها ما يخالف القاعدة؛ إذ «ليست القاعدة هنا قانوناً يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة. فمن وافقه كان محسناً؛ ومن خالفه كان مسيئاً، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظته الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان»^(١).

وعلى الرغم من بعض الملامح الوصفية في تراثنا النحوي؛ فإن السمة المعيارية هي الغالبة على معظم ما أثر عنهم، ولهذا أسبابه، وهى :

(أ) اعتمادهم على القياس فى التععيد.

(ب) محاولة طرد ظواهر اللغة، مع أن القول «بالاطراد الدائم هو الصخرة التى يسقط منها الباحثون إلى قرار هوة المعيارية»^(٢).

(ج) عدم تحديد بيئة اللغة المدروسة تحديداً علمياً، واعتقادهم مع ذلك أن اللغة على اختلاف لهجاتها وحدة واحدة.

(د) الخلط بين مستويات اللغة فى الدراسة والبحث، والاقتصار على بعض أنواع النشاط اللغوى^(٣).

(هـ) هدفهم إلى تعليم اللغة، لأدراستها لذاتها، وهذا يجر إلى محاولة الاطراد.

(و) وقف الاستشهاد عند حد معين، وحظر الاستشهاد بما عداه.

(ز) عدم الاعتراف ببعض اللهجات واعتبارها لغات ضعيفة على حد تعبيرهم^(٤).

ولذلك، حاول النحاة «أن يضعوا اللغة خلف قضبان قواعدهم التى لاتلين»^(٥). وبذلوا الجهد «فى محاولة تطبيقها فى ظروف أخرى غير الظروف التى وجد فيها النشاط اللغوى الذى أخذت عنه هذه القواعد». ^(٦) وكثر فى كلامهم يجب كذا ولايجوز كذا^(٧)، مع أن الباحث يجب «أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل»^(٨) لأنه «لا توجد عبارة أوغل فى باب المعيارية من قولك يجب كذا، لأن دلالتها أن من خالف الواجب فقد أخطأ وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب»^(٩). وبهذا أصبح من مهمة النحاة

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٢. (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٩٩.

(٣) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٩. واللغة بين الفرد والمجتمع: ١٢٢.

(٤) انظر الكتاب: ٢٩٠/١، ٢٧٨/٢. حيث يقول سيبويه: «وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط».

(٥) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١١١. (٦) السابق: ١١١.

(٧) انظر مثلاً: سيبويه: ٥٢/١. (٨) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦.

(٩) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٨.

سن المعايير للآخرين ، والسيطرة على اللغة . ومهما يكن من أمر فقد تمثلت مظاهر معيارية القاعدة في الأمور الآتية :

أولاً : القول بتركيب لم تسمع عن العرب ، ولم يقولوا بها :

فلقد أجاز النحاة أساليب لم يسمعوها عن العرب ، معتمدين في ذلك على القياس المنطقي . وفي كتاب سيبويه نفسه نماذج لمثل هذا ، على الرغم من أن سيبويه كثيراً ما يصرح بعبارات تدل على أنه يحترم المسموع ، ويقف عنده ، كقوله : « فهذا يدلّك ويصبرك أنه ينبغي لك أن تجري هذه الحروف كما أجرت العرب ، وأن تعنى ماعنوا بها » .^(١) وقوله : « وقالوا : رضى يرضى وهو الرضا ، ونظيره سخط يسخط سخطاً وهو ساخط ، وكسروا الراء كما قالوا الشعب فلم يجيئوا به على نظائره ، وإذا لا يجسر عليه إلا بسماع »^(٢) .

وهذه بعض النماذج :

١ - جاء في كتاب سيبويه : « وكان عيسى بن عمر يقول « يامطرًا » ، يشبهه بقوله : يارجلًا يجعله إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيًا يقوله ، وله وجه من القياس إذا نون وطال كالنكرة » .^(٣) وجاء أيضًا في الكتاب « هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب وذلك قولك : ويح له وتب ، وتبًا لك وويحًا ، فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا ويح بمنزلة التب ، فوضعوا كل واحد منهما في غير الموضع الذى وضعته العرب » .^(٤) وفيه كذلك « . . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطا كنى ، وأبدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهونى ، فهو قبيح لم تتكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه »^(٥) .

٢ - جاء في المقتضب للمبرد : « هذا باب من الذى والتى ألفه النحويون فأدخلوا الذى في صلة الذى وأكثروا في ذلك »^(٦) . ويقول عن هذا أبو حيان : « هذه التراكيب كلها من وضع النحويين ولا يوجد نظائرها في لسان العرب »^(٧) .

٣ - في مجالس العلماء للزجاجي : « يقال أتيت آتية وأتوة ، ولا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يقول أتوته إلا أن النحويين لما سمعوا أتوة قاسوه فقالوا : أتوته »^(٨) .

(١) الكتاب : ١ / ١٦٦ . (٢) الكتاب : ١ / ١٦٢ . (٣) الكتاب : ١ / ٣١٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥) الكتاب : ١ / ٣٨٣ . وانظر أيضا : ٤١٥ من الجزء نفسه .

(٦) المقتضب : ٣ / ١٣٠ . (٧) ارتشاف الضرب : ٥٣٥ ، ٥٣٦ . (٨) مجالس العلماء : ١٤٠ .

٤ - جاء في الخصائص لابن جنى : « وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيّداً ، ودفع الدفع الذى تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال » (١) . وهذا بناء على أن «لإنسان أن يرتجل من المذهب ما يدعو إليه القياس» (٢) وقد أجازوا للشاعر إذا اضطر «أن ينطق بما يبيحه القياس ، وإن لم يرد به سماع» . (٣) ويرى ابن جنى أن للنحوى أن يرى في كلام العرب نحواً مما رأى العرب ، ويجذوه على أمثلتهم التى حدوا مادام القياس مصغياً إليه ، وقابل له ، وغير متناقل عنه (٤) .

٥ - يقول الأعلام الشتمرى في التعليق على بيت الكتاب :

يأليت أيام الصبا رواجعا (٥) .

«ومن النحويين من يميز نصب الاسم والخبر تشبيهاً لها بوجدت ، وتمنيت ، لأنها في معناها» (٦) .

٦ - جاء في التسهيل لابن مالك : « وقُلّ الإعمال في إنما ، وعدم سماعه في كأنها ولعلما ولكننا ، والقياس سائغ » (٧) .

٧ - وجاء في المزهر للسيوطى : « جمع فعل على أفعله في المعتل أجازاه النحويون ولم تتكلم به العرب ، مثل رَحَى وأرجية ، وندى وأندية ، وفقاً وأقفية » (٨) .

هذه النقول المختلفة صريحة الدلالة على أن النحاة وقفوا موقف المتكلم في اختراع تعبيرات في اللغة ، وفرضها ، وتبغى الإشارة هنا إلى أن بعض النحويين لم يسلكوا هذا المسلك ، ورأوا الوقوف - في تشدد عند حد المسموع ، كابن فارس الذى يقول : « وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ماقلوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة ، وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً بقيسه الآن نحن » . (٩) وقد ذهب هذا المذهب - أيضاً - أبو حيان الذى يقول : « العجب ممن يميز تركيباً ما في لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر ، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية ؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد ، كذلك لا يجوز في التراكيب ، لأن جميع ذلك أمور وضعية ، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان » (١٠) .

(١) الخصائص : ٣٩٧/١ . (٢) الخصائص : ١٨٩/١ . (٣) الخصائص : ٣٩٦/١ .

(٤) انظر الخصائص : ٣٠٨ ، ٣٠٩ . (٥) الكتاب : ٢٨٤/١ .

(٦) تحصيل عين الذهب : ٢٨٤/١ . (٧) التسهيل : ٦٥ . (٨) المزهر : ٢/٢١٣ .

(٩) الصاحبى : ٣٣ . (١٠) المزهر : ٢٨/١ .

وكلا الاتجاهين مغرق في المعيارية. فالاتجاه الأول يفرض تراكيب لم يقل بها المتكلم باللغة. والاتجاه الثانى يحظر عليه استعمال تراكيب لم يسبق استعمالها ولم يسمعها من الأقدمين، ويفرض لغة هؤلاء القدماء عليه، فكلاهما - إذن - معيارى.

ثانيًا : رفض بعض ماجاء عن العرب وسمع عنهم :

وكما دفع القياس بالنعوين إلى اختراع تراكيب لم يسمعوها عن العرب، وفرضها على المتكلمين، دفعهم إلى عكس هذا تماما، إذ رفضوا بعض ماسمع عن العرب، وأبوا أن يأخذوا به. وقد سبقت الإشارة إلى رفضهم بعض القراءات القرآنية ورميهم لها بالضعف والوهن وتحطىء القراء فيها، على الرغم من أن ابن جنى يصرح بأن مثل هذه القراءات مخفوف بالرواية من ورائه وأمامه، وقد يكون أقوى من غيره المجمع عليه. وعلى أية حال فإن لم تنته الرواية إلى الرسول ﷺ، فإنه يعزى إلى بعض العرب الفصحاء. كما سبقت الإشارة أيضًا إلى رفضهم الأخذ عن بعض القبائل العربية وعدم الاعتداد بها مصدرًا من مصادر الأخذ والمشافهة، لاعتقادهم عدم فصاحة ذويها. ورأينا أن الأصمعى كان يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواه. وهنا تكفى الإشارة إلى بعض النصوص التى تقطع بأنهم كانوا يرددون بعض المسموعات ويأبونها ويهدرونها، كما فعل البصريون فى سبيلهم إلى طرد قواعد اللغة :

١ - روى أبو حاتم قال : « قال الأصمعى : يقال فى الوعيد والتهديد : قد رعد فلان لنا وأبرق، ورعدنا وبرقنا، ولا يقال : أرعد فلان ولا أبرق. قال أبو زيد : بل يقال ذلك قلت للأصمعى : الكميت يقول :

أبرق وأرعد يابز يد فما وعيدك لى بضائر

فقال : الكميت ليس بحجة. كأنه يقول : هو مولد. قلت : فأخبرنا به أبو زيد عن العرب أنه سمعه عن الفصحاء فأبى^(١).

٢ - « وحكى أبو العباس عن أبى عثمان، عن أبى زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان » فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شابة ودابة. قال أبو العباس : فقلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك؟ قال : لا، ولا أقبله^(٢).

٣ - يقول ابن جنى فى الدفاع عن سيبويه « واعتراض أبى العباس فى هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة^(٣) ».

(١) مجالس العلماء : ١٤١ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٨٣ / ١ .

(٣) الخصائص : ٧٥ / ١ .

ويدخل تحت هذا، رد الروايات، وتخطئتها في خلاف العلماء، وعدم الأخذ عن بعض القبائل، إذ معنى هذا أنهم لا يقبلون هذه الرواية المعينة، ولا هذه اللهجة المعينة، لأنها تنقض لهم قاعدة، أو لا تطرد معها. والدافع لذلك كله محاولة طرد القاعدة وهي أسس المعيارية.

ثالثا : تخطيء العرب :

إن الحكم بالتصويب أو التخطئة غير مستطاع إذا لم يكن هناك معيار يحكم في هذا، ولقد وضع النحاة قواعدهم، ثم فرضوها معايير على أصحاب اللغة أنفسهم. ومن هنا كثر في كلامهم تخطيء العرب وتغليطهم، وهذا - بالضرورة - ناشئ من محاولة طرد ظواهر اللغة، والافتناع بأن القياس هو المحك الذي لا يخطئ في تمييز الخطأ من الصواب، وقد سبق أنهم كانوا يخطئون الأعراب إذا لم يجيبوا بما يريدون؛ وإذا كان بعض الباحثين يدافع عنهم زاعما أن مرادهم من « الغلط واللحن » ليس ظاهر اللفظتين وإنما المقصود بهما ما شذ عن القياس^(١). فليس ذلك مقبولا، لأن مصطلح الشذوذ لم يكن غريبا عليهم، بل كانوا يستعملونه، فإذا كانوا يريدونه - على وجه الحقيقة - فلماذا لم يطلقوه على ما ادعوا أنه غلط من غير حاجة إلى تأويل؟ والواقع أنهم كانوا يعنون هذه اللفظة تماما. ^(٢) كما فهم ابن مالك ذلك عنهم. ^(٣) بناء على المعيارية التي فرضتها محاولتهم طرد القاعدة. ولهذا تجد مثل هذه الأحكام في كتب النحو :

١ - يقول سيبويه : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » . ^(٤) ويقول أيضا : « ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجىء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط » ^(٥).

(١) انظر : الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية : ١٦١ . والشيخ عبد الخالق عزيمة، هامش ٢ من المقتضب : ١٢٣ / ١ . وهما هنا متأثران بما قاله ابن هشام في المغنى عن سيبويه ٩٧ / ٢ « ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأن متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن ثبت شيئا نادرا لإمكان أن يقال في كل نادر إن قائله غلط » .

(٢) يذهب إلى هذا الدكتور أحمد مكى الأنصارى في دراسته للفراء إلى أن الغلط بمعنى الخطأ وإن كان لم يصرح بذلك . انظر أبو زكريا الفراء : ٣٨٦ .

(٣) انظر المغنى : ٩٧ / ٢ . (٤) الكتاب : ٢٩٠ / ١ . (٥) الكتاب : ١٢٧ / ٢ .

٢ - يقول المبرد: « ومن العرب من يقول في فرزدق فريزق وليس ذلك بالقياس ، وإنما هو شبه بالغلط » (١) .

٣ - أجمع سيبويه ، والمازني ، والمبرد ، وابن جنى على أن همز « مصائب » غلط ، يقول سيبويه :

« فأما قولهم مصائب ، فإنه غلط منهم » (٢) . ويقول المازني : « وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط » . (٣) ويقول المبرد : « وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب ، إنما هو غلط وإنما الجمع مصابوب » (٤) . ويقول ابن جنى « فأما قول العرب مصائب فغلط » . (٥) ثم يبين السبب في الحكم على هذه الكلمة بالغلط بقوله : « لأن الياء في مصيبة عين الفعل وهي متقلبة عن واو وأصلها مُصَوِّبة وأصلها الحركة ، وقياسها مصابوب » . (٥) إذن القياس هو السبب في الحكم بتخطئة العرب في نطقهم لهذه الكلمة وغيرها .

وينبغي أن يلاحظ هنا أن ثمت علاقة بين القياسيين وتخطئة العرب ، فقد كان ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب كما يقول ابن سلام (٦) ، فكان عيسى بن عمر يخطيء النابغة في قوله :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع

يقول : موضعها ناعفا . (٧) وعيسى بن عمر هذا هو الذى ينقل عنه سيبويه القول بتركيب لم يسمع عن العرب ، ولكن له وجهها من القياس ، كما سبقت الإشارة لذلك . وقصة ابن أبى إسحاق (٨) مع الفرزدق أشهر من أن يعاد فيها قول ، إذ المقصود هنا الربط بين تخطيء العرب والنزوع إلى القياس فابن أبى إسحاق « أول من بعج النحو ومد القياس والعلل » . (٩) ولذلك حكم قياس النحو في تخطيء الفرزدق (١٠) .

ويفسر أبو عبيدة - بحس نافذ - غلط العرب بقوله : « وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها ، وإنما يخلدون إلى طبائعهم فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى رحمة الله عليه « وماتنزلت به الشياطين » لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس منه » . (١١) والخلود إلى الطبع هو الصوغ

(١) المقتضب : ٢ / ٢٤٩ . (٢) الكتاب : ٢ / ٣٦٧ . (٣) المنصف : ١ / ٣٠٧ .

(٤) المقتضب : ١ / ١٢٣ . (٥) المنصف : ١ / ٣٠٩ . وانظر المحتسب : ٢ / ١٣٣ .

(٦) طبقات فحول الشعراء : ١٥ . (٧) طبقات فحول الشعراء : ١٥ ، ١٦ .

(٨) انظر : الشعر والشعراء : ٢٣ . والموشح : ١٥٦ .

(٩) طبقات فحول الشعراء : ١٤ . (١٠) انظر : الموشح : ١٥٦ . (١١) المنصف : ١ / ٣١١ .

القياسى الذى يقوم به المتكلم . ولعل القياسات التى يعينها أبو عبيدة هى القياسات النحوية أو المنطقية التى لم تكن معروفة قبل ظهور النحو ، ولا شك أن المثال الذى ساقه من قبيل الصوغ القياسى الخاطئ .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الصوغ القياسى ، كما يسميه الدكتور تمام ، هو المسئول عن معظم ما يشيع من أخطاء ، فالتكلم حينما يقوم بهذه العملية الذهنية فى قياس لفظة على أخرى أو تركيب على آخر ليطابق لغة بيئته قد يخطئ أحيانا فى هذه العملية لظروف كثيرة متشابهة ، فتنتج صورة جديدة مخالفة للصورة التى أراد محاكاتها ، ويظنها هو صحيحة . فإذا كتبت لهذه الصورة الجديدة الحياة بتكرارها ، فإنها عندئذ تصبح كلمة جديدة أو تركيبا جديدا فى اللغة ، وعلى الباحث حينئذ أن يلاحظ ويسجل ، ثم يصف فحسب ، دون أن يمنع هذا التركيب أو يفرض سواه .

وقد أخطأ الحسن البصرى فى الصوغ القياسى عندما ظن أن كلمة « الشياطين » تشبه كلمة الزيددين فى حالتى النصب والجر ، كما أن كلا منهما جمع ، فقام بصوغ قياسى خاطئ ناسيا صيغة المفرد لكل من الجمعين ، فرفع « الشياطين » بالواو كما ترفع الزيدون ، و« هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه ، وتشابههما عنده » .^(١) كما يقول ابن جنى . ويمكن أن يعد من قبيل هذا قول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة

« فإنه توهم إن فادخل اللام فى الخبر حتى كأنه قال إن أم الحليس إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا »^(٢) .

وقول الآخر :

أقائلن أحضروا الشهود

وقوله :

دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يكن للصباية جانحا

إذ أخطأ كل من الشاعرين فى الصوغ القياسى ، فادخل نون التوكيد على اسم الفاعل والفعل الماضى قياسا خاطئا على دخولها على المضارع فى بعض أحواله . والنحاة يجعلون

(١) المحتسب : ١٣٣/٢ . وانظر : العربية ليوهان فك : ٣٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٥٦/٧ .

بعض هذا شاذاً وبعضه ضرورة^(١). على أن هذا يمكن أن يعد من إهدار قرينة « التضام » كما سنرى فيما بعد .

ومعظم هذه الأخطاء ، التى يأخذها النحاة على العرب ، يرجع إلى الخطأ فى الصوغ القياسى ، وهو ما يسمى بالتوهم - أحيانا - ولكنهم عمموا هذا التوهم حتى أطلقوه على آيات فى القرآن الكريم^(٢) .

ونماذج الغلط التى وردت آنفاً من الممكن أن تعد من هذا القبيل ، ولكن النحاة خلطوا بين الصوغ القياسى الذى يقوم به المتكلم ، وليس من المنهج فى شىء ، والقياس المنطقى ، ونصبوا أنفسهم حراساً على قواعدهم التى لم تنبع من اللغة وحدها ، بل من القياس أيضاً ، ومن هنا حكموا على مثل هذا بالغلط .

رابعاً : التأويل والتقدير والحذف والاستتار والتشبيه والحمل على المعنى :

إن اللجوء إلى التأويل ، والتقدير ، والحذف ، والاستتار والتشبيه ، والحمل على المعنى كان ضرورياً للنحاة ؛ لأنهم نظروا إلى القواعد على أنها قوانين لا بد أن تفرض على المتكلمين ، ولذلك أرادوا أن يظهروا هذه القواعد فى صورة محكمة حتى لا يتطرق إليها شك ، فأخذوا يلوون عنق النص كرهاً بوسائل شتى لتدعن للقاعدة^(٣) . فمحاولة الاطراد هى المسئولة عن كل ما أصاب النحو من هذه الأمور الذهنية العقيمة ، التى تختلف باختلاف الاتجاهات والمذاهب .

وإذا كان أستاذى الفاضل على النجدي ناصف يرى أن التقدير والتأويل كليهما ، ضرورة فى العربية ، لكثرة الإيجاز والحذف^(٤) ، استوجبتها ساحة اللغة وحسن مطاوعتها^(٥) ، ويرى أن لا حيلة لأحد فى دفعها مابقيت اللغة على ما خلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل ، وخصائصها المميزة^(٦) ، ويحاول سيادته جاهداً بأسلوبه الرزين وعبارته الصافية ، وفكره المنظم الدقيق أن يرد على من يدعو إلى إلغاء التأويل والتقدير من لدن ابن مضاء معتمداً على أن « علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً ، ولا تكلفوا القول فيها ارتجالاً ، ولكنهم اعتمدوا فيها على مبادئ سليمة ، وأصول مقررة ، فقاوسوا النظر على النظر ، واستدلوا بالحاضر على الغائب ، ورأوا المحذوف فى المذكور ، تهديهم رواية واسعة .

(١) انظر المغنى لابن هشام : ٢٢ / ٢ . وانظر نموذجاً آخر فى المحتسب : ٦٨ / ٢ . فى تحريك ياء « أدرى » بالفتح فى قوله تعالى « وإن أدرى لعله فتنة لكم » الأنبياء : ١٠٩ ، ١١١ .

(٢) انظر سيبويه : ٤٥٢ / ١ ، والمفصل للزمخشري ٢٥٥ . وشرح المفصل لابن يعش : ٥٦ / ٧ .

(٣) انظر : اللغة والنحو للدكتور حسن عون : ٩١ ، وما بعدها .

(٤) من قضايا اللغة والنحو : ٨٣ . (٥) السابق : ٨٨ . (٦) السابق : ٨٨ .

وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوى غير مدخول»^(١) - إذا كان أستاذنا الفاضل يرى هذا، فليس ذلك إلا لأن سيادته يقر وجود الفلسفة والمنطق في النحو بمفهوم علمائنا القدماء. فسيادته يقول: «إن الأمر ينبغى أن يكون إلى النص أولاً، ثم إلى الفلسفة والمنطق بعده، يدرس النص لاكتناه خفاياه، والكشف عن مصادره وموارده، ثم تحيى الفلسفة والمنطق فيعملان عملهما في ضوء النتائج التى انتهت إليها دراسة النص»^(٢). ولو رأى سيادته ما ارتآه الدارسون المحدثون من إلغاء القياس، وإخفاقه منهجاً في دراسة اللغة، وتنحية الفلسفة والمنطق عن اللغة، لأن اللغة منطقها الخاص بها، لكان من أول الداعين إلى إلغاء التأويل والتقدير. فالرأى هنا مختلف لاختلاف المنهج.

إن دراسة اللغة ينبغى أن تكون قائمة على اللغة نفسها. والتقدير أمر شخصى يختلف من باحث لآخر. فقد احتج الكوفيون على تقديم مفعول اسم الفعل عليه بقوله تعالى: ﴿كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾. وقالوا: «التقدير فيه: عليكم كتاب الله، أى الزموا كتاب الله؛ فنصب كتاب الله بعلينكم؛ فدل على جواز تقديمه»^(٣). وذلك لأنهم قاسوا اسم الفعل على الفعل لأنه قائم مقامه. فلا مانع لديهم من أن يأخذ حكمه من حيث تقدم مفعول عليه. ولكن قياس البصريين أن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل، فينبغى ألا يتصرف تصرفه. ولذلك منعوا تقديم المفعول على اسم الفعل، وقالوا «إن (كتاب الله) ليس منصوباً بعلينكم؛ وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه مقدر، والتقدير فيه: كتب كتاب الله عليكم. وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه»^(٤).

وهكذا؛ نرى التقدير صراعاً من وراء النص لمحاولة إخضاعه لقاعدة ما. وإن لم يغير ذلك من طريقة نطقه شيئاً. وقد اختلفت اتجاهاته ومناحيه؛ لأنه قائم على الاجتهاد الشخصى والبراعة الذاتية البعيدين عن اللغة^(٥). يقول ابن قتيبة في التعليق على بيت الفرزدق المشهور:

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلف

إنه «رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة؛ فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا بشيء يرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه؟ لله». ^(٦) وقد نقل الأستاذ عبد الحميد حسن عن النحاة تسعة تأويلات لهذا البيت^(٧).

(٢) من قضايا اللغة والنحو: ١٠٥.

(١) من قضايا اللغة والنحو: ٩١، ٩٢.

(٤) الإنصاف: ١/١٤١.

(٣) الإنصاف: ١/١٤٠.

(٥) انظر سيبويه: ١/٤٧٠، ٤٧١. وتعليق الأعلام الشتمرى.

(٧) القواعد النحوية مادتها وطريقتها: ١٨٥.

(٦) الشعر والشعراء: ٨٩. (تحقيق شاكر).

ولما كان التقدير قائماً على الاجتهاد الذاتى، أتاح عدة أوجه فى العبارة الواحدة، لأن لكل وجه تأويلاً مختلفاً حتى ولو كان ذلك مخالفاً للصورة الأصلية للنص، كما فعل ابن جنى مع هذا البيت:

هى الفرس التى كرت عليهم عليها الشيخ الأسد الكبير
قال: «يجوز الكبير بالجر والرفع. فالرفع على قولك: عليها الشيخ الكبير كالأسد، والجر على قولك: عليها الشيخ كالأسد الكبير، إذا جرح فحمى أنفًا، وغضب فلا يقوم له شيء»^(١) وقوافى هذه القصيدة مرفوعة^(٢).

وقد أسهم هذا الخلاف بنصيب موفور فى اضطراب القاعدة؛ لأن «هذا الخلاف والتفرق فى كثير من القواعد النحوية، كان أظهر العيوب فيها، وأكبر العقبات فى تحصيلها، والوصول إلى ضوابط محددة سليمة يسهل استخدامها، والاستعانة بها فى التفاهم الكلامى والكتابى على وجه محكم دقيق»^(٣) ولذلك هاجم ابن مضاء فكرة تقدير العوامل المحذوفة، غير أن هجومه لم يقيم على أساس لغوى، بل على أساس دينى حاول به إثبات تحريم التقدير تحريماً شرعياً^(٤). ولكنه فطن إلى أن الذى دعاهم إلى ذلك، هو محاولة طرد القاعدة «ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بد له من ناصب»^(٥).

وأما الحذف والاستتار، فلا يخفى ما فيها من إكمال النص ذهنياً حتى يستقيم لهم ما فرضوه من العوامل والمعمولات. ومن هنا، كان الحذف الواجب، كالمواضع التى يقولون فيها بحذف المبتدأ وجوباً والمواضع التى يقولون فيها بحذف الخبر وجوباً، وحذف الفعل وجوباً إذا وقع اسم مرفوع أو ضمير منفصل للرفع بعد أداة شرط، وتفريقهم بين الحذف والاستتار وانقسام كل منهما إلى واجب وجائز. ولست أدرى لماذا ينصون على أنه محذوف أو مستتر، مادام هذا الحذف والاستتار واجباً، اللهم إلا لمحاولة طرد القاعدة. ومن هنا كان من حق دماذ أبى غسان صاحب أبى عبيدة - وكان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء، فنبأ فهمه عن قول الخليل وأصحابه بانتصاب ما بعدهما لإضمار أن - كان من حقه أن يجن على حد تعبيره، إذ كتب إلى المازنى:

وأفكرت فى النحو حتى مللت	وأتعبت نفسى له والبدن
وأتعبت بكراً وأصحابه	بطول المسائل فى كل فن

(١) الخصائص: ١٣/١.

(٢) انظر أمثلة أخرى من التأويل النحوى فى القواعد النحوية: ١٨٠ - ١٨٦.

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٦٧.

(٤) انظر: الرد على النحاة: من ٨٨ إلى ٩٣. (٥) الرد على النحاة: ٨٩.

فكنت بظاهره عالها وكنت بباطنه ذا فطن
خلا أن بابا عليه العفا ء للفاء ياليتيه لم يكن
وللواو باب إلى جنبه من المقت أحسبه قد لعن
إذا قلت هاتوا: لماذا يقا ل لست بآتيك أو تأتين
أجيبوا، لما قيل هذا كذا على النصب؟ قالوا الإضمار أن
فقد كدت يابكر من طول ما أفكر فى بابيه أن أجن^(١)

كما هاجم ابن مضاء - أيضا - مثل هذه المسائل^(٢)

إن التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، نتيجة واضحة من نتائج إهمال العنصر الاجتماعي في اللغة، وسلخ اللغة عن « الموقف » الذى تقوم فيه الحركة والإشارة والنظرة، والإفعال والهدوء، وتعبير الوجه، والنبر والتنغيم، وتضافر القرائن، وغير ذلك من ملاسبات الحدث اللغوى بها لا يقوم به الكلام نفسه فى الفهم والإفهام. وقد اعتمد النحاة على التأويل والتقدير والحذف والاستتار، محاولة منهم لإكمال النص ذهنيا بعد فقدان العنصر الاجتماعى الذى لايفصل الحدث اللغوى عن موقفه. ففى مثل قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر^(٣)
وقول عمران بن حطان:

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر أتونى فقالوا: من ربيعة أم مضر^(٤)

يقدر النحاة حذف همزة الاستفهام ضرورة، والواقع أن التنغيم قام هنا مقام همزة الاستفهام فضلا عن وجود قرينة لفظية هى « أم ».

وإن تعجب فعجب قولهم فى الحديث « لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ». ^(٥) ومحاولتهم تصيد فاعل للفعل يشرب، لأن القاعدة تنص على أن لكل فعل فاعلا ظاهراً أو مستترا، وغير ذلك مما لايقع تحت حصر، وبما يعد فى الوقت نفسه مظهراً من مظاهر المعيارية.

(١) أخبار النحويين البصريين: ٥٩، ٦٠.

(٢) انظر الرد على النحاة: ١٤٢.

(٣) الكتاب: ٤٨٥/١. والمحاسب: ٥٠/١.

(٤) الخصائص: ٢/٢٨١. والمحاسب: ٥٠/١.

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٣٣٨/١. والمغنى: ١/١٠٠.

التشبيه والحمل على المعنى :

أما التشبيه ، فهو لون من القياس فرضه النحاة على اللغة دون حاجة لغوية تدعو إليه على الإطلاق ، وقد لجئوا إليه طردا لقواعدهم ، وقد جعلوه أصلاً من أصول العرب . يقول سيبويه «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء» .^(١) والحق أن النحاة هم الذين يشبهون الشيء بالشيء .

وقد أجروا هذا التشبيه في الصيغ المفردة ، كتشبيه (مع) حين تسكن بهل . يقول سيبويه : «قال الشاعر ، فجعلها كهل حين اضطر :

وريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت زيارتكم لماما»^(٢)

كما أجروه في خصائص التركيب . يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل ، يشبهها بكاد يفعل » . ثم يعود فيشبهه كاد بعسى يقول : «وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى» .^(٣) ويقول - أيضاً - « وقال الشاعر :

من آجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى
شبهه بيا الله »^(٤) .

ولا يمنع من هذا التشبيه اختلاف خصائص الكلمتين . فقد « قال الشاعر حيث اضطر : ليتى كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربى ، والمضمر منصوب»^(٥) .
وتحت دعوى هذا التشبيه ، ألغيت بعض الأدوات التى لها أثر إعرابى ، وأعملت الأدوات المهملة :

وبعضهم أهمل أن حملاً على ما أختها حيث استحققت عملاً

وغير ذلك . وكل ذلك مما يمكن أن يرد إلى الخصائص اللهجية .

ومثل ذلك الحمل على المعنى ، وقد لجئوا إليه أيضاً تحت ضغط طرد القاعدة ونسبوا ذلك إلى العرب ، فقالوا : إن « الحمل على المعنى كثير في كلامهم » .^(٦) ويقول عنه ابن جنى : «وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة»^(٧) وعلى هذا تخرج قراءة أبى العالية «لاتنفع نفسا إيمانها» بالتاء التى يقول عنها ابن مجاهد « هذا غلط » ، وقوله تعالى « تلتقطه بعض السيارة » لأن الإيذان طاعة فى المعنى ، فكأنه قال لاتنفع نفسا طاعتها ، ولأن البعض سيارة فى المعنى^(٨) . وعلى ذلك لم تصرف كلمة قريش فى هذا البيت :

(١) الكتاب : ٢ / ٤٠ ، ٢٤٩ . (٢) الكتاب : ٢ / ٤٥ . (٣) الكتاب : ١ / ٤٧٨ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣١٠ . (٥) الكتاب : ١ / ٣٨٦ . (٦) انظر الإنصاف : ٢ / ٢٩٤ ، ٤٥٣ .

(٧) المحتسب : ١ / ٢٣٥ . (٨) انظر : المحتسب : ١ / ٢٣٦ ، وما بعدها

غلب المساميح الوليد سباحة وكفى قریش المعضلات وسادها

لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى^(١). وكذلك في قول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره من لي من بعدك يا عامر
تركتني في السدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر

«وكان الأصل أن يقول (ذات غربة)، فحمّله على المعنى فكأنها قالت : تركتني إنساناً ذا غربة، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى»^(٢). ولم تلحق الفعل علامة تأنيث في هذين البيتين.

إن السباحة والمروءة ضمنا قبرا بمرور على الطريق الواضح
وقول الآخر :

فإن تعهديني وليمة فإن الحوادث أودى بها

لأنه ذهب في البيت الأول بالسباحة إلى السخاء، وبالمروءة إلى الكرم، ولأن الحوادث في البيت الثاني في معنى الحدثان^(٣).

وهناك نماذج كثيرة غير هذه، تهدف كلها إلى التحايل على النص حتى تستقيم القاعدة، ولكنها كما يقول ابن جنى عن الحمل على المعنى، « والشواهد كثيرة، لكن الطريق التي نحن عليها مختصرة قليلة قصيرة »^(٤). وقد عقد ابن جنى في خصائصه فصلاً في الحمل على المعنى^(٥)، وذكر أمثلة كثيرة يمكن أن تعالج جميعاً في ضوء نظرية تضافر القرائن وسقوطها عند أمن اللبس.

خامساً - الشذوذ والندرة والقلّة :

إن كثرة الحكم بالشذوذ، والقلّة، والندرة، جاءت نتيجة للمنهج الذي اتبعه النحاة في جمع اللغة، ولتدخل القياس في التععيد. ولذلك فهي مظهر من مظاهر معيارية القاعدة النحوية.

وليس معنى هذا عدم القول بالشذوذ - أساساً - في اللغة، فإن لكل لغة شواذ، و«دراسة الصرف والنحو في لغة ما هي مجموع الجداول والقواعد، وقوائم الشواذ التي تصف

(١) الإنصاف ٢/ ٢٩٤. (٢) السابق: ٢٩٤.

(٣) السابق: ٤٥٤. (٤) المحتسب: ١/ ٢٣٨.

(٥) انظر: الخصائص ٢/ ٤١١ إلى ٤٣٥. وقد نقل عنه السيوطي كثيراً في الأشباه والنظائر: ١/ ٢٠٦، ومابعداها.

الاستعمال في هذه اللغة، أو هي دراسة مجموعة الطرق المتبعة في رصف الكلمات»،^(١) إذا كان نشاط الباحث اللغوي مقتصرًا على الملاحظة والوصف والتسجيل فحسب.

وإذا كانت الملاحظة والوصف والتسجيل هي أساس البحث اللغوي القائم على الوصف، فإن الباحث - حيثئذ - لن ينظر إلى الصيغ الشاذة، على أنها محتقرة منبوذة، بل على أنها صيغ قوية لم تستسلم لطرد القاعدة - كما يقول فندريس - «إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة. وتسمى أيضاً بالصيغ القوية في مقابلة الصيغ الضعيفة أو العلية التي تستسلم للتنظيم الذي يفرضه القياس، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذي يُبقى عليها حية في الذهن، ولا يطبق لها تغييراً، وهي تفرض نفسها بخصائص الفردية، وإن كانت هي نفسها في أغلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلاً، وأن تتخذ أساساً لعمل قياس»^(٢) وهذا ما عبروا عنه بقولهم «الشاذ يحفظ ولا يقاس عليه»، أو كما يقول سيبويه: «فإنما هذا الأقل نادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها».^(٣) ويقول أيضاً: «واعلم أن فَعَالٍ جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفعلت، لأننا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن نسمع شيئاً من ذلك فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك قرقار وعرعار».^(٤) فهذا هو الشاذ بالمفهوم الصحيح، يحفظ ولا يقاس عليه، دون غض منه أو احتقار له.

وإذا قورن هذا بما يقوله عالم، كابن جني «فإن قلت: فقد قال:

ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح، قيل: هو من أقبح الضرورة، ومثله لا يعتد به أصلاً، بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً»^(٥) اتضح كيف تحول المفهوم الصحيح للشاذ إلى مفهوم بعيد عن روح اللغة.

وعلى الجملة، فإنه يمكن إرجاع نشأة الشذوذ، وما رادفه من معاني القلة والندرة والسماعى إلى ما يأتي:

١ - التعقيد بناء على الأكثر مع محاولة الاطراد. يقول سيبويه: «... ولكن الأكثر يقاس عليه».^(٦) ويقول: «وليس كل شيء يكثر في كلامهم يحمل على الشاذ، ولكنه يجري على

(٢) اللغة لفندريس: ٢٠٨.

(٤) الكتاب: ٤١/٢.

(٦) الكتاب: ٢١٦/٢.

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦.

(٣) الكتاب: ٢١٥/٢.

(٥) الخصائص: ٣٩٧/١.

بابه ، حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك» .^(١) ويقول المبرد : « فإنما القياس على الأكثر» .^(٢) وقد عبروا عن هذا الأكثر بأسماء مختلفة ، وهى . القياس ، والأصل ، والطرْد ، والغالب ، والأكثر، والكثير، والباب ، والقاعدة ، وأشباهاها مما يفيد الكثرة والقوة^(٣) ، ولذلك رأى المجمع اللغوى أنها جميعا « ألفاظ متساوية فى الدلالة على ما ينقاس»^(٤) .

ومما يؤخذ على النحاة فى هذا أنهم لم يحددوا نسبة الكثير إلى غيره^(٥) تحديدا دقيقا ، أو قريبا من الدقة ، ولكنهم تركوا هذا الأمر مهملا ، يختلف فى تحديده كل باحث عن آخر ، ولهذا كثرت بينهم الخلافات .

ومصطلحات الكثرة هذه يقابلها الشاذ والنادر والقليل والسماعى^(٦) . وهى مصطلحات تطلق على ما لا يقاس عليه . وقد حاول ابن هشام أن يحدد هذه المصطلحات ، فقال : « اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليل ، ومطرذا ؛ فالطرْد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل ، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب . والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب . والثلاثة قليل . والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فى ذلك» .^(٧) ولكن هذا تحديد - كما ترى - نسبى تنقصه الدقة .

وقد كان القياس ذا أثر كبير فى اضطراب هذه المصطلحات ؛ فعلى الرغم من أن ابن هشام يبين أن النادر أقل من القليل حتى إنه ليطلق على المثال الواحد ، وعلى الرغم من أنهم قالوا : إن « النادر لا حكم له» .^(٨) فإنهم يعرفونه بأنه « هو الذى قل وجوده ، وإن كان على القياس» .^(٩) ولكنه على أى حال شاذ فى الاستعمال . ومثال ذلك ، أن يأتى خبر عسى اسماً صريحا كما فى المثل المشهور « عسى الغوير أبؤسا» .^(١٠) وفى ذلك يقول ابن عصفور : « ولاتقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال ، وإن كان ذلك هو الأصل ، نحو قولهم : عسى الغوير أبؤسا» .^(١١) فهذا من افتراضات النحويين .

(١) الكتاب : ١٤٩ / ٢ . (٢) المقتضب : ٢٣٣ / ١ .

(٣) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٣٩ .

(٤) مجلة مجمع اللغة العربية : ص ٥٥ . دور الانعقاد الرابع ، سنة ١٩٣٧ .

(٥) انظر : من أسرار اللغة : ١٢ . واللغة والنحو : ٤٠ ، ومابعدا .

(٦) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٣٩ .

(٧) الاقتراح : ٢١ : والمزهر : ١٤٠ / ١ .

(٨) الأشباه والنظائر : ٣٢٠ / ١ . (٩) شرح شواهد الشافية : ٤ .

(١٠) الخصائص : ٩٨ / ١ .

(١١) المقرب لابن عصفور : ٢٣ . مخطوط بدار الكتب .

إن التعيد على الأكثر محاولة لطرد القاعدة. فقد حاولوا « أن يوجدوا ناموسا عاما لجميع المظاهر اللغوية... ولا تخضع اللغة لقاعدة عامة، ومن هنا كانت الصعوبة في وضع الأحكام. ومن هنا نشأت القواعد الفرعية والاستثناءات والشواذ». (١) كما يقول بعض الباحثين.

٢ - تدخل القياس المنطقي في التعيد. ولذلك عرفوا الشاذ بأنه « هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثيرا ». (٢) ومع أن ابن جني يعرفه بأنه « ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره »، (٣) فإنه يعني بما عليه بقية الباب موافقة القياس، لذلك يمثل لهذا النوع - وهو ما يسميه المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس - بقولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، ومنه استحوذ وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل واستتست الشاة، وقول زهير:

هنالك إن يُستخولوا المال يخولوا
ومنه : استفيل الجمل . قال أبو النجم :
يدير عيني مصعب مستفيل (٤).

وهذا النوع هو ما يمكن أن يطلق عليه الصيغ القوية على حد تعبير فندريس ، وهي التي تثبت في وجه القياس وتدين في حياتها لكثرة الاستعمال .

٣ - التضييق في مجالات الاستشهاد، واعتبار اللغة وحدة واحدة، واختيار بعض اللهجات - وبخاصة الفصحى - نموذجا يفرض على بقية اللهجات. وقد تعرضنا لهذا من قبل. وهذه ساعدت على وجود مقولة الإضافة، وهي التي تعد مسئلة - كما يقول الدكتور تمام - عن فكرة الإمالة. « فالاسم الممال إنما اعتبر ممالا بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة بقطع النظر عن أن كلا منهما أصل في لهجته الخاصة به. ولو درسنا اللهجة التي فيها الإمالة بمفردها ما احتجنا إلى التفكير في هذا الباب على الإطلاق، ولكن النحاة العرب أبوا إلا أن يدرسوا مجموعة من اللهجات في نحو واحد، ومن هنا جاءت شدة الاضطراب إلى التقسيم إلى شاذ ومطرد». (٥) كما أن تلقى اللغة من أفواه عدة، والخلط بين اللهجات المختارة ساعد على انعدام «وحدة الموضوع الذي اتجهت إليه الدراسة، واعتبر بعض اللهجات المختارة حجة على البعض الآخر، ووجدناهم يتكلمون عن القليل وعن الشاذ، وعن السماعي والقياسي وهلم جرا». (٦) لأنه كان على الباحث اللغوي إزاء الاختلاف الواضح

(١) نحو عربية ميسرة، للدكتور أنيس فريحة: ٢٤. (٢) شرح شواهد الشافية: ٤.

(٣) الخصائص: ٩٧/١. (٤) انظر الخصائص: ٩٨/١.

(٥) مناهج البحث في اللغة: ٢٢. (٦) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٨.

في قوانين صياغة كل لهجة أن يخضع « طائفة من النصوص لقواعد الطائفة الأخرى، ويمزق شمل الطائفة الأولى بين الشذوذ والقلة والاقتصار على السماع»^(١) وغير ذلك. وقد قال ابن جنى عن بعض ألوان الاختلاف في قوانين الصياغة بين اللهجات: « هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به؛ ولا معيج عليه». ^(٢) وهم يصرحون بأنه «ربما كان في الشيء لغتان، فاتفقوا على إحداهما في موضع». ^(٣) دون الأخرى.

ويلاحظ أنهم كانوا لا يحكمون بالشذوذ إلا بعد فقدان الحيلة في التأويل والتخريج^(٤).

٤ - عدم اطلاع النحاة على بعض اللهجات، كان - كذلك - من أسباب الحكم على بعض الاستعمالات بالشذوذ. جاء في الهمع: « فتح لجبات، وربعات، جمع لجة، وهو الشاة القليلة اللبن، وربعة، وهو معتدل القامة؛ لأن فيهما لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنوا أن ذلك جـي لساكين العين، فحكموا عليه بالشذوذ. قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في الأفراد»^(٥).

٥ - انفراد الرواية أحيانا كان من أسباب الحكم بالشذوذ. يقول ابن جنى: « ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملحمة... وبليلة عن ليلاة وعليها جاء ليال، وعلى أن ابر الأعرابي قد أنشد:

في كل يوم وكل ليلاه
حتى يقول كل راء إذ راه
ياويحه من جهل ما أشقاه

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة»^(٦). وانفراد قطرب برواية « نعيم الرجل» حك عليها بالشذوذ لهذا السبب»^(٧).

ويمكن أن يقال - على الإجمال - إن عدم اطلاع النحاة على بعض اللهجات أو سماعها لها، وانفراد أحدهم برواية شيء لم يروه غيره، جعل بعضهم يتأول ما لم يسمعه أو ينسبه إلى الشذوذ، كما رأينا في المثاليين السابقين، وقد أضاف هذا جانباً من جوانب الخلاف بينهم يقول أبو عثمان المازني: « وأما مدائن فقد اختلفت العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم فعائل فهمز، وقال بعضهم: هي مفاعل فلم يهمزوا»^(٨). ويفسر ابن جنى كلام المازني

(٢) الخصائص : ٢٤٤ / ١ .

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٠ .

(٤) انظر : من أسرار اللغة : ١٠ .

(٣) الأشباه والنظائر : ٢٢٧ / ١ .

(٥) الهمع : ٢٤ ، ٢٣ / ١ .

(٦) الخصائص : ٢٦٧ / ١ . وانظر مثالا آخر في الإنصاف : ٤٠٨ / ٢ .

(٨) المنصف : ٣١١ / ١ .

(٧) انظر الإنصاف : ٧٩ .

يؤكد هذا الزعم، فيقول : « قوله : إن العرب قد اختلفت فيها والعلماء معناه أن العرب منهم من يهمز ومنهم من لا يهمز، فهذا وجه اختلاف العرب »^(١) أى أن هناك لهجتين فيها «وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة وبعضهم سمعها غير مهموزة، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة . فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأويل من سمعها غير مهموزة والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة - وأبو عثمان واحد منهم - قد أخذوا فيها بالقولين »^(٢) ثم يعقب ابن جنى على ذلك بقوله : « ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة كما سمعها أبو عثمان المازنى بالوجهين : لزال الخلاف ولم يقع أصلاً . واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها »^(٣) .

وقد عقد ابن جنى فى خصائصه فصلاً عن « القول على الاطراد والشذوذ »^(٤) بين فيه أن الشاذ ثلاثة أنواع هى :

١ - الشاذ فى الاستعمال مع اطراده فى القياس .

٢ - الشاذ فى القياس مع اطراده فى الاستعمال .

٣ - الشاذ فى القياس والاستعمال جميعاً .

وقد ناقشه الدكتور تمام حسان فى هذا التقسيم القائم على القياس ، وأوضح أن النوع الأول لا يكاد يكون مستعملاً فى كلام العرب ، وعجب كيف يكون النوع الثانى مما يرضاه اللغويون ، مادام القياس جارياً على الاستعمال المطرد . فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال ، فليس يُدرى مبناه ولا وجهه . وأوضح كذلك أن النوع الثالث أوجبه القسم المنطقية التى تجرى فى ظل منطق أرسطو . واستدل سيادته من ذلك على أن القياس لا يصلح أن يكون وسيلة منهجية لدراسة اللغة^(٥) .

سادساً - ضرورة الشعر :

اتضح عبر هذا الفصل أن نحائنا لم يكثروا من الشواهد ، ولم يخضعوها للحالات الموضوعية ، ولم يكن اعتمادهم كله على الاستقراء والشواهد فى التقعيد ، وإنما كان هناك القياس الذى قام بدور كبير فى النحو على وجه العموم ، ولم يحدوا بيئة الكلام المدروس ،

(١) السابق : ٣١٢/١ . (٢) السابق : ٣١٣/١ .

(٣) السابق : ٣١٣/١ . (٤) الخصائص : ٩٦/١ وما بعدها .

(٥) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

ولم يهتموا بذكر أسماء الأعراب الذين نقلوا عنهم ، وحتى الذين ذكروا أسماءهم لم يحددوا ما أخذوه منهم . وقد اعتبروا اللغة كلها على اختلاف لهجاتها وحدة واحدة ، فلم يفرقوا بين لهجة وأخرى من حيث وضع القواعد ، ثم خلطوا بين مستويات الكلام كلها على اختلافها خلطاً معيياً ، وقعدوا لها مجتمعة .

إن هذه المآخذ جميعها ، وبخاصة الخلط بين مستويات اللغة في التقعيد دون النظر إلى الشعر على أنه مستوى معين ينفرد بخصائص تركيبية مميزة ، لاختلاف ظروف صياغته ، ونسقه ، هي التي تجعل الضرورة الشعرية مظهراً من مظاهر معيارية القاعدة . ولكن تجدر الإشارة إلى أنهم كانوا يستشعرون انفراد الشعر بخصائص معينة في التركيب ، وهو ما عبروا عنه بقولهم : «إن الشعر محل الضرورات» .

وعلى أية حال ، فإن الفصل التالى هو مجال دراسة الضرورة الشعرية في مفهوم النحاة .

الفصل الثاني

الضرورة الشعرية في آراء النخاعة

توطئة الفصل :

عرض الفصل السابق للقاعدة على أساس أن الضرورة الشعرية خروج عليها . وقد اتضح من هذا العرض ، أن موقف النحاة من مصادر الاستشهاد ، وموقفهم من القاعدة بوجه عام ، ونظرتهم إليها على أنها قانون يجب أن يلتزم به المتكلمون ، ساعدت جميعا على وجود الضرورة الشعرية ، أو بعبارة أكثر تحديداً ، على كثرة ما أطلق عليه النحاة أنه ضرورة شعرية . واتضح أنه لو نظر النحاة إلى مصادر الاستشهاد نظرة موضوعية ، لا تختلف من اتجاه ذاتي إلى آخر ، ولو طبقوا الأصول التي حددوها للاستشهاد ، لما كثرت هذه الضرورات تلك الكثرة التي تجعل جزءا كبيرا من اللغة خاضعا لضغوط الوزن ، واضطرار القوافي . فمثلا إذا وقعت الظاهرة اللغوية التي قال النحاة عنها إنها ضرورة ، في القرآن الكريم ، كان الواجب عليهم أن ينظروا إليها على أنها وقعت فيه - كما يقول ابن رشيق - «بلاغة وإحكاما لاتصرفا وضرورة . وإذا وقع مثلها في الشعر لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم ولا تفتيش عنده» (١) .

وكما اختلفت نظرة النحاة إلى مصادر الاستشهاد ، ومواقفهم من أنواعها المختلفة ، فساعد هذا الاختلاف على وجود الضرورة وكثرتها ، اختلفت نظرتهم إلى مدلول « الضرورة الشعرية » نفسها ، فساعد ذلك أيضا على كثرة هذه الضرورة ، وقد سلكوا في فهمهم لها وجهات متعددة ، كل يرى رأيا لايراه الآخر ، بحيث صارت الظاهرة الواحدة ضرورة شعرية على رأى ، في حين أنها لاتعد كذلك في رأى مغاير ، على التفصيل الذى سيأتى بعد .

هل الضرورة الشعرية من مباحث النحو؟

وقبل الأخذ في عرض آراء العلماء في ضرورة الشعر تنبغى الإجابة على هذا السؤال : « هل الضرورة الشعرية من مباحث النحو؟ »

يثير هذا التساؤل ، أن بعض الباحثين أشار إشارة قد يستبق إلى الفهم منها أن البحث في ضرائر الشعر ليس من مباحث النحو ، من هؤلاء أستاذنا الفاضل الأستاذ على النجدى ناصف ؛ إذ أشار في كتابه عن إمام النحاة سيبويه - وهو بصدد الحديث عن قيمة الكتاب - إلى مثل هذه الإشارة ، حيث قال سيادته : «سبق حين الكلام عن مادة الكتاب ، أنه تحدث في باب الإدغام عن مخارج الحروف ، وأقسامها ، وتحدث في باب ما يحتمل الشعر عن ضروب مختلفة من الضرائر التى يصير إليها الشعراء في بعض مايقولون من الشعر،

ومباحث الباب الأول تدخل في صميم علم التجويد ، ومباحث الباب الآخر تتصل بالنقد وقرض الشعر^(١) .

وإذا كانت إشارة أستاذنا الجليل - لما يمتاز به من الدقة والتشيت - غير قاطعة في الدلالة على أن مباحث الضرورة ليست من مباحث النحو ، فإنها تومئ إلى أنها ليست من النحو بسبب متين .

ومن هؤلاء - أيضا - الدكتور عبد الرحمن السيد ، فقد أشار مرتين في كتابه « مدرسة البصرة النحوية » إلى هذه المسألة ، عند حديثه عن كتاب سيبويه . في المرة الأولى ، لا يصرح تصريحاً قاطعاً بأن مباحث الضرورة ليست من النحو ؛ إذ يقول : « كذلك يعرض (سيبويه) للضرورات الشعرية ، وما يباح للشاعر فيها دون النثر ، كصرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف . . إلخ ، وهذه الموضوعات لا تمس النحو مساقياً ، إلا أنها - وقد ذكرت مقدمة وتمهيدا - لا بأس بها ، وإن دلت على أنها أثر باق من آثار امتزاج الدراسات الأدبية في بادئ الأمر ، قبل أن تنفصل الفروع المختلفة ، ويستقل كل منهما باسمه ورواده »^(٢) .

ولكنه في المرة الثانية يقطع بأن البحث في ضرورة الشعر ليس من مباحث النحو ، بل دخيل عليه ، حيث يقول سيادته : « وكتاب سيبويه - وإن كان مؤلفاً نحوياً - نجد فيه بعض أبواب دخيلة على النحو ، وإن كانت تفيد دارس الآداب العربية والتراث اللغوي . من ذلك ما سبق أن ذكرناه من حديث عن الألفاظ ومعانيها ، وحديث عن الكلام الحسن والقيح . . إلخ ، مما يتصل بعلم اللغة ، وبلاغة الكلام ، وحديث عن ضرورات الشعر مما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، ومن مد ما لا يمد ، وفك ما أصله الإدغام ، إلى آخر ما ذكره مما يتصل بالنقد الأدبي أكثر من اتصاله بالنحو »^(٣) .

ومن هؤلاء - أيضا - القائمون على فهرسة كتب « دار الكتب » ، إذ وضعوا كتاباً خاصاً بضرائر الشعر - وهو يعد أول كتاب منفصل يستقل ببحث الضرورة الشعرية يصل إلينا - وأعنى به كتاب « مايحوز للشاعر في الضرورة » لأبي جعفر التميمي القزاز - وضعوه في باب الأدب ، لا في باب النحو .

والحق أني لم أعثر على إشارة أخرى تلمح إلى أن البحث في الضرورة خارج عن نطاق البحث في النحو ، ولعل الذي أوقع في اللبس أن البحث في الضرائر مجاله الشعر ، وقد أُلِف ارتباط البحث فيه غالباً بالنقد ، كما أن بعض النقاد العرب القدماء قد تناول ضرورة

(٢) مدرسة البصرة النحوية : ٥٣٩ ، ٥٤٠ .

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٩٢ .

(٣) مدرسة البصرة النحوية : ٥٥١ .

الشعر فعلا بالبحث، كالمرباني وابن رشيق على سبيل المثال. ولكن ينبغي التنبيه إلى أن البحث يختلف باختلاف مستوى الدراسة. فكلما العلمين النحو والنقد - إن جاز لنا أن نسمى النقد علما - يبحثان - ضمن ما يبحثان - في الشعر، ولكن مستوى البحث يختلف من علم لآخر، فالنقد - كما هو معروف - يبحث في مستوى جمال التركيب، وهو مرحلة تالية للبحث النحوي، إذ النحو يبحث في مستوى صحة التركيب وسلامته. وعلم النحو يعرف بأنه « علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقاما، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أولا وقوعها فيه »^(١) وعلى ذلك فإنه، أى علم النحو « يتناول أحكام ضرورة الشعر، لأنها أيضا تبحث من حيث الصحة والسقام »^(٢).

وعندما تناول النحاة البحث في ضرورة الشعر، لم يتناولوها إلا على هذا المستوى من البحث. وعندما تناولها النقاد، لم يتناولوها إلا على أساس أن صحة التركيب شرط أساسى في فصاحته وبلاغته، واختلال صحته ينال - لا محالة - من ذلك. فضلا عن أن النقاد القدامى أنفسهم يعترفون بأن البحث في ضرورة الشعر من حيث اللفظ، إنما هو مما يخص علماء النحو. يقول الأمدى: « وأما ما يوبه النحويون من عيوب الشعر في الإقواء والإكفاء والسناد، وغير ذلك مما هو عيب في اللفظ دون المعنى، فليست بنا حاجة إلى ذكره، لكثرتة وشهرته »^(٣) والذي يقصده الأمدى بالعيب في اللفظ هو ما يتعلق بالضرائر الصرفية والضرائر النحوية معا؛ لأنه قد ذكر قبل هذا النص الذى نقلناه عنه ما يتعلق بالمعنى. فلا مجال - إذن - للقول جملة بأن البحث في ضرورة الشعر ليس من مباحث النحو.

وبعد هذا، نأخذ في عرض آراء العلماء في الضرورة الشعرية، وفهمهم لها. وهى على هذا التفصيل الآتى:

أولا - رأى سيبويه وابن مالك:

لم يصرح سيبويه - رحمه الله - بتعريف محدد للضرورة. بل إن لفظ « الضرورة » بذاته لم يجر له في كتابه - على اتساعه - ذكر على الإطلاق؛ وإنما كان يكتفى بتعبير يؤدي إلى معناه، دون التصريح بهذا اللفظ بعينه. وقد فهم بعض شراح سيبويه ودارسيه رأيه في الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه، ومن خلال الباب الذى عقده في أول كتابه بعنوان « باب ما يحتمل الشعر »؛ إذ يقول في أوله: « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من

(١) كشف اصطلاحات الفنون للتهانوى: ١٧/١. (٢) السابق نفسه: ١٧/١.

(٣) الموازنة بين الطائيين، للأمدى: ٤٩/١. تحقيق السيد أحمد صقر. المعارف ١٩٦١ م.

صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفاً. ^(١) ويمضى في ذكر أبيات يستشهد بها، إلى أن يقول: «وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون رادد في راد، وضنوا في ضنوا، ومررتهم بجواري قبل». ^(٢) ثم يقول بعد ذلك: «وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلي:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا سا ولا من سوائنا
وقال الأعشى:

وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقال خطام المجاشعي:

وصاليات ككما يؤثفين

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل ^(٣) ثم تناول بعض أنواع الضرورة بعد ذلك في «باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطراباً». ^(٤) وباب «ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام». ^(٥) ولم يتناول سيبويه ضرورة الشعر منفصلة في غير هذه المواضع الثلاثة من كتابه. ولكن هناك بعض المواضع الأخرى التي تحدد موقف سيبويه من ضرورة الشعر، كقوله: «ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم، ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال أبو النجم العجلي:

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف؛ وهو بمنزلة في غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال: كله غير مصنوع. وقال امرؤ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر

وقال النمر بن تولب، وسمعناه من العرب ينشدونه:

فيوم علينا وفيوم لنا وفيوم نساء وفيوم نسر

(١) الكتاب: ٨/١. (٢) السابق: ١٠/١.

(٣) السابق: ١٢/١، ١٣. (٤) السابق: ٣٤٢/١.

(٥) السابق: ٣٨٢/١.

يريدون نساء فيه . ونُسّر فيه ، وزعموا أن بعض العرب يقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر
مرعى ؛ يريد ترى فيه ، وقال :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود^(١)

من هذه النصوص، حدد العلماء رأى سيبويه فى ضرورة الشعر، فيعده الصفار الفقيه
فى شرحه للكتاب ممن « جعل الضرورة أن يجوز للشاعر ما لا يجوز له فى الكلام بشرط أن
يضاير إلى ذلك، ولا يجد منه بدءاً، وأن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز
بجائز^(٢) . » ويقول : « وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه . وقد صرح به فى أول باب من
أبواب الاشتغال حين أنشد :

قد أصبحت أم الحيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

قال : فهذا ضعيف وهو بمنزلة فى غير الشعر؛ لأن النصب لا يكسر الشعر، فلم يجعله
ضرورة، لأنه لم يضاير إليه . ألا ترى أنه قال : كان يمكنه النصب ولا يكسر الشعر^(٣) .
وكذلك أبو حيان ، إذ يقول : « يجوز للشاعر فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام عند سيبويه
بشرط الاضطرار إليه ، ورد فرع إلى أصل ، وتشبيه غير جائز بجائز^(٤) . »

ويحدد ابن الطيب تعريف سيبويه للضرورة بأنه ما لا مندوحة للشاعر عنه ، ويبين أن
هذا مذهبه ، « كما يدل عليه تقريره قول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عمدا

بأن الرفع فى كلهن على الابتداء ، وحذف الضمير فى مثله جائز على السعة ، إذ لا
ضرورة تلجئه إليه لإمكان أن يقول : كلهن قتلت ، بالنصب . وحيث اعترض عليه الإمام
ابن الحاجب ، لم يعترض بأنه لا يشترط فى الضرورة عدم المندوحة ، بل قال : إن الشاعر
مضاير للرفع لأن كلا المضاف للضمير لا يباشر العوامل ، فلا يستعملونه إلا توكيدا ، ولما
كان العامل فى المبتدأ معنويا لم يخرججه فى الصورة عما هى عليه ، فأجازوه ، ولو نصبه على
المفعولية لخرج عن ذلك ، فبين عدم المندوحة الذى اشترطه سيبويه فى تحقيق الضرورة^(٥) .
وقد نقل الألوسى من كلام ابن الطيب أن الضرورة فى رأى سيبويه هى ما ليس للشاعر عنه
مندوحة^(٦) .

(١) الكتاب : ٤٣/١ ، ٤٤ .

(٢) شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه : ورقة ٢١ .

(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه : ورقة ٢١ .

(٤) ارتشاف الضرب ، لأبى حيان : صفحة ١٢٢٠ .

(٥) موطئة الفصيح : ورقة ١٩ . مخطوط بدار الكتب .

(٦) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر : ٦ .

وعلى هذا، فإنه يمكن تحديد رأى سيبويه في ضرورة الشعر، بأنها مايجوز للشاعر في شعره مما لايجوز له في الكلام بشرطين:

١ - أن يضطر إلى ذلك، ولا يجيد عنه مندوحة.

٢ - أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز.

ويلاحظ أن سيبويه كان يعبر عما لم يضطر إليه الشاعر، ولكنه خاص بالورود في الشعر بأنه «يجوز في الشعر».

هذا هو فهم الضرورة عند إمام النحاة الأول. وقد فهمها إمام النحاة الثاني ابن مالك بهذا الفهم نفسه؛ إذ الضرورة عنده هي «مالا مندوحة للشاعر عنه»^(١). وقد قال برأيه هذا في شرح التسهيل، وهو بصدد شرح عبارته في التسهيل عن (ال) التي يقول فيها: «وقد توصل بمضارع اختياراً»^(٢). قال: «ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل
وكقول الآخر:

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع^(٣)
وكذا قول الآخر:

ما كاليروح ويغدو لاهبا قرحاً مشمر يستديم الحزم ذا رشد
ومثله:

وليس يرى للخل مثل الذى يرى له الخل أهلاً أن يعد خليلاً^(٤)

وبعد أن بين قوة استدلال ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولهما على الفعل المضارع في مثل هذه الأبيات، وأوضح قياس ذلك، وما يستوجبه من كون اعتقاد الألف واللام في الترضى واليجدع واليرى، واليروح أسماء بمعنى الذى لاحرف تعريف، قال: «وعندى أن مثل هذ غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول. ما أنت بالحكم المرضى حكومته، ولتمكن قائل الثانى من أن يقول. إلى ربنا صوت الحمار يجدع،

(١) موثقة الفصح: ورقة ١٩. وانظر المجمع: ١٥٥/٢ والاقتراح: ١٢ والخزانة للبغدادى: ٤٢/١ والضرائر: ٦.

(٢) تسهيل الفوائد: ٣٤.

(٣) انظر: النوادر لأبى زيد: ٦٧ ففيها كلام مهم عن رواية هذا البيت مع بيت آخر في القصيدة نفسها.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ورقة ٣٤. خطوط بدار الكتب.

ولتمكن الثالث من أن يقول : ما من يروح ، ولتمكن الرابع من أن يقول : وما من يرى ، فاذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار^(١) . وقد فعل ابن مالك مثل ذلك فى بعض كتبه الأخرى^(٢) .

وهذا الاتجاه فى فهم الضرورة على الرغم من أن سيبويه قد سبق إليه ، فإنه قد نسب إلى ابن مالك وشهر به ، حتى إن من اعترضوا على هذا المذهب وجهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده ، ولم يتعرضوا لسيبويه .

كما أن هناك آخرين قد عالجوا الضرورة الشعرية بهذا المفهوم ، منهم الصفار الفقيه^(٣) ، على الرغم من أنه تلميذ ابن عصفور . ويبدو أن شرحه لكتاب سيبويه هو الذى استماله لرأى سيبويه فى الضرورة الشعرية . ومنهم العلامة ابن الطيب حيث يقول : « ثم الذى ذهب إليه ابن مالك ، هو الذى يجب أن يكون المعول عليه ، والمصير إليه ، لأن ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذى تحقق فيه مانع القياس فى السعة ، وأما ما له عنه مندوحة ، فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر ، لأن الحكم بامتناعه فى النشر دعوى بلا دليل ، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلاخصص^(٤) .

وهنا ملاحظة تستيقظ النظر ، وهى أن هذا الرأى لم يجد أنصارا كثيرين من النحاة ، كما أن أشهر الذين قالوا به هم سيبويه الذى كان يعيش فى عصر الاستشهاد . وكان يستقى شواهد من مصادر حية أو ممن سمعها من المصادر الحية ، وابن مالك الذى « كان أمة لا فى الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط ، بل أيضا فى اللغة ، وأشعار العرب التى يستشهد بها فى النحو . وكذلك كان أمة فى القراءات ورواية الحديث النبوى » .^(٥) ومعنى هذا ، أن رأى هذين الإمامين لما امتازا به من سعة رواية ، ونفاذ نظرة ، ينبغى أن يكون له وزنه فى دراسة اللغة ، لأنه نابع من فهم لخصائصها أصيل ، وحس بها غير مدخول .

معارضة هذا الرأى :

تعرض هذا الرأى لهجمات شديدة من المتأخرين كالشاطبى وأبى حيان وهما اللذان هاجما ابن مالك بشدة - أيضا - فى موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوى ، وعلى الرغم من

(١) شرح التسهيل : ورقة ٣٤ . وانظر خزانة الأدب . للبغدادى : ١ / ٤٢ .

(٢) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك : ١٠١ ، ١٦٢ .

(٣) انظر شرحه لكتاب سيبويه : ورقة ٢١ . مخطوط بدار الكتب .

(٤) موطئة الفصيح ورقة ١٩ . مخطوط بدار الكتب .

(٥) المدارس النحو : ية ، للدكتور شوقى ضيف : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

أن ابن مالك - كما رأينا - كان رأيه في الضرورة ماثلاً لرأى سيبويه فيها ، فإن هذا لم يمنع أبا حيان من أن يقول عنه : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر ، فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة ؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا . فعلى زعمه ، لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره » .^(١) ولست أدري ما الذى يجعل أبا حيان متحاملاً على ابن مالك كل هذا التحامل ، لدرجة رميه بعدم الفهم . مع أن فهم ابن مالك للضرورة مطابق لفهم سيبويه الذى أشار إليه أبو حيان نفسه في « ارتشاف الضرب » ، وقد أهمل رأى ابن مالك هناك ، وعدم إشارته إلى رأى ابن مالك قد يفهم منه أن ابن مالك ليس مبتكراً لهذا الرأى ، وإنما تابع فيه سيبويه ، فاكتمى أبو حيان بالإشارة إلى مصدر الرأى ، هذا فضلاً عن أن المسألة التى ثار بسببها لغط النحاة حول ابن مالك ، وهى دخول (ال) على الفعل المضارع قد أجازها الأخفش^(٢) قبل ابن مالك بقرون . ولحق أن أبا حيان فى كثير من كتبه يهاجم ابن مالك ، ويقلل من قيمة آرائه دون سبب معقول . ومع هذا فقد تابع أبا حيان فى رأيه هذا فى ابن مالك آخرون^(٣) .

أما الشاطبى ، فقد فصل الرد على ابن مالك ، وأوجزه عنه ابن الطيب^(٤) ، وبسطه البغدادى^(٥) . يقول الشاطبى : وما ذهب إليه ابن مالك باطل من وجوه : أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع . وعلى إهماله فى النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه .

الثانى : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن فى الموضع غير ما ذكر ؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الرأى فى كلام العرب من الشيع فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها ، وقد هجرها وأصل بن عطاء لمكان لثغته فيها ، حتى كان يناظر

(١) الأشباه والنظائر : ٢٤٤ / ١ .

(٢) انظر : مغنى اللبيب : ٤٨ / ١ . والخزانة : ٤٠ / ١ .

(٣) انظر : موطئة الفصح : ورقة ١٩ . وحاشية الشيخ الأمير على المغنى : ٤٨ / ١ .

(٤) انظر موطئة الفصح : ورقة ١٩ . (٥) الخزانة : ٤٢ / ١ ، ٤٣ . وانظر الضرائر : ٦ ، ٧ .

الخصوم، ويخطب على المنبر فلا يسمع في نطقه راء، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلاً، وقد وري به الشاعر:

ولما رأيت الشيب راءً بعارضى تبين أن الوصل لى منك واصلُ

ولا مرية في أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير. وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد، أدى أن لاضرورة في شعر عربى، وذلك خلاف الإجماع. وإنما معنى الضرورة، أن الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شىء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها الضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال. ولا شك أنهم في هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ. وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟

الرابع: أن العرب قد تأبى الكلام القياسى لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك^(١).

وقد رد على هذه الوجوه العلامة ابن الطيب، فبين أن ابن مالك لم يخرق الإجماع، لأن سيبويه يرى في الضرورة مثل الذى رآه ابن مالك. وأوضح أن ابن الحاجب عندما اعترض على سيبويه لم يعترض بأنه لا يشترط في الضرورة، عدم المندوحة، ولكنه بين عدم المندوحة، الذى اشترطه سيبويه في تحقق الضرورة «وحيث فأن خرق الإجماع، وكلام ابن مالك ليس في بيان مطلق ما يجوز للشاعر في الضرورة حتى يلزم التحكم ومابعده، بل في بيان الأخص انتفاء الضرورة المانعة من القياس على ما ورد فيها في السعة، ولا يلزم من انتفاء الأعم». ^(٢) وبين بعد ذلك أن رأى معارضى ابن مالك هو الذى يقتضى التضييق أو على حد تعبيره «هو الملزوم للتحكم والتحجير» ولكن «الشىء إذا اشتهر وتلقى أولاً بالقبول تمالأ الناس على الإذعان إليه تقليدًا». ^(٣) وابن مالك هنا غير مقلد، ولكنه أعمل فكره وثقافته في تكوين رأيه عن الضرورة الشعرية.

وقد حاول بعضهم أن يفسر رأى ابن مالك بما يوافق رأى الجمهور في الضرورة بقوله: «قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها في العادة، فلا يرد عليه ما رد به عليه». ^(٤) ويقول الدمنهورى عن هذا

(١) الخزانة: ١-٤٢، ٤٣. والضرائر: ٦، ٧. (٢) موطئة الفصيح: ورقة ١٩ ب. (٣) السابق نفسه.

(٤) حاشية الصبان على الأشمونى: ١٦٥/١. وانظر حاشية الدمنهورى على متن الكافى: ١٠٧.

التفسير: « وهو جواب حسن كان يخطر ببال كثيرًا ». ^(١) ولكن هذا التفسير لرأى ابن مالك بعيد عن كلام ابن مالك، كما يقول الدمنهورى نفسه. ^(٢) إذ إن النتائج المترتبة على كلا الرأيين مختلفة تماماً مما يدل على اختلاف المفهوم ضرورة.

والذى قال به ابن مالك لا يسد باب الضرورة، خلافا لما رآه بعضهم ^(٣)، ولكنه يقلل من كثرة ما أطلق عليه أنه ضرورة، وقد رأينا طرفاً من منهج ابن مالك فى الاستشهاد بالقرآن والحديث.

والحق أن ابن مالك كان يضع فى اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية، والحديث النبوى. فإذا ورد فيها شىء، قال النحاة عن نظيره فى الشعر إنه ضرورة، لم يعده هو كذلك، بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحياناً ينص على أنه لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم. يقول عن تسكين هاء الغائب واختلاس حركتها « وقد تسكن أو تحتلس الحركة بعد متحرك عند بنى عقيل، وبنى كلاب اختياريًا، وعند غيرهم اضطرارًا ». ^(٤) وقد ذكر فى كتابه « تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد » عدة مسائل يعدها غيره ضرورة ولا يعدها هو كذلك، منها حذف نون الوقاية من ليس وليت ومن وعن وقد وقط ^(٥)، والاستغناء عن الميم بإشباع ضمة الكاف فى « ذلکم » ^(٦)، وزيادة (ال) فى العلم والتمييز والحال ^(٧)؛ واسكان عين مع ^(٨)، والفصل بين كم وتمييزها ^(٩)، وتأكيد المضارع المثبت ^(١٠)، وجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ^(١١)، وإجراء الوصل مجرى الوقف ^(١٢). وفى معظم الأحيان يكتفى بأن يقول « يجوز فى الشعر » أو « وقد جاء فى الشعر » وغير ذلك من العبارات التى تبعد عن ذكر لفظ الضرورة، وفى بعض كتبه الأخرى ينبه إلى أن بعض الظواهر كثيرة فى الشعر دون النثر. ولعله فى مثل هذا متأثر بسببويه، وهذا يُشعر بأنهما كانا يدركان أن للشعر نظاماً خاصاً به فى صرفه ونحوه، ينبغى أن يدرس وحدة منفصلاً عن النثر، ولكن النظرة السائدة إلى وحدة اللغة، جعلت هذه الملاحظة تقف عند حد الإدراك الذى لم يؤيده التنفيذ العملى.

(١) حاشية الدمنهورى على متن الكافى : ١٠٧ .

(٢) انظر : حاشية الشيخ الأمير على المغنى : ٤٨ / ١ .

(٣) انظر : ص ٢٥ .

(٤) انظر : ص ٤٢ .

(٥) انظر : ص ١٢٤ .

(٦) انظر : ص ٢٤٠ .

(٧) انظر : السابق نفسه .

(٨) التسهيل : ٢٤ .

(٩) انظر : ص ٤٠ .

(١٠) انظر : ص ٩٨ .

(١١) انظر : ص ٢١٦ .

(١٢) انظر : ص ٣٣١ .

ثانياً - رأى ابن جنى والجمهور:

يرى ابن جنى والجمهور « أن الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا »^(١). ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوزوا له في الشعر ما لا يجوز في الكلام، وإن لم يضطر^(٢)؛ « لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر »^(٣). بل لقد ذهب ابن عصفور إلى أن « الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى »^(٤). ولذلك جوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام، « اضطر لذلك أو لم يضطر »^(٥). ويقول الأعلام: « والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى وتحسينه، فكيف مع وجود ذلك؟ »^(٦).

وهذا الرأي في الضرورة يجد أنصارا كثيرين من النحاة، كالعلامة الرضى الذى يقول عنه البغدادي « واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة، هو المذهب الثانى، وهو ما وقع في الشعر، وهو مذهب الجمهور »^(٧). وابن عفور، وأبى حيان الذى يقول: « لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبيهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا تقع في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام »^(٨). وابن هشام، ومن المتأخرين البغدادي الذى يقول « والصحيح تفسيرها (الضرورة) بما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا »^(٩). ويقول عن الرأي الأول إنه فاسد « لأن الصحيح أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا »^(١٠). والشيخ محمد الأمير في تعقيبه على مخالفة ابن مالك للجمهور في جعلهم دخول (ال) على المضارع ضرورة، إذ يقول: « والحق قول الجمهور: ما لم يسمع في غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة، فإن الشعراء أمراء الكلام قل أن يعجزهم شيء على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضر تراكيب مختلفة »^(١١). ومع هذا كله، وعلى الرغم من مغالاة بعضهم في فهم الضرورة بهذا الفهم

(١) خزانة الأدب، للبغدادي: ٥٣/١.

(٢) انظر شرح الكتاب للصفار الفقيه: ورقة ٢١ ب (مخطوط).

(٣) المقرب، لابن عصفور: ١٦٥ (مخطوط).

(٤) الاقتراح: ١٢.

(٦) تحصيل عين الذهب بأسفل الكتاب: ٢٩/١.

(٨) الهمع: ١٥٦/٢.

(١٠) الخزانة: ٥٣/١.

(٧) خزانة الأدب: ٤٢/١.

(٩) الخزانة: ٤٠/١.

(١١) حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى: ٤٨/١.

كابن عصفور الذى يذهب إلى أن الشعر نفسه ضرورة، فإن هذا الرأى ينسبه العلماء إلى ابن جنى، كما فعل الصفار الفقيه^(١)، وابن الطيب^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والسيوطى^(٤)؛ ولذلك سوف نخص رأيه بمزيد من البيان بعد قليل.

وقد استدل الجمهور على صحة هذا المذهب بقول عامر بن جوين الطائى :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها

« ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت، وقد أمكنه إثباتها لو قال : أبقلت آبقاها وينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذى قبلها.

واستدلوا أيضاً بقول الآخر :

رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد بساعات الكرى، وقد كان يمكنه ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن يجعل طباخا مضافا إلى الساعات وينصب زاد الكسل بطباخ». ^(٥) وقد ذكر ابن الطيب، وأبو حيان، والسيوطى أن حجة الجمهور هى قول الشاعر:

كم بجود مقرف نال العلا

حيث فصل بين كم ومجروها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك برفع مقرف أو نصبه. ^(٦) فالشاعر لم يضطر إلى ذلك. وهذا من الأمور التى لا تجوز إلا فى الشعر على حد قولهم. ولكن سيبويه ينص على أنه يجوز فى « مقرف » الجر والرفع والنصب ولا يعد هذا ضرورة لديه، بل مما قد يجوز فى الشعر^(٧).

قد وجدت هذه الحجج معارضة من أنصار الرأى الأول. وقد سبق طرف منها، عند بيان رأى سيبويه وابن مالك. يقول الصفار الفقيه : « ولا حجة لهم فى شىء من هذا. أما قوله :

ولا أرض أبقل إبقاها

(١) شرح الكتاب : ورقة ٢١ ب (خطوط).

(٢) موطنه الفصيح ورقة ١٩ (خطوط).

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٢٠ (خطوط).

(٤) الجمع : ١٥٥/٢.

(٥) شرح الكتاب، للصفار الفقيه : ورقة ٢١.

(٦) انظر : موطنه الفصيح : ورقة ١٩. وارتشاف الضرب : ١٢٢٠. والجمع : ١٥٦/٢.

(٧) انظر الكتاب : ٢٩٥، ٢٩٦.

فهو مضطر إلى الحذف ، لأنه ليس من لغته النقل ، فلو قال أبقلت إبقاها لم يصل للوزن . وأما قوله :

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

فالذى اضطره إلى الفصل أنه لم يرد التجوز ، إنما أراد أنه يطبخ في الساعات . (١) ويقول السيرافي عن البيت الأول : « يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة ، وحيثئذ لا يمكنه مذكروه » (٢) .

وهنا تظهر نتيجة الخلط بين اللهجات المختلفة في التقعيد ، والاهتمام بالشاهد دون العناية بقاتله ولهجته الخاصة ، ولو حدد النحاة - رحمهم الله - خصائص كل لهجة على حدة ، لما استدل بإحداها على الأخرى ، كما رأينا في التضارب القائم بين هذين الفريقين في بعض مظاهره .

تفصيل رأى ابن جنى في الضرورة :

سبقت الإشارة إلى أن العلماء يعدون رأى ابن جنى في ضرورة الشعر ممثلاً لرأى الجمهور فيها . وهذا مادعا إلى الوقوف على رأى ابن جنى بشيء من البسط والتفصيل . يرى ابن جنى أن « الشعر موضع اضطراب ، وموقف اعتذار ، وكثيرا ما تحرف فيه الكلم عن أبيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله » . (٣) فعطية تصير إلى عطاء في قول الشاعر :

أبوك عطاء ألام الناس كلهم (٤)

وحازوق يتحول إلى حزاق في قول امرأة ترثى ابنا لها يقال له حازوق :

أقلب طرفي الفوارس لا أرى حزاقا وعيني كالحجاة من القطر (٥)

ويرى ابن جنى أن العرب يرتكبون الضرورة ، مع قدرتهم على تركها . ويستدل من موقفهم هذا على إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر « فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف لتصبح به طريقك ، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجهاً غيره ، فتقول : إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة ، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه

(١) شرح الكتاب ، للصفار الفقيه : ورقة ٢١ . (٢) الخزانة : ١ / ٥٣ .

(٣) الخصائص : ١٨٨ / ٣ . (٤) السابق : ١٨٨ / ٣ . (٥) السابق : ١٨٨ / ٣ .

بدلاً، ولا عنه معدلاً؟^(١) ثم يقول : « ألا تراهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدها لوقت الحاجة إليها . فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع ؟ ولو نصب لحفظ الوزن وحى جانب الإعراب من الضعف . وكذا قوله :

لم تتلفع بفضل منزهها دعد ولم تسق دعد في العلب

كذا الرواية ، بصرف دعد الأولى ، ولو لم يصرفها ، لما كسر وزناً ، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين . وكذا قوله :

أبيت على معارى فاخريات بهنّ ملوب كدم العباط

هكذا أنشده : على معارى بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة . ولو أنشد : على معارى فاخريات لما كسر وزناً ، ولا احتمل ضرورة^(٢) . ويقول ابن جنى فى أول الباب الذى عقده (فى احتمال القلب لظاهر الحكم) : « هذا باب يحتاج إليه مع السعة ليكون مُعددا عند الضرورة »^(٣) .

بل إن أبا الفتح ليذهب إلى أنه إذا أدرك قياسك إلى شيء ، ثم وجدت أن العرب تستعمله ، تركت ما أدرك قياسك إليه وعددت ذلك ضرورة لشاعر أو ساجع أو لمولد^(٤) .

ويروى ابن جنى سؤال أبى عثمان المازنى للفراء ، وكان الفراء فى أصحابه يقول لهم : لا يجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

من كان لا يزعم أنى شاعر فيدن منى تنه المزاجر

فسأله أبو عثمان : لم أجاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام ؟ وأجاب الفراء لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . فقال أبو عثمان : وما الذى اضطره هنا ؟ وهو يمكنه أن يقول : فليدن منى ؟ ولم يذكر ابن جنى جواب الفراء عليه ، ولكنه قال : « قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أنسا بها واعتياداً لها ، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها . ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فرفع للضرورة ، ولو نصب ، لما كسر الوزن . وله نظائر . فكذلك قال : فيدن منى ، وهو قادر على أن يقول فليدن منى »^(٥) .

(١) السابق : ٦٠ / ٣ .

(٢) الخصائص : ٦٠ / ٣ ، ٦١ .

(٣) السابق : ٣٠٣ / ٣ ، ٣٠٤ .

(٤) انظر السابق : ٥٩ / ٣ .

ولا يكتفى أبو الفتح بهذا، بل إنه ليذهب إلى أن مرتكب الضرورة إنما يرتكبها، لا لضعفه وعجزه، بل لفيض منته وقوة طبعه. يقول ابن جنى: «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبجها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه، وإن دل من وجه على جورهِ وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لفنه، ولا قصوره عن اختيار لوجه الناطق بفصاحته، بل مثله في ذلك عندى مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسراً من غير احتشام. فهو وإن كان ملوماً في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر في سلاحه، أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة؟ لكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالاً بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه» (١).

فأبو الفتح في هذا النص يبين أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرها عليها أو مضطراً إليها، ولكنه جشم ما جشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالاً بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه. ولكنه لا يلبث بعد هذا أن يذكر أن وضوح المعنى في ذهن الشاعر يجعله حين يرتكب ما يسمى بالضرورة غير مدرك لها، أو غير واع بها، «فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلا أعماً، وافق بذلك قابلاً له، أو صادف غير آنس به ما إلا أنه هو قد استرسل واثقاً، وبنى الأمر على أن ليس ملتبساً» (٢).

فابن جنى هنا يقدم تفسيرين لارتكاب ما يسمى بالضرورة. أولهما يجعل الشاعر فيه واعياً بما يفعل، فضلاً عن أنه مدلل بقوة طبعه وشهامة نفسه. والآخر، يجعل الشاعر فيه غير واع بما يفعل، إذ تستغرقه التجربة، وتتضح في ذهنه، فيصوغها في شكل يثق بوضوحه مقتنعاً بأن ليس فيه لبس. ومهما يكن من أمر فالذى يعيننا من هذا - الآن - هو نظرة ابن جنى للضرورة على أنها دلالة قوة وتمكن وليست علامة عجز وضعف.

وقد كان على ابن جنى - ومقاله مع مذهبه في الضرورة - أن يعد كل ما جاء في الشعر دون الشر ضرورة، ولا يتوسع في القياس عليه. ولكن ابن جنى كان في كثير من الأحيان يتجاهل وجود ما يسمى بالضرورة في الشعر، ويتناول الظاهرة بما لا يشعر بأنها ضرورة على الإطلاق. فعند حديثه عن إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، يميز «أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه، ودليلاً عليه كقوله:

كفالك كف لاتليق درهما جوداً وأخرى تعط بالسيف الدما

يريد : تعطى ، وعليه بيت الكتاب :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمه (١)

وبيته :

دوامى الأيدى يخبطن السريحاً (٢)

ومنه قوله تعالى : ﴿ يا عباد فاتقون ﴾ (٣) ، وهو كثير فى الكسرة . وقد جاء فى الضمة منه قوله :

إن الفقير بيننا قاض حكم أن ترد الماء إذا غار النجم

يريد النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضمة ، وقوله :

حتى إذا بلت حلاقيم الحلق

يريد الحلق . وقال الأخطل :

كلمع أيدى منا كيل مسلبة يندبن خرس بنات الدهر ولخطب

ومنه قوله عز اسمه ﴿ ويمح الله الباطل ﴾ (٤) ، و ﴿ يوم يدع الداع ﴾ (٥) ، و ﴿ سندع الزبانية ﴾ (٦) وكتب ذلك بغير واو دليلاً فى الخط على الوقوف عليه بغير واو فى اللفظ ، وله نظائر ، وهذا فى المفتوح قليل لحفته الألف قال :

مثل النقا لبده ضرب الطلل (٧)

ونحو قوله :

ألا لا بارك الله فى سهيل إذا ماله بارك فى الرجال

فحذف الألف من هذه اللفظة (الله) ، ومنه بيت الكتاب (٨) :

أوالفأ مكة من ورق الحمى

يريد الحمام ، فحذف الألف ، فالتقت الميمان ، فغير على مانرى (٩) .

(١) انظر : الكتاب

(٣) سورة : الزمر : ١٦ .

(٤) سورة : الشورى : ٦ .

(٥) سورة : القمر : ٦ .

(٦) سورة : العلق : ١٨ .

(٧) على رواية كسر الطاء ، وإلا فهناك رواية بفتحها ، وعليها فلا شاهد لابن جنى فيها (اللسان : طلل) .

(٨ ، ٩) الخصائص : ١ / ١٢٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

من هذا النص نرى أن ابن جنى يستشهد بأبيات يعدها سيبويه نفسه من ضرورة الشعر، ولكن أبا الفتح يتناولها على أنها ظاهرة عامة، وإن كان منها جزم الفعل المضارع دون جازم كما في البيت الأول. ويلاحظ أنه هنا يخلط بين أشياء لا تتوافر لها ظروف واحدة (تعطى - الغوانى، الأيدى - ياعبادى). فالكلمة الأولى فعل مضارع، والثانية والثالثة اسمان والرابعة منادى مضاف إلى ياء المتكلم، والكلمات الثلاث الأولى مستعملة في الشعر، والأخيرة من القرآن الكريم. كما يلاحظ - أيضا - أنه لا وجه لاستدلال ابن جنى على حذف الواو والاستغناء عنها بالضمة بقوله تعالى: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾، ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾، ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ مستغلاً رسمها في المصحف بغير واو في التدليل على أن الضمة نابت عن الواو، والواضح أن الواو في هذه الآيات الثلاث قد حذفت لالتقاء الساكنين، أو يمكن أن يقال إن الضمة الطويلة قُصِّرت لدواعٍ مقطعية في هذه المواقع. كما أن الرمز الكتابي لا يعد قاطعاً في الاستدلال؛ إذ يوجد هناك نماذج كثيرة لاختلاف الرمز الكتابي عن النطق، فضلاً عما نسب إلى كتّاب المصاحف من أخطاء^(١). والمحوّل كله في التقييد على النطق.

وإذا كان ابن جنى في مثل هذه الأبيات السابقة يكتفى بعدم التصريح بأنها من ضرورة الشعر، فإنه يخالف جمهور النحاة في موضع عده الجميع ضرورة، ماعدا الأنحفش وأبا عبدالله الطوال والرضي وابن مالك^(٢)، وعده ابن فارس خطأ^(٣)، وهو جواز تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول مثل قول الشاعر:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

بناء على أن تقدم المفعول به في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر. فلما كثر وشاع كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم. وابن جنى هنا - كما في كثير من المواضع - يتابع رأى أستاذه أبى على الفارسي الذي ينقل عنه قوله: «إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه». ^(٤) وعلى ذلك فالشاعر حين قال:

جزى ربه عنى عدى بن حاتم

« كأنه قال : جزى عدى بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه

(١) انظر : معاني القرآن، للفراء : ١٠٦/١. والإنصاف : ٢٧٧/٢.

(٢) انظر : أوضح المسالك : ٢٥٣/١ وابن عقيل : ١٨١، ١٨٢. والأشمونى : ٥٩/٢، ومابعدهما. وحاشية الصبان عليه : ٥٩/٢.

(٣) انظر : الصحاحي : ٣١. (٤) الخصائص : ٢٩٥/١.

مفعوله فجاز ذلك^(١) . ثم يقول ابن جنى - وكأنه أحس لما يقول استنكارًا وجفوة - « ولا تستنكر هذا الذى صورته لك ، ولا يحف عليك ، فإنه مما تتقبله هذه اللغة ، ولا تعافه ، ولا تتبشعه »^(٢) .

* * *

هذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء فى الضرورة . غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدًا وقبولًا من عامة النحاة ، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرًا من الأنصار . والشئ إذا اشتهر وتلقى أولاً بالقبول تمالأ الناس عليه إذعانًا له وتقليدًا ، كما يقول ابن الطيب . ولعل أهم ما يترتب على هذا الخلاف أن الضرورة يتسع مدلولها وفقًا لرأى الجمهور ، بحيث تصبح شاملة لكل ما ورد فى الشعر ، أو كثر فيه ، سواء أكانت له نظائر فى النثر - ولو كان القرآن أو الحديث - أم لا . ونتيجة لذلك ، تكثر ألوان الضرائر ؛ لأنهم لا يريدون تفتيت القاعدة أو تمزيقها ، أو لا يريدون الإكثار من القواعد ، فاعتكفوا بإطلاق هذا الحكم (الضرورة) على كل بيت يخالف قواعدهم . وأما على الرأى الأول - رأى سيبويه وابن مالك - فإن ما يجد الشاعر عنه مَعْدِلًا أو بَدَلًا ، لا يعد ضرورة ، ولكنه ضرب من التعبير مباح فى الشعر والنثر على السواء . يقول ابن الطيب : « وتظهر ثمرة الخلاف فيما وجدت فيه المندوحة ، هل يجوز القياس عليه أولاً ؟ فابن مالك يقيس ؛ ولذلك أجاز وصل (ال) بالمضارع قليلًا ، ولم يجعله ضرورة استدلالًا بقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول المرضى حكومته . وأهل المذهب الثانى لا يقيسون على ذلك وشبهه »^(٣) . وقد مرّ بنا ذكر طائفة من أمثلة ما لا يعده ابن مالك ضرورة ، ويعدّه غيره من الضرورة .

ثالثاً - رأى الأخفش :

لقد ذهب الأخفش سعيد بن مسعدة مذهباً مغايراً لغيره من النحاة فى ضرورة الشعر ، إذ نظر إلى الشعراء على أنهم طبقة مختلفة عن غيرهم ، وينبغى أن يباح لهم ما لا يباح لسواهم ، واعترف بأن لهم تأثيراً فى الكلام العادى ، حيث يتأثرون هم أولاً بما يقولونه فى شعرهم ، وتصبح تراكيب الشعر جارية على ألسنتهم فى مخاطبتهم ، وبالتالي يؤثرون فى غيرهم ممن

(١) الخصائص : ٢٩٧/١ . وانظر : باب نقص المراتب : ٢٩٣/١ .

(٢) السابق : ٢٩٧/١ . (٣) موطئة الفصيح : ١١٩ .

يخالطونهم أو يقلدونهم أو غير ذلك . فقد ذهب الأخفش « إلى أن الشاعر يجوز له في شعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه ، لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر ، فجوز بجز لغيره »^(١).

وقد وجد الأخفش في هذا منفذاً لإجازة كثير مما لا يجوز عند غيره إلا في الشعر كثيراً ما يقول في الكلام جاء هذا على لغة الشعراء^(٢) وعلى ذلك وجه بعض الالتي قيل عن مثيلاتها في الشعر إنها ضرورة كقراءة « قواريراً ، قواريرا »^(٣) في قراءة مر الأول^(٤) . وحين حاول الصفار الفقيه أن يرد عليه وقع فيما هرب منه الأخفش . « وهذا لاجبة فيه ، لاحتمال أن يكون التنوين في (قواريراً) بدلا من حرف الإطلاق في الأصل قواريرا ، وحرف الإطلاق يكون في الشعر ، وفي الكلام المسجوع إجراء في الشعر ، فجعلت رءوس الالآى جارية مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق مثل قوله تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾^(٥) ، ﴿ فأضلونا السبيلا ﴾^(٦) . »^(٧) ، إذ الصفار الضرورة في القرآن الكريم .

وربما كان الأخفش متأثراً بأستاذه الخليل بن أحمد الذي يروى عنه سيبويه : « إ من العرب يقولون إن بك زيد مأخوذ ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ ، بما يجوز في الشعر نحو قوله وهو ابن صريم الشكري :

ويوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
وقال الآخر :

ووجه مشرق النحر كأن ثدياه حقان^(٨)

وعلى أية حال ، فإن مذهب الأخفش - على هذا النحو - يقلل من وجود ماسماه ضرورة ، لأنه يبيح للشعراء في كلامهم العادى ما لا يجوز عند غيره إلا في الاضطوار على أن أأستهم قد اعتادت الضرائر على حد تعبيرة ، ثم هو بعد ذلك يعترف بتأثير الشعراء في غيرهم بوصفهم طبقة من الناس ذات مكانة اجتماعية تريغ العامة إلى تق والافتداء بها ، وبذلك تنتشر الظاهرة وتشيع في الشعر والنثر على السواء . وعلى ها محل إذن للقول بأنها ضرورة .

(١) شرح الصفار الفقيه للكتاب : ورقة ٢١ ب . وانظر ارتشاف الضرب ، لأبى حيان : ١١٢ .
(٢) شرح الصفار الفقيه للكتاب : ورقة ٢١ ب . (٣) سورة : الإنسان : ١٥ .
(٤) انظر : شرح الصفار : ورقة ٢١ ب . (٥) سورة : الأحزاب : ١٠ . (٦) سورة : الأحزاب : (٧) انظر الشرح الصفار الفقيه لكتاب : ورقة ٢١ ب . (٨) الكتاب : ١ / ٢٨١ .

ولقد كان الأُخفش يرى أن الفاء يجوز أن تحذف في جواب الشرط في النثر^(١)، وأن الكاف يجوز استعمالها اسماً في الكلام^(٢)، مستدلاً على ذلك بأبيات يعدها غير ضرورة^(٣). وكان يميز صرف ما لم ينصرف مطلقاً دون التقيد بضرورة الوزن، فللمتكلم في غير الشعر أن يصرف المنوع من الصرف. وقد تابعه في ذلك بعض النحاة زاعمين أن هذا « لغة لبعض العرب حكاهما الأُخفش »^(٤). ويقول الأُخفش في تفسير هذه « اللغة » وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام^(٥). وكان الأُخفش يميز - كذلك - مجيء الفعل الماضي حالاً في مثل قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة
كما انتفض العصفور بلله القطر

دون حاجة إلى تقدير (قد) وحذفها للضرورة عند البصريين^(٦). وتابعه في ذلك الكوفيون.

والظاهر من آراء الأُخفش أنه كان يميل غالباً إلى جانب التسمح وعدم التشديد؛ فإن ما يميزه البصريون في ضرورة الشعر يميزه الأُخفش اختياراً، وما يمنعه البصريون حتى في ضرورة الشعر يميزه الأُخفش في ضرورة الشعر؛ مثل مدّ المقصور في الضرورة، فقد منعه البصريون مطلقاً، وأجازه الأُخفش في الضرورة. وتابعه على ذلك الكوفيون^(٧). وكذلك منع المصروف في الضرورة حظره البصريون مطلقاً حتى في الضرورة، ولكن الأُخفش يميزه في الشعر دون اختيار الكلام^(٨).

ومادام الأُخفش يميز للشعراء في الكلام ما يجوز لهم في الشعر، ثم ينظر بعد ذلك إلى كلامهم على أنه « لغة » يجوز الاحتجاج بها، فإن حدود الضرورة تتناع مع غيرها. وبهذا لا تكاد توجد ضرورة في رأى الأُخفش.

ورأى الأُخفش في نتيجته قريب من رأى سيبويه. ولا عجب، فالأُخفش تلميذ سيبويه، وهو الوارث الأول لكتابه، وعنه انتشر في الناس وذاع، وعليه قرئ^(٩). وكان الأُخفش عالماً بلغات العرب^(١٠) وعاش في فترة كان العلماء فيها قريبين من مصادر الاستشهاد (توفي

(١) انظر: المغنى: ١/ ١٤١.

(٢) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٠. وشرح السيرافي: ١/ ٢٤٠. في جعل الكاف اسماً ضرورة في الشعر.

(٣) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٠. وشرح السيرافي: ١/ ٢٤٠. في جعل الكاف اسماً في ضرورة الشعر.

(٤) الهمع: ١/ ٣٧. (٥) الهمع: ١/ ٣٧. وانظر الإنصاف: ٢/ ٢٩٠.

(٦) انظر الإنصاف: ١/ ١٦٠. وما بعدها. (٧) انظر: الإنصاف: ٢/ ٢٤٤.

(٨) انظر: الهمع: ١/ ٣٧. (٩) انظر: إنباء الرواة: ٢/ ٣٦ وما بعدها.

(١٠) انظر: المدارس النحوية: ٩٤.

٢١١هـ). ويلاحظ أنه كلما كان العالم من هؤلاء واسع الرواية، كلما باللهجات المختلفة والقراءات القرآنية المتعددة، كانت نظراته للغة أكثر انفساحا وسعة، بحيث يجد للظاهرة نظائر وأشباها تمنعه أن يقول عنها إنها من اضطراب الوزن أو ضغط القافية، كما كان سيبويه، وابن مالك بعد ذلك.

ويبقى بعد ذلك أن الأخفش في نظريته إلى تأثير الشعراء في غيرهم يؤمن بتطور اللغة، لأنه يعترف بشخصية المتكلم، « ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافا آخر بالتطور في اللغة^(١) ». ولكن هذه النظرة لم تجد قبولا لدى القدماء، لأنهم فرضوا قيودا على اللغة تمنعها من مثل هذا التطور، ولذلك بقي هذا الرأي منسوبا إلى الأخفش وحده، وإن كان الكوفيون قد شايعوه في بعض آرائه حتى ليعده بعض الباحثين أنه « هو الذي أعد لتنشأ فيها بعد مدرسة الكوفة^(٢) ». وبحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفية^(٣). فإن رأيه في الضرورة ولغة الشعراء ظل وحيدا متفردا، غير بعض ما وافقه فيه الفارسي^(٤).

رابعًا - رأى ابن فارس :

يقف أحمد بن فارس من ضرائر الشعر موقفا مختلفا عن موقف جميع النحاة، فهو لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فالذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه من العربية، وحينئذ لا يكون ضرورة، وإما ألا يكون له وجه منها، وعندئذ لا داعي للتكلف، واصطناع الحيل للتخريج، ويكون مردودا، ويسمى باسمه الحقيقي وهو الغلط أو الخطأ. ولعل عبارته الآتية تلخص موقفه مما يسمى لدى النحاة ضرورة الشعر: «وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود»^(٥).

وقد بين ابن فارس رأيه هذا في موضعين من آثاره. أولهما رسالة وضعها لهذا الغرض نفسه، وسماها « ذم الخطأ في الشعر ». ومن هذه التسمية، يتضح رأيه بجلالة. وهذه الرسالة على صغرها تلخص موقفه من ضرورة الشعر، وقد استهلها بمقدمة يبين فيها أن الخطأ في الإنسان أمر عادي لم يعصم منه أحد غير الأنبياء الذين اصطفاهم الله لرسالته، أما البشر جميعا بعد ذلك، «فشقى وسعيد، وعالم وجاهل، ومحق ومبطل، ومخطئ ومصيب إلى غير

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٣ . (٢) المدارس النحوية : ٩٥ .

(٣) المدارس النحوية : ٩٦ . (٤) انظر: المغنى : ١ : ١٥٤ . (٥) الصاحبي : ٢٣١ .

ذلك من الأمور المتضادة. فلو لم يكن جهل لم يعرف علم، ولو لم يكن خطأ لم يعرف صواب، لأن الأشياء تعرف بأضدادها»^(١) ويقول بعد هذا إن الذى دعاه لهذه المقدمة «أن ناسا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا فى أكثر منظموه من شعرهم، وأخطئوا فى السير من ذلك. فجعل ناس من أهل العربية يوجهون خطأ الشعراء وجوها، ويتحملون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبوابا، وصنفوا فى ضرورات الشعر كتابا»^(٢). وعرض بسيبويه فيما ذكره فى كتابه تحت عنوان «باب ما يحتمل الشعر». ثم يتساءل ابن فارس: ما الوجه فى إجازة مالا يجوز إذا قاله شاعر؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب؟ ولم لا يجوز لواحد منا أن يقول لآخر: لست أفصذك ولاك^(٣) أقصدنى أنت؟

ويرد على من يحتج لذلك بأن الشعراء أمراء الكلام قائلا: «ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، لم أجزنا هؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟ فإن قالوا: إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرا لا يستقيم إلا بإعمال خطأ، ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره، فإن قالوا: إن الشاعر يعنى له معنى فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب. قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب، وما الذى يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتا على الصواب أن يتجنب ذلك البيت المعيب، ولا يكون فى تجنبه ذلك ما يوقع ذنبا أو يزرى بمروءة»^(٤).

ثم عرض لنماذج من الشعر وقعت فيها ما يسميه النحاة ضرائر، وتساءل: ما الذى يدفع الشعراء إلى هذا مع إمكانهم أن يتجنبوه مطلقا، أو يغيروا الوزن حتى لا يقعوا فى مثل هذا الملحون المعيب. ثم يخلص إلى النتيجة التى يريد تقريرها وهى «أن الشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون، وكل الذى ذكره النحويون فى إجازة ذلك والإحتجاج له جنس من التكلف»^(٥).

والموضع الآخر، فى كتابه الصحاحى، وقد كرر فيه بعض ما قاله فى «ذم الخطأ فى الشعر» ولكن فى رفق وهودة، وأكد عدم عصمة الشعراء من الخطأ، وأنه «لامعنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال:

(١) ذم الخطأ فى الشعر: ٢٩ .

(٢) يعرض بها ابشتشهد به سيبويه (٩/١). من قول النجاشى:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٤) السابق نفسه: ٣٠، ٣١. (٥) السابق: ٣١.

ألم يأتيك والأنباء تنمى .

وهذا إن صح وما أشبهه من قوله :

لما جفا إخوانه مصعبا

وقوله : قفا عند مما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ .^(١) وفي مواضع أخرى من هذا الكتاب يؤكد خطأ الشعراء^(٢) ، فعلى الشاعر إذا لم يطرد له ما يريد في وزن شعره « أن يأتى بما يقوم مقامه بسطا واختصاراً وإبدالا ، بعد ألا يكون فيها يأتيه مخطئاً أو لاحناً »^(٣) .

لكن ، هل معنى هذا أن ابن فارس لا يعترف بضرورة الشعر على الإطلاق؟ الواقع أن ما عده النحاة ضرورة قسمه ابن فارس في ثنانيا كتابه « الصاحبى » إلى ثلاثة أقسام :

١ - قسم يباح للشعراء دون غيرهم ، فهو يقول : « والشعراء أمراء الكلام ، يقصرون الممدود ، ولا يمدون المقصور ، ويقدمون ويؤخرون ، ويومثون ، ويشيرون ويختلسون ، ويعيرون ، ويستعيرون . فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب ، فليس لهم ذلك »^(٤) .

ومادام قد اعترف هنا بأن الشعراء أمراء الكلام ، فلم أجاز لهم ما حرمه عليهم في غير هذا الموضع بوصفهم أمراء للكلام؟ ولم لا يسمى هذا - إذن - ضرورة مادام خاصا بالشعر فحسب؟ وهو هنا يبيح لهم قصر الممدود ، ويحظر عليهم مد المقصور ، مع أنه يناقش النحاة في غير هذا الوضع قائلا : « فإن قالوا لا يجوز مد المقصور لأنه زيادة في البناء ، قيل : لا يجوز قصر الممدود لأنه نقص في البناء ولا فرق »^(٥) .

وهو يبيح « الاختلاس » للشعراء ، ويمثل له في موضع آخر قائلا : « ومنه اختلاسهم الحركات في مثل :

فالיום أشرب غير مستحقب »^(٦) .

كما مثل له أيضا بقراءة أبى عمرو بن العلاء ، إذ يقول : « ومنها الاختلاف في التحقيق والاختلاس نحو : (يأمركم) و (يأمركم) و (عفى له) و (عفى له) »^(٧) . وهو هنا لا يشير إلى أن

(١) الصاحبى : ٢٣١ . (٢) انظر مثلا صفحة : ٢٦ ، ٢٧ .

(٣) السابق : ٢٣١ . (٤) السابق نفسه .

(٥) ذم الخطأ في الشعر : ٣٢ . (٦) الصاحبى : ١٥ . (٧) السابق : ٢١ .

الاختلاس من خصائص الشعر، بل يتخذ من هذا وغيره دليلاً على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها في باب عقده لذلك^(١). كما أن استشهاده بالآية كان إشارة إلى نواحي اختلاف لغات العرب.

ويقرر ابن فارس أن الشعراء قد يحتاجون إلى تغيير الصيغ لإقامة الوزن والقافية في الشعر، حيث يقول: «والعرب تبسط الاسم والفعل فتزيد في عدد حروفهما، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر، وتسوية قوافيه، وذلك قول القائل:

وليلة خامدة خمودا طخياء تغشى الجدى والفرقودا

فزاد في الفرقد الواو، وضم الفاء لأنه ليس في كلامهم «فعلولا» ولذلك ضم الفاء. وقال في الزيادة في الفعل:

لو أن عمرا هم أن يرقودا

ومنه:

أقول إذ خرت على الكلكال.

أراد (الكلكل). وفي بعض الشعر «فأنظور» أراد «فأنظر»^(٢).

فهو هنا يستشهد بأبيات حرفت فيها الكلمات عما كانت عليه مع أنه يقول في ذم الخطأ في الشعر: «وأى خطأ أقبح من قول القائل في صفه درع:

محكمة من نسج سلام

فهو لم يرض أن جعل الصنعة لسليمان، وهى لداود عليهما السلام، حتى جعل اسمه «سلاما»^(٣) وهذا بلاشك يمثل تناقضاً في موقف ابن فارس من تطبيق آرائه الصارخة في ذم الخطأ في الشعر.

٢ - قسم يتناوله على أنه من خصائص العربية، وأنه مظهر من مظاهر الافتنان فيها، ويسميه بأسماء مختلفة، كالبسطة، والقبض، والإضمار، وغير ذلك^(٤) ولعله في مثل هذا ينظر إلى اللهجات المختلفة، ولعل هذا ما دعاه إلى عدم القول بأنها ضرورة، أو خاصة بالشعر. ومن استشهاده لذلك قول الشاعر:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

(٢) السابق: ١٩٣.

(١) انظر صفحة ١٢.

(٤) انظر صفحة: ١٩، ٨٦، ١٠٤، ١٩٧، ٢١٣.

(٣) ذم الخطأ في الشعر: ٣١.

وقول الآخر :

محمد تفد نفسك كل نفس
وهذا مما يعده النحاة ضرورة .

٣ - قسم أخير يعده خطأ وغلطا ، وقد سبق التمثيل له في مجال عرض رأيه .

* * *

هذا هو رأى ابن فارس كما يمكن أن يفهم من أثره اللذين عرض فيهما هذه القضية . وقد وقفنا على شيء من التناقض في موقفه فيما يتعلق بالقسم الأول . وعلى الجملة ، فإنه لا تكاد توجد ضرورة عند ابن فارس ، لأن الذى له وجه من العربية لا يسميه ضرورة ، وما ليس له وجه فهو خطأ .

خامسا - الضرورة بين البصريين والكوفيين :

لم يؤثر خلاف بين البصريين والكوفيين في مفهوم الضرورة بوصفها مدرستين لكل منهما اتجاه مغاير للأخرى في جمع اللغة والتعديد لها . ولا يمكن القول بأن رأى سيبويه في الضرورة الشعرية يعد ممثلا لرأى البصريين بوصفه أحد أئمتهم البارزين ، فلم يؤثر عن أحد من البصريين أنه يرى رأيه في الضرورة . ولعل مرجع ذلك أن سيبويه لم يصرح برأيه بوضوح ، وإنما فهم رأيه من خلال تعامله مع بعض الشواهد - كما سلف القول - كما لا يمكن القول بأن رأى الأخفش يعد ممثلا لرأى الكوفيين - بوصفه رائدا متحررا في كثير من آرائه عن أستاذه الخليل وسيبويه ، مما جعل الكوفيين يتابعونه في كثير من هذه الآراء ، ويأخذون برأيه فيها ، حتى إن بعض الباحثين كالدكتور شوقي ضيف ليعده إمام مدرسة الكوفة ، ومؤسسها الأول^(١) - إذ لم يؤثر عن أحد من الكوفيين أنه كان يقول بما يقول به الأخفش من أنه يجوز للشاعر في الكلام ما يجوز له في ضرورة الشعر .

كما لا يمكن القول أيضاً بأن رأى ابن فارس بوصفه كوفي المذهب ،^(٢) معبر عن رأى الكوفيين ، فقد عاش في فترة كانت فيها حدة الخلاف قد خفت ونبرة الخصام قد خفتت ، مع أنه لم يقل أحد من الكوفيين بما قال به في الضرورة ، بل على العكس من ذلك ، كان الكوفيون يصطنعون قاعدة لكل ما يروى ، ولا يخطئون .

(١) انظر: المدارس النحوية : ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) الاقتراح : ٨٦ .

أما ابن جنى قد سبقت الإشارة إلى أن رأيه يعد ممثلاً لرأى جمهور النحاة دون تمييز بين بصريين وكوفيين .

وكذلك لا يعد رأى ابن مالك معبراً عن أى من المدرستين أو الإتجاهين ، فقد كانت له « فى النحو طريقة سلكها بين طريقى البصريين والكوفيين »^(١) . ولذلك لا يعد رأيه ممثلاً لأحد الفريقين .

والواضح من هذا أن الآراء فى الضرورة لم تكن خاضعة لاتجاه من الاتجاهات الكبرى ، وإنما كان الخلاف فيها نتيجة الاجتهادات الفردية التى تنبع أساساً من سعة الرواية ، والموقف المختلف من مصادر الاستشهاد ، والتعديد ، والإلمام باللهجات ، والقراءات القرآنية .

ومع ذلك ، فإننا نجد هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين ، ليس فى مفهوم الضرورة ، وإنما فى تطبيق هذا المفهوم . ويرجع سبب الخلاف إلى موقف كل من الفريقين من بعض الأسس فى التعديد ، من حيث كمية الشواهد التى تصلح أساساً لقاعدة ، أو لاتصلح ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وإلى الاختلاف فى تطبيق بعض مسائل القياس . وقد سلف القول بأن اختلاف نتائج القياس يثبت عدم صحة الاعتماد عليه فى التعديد اللغوى .

ويمكن تصنيف مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين فى الضرورة فى ثلاثة أنواع :
الأول : مسائل يجيزها الكوفيون فى الاختيار ؛ ويعدّها البصريون ضرورة ومسائل هذا النوع كثيرة ، ومعظمها ناتج من اعتماد الكوفيين على الشاهد الواحد فى وضع القاعدة ، ورفض البصريين لمثل هذا . ومن مسائل هذا النوع :

١ - استعمال أفعال التفضيل من السواد والبياض ، يجيزه الكوفيون ، ويقيسون عليه (ما أفعله) فى التعجب منهما أيضاً . وقد أجازة الكوفيون قياساً على قول الشاعر :

إذا الرجال شنوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباح

ووجه الاحتجاج به عندهم « أنه قال (أبيضهم) . وإذا جاز ذلك فى أفعالهم جاز فى ما أفعله وأفعل به ، لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب » .^(٢) فاستعمال أفعال التفضيل من البياض والسواد جائز عند الكوفيين . ولكن هذا الشاهد وأضرابه ضرورة عند البصريين^(٣) .

(١) انظر : إنباه الرواة : ٩٤ / ١ حيث يقول : « وطريقته فى النحو طريقة الكوفيين » ويفهم هذا - أيضاً - من ابن فارس نفسه .

(٢) الإنصاف : ٩٦ / ١ . (٣) انظر السابق : ٩٧ / ١ .

- ٢ - إعمال إن المخففة في المضمر (١) .
- ٣ - دخول اللام في خبر لكن (٢) .
- ٤ - استعمال سوى اسماً (٣) .
- ٥ - إسكان الميم من لم (٤) .
- ٦ - الفصل بين كم ومجورها (٥) .
- ٧ - نداء مافيه (أل) (٦) .
- ٨ - الجمع بين (يا) والميم في اللهم (٧) .
- ٩ - ترخيم المضاف (٨) .
- ١٠ - إفراد كلتا (٩) .
- ١١ - تأكيد النكرة بغير لفظها (١٠) .
- ١٢ - العطف على الضمير المرفوع المتصل (١١) .
- ١٣ - إضمار حرف الجزم (١٢) .
- ١٤ - إظهار أن بعد كي (١٣) .
- ١٥ - حذف اسم الموصول وبقاء صلته (١٤) .
- ١٦ - تقديم التمييز على العامل فيه (١٥) .
- ١٧ - تقديم الفاعل على عامله (١٦) .
- ١٨ - حذف نون التثنية لغير الإضافة (١٧) .

-
- (١) انظر السابق : ١٢٥/١ . وما بعدها .
 (٢) انظر الإنصاف : ١٢٨/١ ، والاقتراح : ٢٧ .
 (٣) انظر الكتاب : ٢٠٢/١ ، والإنصاف : ٢٠٣/١ . (٤) الإنصاف : ١٨٩/١ .
 (٥) السابق : ١٩٤/١ . (٦) السابق : ٢٠٨/١ .
 (٧) السابق : ٢١١/١ . (٨) الإنصاف : ٢١٤ .
 (٩) الإنصاف : ٢٦٠/٢ . (١٠) السابق : ٢٦٥/٢ .
 (١١) السابق : ٢٧٩/٢ . (١٢) السابق : ٣١٢/٢ .
 (١٣) السابق : ٣٤٢/٢ . (١٤) السابق : ٤٢٧/٢ .
 (١٥) السابق : ٤٩٤/٢ . (١٦) المغنى : ١٤٥/٢ . وأوضح المسالك : ٢٣٨/١ .
 (١٧) الأشباه والنظائر : ١٥٣/٢ . والأشمونى : ٤٦/٢ .

الثانى : مسائل أجازها الكوفيون فى ضرورة الشعر، ومنعها البصريون مطلقا، ومسائل هذا النوع محدودة، وترجع - أيضا - إلى الخلاف فى الاعتداد بالشاهد الواحد، وعدمه، كما ترجع أيضا إلى الاختلاف فى تطبيق مسائل القياس. ومن هذا النوع ما يأتى :

١ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، يميزه الكوفيون فى الضرورة، ويمنعه البصريون مطلقا. ولا يجوز فى الضرورة عندهم إلا بالظرف والجار والمجرور^(١).

٢ - منع صرف الاسم المنصرف^(٢).

٣ - مدّ الاسم المقصور^(٣).

الثالث : مسائل يميزها البصريون فى ضرورة الشعر، ويمنعها الكوفيون، وهذا النوع أقل من سابقه كثيرا، إذ إن هذا النوع فيه غرابة على مذهب الكوفيين الذى ينزع غالبا إلى التجويز وفقا لموقفهم من ورود الظاهرة، ولو مرة واحدة. والمثال الواضح لهذا النوع هو أن البصريين قد ذهبوا إلى أنه يجوز صرف (أفعل منك) فى ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون مقتدين بإمامهم الكسائى والفراء إلى أنه لا يجوز صرفه، ولو فى ضرورة الشعر^(٤). ولقد أجازها البصريون لا وفقا لاستعمال اللغة، ولكن موافقة للقياس النحوى، وبناء على «أن الأصل فى الأسماء كلها الصرف». فحينما يصرف أفعل منك فى ضرورة الشعر، فقد عاد إلى أصله. «وهل منع ذلك إلا رفض للقياس وبناء على غير أساس»^(٥).

ويلاحظ أن البصريين لم يوردوا شاهدا واحدا على هذه المسألة. فما دام القياس يبيح مثل هذا - من وجهة نظرهم - فلا داعى للشواهد. وأغلب الظن أنه لا توجد شواهد لهذه الحالة بعينها^(٦)، ولكنهم قاسوا هذا على صرف مثل (أحر) فى ضرورة الشعر، واكتفوا بهذا القياس. وأغلب الظن أيضا أنه لو كان هناك شاهد واحد على هذه المسألة الغريبة، لأجازه الكوفيون.

(١) شرح السيرافى : ٢٤٦/١. والإنصاف : ٢٤٩/١.

(٢) شرح السيرافى : ٢٠٤/١، ٢٠٥. والإنصاف : ٢٩٠/٢. وشرح المفصل لابن يعيش : ٦٨/١، ٦٩. والأشمونى ٢٧٥/٣.

(٣) الإنصاف : ٤٤٤/٢. (٤) انظر : شرح السيرافى : ٢٠٣/١.

(٥) انظر المسألة رقم ٦٩ من الإنصاف : ٢٨٦/٢. والأشمونى : ٢٧٥/٣.

(٦) جعلوا من هذا النوع قول امرئ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل
بصبح وما الإصباح منك بأمثل

(الصبان على الأشمونى : ٢٧٥/٣). ولكن هذا البيت تقدمت فيه منك على أمثل، كما أنه لم يظهر التنوين فى أمثل، لإطلاقها فى آخر البيت وعلى ذلك فظروفها تختلف عن غيرها فلا وجه للاستشهاد بها على هذه الحالة.

ومعظم المسائل السالفة - على ما هو واضح - مسائل خلافية . ولما كان بعضها يعتمد على شواهد قليلة ، فإن البصريين ركزوا جهدهم في نقد هذه الشواهد ، وسلكوا في ذلك وسائل مختلفة . فهم أولاً يجهلون الشاهد ، فإذا كان معروف القائل عمدوا إلى تخطئة الرواية ، والإتيان برواية أخرى توافق مذهبهم . فإن لم يكن هذا ولاذاك عدوه من الشاذ الذى لايقاس عليه ، أو أولوه بحيث يوافق مايزهبون إليه ، وعلى هذا النهج سار دفاع البصريين عن أصولهم كما صور ذلك كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأتبارى .

خلاصة هذه الآراء :

من هذه الآراء السالفة ، نرى أن رأى إمام النحاة سيبويه وابن مالك ورأى الأنخفش ، ورأى ابن فارس ، ورأى الكوفيين التطبيقي ، تلتقى كلها في غاية واحدة أو متقاربة ، وإن اختلفت السبيل إلى هذه الغاية . إذ كل من هذه الآراء ، يحرص الضرورة في نطاق ضيق ، بحيث يجعلها سيبويه وابن مالك فيما لامندوحة للشاعر عنه . ويزيل الأنخفش الحدود بين الضرورة وغيرها بحيث لايصبح هناك مسوغ للقول على ظاهرة ما في الشعر إنها ضرورة . ويميز ابن فارس بعض الظواهر فقط ، وإن كان لايسميها ضرورة ، ويرفض البعض الآخر بحجة أنه خطأ أو لحن ، أما الكوفيون فهم ، بناء على قياسهم على الشاهد الواحد ، لا يرون في هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذا وإنما هى أنماط متعددة من التعبير لنا أن نترسم خطاها وننسج على منوالها .

ويبقى بعد ذلك رأى الجمهور ، وإمام رأى الجمهور هو العلامة ابن جنى . ولعل المحافظة على طرد الظواهر اللغوية في المستويات المختلفة للغة هى التى دفعت بهؤلاء إلى إبعاد كل ماخالف القاعدة ، بحجة أنه ضرورة أو شاذ . ومن هنا كان حكمهم على كل ما جاء في الشعر بأنه ضرورة لتسلم القاعدة ، ويطرد القياس .

وهنا تنبغى الإشارة مرة أخرى إلى أن الخلط بين مستويات اللغة شعرا ونثرا وغير ذلك أسهم بنصيب موفور في كثرة ما أطلق عليه أنه ضرورة . فقصر الممدود في الشعر - مثلا - يعد ضرورة بالنسبة إلى بقاءه ممدودا في النثر ، وصرف الاسم الممنوع من الصرف في الشعر إنما يعد ضرورة بالنسبة إلى بقاءه ممنوعا من الصرف في النثر ، وهكذا ، ولو كانت هناك قاعدة جزئية تنص على أن الاسم الممدود يجوز قصره وبقاؤه ممدودا في الشعر ، ولا يكون في النثر إلا ممدودا . . ولو كانت هناك قاعدة تقول إن الاسم يمنع من الصرف في النثر إذا جاء على صفة معينة ، بخلاف الشعر فإن هذا الاسم لا يلتزم بمنعه الصرف فيه . . أو لو كان هناك تعقيد خاص بالشعر دون حاجة إلى إقحام النثر فيه - لما أمكن حينئذ الحكم على مخالفة هذه

القواعد في الشعر بأنها ضرورة، لأن الحكم عليها بهذا إنما جاء نتيجة القياس على النثر، وهذا أثر من آثار مقولة الإضافة^(١).

الأصل والتشبيه في الضرورة:

مع أن النحاة اختلفوا في مفهوم الضرورة - على ما رأينا - فإنهم اتفقوا على ماسموه «علة الضرورة» التي حصروها في أمرين هما: الرجوع إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز. ولم يشذ أحد من النحاة، عن جعل الضرورة الشعرية تدور في أحد هذين الإطارين. والنحاة بذلك لا يعبتون بربط الضرورة بالموقف الشعري، والمعاناة التي يقوم بها الشاعر في صياغة القصيدة، واصطدامه في سبيل ذلك - أحيانا - بقواعد النحاة للمحافظة على وزن قصيدته، وإنما كل وكدهم الحفاظ على اطراد الأقيسة النحوية. فبالرغم من أنهم جعلوا هناك ماسموه بالضرورة، فإنهم جعلوا هذه الضرورة دائرة في فلك القياس النحوي على الوجه الذي أرادوه، وقد كان مقتضى وصفهم لها بالضرورة أنها خارجة عن القياس.

ولعل رائد النحاة في ذلك هو سيبويه. فقد صرح في باب ما يحتمل الشعر، وفي تناوله لمسائل أخرى من الكتاب، بأن علة الضرورة هي هذان الأمران السابقان. يقول عن الأصل: «وقد يبلغون بالمعتل^(٢) الأصل فيقولون: رادد في راد، وضننوا في ضنوا، ومررتم بجوارى قبل، قال قنعب ابن أم صاحب:

مهلا أعاذل قد جريت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن ضننوا^(٣)

ويقول أيضا: «وربما جاءت العرب بالشيء على الأصل ويجرى بابه في الكلام على غير ذلك». ^(٤) ويقول في موضع آخر: «... قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهدلي:

أبيت على معارى واضحات بهن ملوب كدم العباط
وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل»^(٥).

(١) انظر في أثر مقولة الإضافة في النحو: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان.

(٢) يقصد بالمعتل هنا المضعف والمعتل معا كما يظهر من تمثيله.

(٣) الكتاب: ١/ ١٠، ١١.

(٤) السابق: ٢/ ٦١.

(٥) السابق: ٢/ ٥٨، ٥٩. وانظر نماذج أخرى في: ٢/ ٦٠، ١٢٣، ١٦١.

أما عن التشبيه ، فإنه يقول : « اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء ، لأنها أسماء كما أنها أسماء ، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا » (١) .

ويقول - أيضا - مبينا علة نداء الاسم الذى فيه الألف واللام في الشعر : « وقال الشاعر :
من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى

شبهه بيا الله » (٢) وعن حذف نون الوقاية من قد - مثلا - يقول : « وقد يقولون في الشعر قطى وقدى . فأما الكلام فلا بد فيه من النون . وقد اضطر الشاعر ، فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد ، قال الشاعر :

قدنى من نصر الخبيبين قدى ليس الإمام بالشحيح الملحد
لما اضطر شبهه بحسبى . » ويقول عن لام الأمر : « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، وقال الشاعر :
محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا
وإنما أراد لتفد » (٣) وغير ذلك من المواضع الكثيرة في الكتاب .

وقد دأب سيبويه على تعليل معظم الضرائر التى وردت في كتابه بعلة لا تخرج عن هاتين العلتين : الرد إلى الأصل ، وتشبيه غير الجائز بالجائز . وعلى ذلك فهم بعض شارحي الكتاب رأيه في الضرورة فنسبوا إليه اشتراط « أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز » ، (٤) فضلا عن شرط اضطرار الشاعر . وقد كان سيبويه يرمى من وراء ذلك إلى أمرين أوضحهما الصفار الفقيه ، أولهما أن ماجاء في الشعر لا يعد « كاسرا للقانون » ولكنه خاضع للقواعد والأصول النحوية ، وثانيهما أن ما يحتمله الشعر - مع أنه غير كاسر للقانون - لا يحمل الكلام عليه ، لأن الشعر موضع اضطرار (٥) ، وهذا - بالطبع - تناقض أوقع فيه الإصرار على خلط الشعر بالثر ، والحرص على استقامة القاعدة وإطرادها . وكذلك ، كان المبرد يرى أن « الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها » (٦) وكثيراً ما كان يصرح

(١) السابق : ٨ / ١ . (٢) السابق : ٣١٠ / ١ .

(٣) الكتاب : ٤٨٨ / ١ . وانظر أمثلة أخرى في : ٣٠٢ / ١ ، ٤١٠ ، ٤٣٦ ، ٤١ / ٢ ، ٥٥ ، ١٥٢ .

(٤) شرح الصفار الفقيه : ورقة : ٢١ .

(٥) انظر السابق : ورقة : ٢١ .

(٦) المقتضب : ٢٥٠ / ١ . وانظر أيضا : ص ١٣٩ ، ١٤٤ من هذا الجزء .

المسألة بإفاضة في خصائصه، واستدل باستعمال العرب للضرورة على أن ذلك منبهة على أصل الباب الذي تحيى فيه، « فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما خرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله »^(١).

ويقول الشلوبين :

« علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل »^(٢).

ويلاحظ أن هاتين العلتين اللتين أدار النحاة الضرورة في فلكهما نتيجتان من نتائج تدخل القياس في النحو. ولا ارتباط الضرورة الشعرية بهما نتائج في تناول العلماء لها نجملها فيما يأتي :

١ - الاختلاف حول وجود الضرورة أو عدمه ؛ لأن هذا يرجع إلى اعتبار الأصل ، أو قوة الشبه ، فما يراه بعض النحويين أصلاً يرد إليه غيره لا يراه البعض الآخر كذلك . ومن هنا كان الاختلاف بين البصريين والكوفيين في منع صرف الاسم المنصرف وجواز مد المقصور ؛ لأن البصريين يقولون : إن « الأصل في الأسماء الصرف ، فلو أننا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل »^(٣) . وكذلك قالوا عن مد المقصور : « إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل . . . فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز . وعلى هذا يخرج قصر الممدود ، فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل بخلاف مد المقصور لأنه رد إلى غير أصل »^(٤) . وقد فتح هذا باباً للتأويل . يقول ابن جنى : « سألت أبا علي - رحمه الله - عن قوله :

أبيت أسرى وتبتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبتيين ، كما حذف الحركة للضرورة في قوله :

فالיום أشرب غير مستحقب

كذا وجهته معه ، فقال لي : فكيف تصنع بقوله : « تدلكي » قلت : نجعله بدلاً من تبتي ، أو حالاً فنحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا . وقد يجوز أن يكون تبتي في موضع النصب باضمار أن في غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

(٢) الأشباه والنظائر : ١ / ٢٤٥ .

(١) الخصائص : ١ / ٢٥٧ .

(٤) الإنصاف : ٢ / ٤٤٦ .

(٣) الإنصاف : ٢ / ٣٩٧ .

لنا هضبة لابنزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصم^(١)

فالشاعر - هنا - قد حذف النون إقامة لوزن البيت أو وفقا للهجة معينة، كما سنرى .
ولكن النحاة لا يقتصرون بهذا، بل لابد للضرورة « من وجه تخرج عليه » .^(٢) حتى تكون خاضعة للقياس، عملا بقول سيبويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهها »^(٣) .

وعلة التشبيه تحتاج إلى تكلف في استخراج وجه الشبه لا يتيسر لكل نحوى ، ولذلك وجدت قاعدة من قواعد الضرورة مؤداها أن « ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليها » .^(٤) وبناء على ذلك . فقد رجح الأعلام تقدير الخليل وسيبويه على تقدير يونس في قول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت^(٥)

في جعل (ألا) حرف تحضيض و(رجلا) منصوبا بفعل مقدر بخلاف يونس الذى يرى أن (رجلا) اسم (لا) ونون ضرورة . وبناء على ذلك أيضا ، كان اختلاف النحاة حول قول الشاعر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

« هل المحذوف لام الجر دون الأصلية ، واللام التى هى موجودة مفتوحة ؟ أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هى لام الجر؟ » .^(٦) وينقل السيوطى « والأظهر أن الباقية هى لام الجر ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصلية لا يؤدي إلى ضرورة ، ومالا يؤدي إلى ضرورة ، أولى مما يؤدي إليها » .^(٧) ولهذا نجد أن القول بالضرورة فى بعض الأحيان خاضع لاختيار التأويل .

كما فتح هذا - أيضا - الباب واسعا للطعن فى الشواهد ، ورد الروايات حتى تستقيم هذه الأصول . وكان المبرد - مثلا - يرد كل رواية لا توافق هذا الأصل ، ويهمل منها ما لا يجد له فيه مخرجا^(٨) .

(١) الخصائص : ٣٨٨ / ١ ، ٣٨٩ .

(٢) الضرائر : ١٨ .

(٣) الكتاب : ١٣ / ١ .

(٤) الأشباه والنظائر : ٢٤٦ / ١ .

(٥) انظر : الكتاب : ٣٥٩ / ١ . وتحصيل عين الذهب : ٣٥٩ / ١ والمغنى : ٦٦ / ١ .

(٦) الأشباه والنظائر : ٢٤٥ / ١ .

(٧) الأشباه والنظائر : ٢٤٦ / ١ . وانظر الضرائر ، للألوسى : ٢٠ .

(٨) انظر مثلا : شرح السيرافى : ٢١٨ / ١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ . وشرح الصفار ، ورقة : ٢٥ ، ٢٧ . وشرح الجمل لابن عصفور : ٥٥ ب .

٢ - ولما كانت الضرورة تدور في إطار معين ، ترتب على ذلك أن « ماجاز للضرورة يتقدر بقدرها » . ومعنى هذا أنه « إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور ، فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة - عند الفارسي - لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل . والكوفي يرى فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لثلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة » (١) .

٣ - الحكم بحسن الضرورة أو قبحها . فكلما كانت الضرورة قريبة من الأصل ، أو واضحا فيها وجه الشبه بالشئ الجائر ، كانت ضرورة حسنة ، وإذا لم تكن كذلك ، كانت مستقبحة . فالضرورة الحسنة ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف ، وإنها لا تستوحش منه النفس لأنهم قالوا إن الأصل في الأسماء الصرف ، وهذا قد رد إلى أصله ، فعندما يصرف الاسم المنوع من الصرف يكون « من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل » . (٢) وأقبح الضرائر هي المؤدية إلى مالميس أصلا في كلامهم كقول الشاعر :

وإننى حينما يشئ الهوى بصرى
وحيثما سلكوا أدنو فأنظور (٣)

٤ - قد يتفقون على وجود ضرورة في بيت ما ، ولكنهم يختلفون في توجيهها ، واختيار علتها .

يقول سيبويه : « ولا يحسن إن تأتني آتيك من قبل أن إن هي العاملة ، وقد جاء في الشعر . قال جرير بن عبد الله البجلي :

يا أقرع بن حابس يا أقرع
إنك إن يصرع أخوك تصرع

أي إنك تصرع إن يصرع أخوك . ومثل ذلك قوله :

هذا سراققة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشا إن يلحقها ذيب

أي المرء ذيب إن يلحق الرشا . . . وقال ذوالرمة :

وإنى متى أشرف على الجانب الذى
به أنت من بين الجوانب ناظر

أي ناظر متى أشرف ، فجاز هذا في الشعر ، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزا لأن المعنى واحد » . (٤) فسيبويه - هنا - يقدر أن في هذه الأبيات تقديما وتأخيرا حيث قدم

(١) الأشباه والنظائر : ٢٤٥ / ١ . وانظر حاشية الدمنهورى على متن الكافي : ١٠٦ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ٦٧ / ١ .

(٣) انظر : منهاج البلغاء لحازم القرطاجنى : ٣٨٣ . عروس الأفراح للسبكي : ٨٨ / ١ . والجمع للسيوطى :

١٥٦ / ٢ . والمزهر : ١٤٤ / ١ (طبعة صبيح) .

(٤) الكتاب : ٤٣٦ / ١ ، ٤٣٧ .

الجواب في النية ، وتضمنه الجواب في المعنى - على حد تعبير الأعلام ^(١) - ولذلك لم يجزم الفعل (تصرع) الأخير في البيت الأول ، « وهذا من ضرورة الشعر » .

ولكن المبرد لا يرتضى هذا التأويل ، ويرى أنه ليس ثمت تقديم ولا تأخير في هذه الأبيات وأمثالها ، وأنها على النسق الطبيعي ، وهي مشتملة مع ذلك على ضرورة من نوع آخر وهي حذف الفاء في جواب الشرط ، يقول : « قال الشاء على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين جوانب ناظر

وهي عندي على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ، أي وإني ناظر متى أشرف ، وكذلك قول الشاعر :

يأقزع بن حابس يا أقزع إنك إن يصرع أخوك تصرع ^(٢)

فنحن هنا أمام تقديرين مختلفين لنص واحد اتفقوا على أن فيه ضرورة ، يرى سيبويه أنها التقديم والتأخير ، على أنه لم يمنع من إرادة الفاء ، إذ يقول في موضع آخر « ولو أريد به حذف الفاء جاز » ^(٣) ولكنه على ما يظهر من كلامه يختار التقديم الأول ، والمبرد يختار التقديم الثاني وهو إرادة الفاء .

ومما يدعو إلى الدهشة أن قول البحير السلولى :

وما ذاك إن كان ابن عمى ولا أخى ولكن متى ما أملك الضر أنفع

مثل قول جرير بن عبد الله البجلي السابق :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

ولكن النحاة وجهوا بيت السلولى على التقديم والتأخير فحسب . يقول ابن رشيق : « ولا أدري ما الفرق بين هذا وبين (إن يصرع أخوك تصرع) ، حيث فرقوا بينهما ، غير أنا نسلم لهم كما سلم من هو أثقب منا حسا ، وأذكى خاطرا » ^(٤) .

٥- وضع شروط للضرورة ، فبعض الضرائر لا تجوز هكذا ارتجالا ، بل لابد من شروط تتوافر لإجازتها . ومثال ذلك أنهم أجازوا الترخيم في غير النداء للضرورة ، ولكنهم شرطوا لذلك شروطا فلما « كان هذا الترخيم في غير النداء مشبها بالترخيم في النداء وجب ألا يرخم من الأسماء في غير النداء إلا ما كان يجوز ترخيمه . فعلى هذا لا يرخم اسم على ثلاثة

(١) تحصيل عين الذهب : ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

(٢) المقتضب : ٧١ / ٢ ، ٧٢ .

(٣) الكتاب : ٤٣٨ / ١ .

(٤) العمدة ، لابن رشيق : ٢ / ٢١٣ .

أحرف، ليس في آخره تاء التأنيث في غير النداء، كما لا يجوز ترخيمه في النداء. وكذلك لا يجوز ترخيم النكرة في غير النداء كما لا يجوز ترخيمها في النداء.^(١) ولعل فقدان بعض هذه الشروط في قول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبأن

وقول علقمة:

مقدم بسبا الكتان ملثوم

هو الذى جعل ابن جنى يعد هذا من تخليط العرب وأخطائهم^(٢) مرة، ومن الحذف المخل مرة^(٣)، ومن التحريف غير القياسى الثالثة^(٤).

٦- إجازتهم أشياء في الضرورة، لم تستعمل لا في الضرورة ولا في غيرها^(٥).

يقول المبرد: « ولم يقولوا أرجال، لقولهم في أدنى العدد رجلة، ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رجل: أرجال، وفي سبع: أسباع، لأنه الأصل»^(٦) والأصل الذى يشير إليه المبرد هو الأصل القياسى - كما هو واضح - وما دام استعمال الشاعر المفترض جارياً على ما هو قياسى فهو جائز؛ ومن هنا نستطيع أن نطمئن إلى أن الضرورة عندهم هى استعمال الأصول القياسية المتروكة في الاستعمال الحى، « لأن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة» كما يقول ابن يعيش. كما أنهم حددوا ما يجوز وفقاً لهذا أيضاً.



ومهما يكن من أمر، فإن النحاة أداروا الضرورة في فلك هاتين العلتين: الرد إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز، وهما مرتبطان بالقياس النحوى. ومن هنا ساء لنا أن نعد الضرورة مظهراً من مظاهر المعيارية التى فرضها القياس، كما رأينا في الفصل الأول.

مناقشة هاتين العلتين:

أما «التشبيه»، فقد سبق في الفصل الأول القول بأنه مظهر من مظاهر معيارية القاعدة، ولا داعى لأن نعيد هنا ما سبق تفصيله، إذ القول بتشبيه غير الجائز بالجائز ضرب منه.

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ورقة: ٥٥. (٢) انظر: المحتسب: ٨٠/١، ٨١.

(٣) انظر: الخصائص: ٨١/١. (٤) انظر: الخصائص: ٤٣٧/٢.

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه: ٥١، ٥٠، ٦٤، ٦٨، ١٨١. والهمع للسيوطى: ١٦/٢.

(٦) شرح المفصل: ٢٣/٦.

وأما مسألة الأصل، فإن المتبادر إلى الذهن أنه «الأصل التاريخي»، كان يستعمل في فترة من الفترات، ثم ألغى بفعل التطور اللغوي. ولو كان الأمر على هذا التصور، لكان علماء السالفون - إذن - قد سبقوا عصرهم بدراسة التطور التاريخي للغة، ولكن أحد أفذاذهم يبين أن «معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئة على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر»^(١). ويستدل ابن جنى على أن هذه الأصول ليست إلا أصولا متخيلة مرفوضة، بأمرين، أولهما: الضرورة الشعرية. «ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة»^(٢). فمجىء أطول في قول الشاعر:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

دليل عنده على أن أقام أصله أقوم، ولكنه الأصل المتخيل. وثانيهما: ما تعرضه الصنعة في هذه الأصول من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره. «ومن أول الدليل على أن هذه الأشياء التي تدعى أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره»^(٣). وقد يطوع النطق به ولكنه مستثقل مأبى.

ويلخص ابن جنى رأيه في هذه الأصول قائلا: «فقد ثبت من ذلك أن هذه الأصول الموما إليها على أضرب:

منها ما لا يمكن النطق به، أصلا، نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء ومبيع ومصوغ ونحو ذلك.

ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه وإطراحه، إلا أن يشد الشيء القليل منه فيخرج على أصله منهية عليه ودليلا على أولية حاله، كقولهم لححت عينه، وألّل الشقاء - إذا تغيرت ريجه - وكقوله:

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب»^(٤)

ولكن أبا الفتح يعود مرة أخرى بعد هذا التوضيح، فيبين أن هذه الأصول المرفوضة قد تكون لهجة قبيلة أخرى، وأنها اعتبرت أصولا بإضافة غيرها إليها، فيقول: «واعلم أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على مانده من حاله - وهو أقوى الأدلة على

(١) الخصائص: ٢٥٧/١. (٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) السابق نفسه: ٢٥٩/١. (٤) الخصائص: ٢٦١/١، ٢٦٢.

صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول - وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية . ألا نرى أنا نقول في الأمر من المضعف في التميمية - نحو شدّ وضمّ وفّر واستعدّ واصطب يارجل واطمئن يا غلام - إن الأصل : اشددوا وضمّن ، وافرّز ، واستعدّد واصطبّب واطمئنن . ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهى اللغة الفصحى القدى . . . ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو مبيع ومخيط ورجل مدين من الدين فهذا كله مغير وأصله : مبيع ، ومديون ، ومخيط ، مغير على ما مضى . ومع ذلك فبنو تميم - على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعي - يتمون مفعولا من الياء فيقولون : مخيط ومكيول . قال :

قد كان قومك يزعمونك سيذا
وإخال أنك سيد معيون^(١)
وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكأنها تفاحة مطبوبة

وقال علقمة بن عبدة :

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وربما تخطوا الياء في هذه إلى الواو ، وأخرجوا مفعولا منها على أصله ، وإن كان أثقل من الياء . وذلك قول بعضهم : ثوب مصوون ، وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه . وأنشدوا فيه :

والمسك في عنبره مدووف

ولها نظائر كثيرة^(٢) .

فابن جنى هاهنا يذكر أن تصحيح عين مفعول من الواوى واليائى لغة بنى تميم . ومن قبل أبى الفتح ذكر ذلك سيبويه - وإن لم ينسبه إلى قبيلة معينة - يقول : « وبعض العرب يخرججه على الأصل ، فيقول مخيط ومبيع »^(٣) . وكذلك أبو عثمان المازنى حيث يقول : « سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب :

وكأنها تفاحة مطبوبة

وقال علقمة بن عبدة :

(١) يروى (مغيون) بالغين المعجمة . انظر شرح شواهد الشافية : ٣٧٨ .
(٢) الخصائص : ١/ ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٣٦٣ .

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرني أبو زيد : أن تمينا تقول ذلك ، « ورواه الخليل وسيبويه عن العرب »^(١) .

وهكذا نجد أن الخليل وأبا عمرو بن العلاء وسيبويه والأصمعي وأبا عثمان المازني وابن جني يثبتون أن هذا الاستعمال قد تكلمت به العرب ، وبعضهم حدد بني تميم ، وخصها بهذا الاستعمال . ولكن خلط النحاة بين اللهجات في التقعيد ، جعل بعض اللهجات أصلا للبعض الآخر ، وحد ما جاء من اللهجة التي لم تعتد أصلا ضرورة . يقول المبرد « فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعاً وجميع بابيه إلى الأصل ، فيقول مبيوع ، كما قال علقمة بن عبدة :

حتى تذكر بيضات وهيجه
وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال آخر :

نبئت قومك يزعمونك سيذا وإخال أنك سيد معيون

فأما الواو ، فإن ذلك لا يجوز فيها . . . ولست أراه ممتنعا عند الضرورة »^(٢) . ويقول الحريري « وجميع ذلك مما يهجن استعماله إلا في ضرورة الشعر التي يجوز فيها ما حظر لإقامة الوزن »^(٣) .

من هذه النصوص مجمعة ، نخلص إلى أن النحاة ، بعد أن خلطوا بين اللهجات في التقعيد ، عدوا بعض اللهجات أصلا بالنسبة للبعض الآخر ، يراجع عند الضرورة بعد أن أهملوا هذا الأصل . وقد رأينا أن لغة أهل الحجاز اعتد بها أصلا في أمور ، كما اتخذت لغة بني تميم أصلا في أمور أخرى .

إن المنهج الحديث يرفض هذا رفضا قاطعا ، ويرى أن علاج هذه الأمور على هذا النحو علاج خاطئ ، وأن الطريق الصحيح لعلاجها واحد من اثنين^(٤) :

الأول : طريق وصفى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو

(١) المنصف شرح التصريف للمازني : ٢٨٦/١ . وانظر الأغاني : ٣٤٢/٦ . وشرح المفصل ، لابن يعيش : ٨٠/١٠ . والأشمونى : ٣٢٤/٤ . والجمع : ٢٢٤/٢ . وشواهد الشافية : ٣٨٧ .

(٢) المفتضب ، للمبرد : ١٠١/١ ، ١٠٢ .

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص : ٣٦ .

(٤) انظر : دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر : ١١٢/٢ ، ١١٣ .

افتراض ؛ لأن « القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث »،^(١) كما يقول أستاذى الدكتور تمام .

الثانى : المنهج التاريخى ، ومعناه أننا نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ .

وعلى ضوء من هذا ، فإنه يمكن القول بأن اسم المفعول كان يستعمل من الأجوف الواوى واليائى فى فترة من فترات اللغة دون تغيير ، وأن هذه الشواهد التى عزيت للهجة تميم تشير إلى أن مسار التطور لهذه الظاهرة كان بطيئا لدى هذه القبيلة ، فجاءت هذه الكلمات وفق ما ينطقون ، وأن التقعيد النحوى اعتد بلهجة الحجازيين فى هذه المسألة ، واعتبرت لهجة بنى تميم أصلا غير مسنعمل ، ولكن النحاة لم يعترفوا بأنه أصل تاريخى كان فى فترة من فترات التطور اللغوى .

ويمكن أن يقال مثل هذا فى شد وفرّ وضمّ . . إلخ : إنها كانت تنطق فى فترة من تاريخ اللغة : اشدّ وفرّ واضنّ . . إلخ ، كما ينطقها أهل الحجاز . وفى كلام ابن جنى نفسه لمحة إلى هذا حيث يصف هذه اللهجة بأنها « اللغة الفصحى القدّمة » ، ثم تطورت وأخذت شكلها الذى تنطق به فى لهجة بنى تميم ، وبقيت على ما هى عليه فى لهجة أهل الحجاز . وهذان نموذجان آخران لما يمكن أن يصور لنا مثل هذا التطور التاريخى من ابن جنى نفسه .

أولهما : كلمتا « خير وشر » فإن أصلهما المرفوض ، كما يقول ابن جنى ، هو الأشر والأخير ، بدليل ورود الأولى فى قراءة أبى قلابة (الكذاب الأشر)^(٢) والثانية فى قول رؤبة :
بلال خير الناس وابن الأخير^(٣)

ويدل على ذلك أيضا ، قولهم : الخورى والشورى تأنيث الأخير والأشر « فكثرت استعمال هاتين الكلمتين فحذفت الهمزة منهما » ،^(٤) فصارتا إلى هذه الصورة خير وشر . وعلى ذلك يمكن اعتبار القراءة ، وبيت رؤبة بقايا تاريخية لما كانت عليه هاتان اللفظتان قبل أن تتغيرا بكثرة الاستعمال . يقول أبو حاتم « لاتكاد العرب تتكلم بالأشر والأخير إلا فى ضرورة شعر » .^(٥) وبهذا يمكن القول بأن بعض أنواع الضرورة الشعرية قد تكون بقايا تاريخية لاستعمالات قديمة .

(١) مناهج البحث فى اللغة : ١٨١ . (٢) سورة القمر : ٢٦ . (٣) انظر : المحتسب : ٢٩٩/٢ .

(٤) انظر : المحتسب : ٢٩٩/٢ . ودرة الغواص ، إذ يجعل الحريرى القراءة لحنا ، ويلحن العامة فى قولهم : « فلان أشر من فلان » : ٢٣ . (٥) الفرطى : ٦٣٠٩ . (طبعة الشعب) .

وثانيهما : مايقدمه أبو الفتح مثالا لمثل هذا الضرب من التطور التاريخي - وهو هنا موفق إلى غاية بعيدة - إذ يرى أن جمع (سكارى) بفتح السين في قراءة أبي هريرة وأبي نبيك^(١) كان أصله سكارين ، ثم صار بفعل التطور إلى سكارى . وكذلك ندمان وندامى ، وكان أصله ندامين . ويوضح ابن جنى قصة تطور هذه الصيغة مستدلا بأمثالها الباقيات ، فيقول : إن النون أبدلت ياء فصارت هذه الصيغة سكارى ، كما قالوا إنسان وأناسى ، وأصله أناسين ، فأبدلوا النون ياء ، وأدغموا فيها ياء فعاليل ، ويسنده في هذا أن النون في بعض حالاتها قد تتحول إلى ياء في قراءة القراء مثل « من يهاجر » فلما صار سكارى حذفوا إحدى الياءين تخفيفا ، فصار سكارى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار سكارى كما قالوا في مدار وصحار^(٢) مدارى وصحارى . ومظهر توفيق أبي الفتح ، أنه يقدم نماذج تمثل مراحل تطور هذه الصيغة ، فيقول : « ويدل على أنه قد كان في الأصل أن يقال في تكسير سكران : سكارين بالنون ما أنشده الفراء :

إن يهبط الضب أرض النون ينصره يهلك ويعلى عليه الماء والطين
ويهبط النون أرض الضب ينصره يهلك ويأكله قوم غرائين
فهذا تكسير غرثان ، ومؤنثه غرثى . أخبرنا أبو على عن الفراء بقول الشاعر :

مذكورة غرثى الوشاح السالس تضحك عن ذى أشعرضارس^(٣)

وبذلك يهدم ابن جنى ما أطلقه أنفا من أن « الأصل » لم يكن مستعملا قبل ذلك ، ثم ترك . وليس معنى هذا - أيضا - أن كل الذى قال عنه النحاة إنه أصل ، يعد أصلا تاريخيا ، لأنهم لم يضعوا مسألة الأصل التاريخي في الحسبان ، وإنما الأصول في تناولهم هى « الأصول القياسية أو الافتراضية لموافقة النماذج التى وضعوها » . على أن بعض هذه الأصول من الممكن أن يكون أصلا تاريخيا . وهذه المسألة على أية حال فى حاجة إلى بحث مستقل .

الضرورة فى غير الشعر :

يتوقف القول بالضرورة فى غير الشعر على فهم الضرورة نفسها ، ولماذا يلجأ إليها الشاعر . وقد كان المتوقع بداهة ألا يثار مثل هذا الموضوع ، مادامت الضرورة خاصة بالشعر وحده ، دون سواء من مستويات الكلام ولكن اختلاف فهم النحاة للضرورة - كما رأينا - من جانب ، وموقفهم من مصادر الإستشهاد من جانب آخر ، أديا إلى إثارة مثل هذا المبحث .

(١) انظر : البحر المحيط لأبى حيان : ٦ / ٣٥٠ ، آية ٢ من سورة الحج .

(٢) انظر : المحتسب : ٧٢ / ٢ . (٣) المحتسب : ٧٣ / ٢ .

لقد رأينا أن هناك أربعة اتجاهات في فهم الضرورة الشعرية ، منها اتجاهان بارزان ، يمثل أحدهما رأى الجمهور، وهو أن الضرورة ما وقع في الشعر واضطر إليه الشاعر أولا، ويمثل الثانى رأى سيبويه - كما فهم شراحه - وابن مالك وفقا لما صرح به ، وهو أن الضرورة مالمس للشاعر عنه مندوحة بحيث لا يستطيع عنه معدلا، ولا به بدلا.

فالجمهور يرى أن الشاعر قد يرتكب الضرورة وهو قادر على تركها، وقدرته على تركها لا تخرجها عن كونها ضرورة، وقد رأينا أن ابن جنى يذهب إلى أن الشاعر الذى يرتكب الضرورة مدل بقوته كمن يجرى الجموح بغير لجام، ومن يدخل الحرب حاسرا دون سلاح. ولكن ابن مالك مقتديا بسيبويه يرى أن الشاعر مادام يستطيع العدول عن هذا الذى ارتكبه، فليس ذلك ضرورة، لكنه جائز سائق في الشعر والكلام. وغاية الأمر في بعضه أنه يكثر في الشعر دون غيره.

والحق أن فهم سيبويه وابن مالك للضرورة يرتبط بمعناها المعجمى والدلالى أيضا. «فالضرورة: الحاجة، والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، واضطره أحوجه وأجأه». (١) وماتزال مادة الاضطرار مستعملة إلى اليوم بمعنى الحاجة والإلجاء؛ وعلى ذلك حدد صاحب «كشف المشكل» ما يلجئ الشاعر إلى الضرورة، وبين أن ذلك، «إما لإقامة وزن، وإما لضعف تصرف وإما لبلوغ غرض لا بد منه ولايستطاع أن يعبر عنه إلا بذلك اللفظ». (٢) وبدهى أن إقامة الوزن تعنى إقامة الوزن والقافية، ويمكن أن يندرج تحتها ضعف التصرف، وبلوغ الغرض المطلوب بلفظ معين لأنهما لا يكونان إلا مع قيد الوزن والقافية.

وإذا أخذت الضرورة على هذا الفهم، فلن يكون هناك ضرورة في غير الشعر، إذ ليس ثمة حاجة تلجئ إلى ارتكاب محذور، وفي سعة الكلام مندوحة عنه.

وأما رأى الجمهور، فإنه يفسح المجال لوجود الضرورة في غير الشعر، لأنهم لم يشترطوا الاضطرار. وهنا تصبح كلمة الضرورة مصطلحا غير مرتبط بدلالته الأصلية، بل ليس له منها نصيب. ولذلك أباحوا أن توجد الضرورة في غير الشعر لأدنى مشابهة كالمناسبة، والفواصل، والسجع، وكثرة الاستعمال ثم إنهم لم يجدوا حرجا في تسمية الظاهرة الواحدة ضرورة في موضع وتأولها في موضع آخر.

ومن المعلوم بداهة أن غير الشعر هو النثر، والنثر يشمل القرآن الكريم، والكلام المسجوع. فماذا كان موقف النحاة من هذه الأنواع من حيث وجود «الضرورة» فيها؟

(١) القاموس المحيط: ٧٥ / ٢ مادة (الضر). واللسان: ١٥٤ / ٦ (الضر).

(٢) كشف المشكل في النحو والتصريف وما في الشعر عليه المعول: ص ٤٩٤ لحيدرة اليمنى (مخطوط بدار الكتب)

أولاً : القرآن الكريم :

للقرآن الكريم نسق خاص في نظمته ، يرجع إلى أسرار إعجازه ، وقد اختلف العلماء حول هذا النظم في مسائل يعنينا منها على وجه الخصوص مسألة السجع وحدها . ولا عبرة لما قيل من أن بعض الآيات القرآنية جاءت متوافقة مع بعض أوزان الشعر مثل قوله تعالى ﴿وجفان كالجواب وقدور راسيات﴾ (١) حيث وافقت الرمل . وقوله تعالى : ﴿من تزكى فانما يتزكى لنفسه﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً * ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ (٣) . إذ إن الشعر إنما يطلق متى قصد القاصد إليه على الطريق الذي يتعمد ويسلك ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء ، (٤) فضلاً عن أن الله جل ثناؤه قد نزه كتابه عن شبه الشعر . (٥) لاختلاف .

أما السجع ، فقد دار خلاف حول وجوده في القرآن أو عدمه ، إذ رأى من يذهبون إلى «الصرفة» (٦) أن القرآن كلام من الكلام ، وليس هناك ما يمنع من وجود السجع فيه ، بل إن ذلك مما يبين به فضل الكلام ، وأنه من الأجناس التي يقع فيها التفاضل في البيان والفصاحة كالتجنيس والالتفات ، وما أشبه ذلك من الوجوه التي تعرف بالفصاحة . (٧) ويرون أن السجع في القرآن كثير ، « ولايصح أن يتفق كله غير مقصود إليه » . (٨) ويستدلون على ذلك باتفاق الجميع على أن موسى أفضل من هارون - عليهما السلام - ولكن السجع قيل في موضع ﴿هارون وموسى﴾ (٩) ، ولما كانت الفواصل في موضع آخر بالواو والنون ، قيل ﴿موسى وهارون﴾ (١٠) وهذا في نظرهم - لايجوز أن يقع في الخطاب إلا مقصوداً إليه (١١) وبينون الأمر في هذا - أيضاً - على تحديد معنى السجع بأنه « موالاة الكلام على وزن واحد » (١٢) .

وقد رفض آخرون وجود السجع في القرآن الكريم بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، فلو

-
- (١) سورة سبأ : ١٣ . (٢) سورة فاطر : ١٨ . (٣) سورة الطلاق : ٢ - ٣ .
 (٤) إعجاز القرآن ، للباقلاني ص ٨١ . (ذخائر العرب ١٢) . وانظر الفصل الخاص ، الذي ذكره لنفى الشعر عن القرآن (٧٦ - ٨٥) .
 (٥) انظر : الصاحبى ٢٢٩٠ .
 (٦) هي صرف الله العرب عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها . وأول من قال بهذا رأى إبراهيم النظام . انظر : إعجاز القرآن ، للرافعى ١٦٢ ، ط ٧ .
 (٧) إعجاز القرآن ، للباقلاني : ٨٦ . (٨) السابق : ٨٧ . (٩) طه : ٧٠ .
 (١٠) انظر مثلاً : الأعراف : ١٢٢ ، الشعراء : ٤٨ ، الصافات : ١١٤ ، ١٢٠ .
 (١١) إعجاز القرآن : ٨٦ بتصرف يسير . (١٢) إعجاز القرآن ، للباقلاني : ٨٧ .

«كان القرآن سجعا لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلا فيها لم يقع بذلك إعجاز». ^(١) يقول الباقلاني: «والذى يقدرُونَ أنه سجع فهو وهم، لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعا، لأن ما يكون به الكلام سجعا يختص ببعض الوجوه دون بعض، لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يكون به السجع. وليس كذلك ما اتفق مما هو فى تقدير السجع من القرآن، لأن اللفظ يقع فيه تابعا للمعنى، وفصل بين أن ينتظم الكلام فى نفسه بألفاظه التى تؤدى المعنى المقصود فيه وبين أن يكون المعنى منتظما دون اللفظ. ومتى ارتبط المعنى بالسجع كانت إفادة السجع كإفادة غيره، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع، كان مستجلبا لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى». ^(٢) وعلى هذا فالذى يزعمه أهل الصرفة غير صحيح - كما يرى الباقلاني - لأن «فواصل القرآن إنما هو مختص بها لا شركة بينها وبين سائر الكلام فيها ولا تناسب». ^(٣) وجماع هذا رأى أن الحروف التى وقعت فى الفواصل متناسبة موقع النظائر التى تقع فى الأسجاع لا يخرجها هذا عن حدها «ولا يدخلها فى باب السجع» ^(٤) لأن للقرآن نظمه الخاص المعجز، فليس «يسمى مرسلا مطلقا ولا مسجعا، بل تفصيل آيات ينتهى إلى مقاطع يشهد الذوق بانتهاء الكلام عندها» ^(٥).

والذى دفع إلى عرض هذا الخلاف أن القول بالسجع فى القرآن يترتب عليه وجود «الضرورة» فيه، كما سئرى، وأن القول بعدم السجع فيه يخرج عن اللجوء إلى الضرورة الشعرية. والذى يعيننا من هذا كله هو موقف النحاة، وقد كان موقفهم من هذه القضية غامضا، بل متناقضا.

لقد رأينا أن مقتضى رأى سيبويه وابن مالك ومن لف لفهما حصر الضرورة فى نطاق الشعر وحده، بشرط الاضطراب وعدم المندوحة، فما لم يضطر إليه الشاعر سائغ فى الشعر والنثر على السواء، وإن كثرت فى الشعر، لكننا نجد سيبويه يقول بوجود الضرورة فى القرآن بطريق غير مباشرة فى مواضع مختلفة من كتابه منها ما يأتى:

١ - أنشد سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر هذين البيتين:

فطرب بمضل فى يعملات دوامى الأيدى يجبطن السرجا
وقول الأعشى:

وأخو الغوان متى يشأن يصمرته ويكن أعداء بعيد ودا

(٣) السابق: ٩٣.

(٢) السابق نفسه ص ٨٨.

(١) السابق نفسه.

(٦) سيبويه: ٩/١، ١٠.

(٥) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢ - (طبعة الشعب).

(٤) السابق: ٩٨.

على أن الشاعر قد اضطر فحذف الياء من اسم المنقوص « الأيدي » و« الغواني » . وقد جاء في القرآن « بحذف الياء غير رءوس الآي وقرأ به عدة من القراء »^(١) مثل قوله تعالى : ﴿ ومن يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿ من يهد الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا ﴾^(٣) . ولا يقال إن الرسم القرآني هو الذي وضع هذه الكلمة على هذه الصورة ، فقد وردت في موضع آخر وبها الياء في قوله تعالى : ﴿ من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون ﴾^(٤) .

فكيف - إذن تخرج الآيتان السابقتان في رأي سيبويه ؟ لقد حاول السيرافي أن يعتذر عنه ، فقال بعد أن بين أن كثيراً من الناس أنكر على سيبويه عد هذا من الضرورة ، لأن « ما جاء في مثله القرآن ، وقرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر »^(٥) فقال : « والذي أراد سيبويه عندي غير ما ذهبوا إليه ، وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا لم يتكلم به بعض العرب ، والأكثر على إثباتها . قال كثير :

على ابن أبي العاصي دلاص كثيرة أجاد المسدى سردها ، وأذاها

فأثبت الياء في العاصي ، فإنما أراد سيبويه أن الذين لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيهاً بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان^(٦) » . وقد اعتذر الصفار الفقيه عنه بمثل ما اعتذر عنه السيرافي^(٧) .

وأياً ما كان الأمر ، فإن سيبويه نفسه لم يقل إن هذا ضرورة عند من ليس هذا من لغته . وفي هذا دليل واضح على فرض بعض اللهجات على البعض الآخر ، ودليل على أن النحاة كانوا يعدون استعمال العربي للهجة غير لهجته ضرورة .

٢ - يجعل سيبويه العطف على الضمير المجزور المتصل من غير إعادة الجار خاصاً بضرورة الشعر ، وأنشد في ذلك بيتين هما قول الشاعر :

أبك أيه بى أو مصدرٍ من حمر الجلة جأب حشور
وقول الآخر :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٨)

(١) شرح السيرافي : ٢٢٤ / ١ ، ٢٢٥ .
(٢) سورة الإسراء : ٩٧ .
(٣) سورة الكهف : ١٧ .
(٤) سورة الأعراف : ١٧٨ .
(٥) شرح السيرافي : ٢٢٥ / ١ .
(٦) شرح السيرافي : ٢٢٥ / ١ .
(٧) انظر : شرح الصفار الفقيه : ٣٤ .
(٨) سيبويه : ٣٩١ / ١ ، ٣٩٢ .

وما عده سيبويه ضرورة جاء في قراءة حمزة ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام﴾^(١) بجر الأرحام، «وهى أيضا قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، وأبى رزين»^(٢). ويثبت ابن مالك أن في قوله تعالى: ﴿قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾^(٣) عطف المسجد على الهاء المجروزة بالباء لا على (سبيل) حتى لا يلزم العطف على الموصول وهو (الصد) قبل تمام صلته، وهو ممنوع بإجماع^(٤).

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن سيبويه لم يشير إلى هاتين الآيتين، لكنه حكم على مثل ما فيها بأنه ضرورة، إذ يقول «وأما في الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراك في فعلت وفعلتم إلا بآنت وأنتم، وهذا قول الخليل وتفصيله عن العرب. وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر»^(٥). مع ورود هذه الظاهرة في القرآن، والحديث النبوي^(٦)، والنثر فقد حكى قطرب «ما فيها غيره وفريسه»^(٧). وقد تابع سيبويه في هذا بعض النحاة حتى قال الأعلام إن هذا من أقبح الضرورة.

٣- أنشد سيبويه في باب «ما يحتمل الشعر» قول خطام المجاشعي.

وصاليات ككما يؤثفين^(٨)

على أن الكاف الثانية بمعنى مثل وسبقتهما الكاف الجارة، وهذا «لا يجوز إلا في الشعر»^(٩). ويقول السيرافي «وهو كقوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾»^(١٠) المعنى ليس مثله، والكاف زائدة لاغير والدليل على ذلك أننا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام^(١١). ويقول الصفار الفقيه عن هذه الآية: «وإنما جعل هذا من الضرائر لقلة مجيئه في الكلام بل بابه الشعر»^(١٢) فالذى يجيء قليلا في الكلام يعد ضرورة!

ولم يصرح سيبويه - أيضا - بهذه الآية، ولم يبين موقفه منها، لكنه - كما هو واضح - يثبت الضرورة في القرآن بطريق غير مباشرة.

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) شواهد التوضيح لابن مالك ٥٤ وانظر أيضا: الإنصاف : ٢ / ٢٧٢ وشرح الفصل ٧٨ / ٣ . والقرطبي

: ١٥٧٢ . (الشعب) .

(٤) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك : ٥٤ .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٦) انظر: شواهد التوضيح : ٥٣ .

(٥) سيبويه : ٣٩١ / ١ .

(٨) سيبويه : ١٣ / ١ .

(٧) شواهد التوضيح : ٥٥ .

(١٠) سورة الشورى آية : ١١ .

(٩) شرح السيرافي : ٢٤٠ / ١ .

(١٢) شرح الصفار : ورقة : ٢٣ .

(١١) شرح السيرافي : ٢٤٠ / ١ .

وقد أجاز سيبويه صراحة في فواصل الآى ما لا يجوز إلا في القوافى قال : « وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه أن لا يحذف ، يحذف في الفواصل ^(١) والقوافى ؛ فالفواصل قول الله عز وجل ﴿ والليل إذا يسر ﴾ و﴿ ما كنا نبع ﴾ ، و﴿ يوم التناد ﴾ و﴿ الكبير المتعال ﴾ ^(٢) ولكن أين الفاصلة في قوله تعالى : ﴿ ذلك ما كنا نبع ﴾ ؟ على أن سيبويه يخلط هنا بين الأفعال والأسماء ، فإذا جاز أن يقال ﴿ يوم التناد ﴾ و﴿ الكبير المتعال ﴾ بحذف الياء لأن « من العرب من يحذف هذا في الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م » ^(٣) كما روى سيبويه نفسه . وإذا جاز أيضا أن يقال ﴿ والليل إذا يسر ﴾ لتناسب قوله : ﴿ والفجر . وليال عشر . والشفع والوتر ﴾ أو لحفظ التوازن كما يقول الثعالبي ، ^(٤) أو لمراعاة التجانس والازدواج على حد تعبير الرضى فأى مسوغ يبيح أن تحذف الياء من قوله تعالى ﴿ ما كنا نبع ﴾ ؟ لقد جعل العلامة الرضى حذف الياء هنا شاذاً إذا وقف عليها . يقول : « إن الواو والياء الساكنين في الفعل الناقص نحو يغزو ، ويرمى لا يحذفان وقفاً ، لأنه لم يثبت حذفهما في الوصل لثلاث يلتبس بالمجزوم إلا للضرورة أو شاذاً كقولهم (لا أدر) وقوله تعالى ﴿ ما كنا نبع ﴾ و﴿ يوم يأت لا تكلم ﴾ . ^(٥) فهل زال اللبس مع الشذوذ أو الضرورة ؟ وأى فرق في نطق هذه الأفعال مجزومة وغير مجزومة في هذه الأمثلة مثلاً :

يغزو الجيش - لم يغز الجيش

يرمى اللاعب - لم يرم اللاعب

لقد كان النحاة على غاية من سلامة الذوق والفطرة ، حينما التفتوا إلى مسألة أمن اللبس ، لكن فاتهم أن اللبس يؤمن بعدة قرائن تتضافر جميعها للمحافظة على وضوح المعنى ، وليس يعنى سقوط إحدى هذه القرائن ضياع المعنى أو الإلباس فيه مادام الباقي من هذه القرائن كفيلاً بذلك .

على أية حال ، هذا هو موقف سيبويه الذى لا يسمح رأيه في الضرورة بالقول بوجودها في غير الشعر بله القرآن ، وقد رأينا أنه لم يصرح بهذه الآيات مطلقاً ، فإذا كان يرى فيها وجهاً

(١) هذا النص يثبت أن سيبويه أول من استعمل مصطلح (الفواصل) ، إن لم يكن ناقلاً له من أساتذته . وهذا يبطل دعوى الدكتور أحمد مكي الأنصارى أن الفراء أول من استعمل هذا المصطلح ، وقد خطأ الدكتور محمد زغلول سلام في نسبة هذه التسمية إلى الرمانى ، وواضح أن نص سيبويه يخطئهما معاً (انظر : هامش ١ ، ص . ٣٠٢ أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٨٩ . (٣) الكتاب : ٢ / ٢٨٨ .

(٤) انظر : فقه اللغة وسر العربية ، لأبى منصور الثعالبي : ٤٣٧ - ط ١ ، سنة ١٩٢٣ .

(٥) شرح الشافية : ٢ / ٣٠٢ .

آخر، فقد كان إذن يرد بعض القراءات ولا يأخذ بها، لأن السكوت عنها، وعدم الاعتداد بها، وإبتناء قواعد يعلم أن هناك آيات وقراءات تخالفها، يعد رفضاً لها، ويدفع إلى أحد أمرين إما القول بوجود ضرورة في القرآن، وحينئذ لا وجه لأن تسمى ضرورة، أو رفض هذه الضرورة وإجازة ما جاء في القرآن في الشعر والنثر على السواء.

أما القول بوجود ضرورة في القرآن فهذا ما لم يصرح به أحد من العلماء لأنهم كانوا ينظرون للضرورة على أنها شيء يجب أن ينزه عنه القرآن الكريم. فهناك أنواع من الضرورة «جيدة مطردة وليس تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر إذ كان جوازها بسبب الشعر»^(١) وقد نبه المبرد إلى أن «القرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب»^(٢) وقد وضع السيرافي قاعدة مهمة وكررها أكثر من مرة في شرحه لسيبويه، وهي «ما كان في القرآن مثله لا يقال له ضرورة»^(٣). وليس هذا فحسب بل ما «قرأت به القراء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر»^(٤) لأنه «ليس في القرآن ضرورة»^(٥) ويقول ابن جنى: «والقرآن يتخير له ولا يتخير عليه»^(٦).

ولست أعلم أحداً من النحاة عارض هذا المبدأ المهم، ولكنهم كانوا يقعون في القول بوجود ضرورة في القرآن عند التمثيل لألوان من الضرورة في السجع - كما سوف نرى بعد قليل - والذي يستيقظ الانتباه هنا، أن السيرافي نفسه ناقض قاعدته المهمة عندما قال: «وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزوناً وزن الشعر، بالشعر في زيادة هذه الحروف (يعني حروف الإطلاق) حتى جاء ذلك في أواخر الآي من القرآن كقوله تعالى ﴿فَأُضِلُّونَا السَّبِيلَا﴾ و﴿تَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ و﴿قَوَارِيرَا قَوَارِيرَا﴾ وقوارير لا ينصرف، وقد أثبت في الأول منهما ألفاً لأنها رأس آية، وهذا مذهب أبي عمرو»^(٧).

وهذا ما وقع فيه ابن مالك أيضاً - وهو أكثر النحاة محافظة على الاعتداد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي في التقعيد - إذ يقول: «ينصرف ما لا ينصرف للتناسب أو للضرورة»^(٨). وليس يغنيه أن يسميها في القرآن تناسبا، فالظاهرة واحدة ويقول في الألفية:

ولا اضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصرف قد لا ينصرف

وقد مثل شراح الألفية للتناسب ببعض الآيات ونسبوها لبعض القراء^(٩).

(٢) الكامل للمبرد: ٣/ ٣٨.

(٤) شرح السيرافي: ١/ ٢٢٥.

(٦) المحتسب: ١/ ٣٥.

(٨) تسهيل الفوائد: ٢٢٣.

(٩) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٣، وشرح الأشموني ٣/ ٢٧٥.

(١) شرح السيرافي: ١/ ٢٠٢.

(٣) شرح السيرافي: ١/ ٢١٥.

(٥) شرح السيرافي: ١/ ٢١٠.

(٧) شرح السيرافي: ١/ ٢٠٢.

أما موقف الجمهور من قضية الضرورة في القرآن الكريم، فإن إمام رأيهم العلامة ابن جني يخرج كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات ضرائر الشعر دون أن ينفي عن هذه الأبيات صفة الضرورة^(١)، بل أحيانا يلمح برفض القراءة مبقيًا على الضرورة، فيقول مثلا «والشعر أولى بجوازه من القرآن^(٢)». أو «وهذا لعمري مما تختص به ضرورة الشعر لا تخير القرآن^(٣) أو «وهذا من مواضع الشعر^(٤)». وسوف يتضح رأي الجمهور في هذه القضية من خلال نظرتهم إلى الضرورة في السجع، لأن معظم ما مثلوا به لجواز الضرورة فيه من القرآن الكريم.

ثانيًا - النثر المسجوع :

يكاد النحاة يجمعون على أنه يجوز في السجع ما يجوز في الشعر، ولعلهم بنوا رأيهم هذا على أن الذي يلجئ الشاعر للضرورة الوزن والقافية، والكلام المسجوع فيه ما يشبه القافية، وعلى ذلك أجازوا من أجل السجع ما يجوز في الشعر. يقول أبو الفتح ابن جني «ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي، لأنها المقاطع، وفي السجع كمثال ذلك، نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم^(٥)». وقد سبق أن نقلنا عن السرافي في قوله «وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزونا وزن الشعر بالشعر^(٦)». ويقول ابن عصفور: «اعلم أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر^(٧)». ويقول أيضا - في شرح الجمل - «ويجوز في الكلام المسجوع ما يجوز في الشعر^(٨)». ويقول أبو حيان - على الرغم مما ينسبه إليه السيوطي من أنه لا يجوز ما يجوز في الشعر للضرورة، في السجع والتناسب^(٩) - «والسجع في ذلك كالشعر... ولكون السجع يجري في ذلك مجرى الشعر ساغ للحريري أن يقول: فألفيت فيها أبا زيد السروجي يتقلب في أقاليب الانتساب، ويحبط في أساليب الاكتساب^(١٠)».

(١) انظر المحتسب: ٥٣/١، ٦٦، ١٢٥، ٢٧٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٦١، ١٦٣/٢، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٢٣.

(٢) المحتسب: ٢٦٦/٢. (٣) المحتسب: ١٦٣/٢.

(٤) السابق: ٣٠٦/٢. (٥) الخصائص: ٨٤/١.

(٦) شرح السرافي: ٢٠٢/١. (٧) المقرب: ١٦٥ - (مخطوط).

(٨) شرح الجمل لابن عصفور، ورقة: ١٤٠ أ (مخطوط).

(٩) انظر الجمع: ١٥٨/٢. (١٠) ارتشاف الضرب: ١٢٢٠ - (مخطوط).

وهكذا نجد أصحاب هذه الآراء يخلطون بين الشعر وغيره من مستويات الكلام، فيجيزون في الكلام مايجوز في الشعر لمشابهة بين السجع والقافية. يقول الحريري « وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت معانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد^(١) ». وقد فعلوا ذلك للمحافظة على الموازنة، فإذا زال الازدواج وجب ردها إلى أصل حركتها وأولية صيغتها وقد نقل الحريري جملة منها مثل :

الغدايا	والعشايا	إذا أفردت قيل الغدوات
هنأني ومرأني		إذا أفردت قيل أمرأني
ساءه وناءه		إذا أفردت قيل أناءه
رجس نجس		إذا أفردت قيل نجس
أهيس أليس		إذا أفردت قيل أهوس

ويقول « وقد نقل عن النبي ﷺ ألفاظ راعى فيها حكم الموازنة وتعديل المقارنة، فروى عنه - ﷺ - أنه قال للنساء المتبرزات في العيد : « ارجعن مأزورات غير مأجورات ». وقال في عودته للحسن والحسين - كرم الله وجهيهما - « أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة ». والأصل في مأزورات : موزورات ؛ لاشتقاقها من الوزر، كما أن الأصل في لامة : ملمة ، لأنها فاعل من ألت ، إلا أنه - عليه الصلاة والسلام - قصد أن يعادل بلفظ مأزورات لفظ مأجورات ، وأن يوازن بلفظ لامة لفظتى تامة وهامة . ومثله قوله - عليه السلام - « من حفنا أو رفنا فليقتصر » . . . وكان الأصل أتحننا فأتبع حفنا رفنا .^(٢) وقد ألحق الأئمة - كما يقول الألوسي - « بالضرورة ما في معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ماورد منه ذلك في السعة ، كما لا يقاس على الضرائر الشعرية في متسع الكلام^(٣) » .

ألا يمكن أن يكون ما أجازوه في السجع من باب القياس على الضرورة الشعرية، وبذلك يكون بعض ما قالوا عنه إنه ضرورة ، ليس كذلك مادام موجوداً في الشعر والنثر على السواء؟

ومهما يكن من أمر، فإن الخلط بين الشعر والنثر ومستويات الكلام المختلفة ، وتحكيم القياس وما جره من مظاهر المعيارية التي أسلفنا الحديث عنها، هي السبب في هذا كله،

(١) درة الغواص : ٣٠ .

(٢) درة الغواص : ٣٠ ، ٣١ . وانظر : أيضا شواهد التوضيح : ٧٥ .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون النثر : ٢٩ .

ولو أن النحاة قالوا عن الكلمات السابقة إن لكل منها صورتين، صورة في الاستعمال العادى؛ والأخرى عندما تضام كلمة معينة،^(١) لما كانت بهم حاجة إلى الحكم على مثل هذا بأنه ضرورة، مما أدى إلى ميوعة هذا المصطلح وعدم تحديد دلالاته.

ولعل رأى الفراء فى أن « مراعاة النسق الصوتى، وتخوير الكلمة من أجله بالزيادة أو النقصان لا يعتبر عيباً من العيوب، بل إنه مستحب عند العرب، كما لا يعتبر ضرورة من الضرورات؛ إذ إنه يوجد فى النثر العربى الفصيح كما يوجد فى كلام الرسول البليغ». (٢) أقول لعل رأى الفراء هذا يحل المشكلة من أساسها بإلغاء الضرورة فى كل ماروعى فيه النسق الصوتى.

ثالثاً - النثر غير المسجوع:

لم يقل أحد من النحاة بوقوع الضرورة فى النثر غير المسجوع غير ابن جنى الذى يشير إشارة يفهم منها مجيء المختص بالضرورة فى النثر، إذ يقول عن الإشباع: « ولعمري إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجيء فى النثر^(٣)؛ لأنهم إذا وجدوا فى النثر مثل ما يعدونه فى الشعر ضرورة، قالوا عنه إنه شاذ، أو قليل، أو مقصور على السماع، أو غير ذلك من مسميات.

لكن هناك ضرباً من النثر غير المسجوع أجروه مجرى الشعر، فأجازوا فيه ما لا يجوز إلا فى الشعر وهو « الأمثال ». وقد عرفوا المثل بأنه « جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسله بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول فتنتقل عما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده من غير تغيير يلحقها فى لفظها، وعما يوجبها الظاهر إلى أشباهه من المعانى، فلذلك تضرب، وإن جهلت أسبابها التى خرجت عليها، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز فى سائر الكلام^(٤) ».

ويتضح من هذا النص أن المثل جملة من القول أخذت من سياقها الذى كانت فيه لتقال فى حال مشابهة للحال الأولى التى وردت فيها أول أمرها، ولذلك أثر العرب « تخييط »

(١) توجد بعض اللغات - كالفرنسية والسلتية - التى « توجد بها كلمات تختلف صيغها باختلاف سياقها الصوتى ».

انظر: دور الكلمة فى اللغة: ص ٤١، ترجمة د. كمال بشر سنة ١٩٦٢.

(٢) أبو زكريا الفراء، د. أحمد مكى الأنصارى: ٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) المحتسب: ٣٤٠/١.

(٤) الزهر: ٢٨٨/١، ٢٨٩ - (طبعة صبيح).

مثل هذه الجملة ، وحكايتها كما هي حتى تكون أدل على تمام مشابهة حال بحال وأبعث على دواعى المقارنة بينهما ، كما قد يكون المثل فى أولية حاله جملة « مرسله بذاتها » فى موقف معين وظروف خاصة ، ولكنه يفعل بها كما فعل بسابقتها .

وهناك احتمالان لأصل المثل يدعو إليهما الظن والافتراض لا البحث والاستقصاء . أحدهما أن يكون المثل مقتطعا من بيت من الشعر ، وهم - كما رأينا - يلزمون المثل حاله التى ورد فيها لا يغيرون منها شيئا « لأن العرب تحرى الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب .^(١) وعلى هذا فإن بعض الأمثال قد يكون من بيت جرى فيه ما يعد ضرورة شعرية . ومن شرط المثل - كما يقول المرزوقى - « ألا يغير عما يقع فى الأصل عليه . ألا ترى أن قولهم « أعط القوس باريها » تسكن ياءه وإن كان التحريك الأصل لوقوع المثل فى الأصل على ذلك ، وكذلك قولهم « الصيف ضيعت اللبن » لما وقع فى الأصل للمؤنث لم يغير من بعد وإن ضرب للمذكر^(٢) » .

ويلاحظ أن المثل الأول من بيت من بحر البسيط يعد شاهدا على ضرورة سكون الياء من الاسم المنقوص فى حال النصب وهو :

يا بارى القوس بريا ليس يحسنها لا تفسد القوس أعط القوس باريها^(٣)

والمثل الثانى قد يكون من بيت من بحر الكامل أو الرجز .

وثانى الاحتمالين أن يكون المثل مقتضا من سياق كلام عادى ، ليس شعرا ، وحينئذ تكون دلالة المثل على الوضع اللغوى الذى يمثله خطيرة ، « لأنه يجىء فى الأمثال ما لا يجىء فى غيرها^(٤) » . ويستطيع - إذن - من يتتبع أصول الأمثال أن يثبت أن العرب لم يكونوا يلتزمون الإعراب الذى قعد له النحاة فيما بعد ، فى مخاطباتهم اليومية ولذلك قال الزجاجى : « والأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال » .^(٥) كما أن هذا يثبت فى الوقت نفسه أن نحائنا لم يعبثوا إلا بمستويات خاصة فى التعقيد النحوى^(٦) .

(١) المزهري : ٢٨٩ / ١ . (٢) السابق نفسه .

(٣) الضرائر : ١٧٧ . (٤) المزهري : ٢٨٩ / ١ .

(٥) المزهري : ٢٨٩ / ١ . وانظر مجالس العلماء للزجاجى : ١٠٤ ، ١٠٥ . « والمثل يجىء على خلاف الباب . . . ولا يجوز فى المثل إلا ما حكى » .

(٦) أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث مستقل متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء ، حتى يعطى نتائج دقيقة . وما قمت به هنا محاولة لتفسير السبب الذى دعا النحاة إلى أن يميزوا فى الأمثال ما لا يجوز إلا فى الشعر .

عقب شرحه لمسألة من المسائل بقوله: « ولو اضطر شاعر لرده إلى أصله كرد جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة »^(١) حتى وإن لم يذكر شاهداً على ذلك . وكل بيت أورده المبرد في المقتضب من أجل الضرورة ذكر علته ، وهى لا تخرج أيضاً عن العلتين اللتين سبقت الإشارة إليهما . وسوف نكتفى بذكر مثال لكل منهما ، ففيه غناء عن غيره ، ودلالة على كل ما جاء على شاكلته .

يقول المبرد: « فأما دُم فهو فَعَلٌ ، يدلُّك على ذلك أنك تقول : دُمى يدمى فهو دم ، فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق ، وحذر حذرا فهو حذر . فدم إنما هو مصدر مثل البطر والحذر . ومما يدلُّك على أنه فَعَلٌ أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ، ورد ما ذهب منه . جاء به متحركاً ، فقال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين»^(٢)

فهذا مثال ذكره المبرد من الرد إلى الأصل . وأما التشبيه - وهو لم يعلل به كثيراً ، ويسميه الحمل على المعنى - فيكفى أن نذكر منه ماقاله عن « سوى » بعد أن بين أنها لا تكون إلا ظرفاً : « وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ، لأن معناه معنى غير فحمله عليه ، وذلك قوله :

تجانف عن أهل اليامة ناقتى وما قصدت من أهله لسوائكا
وقال آخر:

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وإنما اضطر فحمله على معناها ، كما أن الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التى للتشبيه أن يجعلها اسماً أجراها مجرى مثل لأن المعنى واحد»^(٣) .

ولا نود أن نستطرد فنذكر لكل علم من أعلام النحاة نماذج تدل على معتقده أن الضرورة لا بد أن تكون إما رجوعاً إلى أصل غير مستعمل ، أو تشبيهاً بجائز . ويكفى أن نشير إلى أن معظم النحاة يعتقدون هذا^(٤) . وكان من أبرزهم العلامة ابن جنى الذى تناول هذه

(١) المقتضب : ١٣٩ / ١ .

(٢) المقتضب : ٢٣١ / ١ . وانظر أيضاً : ٢٣٨ / ٢ ، ١٥٣ / ٣ . فقد ذكر فيها هذا البيت مع هذه العلة .

(٣) المقتضب : ١٣٩ / ١ .

(٤) انظر على سبيل المثال : شرح السيرافى : ١ / ٢٠٠ ومابعداها . وشرح الجمل لابن عصفور : ورقة ١٣٨ ، ومابعداها ، وشرح الصفار الفقيه : ورقة ٢١ ومابعداها . وارتشاف الضرب لأبى حيان : ١٢٠ ومابعداها .

الضرورة بين القاعدة والرخصة والشذوذ

إذا كانت القاعدة تعرف بأنها « قانون كلى يتعرف منه أحكام جزئياته^(١) » ، وإذا كان النحاة قد وصفوا بعض أنواع الضرورة بأنه حسن مطرد ، والآخر بأنه مطرد ليس بالحسن الجيد ، وبعضها يسمع سماعا ولا يطرد^(٢) ، أو أن بعضها مقيس والآخر غير مقيس^(٣) ، إلخ ؛ فإن بعض أنواع الضرورة - على هذا - يصبح قاعدة خاصة بالشعر ، مثل صرف غير المنصرف ، وقصر الممدود مثلا ، فقد وصف الأول بأنه « جائز فى كل الأسماء مطرد فيها ، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها^(٤) » . كما وصف الثانى بأنه تخفيف ، فضلا عن أنه رد إلى أصله^(٥) ، وهو حذف أجزائه كل النحاة بصريين وكوفيين بغير شروط ، ما عدا الفراء فإنه « لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجوز أن يجرىء فى بابه مقصورا^(٦) » . فلا يجوز أن يقصر مثل الأطباء مع أنه قد أنشد فى معانيه قول الشاعر :

فلو أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الأساة^(٧)

وقد أدار النحاة - من جانب آخر - الضرورة فى فلك القياس النحوى بإخضاعها لعة من العلتين اللتين سبقت مناقشتها ، وهما الرد إلى الأصل وتشبيه غير الجائز بالجائز . وعلى هذا فالضرورة استعمال غير خارج عن القياس - وإن كان استعمالا خاصا بالشعر - وإذا كان الكلام مطردا فى الاستعمال والقياس معا ، فهو « الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة » ،^(٨) كما يقول ابن جنى .

ولكن ، لم يقل أحد من النحاة عن نوع ما من أنواع الضرورة إنه قاعدة ، لأن هذه القاعدة لا تطرد فى الشعر والنثر جميعا . وهم لا يفرقون بين المستويات المختلفة فى التقعيد ، ولذلك فرضوا قواعد النثر على الشعر ، مع أنهم يستدلون لقواعد النثر هذه فى أغلب الأحيان بالشعر كما سنرى فيما بعد .

(٢) انظر : شرح السيرافى : ٢٠٠ / ١ .

(٤) شرح السيرافى : ٢٠٢ / ١ .

(٦) شرح السيرافى : ٢٢٠ / ١ .

(٨) الخصائص : ٩٧ / ١ .

(١) شرح ابن علان للاقتراح : ١١ - (مخطوط) .

(٣) انظر : شرح الصفار الفقيه : ورقة : ٢١ .

(٥) انظر : شرح السيرافى : ٢٢٢ / ١ .

(٧) انظر : معانى القرآن للفراء : ٩١ / ١ .

ولما كانت الضرورة خروجاً على « القاعدة » التي تنطبق على الشعر والنثر معاً، وكان الشعر في الوقت نفسه مستوى خاصاً لا يتمتع بما يتمتع به النثر من اختيار، لأنه محكوم بالوزن والقافية، وما يقتضيه التركيب الشعري من وضع خاص إذ « المنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر، والشاعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافي، والمتكلم مطلق يتخير الكلام^(١) ». لما كان كل هذا، كان ما أثر عن النحاة متردداً في جعل الضرورة رخصة أو شذوذاً.

لقد صرح ابن رشيق بأن الضرورة رخصة وعقد لذلك في عمدته « باب الرخص في الشعر »، وقال: « وأذكر ههنا ما يجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه^(٢) ». وكذلك السيوطي إذ جعل الحكم النحوي ينقسم « إلى رخصة وغيرها. والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر^(٣) ». على أن التعبير بالجواز ابتداءً من سيويه نفسه يشعر بالترخيص في ذلك. ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: « فليست الضرورات الشعرية إلا رخصاً منحت للشعراء حين ينظمون^(٤) ».

لكن، هل النحاة الذين يرخصون للشعراء في هذا، أو أن العرف اللغوي هو الذي يبيح مثل هذا في الشعر؟

إن ورود مثل هذه الشواهد في فترة الاستشهاد وعدم اعتراض أبناء البيئة اللغوية عليه، دليل واضح على أن العرف اللغوي نفسه هو الذي يبيح مثل هذا للشعراء. ولكن النحاة عندما فرضوا القياس على اللغة، تحكموا في الضرورة نفسها فحسنوا بعضها وقبحوا بعضها الآخر - كما سبق القول - بل جعلوا الضرورة أحياناً سبباً في تحسين بعض الأحكام النحوية « ورب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة^(٥) ». ولاعتقاد النحاة قبح الضرورة أبغضها النقاد العرب وحذروا المحدثين منها. فكثرة الضرورات في الشعر تدل على أنه متكلف^(٦)، وينبغي للشاعر ألا يضع في نفسه أن الشعر موضع اضطراب^(٧)، إذ لاخير في الضرورة^(٨)، ولا يجوز استعمالها للمحدث^(٩)، فإنه لا يعذر في شيء منها لاجتماع الناس اليوم على مجانبة أمثالها^(١٠)، لخروجها عن الفصاحة^(١١).

بيد أن مفهوم الرخصة عند من صرحوا به لا يخرج عن الشذوذ فابن رشيق يقول عن الضرورة: « ولا يجوز استعمال هذا للمحدث لشذوذه وقبحه^(١٢) ». والسيوطي في الهمع

(١) طبقات فحول الشعراء: ٤٦، ٤٨.

(٢) العمدة لابن رشيق: ٢/٢٠٨. (٣) الاقتراح: ١١.

(٤) موسيقى الشعر: ٢٩٨.

(٦) انظر: الشعر والشعراء: ١/٨٨ والصناعتين ١٢٣. (٧) انظر: عيار الشعر لابن طباطبا: ٩.

(٨) العمدة: ٢/٢٠٨. (٩) العمدة: ٢/٢٠٩. (١٠) الصناعتين: ١٢٣.

(١١) عروس الأفراح، للسبكي: ١/٨٨. (١٢) العمدة: ٢/٢٠٩.

لا يفرق بين النادر والشاذ والضرورة فكلها تعنى عنده الضرورة الشعرية ؛ إذ يقول : « وكل ما وصفناه في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي بالندور أو الشذوذ أو المنع اختياراً أو المنع في السعة فهو من ضرائر الشعر^(١) ». فمفهوم الضرورة لديه - إذن أعم من الشاذ وغيره .

وهناك من يجعل الشاذ أعم من الضرورة كابن جني ،^(٢) لأنه يعرف الشاذ بأنه ما فارق بقية بابيه . وقد سبقت مناقشة موقفه من الشذوذ وأنواعه ، عند دراسة أسباب نشأة الشذوذ في الفصل الأول . فالعلاقة بين الشاذ والضرورة عنده - على حد تعبير المنطقة - هي العموم والخصوص الوجهي ، بحيث يجتمعان في بيت فيه ضرورة شعرية ، ويفترقان في كلام خرج مخرج الشذوذ في غير الشعر وهو - على أية حال - لا يخرج الضرورة عن كونها شذوذاً .

وهناك آخرون يخلطون بين الضرورة والشذوذ ، بحيث لا يستطيع الباحث أن يبين أحدهما من الآخر . فهم يعبرون عن الضرورة بأنها شذوذ أحياناً ، وأحياناً يجعلون الشاذ خاصاً بها جاء في النثر مخالفاً للقاعدة ويجعلون الضرورة خاصة بالشعر وحده . ولعلمهم هنا - متأثرين بابن جني - ينظرون للشذوذ بمعناه اللغوي الدال على « التفرق والتفرد »^(٣) .

يقول ابن الأنباري في الاحتجاج للبصريين ، فيطلق مصطلحاً الشذوذ والضرورة على شاهد واحد : « أما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما احتجاجهم بقول الشاعر :

فأنت أبيضهم سربال طباخ

فلا حجة فيه من وجهين : أحدهما أنه شا ، فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يقول الحنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً . فكَذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر^(٤) . وفي موضع آخر يقول « ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ^(٥) » . فهو لا يفرق بين القلة والشذوذ والضرورة والخطأ أيضاً .

ويقول ابن يعيش في بعض المسائل : « ولا دليل في ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام ، وحال الاختيار ، فهو من قبيل الضرورة^(٦) » . ويقول عن الترخيم في غير النداء « إنما

(١) الهمع : ١٥٨ / ٢ . (٢) انظر : الضرائر : ٣٨ .

(٣) الخصائص : ٩٦ / ١ . (٤) الإنصاف : ٩٧ / ١ .

(٥) الإنصاف : ٤٩٦ / ٢ . وانظر : لمع الأدلة : ٨١ .

(٦) شرح المفصل : ٨٤ / ٢ .

يكون على سبيل الندرة، وهو من قبيل الضرورة^(١)». ويقول عن دخول (ال) على المضارع «فأما ما رواه أبو زيد من قول الشاعر:

فيستخرج اليربوع من نافقائه
ومن جمحه بالشيحة اليتقصع

فشاذ في القياس والاستعمال^(٢)». وهذه المسألة اتفق جمهور النحاة على أنها مخصوصة بالضرورة، فابن يعيش يخلط بين مصطلحات القلة والندرة والشذوذ والضرورة.

ويقول ابن الحاجب: «ونحو القصبا شاذ ضرورة^(٣)». أي أن شذوذ مثل هذه الصيغة بسبب الضرورة، والرضي يطلق مصطلح الشذوذ على ما قيل عنه إنه ضرورة كقوله «ولا اعتبار بقوله:

جرى الدميان بالخبر اليقين

وبقوله:

يديان بيضاوان عند محلم

لشذوذهما^(٤)». وهذان البيتان يعدهما النحاة من ضرورة الشعر^(٥).

على أن هناك من يفصل بين الضرورة والشذوذ، فيجعل الضرورة خاصة بالشعر وحده، والشذوذ خاصا بالنثر. حتى في الظاهرة الواحدة، إذا وردت في الشعر عدت ضرورة، وإذا جاءت في النثر عدت شذوذاً أو ما يرافقه من مصطلحات يقول ابن يعيش «وهذا الزيد أشرف من هذا الزيد فمجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته في الكلام، وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة^(٦)». ويقول ابن عصفور: «ومنهم من ذهب إلى أن قلب الإعراب لا يجوز في الكلام ولا في الشعر إلا في حال الاضطراب وما جاء من ذلك في الكلام حمل على الشذوذ لقلة ما سمع منه وهو الصحيح^(٧)». ويقول الأشموني عن حذف أداة النداء مع اسم الجنس والإشارة عند البصريين «وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة^(٨)». ويعلق الصبان على ذلك قائلاً «قوله على شذوذ: أي في النثر، أو ضرورة: في النظم^(٩)». وقد ورد من ذلك أطرق كرا وافتد نخنوق، وأصبح ليل، وفي الحديث «ثوبى حجر»، وقول الشاعر:

(١) شرح المفصل: ١٩/٢.

(٢) شرح المفصل: ٢٥/١.

(٣) انظر: شرح الرضي على الشافية: ٣١٤/٢. (٤) شرح الرضي على الشافية: ٦٤/٢، ٦٥.

(٥) انظر: المتقضب: ٢٣١/١، ٢٣٨/٢، ١٥٣/٣.

(٦) شرح المفصل: ٤٥/١.

(٧) شرح الجمل، لابن عصفور: ٦٣- (مخطوط). وانظر المقرب: ٢١، ٢٢، ٢٣.

(٨) شرح الأشموني: ١٣٦/٣. (٩) حاشية الصبان على الأشموني: ١٣٦/٣.

إذا هملت عيني لها قال صاحبي نمثلك هذا لوعة وغرام

وجعل منه قوله تعالى ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾^(١) فالآية والحديث يخرجان عند البصريين على الشذوذ، والبيت والأمثال تخرج على الضرورة مع أن المسألة واحدة^(٢).

ويمكن بعد هذا أن يلخص موقف النحاة من علاقة الضرورة بالشذوذ بأن بعضهم يجعل الضرورة أعم من الشذوذ، وبعضهم يجعلون الشاذ أعم من الضرورة، ويخلط البعض الآخر بينهما بحيث لا يمكن تبين أحدهما من الآخر ويفصل آخرون بينهما بحيث تكون الضرورة خاصة بالشعر وحده، والشاذ خاصا بالثر. على أن الضرورة نفسها منها الشاذ والمطرّد. وينبغي التنبيه إلى أن هذه المواقف من العسير تحديد أصحابها القائلين بها بحيث يتميز أحدهم من الآخر برأيه في هذه المسألة، ويصبح لكل رأى أنصاره ومؤيدوه، لأن هذه الآراء تتوزع عليهم جميعا؛ ويمكن التماس مساراتها عندهم فتنفرد الآراء بخطوطها الواضحة ويختلط القائلون بها. بمعنى أن أحدهم قد يقول الرأى وغيره في مواضع مختلفة، وذلك لفقدان المنهج.

والمستفاد من هذا كله، أن النحاة يخلطون بين هذه المصطلحات، بحيث لا تصبح هذه المصطلحات دقيقة في مدلولها على ما تطلق عليه، وسوف نلمس أثر هذا الاضطراب في أنواع الضرورة، موضوع الفصل التالى، وسوف يتضح رأينا في هذه المسألة من خلال معالجة أنواع الضرورة والتعقيب عليها.

(١) سورة البقرة آية : ٨٥.

(٢) انظر: المقتضب ٢٦١/٤. وشرح المفصل: ١٦/٢. وشرح الأشموني: ١٣٦/٣.

الفصل الثالث
أنواع الضرورة الشرعية
معالجة ورأى

توطئة الفصل :

ليس المقصود ببيان أنواع الضرورة بيان عددها؛ إذ الضرورة لا تحصر بعدد معين على الرأى الصحيح^(١). يقول سيبويه: « وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره ». ^(٢) فلا عبرة بها نسب إلى الزمخشري من حصرها في عشر جمعها في بيتين:

ضرورة الشعر عشر عد جملتها وصل وقطع وتخفيف وتشديد

مد وقصر وإسكان وتحركة ومنع صرف وصرف ثم تعديد

أو بما يقوله أبو سعيد القرشي في أرجوزته حاصرا الضرورة في مائة:

سابعها ضرورة للشاعر في مائة مبيحة الضرائر^(٣)

وذلك - كما يقول الألوسي - بأن الضرورة بابها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم ، وشعر العرب لم يحيط بجميعه أحد ، فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر^(٤) ؟

ويدهى أن هناك فرقا بين العدد والنوع . فالنوع تندرج تحته أعداد جمة ، ولذلك نجد نحاتنا القدماء لم يحفلوا ببيان عدد الضرائر ، وإنما حفلوا بتصنيفها في أنواع . غير أن سيبويه - وهو أول من كتب عما يحتمل الشعر - لم يقسم الضرورة أى نوع من التقسيم ، لأنه « لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر قصداً إليها نفسها^(٥) ». كما يقول السيرا في ، ولكنه كان يريد أن يرى الفرق بين الشعر والكلام ، وحيث ذكرها سيبويه قال : « هذا موضع جمل^(٦) ». ولعل المبرد هو أول من خص الضرورة بكتاب منفرد؛ إذ يذكر صاحب الفهرست أن له كتاب ضرورة الشعر.^(٧) بيد أن هذا الكتاب ضاع فيما ضاع من تراث ، فلسنا نعرف - إذن - طريقة تقسيمه للضرورة فيه . ومن وراء ذلك فإن النحاة سلكوا أربع طرائق في تقسيم الضرورة :

الأولى : تقوم على أساس الحذف والزيادة والتغيير . وعلى هذه الطريقة سار السيرا في ، غير أنه يزيد على هذه الثلاثة ما يدرجه غيره تحتها يقول « وضرورة الشعر على سبعة أوجه ، وهى الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى

(١) انظر الضرائر: ٢٤ . (٢) الكتاب: ١٣/١ .

(٣) الضرائر: ٢٥ . (٤) الضرائر: ٢٤ .

(٥) شرح السيرا في: ١٩٩/١ . (٦) الكتاب: ١٣/١ .

(٧) الفهرست: ٥٩ .

وجه آخر على طريق التشبيه ، وتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث .^(١) وكذلك ابن عصفور غير أنه يزيد التقديم والتأخير^(٢) ، وهو داخل تحت التغيير . وكذلك الصفار الفقيه ولكنه يذكر بدلا من التغيير التقديم والتأخير^(٣) . وأبو حيان وهو ينقل عبارة ابن عصفور نفسها^(٤) ، ثم الألوسی في كتابه « الضرائر ومايسوغ للشاعر دون النثر » .

وهذا الاتجاه أشهر مما عدها ؛ لأنه يقوم على ملاحظة وصفية لموارد الضرورة ، ولذلك فهو « أقرب تناولا وأسهل مأخذا » ، كما يقول الألوسی .

الثانية : تقوم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما . وعلى هذا النهج ، قسمها حيدرة اليمنى في كشف المشكل^(٥) ، وحازم القرطاجنى - كما يفهم من عبارته - وإن كان الجزء الذى تناول فيه ضرورة الشعر من كتابه منهاج البلغاء مفقودا .

الثالثة : يذكر الألوسی أن هناك « من رتب الضرائر على أبواب النحو^(٦) » . ولم أعثر على كتاب يتناول الضرورة بهذه الطريقة . ولعله يقصد بذلك النحاة الذين لم يفرّدوا للضرورة بابا خاصا ، واكتفوا بعرض نماذج لها من خلال تناولهم لأبواب النحو ، وإذا كان هذا هو المقصود ، فإنهم على ذلك كثيرون كثرة مؤلفات النحو نفسها .

الرابعة : لا تقوم على أساس معين ، ولكن يكتفى متبعوها بسرد أمثلة ونماذج لما يجوز للشاعر دون أدنى ترتيب . وأشهر هؤلاء أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز (١٢هـ) في كتابه « مايجوز للشاعر فى الضرورة » . وقد ذكر فيه ١٤١ مسألة تجوز للشاعر فى الضرورة ، ويقول فى آخر كتابه : « ونحن وإن لم نحط بكل مايجوز له فقد جئنا بأكثره ، وكلام العرب أخذ بعضه برقاب بعض ففى ما جئنا به دليل على ما شذ عنا^(٧) » . وفعل ذلك من قبل الزجاجى عندما تناول الضرورة فى كتابه « الجمل »^(٨) ، والمرزبانى عند تناوله للضرائر فى الموشح^(٩) ، وابن رشيق فى « باب الرخص فى الشعر » فى العمد^(١٠) ، ثم السيوطى فى باب الضرائر فى « الهمع »^(١١) .

(١) شرح السيرافى : ٢٠٠ / ١ . (٢) انظر : المقرب ١٦٥ . وشرح الجمل : ل ورقة ١٤٠ .

(٣) شرح الصفار ، ورقة : ٢١ . (٤) ارتشاف الضرب : ١٢٢٠ .

(٥) كشف المشكل : ٤٩٤ ، وما بعدها . (٦) الضرائر : ٦٥ .

(٧) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٨) انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ١٣٨ - ١٤٠ .

(٩) انظر : الموشح : ٤٤ - ١٥٥ . (١٠) العمد : ٢ / ٢٠٨ - ٢١٥ .

(١١) انظر : الهمع : ١٥٥ / ٢ - ١٥٨ .

ويلاحظ على هذه التقسيمات ما يأتي :

أولاً: أن بعضها يقوم على أساس ذاتي هو الحسن والقبح ؛ وما يقوم منها على أساس شكلي وهو الزيادة والحذف والتغيير يخلط بين أنواع الزيادة وأنواع الحذف ، فليس مهماً أن تكون الزيادة أو الحذف في كلمة مفردة أو في جملة ؛ أو بعبارة أخرى يخلط بين ما هو صرفي منها وما هو نحوي .

ثانياً: أن الذين اتبعوا التقسيم الشكلي القائم على ملاحظة الحذف والزيادة والتغيير كانوا يقسمون ضرائر النوع الواحد إلى حسن وقبيح ، أو مطرد وغير مطرد ، كما فعل السيرافي والصفار الفقيه مثلاً . وقد سبق بيان السبب في الحكم بالحسن أو القبح ، وهو الرد إلى الأصل ، والتشبيه ؛ فما قوى فيه وجه الشبه بالجائز أو كان له أصل يراجع فهو حسن ، ويتفاوت الحسن والقبح بتفاوت درجته في القرب أو البعد من هذين .

لذلك سوف يعالج هذا البحث الضرورة على أساس مختلف ، هو البنية والتركيب . وعلى هذا يكون هناك نوعان من الضرورة ، هما الضرائر الصرفية ، والضرائر النحوية . وسوف نحاول أن نجتمع كل مانراه متعلقاً بظاهرة واحدة في مبحث واحد ، وإن تناوله النحاة في مواضع مختلفة ، متبعين المنهج الآتي :

١ - كل ما كان له نظير في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة ، لن نعه ضرورة بناء على ما قرره النحاة وسبقت الإشارة إليه في الفصل الأول .

٢ - كل ما كان له نظائر في الاستعمال من الحديث النبوي ، لن نعه ضرورة بناء على ما قرره من الاستشهاد بالحديث الشريف في الفصل الأول .

٣ - كل ما كان له نظائر في الاستعمال الثرى ، لن نعه ضرورة ، لأن وجوده في الشر ينفي عنه هذه الصفة ، مع أخذنا في الحسبان التبادل بين الشعر والنثر .

٤ - كل ما كان لهجة لقبيلة معينة ، ونص عليها النحاة ، لن نعه ضرورة بناء على ما قرره ابن جنى من أن اللغات كلها حجة .

٥ - كل ما رجحنا أنه لهجة ، مما لم ينص عليه النحاة ، بدليل استعمالات لهجية حديثة ، بناء على أن اللهجات الحديثة منحدر من أصل عربي قديم ، وساعدت القرائن على ذلك ، عددناه أصلاً لتلك اللهجة ، ولن نعه ضرورة كذلك .

٦ - ما اختلف فيه النحاة ، فعده بعضهم ضرورة وعده البعض الآخر غير ذلك ، ملنا فيه إلى القول بعدم كونه ضرورة . وما رجح فيه القول بعدم كونه من الضرورة أهملناه ، ولم ننص عليه ، بناء على أن القول بالضرورة دفع إليه المنهج المعيارى الذى سلكه النحاة .

٧ - ماتبقى بعد ذلك ، عددناه خاصا بالاستعمال الشعري بوصف الشعر مستوى معيناً تختلف تراكيبه عما سواه ، على رغم أن النحويين خلطوا بين المستويات جميعاً في التقييد مع مراعاة أننا لانعنى بالتنظير في الاستعمال إلا نفي صفة « الضرورة » عن هذا الاستعمال .

٨ - إننا مقتنعون تماماً بأن الهدف من الدراسات اللغوية هو المحافظة على المعنى والحرص على أمن اللبس فيه . وقد استعانت اللغة في سبيل ذلك بمجموعة من القرائن الصوتية والصرفية والنحوية ،^(١) مضافة إلى الموقف الذي يلبس الحدث اللغوي . وهذه القرائن تتضافر معاً من أجل عدم اللبس في المعنى . فإذا أمن اللبس مع اطراح بعض هذه القرائن ، فإن ذلك مما تسمح به اللغة ولا تتهيبه كما سنرى فيما بعد .

(١) انظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة : العربية د . تمام حسان - (حوليات كلية دار العلوم ، سنة ١٩٦٨ - ١٩٦٩) . وانظر الفكرة واضحة مفصلة في كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها .

١ - الضرائر الصرفية

قبل أن نأخذ في تصنيف أنواع الضرائر الصرفية ومعالجتها، تنبغى الإشارة إلى أن معظم هذه الأنواع، تغييرات مقطعية، أى أنها ترمى إلى زيادة مقطع أو حذف مقطع أو إطالة مقطع قصير، أو تقصير مقطع طويل. وهذا بالطبع يؤدي إلى تغيير في بنية الكلمة نفسها. وهذا اللون من التغيير هو الذى يناسب الشعر، لأن الوزن الشعري يقوم أساساً على ترتيب الحركات والسكنات. « والوزن هو أن تكون المقادير المقفاة تتساوى في أزمنة متساوية لاتفاقها في عدد الحركات والسكنات والترتيب »^(١) - كما يقول حازم القرطاجنى - وهذا التغيير الذى نقله لنا النحاة في ضرائر الشعر قد يلحق شكل البنية نفسها بالحذف والزيادة أو التبادل الداخلى من غير حذف ولا زيادة. بمعنى أنه قد يطيل « الحركات القصيرة » في الكلمة، أو يقصر « الحركات الطويلة »، أو ما عبر عنه نحائنا بحروف المد واللين. كما قد يلحق اللواحق الصرفية (العلامات المورفيمية) في البنية فيحذفها أو يحذف بعضها مع إرادتها، أو يضيفها مع عدم الحاجة إليها أحياناً. وعلى ذلك فالضرائر الصرفية نوعان : ضرائر البنية ، وضرائر الوحدات الصرفية .

أولاً : من ضرورات البنية :

يمكن القول إجمالاً بأن البنية في الشعر تخضع لظروف خاصة، قد تزيد فيها وقد تنقص. وقد أجمع النحاة على أن الشاعر يجوز له أن « يحذف ما لا يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه »^(٢). كما أن الشعراء « يبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذى لا يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ليستوى وزن الشعر به »^(٣). « وأنهم » إذا استكروهوا في الشعر لإقامة الوزن خلطوا فيه »^(٤). فلم يلتزموا بإيراد البنية الصرفية كما عرفت. لذلك يرى ابن جنى أن مد المقصور، وقصر الممدود، والإشباع والتحريف، لاتعتد أصولاً ولا تثبت بها مثل موافقة ولا مخالفة^(٥). ومعنى هذا أنه يرى عدم الاعتماد على الشعر في استخراج القواعد منه، لأن له نظاماً خاصاً في صرفة إذ تتعرض فيه الصيغ لما لا تتعرض له في الشر.

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٢٦٣. وانظر: ص ٢٦٥ أيضاً. (٢) شرح السيرافي : ١ / ٢١٥.

(٣) شرح السيرافي : ١ / ٢٣٢. (٤) الخصائص : ٣ / ٢٠٨. (٥) انظر: الخصائص : ٣ / ٢١٣.

وسوف نناقش الآن ما قال عنه النحاة إنه ضرورة مما يتعلق بالبنية واضعين في الحسبان أن ما كان له نظائر في القرآن الكريم وقراءاته، أو الحديث الشريف، أو كان لهجة لقبيلة معينة، لن نعتد به ضرورة؛ لأن مادفع النحاة إلى القول بأن مثل هذا ضرورة حينئذ هو محاولة طرد القاعدة. وأما ما كان غير ذلك فهو الذي نعهده صورة خاصة للاستعمال الشعري بوصفه مستوى خاصاً ينبغي أن يفصل عن غيره.

١ - إطالة الحركات القصيرة في البنية :

أجاز النحاة للشاعر في الضرورة أن يشبع الحركة، سواء أكانت الفتحة أم الكسرة أم الضمة. وإشباع الحركة - في رأيهم - يتولد عنه حرف مد ولين. وهم يفرقون بين الحركة القصيرة كالفتحة مثلاً وما يتولد عنها من إطالتها أو مطولها وإشباعها على حد تعبيرهم، فيسمون الحركة الممتدة أو المتولدة عن إشباعها «ألفاً». وكذلك الضمة والكسرة حينما تشبعان يتولد عن الضمة «واو»، وعن الكسرة «ياء».

ولعل فقدان الرموز للحركات الطويلة، واستعمال الواو والياء أصوات مد ولين تارة، وأصواتاً صحاحاً تارة أخرى، وفكرة الأصول الثلاثية، هي التي أوقعت في هذا اللبس. فاللبس هنا أت من التأثير بالرمز الكتابي وثلاثية الأصول.

ولكنهم - مع هذا - كانوا يدركون أن الحركات أخوات لأصوات المد واللين، « وليس حرف (كلمة) لو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها ». ^(١) « وأن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو ^(٢) ». ويقول ابن جنى: « وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ». ^(٣) ويؤكد أبو الفتح هذه الحقيقة بقوله « ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه ^(٤) ». ولعل هذه الملاحظة هي التي جعلت بعض النحاة يذهبون - وهم على حق - إلى أن إعراب الأسماء الستة إنما هو بالحركات على الحرف الصحيح منها كالباء في (أبوك) « وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات ^(٥) ». ولكن ابن جنى بعد أن يؤكد أن

(١) الكتاب : ١٦٥ / ١ . (٢) سر صناعة الإعراب : ١٩ / ١ .

(٣) سر صناعة الإعراب : ٢٠ / ١ . (٤) سر صناعة الإعراب : ٢٠ / ١ .

(٥) الإنصاف : ١٥ / ١ . وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢ / ١ .

الحركات أبعاد حروف المد واللين يخلط في هذه الملاحظة؛ إذ يخلص منها إلى نتيجة مختلفة تماماً، وهى أن الحروف تجرى بحرى الحركات في الإعراب، كالأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وثبوت النون علماً للرفع في الأفعال الخمسة وحذف الواو والياء والألف للجزم.^(١) ومظهر الخلط هنا أنه جمع مع هذه الحركات الممتولة النون في رفع الأفعال الخمسة والألف في المثنى المرفوع، وحذف حروف العلة في المضارع الناقص المجزوم.

ومهما يكن من أمر، فإن الذى يعنينا هنا ما أجازوه للشعراء من مطل هذه الحركات في الشعر، وقد جعلوا ذلك مقصوراً على الضرورة. وقالوا عن رأى من ذهب إلى أن الإشباع مطل لحركة الإعراب في الأسماء الستة، إنه « قول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر^(٢) ».

وإشباع هذه الحركات قد تناول الفعل والاسم جميعاً، ولكنه يختلف من موضع لآخر.

أولاً - الإشباع في الفعل :

(أ) هناك إشباع في الفعل لا يؤثر في إعرابه، ومن شواهد بيتان تتداولهما كتب النحو، وهما قول الشاعر:

الله يعلم أنا فى تلفتنا يوم الفراق إلى إخواننا صور
وأنى حيثما يثنى الهوى بصرى من حيثما سلكوا أدنو فأنظور^(٣)
وقول عنتره في معلقته :

ينباع من ذفرى غضوب جصرة زيافة مثل الفنيق المكدم^(٤)

ويقول الأصمعي عن (ينباع) : « يقال : انباع الشجاع ينباع انبياعاً إذا انخرط ماضياً من الصف^(٥) » ويقول ابن الأعرابي : « ينباع : ينفعل من باع يبيع ، إذا مر مرأً لنا فيه تلو، وأنكر أن يكون الأصل فيه يبيع^(٥) ». وجاء في العباب : انباع العرق سال . وأنشد هذا البيت^(٦) ، ويقال في مثل « مخربق لينباع^(٧) » ومهما يكن من محاولة تخريج هذا البيت

(١) انظر : الخصائص : ٣١٦/٢ . (٢) الإنصاف : ١٧/١ . وانظر : شرح المفصل : ٥٢/١ .

(٣) انظر في هذين الشاهدين . الخصائص : ٣١٦/٢ . وسر الصناعة : ٣٠/١ . والمحتسب : ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ . وشرح القصائد السبع لابن الأنباري : ٣٣٢ والصاحبي : ٢١ ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٥٩ ، ٦٠ . والإنصاف :

١٦ ، ١٥/١ . وشرح الشافعية : ٧٠/١ والخزانة : ١٢٠/١ . وشرح شواهد الشافعية : ١١ . والضرائر : ٢٨٣ .

(٤) المحتسب : ٢٥٨/١ . (٥) الخزانة : ١٢٠/١ .

(٦) السابق . (٧) النوادر : ٢٤٥ ، والمخربق : الساكت على السوء .

فقد ورد الإشباع في قراءة الحسن^(١) ﴿سأوريكم دار الفاسقين﴾. ^(٢) بإشباع ضمة الهمزة، ولأمر ما رسمت في المصحف بواو بعد الهمزة.

ومن الإشباع الذي ليس له أثر في الإعراب الإشباع في الفعل الماضي كالذي في بيت امرئ القيس الذي ثار من حوله خلاف طويل وهو قوله:

له متنتان خطاتا كما أكب على ساعديه النمر^(٣)

فقال ثعلب: إنه خطنا، فلما تحركت التاء أعاد الألف من أ. ل الحركة والفتحة، وقال المبرد: إنه أراد الإضافة،^(٤) فحذف النون فأخرج الكلمة عن كونها فعلا أصلا.

(ب) وهناك إشباع في الفعل يؤثر في إعرابه، وأعنى به الفعل المضارع الناقص الذي ينبغي - كما تصور القواعد - أن تقصر حركة آخره في الجزم أو بتعبير النحاة يحذف حرف العلة، ولكنه مع الإشباع لا يحذف، أي تبقى الحركة طويلة، فتصير صورة الفعل مع الجزم كصورته مع غير الجزم. وشواهد هذا النوع كثيرة. وقد التمس لها النحاة وجوها من العلل لكي توافق القاعدة وتبعد بها حتى عن الضرورة، لأنهم قالوا بأنه ليس في شيء مما أباحوه للشعراء في الضرورة «رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا. ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطرحا، ولم يدخل في باب ضرورة الشعر^(٥)». ومن شواهد هذا النوع قول قيس بن زهير.

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد^(٦)
وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:
وتضحك منى شيخة عبشمية
وقول الآخر:
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع^(٧)
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع^(٨)

(١) المحتسب: ٢٥٧/١.

(٢) سورة الأعراف: ١٤٥.

(٣) انظر: ديوان امرئ القيس: ١٦٤. وما يجوز للشاعر في الضرورة: ٣٥. ومعجم الأدباء: ١١١/٥. والأشباه والنظائر: ٢٢/٣.

(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجي: المجلس رقم ٥٠. ص ١٠٩. (٥) شرح السيرافي: ٢٠٠/١.

(٦) انظر على سبيل المثال: سيبويه: ٥٩/٢. ومعاني القرآن للفراء: ١٦١/١. والنوادر: ٢٠٣. وشرح السيرافي: ٢٠٩/١. وما يجوز للشاعر: ٣٤.

(٧) انظر: الإنصاف: ١٥/١. والمفصل: ٣٧٨. وشرح المفصل: ١٠٥/١٠. وشرح الصنفار الفقيه: ٢٤. وإرتشاف الضرب: ١٢٢٤. وشرح الشافية: ١٨٤/٣.

وقول الآخر:

كأن العين خالطها قذاها بعوار فلم تقضى كراها^(١)

وقول الآخر:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق^(٢)

ويلاحظ أن معظم هذه الأفعال جاءت مسبقة بحرف الجزم (لم) . ولعل هذا ما دعا ابن مالك إلى القول بأن عدم الجزم بلم لغة^(٣) .

(جـ) وهناك إشباع في فعل الأمر الناقص الذي تنص القواعد على أنه ينبغي أن يحذف منه حرف العلة أو عبارة أخرى تقصر فيه الحركة الطويلة عند استعماله للمخاطب الواحد، ومع الإشباع لا يحذف حرف العلة مثل قول الشاعر:

أبا خالد فاكسوهما حلتيهما فإنكما إن تفعلا فتیان^(٤)

وقول الآخر:

ثم نادى إذا دخلت دمشقاً ياي زيد بن خالد يا يزيد^(٥)

وينص المرزبانى على أن إثبات الياء والواو في مثل هذه لغة طيىء^(٦) .

ثانيا : الإشباع في الاسم :

إن إشباع الحركات في الاسم لا يؤدي إلى اختلال في ظاهرة الإعراب ، ولذلك لم يثر حوله خلاف بين العلماء ، واكتفوا بعرض نماذج منه للتدليل على جوازه للشاعر إذا اضطّر « فإن العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف ، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء ، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو » .^(٧) وما ساقوه نموذجا لإشباع الفتحة قول ابن هرمة يرثى ابنه :

(١) مجالس ثعلب : ٤٧ .

(٢) انظر: شرح السيرافي : ٢٠٩/١ . والخصائص : ٣٠٧/١ . والإنصاف : ١٦/١ . وشرح المفصل : ١٠٦/١٠ .

(٣) انظر: التسهيل : ٢٣٦ وشرح الأشموني : ٦/٤ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٢٤ .

(٥) مايجوز للشاعر في الضرورة : ٣٤ .

(٦) انظر الموشح : ٣٣ .

(٧) سر الصناعة : ٢٧/١ .

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمتزاح

أراد : بمتزح فأشبع فتحة الزاى^(١)، وقول الآخر :

أقول إذ خرت على الكلكال ياناقتا ماجلت من مجال^(٢)

وهناك بعض الأسماء التى قيل إن إشباع الفتحة فيها إشباع لازم مثل كلمة (بينا) فى قول أبى ذؤيب :

بيننا تعنقه الكهامة وروغة يوما أتيح له جرىء سلفع^(٣)

وقول رجل من قيس عيلان :

فبيننا نحن نطلبه أانا معلق وفضة وزناد راعى^(٤)

يقول ابن جنى : أراد « بين نحن نرقبه أانا فأشبع الفتحة فحدثت بعدها ألف » . ويقول عن البيت الأول يريد « بين تعنقه إلا أن هذه الألف وإن كانت إشباعاً للفتحة ، فإنها فى هذا الموضع زيادة لازمة » .

ومن نماذج إشباع الضمة قول الشاعر :

ممكورة جُمّ العظام عطبول كان فى أنيابها القرنفول^(٥)

ومن نماذج إشباع الكسرة قول الشاعر :

لا عهد لى بنيضال أصبحت كالشن البال^(٦)

وقول الفرزدق :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهم تنقاد الصياريف

« أراد الصيارف فأشبع الكسرة فتولد عنها ياء . فأما الدراهم ، فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهام وقد نطقت به العرب قال :

لو أن عندى مائتى درهام لجاز فى آفاقها خاتامى^(٧)

(١) سر الصناعة : ٢٩/١ . والخصائص : ١٢١/٣ . والمحتسب : ١٦٦/١ ، ٣٤٠ . والإنصاف : ١٤/١ . وشرح شواهد الشافية : ٢٥ .

(٢) الإنصاف : ١٦٦/١ ، ٤٤٦/٢ . (٣) سر الصناعة : ٢٩/١ . والخصائص : ١٢٢/٣ والمغنى : ٤٠/٢ .

(٤) الكتاب : ٨٧/١ . وسر الصناعة : ٢٧/١ .

(٥) الإنصاف : ١٥/١ ، ٤٤٦/٢ . (٦) السابق والخصائص : ١٢٣/٣ .

(٧) سر الصناعة : ٢٨/١ .

وفي هذا البيت نفسه أشبعت فتحة التاء في خاتم فتولدت صيغة أخرى هي خاتام^(١).
ومن الإشباع في الاسم ، إشباع فتحة النون من ضمير المتكلم (أنا) في الوصل ، كقول
الأعشى :

فكيف أنا وانتحالي القوافي بعد المشيب كفى ذاك عارا^(٢)
وقول حميد بن بجدل الكلبي :
أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تذریت السناما^(٣)
وقول الآخر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يَرْتَدِّجَا^(٤)
وقد قال الرضى : « وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضا في السعة^(٥) » .
وهذا من لغة تميم وبعض قيس وربيعة على ما قال أبو حيان^(٦) . وقد قرىء (وأنا أعلم بما
أخفيت^(٧)) بإشباع فتحة النون في أنا ، ومع ذلك كله فإن النحاة لم يمنعهم هذا من اعتداد
مثله ضرورة في الشعر . بل إن بعضهم أنكروه ، وتأول ما جاء في القراءة^(٨) .
ومن الإشباع في الاسم - أيضا - إشباع ما الاستفهامية المجرورة بحرف جر كقول حسان
ابن ثابت :

علاما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ في رماد^(٩)
وقول عمر بن أبي ربيعة :

لمقال الصفى فيم التجنى ولما قد جفوتنى وهجرتا^(١٠)
وقد سمى النحاة ذلك ردا للمحذوف من أجل الضرورة^(١١) . وقد عللوا حذف الألف
بأنه للفرق بين الإستفهام والخبر^(١٢) . وقد ورد في قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون^(١٣)) ،

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة : ٩٧ .

(٢) شرح السيرافي : ٢١٥ / ١ . ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٣٥ . وشرح الصفار الفقيه : ٢٢ ب .

(٣) المراجع السابقة ، وشرح شواهد الشافية : ٢٢٣ . وشرح المفصل : ٩٣ / ٣ .

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٢٦ . (٥) شرح الشافية : ٢ / ٢٩٥ .

(٦) ارتشاف الضرب : ١٢٢٢ . (٧) سورة الممتحنة : آية ١ .

(٨) انظر شرح السيرافي : ٢١٥ / ١ . وشرح الصفار : ٢٢ . ب وارتشاف الضرب : ١٢٢٢ .

(٩) المحتسب : ٣٤٧ / ٢ . والأشمونى : ٢١٦ / ٤ . وشرح وشواهد الشافية : ٢٢٤ .

(١٠) شواهد التوضيح : ١٦١ . (١١) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١٠٩ .

(١٢) انظر المغنى : ٤ / ٤ . (١٣) النبأ : ١ .

بإشباع فتحة ميم ما الاستفهامية^(١). وكلام ابن جنى يشعر بأن هذا لهجة، إذ يقول في التعليق على هذه القراءة: « هذا أضعف اللغتين ». ^(٢) كما استشهد الرضى ببيت حسان « على أن بعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة ». ^(٣) وعلى ذلك تكون القراءة لهجة، وما جاء في الشعر فهو على وفاق تلك اللهجة، ولذلك أجاز ابن مالك هذا لوروده في القرآن، والحديث النبوى . ومنه ما جاء في صحيح البخارى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : « قدم على رضى الله عنه على النبى - ﷺ - من اليمن فقال : بها أهملت ؟ ». ^(٤) وقوله ﷺ « ليأتين على الناس زمان لا يبالى المرء بما أخذ المال ، أمن حلال أم من حرام ». ^(٥) وقول سهل بن سعد - وقد امتمروا فى المنبر مم عوده - « والله إننى لأعرف مما هو ». ^(٦) ويقول ابن مالك : « وفى عدول حسان عن « علام يقوم يشتمنى » ، وعدول عمر عن « ولم » مع إمكانها دليل على أنها مختاران لا مضطران » ^(٧) .

رأى فى الإشباع :

هذه نماذج مما جاء عنهم فى إشباع الحركات - على حد تعبيرهم - وقد رأينا أن من هذا الإشباع ما لا يغير الإعراب عن وجهه مثل ينباع ، وأنظور وقول الآخر :

لو أن عمرا هم أن يرقودا^(٨)

والإشباع فى الأسماء كذلك ، ومنه ما يغير الإعراب عن وجهه الذى رسمه له النحاة مثل (لم أهجو) ، (ألم يأتيك) .

ويلاحظ أن ما يغير الإعراب عن وجهه تعددت فيه الروايات^(٩) ، وكثر حوله الخلاف على عكس النوع الآخر. وهذا يكشف عن اهتمام النحاة بقواعد الإعراب وحرصهم على سلامتها أن تحتل ؛ ومن أجل ذلك نظروا إلى مثل هذه الظواهر ، لا على أنها لهجات أخرى تخالف القاعدة ، أو على أنها اختلافات نطقية تناسب معنى معيناً تطلب له وتراد عليه ، بل على أنها ضرورة وحسب ، وأراحوا أنفسهم من عناء بحثها بحثاً كان من الممكن أن يكشف لنا عن جوانب أخرى فى اللغة أهملوها بعدم وصفهم أو تسجيلهم لها ، وبعرضهم على

(١) انظر المحتسب : ٢٤٧/٢ . وشواهد التوضيح : ١٦١ .

(٢) المحتسب : ٣٤٧/٢ . (٣) شرح شواهد الشافية : ٢٢٤ .

(٤) صحيح البخارى : ١٧٢/٢ . (٥) صحيح البخارى : ٧٧/٢ .

(٦) صحيح البخارى : ١٢/٢ . (٧) شواهد التوضيح : ١٦٢ .

(٨) الصاحبى : ١٩٣ . (٩) انظر المحتسب : ٦٩/١ .

القواعد وحدها مع ورود مثل هذا الإشباع في القرآن في الاسم والفعل جميعاً مثل قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين)^(١) بإشباع الهمزة المضمومة في الفعل ، وقراءته أيضاً (متكاء)^(٢) . كما ورد الفعل ناقص غير محذوف الآخر في حالة الجزم في قوله تعالى (لا تخف دركا ولا تخشى)^(٣) ، في قراءة حمزة .^(٤) وقوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى)^(٥) . ولكنهم يلمسون لكل من هذه القراءات وجهاً تخرج عليه بما يوافق قواعدهم^(٦) .

إن ما قال عنه النحاة إنه ضرورة في أمثلة الإشباع التي سبق إيرادها يخضع من وجهة نظرنا لأمر يختلف بعضها عن بعض وإن كانت تتفق في مظهر واحد هو الإشباع . ذلك أن قول الشاعر « ألم يأتيك » الذي يقول عنه سيبويه إنه مجزوم من الأصل^(٧) يقول عنه الفراء « من العرب من يفعل ذلك » .^(٨) ويشعر كلام السيرافي عنه بأنه لهجة^(٩) ويقول الأعمش : « وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله »^(١٠) ويقول عنه ابن مالك « إنها لغة معروفة »^(١١) . وقد صرح المرزباني بأن ثبات الواو والياء في حال الجزم لغة طيء^(١٢) . وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل^(١٣) . ولعل اللهجة التي تبقى على الياء والواو في حال المضارع المجزوم هي التي تبقى على الياء والواو في فعل الأمر للمخاطب الواحد ، ويشد ذلك ماورد في القرآن الكريم من ثبات الواو والياء بل والألف في حال الجزم ، وليس في القرآن ضرورة كما يقول السيرافي .

أما الإشباع الذي لا يؤدي إلى تغيير حكم إعرابي في الأفعال والأسماء ، فهو على الرغم مما قيل عن بعضه إنه لغة ،^(١٤) يخضع لقوة النبر بغرض التركيز والضغط على معنى معين ، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها ، فهو إذن - من نبر السياق ، أو النبر الدلالي ، كما يسميه الدكتور تمام حسان : « وأى مقطع في المجموعة الكلامية سواء كان في وسطها أو في آخرها صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر » .^(١٥) وقد التفت ابن جني لفئة ذكية إلى هذا ، عندما فسر قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) بعد أن استدلل لها

(١) الأعراف : آية ١٤٥ . (٢) يوسف آية : ٣١ .

(٣) طه آية : ٧٧ . (٤) انظر شرح السيرافي : ٢١٠ / ١ . والسبعة : ٣٢١ .

(٥) الأعلى . وانظر شواهد أخرى من القراءات المشبعة والأحاديث والشواهد في شواهد التوضيح : ٢١ - ٢٤ .

(٦) انظر على سبيل المثال : شرح السيرافي : ٢١٠ / ١ . وأوضح المسالك : ٤٣ / ١ .

(٧) الكتاب : ٦٠ / ٢ . (٨) معاني القرآن ، للفراء : ١٦١ / ١ .

(٩) انظر شرح السيرافي : ٢٠٩ / ١ . (١٠) تحصيل عين الذهب : ٥٩ / ٢ ، ٦٠ .

(١١) شواهد التوضيح : ٢٢ . (١٢) الموشح : ٣٣ .

(١٣) شرح الجمل لابن عصفور : ورقة ٦٤ ب . (١٤) انظر اللسان : ٣١٢ / ٢ ، ٣٧٩ .

(١٥) مناهج البحث في اللغة ١٦٣ ، د . تمام .

بالأبيات التي ذكرناها ويعدّها النحاة ضرورة ، قال : « وزاد في احتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فألحقت الواو فيه » . (١)
ونحن لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع فيه والاعتماد عليه إلا على أنه هذا النبر الدلالي المرتبط بالسياق . ولعل فهم ابن جنى لهذه الظاهرة على هذا النحو ، هو الذي جعله لم يقل عنها إنها ضرورة في كتابيه المحتسب والخصائص مع أنه قال إنها ضرورة في سر الصناعة . وقد ألف المحتسب في أخريات حياته ، فرأيه فيه رأى مستحصد مجرب خبير . وهو يقول فيه « وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح ثراً ونظماً » (٢)
فليس - إذن - مختصاً بالضرورة . وعلى أية حال فمادام المعنى واضحاً لا لبس فيه ولا غموض فأى شيء آخر غير معنى عليه بعد فهم المعنى ، وليس هذا بدعا من القول ، فابن جنى - وهو إمام فذ من أئمة العربية - يقول : « فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى » . (٣) فإذا كان الإعراب - وهو أهم ما عني به النحويون - قد تفسده العرب في سبيل صحة المعنى ، أفلا تشجع بعض أصوات البنية لتقوية هذا المعنى إذ « إن الأصوات تابعة للمعاني ، فمتى قويت ، قويت ومتى ضعفت ، ضعفت » (٤) ومهما يكن من أمر فهو من التحريف في البنية لوضوح المعنى وعدم اللبس فيه .

٢ - تقصير الحركات الطويلة :

كما أجاز النحاة للشعراء أن يمدوا الحركات القصيرة حتى تتولد عنها حروف المد واللين ، أجازوا لهم - كذلك - أن يقصروا الحركات الطويلة أو يمجّزوا - على حد تعبيرهم - بالفتحة عن الألف ، وبالكسرة عن الياء ، وبالضمة عن الواو استخفافاً (٥) .

(أ) وما ساقوه شاهداً على الاجتزاء بالفتحة عن الألف قول الشاعر :

ألا لا بارك الله في سهيل إذا ما الله بارك في الرجال (٦)

وقول الشاعر :

أقبل سبيل جاء من عند الله مجرد حرد الجنة المغلّة (٧)

(١) المحتسب : ٢٥٩ / ١ .

(٢) السابق : ٢٥٨ / ١ .

(٣) السابق : ٢١١ / ٢ .

(٤) السابق : ٢١٠ / ٢ .

(٥) انظر الخصائص : ٢١٦ / ٢ .

(٦) الخصائص : ١٣٤ / ٣ . والمحتسب : ٢٩٩ / ١ ، ٨٢ / ٢ . والضرائر : ٧٣ ، ٨١ .

(٧) الكامل : ٣٥ / ١ . وشرح الصفار : ورقة ٢٨ . أ والضرائر : ٧٣ .

وقول أبى العالية من أرجوزة طويلة :

ثم صبرت واعتصمت بالله
نفساً بحمل العبء مستقلة^(١)

وهذا الاستعمال للفظ الجلالة قد يكون من تسرب بعض اللهجات إلى اللغة الأدبية المشتركة . وما تزال بقايا هذه اللهجة موجودة حتى الآن بعد حذف العلامة الإعرابية ، إذ كثيرا ما يستعمل لفظ الجلالة بهذه الطريقة في مواقف معينة ، ولعل البحترى حين أنشد هذا البيت :

ولماذا تتبع النفس شيئا
جعل الله الفردوس منه جزاء

كان متأثرا بقايا تلك اللهجة ، إذا لا يستقيم البيت إلا بتقصير الحركة الطويلة في (الله) وإسقاط العلامة الإعرابية ، ويتضح ذلك بكتابتها كتابة عروضية (جعلللل = فعلاتن) وقد ظن ابن العميد أنه كسر البيت فقال : ننشده « جعل الله الخلد منه جزاء » ليستقيم^(٢) . ونحن لا نتخصر على البحترى حينما نزعّم أنه أنشد البيت على ما وصفنا . فقد روى عن أعشى همدان قال :

من دعا على غزيلي
أريح الله تجارته
وخضاب بكفه
أسود اللون قارنه

وعاب الأصمعي راويه بقوله « ياسبحان الله يحذف الألف التي قبل الهاء في (الله) ويسكن الهاء ، ويرفع تجارته وهو منصوب ، ويجوز هذا عنه ويروى الناس عن مثله^(٣) » . وسواء صحت هذه الرواية أو لم تصح فإنها تدل على أن هذا الاستعمال كان موجودا يرويه الناس ويتناقلونه .

وقد ورد - أيضا - الاستغناء عن الألف بالفتحة في قول الراجز :

أصبح قلبي صردا
لا يشتهي أن يردا
إلا عرارا عردا
وصليانا برّدا^(٤)

يريد : عاردا ، وباردا ، وقول الآخر :

مثل النقال لبدّه ضرب الطلل^(٥)

(١) الخصائص ٢/ ٢٤٦ . (٢) انظر: العمدة ٢/ ١٩١ ،

(٣) مراتب النحويين : ٩٩ . (٤) الخصائص ٢/ ٣٦٥ . والمحاسب : ١/ ٢٩٩ ، ٢/ ٨٢ .

(٥) انظر : السابق .

يريد : الطلال .

وقد استدل ابن جنى بهذه الشواهد على جواز قراءة مالك بن دينار^(١) (فاقعدوا مع الخلفين) . (٢) وقراءة أبي رجاء^(٣) : (القنّع)^(٤) . ولست أدري لم يعد ما جاء في هذه الأبيات ضرورة - إذن - مادام قد ورد في القراءات القرآنية ؟

ويمكن أن يعد من تقصير الحركات في رأى البصريين قول الشاعر :

في كلت رجلها سلامى واحده^(٥)

وكما جاء ذلك في الاسم ، جاء في الفعل أيضا كما في قول رؤبة :

وصانى العجاج فيما وصنى^(٦)

(ب) ومما جاء من حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمة ، قول الشاعر :

إن الفقير بيننا قاض حكم أن ترد الماء إذا غاب النجم^(٧)

يريد : النجوم ، فحذف الواو اكتفاء بالضمة . وقول الآخر :

حتى إذا بلت حلاقيم الحلق^(٨)

يريد الحلق . وقول الأخطل :

كلمع أيدي مثاكيل مسلبة يندبن ضرس بنات الدهر والخطب^(٩)

يريد الخطوب . وقول الآخر :

وكان ممن أرتجى وأدخر للدهر عندى مصمئلات الأمر^(١٠)

يريد الأمور :

وقد استدل بهذه الأبيات ابن جنى في « المحتسب » على جواز قراءة الحسن :^(١١) (وبالنجم هم يهتدون)^(١٢) - بضم النون المشددة والجيم - ويلاحظ أن مفردات هذه الصيغ

(١) المحتسب : ٢٩٨ / ١ .

(٢) سورة التوبة : ٨٣ .

(٣) المحتسب : ٨٢ / ٢ .

(٤) سورة الحج : ٣٦ .

(٥) انظر الإنصاف : ٢٦٠ / ٢ .

(٦) الخصائص : ٢٩٣ / ٢ ، ٣١٧ ، والضرائر : ٨٠ .

(٧) الخصائص : ١٣٤ / ٣ ، والمحتسب : ٢٩٩ / ١ .

(٨) الخصائص : ١٣٤ / ٣ .

(٩) الخصائص : ١٣٤ / ٣ ، والمحتسب : ٣٠٠ / ١ .

(١٠) المنصف : ٣٤٩ / ١ .

(١١) المحتسب : ٨ / ٢ .

(١٢) سورة النحل : ١٦ .

الواردة في الآيات على الترتيب هي : نجم ، وحلق ، وخطب ، وأمر ، وهي جميعا على وزن فعل - بفتح الفاء وسكون العين - ، ويقول أبو الفتح « النجم : جمع نجم ، ومثله مما كسر من فعل على فَعْل : سقف وسقف ، ورهن ورهن^(١) » . فلم لا تكون هذه صيغة أخرى لجمع هذه الكلمات ، لاسيما وقد ورد نظيرها في القرآن ، فضلا عن أن هناك صيغا للجمع على فَعْل جاءت نتيجة حذف الضمة الطويلة مثل « أسد » إذ يقول أبو على الفارسي : « وقد أوما سيبويه في باب أسد إلى أنه مقصور من فعول كأنه أسود ثم حذف الواو فبقى أسد ثم أسكن السين كما يسكنون المضموم في غير هذا الموضع »^(٢) .

(ج) ومما جاء في الشعر من حذف الياء الممدودة أو الكسرة الطويلة ، استغناء عنها بالكسرة قول عبيد الله بن الحر :

وبدلت بعد الزعفران وطيبه صدأ الدرع من مستحكات المسامر^(٣)

يريد : المسامير ، وقول غيلان :

قد قربت سادتها الروائسا والبكرات الفسج العظامسا^(٤)

يريد العظاميس ، لأنها جمع عيطموس . ولعل المسامر والعظامس وما جاء مثلها صيغة أخرى لجمع ما كان مفردة مثل عيطموس ومسمار ، ولتكن من صيغ الجموع الخاصة بالشعر ، وربما كان من أسباب كثرة جمع التكسير الترخُّص في البنية عند أمن اللبس .

وقد قصرت الكسرة الطويلة أى الياء الممدودة استغناء عنها بالكسرة القصيرة في آخر الاسم المنقوص غير المنون ، كقول الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأن يصرمنه ويكون أعداء بعيـد وداد^(٥)
وقول الآخر :

فطرت بمنصلى في بعملات دوامى الأيدى يخبطن السريحا^(٥)
وقول خفاف بن ندبة السلمى :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإثم^(٥)

(١) المحتسب : ٨ / ٢ .

(٢) النصف : ٣٤٧ / ١ .

(٣) المحتسب : ٩٥ / ١ ، ٣٠٠ .

(٤) الكتاب ١١٩ / ٢ . والمحتسب ٣٠٠ / ١ . وما يجوز للشاعر : ٦٥ .

(٥) الكتاب : ٩ / ١ ، ١٠ . والخصائص : ١٣٣ / ٣ .

وقد جاء مثل هذا النوع كثيرا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ يوم التناد ﴾^(١) ، ﴿ يوم التلاق ﴾^(٢) ، ﴿ الكبير المتعال ﴾^(٣) ، ﴿ من يهد الله فهو المهتد ﴾^(٤) . وهذا من خصائص لهجة خاصة تسربت إلى اللغة المشتركة وقد حكى سيبويه أن « من العرب من يحذف هذا في الوقف ، شبهوه بما ليس فيه ألف ولا م »^(٥) ولكنه لم يصرح بأصحاب هذه اللهجة ، غير أن هذه الظاهرة جاءت في القرآن أيضا وفي غير الوقف كقوله تعالى ﴿ وجفان كالجواب وقدور راسيات ﴾^(٦) . ومع ذلك فإن سيبويه نفسه يعد هذا ضرورة ، وكان الأحرى به أن يقول إن هذا كثير في الشعر دون النثر .

ومن قبيل الاستغناء بالكسرة القصيرة عن الكسرة الطويلة ، والاستغناء بالضممة القصيرة على الضمة الطويلة ما يكون في ضمير الغائب والغائبة المتصل . وقد ذكر ابن الأنباري عددا غير قليل من أمثله في الإنصاف^(٧) ، ومن ذلك ما جاء في المصادر الأخرى كقول مالك بن خريم الهمداني :

فإن يك غثا أو سميئا فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا^(٨)
وقول الشماخ :

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الموسيقى أو زمير^(٩)
وقول حنظلة بن فاتك :

وأيقن أن الخيل إن تلبس به يكن لفسيل النخل بعده أبر^(١٠)
وقول رجل من باهلة :

أو معبر الظهر ينبي عن وليته ماحج ربه في الدنيا ولا اعتمرا^(١١)
وقول الأعشى :

وماله من مجد تليد وما له من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا^(١٢)

(٢) سورة غافر : ١٥ .

(٤) سورة الإسراء : ٩٧ . والكهف : ١٧ .

(٦) سورة سبأ : ١٣ .

(١) سورة غافر : ٣٢ .

(٣) سورة الرعد : ٩ .

(٥) الكتاب : ٢٨٨ / ٢ .

(٧) انظر : الإنصاف : ٢٩٨ / ٢ ، ٢٩٩ .

(٨) الكتاب : ١٠ / ١ . وشرح السيرافي : ٢٢٦ / ١ ، ٢٥٨ . والعمدة : ٢٠٩ / ٢ .

(٩) انظر : الكتاب : ١١ / ١ . والخصائص : ١٢٧ / ١ ، ١٧ / ٢ ، ٣٥٨ .

(١٠) الكتاب : ١١ / ١ . وشرح السيرافي : ٢٢٥ / ١ .

(١١) انظر الكتاب : ١٢ / ١ . والمقتضب : ٣٨ / ١ . وشرح السيرافي : ٢٢٥ / ١ .

(١٢) الكتاب : ١٢ / ١ . والمقتضب : ٣٨ / ١ ، ٢٢٦ . وشرح السيرافي : ٢٥٩ / ١ .

وقول ذى الخرق الطهوى يصف ذئبا :

ألم تعجب لذئب بات يعوى ليؤذن صاحباً له بالحاق^(١)

وقد عدّ النحاة ذلك كله ضرورة . وينقل أبو حيان أن هذا من لغة عقيل وكلاب لأن من « لغتهم الحذف فى الكلام » .^(٢) ويعزى هذا أيضاً إلى أزد السراة ، فقد « نقل يونس والأخفش أن الحذف والتسكين لغة لأزد السراة نحو قوله :

أما يعود به شاة فياًكلها أو أن تبيعه فى بعض الأراكيب^(٣)

وتنبغى الإشارة هنا إلى عبارة السيرافى التى يفسر على أساسها الحذف فى مثل هذا ونحوه فى الشعر ، وهى قوله : إن الحذف فى مثل هذا « لا يخل بمعنى ولا يدخل شيئاً فى غير بابه » .^(٤) وهذا ما نعينه عندما نقول إن هذا ونحوه من اطراح الصيغة وهى إحدى القرائن التى تتضافر مع غيرها من أجل وضوح المعنى ، ومادام المعنى لم يختل فقد كان « اجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف » على حد تعبير ابن الأنبارى كثيراً فى كلامهم . « والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى » .^(٥) وقد يكون لنا فى ورود نماذج من ذلك فى القراءات القرآنية مسوغ فى عدم اعتداد ذلك مما يضطر إليه الشاعر :

وقد دفعت ظاهرة تقصير الحركات الطويلة بعض النحاة إلى القول بآراء ينفردون بها ، كقول بعضهم : إن « لن » تعمل الجزم كقول الشاعر :

فلن يخل للعينين بعدك منظر^(٦)

والاختلاف حول جواز إعمال لام الطلب وهى محذوفة كقول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شىء تبالا

وقول الآخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاحشى لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى^(٧)
وهذا كله من تقصير الحركات الطويلة الذى يكثر فى الشعر لأنه به أشبه .

(١) مجالس ثعلب : ١٨٤ . (٢) ارتشاف الضرب : ١٢٣١ .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٣١ . وانظر العمدة : ٢٠٩ / ٢ .

(٤) شرح السيرافى : ٢٢٦ / ١ . (٥) الإنصاف : ٣١٤ / ٢ .

(٦) انظر : المغنى : ٣٢١ / ١ . والأشمنوى : ٢٧٨ / ٣ . والهمع : ٣ / ٢ .

(٧) انظر : الكتاب : ١ والإنصاف .

٣- استعمال (هو) و (هي) في الشعر:

وردت في الشعر استعمالات مختلفة لهذين الضميرين عدها النحاة ضرورة، فمرة تشدد الواو والياء منها، ومرة تسكنان، وأخرى تحذفان. فتشديد الواو مثل ما أنشدته الفراء:

مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله^(١)
وقول الشاعر:

وإن لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم^(٢)
وتشديد الياء مثل قول الشاعر:

والنفس ما أمرت بالعنف آية وهى إن أمرت باللطف تأتمر^(٣)

وتشديد الواو والياء لغة همدان^(٤). ولكن الألوسى، بعد أن ذكر أنه لغة همدان. يقول: «والمحققون على أن كل ذلك من باب الضرائر الشعرية حتى عندهمدان»^(٥) مع أنه ينقل عن الأزهري قبل ذلك قوله: «ومن العرب من يشدد الواو من هو والياء من هي»^(٦) ولكن ابن يعيش يبين أن تشديد ياء هي لغة من لغات ثلاث^(٧) فيها.

وتسكين الواو والياء مثل قول الشاعر:

وكنا إذا ما كان يوم كريمة فقد علموا أنى وهو فتيان^(٨)
وقول الآخر:

ألا هي إلا هي فدعها فإنها تمنيك مالا تستطيع غرور^(٩)

ويقول الألوسى: « والشواهد في هذا الباب كثيرة ». وإسكان الواو والياء هنا كما يذكر ابن مالك وأبو حيان لغة قيس وأسد، وعند غيرهما ضرورة^(١١).

(١) انظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٢٠٤.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٣. والارتشاف: ١٢٢٢. والمغنى: ٧٥/٢.

(٣) انظر: المصادر السابقة، والجمع: ٦١/١. والضرائر: ١٣٩.

(٤) انظر: التسهيل: ٢٧. والجمع: ٦١/١. وحاشية الشيخ الأمير على المغنى: ٧٥/٢.

(٥) الضرائر: ١٧٩. وهامش ٢ من شرح المفصل: ٩٨/٣.

(٦) الضرائر: ١٧٨. والعبارة في اللسان أيضا: ٣٦٨/٢٠.

(٧) انظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٩٨/٣.

(٨) الضرائر: ١٧٨. واللسان: ٣٦٨/٣٠. (٩) الضرائر: ١٧٨. واللسان: ٣٦٨/٢٠.

(١٠) الضرائر: ١٧٨. (١١) الارتشاف: ١٢٣٠. والجمع: ٦١/١.

وأما حذف الياء والواو فقد استقبّحه النحاة. ^(١) مع أن بعضهم يقول إنه لغة. ^(٢) ومثاله
مارواه سيبويه من قول الشاعر:

دار لسعدى إذ ه من هواكا ^(٣)

وقول الآخر:

بيناه في دار صدق قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله ^(٤)

وقول الآخر:

فبيناه ه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخوا الملاط نجيبه ^(٥)

ولعل هذا ومثله صوغ قياسى خاطئ على نحو قول الشاعر:

فإن يك غثاً أو سميماً فإننى سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

ومناط الأمر في هذا كله على أمن اللبس، يقول السيرافى « حذف الواو من هو لا يوقع لبساً ولا يلحقه بغير بابه ». ^(٦) وعلى هذا فلا بأس من استعماله في الشعر. ومهما يكن من أمر فإن استعمال هو وهى في الشعر راجع إلى اختلاف اللهجات العربية كما رأينا، وقد بقي تشديد الواو والياء حتى الآن في العامية المصرية، ولكن تصوير هذه اللهجات لم يجرئ إلينا إلا عن طريق الشعر؛ لأن الشعر هو الذى يكشف هذه الاستعمالات بوضوح، وأما النصوص الثرية فهى محايدة في كثير من الأحيان.

٤ - استخدام الهمزة في الشعر وموقف النحاة منه :

تشغل الهمزة مكاناً كبيراً في الدراسات الصرفية، وفي أبواب الإعلال والإبدال منها بخاصة؛ ولعل السبب في ذلك أن نحائنا القدماء عدوا الهمزة أختاً لأصوات العلة (الألف والواو والياء)، « فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهى أمهات البدل، والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهى إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتهما

(١) انظر: شرح الصفار الفقيه: ورقة ٢٨ ب.

(٢) انظر: الهمع: ٦١/١. (٣) الكتاب: ٩/١.

(٤) الكتاب: ١٢/١.

(٥) الخصائص: ٦٩/١. ي وشرح المفصل: ٩٦/٣. والعمدة: ٢٠٩/٢.

(٦) شرح السيرافى: ٢٠٥/١.

أقرب الحروف منها»^(١) ومن جانب آخر فإن الهمزة تنفرد بأحكام خاصة تتعلق بتخفيفها، وجعلها بين بين، وإبدالها^(٢) «فلتباعدها من الحروف، وثقل مخرجها، وأنها نبرة في الصدر جاز فيها التخفيف»^(٣) فضلاً عن اختلاف قبائل العرب فيما بينهم في الهمزة وعدمه فكان الهمز خاصة من الخصائص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، كما كان عدم الهمز خاصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة وغربيها^(٤)، وذلك «أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق، ولها نبرة كريمة تجرى مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيما قريش.. وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان»^(٥).

والذي نود أن نخلص إليه بعد هذا، أن تخفيف الهمزة أو تحقيقها يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية. وقد رأى بعض الدارسين أن تخفيف الهمزة ظاهرة حضرية، وتحقيقها ظاهرة بدوية تناسب الخشونة والبداوة.^(٦) وقد لاحظ النحاة أنها ثقيلة في مخرجها، وأن لها نبرة كريمة تجرى مجرى التهوع وهو تكلف القىء، ولكن التحقيق مع ذلك هو الأصل. وعلى عادة النحاة، لم يذكروا ما يعنون بالأصل: أهو الأصل التاريخي؟ أم الأصل الصرفي؟ وأعني به القوالب التي وضعها الصرفيون موازين للمفردات وحاولوا إخضاع كل مجموعة منها لقالب معين طوعاً أو كرهاً.

ولكننا - مع ذلك - نسترشد بقولهم إن التحقيق هو الأصل، مع مراعاة نزوع أهل الحضر إلى التخفيف، وملاحظة ثقل مخرج الهمزة ونبرتها الكريمة، لنستدل به على أن المعنى بالأصل هو الأصل التاريخي، وأن اللغة في تطورها تلقى أحياناً ببعض الأصوات من بعض الكلمات استجابة لحاجة نطقية ترتبط بالبيئة، وما يطرأ عليها من ظروف تدعوها إلى التخفيف. ومعنى هذا أن البيئة الحجازية قد طرأ عليها ما جعلها تخفف الهمزة في نطقها، وأن البيئة التميمية ظلت على تحقيقها لها، إذ لم يطرأ عليها مثل ما طرأ على الأخرى من تطور يمس نطق هذا الصوت.

(١) الكتاب: ١٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب: ١٦٣/٢. والمقتضب: ١٥٥/١، ومابعدها. والخصائص: ١٤٩/٣، ومابعدها. وشرح الشافية: ٢٥٠/٢، ٣٠/٣. وشرح الفصل: ١٠٧/٩، ١١٨.

(٣) المقتضب: ١٥٥/١.

(٤) انظر: في اللهجات العربية: ٧٥-٨٠. والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٣٠-٣٥.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٣١/٣، ٣٢.

(٦) انظر: في اللهجات العربية: ٧٥. ومابعدها.

وعلى ضوء من هذا سوف نرى الظواهر الهمزية التى قال عنها النحاة إنها ضرورة ، فقد يكون بعضها لهجة ، أو أثرا باقيا من استعمال قديم ، أو تخففا من ثقل الهمزة وإن لم يوافق شروط النحاة .

إن الضرورات الهمزية - كما ذكرها النحاة - تكون بإبدال الهمزة فى مواضع « بين بين » ، أو ردها فى المواضع التى يطرد فيها حذفها ، أو حذفها وهى أصل ، أو تخفيفها بالبدل وعدم حذف الذى هو بدل منها فى الجزم ، أو بدلا فى مواضع البدل وحذف المبدل للجزم ، أو استبدال الياء بها فى المواضع التى ينبغى أن تكون هى الموجودة فيها ، أو قلبها قلبا مكانيا فى الكلمة ، وأخيرا قطع همزة الوصل . وسوف نتناولها مسألة بعد الأخرى :

(أ) أما إبدال الهمزة فى مواضع « بين بين » ، فينبغى - لكى نقف على وجه الضرورة فيه كما يرى النحاة - أن نعرف المواضع التى تكون فيه الهمزة - إذا أريد تخفيفها - بين بين ، وهى تتلخص فيما إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة ، وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة كانت مع أى حركة قبلها بين بين فى حال التخفيف . وقياس مذهب الأخفش أن تقلب ياء خالصة إذا كانت مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة^(١) . ومعنى كونها بين بين أن تكون بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة^(٢) ، ومذهب البصريين أنها متحركة ، ومذهب الكوفيين أنها ساكنة^(٣) . يقول سيبويه : « والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزنة . يدل ذلك قول الأعشى :

أ أن رأت رجلا أعشى أضربّه ريب المنون ودهر مفسد خبل »^(٤)

وقد استدل ابن جنى بالوزن العروضى لإثبات أن همزة بين بين متحركة^(٥) ، وقد أثبت بعض الدارسين المحدثين - بعد أن قام بتجارب معملية على جهاز (سبكتروجراف) - أن بين بين ليس فى الواقع سوى حركة ، وأنه يعنى سقوط الهمزة أساسا ، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة^(٦) . وعلى أية حال فإن النحاة اعتمدوا هنا على الشعر فى تحديد همزة بين بين ، وقالوا إنه إذا اضطر شاعر فى هذه المواضع لم يجعلها بين بين ، بل يخلصها حركة طويلة من جنس ما قبلها ليقيم وزن الشعر . وينبغى أن يلاحظ هنا أن كتب النحو والضرائر قد اكتفت بتداول هذه الشواهد الآتية :

(١) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ١٠٥ ، ١٠٦ . وشرح المفصل : ١٠٧/٩ - ١١٨ . وشرح الجمل ،

لابن عصفور : ورقة ١٣٩ . أو القراءات القرآنية ، د . شاهين : ٩٩ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ٥٣/١ . ومجالس العلماء : ١٢٣ . ومايجوز للشاعر : ١٠٦ .

(٣) انظر المسألة ١٠٥ . من الإنصاف : ٤٣٠/٢ . (٤) الكتاب : ١٦٧/٢ .

(٥) انظر : سر الصناعة : ٥٤/١ . والخصائص : ١٤٤/٢ .

(٦) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، د . عبد الصبور شاهين : ١٠٥ .

قول الفرزدق :

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المسترع^(١)
وقول حسان بن ثابت :

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب^(٢)
وقول زيد بن عمرو بن نفيل :

سالتانى الطلاق أن رأتنى قل مالى قد جئتهانى بنكر^(٣)

والبيتان الأخيران لا يعدهما السيرافى ضرورة ، ويقول : إن هذا « ليس من تخفيف
الهمزة ، وذلك أن من العرب من يقول : سلته أساله وهما يتساولان فلا يهمز ، وإنما أتى به
الشاعر غير مهموز على هذه اللغة^(٤) » . ووجه كونها ضرورة عند سيبويه أن قائلها ليسا
من لغتهم سلت ولا تسال ويقول « وبلغنا أن سلت تسال لغة^(٥) » .
ومن ذلك - أيضا - قول الشاعر :

ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتى ولا أختى من صولة المتهدد^(٦)
وقول الآخر :

يقولون جهلا ليس للشيخ عيل لعمرى لقد أعليت وآنى رقوب^(٧)
وقول ابن مباداة :

فكان يومئذ لها حكمها^(٨)

وقد جعل سيبويه والمبرد والأعلم من ضرورة الشعر قول عبد الرحمن بن حسان
وكننت أذل من وتد بقاع يشجج رأسه بالفهر واجى^(٩)

(١) الكتاب : ١٧٠ / ٢ . والمقتضب : ١٦٧ / ١ . والكامل : ١٠٠ / ٢ . وشرح السيرافى : ١ / ٣٣٤ . وما يجوز
للشاعر : ١٠٥ . والفصل : ٣٥٠ . وشرح الشافى : ٤٧ / ٣ . وشرح المفصل : ١١٣ / ٩ . وشرح الجمل لابن
عصفور : ١٣٩ أ . وشرح شواهد الشافى : ٣٣٥ .

(٢) انظر المصادر السابقة . (٣) الكتاب : ١٧٠ / ٢ ، ٢٩٠ / ١ .

(٤) شرح السيرافى : ١ / ٢٣٤ . (٥) الكتاب : ١٧٠ / ٢ .

(٦) شرح السيرافى : ١ / ٢٣٤ . وما يجوز للشاعر : ١٠٥ وشرح الجمل : ١٣٩ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور : ١٣٩ أ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور : ١٣٩ أ .

(٩) الكتاب : ١٧٠ / ٢ . والمقتضب : ١٦٦ / ١ . والكامل : ١٠٠ / ٢ . وانظر المفصل : ٣٥٠ ، وشرحه : ٩ / ١١٤ .

ولكن ابن الحاجب والعلامة الرضى يجعلان ذلك قياسا في الشعر وغيره ، لأن واجيء آخر البيت وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة^(١) .

ومهما يكن من أمر فإن سيبويه يجعل البدل في الشعر في مثل هذه المواضع قياسا متلثبا يقول : « وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلثبا إذا اضطر الشاعر » .^(٢) وتابعه الرضى ، إذ يقول : « وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياسا » .^(٣) فهو على ذلك خاص بالشعر في رأيها .

ولعل الرأي الصحيح أن يكون ذلك مما يكثر في الشعر لا مما يختص به الشعر ، لأنه كان هناك « قوم من العرب يبدلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروف لين فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيقولون في سأل : سال ، وفي قرأ : قرا ، وفي منسأ : منساه ، ومن المضمومة المضموم ما قبلها واوا ، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء » .^(٤) وذلك - كما يقول ابن رشيقي - « كثير جدا جائز في المنشور والفصيح » .^(٥) ومادام جائزا في المنشور والفصيح ، وكان بعض العرب يتكلم به فليس من الضرورة في شيء ، غير أنه في الشعر كثير حتى قيل إنه قياس فيه . وإذا كانت همزة بين بين متحركة ، فإن إخلاصها حركة طويلة ليس إلا من باب الإشباع الذي تناولناه فيما سبق .

(ب) وأما ردّ الهمزة ، فإن القزاز قد عدّه من مواضع الضرورة إذ يقول « وما يجوز له ردّ الهمزة في الموضع الذي جرى على ألسنة العرب مخففا » .^(٦) وشواهد هذا النوع محدودة لأنها في نظرنا تمثل بقايا لأصول تاريخية تطورت . ، ومن ذلك الفعل رأى ، « وذلك أن المستقبل من رأى جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفاً فيقولون هو يرى ، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله في الهمزة ومنه قول الأول :

لعمرك إنني لأحب نجدا وما أرى إلى نجد سبيلا

يريد : وما أرى ، فهمز على أصل الهمز في الفعل . ومثله قول الآخر :

ألا تلك جارتنا بالفضاء تقول أترأينه لن يضيعا

فهمز ترأينه على الأصل . وكذا قال الآخر :

أرى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات^(٧)

(١) انظر : شرح شافية ابن الحاجب : ٥٠ / ٣ . (٢) الكتاب : ١٧٠ / ٢ .

(٣) شرح الشافية : ٤٧ / ٣ . (٤) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١١٢ / ٩ .

(٥) العمدة : ٢١٠ / ٢ . (٦) مايجوز للشاعر في الضرورة ، لوحة : ٥٤ ، ٥٥ .

(٧) مايجوز للشاعر في الضرورة : لوحة ٥٥ . وانظر اللسان : ١ / ١٩ ، ومابعداها .

والقزاز في هذا يتابع ابن جنى، إذ يعد هو الآخر هذا ضرورة^(١). ومن ذلك - أيضا - مضارع الفعل أكرم فإن مضارعه يكرم بحذف الهمزة « ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة... فمن الضرورة قوله :

فإنه أهل لأن يؤكرا»^(٢)

ويبدو أن الفعل رأى كان استعمال مضارعة (يرأى)، ثم خفف بفعل التطور إلى يرى وإن بقيت بعض القبائل تنطقه على ما كان عليه قبل أن يصيبه التطور. فقد حكى سيبويه عن أبي الخطاب « أنه سمع من يقول : قد أراهم يحيىء بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم^(٣) »، ويبين ابن جنى أن « أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته^(٤) ». فلعل هذه الأبيات وأمثالها من لهجة من ينطق المضارع من رأى على أصله، أو أنها آثار باقية من الاستعمال القديم، وما يقال في مضارع رأى يقال في يؤكرم ما جاء مثله .

(ج) وأما حذف الهمزة التي تكون أصلا، عده القزاز - أيضا - من الضرائر، ومثل لذلك بيت واحد وهو قول الشاعر:

ويلمها في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب^(٥)

وعقب على ذلك قائلا: « فحذف الهمزة من أمها قال أبو إسحاق : ما أعرف لهذا نظيرا في كلام العرب^(٦) ». ولم أجد - فيها علمت - غير القزاز يعد هذا ضرورة . وقد ذكر سيبويه هذا البيت مرتين في كتابه، ولم يشر إلى أن فيه ضرورة ما . ويقول الأعلام: « أراد ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم^(٧) ». فلم يجعله ضرورة، بل عده من الحذف طلبا للتخفيف . وقد وردت في الحديث الشريف في قوله - ﷺ - « ويلم مسعر حرب^(٨) » ويقول عنه ابن مالك : إن الهمزة حذفت منه تخفيفا، « لأنه كلام كثر استعماله وجرى مجرى المثل^(٩) ». وفيها توجيهات مختلفة لا داعى لذكرها .

(١) انظر : سر الصناعة : ٨٦/١ ، ٨٧ ، ٨٨ . والمحتسب : ١٢٨/١ ، ١٢٩ .

(٢) الأسموني : ٣٤٧/٤ . وقارن بالمقتضب : ٩٨/٢ . والإنصاف : ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ١٦٥/٢ . (٤) المحتسب : ١٢٨/١ .

(٥) ما يجوز للشاعر في الضرورة لوحة : ١٢٥ .

(٦) الكتاب : ٣٥٣/١ ، ٢٧٢/٢ . وقد اختلفت نسبة هذا البيت، ففي المرة الأولى نسب إلى امرئ القيس، وفي الثانية نسب إلى النعمان بن بشير الأنصاري . ومن الغريب أن الأعلام تابع هذه النسبة في الموضعين، ولم يلتفت إلى هذا الاختلاف . والبيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧، (تحقيق أبي الفضل إبراهيم) . وهذا يدل على أن نسبة الشواهد في كتاب سيبويه ليست من عمل سيبويه، بل كانت من إضافات الشراح والدارسين .

(٧) تحصيل عين الذهب : ٣٥٣/١ . (٨) صحيح البخاري : ٢٥٧/٣ بالهامش .

(٩) شواهد التوضيح : ١٥٧ .

ويمكن أن يعد من هذا النوع حذف همزة القطع ، ومعاملتها معاملة همزة الوصل ، ولا يكاد أحد من النحويين يذكره ، ولعل ذلك لكثرة وشياعه حتى صار غير مختص بالشعر ، أو لخضوعه لظاهرة الهمز والتحقيق ، وتوزعها على القبائل . ولم أر - فيما رأيت - أحدا عدّه من الضرورة غير صاحب الجمل^(١) ، وابن عصفور في شرح الجمل^(٢) - وهذا غير مستغرب من ابن عصفور - والألوسى^(٣) بوصفه ناقلا من سبقوه ، وقد مثلوا له بقول الطرمّاح :

ألا أيها الليل الطويل ألا اصبح
بصبح وما الإصباح منك بأروح^(٤)
وقول الآخر :

إن لم أقاتل فالبسني برقا^(٥).

(د) ذكر القزاز أن مما يجوز للشاعر : « أن يخفف الهمزة بالبدل إذا كانت ساكنة ، ثم لا تحذف الحرف الذي هو بدل منها للجزم »^(٦) فوجه الضرورة هنا هو عدم حذف حرف العلة المبدلة منه الهمزة للجزم كما قال الشاعر :

عجبت من ليلاك وانتيابها
من حيث زارتني ولم أورا بها^(٧)

قلب الهمزة من (أورا) ألفاً ، لأنها سكنت بعد مفتوح « فلم يحذف الألف للجزم ، وأبقاها على لفظها »^(٨) . ويقول الأعلام إنه خفف الهمزة الساكنة من قوله أورا « لما احتاج إليه من ردف القافية ولو حققها على ما يجب لأنها طرف لم يجز له من أجل الردف المضمن في القافية »^(٩) . ولعل الشاعر عامل هذا الفعل في صورته الجديدة بعد إبدال الهمزة ألفاً معاملة الفعل يأتي في قول الشاعر :

ألم يأتيك والأبناء تنمي
والفعل ترصّي في قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترصّاها ولا تملّقى

وقد سبقت معالجة ذلك .

(هـ) وقد أجازوا للشاعر عكس الحالة السابقة ، أي « بدل الهمزة حرفا من حروف اللين في موضع البدل فإذا تم ذلك حذف الحرف للجزم من ذلك قول الشاعر :

-
- | | |
|---|---|
| (١) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور : ورقة ١٣٩ . | (٢) السابق نفسه . |
| (٣) انظر الضرائر ومايسوغ للشاعر دون النثر : ١٣٧ . | (٤) شرح الجمل : ١٣٩ . |
| (٥) شرح الجمل : ١٣٩ . والضرائر للألوسى : ١٣٧ . | (٦) مايجوز للشاعر في الضرورة : لوحة ١٢٣ . |
| (٧) الكتاب : ١٦٥ / ٢ . ومايجوز للشاعر : ١٢٣ . | (٨) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١٢٣ . |
| (٩) تحصيل عين الذهب : ١٦٥ / ٢ . | |

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإلا يبد بالظلم يَظلم^(١)

ومن كلام ابن الأنباري (ت ٣٢٨) ندرك أن هذا لهجة « يقال بدأت بالشيء بتحقيق الهمز وبدات بالأمر على تليين الهمز، وبديت على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقضية، ورميتُ فمن قال بدأت قال لم أبدأ ومن قال بدات قال لم أبدأ ومن قال بديتُ قال لم أبدأ^(٢) . وعلى هذا ، فالأمر لا يعدو كونه راجعا إلى اختلاف اللهجات بين القبائل من حيث الهمز والتحقيق .

(و) ومن الضرورات التي تتعلق بالهمزة ، نوع سماه القزاز تصحيح حروف الاعتلال قبل الألف التي تكون بدلا من التنوين في النصب . ومن ذلك قول الشاعر :

إذا ما المرءُ ضُمّ فلم ينجَى	ولم يك سمعه إلا ندايا
ولاعب بالعشَى بنى بَنِيه	كفعل الهَرّ يلتمس العطايا
يلاعبهم وودوا لو سقوه	من الذيفان مترعة مَلَايا
فأبعده الإله ولا يؤبَى	ولا يشفى من المرض الشفايا ^(٣)

فأبدل الهمزة من النداء والطاء وملاء والشفاء . وقد أجمعوا على أن هذا من أقبح الضرورات ، « إذ كان لا أصل له في كلامهم » .^(٤) وقد نقل السيرافي على المبرد أن هذا « من أقبح الضرورات التي ينبغي ألا يجوز مثلها ، ولا تصحح فيه الرواية عن شاعر لقبه » . وحجة المبرد في هذا أن « هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر فلا وجه لإجازتها » .^(٥) وعقب السيرافي على ذلك بقوله : « وقد ذكرها المازني ولم يطعن في روايتها » .^(٦) وعلى عادة النحاة أخذ السيرافي يذكر أوجه الاعتلال لإجازتها . وهذا يؤكد ما قلناه في الفصل السابق من أنهم لا يبيحون الضرورة إلا في إطار القياس النحوي ، ولكن السيرافي - مع هذا - يذكر وجهاً في إجازتها يشير إلى حقيقة هذه المسألة ، « وهو أن الكسائي حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء في الثنية ، وبعضهم يقلب منها واواً ، وبعضهم يدعها همزة على حالها كقولهم في ثنية رداء : رداء ان ، ورديان ، ورداوان » .^(٧) ثم يلتمس السيرافي

(١) شرح ديوان زهير لثعلب : ٢٤ . ومايجوز للشاعر : ١٢٣ . والجمع : ٥٢ / ١ .

(٢) شرح القصائد السبع الطول : ٢٧٩ .

(٣) شرح السيرافي : ٢٣٤ / ١ . وبروايات مختلفة في بعض الكلمات في الخصائص : ٢٩٢ / ١ ، ٣٧٦ / ٢ .

والمعتسب : ٧٧ / ١ . ومايجوز للشاعر في الضرورة : ١٠٤ ، ١٠٥ . وشرح الصفار : ٣٠ .

(٤) مايجوز للشاعر : ١٠٥ . (٥) شرح السيرافي : ٢٣٤ / ١ ، ٢٣٥ .

(٦) السابق : ٢٣٥ / ١ . (٧) السابق نفسه .

وجه الشبه بين هذا الذى حكاه الكسائى وهذه الأبيات ، فيقول « فشبه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية » .^(١) والحقيقة أن الشاعر لم يشبه ألف الإطلاق بألف التثنية ، لأنه ليست هناك مشابهة تدعو إلى صوغ قياسى خاطئ ، لكن يبدو أن الشاعر من القبيلة التى تقلب الهمزة فى التثنية ياء . ولو نظرنا إلى مثل هذه الصورة التى تقلب فيها الهمزة ياء لوجدنا أنها واقعة بين ألفين ، وليس يعقل أن يتقل نطق الهمزة بين ألفين فى التثنية فحسب عند هذه القبيلة . والواقع أن مسألة التثنية هى التى لفتت نظر النحاة ، لأنها تتعلق بها حكم إعرابى وصرفى ، وقد أهملوا ماعداها من هذه الظاهرة فلما اصطدموا بنص فيه هذه الظاهرة نفسها ، اختلفوا فيما بينهم . فبعضهم رفض الرواية وأراح نفسه من عناء بحثها ، وبعضهم أجازها فى الضرورة على قبج ، وبعضهم أخذ يلتمس التعليقات التى تديرها فى فلك القياس النحوى ، مع أن المسألة فى حقيقة أمرها لاتعدو كونها لهجة أهملها النحاة فيما أهملوا من لهجات ، والدليل على أن هذه الأبيات ليست من الضرورة ، أنها لو أنشدت على الصواب لم تنكسر على حد تعبير المبرد ، وليس بها مايدعو إلى قلب الهمزة ياء فى قياس النحاة . ولم يبق إلا أن قائلها نطق بها مختارا وفقا للهجته ولهجة قومه . ولعل ذلك مادعا ابن جنى إلى عدم التصريح فى كتبه بأنها ضرورة^(٢) .

(ز) وما ذكره من ضرائر تتعلق بالهمزة ، قلبها قلبا مكانيا فى الكلمة التى تكون بها ، يقول القزاز : « وما يجوز له قلب الهمزة فى مثل نأى وناء كما قال الشاعر :

سنثنى عليه بالذى هو أهله وإن شحطت دار وناء مزارها

فقال : ناء فقلب ، قدم الألف وأخر الهمزة »^(٣)

وقد ذكر سيبويه مثل هذا فى كتابه ، ومن ذلك قول كعب بن مالك :

لقد لقيت قريظة ماسآها وحل بدارهم ذل ذليل

وقول كثير عزة :

وكل خليل راءنى فهو قائل من أجلك هذا هامة اليوم أو غد^(٤)

وقال « وإنما أراد ساءها ورأنى ولكنه قلب »^(٥) ولم يشر سيبويه إلى أن الشاعر قلب مضطراً على عادته إذا كان يرى أن استعمالا ماضورة ، وهذا يشعر بأن هذا استعمال آخر للفعل مرادف له . يقول ابن مالك : إن « راء بمعنى رأى كقول الشاعر :

(١) السابق نفسه .

(٢) انظر : الخصائص : ٢٩٢ / ٢ ، ٣٧٦ . وسر الصناعة : ١ / ١٨٣ ، والمحاسب : ٧٧ / ١ .

(٣) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ١٢٧ . (٤) انظر : الكتاب : ٢ / ١٣٠ . (٥) السابق نفسه .

إذا رآني أبدى بشاشة واصل ويألف شتائي إذا كنت غائباً
ومضارعه يراء». (١) وفي اللسان « راء لغة في رأى . . . ويقال راءه في رآه » (٢) فهما -
إذن - صيغتان بمعنى واحد عد النحاة أقلهما استعمالاً ضرورة بالنسبة للأخرى الأكثر
استعمالاً التي عدوها أصلاً.

وهناك نماذج أخرى من « ضرائر الهمزة » أدرجها النحاة تحت أنواع « البدل » كقول
شميت بن زنباع :

لأدأها كرها أو أصبح بيته لديه من الإعوال نوح مسلّب (٣)
« فهمز الألف في أدأها لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت » (٤) كما يقول السيرافي .
ومثل ذلك قول الشاعر :

فإنك لا تدري متى الموت جانيّ إليك ولا ما يحدث الله في غد (٥)
وما أنشده ابن الأعرابي لابن كثوه :
ولى نعام بنى صفوان زوزاة لما رأى أسدا في الغاب قد وثبا (٦)
وقول الآخر :

قد كان يذهب بالدنيا ولذتها مولى ككباش العوس سجال (٧)
وقول الآخر :

خاطمها زأمها أن تذهب (٨)

وغير ذلك من النماذج المختلفة للهمز في غير مواضع الهمز. وقد وردت - كذلك -
قراءات قرآنية فيها همز في غير مواضعه ، كقراءة ابن كثير (وكشفت عن ساقبها) ، (٩) وقراءة
عمرو بن عبيد (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان) . (١٠) وقد جعل ابن جني هذه
النماذج وأمثالها من شواذ الهمز ، وعقد لذلك باباً خاصاً في خصائصه (١١) . وورود مثل

(١) شواهد التوضيح : ١٨ . (٢) اللسان : ١٩ / ١٦ - (رأى) .

(٣) شرح السيرافي : ٢٣٣ / ١ . وشرح الصفار الفقيه : ٣٠ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٣٣ / ١ . (٥) الخصائص : ٦ / ٢ ، ١٤٣ / ٣ .

(٦) السابق : ١٤٥ / ٣ . (٧) شرح السيرافي : ١ / ٢٣٣ . وشرح الصفار : ٣٠ .

(٨) شرح السيرافي : ١ / ٢٣٣ . والخصائص : ١٤٩ / ٣ . وشرح الصفار : ٣٠ .

(٩) سورة النمل ٤٤ . وانظر الخصائص : ١٤٥ / ٣ . (١٠) الرحمن : ٣٩ . وانظر الخصائص : ١٤٨ / ٣ .

(١١) انظر : الخصائص : ١٤٢ / ٣ - ١٤٩ .

هذا في القراءات يقطع بأنه يمثل لهجات مختلفة . يقول السيرافي « وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين كنحو دأبة وضأل ، لأن الألف ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدود ساكن فيكروهون الجمع بين ساكنين » .^(١) ويروى عن أبي زيد أنه صلى خلف عمرو بن عبيد فقرأ « ولا الضالين » ، ومع ذلك يعد قول الراجز:

خاطمها زأمها أن تذهبا

من ضرائر الشعر.

والواضح بعد هذا أن مسألة الهمز وعدمه ترجع في أساسها إلى اختلاف اللهجات ، ولكن النحاة فرضوا لهجة على أخرى ، فعُدّت استعمالات اللهجة المرفوضة ضرورة أو شدوذاً ، وبهذا يكون ما ذكره ابن السكيت عن الهمز وعدمه^(٢) في كلمات يهمزها بعض العرب ، ولا يهمزها بعضهم الآخر ، ليس إلا جمعا لصور مختلفة في الاستعمالات خففها بعض العرب مجارة للتحضر ، وهمزها بعضهم وفقاً لمتطلبات البيئة الخشنة أو غير ذلك من الظروف ، ويكون تفسير ابن جني صحيحاً كل الصحة حينما قال عن ذلك : « فهذه كلها لغات ، وليس بعضها بدلا من بعض »^(٣) وهذا التفسير نفسه يمكن أن يقال عما عدّه النحاة « ضرورة » فيما يتعلق بالهمز وعدمه .

(ح) قطع همزة الوصل :

لقد عد النحاة قطع همزة الوصل من أقرب الضرورة^(٤) ، وخاصة إذا كان في أول النصف الثاني من البيت^(٥) ؛ لأن أنصاف الأبيات مواضع فصول فإنما ابتدأوها بعد قطع^(٦) ، أو كأنه موضع سكت فيه ، أو في موضع يتوهم هذا فيه^(٧) ، وذلك لعذر من انقطاع النفس وشبهه^(٨) . وذلك كقول حسان :

لتسمعن وشيكا في دياركم الله أكبر يا ثارات عثمان^(٩)
وقول الآخر :

ولا يبادر في الشتاء وليدنا القدر ينزلها بغير جعال^(١٠)

(١) شرح السيرافي : ٢٣٣ / ١ . وانظر شرح الشافعية : ٢٤٨ / ٢ .

(٢) انظر : إصلاح المنطق : ١٥٧ - ١٦١ . (٣) سر الصناعة : ٢٤٤ / ١ .

(٤) تحصيل عين الذهب : ٢٧٤ / ٢ . (٥) شرح السيرافي : ٢١٢ / ١ .

(٦) الكتاب : ٢٧٤ / ٢ . (٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة لوحة : ٥٥ .

(٨) شرح الشافعية : ٢٦٦ / ٢ . (٩) شرح السيرافي : ٢١٢ / ١ .

(١٠) الكتاب : ٢٧٤ / ٢ . وشرح السيرافي : ٢١٣ / ١ .

وقول أنس بن العباس :

لا نسب اليوم ولا خلة
إتسع الخرق على الراقع^(١)

وأما إثباتها في الحشو، فقد قال عنه ابن الحاجب: «وإثباتها وصلا لحن، وشذ في الضرورة». ^(٢) وهو يقصد بالشاذ في الضرورة ما يكون في الحشو لا في أول النصف الثاني من البيت، على عكس ما فسر العلامة الرضى بأنه قطعها في أوائل الأبيات، لأن النحاة يعدون ذلك من أقرب الضرورة كما سلف القول. ومن نماذج قطعها في وسط البيت قول قيس بن الخطيم:

إذا جاوز الإثنين سر فإنه
بنشر وإفشاء الحديث قمين^(٣)

ومهما يكن من أمر قطع همزة الوصل، فإنه ليلاحظ أن قطعها في الأبيات الثلاثة السابقة يحس له معنى لا يدرك مع وصلها؛ إذ إن قطعها يوحى بابتداء جملة جديدة، ويرشد القارئ إلى أن يقف على آخر الشطر الأول، لأن نغمة إنشاد الشطر الثاني يجب أن تختلف عن نغمة إنشاد الشطر الأول، فيكون الشعر بذلك أكثر إيجاء. كما أن القطع في البيت الأخير يشعر بنوع خاص من التأكيد. ولعل هذا يدل على أن الشعراء حينما يرتكبون بعض ما يعده النحاة ضرورة، إنما يريدون إلى معان خفية في نفوسهم لا يمكن تلمسها في ظل قواعد النحاة، ولهذا يجب أن يدرس الشعر دراسة خاصة.

(ط) قصر الممدود، ومد المقصور:

يمكننا أن نعد قصر الممدود ومد المقصور مما يتعلق بالهمزة وعدمه، إذ يتميز هذا من ذاك بوجود الهمزة فيه أو عدمها، ولكن ذلك على مستوى لغة الشعر الخاصة، وإن كان موقف النحاة من هذه المسألة يكشف عن معيارية واضحة، إذ يحتكمون إلى قياسهم في ذلك لا إلى اللغة، وبخاصة البصريون والفراء، والكسائي في مسألة قصر الممدود.

أما قصر الممدود، فقد أجمع النحاة على جوازه في الشعر، لأن الشاعر بذلك يرد الكلمة إلى أصلها، ولم يخالف في ذلك أحد منهم إلا الكسائي الذي يجعل ذلك خاصا بحالة النصب فحسب^(٤)، والفراء الذي « لا يجوز أن يقصر من الممدود مالا يجوز أن يجيء في

(١) الكتاب : ٣٤٩/١. وشرح السيرافي : ٢١٢/١. والهمع : ٢١١/٢.

(٢) شرح الشافعية : ٢٦٥/٢.

(٣) شرح السيرافي : ٢١٣/١. والهمع : ٢١١/٢.

(٤) انظر : الهمع : ١٥٦/٢.

بأبه مقصوراً نحو حمراء وصفراء». ^(١) ويقول السيرافي: « والحجة في جواز قصر كل ممدود على خلاف ما قال الفراء الأبيات التي أنشدناها، وذلك أن قول الأعشى:

والقارح العدا وكل طمرة

لا يجوز أن يجيء في بأبه مقصور، وذلك أنه فعال لتكثير الفعل، كقولك قتال وضراب، ولا يجيء في هذا فعاً فيكون مقصوراً من المعتل ^(٢)». ويقول ابن الأنباري إن ما ذهب إليه الفراء باطل ^(٣). كما أن الفراء نفسه أنشد هذا البيت في «معاني القرآن» وهو قول الشاعر:

فلو أن الأطباء كان حولى وكان مع الأطباء الأساة ^(٤)

ولم يعترض على قصر كلمة الأطباء، مع أنها لا يجيء في بأبها مقصور.

وأما مد المقصور في الشعر، فإن النحاة إزاءه على ثلاثة آراء ^(٥):

أولها: رأى الأخفش والكوفيين وهو إجازته مطلقاً، مستبدلين على ذلك بقول الشاعر:

سيغنيني الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

وقد وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد، وابن خروف ^(٦)، والشاطبي ^(٧)، وابن هشام، ^(٨) والأشموني، ^(٩) والسيوطي ^(١٠). ولم يبين القزاز رأيه، واكتفى بذكر أنه مما يجوز للشاعر عند الكوفيين. ^(١١) وكذلك فعل الألوسى إذا اكتفى بالنقل عن الأشموني ^(١٢).

ثانيها: رأى البصريين، وهو المنع مطلقاً، لأنهم يرون أن مد المقصور ليس براد له إلى أصل، فضلاً عن أنه تثقيل ^(١٣). ولذلك قالوا عن شواهد الكوفيين: « هذه أبيات غير معروفة، ولا يعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها. ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير الوجه الذى تأولوه عليه ^(١٤)». ويكفى أن نذكر عبارة ابن هشام عن تأول البصريين لهذه الشواهد، وهى قوله: « وهو تعسف » ^(١٥).

(١) شرح السيرافي: ٢٢٠ / ١. وانظر الإنصاف: ٤٤٤ / ٢.

(٢) شرح السيرافي: ٢٢١ / ١. وانظر الإنصاف: ٢٤٨ / ٢.

(٣) انظر: الإنصاف: ٤٤٨ / ٢. (٤) انظر: معاني القرآن: ٩١ / ١. وشرح السيرافي: ٢٢١ / ١.

(٥) انظر: المسألة: ١٠٩ من الإنصاف: ٤٤٤ / ٢ وحاشية الصبان على الأشموني: ١١١ / ٤.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢٣ والأشموني: ١١١ / ٤.

(٧) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ١١١ / ٤. (٨) انظر: أوضح المسالك: ٢٨٨ / ٢. والجمع: ١٥٦ / ٢.

(٩) انظر: شرح الأشموني: ١١٠ / ٤. (١٠) انظر: الجمع: ١٥٦ / ٢.

(١١) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة لوجه ٤٦. (١٢) انظر: الضرائر: ١٨٣.

(١٣) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٤٦. (١٤) شرح السيرافي: ٢٢٢ / ١. وانظر الإنصاف: ٤٤٧ / ٢.

(١٥) أوضح المسالك: ٢٨٨ / ٢.

ثالثها: رأى الفراء ، وهو شبيه برأيه في قصر الممدود ؛ إذ لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو فعلى تأنيث إعلان، مثال سكرى وعطشى ، فهذا لا يجوز أن يمد، لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث إعلان لا تجيء إلا مقصورة، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصوراً^(١).

إن دراسة هذه المسألة ينبغي أن تكون بالرجوع إلى الشعر نفسه ، ولا يجوز في الدراسة تحكيم قاعدة سابقة على المادة اللغوية المدروسة . وقد جاء كل هذا في الشعر، فهو إذن من لغته الخاصة التي يجب أن تدرس معزولة عن كل المؤثرات الخارجة عنها، ولذلك يقول ابن جني: «وأما مد المقصور وقصر الممدود والإشباع والتحريف فلا تعدد أصولاً، ولا تثبت بها مثل موافقة ولا مخالفة»^(٢) . ويعنى بذلك أنها يجب ألا تفرض على لغة النثر. ونحن ندعو إلى أن يطبق عكس ذلك أيضاً.

٥ - الوقف الشعري وضرورات البنية :

تعد دراسة ظاهرة الوقف عند النحاة مظهراً من مظاهر الخلط بين اللهجات المختلفة من جانب ، والخلط بين مستويات اللغة من جانب آخر. ويتمثل ذلك في إجازتهم أوجها متنوعة في الوقف على الكلمة الواحدة، تختلف - في أصلها - باختلاف اللهجات في الوقف على مثيلاتها. ومن هنا تشعبت قواعد هذه الظاهرة، وتعددت أنواعها إلى اختياري، واختباري، واضطراري^(٣) ، وتعددت التغيرات التي تحدث عنه، وهي « ترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والرؤم، والإشباع والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل. وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل^(٤) ». وبعض هذه التغيرات يدركها الأعمى والبصير، وبعضها الآخر لا يدركها إلا البصير فحسب، كالإشباع. إذن ليس من المستغرب قول ابن يعيش: «وبعض النحويين لا يعرف الإشباع، ولا يفرق بين الروم والإشباع^(٥)». وليس من المستغرب أيضاً - مع كل هذا التوزع أن يعتمد بعض الباحثين على ظاهرة الوقف - كما نقلها النحاة ودرسوها - ويعدها « مفتاح السر » لاختلاق ظاهرة الإعراب عامة^(٦).

(١) انظر: الإنصاف : ٤٤٤ / ٢ . (٢) الخصائص : ٢١٣ / ٣ .

(٣) انظر: الأشموني، وحاشية الصبان عليه : ٢٠٣ / ٤ ، ٢٠٤ .

(٤) الأشموني : ٢٠٣ / ٤ .

(٥) شرح الفصل : ٦٧ / ٩ .

(٦) انظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس : ٢٠٨ ط - ٣ ، سنة ١٩٦٦ م.

ويتمثل ذلك - مرة أخرى - في إهمالهم الشعر، وعدم دراسة ظاهرة الوقف فيه منفصلاً عن النثر، بوصفه مستوى مختلفاً عنه، ولكنهم نظروا للغة على أنها وحدة واحدة، فطبقوا مدارسوه في النثر على الشعر، وفعلوا العكس كذلك، إذ اعتمدوا على الشعر في تصوير بعض وجوه الوقف النثري^(١)، مع أنهم قد لاحظوا اختلاف القافية - أو آخر الأبيات « وهو المعد للوقف إتفاقاً^(٢) - عن غيرها، من حيث كانت القوافي أواخر أبيات الشعر، وهم يترنمون بالشعر « ويحدون به ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف وأكثر ما يقع ذلك في الأواخر^(٣) ».

والحق أن إمام النحاة سيبويه أشار في كتابه إشارة كان من الممكن أن تستغل بعده في دراسة ظاهرة الوقف في الشعر على حدة؛ إذ عقد باباً خاصاً سماه « باب وجوه القوافي في الإنشاد^(٤) » بعد دراسته للوقف، وإنما ذكر هذا الباب عقيب باب الوقف « ليرى الفرق بين القوافي وأواخر الكلام، ويبين اختلاف العرب في ذلك^(٥) » كما يقول الأعلام، ولكن النحاة بعده تلقفوا ما قاله عن وجوه القوافي في الإنشاد على أنه « ضرورة^(٦) » فأغلقوا بذلك باب دراستها بوصفها ظاهرة خاصة بالشعر.

وقد جرت ظاهرة الوقف مسائل دار حولها الخلاف في ضرورة الشعر، أهمها « أحرف الإطلاق » التي تزداد في حروف الروي إذا كان الروي غير مقيد، و« إجراء الوصل مجرى الوقف » و« إجراء الوقف مجرى الوصل ».

لقد كان حديث سيبويه عن أحرف الإطلاق - وهي الألف والواو والياء - التي تلحق بها ينون، وما لا ينون في القوافي، لا يشعر مطلقاً بأنه يعد ذلك ضرورة، وقد علل سيبويه نفسه هذا بقوله « وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروي، لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذي حركته منه^(٧) بل إن سيبويه ليؤكد في موضع آخر يفصل بين الوقف في الكلام والوقف في الشعر بعبارة صريحة لولا ما كان عليه منهجهم من عدم الفصل بين مستويات اللغة في الدرس النحوي والصرفي، ولذلك نراه يجمع بين الفواصل والقوافي فيقول « وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف في الفواصل والقوافي،

(١) انظر: شرح المفصل مثلاً: ٦٩/٩، ٧٠، ٧٤ وغيرها وشرح الشافعية: ٢/٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٧ وغيرها.

(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٢٠٣/٤، ٢٠٤.

(٣) شرح السيرافي: ٢٠٢/١. وانظر شرح الشافعية: ٢/٣١٦.

(٤) انظر: الكتاب: ٢٩٨/٢. (٥) تحصيل عين الذهب: ٢/٢٩٨.

(٦) انظر مثلاً: شرح السيرافي: ١/٢٠٠. وشرح الصفار الفقيه ورقة ٢٢ والضرائر ٢٨٧ والأخير ينقل نص سيبويه.

(٧) الكتاب: ٢/٢٩٩.

فالفواصل قول الله عز وجل : ﴿والليل إذا يسر﴾ و﴿ما كنا نبغ﴾ و﴿يوم التناد﴾ و﴿الكبير المتعال﴾ والأسماء أجدر أن تحذف إذ كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي، وأما القوافي فنحو قوله، وهو زهير :

وأراك تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر^(١).

وقد تابع الزمخشري^(٢) وابن الحاجب والرضى سيبويه في جواز حذف الواو والياء والاجتزاء بحركة ما قبلهما في الفواصل والقوافي. يقول ابن الحاجب: «إن حذفهما في الفواصل والقوافي فصيح^(٣)». ويجعل الرضى هذا الحذف لمراعاة التجانس والازدواج لا للوقف، «ولا حذف للوقف في غير القوافي أيضا، فثبت أنه يحذف فيها ما لا يحذف في غيرهما^(٤)». واستدل بيت زهير السابق على الحذف في القافية.

وإذا كان سيبويه قد قدم سابقة كان من الممكن أن تستغل في دراسة خاصة بالشعر في هذا المجال متخذاً من حروف الإطلاق نموذجا، فإن السيرافي - أوفى من شرح سيبويه - نقل عنه ما قاله في حروف الإطلاق، وعده أول مذكر من ضرائر الزيادة: «فأول ذلك مايزاد في القوافي للإطلاق^(٥)». وتابعه في ذلك آخرون كالصفرار الفقيه الذي يكاد ينقل مقاله السيرافي،^(٦) وأبى حيان^(٧)، والألوسى الذي ينقل نص سيبويه نفسه^(٨).

ولعلنا لانجانب الصواب، إذا قلنا إن سيبويه قد فتح الباب من ناحية أخرى لكي يعد مجاء في الشعر مما يمكن أن يختص بالوقف الشعري، ضرورة؛ إذ يقول: «ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولا يثقلها في الوصل، فإذا كان في الشعر، فهم يجرونه في الوصل على حاله في الوقف، نحو سَبَسَبًا، وكلكلا، لأنهم قد يثقلونه في الوقف، فأثبتوه في الوصل كما أثبتوا الحذف في قوله: لنفسه مقنعا^(٩). وإنما حذفه في الوقف، قال رؤبة:

ضخم يجب الخلق الأضخما^(١٠)

لقد فتح سيبويه بذلك الباب للقول بأن إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، وإن لم يصرح بذلك. غير أن ذكره ذلك في باب ما يحتمل الشعر هو الذي دفع النحاة بعده للقول بذلك، مثل قول منظور بن مرثد الأسدي:

(١) الكتاب: ٢/ ٢٨٩. وانظر شرح ديوان زهير: ٩٤، والقوافي فيه مجرورة.

(٢) انظر: المفصل: ٣٤١. (٣) نص ابن الحاجب في شرح الشافية: ٢/ ٣٠١.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٣٠٢. (٥) شرح السيرافي: ١/ ٢٠٠.

(٦) انظر: شرح الصفا: ر ورقة ٢٢ ب. (٧) انظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢١.

(٨) انظر الضرائر: ٢٨٧. وما بعدها. (٩) يشير إلى قول مالك بن خريم الهمداني في الكتاب: ١/ ١٠.

(١٠) الكتاب: ١/ ١١. وقارن بها في: ٢/ ٢٨٢، ٢٨٣.

ببازل وجناء أو عيهل^(١)

وقول رؤبة :

لقد خشيت أن أرى جدبًا في عامنا ذا بعدما أخصبًا^(٢)

وقول الآخر :

غض نجارى طيب عنصري^(٣)

وقول الآخر :

يا ليتها قد خرجت من فمّه^(٤)

وما أنشده السيرافي :

مهر أبى الحبّاب لا تشلّي بارك فيك الله من ذى آل

ومن موصى لم يضع قبلاى خوارجا من لغط القسطلّ

إذا أخذ القلوب كالأفكلّ^(٥)

وهذا ما عده السيرافي والقزاز ضرورة من ضرائر الزيادة يقول القزاز « وما يجوز له تشديد
المخفف اضطرابا وتغيير البناء ، كما قال الأول :

تعرضت لى بمكان حل تعرض المهرة فى الطولّ

يريد الطول فتقل اللام اضطرابا » .^(٦) وقد تبع الصفار الفقيه وأبو حيان السيرافي فى عد
ذلك من ضرائر الزيادة^(٧) . أما الألوسى فإنه يجعله من ضرائر التغيير^(٨) . ويجعله ابن جنى
من إجراء الوصل مجرى الوقف ويضرب له أمثلة كثيرة فى سر الصناعة^(٩) . وهذا ما يفهم
من كلام الأعلام^(١٠) أيضا ، وابن الحاجب الذى يقول : « ونحو القصبا شاذ ضرورة » .^(١١)
بتشديد الباء فى القصب .

(١) الكتاب : ٢ / ٢٨٢ ، والنوادر : ٥٣ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) الخصائص : ٣ / ٢١١ . والمحتسب : ١ / ١٥٦ .

(٤) الخصائص : ٣ / ٢١١ . والمحتسب : ١ / ١٦٥ .

(٥) شرح السيرافي : ١ / ٢٠٦ .

(٦) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٦٧ . وتثقل اللام تشديدها .

(٧) انظر : شرح الصفار الفقيه ٢٣ أ . وارتشاف الضرب : ١٢٢٢ .

(٨) انظر : الضرائر : ١٣٨ . (٩) انظر : سر الصناعة : ١ / ١٧٦ . وما بعدها .

(١٠) انظر تحصيل عين الذهب : ٢ / ٢٨٢ . (١١) شرح الشافية : ٢ / ٣١٤ .

وبعض النحاة لا يجعل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، كالزحخشري الذى يقول « وقد يجرى الوصل مجرى الوقف، منه قوله :

مثل الحريق وافق القصباً

ولا يختص بحال الضرورة. تقول: ثلاثة أربعة، وفي التنزيل ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّى﴾^(١) وكذلك الرضى، إذ يقول « جوزوا في القوافي خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق، لأن الشعر موضع التزم والغناء، وترجيع الصوت، ولا سيما في أواخر الأبيات، وحروف الإطلاق أى الألف والواو والياء هى المتعينة من بين الحروف للتزديد والترجيع الصالحة لها، فمن ثم تلحق في الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها في غير الشعر... ولا تقول جاءتنى أسماء، وتقول في الشعر: الرجل، والرجلى، والرجلا. ولا يجوز ذلك في غير الشعر فى شىء من اللغات. وكذا قوله :

ومستائم كشفت بالرمح ذيله أقيمت بعضب ذى شقائق ميله

فجاء بالصلة بعد هاء الضمير. ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه في غير الشعر، نحو : جاءنى غلامه^(٢). وبعد هذا يخلص الرضى إلى ما يريد إثباته، قائلاً: « فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق ماحقه في غير الشعر السكون، جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله :

ببازل وجناء أو عيهل

مع أن حقه السكون؛ لأجل حرف الإطلاق، وكذا الباء المضعف في قوله :

أو الحريق وافق القصباً

أصله السكون، فحرك لأجل حرف الإطلاق. كما أن حق نون الأندرين في قوله :

ولا تبقى خور الأندرينا

السكون، كما في قولك: مررت بالمسلمين، والقوافي كلها موقوف عليها، وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات^(٣). ثم يخطئ ابن الحاجب قائلاً: « فعلى هذا التقرير، ليس قوله «القصباً» بشاذ ضرورة، كما ليس تحريك نون الأندرينا وتحريك الراء في قوله :

لعب الرياح بها وغيرها بعدى سوافى المور والقطر

(١) سورة الكهف: آية ٣٨. (٢) المفصل: ٣٤٢، ٣٤٣.

(٣) شرح الشافية: ٣١٦/٢، ٣١٧.

(٤) شرح الشافية: ٣١٧/٢، ٣١٨، ٣١٩.

لأجل حرف الإطلاق بشاذين اتفاقاً مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا في الشعر^(١) . ثم يستغل الرضى ببراءة عدم تصريح سيبويه بلفظ الضرورة عند تناوله لهذه المسألة إذ قال «ومن ثم قالت العرب في الشعر في القوافي سبباً يريد السبب، وعيهل يريد العيهل^(٢) . يستغل الرضى هذا قائلاً: « وليس في كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذاً أو ضرورة^(٣) » . ولكن محققى شرح الشافية يخطئون الرضى بناء على فهم الجمهور للضرورة، قائلين: « فقلوه (أى سيبويه) في الشعر في القوافي دليل على أنه لايجيء مثله في الكلام . وهذا معنى الضرورة^(٤) » .

إذن ، يميز الزمخشري إجراء الوصل مجرى الوقف ، بناء على ما روى عن العرب في غير الشعر وما جاء في مثل قراءة ابن عامر^(٥) بإثبات الألف في قوله تعالى (لکنّا هو الله ربی) ولكن ابن يعيش خالف الزمخشري ، ولم يشر إلى قوله ، وقال : « قد يجرى الوصل مجرى الوقف ، وبابه الشعر ، ولا يكون في حال الاختيار » . ويجعل ماجاء من ذلك في غير الشعر ، « تشبيهاً بالشعر^(٦) » .

أما العلامة الرضى ، فإنه يميز إجراء الوصل مجرى الوقف في الشعر بناء على أن الشعر له بعض الخصائص التي لا يستوى معه فيها غيره . ومع كون مثل هذه الظاهرة خاصة بالشعر ، فليس لنا أن نعدّها شاذة أو ضرورة ، لأن هذه طبيعة النسيج الشعرى . وهذه لفظة طيبة من الرضى يسبق بها عصره .

ومن النحاة الذين لم يعدوا إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة : ابن مالك ؛ إذ يقول :

وربما أعطى لفظ الوصل ما للوقف نثراً وفشاً منتظماً

وابن هشام ، الذى يرى أن « ذلك قليل في الكلام كثير في الشعر^(٧) » وكذلك ابن عقيل^(٨) ، والأشمونى^(٩) ، ولعلمهم يتابعون عبارة ابن مالك في ألفيته .

وقد حملت على إجراء الوصل مجرى الوقف في غير القوافي أشياء كثيرة : « من ذلك أنهم قد يجرون هاء التانيث في الوصل مجراها في الوقف فلا يقبلونها تاء ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتسكين ، لأنهم متى حركوا وجب القلب قال :

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٨٢ .

(٤) هامش ١ ص ٣١٨ ، من الجزء الثاني لشرح الشافية .

(٦) السابق نفسه .

(٨) انظر شرح ابن عقيل : ٤٥٣ .

(١) السابق : ٢ / ٣١٩ .

(٣) شرح الشافية : ٢ / ٣٢٠ .

(٥) انظر : شرح المفصل : ٨٣ / ٩ .

(٧) أوضح المسالك : ٢ / ٣٥٩ .

(٩) انظر : الأشمونى : ٤ / ٢١٩ .

مال إلى أرطاة حقف فاضطجع

لما رأى أن لادعه ولا شعب

وقال آخر:

لست إذن لزعبله إن لم أغير بكلتى إن لم أساو بالطول^(١)

ومن ذلك ما عالجناه في مبحث تقصير الحركات ، من مثل قول الشاعر:

أو معبر الظهر ينبى عن وليته ماحج ربه في الدنيا ولا اعتمرا

فإن السيرافي يقول: « والوجه أن يقول لنفسه فحذف الياء وبقي الكسرة على حالها، وإنما جاز حذف هذه الحروف لأنها زوائد تسقط في الوقف^(٢) ». فهو إذن من إجراء الوصل مجرى الوقف، وقد صرح بذلك القزاز^(٣). ولا نريد أن نسترسل في سرد ما حمل على إجراء الوصل مجرى الوقف، فقد عولج في المواضع التي ينبغي أن يعالج فيها، وإنما غرضنا هنا مايتعلق بالقوافي بوصفها مواضع الوقف في الشعر.

لقد أجمعوا على أن حذف الألف من الاسم المقصور ضرورة في مثل قول لبيد:

وقبيل من لكيـز شاهد رهط مرجوم ورهط بن المعل^(٤)

وقول الأعشى:

لعمرك ما طول هذا الزمن على المرء إلا عناء^(٥) معن

يقول سيبويه « الفتح أخف عليهم والألف. فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها^(٦) ». وقد عده السيرافي من تخفيف المشدد في القوافي ضرورة.

وأجازوا كذلك تخفيف المشدد في القوافي لأجل الضرورة. وأنشدوا له أبياتا كثيرة منها:

قول امرئ القيس:

لا وأبيك ابنة العامرى لايدعى القوم أنى أفر^(٧)

وقول طرفة:

أصبحوت اليوم أم شافتك هر ومن الحب جنون مستعر^(٨)

(١) شرح السيرافي: ٢٣١/١. وانظر: شرح الصفار: ٢٩. ب وشرح الشافعية: ٣٣٤/٢. واللسان (بكل).

(٢) شرح السيرافي: ٢٢٦/١. (٣) انظر: ر مايجوز للشاعر في الضرورة: ٧٣، ١١٢.

(٤) الكتاب: ٢٩١/٢. وشرح السيرافي: ٢١٦/١. والأشموني: ٢٠٥/٤. والضرائر: ١٩٠.

(٥) شرح السيرافي: ٢١٦/١. (٦) الكتاب: ٢٩١/٢.

(٧) شرح السيرافي: ٢١٦/١. ومايجوز للشاعر في الضرورة: ٥٧ والضرائر: ٨٦، ١٤٠ وديوان امرئ القيس ١٥٤.

(٨) المصادر السابقة، وديوان طرفة: ٦٧.

وقد عد الألوسى الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف ضرورة^(١) مثل قول الشاعر:
 ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائما دنف
 مع أن ذلك من لغة ربيعة^(٢).

وكما أجروا الوصل مجرى الوقف، عكسوا ذلك فأجروا الوقف مجرى الوصل، فجعلوا
 مما يجوز للشاعر في الضرورة حذف الهاء في الترخيم في الوقف والوصل « وذلك أن العرب إذا
 أسقطت هاء في الترخيم ثم وقفت على اسم أسقطتها منه أعادتها لبيان الحركة ويجوز للشعر
 ألا يعيدها ويجرى الوقف كالوصل مثل قول الشاعر:

وكادت فزارة تشفى بنا فأولى فزارة أولى فزارا^(٣)
 وقد أشار سيبويه إلى ذلك أيضاً في كتابه^(٤)، وسوف تأتي معالجة هذا في موقف الشعر
 من الأعلام.

* * *

هذا ما أشار إليه النحاة من ضرائر تتعلق بالوقف، ولنا هنا ملاحظتان:

الأولى: هي أن النحاة اعتمدوا في دراسة ظاهرة الوقف، وتصوير وجوهه على الشعر،
 ففي جواز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، لم يستشهدوا إلا بقول زياد الأعجم:

عجبت والدهر كثير عجه من عنزى سبنى لم أضرب^(٥)
 وقول أبي النجم: فقر بن هذا وهذا أرحله^(٥)
 وقول الآخر:

تحفزها الأوتار والأيدى الشعر والنبيل ستون كأنها الجمر^(٦)
 وقول الراجز:

أرتنى حجلا على ساقها فهش الفؤاد لذلك الحجل
 فقلت ولم أخف عن صاحبي ألا بأبى أصل تلك الرجل^(٧)

(١) انظر: الضرائر: ٦٣.

(٢) انظر: شرح الرضى على الشافية: ٢/ ٢٧٥، ٢٧٩. والتسهيل: ٣٢٨. والأشمونى: ٤/ ٢٠٤.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٦٧، ٦٨. (٤) انظر: الكتاب: ١/ ٣٣١.

(٥) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٨٧. والكامل: ٢/ ١٦٢. وشرح المفصل: ٧١/ ٩. والأشمونى: ٤/ ٢١٠.

(٦) المفصل: ٣٣٨. وشرح المفصل، لابن يعيش: ٩/ ٧٠.

(٧) الإصناف: ٢/ ٤٣٣. وشرح المفصل: ٩/ ٧١.

والكوفيون والأحفش^(١) ، وابن الأنباري^(٢) ، وابن عقيل^(٣) ، يميزون نقل الفتحة أيضا .

وفى تصوير لهجة ربيعة كذلك لم يعتمدوا إلا على الشعر . واستشهدوا لذلك بقول الأعشى :

إلى المرء قيس أطيل السرى وأخذ من كل حى عصم^(٤)

وفى تصوير لهجة بعض بنى تميم فى إبداهم الياء مشددة أو غير مشددة جيا فى الوقف ، اعتمدوا كذلك على الشعر ، فى قول الشاعر :

خالى عوف وأبو علج المطعمان اللحم بالعشج^(٥)
وقول الآخر :

يارب إن كنت قبلت حجج فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزى وفرتج^(٦)

والسؤال الآن : لماذا يعدون مثل هذا جائزا شعرا ونثرا ، مادام الاعتماد على الشعر وحده ، ولا يعدون ماجاء فى الشعر مما سموه ضرورة جائزا أيضا؟ مع أن كل هذا استعمال خاص بالشعر فيما يبدو ، حتى إن بعض النحاة عد ما اعتمد عليه بعضهم فى إجازة أوجه من الوقف خاصا بالشعر . يقول المبرد فيما اعتمد عليه النحاة فى ظاهرة النقل : « ومن مذاهبهم المطردة فى الشعر أن يلقوا على الساكن الذى يسكن ما بعده للتقييد حركة الإعراب ، كما قال الراجز :

أنا ابن ماوية إذ جد النقر

يريد : النقر يافتى ، وهو النقر بالخليل ، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها . وشبيه بهذا قوله :

عجبت والدهر كثير عجه من عنزى سبنى لم أضربه

(١) انظر الأشموني : ٢١١ / ٢١٢ .

(٢) انظر المسألة ١٠٦ من الإنصاف : ٤٣٢ / ٢ . وما بعدها .

(٣) انظر شرح ابن عقيل . ٤٥١ ، حيث يقول « ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب » .

(٤) شرح الشافى : ٢ / ٢٧٢ .

(٥) شرح السيرافى : ١ / ٢٣٨ . وشرح الشافى : ٢ / ٢٨٧ . وشرح المفصل : ٩ / ٧٤ .

(٦) شرح الشافى : ٢ / ٢٨٧ .

أراد : لم أضربه يافتي ، فلما أسكن الهاء ألقى حركتها على الباء ، وكان ذلك في الباء أحسن لحفاء الهاء . وقال أبو النجم :

أقول قرب ذا وهذا أرحله

يريد : أرحله يافتي .^(١) فالمبرد يجعل هذا من المذاهب المطردة في الشعر.

ويقول ثعلب في قول الشاعر:

أرتنى حجلا على ساقها فهش الفؤاد لذلك الحجل
فقلت ولم أخف عن صاحبي ألا بأبي أصل تلك الرجل

» يريد بالحجل : الخلخال ، وإنما ثقله وثقل الرجل لا اضطراب القافية .^(٢) ويريد بالثقل التحريك ، لأنهم ينظرون إلى السكون على أنه أخف من الحركة .

ويجعل السيوطي الوقف بإبدال الياء جيما ضرورة بل من أقبح الضرورة في قول الراجز:

يارب إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج^(٣)

إن هذا يؤكد أن هذا كله خاص بنظام الوقف الشعري . غير أن النحاة قبلوا بعضه ففرضوه على النثر أيضا ، ورفضوا بعضه الآخر فعدوه ضرورة .

الملاحظة الأخرى : هي أن الشعر الذي اعتمد عليه النحاة في ذلك أغلبه من الرجز . والرجز « وزن شعبي » ، وقد كثر نظم العرب له في شتى المناسبات ، وهو الوزن السريع الاستجابة للبديهة والارتجال في مقام الرد والمنافرة والمفاخرة^(٤) . ولذلك فهو « يضطر إلى كثير من التفریع والتوليد لقصره وسابقة قوافيه » .^(٥) فليس من المستبعد - إذن - أن تتحول فيه الأبنية عما هي عليه مادام المعنى غير ملبس ، ولا سيما إذا كان في الوقف وهو « من مواضع التغيير^(٦) » ومن هنا لا يصح فرض القواعد على النثر ، فضلا عن أنه لا يصح فرض لغة الشعر عامة على النثر .

نريد أن نخلص بعد هذا العرض الذي طال إلى أن النحاة اعترفوا ببعض ما جاء في الشعر ففرضوه على النثر ، ولم يعترفوا ببعضه الآخر فعدوه ضرورة . ونتج عن ذلك كثرة

(١) الكامل : ١٦١/٢ ، ١٦٢ . (٢) مجالس ثعلب : ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) انظر : الجمع : ١٥٧/٢ .

(٤) انظر : المرشد إلى فهم أشعار العرب : ٢٤٦/١ ، وما بعدها .

(٥) الخصائص : ٢٩٨/٣ . (٦) سر صناعة الإعراب : ١٧٩/١ .

أحكام الوقف وتشعبها من جانب، وكثرة ماسموه ضرورة من جانب آخر. ولو كان ثمة فصل بين مستويات الكلام في التقعيد لاختص الشعر وحده بقواعده، واختص الشعر بقواعده، ولأمكن حينئذ حصر وجوه الشركة بينهما وحصر وجوه الخلاف في دراسة مقارنة.

إن النصوص صريحة في أن آخر البيت هو الموقوف عليه « والقوافي كلها موقوف عليها، وإن لم يتم الكلام عليها دون مايليها من الأبيات »، ^(١) وصريحة كذلك في أن الوقف من مواضع التغيير عامة، بالإضافة إلى أن آخر الشطر الأول يمكن أن يوقف عليه؛ ولذلك عدوا قطع همزة الوصل في أول الشطر الثاني من أقرب الضرورة، « فإن العرب قد تقف على العروض نحوها من وقوفها على الضرب، أعني مخالفة ذلك لوقف الكلام المنشور غير الموزون. ألا ترى إلى قوله :

فأضحى يسح الماء نحو كيفتن

فوقف بالتنوين خلافاً على الوقف في غير الشعر. فإن قلت : فأقصى حال قوله كيفتن - إذ ليست قافية - أن تجرى مجرى القافية في الوقف عليها، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة، ^(٢) ونحوها بحرف اللين للوصل نحو قوله : ومنزلى، وحوملى، وشملى ومحملى، فقوله (كيفتن) ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية. قيل : الأمر على ما ذكرت من خلافه، غير أن هذا أيضاً أمر يخص المنظوم دون المنشور، لا استمرار ذلك عنهم، ألا ترى إلى قوله :

أنى اهتديت لتسليم على دمنن
بالغمر غيرهن الأعصر الأول
وقوله :

كأن حدوج المالكية غدوةً
خلايا سفين بالنواصف من ددى

. . . وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه، ومخالف أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع في علم القوافي، وقد كان يجب أن يذكر ولا يهمل ^(٣).

فإذا كانت النصوص صريحة في اختلاف الوقف الشعري عن الوقف النثري، وإذا كانت النصوص صريحة أيضاً في تحديد مواطن الوقف في الشعر، فلماذا نخلط - إذن - بين المستويين، ونعطي هذا أحكام ذاك، ونحكم بالضرورة على لون دون آخر ؟

(١) شرح الشافية : ٣١٩/٢.

(٢) يشير إلى معلقه امرئ القيس المشهورة. انظر الديوان : ٨، وما بعدها.

(٣) الخصائص : ١/ ٧٠، ٧١، وأعتذر لطول النص.

نستطيع أن نقول في غير قليل من الاطمئنان - إذن - إن القواعد التي اعتمد فيها النحاة على الشعر فحسب في تصوير وجوه الوقف، إنما هي خاصة بنظام الوقف الشعري، وكذلك كل ما أطلقوا عليه أنه ضرورة في هذا المجال خاص - أيضاً - بنظام الوقف الشعري ماعدا ماطابق شيئاً من قراءات القرآن . أما النشر فله نظامه الخاص به في الوقف التابع من الاستعمالات النثرية ، والشاعر - بعد - حر في استخدام أى النظامين شاء أو المزج بينهما إذا اقتضى الأمر، وليس ثمة داع إلى توزيع هذه الظاهرة بين الجواز والضرورة .

ويمكننا أن نعد من نظام الوقف الشعري - على هذا - ماعده النحاة ضرورة من غير أن يشيروا إلى الوقف على الإطلاق ، مما تتبع فيه عين الكلمة حركة ما قبلها في القافية ، مثل قول الشاعر الذي يعده ابن جني ضرورة :

وكان حاملكم منا ورافدكم وحامل المين بعد المين والألف (١)
وما عده السيرافي من زيادة الحركة للضرورة كقول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق ومشته الأعلام لماع الخفق (٢)
وقول زهير بن أبى سلمى :

كما استغاث بسىء فر غيطة وخاف العيون فلم ينظر به الحشك (٣)
وقول الهذلي :

إذا تجرد نوح قامت معه ضرباً أليماً بسبت يلعب الجلدا (٤)
وقول البعيث :

قد ينعش الله الفتى بعد عشرة وقد يجمع الله الشتيت من الشمّل (٥)
على الرغم من أن أبا زيد يؤكد أن هذا ليس نقلاً للوقف ولكنه إتباع بعد أن يقول : « أراد الشمّل فحرك الميم » (٦)
وقول الأعشى :

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية جنبى فطيمة لامليل ولاعزل (٧)

(١) سر الصناعة : ١ / ١٢٨ . (٢) شرح السيرافي : ١ / ٢٠٧ . وانظر المحتسب : ٢ / ٢٧ .

(٣) شرح السيرافي : ١ / ٢٠٧ . وشرح ديوان زهير : ١٧٧ .

(٤) انظر : النوادر : ٣٠ . وشرح السيرافي : ١ / ٢٠٨ .

(٥) النوادر : ٢٩ . (٦) السابق نفسه . (٧) الكتاب : ١ / ٢٠٢ .

مع أن الأعلام يقول عنه : « والعزل جمع أعزل ، وهو الذى لاسلاح معه ، وحرك الزاى ضرورة »^(١).

ويمكن أن يعد من نظام الوقف الشعرى كذلك فك المضعف فى القافية ، مثل قول قعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعازل قد جريت من خلقي أنى أجود لأقوام وإن ضننوا^(٢)
وقول عريب بن ناشل :

ألم تر أن المالكيات فى قادنى هواهن حتى كدت فى الغى ألجج^(٣)
وقول الراجز :

الحمد لله العلى الأجلل^(٤)

وقول العجاج :

تشكو الوجى من أظلل وأظلل من طول إملال وظهرا أملل^(٥)
وقول الكميت :

إليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من قلبى ظماء وألب^(٦)
وقول زهير :

ثم استمروا فقالوا إن موعدكم ماء بشرقى نجد فيد أو ركك^(٧)
ويمكن أن يعد من نظام الوقف الشعرى أيضا زيادة مقطع فى آخر كلمة فى البيت ليلغ الشاعر موضع القافية - وهذا قليل - كقول الشاعر :

إن شكلى وإن شكلك شتى فالزمنى الخصى واخفضى تبيضضى

(١) تحصيل عين الذهب : ٢٠٢/١ .

(٢) الكتاب : ١٠/١ ، والنوادر ٤٤ . وشرح السيرافى : ٢٠٨/٢ .

(٣) النوادر : ٤٣ .

(٤) النوادر : ٤ ، ٤ ، وشرح السيرافى : ٢٠٨/٢ .

(٥) السابق نفسه .

(٦) شرح المفصل : ١٢/٣ .

(٧) النوادر : ٣٠ ، وشرح ديوان زهير : ١٦٧ . والمحاسب : ٢٧/٢ .

« فإنه أراد تبييضى ، فزاد ضادا ضرورة لإقامة الوزن » ،^(١) كما يقول ابن جنى . ومن ذلك قول الراجز لابنه :

أحبّ منك موضع الوشحن وموضع الإزار والقفنّ
والأصل الوشح جمع وشاح ، والقفا وزاد نونا مشددة وفتح لها ما قبلها^(٢) . وقد يزيد
(ما) فى آخر البيت كقوله :

وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما
أردد علينا شيخنا مسلماً^(٣)

وقد أنشده الرضى على أن (ما) تزداد قليلا بعد (يا اللهم^(٤)) .

ويمكن أن يضاف إلى نظام الوقف الشعرى كذلك ، ما رواه سيبويه عن لهجة قيس
وأسد ، من حذف واو الجماعة وياء المخاطبة فى القافية من أجل الإنشاد^(٥) . وأما ما عده
بعض النحاة ضرورة من حذف ياء المتكلم المضاف إليها فى مثل قول الشاعر :

إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريشى وعجل^(٦)

فليس من ذلك ؛ لأنه يوجد فى الشعر والنثر ، « وليست تهيب العرب حذف الياء من
آخر الكلام إذا كان ما قبلها مكسورا من ذلك : (ربي أكرمن) و (أهانن)^(٧) » . ولست
أدرى لماذا عده بعضهم ضرورة مع وجوده فى القرآن ؟

بذلك كله يمكن أن يكون لدينا نظام خاص بالوقف الشعرى ، وهو جانب من جوانب
الشعر ينبغى أن تدرس مستقلة ، حتى لا نصم هذه الاستعمالات بها وصمها به النحاة ،
ونعدها ضرورة .

الأعلام فى الشعر وضرورات البنية :

للشعر موقف خاص من الأعلام ، لم يلتفت إليه النحاة بوصفه ظاهرة معينة ، ولكنهم
تناولوا هذا الموقف فى مواضع مختلفة ، وبمصطلحات متعددة ، تسوغ لنا أن نعد معظمها

(١) سر الصناعة : ٢٢٢ / ١ .

(٢) شرح السيرافى : ٢٠ / ١ .

(٣) انظر : معانى القرآن للقرء : ٢٠٣ / ١ . والإرشاف : ١٢٢٦ . والإنصاف : ٢١٤ / ١ . والضرائر : ٢١ .

(٤) انظر : الخزانة : ٢٥ / ٢ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٠١ / ٢ .

(٦) انظر : شرح السيرافى : ٢١١ / ١ . وشرح الصفار : ٢٢٧ . (٧) معانى القرآن للقرء : ٩٠ / ١ .

من التغيرات الصرفية، بوصفها تغييراً في بنية الكلمة. وقبل أن نتناول موقف الشعر من الأعلام، نود أن نضع في حسابنا هذه الملاحظات الآتية:

أولاً: إن الأعلام، دون سائر المعارف، تتعرف بنفسها من غير حاجة إلى وسيلة من وسائل التعريف التي تحتاج إليها ألوان المعارف الأخرى، فقد «خرجت الأعلام عن شياح الأجناس إلى خصوصها بأنفسها، لبحرف يفيد التعريف فيها^(١)». ولذلك عرفوا العلم - والذي يعيننا في هذا المجال هو العلم الشخصي - بأنه «اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً^(٢)». فالتعريف في العلم أت من ارتباط الاسم بمسماه ارتباطاً وثيقاً في الذهن، بحيث يستحضر الذهن أحدهما عند وجود الآخر، فهو «الاسم الخاص الذي لا أخص منه^(٣). ومناطق التعريف في العلم بقاؤه على هذا الارتباط الوثيق بمسماه وعدم شياحه فيه وفي غيره. ولذلك لا يعامل معاملة بقية الأسماء من حيث الإضافة ودخول أداة التعريف، إلا إذا «شورك في اسمه أو اعتقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعة^(٤)».

ثانياً: أجاز النحاة ترخيم المنادى. وشرطوا لذلك: أن يكون مبنيًا على الضم. والمنادى المبني على الضم هو العلم المفرد، والنكرة المقصودة. والنكرة المقصودة كالعلم في التعيين للإقبال^(٥). «وشرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء: العلمية^(٦)». وعللوا ذلك بأن «العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم^(٧)». ويقول سيبويه «وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال... وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه^(٨)». وعلى ذلك فإن الأعلام: زينب وسعاد، وجعفر، وسعيد وأسماء، ومروان، ومنصور، وشمس، وقنديل، تصير إلى: يازين، ياسعا، ياجعف، ياسعى، يا أسم، يامرو، يامنص، ياشمل، ياقند، ولغة «من لا ينتظر» تعامل الاسم حينئذ على أنه اسم مستقل. والذي جوز الحذف في هذه الأعلام أنها متعينة لأصحابها؛ وكونها مناداة يطلب إليها الإقبال لا يجعلها تلتبس بغيرها، ويكفى مع هذا أن يذكر بعض الاسم فيذكر صاحبه ومن حوله أنه هو المقصود لذلك، فيخف وحده لما نودی من أجله. ويلاحظ هنا أن كل ما استشهد به النحاة في باب الترخيم من الشعر، غير قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود رضی الله عنهما ويجيى والأعمش^(٩)

(١) الخصائص: ٨١/٣.

(٢) أوضح المسالك: ٦٦/١.

(٣) شرح المفصل: ٢٧/١.

(٤) السابق: ٤٤/١.

(٥) السابق: ١٧٣/٣.

(٦) السابق: ١٧٣/٣.

(٧) حاشية الصبان على الأشموني: ١٧٥/٣.

(٨) الكتاب: ٣٣٥/١.

(٩) المحتسب: ٢٥٧/٢. والإنصاف: ٢٢١.

(ونادوا يا مال) (١) التى يقول عنها ابن فارس « والله أعلم بصحة ذلك » (٢) ولكن ابن جنى يرى له فى هذه القراءة سرا جديدا - على حد تعبيره - يقول « وذلك أنهم لعظم ما هم عليه؛ ضعفت قواهم؛ وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه؛ ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف فى منطقته » (٣) وهناك عبارة نثرية يستشهدون بها فى باب الترخيم وهى «ياشا ادجنى» (٤). وهى عبارة غريبة لأن الحيوانات لا تخاطب إلا بالزجر أو طلب الإقبال، ويكون ذلك بأصوات مخصوصة، أما أن يطلب إلى الشاة أن تدجن، أى تقيم فى المكان، فذلك مما تسمح به لغة الشعر. ولعل هذه العبارة مقتطعة من رجز لم يشأ النحاة أن يذكروه، ولذلك جاء فيها الترخيم. وقد قصر النحاة - كذلك - ماعدا الفراء وابن مالك تصغير الترخيم على الأعلام وحدها (٥).

ثالثا: تنفرد الأعلام فى الاستعمال العام بمجيئها على غير المألوف من قياس النحاة. «ومن ذلك قولهم فى العلم: حيوة: وهذه صورة لولا العلمية لم يجز مثلها لاجتماع الياء والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للاجناس هو ما هى عليه من كثرة استعمالها، وهم لما كثر استعماله أشد تغييرا» (٦) لأن كثرة الاستعمال تزيد من ارتباط الاسم بالمسمى حتى إنه ليكفى مع هذا الارتباط الوثيق ذكر بعض أصوات الاسم، ويقول ابن جنى: «الأسماء الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما، نحو قولهم: رجاء بن حيوة وثهلل ومزيد ومكوزة ومعد يكرب، وموهب وموظب ومورق». (٧) ويبين السبب فى هذا، فيقول «فإن قلت: ولم جاز فى الأعلام هذا التغيير كله؟ قيل: لأنها كثرة الاستعمال معروفة المواضع والشيء إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير ما لا يجوز فى غيره» (٨). وليس التغيير فى الاسم العلم مقصوراً على البنية الصرفية فحسب بل إن ذلك ليتخطاها إلى الإعراب، «ولما غيرت الأعلام فى ذواتها جاز أن تغير فى إعرابها، فمن هنا جاز فى الحكاية «من زيدا» و«من زيدا؟» ولم يجز ذلك فى الرجل والغلام ونحوهما مما ليس بعلم. هكذا قال أبو على، وهو الصواب» (٩).

رابعاً: مازلنا - إلى الآن - نحرف الاسم العلم عن صورته الأصلية، ويكون ذلك فى مواقف مختلفة كالتخفيف من ذكر الاسم كاملاً أو التدليل أو التمليح أو غير ذلك، ولا

(١) سورة الزخرف: ٧٧. (٢) الصحابى: ١٩٥.

(٣) المحتسب: ٢٥٧/٢. (٤) الأشمونى: ١٧٣/٣.

(٥) انظر: تسهيل الفوائد: ٢٨٩. (٦) الخصائص: ٣/٣٤.

(٧) المنصف: ١٤٢/١. (٨) السابق: ١٤٣/١.

(٩) السابق: ١٤٣/١.

يتم ذلك إلا إذا كان العلم مرتبطاً بصاحبه أوثق ارتباط، بحيث لا يؤدي ذلك إلى لبس أو غموض ، فضلاً عن أن بعض الأقاليم تقتطع الحرف الأخير من الاسم، أو تكنى الشخص باسم أبيه ، كأن يكون اسم الشخص « محمد إبراهيم » فيتحدثون عنه باسم «محمد أبو إبراهيم» . وكل ذلك يتم بين أبناء البيئة اللغوية في وضوح تام .

ويمكن أن نلخص هذه الملاحظات التي قررها النحاة في عبارة موجزة ، هي أنه يجوز أن تطرح قرينة بنية العلم في الاستعمال لعدم اللبس . وإذا وضعنا هذا في الحسبان ، أمكن على ضوءه تحديد موقف الشعر من العلم ، الذي جعله النحاة ضرورة .

إن الاسم العلم حينما يرد في شعر لابد أن يكون معروفاً متعيناً لدى البيئة التي قيل فيها هذا الشعر، بحيث تكفى الإشارة إلى بعض حروف الاسم أحياناً ، أو الصورة المغيرة لهذا الاسم أحياناً أخرى ، ولا سيما إن كان الشعر « كثيراً ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله^(١) » ، كما يقول أبو الفتح . ويقول القزاز : « وما يجوز له في الاضطراب الإتيان باسم وهو يريد غيره ، ولكن فيما أتى بعض الدليل على ما يريد »^(٢) . ويقول أيضاً : « وما يجوز له تغيير الأسماء كما قال الأول :

ونسج سليم كل قضاء ذائل

يريد بقوله سليم : سليمان »^(٣) . وهكذا يكون موقف الشعر من الأعلام وتكون عبارة القزاز دقيقة لو فهمنا الاضطراب على أنه الاستعمال الشعري الخاص ، لا الإجماع والاحتياج . ولا تهم هنا قواعد النحاة ، فما دام المعنى واضحاً مستقيماً ، فإن العيب ليس عيب الشعراء ، فإنهم هم أنفسهم الذين يحتج بشعرهم ، ولكن العيب عيب تلك القواعد التي قصرت عن شمول كل الظواهر لضيقها من أجل الاطراد .

لقد جاء الاستعمال الشعري على هذا النهج . فجميل بن معمر يسمى بثينة (بثنة) في قوله :

لا ، لا أبوح بحب بثنة إنها
وذو الرمة يسمى مية (مئى) في قوله :
ديار مية إذ مى تساعفنا
ولا ترى مثلها عجم ولا عرب^(٥)

(٢) مايجوز للشاعر في الضرورة : ١١٠ .

(٤) الأشموني : ٨٤ / ٣ . والجمع : ١٢٥ / ٢ .

(١) الخصائص : ١٨٨ / ٣ .

(٣) السابق : ١١٠ ، ١١١ .

(٥) شرح السيرافي : ٢١٩ / ١ .

وفاطمة تصير إلى (فاطا) في قول الشاعر:

فيا ليتني من بعد فاطا وأهلها هلكت ولم أسمع بها صوت إنسان^(١)
ودريد بن الصمة يسمى أخاه عبد الله (معبدا) في قوله يرثيه :

وإن تعقب الأيام والدهر تعلموا بنى قارب أنا غضاب لمعبد^(٢)
ومن يسمى حازوقا يصير إلى (حزاق) في قول أمه ترثيه :

أقلب طرفي في الفوارس لا أرى حزاقا وعيني كاللحجة من القطر^(٣)
وثعلبة بن سيار يسمى (ثعلبة بن سير) في قول المفضل النكري :

وسائلة بثعلبة بن سير وقد علقت بثعلبة العلوق^(٤)
والبعيث يسمى عطية الخطفي أبا جرير (عطاء) في قوله :

أبوك عطاء الأم الناس كلهم فقبح من فعل وقبحت من نجل^(٥)
وعبد الأشهل يصير إلى (عبد الأشل) في قول ابن الزبيري :

حين ألفت بقاء بركها واستحر القتل في عبد الأشل^(٦)
وعثمان بن عفان يسميه الشاعر (عثمان أبو عفان) في قوله :

والشيخ عثمان أبو عفانا

وقد جعله السيرافي غلطا لا يجوز في الشعر ولا في الكلام^(٧).

والنماذج لهذا الضرب في الشعر كثيرة كما يقول ابن جنى . وقد جعل بعض النحاة بعض هذه الاستعمالات ضرورة^(٨). وبعضهم يسمى أنواعا منها تحريفا كما فعل ابن جنى . وبعضهم جعل ذلك خطأ كما فعل ابن فارس ، والواقع أن هذا كله ليس شيئا من ذلك ، ولكنه نهج الشعر مع الأعلام اعتمادا على ما هو متعارف عليه بين الناس في نداء الأعلام أو

(١) المحتسب : ٢٠٣/٢ . (٢) الأصمعيات : ١٠٧ . وشرح السيرافي : ٢٣٦/١ .

(٣) الأصمعيات : ٢٠١ . والخصائص : ١٨٨/٣ .

(٤) الخصائص : ٣٣٧/٢ . (٥) السابق .

(٦) السابق : ٨١/١ ، ٤٣٨/٢ . (٧) شرح السيرافي : ٢٣٦/١ .

(٨) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ١١٠ ، ١١١ .

الحديث عنها من جانب، واعتماداً على توفز النفس وشحذ الاهتمام، واستحضار كل دواعي الفهم عند تلقى الشعر من جانب آخر، بحيث تصبح الإشارة والإيحاء مغنية عن البسط والإسهاب، فضلاً عما يدل عليه تغيير صورة الاسم من معان تختلف باختلاف الموقف.

ولعل عدم نظرة النحاة للشعر على أن له استعمالاً خاصاً للأعلام هو الذى دفعهم للاختلاف حول ترخيمها في غير النداء، فجعله سيبويه ضرورة، وعقد لذلك باباً خاصاً^(١)، وأجاز في الاسم المرخم في غير النداء أن يجعل ما بقى منه اسماً مستقلاً.^(٢) «وليس بين النحويين خلاف أنه جائز له في غير النداء على أن يجعله اسماً مفرداً ويعربه بما يستحقه من الإعراب». ^(٣) ويحيز سيبويه أيضاً وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين.^(٤) أن يبقى الاسم بعد الحذف على حاله على «لغة من ينتظر» ولكن المبرد كان «ينكر هذا ولا يميزه في الشعر ويعلل الأبيات». ^(٥) وحجته في ذلك أنه «حذف في غير النداء، فأشبهه حذف دم ويد فكما أن يداً ودماً وأمثالهم (كذا) يجرى آخرها بالإعراب فكذلك ينبغي أن يجرى آخر المرخم في غير النداء ضرورة». ^(٦) ويقول عن ذلك ابن عصفور «وهذا الذى ذكره ليس بشيء». ^(٧) وأرى أن رأى سيبويه أشبه بما يتطلبه الشعر، ولذلك فلا أوافق معيارية المبرد.

وبناء على ذلك لانستطيع أن نوافق الكوفيين وابن مالك^(٨)، في تعميمهم وفرضهم لغة الشعر على النثر، إذ يميزون ترخيم المضاف في النداء بحيث يوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه في الشعر والنثر على السواء، مثل قول الشاعر:

أبا عُرُو لا تبعد فكل ابن حرة
سيدعوه داعى ميتة فيجيب
وقول الآخر:

إما ترينى اليوم أم حمز
قاربت بين عنزى وجمزى
ولا يميز البصريون ذلك في غير الشعر، على أنه ضرورة^(٩). والذى نراه أن هذا استعمال شعري خاص بالأعلام، ولا داعى لفرضه على النثر لأنه لا يرخم في غير. ^(١٠) النداء إلا العلم وحده لأنه المسموع ولا شاهد في غيره. ^(١١) ولاداعى أيضاً لأن نصفه بالضرورة.

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٤٢، ٣٤٣. وانظر مايجوز للشاعر: ٦٩، ٧٠.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣. (٣) شرح السيرافي: ١/ ٢١٧.

(٤) السابق نفسه. (٥) السابق: ١/ ٢١٨.

(٦) شرح الجمل، لابن عصفور: ورقة: ١٥٦. (٧) السابق نفسه.

(٨) انظر المجمع: ١/ ١٨١. (٩) انظر المسألة: ٤٨ من الإنصاف: ١/ ٢١٤.

(١٠) انظر المجمع: ١/ ١٨١.

ومن الاستعمالات الشعرية الخاصة بالأعلام، والتي أثارت خلافاً، بين النحاة حذف التنوين من العلم في الموضع الذي ينبغي أن ينون فيه حسب قواعد النحاة. ومن هنا أجاز الكوفيون منع العلم من الصرف لسبب واحد هو العلمية^(١). وأجاز ذلك ثعلب في الاختيار، وتابعه أبو حيان^(٢) ويقول ابن: يعيش « فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف^(٣) ». ويرى أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس من السهل ردها^(٤). ولذلك كان من النحاة من أجازته في فصيح الكلام^(٥). وينقل السيوطي في ذلك أربعة آراء رابعها أنه يجوز في العلم خاصة^(٦). والبصريون يأبون ذلك ويمنعون، ولذلك أولوا الآيات الواردة في ذلك أو غيروا روايتها. ومن أمثلة ذلك:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع^(٧)
وقول الآخر:

ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها^(٨)

وقول الآخر:

لتجدني بالأمير برا وبالقناة مذعسا مكرا

إذا غطيف السلمى فرا^(٩)

وقول حسان بن ثابت:

أو من بنى زهرة الأخيار قد علموا أو من بنى خلف الخضر الجلاعيد^(١٠)
وقول الآخر:

ومن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض^(١١)

وقول الآخر:

عمرو الذي هسلا الثريد لقومه ورجال مكة مستنون عجاف^(١٢)

(١) انظر المفصل، للزخشري: ١٧. (٢) انظر الهمع: ٣٧/١.

(٣) شرح المفصل: ٦٩/١. (٤) السابق: ٦٨/١.

(٥) انظر شرح الصفار الفقيه: ورقة ٢٦. (٦) انظر الهمع: ٣٧/١.

(٧) شرح السيرافي: ٢٠٤/١. وشرح المفصل: ٦٨/١.

(٨) السابق نفسه. (٩) شرح السيرافي: ٢٣٤/١.

(١٠) شرح السيرافي: ٢٣٣/١. (١١) السابق: ٢٠٤/١.

(١٢) مايجوز للشاعر في الضرورة: ٥٨.

وقول الآخر:

حميد الذي أمج داره
أخو الخمر ذو الشيبة الأصلع (١)
أو يفعل بالعلم عكس ذلك، أى ينونه فى المواضع التى ينبغى ألا ينون فيها حسبها
تنص قواعد النحاة، كقول الشاعر:

جارية من قيس بن ثعلبه
كأنها حلية سيف مذهبه (٢)
وقول الآخر:

فإن لا يكن مال يثاب فإنه
سيأتى ثنائى زيدا بن مهلهل (٣)
وقول الآخر:

سلام الله يا مطرٌ عليها
وليس عليك يا مطر السلام (٤)
وقول الآخر :

ضربت صدرها إلى وقالت
يا عدياً لقد وقتك الأواقى (٥)
ومن الاستعمال الشعرى للأعلام، تنوين الاسم العلم الذى حقه أن يمنع من الصرف .
وشواهد أكثر وأشهر من أن تذكر.

كما أن من استعمال العلم فى الشعر كذلك، أن يمد إذا كان مقصوراً، مثل قول الشاعر:

قد علمت أخت بنى السعلاء (٥)

أو يقصر إذا كان ممدوداً، مثل قول الشاعر:

لأبد من صنعا وإن طال السفر (٦)

وقول جرير:

ونبت جوابا وسكنا يسبنى
وعمر بن عفرا لاسلام على عمر (٧)
أو يزيد فيه حرفاً كقول الشاعر:
وما دمية من دمي ميسنان
بمعجبة نظراً واتصافاً (٨)

(١) المقتضب: ٢/ ٢١٣.

(٢) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٣.

(٣) شرح الجمل، لابن عصفور: ١٣٨.

(٤) الكتاب: ١/ ٣٥٧.

(٥) شرح المفصل: ٦/ ٢.

(٦) الأشموني: ٣/ ١٤٥.

(٧) السابق نفسه.

(٨) الخصائص: ١/ ٢٨٢، ٢/ ٣٣٧.

وقول الأسدي :

وخافت من جبال السغد نفسى وخافت من جبال خوارزم^(١)

وقد قال ابن جنى عن مثل هذا الاستعمال : « وهذا - لعمرى - تحريف بتعجرف عار من الصنعة »^(٢) وذلك أن كل ما يهيمهم هو « الصنعة » والمحافظة عليها .

ولدراسة هذه الظاهرة دراسة وإفية ينبغى أن نحدد للشعر فترة معينة ونجمع استعمالات الأعلام فيه ، ثم نصفها ونصف استعمالها دون أن نقول إن هذا الاستعمال ضرورة ، بل ننظر إليه على أنه استعمال شعري خاص مادام غير موجود في النثر ، وبذلك نريح النحاة من الخلافات التي نشبت بينهم بسبب بعض هذه الاستعمالات ، ولجوء بعضهم إلى إنكار بعض الروايات جملة ، أو تحريكها وتأويلها ، مما أثقل كاهل النحو والنحاة .

٧ - متفرقات من ضرورات البنية :

إن طبيعة البحث في « الضرائر الصرفية » تجعل من الصعب تصنيف كل ألوانها في أنواع ، يندرج كل نوع منها تحت مبحث واحد . وبرغم هذه الصعوبة التي تفرضها طبيعة البحث ، حاولت تصنيفها فيما سبقت معالجته . وقد بقيت بعض الأنواع المتفردة ، التي نعالجها فيما يأتي على تفرداها .

(أ) حذف بعض أجزاء الكلمة :

نتناول هذه الظاهرة في مسألتين أولاهما ، حذف النون من آخر الكلمة . والآخرى ، حذف أى جزء آخر منها .

١ - حذف النون من آخر الكلمة . أجاز النحاة في « الضرورة » أن تحذف النون من آخر الحروف المبنية على السكون مثل لكن ومن ، وعللوا ذلك بالتقاء الساكنين ، واستشهدوا له بقول النجاشي :

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولك اسقنى إن كان مأوك ذا فضل^(٣)

يقول السيرافي : « أراد : ولكن اسقنى ، فلم يترن له . »^(٤) واستشهدوا لحذف نون (من) بقول الأعشى :

(٢) الخصائص : ٢٨٢ / ١ .

(١) سر صناعة الإعراب : ٢٠٦ / ١ .

(٣) الكتاب : ٩ / ١ . والسيرافي : ٢٢٢ / ١ . والضرائر : ٦٦ . (٤) شرح السيرافي : ٢٢٢ / ١ .

وكان الخمر المدامة م الاسفنت ممزوجة بهاء زلال (١)

وكان مألوف الاستعمال أن تحرك النون الساكنة لالتقاء الساكنين، ولكن النحاة قالوا: «إن النون تشبه حروف المد واللين، وحروف المد واللين تحذف لاجتماع الساكنين» (٢) وقد أجاز بعضهم - أيضاً - حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الشعر والكلام (٣). والنون الساكنة تماثل التنوين في النطق، ولذلك يجوز أن تحذف في الشعر. ويقول السيرافي عن حذف نون (من) «ومثله كثير في الشعر» (٤) وملاحظة السين دقة؛ إذ الذي يقرأ في الموسوعات العربية ودواوين الشعر والمختارات سوف يلتقي بنماذج كثيرة لذلك، (٥) وقد تسربت من لهجة خثعم وزيد (٦).

وإذا كان النحاة قد أباحوا للشاعر أن يحذف النون الساكنة من أواخر بعض الكلمات لالتقاء الساكنين، فلماذا اشترطوا في جواز حذف نون مضارع كان المجزوم ألا يكون ما بعدها ساكناً؟ بل إنهم عدوا حذفها مع وجود ساكن بعدها ضرورة في مثل قول حميل بن عرفة (٧):

لم يك الحق سوى أن هاجه
وقول ابن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة
وقول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى
فليس بمغن عنه عقد التائم (٨)

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح السيرافي: ٢٢٢/١. وانظر المقتضب: ٢١٩/١، ١٦٧/٣. والأعلم: ٩/١.

(٣) شرح السيرافي: ٢٢٢/١.

(٤) السابق نفسه.

(٥) انظر مثلاً: الأغاني: ٩٩/١. والمفضليات: ١٤٢/١، ٣٧/٢. وشرح السيرافي: ٢٢٢/١. والخصائص:

٩٦/١، ٣١١/٣، ٢٧٥/٣. وشرح الفصل: ٣٥/٨.

(٦) انظر: في اللهجات العربية: ١٣٥.

(٧) الدرر اللوامع: ٩٣/١.

(٨) الخصائص: ٩٠/١. والهمع: ١٢٢/١.

(٩) أوضح المسالك: ١٤١/١. والأشمونى: ٢٤٥/١. والهمع: ١٢٢/١.

(١٠) الهمع: ١٢٢/١. والدور: ٩٣/١.

ولم يوافق يونس بن حبيب جمهور النحاة في هذا، وأجاز حذف النون من مضارع كان المجزوم مع ملاقاتها ساكناً بعدها^(١). وإلى ذلك ذهب ابن مالك في التسهيل^(٢)، وقال إنه ضرورة في شواهد التوضيح^(٣). غير أن يونس يميز هذا تمسكاً بورودها في الشواهد السابقة. أما ابن مالك - في أحد قوليهِ - فإنه يذهب إلى أن الشاعر كان يمكن أن يقول ما يريد بعبارة أخرى خالية مما زعمه النحاة ضرورة، وقدم البديل الذي كان يمكن للشاعر أن يستعمله^(٤)، لو أن ذلك كان ممتنعاً.

ويبدو أن ما ذهب إليه يونس هو الذي يؤيده الاستعمال اللغوي، فقد ورد في أفصح الأساليب، وهو القرآن الكريم؛ إذ قرئ^(٥) (لم يك الذين كفروا)^(٦) بحذف النون، فليس ثمة ضرورة، ولعل مما يؤيد ذلك أن سيبويه لم يعتد حذف النون من اللذين والذين ضرورة، واعتد حذفها تخفيفاً لطول الصلة مثل قول الأخطل:

أبنى كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا^(٧)
وقول أشهب بن رميلة:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم مالك^(٨)
وتابعه في ذلك آخرون. ولعل الذي دعا سيبويه والمبرد إلى عدم اعتداد ذلك ضرورة أنه من لهجة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة^(٩). بل إن القزاز ليذهب إلى أن حذف النون يحسن لطول الصلة^(١٠).

هل نستطيع بعد هذا أن نقول إن حذف النون من مضارع كان المجزوم الذي يليه ساكن قد ورد في القرآن، وهذا دليل على أنه لهجة، وأغلب الظن أنها لهجة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة؟ وكذلك حذف نون (من) على الرغم من أن الصنفار الفقيه يعدّها ضرورة من المتفق على جوازها^(١١) ويكفي أن الألوسي لم يذكر حذف نون (من) من الضرائر. لم يبق بعد ذلك إلا بيت النجاشي الذي حذف فيه نون (لكن) وهو شاهد فرد لم أعثر له على نظير، وقد تداوله النحاة عن سيبويه، ولعله من هذه اللهجة أيضاً.

(١) انظر: أوضح المسالك: ١٤١/١. والأشموني: ١٤٥/١. والهمع: ١٢٢/١.

(٢) انظر: التسهيل: ٥٦. (٣) انظر: شواهد التوضيح: ١٧٦.

(٤) انظر: الأشموني: ٢٤٥/١. والدرر اللوامع: ٩٣/١، ٩٤.

(٥) انظر: الأشموني: ٢٤٥/١. (٦) سورة البينة: ١.

(٧) الكتاب: ٩٥/١. (٨) السابق: ٩٦/١. وانظر المقتضب: ١٦٣/٤، ١٦٤.

(٩) انظر: التسهيل: ٣٢/١٢. وأوضح المسالك: ٧٩/١.

(١٠) انظر: ما يجوز للشاعر: ٣٦، ٤٨، ٦٣. (١١) انظر: شرح الصنفار. ورقة ٢٦.

٢ - حذف آخر الكلمة غير النون: وردت بعض الكلمات في الشعر محذوفاً آخرها، فعدها بعض النحاة من الترخيم في غير النداء للضرورة، ولكنى أرى أن الترخيم في غير النداء - وفي النداء أيضاً - خاص باستعمال الشعر للأعلام. وقد قصر بعض النحاة الترخيم في غير النداء على الأعلام لأنه المسموع. أما الكلمات التي حذف آخرها دون ذلك، فقد اختلف فيها النحاة. فالسيرا في يعد قول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان

وقول علقمه:

كأن إبريقهم ظبي على شرف مقدم بسبا الكتان ملثوم

وقول الآخر:

عليه بالمدينة والمطامر حوله ذلُّ

من أنواع الترخيم. (١) وابن جنى يجعل هذا تخفيفاً (٢)، ومرة يسميه تحريفاً (٣)، وأخرى يدعوه تخليطاً (٤). ويجدر بنا أن نشير إلى أن المبرد ذكر بيت علقمة السابق في الكامل على أنه من التشبيه الحسن جداً، دون أن يعترض على قوله (بسبا الكتان) أو يشير إليه بمجرد إشارة (٥). وكذلك فعل بعض النقاد المحدثين أيضاً (٦).

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاستعمالات خاصة بالشعر، ولم أجد أحداً من النحاة يرى لها وجهاً آخر غير ذلك، إلا أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس، فإنه يعد هذا مظهراً من مظاهر السرعة في النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصاداً في الجهد العضلي، أو إن شئت فسمه كسلاً « ولكنه على كل حال يحقق الغرض بين المتكلم والسامع، ولا يخل بهدف الكلام، وهو الفهم. فقد ينطق البدوي دون تمهل في نطقه، ودون انتظار لنهاية الكلمات، فتصدر عنه الكلمات مبتورة الآخر، وهو لا يحفل بهذا؛ لأن كل ما يرمى إليه هو إفهام السامع، وقد وصل إلى غرضه مع اقتصاد في الجهد، وبطريقة أيسر وأسرع (٧).

ومقاله أستاذنا الدكتور أنيس هنا افتراض دعا إليه الذكاء الشخصي، لأن « اللغة حين

(١) شرح السيرا في: ٢١٩/١.

(٢) انظر: الخصائص: ٨٠/١. وفيه شواهد أخرى.

(٣) انظر: الخصائص: ٤٣٦/٢. ومابعداها. (٤) انظر: المحتسب: ٨٠/١.

(٥) انظر: الكامل: ٤٢/٣.

(٦) انظر: الشعر الجاهلي منهج في دراسته وتقديمه: ٤١٩/١، د. محمد النويهي.

(٧) في اللهجات العربية: ١٢٤.

تجد في الكلمة الطويلة بيانا لمعنى أكثر مما في الكلمات القصيرة، ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الكلمة الطويلة»^(١).

وإذا كان الدافع للبدوى أن يختصر الكلمات هو الاقتصاد في الجهد العضلي، فإن ذلك يتنافى مع ما يعرف به البدوى في حياته من الخشونة والاندفاع. وإذا كان الدافع هو الكسل، فإنه يتنافى أيضاً مع ما يعرف عن البدوى من التوثب والاستعداد لمجابهة الخطر في البادية، فضلاً عن أن الكسل يدعو إلى تمطيط الكلمات، والتأني في النطق. وإذا كان في ذهن الدكتور أنيس أن بعض لهجاتنا المعاصرة تقطع أواخر الكلمات ويبدو التراخي في نطقها، فإنها لاتفعل ذلك إلا بأخر كلمة في الجملة، أى في الوقف، وهو من مواضع التغيير. فهذه ظاهرة موقعية ترتبط بالوقف.

وإذا كان ما يقوله الدكتور أنيس، من ميل «القبائل البدوية إلى السرعة في نطقها وتلمس أيسر السبل»^(٢) صحيحاً، فكيف يمكن التوفيق بينه وبين ما يقوله يسبرسن من أن «نزعة الاختصار تظهر بوضوح في البلاد التي يزيد حظها من الحياة المدنية، وسبب ذلك أن الزمن في مثل هذه الحال عنصر جوهري. أما في البلاد التي لم توغل المدنية في حياتها إغلا كبيراً، فليس للوقت أهمية كبيرة، ومن ثم نرى نزعة اختصار الكلمات محدودة قليلة الأثر»^(٣).

والدكتور أنيس بعد ذلك يستدل بالشعر في إثبات ما ارتآه، والشعر لا يصح الاعتماد عليه في تكوين صورة كاملة عن لهجة ما؛ لأنه قليل وفقاً لاستعمال اللغة المشتركة كما يرى الدكتور أنيس نفسه^(٤)؛ ولأن الشعر لا تثبت به قاعدة موافقة ولا مخالفة - كما يقول ابن جني - لأن الصيغ فيه تحرف عن أوضاعها لأجله.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن الذي ساعد على فهم المعنى المقصود في الأمثلة السابقة هو قرينة شهرة التضام في إسناد الفعل «درس» إلى «المنازل» في جملة فعلية، و«ذل» للمطايا في جملة اسمية، ومضامة الكتان للسبائب على سبيل الإضافة، كما أن فكرة التضام نفسها هي التي تكشف أن المقصود من قول العجاج:

قواطنا مكة من ورق الحمى

هو «ورق الحمام» لشهرة وصف الحمام بالورق، وإلا فكيف فهم النحاة وغيرهم أن هذا هو المقصود من الآيات السابقة؟ والدليل على ذلك أن ما لم يتضح فيه وجه التضام اختلف النحاة في تأويله وفهم المراد منه، مثل قول الشاعر:

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٦. وانظر مناهج البحث في اللغة: ١٨٣ - ١٨٦.

(٢) في اللهجات العربية: ١٣٢. (٣) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٧٧.

(٤) انظر في اللهجات العربية.

بالخير خيرات وإن شراً فآ ولا أريد الشر إلا أن تآ^(١)

فقد أشكل عليهم أمره هل هو « فافعل »؟ أو « فأصابك الشر »؟ - كما يرى السيرافي - أو « فالشر إن أردت » - كما يرى أبوزيد - ؟ ومثل هذا الخلاف قوله « إلا أن تآ » هل هو إلا أن تشاء أو إلا أن تأتي؟^(٢).

وإذا كانت شهرة « التضام » على مستوى الإسناد أو الإضافة قد تتيح للشاعر أن يحذف بعض أجزاء الكلمة اعتماداً على شهرة اقتران أحد المتضامين بالآخر، فإن فكرة تضام بعض الأصوات في كلمة واحدة ذات مدلول معين مثل (الضفادع - الأرنب - الثعالب) قد تسمح كذلك للشاعر بحذف الحرف الأخير منها وإشباع حركة الحرف الذي قبله، الضفادى، والأرنأى، والتعالى وغير ذلك . وقد سمى بعض النحاة هذا بدلا غير مقيس،^(٣) وبعضهم قال عنه إنه ضرورة، وقد استشهدوا لذلك بقول النمر بن تولب :

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخر من أرائيها^(٤)

وقول الآخر:

ومنهل ليس له حوازي ولضفادى جهة نقائق^(٥)

يقول سيبويه « إنما أراد الضفادع، فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم، كره أن يقف حرفاً لا يدخله الوقف في هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفاً يوقف في الرفع والجر ». ^(٥) وقال السيرافي كلاماً قريباً من هذا .

والحق أن البحث لا يطمئن إلى هذا التفسير الذى يقدمه سيبويه، فقد كان بوسع الشاعر أن يقف على الحرف الذى يتصور سيبويه أنه لا يمكن معه الوقف - على حد تعبيره - كما قال امرؤ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب وإثما من الله ولا واغل وكما قال غيره : وقد بداهنك من المنزر

وهذا يكشف عن اهتمام النحاة بالإعراب أكثر من غيره ، مع أن الشاعر لا يفكر أثناء الخلق الشعري في الإعراب، ولكنه ينطق وفق العرف اللغوى الخاص . ولعل ابن السكيت

(١) انظر : شرح السيرافي : ٢١٩ / ١ . وما قيل في تفسير هذا البيت .

(٢) انظر : السابق . والنوادر : ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) انظر شرح الصفار الفقيه : ٣٠ ، والدرر اللوامع : ١٥٨ / ١ ، ٢١٢ / ٢ .

(٤) انظر الكتاب : ٣٤٤ / ١ . والمقتضب : ٢٤٧ / ١ . وشرح السيرافي : ٢٣٣ / ١ . والهمع : ١٨١ / ١ ، ١٥٧ / ٢ .

(٥) الكتاب : ٣٤٤ / ١ .

كان أكثر توفيقاً هو وابن سيدة، إذ اعتدا مثل هذا صيغاً أخرى تؤدي المعنى نفسه (١)، وعلى ذلك جاء في الخامس والسادس والثالث: الحامى، والسادى، والثالى (٢). ومهما يكن من أمر، فإن هذه الصيغ ربما كانت في أول أمرها استعمالاً شعرياً خاصاً ثم عمم بعضها النحاة.

(ب) جمع الاسم على غير صيغة جمعه :

نتناول في هذا المجال صيغتين هما: جمع فاعل على فواعل، وجمع فاعل إذا كانت العين واوا أو ياء على أفعل.

١ - جمع فاعل على فواعل. يقول سيبويه عن جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل: «وقد اضطر فقال في الرجال (وهو الفرزدق):

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكس الأبصار (٣)»

وقد تابع سيبويه في جعل ذلك ضرورة آخرون (٤). ويقول سيبويه في تعليل ذلك: «لأنك تقول: هي الرجال، كما تقول هي الجمال، فشبه بالجمال (٥)». ولكن بعض النحاة يعد ذلك من الشاذ «وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد: فوراس ونواكس وهوالك وغوايب، وكلها صفات للمذكر العاقل. وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس» (٦).

والذى أراه أن هذا الخطأ من النحاة في الملاحظة، وأن هذا الجمع مطرد في العاقل وغيره ويؤيد هذا أن الأعلام يذكر أن صيغة فواعل هي الأصل (٧). فلعل هذه الاستعمالات من بقايا ذلك الأصل، فضلاً عما في بيت الفرزدق بالذات من إشارة هذا الجمع إلى معنى يناسب الموقف من وصف الرجال بالدلة والانكسار حين رؤية يزيد. وهذا ما يحدث للنساء غالباً عند رؤية الرجال ذوى المهابة. فلعل الشاعر أراغ إلى هذا الجمع عامداً ليدل على هذا المعنى.

٢ - جمع فاعل إذا كانت العين واوا أو ياء على أفعل: يقرر النحاة أنه لا يجمع فاعل من ذوات الياء والواو على أفعل، ويعتقدون أن العرب «إنما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية

(١) انظر: إصلاح المنطق ٣٠١. والدرر اللوامع: ٢/٢١٢. وما بعدها.

(٢) انظر: شواهد هذا في إصلاح المنطق: ٣٠١. والجمع: ٢/٢٥٧. (٣) الكتاب: ٢/٢٠٧.

(٤) انظر: المقتضب ١/١٣١، ٢/٢١٩. وما يجوز للشاعر: ٧٥. (٥) الكتاب: ١/٢٠٧.

(٦) الأسموني: ٤/١٤١. (٧) تحصيل عين الذهب: ٢/٢٠٧.

الضمة في الواو^(١). ولكنهم يقررون أنه « إن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب فعل ونحوه على أفعل جاز ذلك ، لأن باب فعل كان في الصحة لأفعل نحو كلب وأكلب وكعب وأكعب وكذلك ما كان لهذا نظيراً ، إذا اضطر إليه كما قاله :

لكل دهر قد لبست أثوباً

ومثل ذلك : عين وأعين . . . ومثل أعين وأثوب قوله :

أنعت أعياراً عين الخنزرا أنعتهن آيماً وكمرًا^(٢)

ويقول سيبويه عن هذا الجمع إنه جاء به على الأصل ، ويصفه بأنه قليل ويقول المبرد إنه رده إلى الأصل وعده ضرورة ، فهل كان القرآن مضطراً عند قوله تعالى : ﴿ هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين ﴾^(٣) ؟ إن هذه الجموع صحيحة شعراً ونثراً ، وقتلتها قد ترجع إلى كونها بقايا قديمة . ولعل الواو منها صورة نطقية لمن لا يهمز مثل أدور وأنور ، وقد روى البيت الأول :

لكل دهر قد لبست أثوباً^(٤)

فالذين لا يهمزون يقولون « أثوب » .

(ج) تسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة :

يجمع النحاة على أن الفتح أخف من الكسر والضم . ووفقاً لهذه الملاحظة التي سلموا بها ، نقلوا عن بكر بن وائل وأناس كثير من تميم أن لغتهم تخفيف المضموم العين والمكسورها « وذلك قولهم في فخذ : فخذ ؛ وفي كبد كبد وفي عضد : عضد وفي الرجل : رجل ، وفي كرم الرجل : كرم ، وفي علم : علم^(٥) » . ورووا لذلك شواهد كثيرة تشمل الاسم والفعل معاً^(٦) ، وقد اعتمد النحاة في تصوير لهجة بكر بن وائل وبعض تميم هذه على الشعر وحده ، غير ما أورده سيبويه من قولهم في مثل « لم يحرم من فصد له^(٧) » .

وقد أجمع النحاة أيضاً على أن تسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة لم يجز إلا في ضرورة الشعر . يقول سيبويه « وأما ما توالى فيه الفتحان فإنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر^(٧) » . وقد استشهد النحاة لهذا النوع من « الضرورة » بقول الأخطل :

(١) الكتاب : ١٨٤ / ٢ ، ١٨٥ . (٢) المقتضب : ١٣٢ / ١ . وانظر : ص ١٩ . وقارن بالكتاب : ١٨٥ / ٢ .

(٣) سورة الفرقان : ٧٤ . (٤) انظر : المنصف : ٣٨٤ / ١ .

(٥) الكتاب : ٢٥٧ / ٢ . وانظر المحتسب : ٢٦١ / ١ ؛ وشرح شواهد الشافية : ١٦ / ١٥ .

(٦) انظر : سيبويه : ٢٥٨ / ٢ . والخصائص : ١٤٤ / ٢ ، ٢٦٩ ؛ والمنصف : ٢١ / ١ . ومابعداها والإنصاف :

٧٩ / ٨٠ . وشرح الشافية : ٤٠ / ١ ، ٤٦ . وشرح شواهداها ١٥ - ٢٣ .

(٧) الكتاب : ٢٥٨ / ٢ .

وما كل مبتاع ولو سلف صفقه
براجع ما قد فاته برداد^(١)
وقول الراجز:

على مجالات عكس عكسا
إذا تسداها طلابا غلسا^(٢)
وقول الآخر:
وقالوا تُرابيُّ فقلت صدقتم
أبي من تراب خلقه الله آدم^(٣)
وقول أبي خراش:

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله
عشية أمسى لايين من البكم^(٤)

وقد جعل صاحب «الموشح» كل هذا من الضرائر، سواء ما أجازته النحاة وما لم يميزوه. يقول: «وقد جاء في الشعر تسكين الحروف التي عليها الضمات والكسرات نحو عضد وفخذ فقتيل عضد وفخذ...»^(٥). وهذا التعميم خطأ من المرزباني، ولعل الذي أوقعه فيه اعتماد النحاة على الشعر في تصوير لهجة بكر بن وائل وبعض تميم.

والذي نود أن نناقش فيه النحاة هو ذلك التناقض الذي يقعون فيه لانفصال المنهج. ففهم يقولون إن تسكين عين مثل عضد وفخذ جائز للتخفيف. ولأن الفتح أخف من الضم والكسر عندهم لا يميزون تسكين عين مثل: جمل، وقمر، ويجعلونه - لو وقع - ضرورة. ثم هم يقولون: إن «السكون أخف من الفتح»^(٦). ولذلك اعتدوا تحريك مثل الحشك، والخفق بالفتح ضرورة في «خاف العيون فلم ينظر به الحشك»، «مشتبه الأعلام لماع الخفق». فإذا كان السكون أخف من الفتح فلماذا لا يكون تسكين عين (سلف، وغلس، وخلق، وبكم) نزوعاً إلى التخفيف؟

لقد جاهد ابن جنى جهاداً شاقاً في محالة تخريج بيت الأخطل السالف حتى يحمله على القياس، حتى لا تحمل الكلمة على الشذوذ، وهو في نظره أحسن «ما وجدت لها ضرباً من القياس»^(٧). وأراني في غير حاجة إلى ما ذكره ابن جنى، لأن الأمر أوضح من أن نعتسف

(١) انظر: الخصائص: ٣٣٨/٢ والمنصف: ٢١/١. والمحاسب: ٥٣/١، ٦٢، ٢٤٩. وشرح الشافية: ٤٤/١. وشرح شواهداها ١٨.

(٢) شرح السيرافي: ٢٢٨/١. وشرح شواهد الشافية: ١٨.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٨٩. وشرح شواهد الشافية: ١٨.

(٤) انظر السابق. (٥) الموضح: ١٤٧.

(٦) شرح السيرافي: ٢٢٨/١. (٧) المنصف: ٢٢/١.

طريقه وهو أن تخفيف عين الكلمة المفتوحة تابع لتلك اللهجة التي تخفف المكسور العين والمضمومها، بالسكون، لأن التخفيف - فيما أعتقد - آت من اختصار عدد المقاطع في الكلمة فالفعل (علم) - وهو مما يجيزون تخفيفه - مكون من ثلاثة مقاطع، فإذا خفف صار إلى مقطعين اثنين، وكذلك الفعل (سلف) - وهو مما يمنعون تخفيفه - مكون من ثلاثة مقاطع وعندما تسكن عينه يصير إلى مقطعين اثنين أيضاً، فليس هناك - إذن - داع لهذه التفرقة .

وقد جاء تسكين عين الكلمة المفتوحة في قراءة أبي عمرو^(١) - وهو أحد القراء السبعة المعدودين - في قوله تعالى (في قلوبهم مرض)^(٢) وقراءة ابن محيصن^(٣) (أمانة نعاسا)^(٤)؛ إن ابن جني هنا أيضاً يصر على أنه « لا يجوز أن يكون مرض مخففاً من مرض لأن المفتوح لا يخفف وإنما ذلك في المكسور والمضموم »^(٥) ويصر أيضاً على أنه « لا يجوز أن يكون أمانة مخففاً من أمانة كقراءة الجماعة من قبل أن المفتوح في نحو هذا لا يسكن كما يسكن المضموم والمكسور لخفة الفتحة »^(٦) فاعتقادهم خفة الفتحة هو الذي دعاهم إلى هذا التعسف، وكان على ابن جني بالذات أن يغير من رأيه هذا لأنه وجد ذلك في القراءات، وقد نص في أول كتابه المحتسب على أن القراءات التي تسمى شاذة لها وجه في العربية قوى، ولكنه - كما يفهم من تعامله مع بعض القراءات - يعني بذلك الوجه القوى هذا الالتواء في التخريج ومحاولة الوصول إلى الاطراد عن طريق معوجة مع وضوح الطريق واستقامته .

ثم لماذا عد النحاة من الضرورة الحسنة^(٧) إسكان عين جمع المؤنث السالم التي حقها أن تفتح وذلك إذا كان مفرد هذا الجمع اسماً ثلاثياً ساكن العين صحيحها بعد فتح؟ وما استشهدوا به لذلك قول ليبد :

رحلن لشقة ونصبين نصبا
لوغرات الهواجر والسموم^(٨)
وقول ذى الرمة :

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه
خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل^(٩)

(١) المحتسب : ٥٣ / ١ . (٢) سورة البقرة :

(٣) المحتسب : ٢٧٣ / ١ . (٤) سورة الأنفال :

(٥) المحتسب : ٦٣ / ١ . (٦) السابق : ٢٧٤ / ١ .

(٧) انظر : أوضح المسالك، لابن هشام : ٢ / ٢٩٥ .

(٨) انظر المحتسب : ٥٦ / ١ ، وشرح المفصل : ٢٨ / ٥ .

(٩) انظر السابق .

ثانيا : من ضرورات اللواحق الصرفية

اللواحق الصرفية شكل من الأشكال المورفيمية ، أو الوحدات الصرفية ، وعليها تقوم مبانى التصريف فى تحديد الشخص والعدد والنوع والتعيين . وليست بنا حاجة إلى الإفاضة فى التعريف بالوحدات الصرفية ، أو المورفيم morpheme ^(١) والدور الذى تقوم به ، فقد عولج هذا البحث فى رسالة جامعية موفقة ^(٢) . ومن تكرار الجهود أن يعاد القول فى ذلك . وبحسبنا الإشارة إلى أن الوحدة الصرفية هى أقل شكل . ^(٣) « والشكل ، هو مجموعة من الصفات الصوتية ذات الدلالة التى يمكن أن توجد مجتمعة فى أقوال مختلفة » . ^(٤) ومادامت الوحدة الصرفية هى أقل شكل فإن أى كلمة أو مكونة Formation لايمكن تحليلها تسمى وحدة صرفية ^(٥) ، أو مورفيم . « وهو اصطلاح تركيبى بنائى لايعالج علاجا ذهنيا غير شكلى ^(٦) » . وهو فى عمومته « عنصر أصواتى (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدل على العلاقات بين الأفكار فى الجملة » . ^(٧) فمعنى المورفيم - على ذلك - أنه جزء من معنى أكبر هو معنى الجملة ^(٨) .

وبناء على هذا فإن الصيغة والملحقات الصرفية « سواء كانت من حروف الزيادة ، أو من الأدوات ، أو مما يسمونه الضمائر المتصلة » . ^(٩) فى معانيها الوظيفية فى الكلمة التى تلحق بها ، تعتبر من أشكال المورفيم الذى تعبر عنه باعتبارها علامة ، والذى يعبر هو بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف « فإذا أخذنا مثلا (يحترمونها) ، وجدنا أن الياء مصدر Prefix فى الكلمة ، تعبر عن مورفيم المضارعة الذى يعبر عن باب المضارع ، ثم ندع الحروف الأصلية الثلاثة (ح ر م) لأننا إنما نتكلم هنا عن الملحقات ، ولكننا لابد أن نقع على التاء ، وهى حشو Infix يعبر عن مورفيم الافتعال ، الذى يعبر بدوره أيضاً عن باب الافتعال . أما الواو ، فأحد ثلاثة أعجاز Suffixes فى الكلمة ، وهى باعتبارها علامة تعبر عن مورفيم الفاعلية الذى يعبر عن باب الفاعل ، أو قل باب المسند إليه أو العمدة ،

(١) انظر : مناهج البحث فى اللغة : ١٧٠ ، د . تمام حسان .

(٢) (الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة) - ماجستير أحمد عبد العظيم - (دار العلوم ١٩٧٠) .

(٣) اللغة والتطور - د . عبد الرحمن أيوب : ١٠٠ - (عن مقال لبلومفيلد) .

(٤) السابق : ٩٩ . (٥) السابق : ١٠٠ . (٦) مناهج البحث فى اللغة : ١٢٢ .

(٧) مناهج البحث فى اللغة : ١٧١ . وقارن بها فى (اللغة) لفندريس ، ص ١٠٥ .

(٨) الوحدات الصرفية : ٦٠ . (٩) مناهج البحث فى اللغة : ١٧٦ ، ١٨٧ .

والنون علامة على مورفيم الرفع ، الذى يعبر عن باب رفع الفعل المضارع فى حالة تجرده من الناصب والجازم . ثم الضمير المتصل عجز فى الكلمة أيضا وهو علامة على مورفيم المفعولية الذى يعبر عن باب المفعول ، أو قل باب الفعلة .^(١) فكل هذه الملحقات تعبر عن معان وظيفية هى بدورها مورفيمات تعبر عن أبواب فى الصرف والنحو . ومن هنا تكون دلالة المورفيم على العلاقات بين الأفكار فى الجملة . وبدهى أن هذه الدراسة على هذا النحو تختلف فى تصنيفها وطرق معالجتها عن مفهوم النحاة القدماء للصرف والنحو .

وما نعتقد له القول هنا هو ماسماه النحاة « ضرورة » فيما وقع فى شكل من أشكال هذه المورفيمات ، أو الوحدات الصرفية ، أو اللواحق المتمثلة فى الملحقات التى تقع أعجازا Suffixes ؛ إذ إن بقية الملحقات التى تقع صدورا Prefixes أو أحشاء Infixes لم يقع فيها ما يسميه النحاة ضرورة . ومن هذه « الضرورات » ما يأتى :

١ - تكون النون لاحقة تدل على مورفيم الرفع ، الذى يعبر عن باب رفع الفعل المضارع ، فى حالة عدم مضامته لأداة من أدوات النصب أو الجزم . كما أن حذف هذه اللاحقة علامة على مورفيم النصب إذا ضامت أداته الفعل ، وعلامة أيضا على مورفيم الجزم إذا ضامت أداته الفعل المضارع .

وتكون النون كذلك لاحقة تدل على مورفيم التجرد من الإضافة فى المثنى وجمع المذكر السالم والملحق به . وتكون مشكلة بالكسرة فى المثنى ، وبالفتحة فى جمع المذكر السالم . كما أن حذف هذه اللاحقة منهما ، علامة على مورفيم الإضافة مع مضامة المضاف إليه .

وتكون النون الخفيفة الساكنة لاحقة - كذلك - تدل على مورفيم التأكيد فى الفعل المضارع بشروطه المعروفة فى كتب النحو .

وقد وردت شواهد فى اللغة ، عوملت فيها هذه اللاحقة ، التى تدل على مورفيمات مختلفة تتضح بمضامة أشياء أخرى على غير ما قرره النحاة فسموها حينئذ « ضرورة » . ومن ذلك :

(أ) حذفت النون من الأفعال الخمسة . وهى لاحقة فيها تدل على الرفع للتجرد من الناصب والجازم فى مثل قول أبى طالب :

فإن سر قوما بعض ماقد صنعتمو
ستحتلبوها لاقحسا غير ناهل^(٢)
وقول الآخر :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى
وجهك بالعنبر والمسك الذكى^(٣)

(١) مناهج البحث فى اللغة د . تمام حسان : ١٨٦ ، ١٨٧ . (٢) شواهد التوضيح : ١٧٣ .

(٣) السابق ، والخصائص : ٣٨٨ / ١ . والمجمع : ٥١ / ١ .

إن ابن جنى يعد هذا ضرورة^(١). ويجعله ابن مالك نادرا في الشعر والنثر للتخفيف^(٢)، ويورد قراءة الحسن (يوم يُدْعَوُ كل أناس بإمامهم)^(٣) - ببناء الفعل للمجهول وإسناده لواء الجماعة - وقراءة يحيى بن الحارث الدماري (قالوا ساحران تظَاهرا)^(٤). وقد ورد هذا الاستعمال في الحديث النبوي كذلك: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا »^(٥) وجاء في صحيح البخاري: « إنك تبعثنا فننزل يقوم لايقرونا »^(٦).

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة أجازوا حذف نون الرفع هذه، إذا جاءت معها نون الوقاية. وقد اختاروا حذفها هي « لأنها قد تحذف بلا سبب »^(٧). وهو رأى سيبويه واختاره ابن مالك^(٨). وإذا كان القراز يعد هذا ضرورة مع وروده في قراءة (قل أغير الله تأمروني)^(٩) فلا عبرة بقوله^(١٠). وكذلك يجوزون حذف نون الرفع مع نون التوكيد.

وإذا جازت الاستعانة باللهجات الحديثة - باعتبارها منحدره من أصول عربية - في تفسير الظواهر اللهجية القديمة، كما يرى بعض الباحثين^(١١)، فإن حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع يعد لهجة عربية قديمة لم يحدد النحاة أصحابها، لأن اللهجات العربية الحديثة، بعضها يستعمل الأفعال الخمسة بالنون كما في لهجة الكويتيين والعراقيين. وبعضها يستعملها بغير نون كما في اللهجة المصرية التي تؤيدها شواهد من القراءات القرآنية والحديث النبوي والشعر. فليس هذا الاستعمال - إذن - ضرورة، لكن هذا لا ينفي أن العرف الشعري يسيغه أكثر من إساعة النثر له.

(ب) لم تحذف النون مع بعض الأفعال الخمسة المجزومة، مثل قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار^(١٢)

« فقيل ضرورة، وقال ابن مالك: لغة »^(١٣) ولم أعثر لهذا الاستعمال على نظائر له من النثر، وذلك يرجح أنه استعمال شعري خاص.

(١) الخصائص: ٣٨٨/١. (٢) انظر: التسهيل: ١٠. وشواهد التوضيح: ١٧٢.

(٣) الإسرائ: ٧١. (٤) القصص: ٤٨.

(٥) شواهد التوضيح: ١٧٣ والجمع: ٥١/١. (٦) صحيح البخاري ١٧٢/٣ - (الشعب).

(٧) انظر: التسهيل ١٠. والجمع: ٥١/١، ٥٢. (٨) انظر: المغنى: ١٦٣/٢.

(٩) الزمر: ٦٤.

(١٠) انظر: مايجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٩، ١١٠.

(١١) انظر: مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان ١٨٤. وفي اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٤.

والعربية ولهجاتها، د. عبد الرحمن أيوب: ٣٠. وفقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي: ١٢٩.

(١٢) المغنى: ٢١٧/١. والأشمونى: ٦/٤. (١٣) المغنى: ٢١٧/١.

(د) ولم تحذف هذه النون في حال الإضافة كما في بيتي الكتاب :

هم القائلون الخير والآمرونه
إذا ما خشوا من محدث الأمر معظم
ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعا وأيدى المعتفين رواهقه^(١)

وقد اختلف النحاة حول نوع الضرورة في هذين البيتين . فسيبويه يرى أن الضرورة في بقاء النون مع الإضافة^(٢) ، وتابعه على ذلك الأعلام^(٣) والزمخشري^(٤) وابن يعيش^(٥) ، وأبو حيان^(٦) . ولكن السيرافي يخالف سيبويه في ذلك ، ويرى أن «الصحيح في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف ، وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف^(٧)» . وقد شكك سيبويه في هذين البيتين^(٨) ، ولم يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما .

ومرة أخرى لو نظرنا في اللهجات الحديثة ، لوجدنا أن اللهجة المصرية تستعمل مثله بثبات النون . فلعل ما جاء في هذا الشعر هو الأصل القديم الذي تطور للعامية ، ولعله - أيضا - يصور لهجة لقبيلة مالم يشأ لها النحاة أن تدخل مجال الاستشهاد النحوي . ولعل مما يقوى الزعم بأن هذا لهجة قول القزاز : « ومن كانت هذه لغته (يقصد إعراب جمع المذكر السالم على النون) ، أثبت النون الزائدة في الإضافة ولذلك قال الشاعر :

ومئين القرآن قاتل عليهم
ودع الشعر إنه شر قيل

فأثبت النون في مئين القرآن والوجه مئى القرآن ، ولكن توهم النون من الأصل ، ومثله قول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدقي سادة
ولأنت بعد الله كنت السيدا

فأثبت النون في بنين^(٩) . وبناء على ذلك فليس ضرورة ، ولم أعثر لهذا الاستعمال على نظائر من النثر القديم أو القراءات القرآنية ، فهو - إذن - استعمال شعري خاص .

(هـ) نقل النحاة أن فتح نون المثني لغة ، وأن كسر نون جمع المذكر ضرورة^(١٠) ، وجعل ابن عقيل كسرهما شذوذا^(١١) . وجاء في الأشموني والهمع أن كسرهما لغة^(١٢) . وعبارة ابن

(١) الكتاب : ٩٦/١ . (٢) انظر : ٩٦/١ .

(٣) انظر : تحصيل عين الذهب : ٩٦/١ - (أسفل الكتاب) .

(٤) انظر : المفصل : ٨٥ . (٥) انظر : شرح المفصل : ١٢٣/٢ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢١ (٧) شرح السيرافي : ٢٠٦/١ .

(٨) انظر : الكتاب : ٩٦/١ . (٩) مايجوز للشاعر في الضرورة : لوحة ٥٠ ، ٥١ .

(١٠) انظر : التسهيل : ١٢ ، ١٣ . (١١) انظر شرح ابن عقيل : ٢٦ .

(١٢) انظر : شرح الأشموني : ٨٩/١ . والهمع ٤٩/١ .

هشام أكثر توفيقاً، إذ يقول « وكسرهما جائز في الشعر^(١) »، لأن الشواهد التي استند على مآلوه كلها من الشعر، مثل قول جرير :

عرفنا جعفرًا وبني أبيه
وقول سحيم بن وثيل الرياحي :

وماذا يبتغي الشعراء مني
وقول ذى الإصبع العدواني :

إنني أبى أبى ذو محافضة
وابن أبى أبى أبيين^(٢)
وقول الفرزدق :

وقد استند المبرد على بعض هذه الشواهد، وادعى أن إعراب ما يجمع بالواو والنون على النون^(٣). وكذلك فعل الزخشرى، ولكنه يقول « وأكثر ما يجيء ذلك الشعر^(٤) ». وقد رد عليه ابن يعيش في شرحه^(٥). والذي أرتضيه من ذلك كله، هو ابن هشام السابقة التي جاء توفيقها من تخصيص ذلك بالشعر، لأن اعتماد النحاة على كل ما قالوا به.

(و) التوكيد من المعاني التي يُدل عليها بعدة أشكال خاصة، ومنها لاحقة نون التي تلحق الفعل المضارع، إذا أُريد تأكيده، على التفصيل الذي ذكره النحاة من ذلك أو جوازه، والفعل المضارع إذا كان « واجبا » - على حد تعبيرهم - امتنع تأكيده في النواذر : « فإذا وقع في الفعل الواجب كان ضرورة من الشاعر، لو قلت : « يقوم » لم يجز إلا في اضطرار شاعر... وأنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد، وقد النحويون، وهو لجذيمة الأبرش، ولا يجوز إلا في الضرورة على ما ذكرت لك :

ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبى شمالات

قال : ولا أعرف لجذيمة غير هذا الشعر^(٦). وقد ذكر سيبويه هذا البيت على أنه

(١) أوضح المسالك : ٣٩/١.

(٢) انظر : شرح المفصل : ١١/٥. والدرر اللوامع ٢١/١، ٢٢. والمصادر السابقة.

(٣) انظر السابق. (٤) السابق. وانظر : الفضليات : ١٥٨/١، ١٦١.

(٥) شرح المفصل : ١٤/٥. (٦) انظر المقتضب : ٣/٣٣٢، ٣٣٣، ٣٧/٤.

(٧) المفصل : ١٨٩. (٨) انظر شرح المفصل : ١٣/٥، ١٤.

(٩) النواذر : ٢١٠. وانظر البيت في الكتاب : ١٥٣/٢. والمقتضب : ١٥/٣. والمغنى ١١٩/١، ٢.

مخالفاً بذلك رأى يونس الذى يميز تأكيد الفعل بعد ريباً. ^(١) « وقال بعض النحويين إنما أدخلها بسبب (ما) لأنها فى لفظ (ما) الجحد، فأشبهت الكلمة التى هى (ترفعن) - وإن كانت موجبة - المنفى لفظاً». ^(٢) وللسيرافى فيه وجه آخر وهو أن رب تدخل للتقليل وما كان مقللاً فهو كالمنفى، فلما أشبهت رب المنفى بسبب التقليل الذى فيها، أدخلوا النون على الفعل الذى بعدها كما أدخلوها على ما بعد حرف المنفى ^(٣). فعلى رأى يونس والسيرافى لا يكون فى البيت ضرورة. والذى يلفت النظر أن هذا الخلاف حول بيت لم يعرف لقائله غير هذا الشعر!

وقد وردت بعض الشواهد نصب فيها الفعل المضارع، فزعم النحاة أنه مؤكد بالنون الخفيفة ضرورة، وأبدلت هذه النون التى جاءت للتأكيد ألفاً فى الوقف. ومن هذه الشواهد ما أنشده أبو زيد لقحيف العقيلي:

وفى الصحصححين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتجبالاً ^(٤)
وما أنشده سيبويه والفراء من قول ابن الخرع:
فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعاً ^(٥)
وقول الآخر وقد أنشده سيبويه:
نبتم نبات الخيزرانى فى الثرى حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعاً ^(٦)
وقول الآخر:

يحسبه الجاهل ما لم يعلم شيخاً على كرسيه معتمماً ^(٧)

إننى لست مطمئناً إلى أن الفتحة الطويلة التى فى هذه الأفعال نون توكيد. ولكن الذى أطمئن إليه أنها « ألف الإطلاق »، وأن الشاعر نصب الفعل وفقاً للقافية، مطرحاً العلامة الإعرابية لاعتماده على قرائن أخرى توضح معناه، ولكن النحاة يخشون على الإعراب وقواعده أن تتفلت من أيديهم، ولذلك لجئوا إلى ادعاء أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة التى قلبت ألفاً فى الوقف، مع أن بعض هذه الأفعال لا تتوافر له شروط التأكيد وهو الفعل المنفى بلم المجزوم بها. وكان بوسعهم أن يقولوا عن الفعل الذى فى البيت الأخير إنه من النصب بلم على لغة من ينصب بها ^(٨).

(٢) شرح السيرافى: ١/ ٢١٤.

(٤) النوادر: ٢٠٨.

(٦) الكتاب: ١٥٢/ ٢.

(٨) المغنى: ١/ ٢١٧، ١٧٣/ ٢.

(١) انظر الكتاب: ١٥٢/ ٢.

(٣) انظر السابق: ١/ ٢١٤.

(٥) الكتاب: ١٥٢/ ٢. ومعانى القرآن: ١/ ١٦٢.

(٧) السابق نفسه.

هل يتصور أن الشاعر في البيت الأول يأتي بفعلين (تسام وتحبل)، ويعطف أحدهما على الآخر، فيؤكد الثاني دون الأول؟ وإذا كان قد لجأ إلى تأكيد الثاني ضرورة، فلماذا يختار النحاة ضرورة تأكيد الفعل بالنون المقلوبة ألفا، ولا يختارون ضرورة نصب الفعل في غير موضع النصب؟

وإذا جاز تحريك الفعل المضارع - وهو في موضع الجزم - بالكسر كما في قول امرئ القيس:

ويوما على ظهر الكتيب تعذرت على وآلت حلفة لم تحلل
وقوله:

وإن كنت قد ساءت مني خليقة فسلى ثيابي من ثيابك تنسل
أغرك مني أن حبك قاتلى وأنتك مهما تأمرى القلب يفعل^(١)

فماذا لا تكون الأبيات الثلاثة التي أنشدها سيبويه مما حرك فيه المضارع المجزوم بالفتح بدلا من الكسر تساوقا مع حركة الروى في القافية؟ ثم ما الفرق بين نصب الفعل في هذه الأبيات - وبخاصة البيت الأول - ونصبه في قول المغيرة بن حنين التميمي الخنظلي:

سأترك منزلى لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا
وقول الأعشى:

ثمت لا تجزوننى عند ذاكم ولكن سيجزىنى الإله فيعقبا
وقول طرفة:

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما

ولماذا لم يقولوا عن الأفعال (فأستريحا، فيعقبا، فيعصما) في الأبيات، إنها مؤكدة بالنون المقلوبة ألفا في الوقف^(٢)؟ وقالوا عنها إنها نصبت بأن المضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الخبر المثبت اضطرارا؟

إن الغرض من هذه التساؤلات، هو إظهار تضارب آراء النحاة لأنهم لم يدرسوا الشعر في سياقاته الخاصة، ولذلك أخضعوا الظاهرة الواحدة فيه إلى قواعد مختلفة عن طريق الافتراضات الذهنية، وحيل التأويل والتقدير وغير ذلك للمحافظة على سلامة الإعراب.

(١) ديوان امرئ القيس: ١٢، ١٣.

(٢) أشار إلى هذا الاحتمال الدماميني. انظر الخزانة: ٦٠٠/٣. وهامش ١ من المقتضب: ٢٤/٢.

من الممكن أن نطمئن بعد هذا إلى أن الشاعر كان ينصب الفعل المضارع إذا اقتضى النسق الموسيقى ذلك، ولم يترتب عليه إخلال بالمعنى ؛ فهو ، إذن ، من الترخص في العلامة الإعرابية لأمن اللبس، وعبرة أبي حيان عن قول الشاعر (وألحق بالحجاز فأستريحاً) أدق لأنه يقول : « إنه من النصب في الشعر ^(١) ». ويقول عنه أيضاً : « هو من تغيير الحركة لأجل القافية ^(٢) ». وللسبب نفسه يرفع الفعل المضارع في موضع غير الرفع يقول سيبويه « وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولى :

وما ذاك أن كان ابن عمى ولا أخى ولكن متى ما أملك الضر أنفع

والقوافي مرفوعة ^(٣) ». فما دامت القوافي مرفوعة ، فلا بد من رفع الفعل هنا محافظة على النسق الموسيقى ، كما في قول جميل :

ألم تسأل الربيع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بידاء سملق ^(٤)

وللسبب نفسه يحزم الفعل في القافية في غير مواضع الجزم ويحرك بالكسر . « قال قيس بن الخطيم الأنصارى :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب
وقال الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا إذا خمدت نيرانهم تقدي
قال بعض السلولين :

إذا لم تزل فى كل دار عرفتها لها واكف من دمع عينيك تسجى

فهذا اضطرار ، وهو فى الكلام خطأ ^(٥) . فليس هذا اضطراباً كما يقول سيبويه ، ولكنه النظام الشعري الخاص . ومن البدهى أن كل مادار حول هذه الأبيات السابقة إنها هو محاولة لإظهار القاعدة فى شكل مطرد ، وسوف نزيد هذه القضية وضوحاً فى مبحث الحركة الإعرابية .

(ز) وقد حمل النحاة على حذف نون التوكيد الخفيفة بعض الأفعال التى وردت منصوبة فى سياقها دون أداة نصب ، مثل قول الراجز :

ويها فدء لك يا فضاله أجره الرمح ولا تهاله

(١) الجمع : ١٠ / ٢ . (٢) الجمع : ٧٧ / ١ .

(٣) الكتاب : ٤٤٢ / ١ . (٤) الكتاب : ٤٢٢ / ١ .

(٥) الكتاب : ٤٣٤ / ١ .

« قال أبو حاتم : ولا تهاله فتح اللام ، أراد النون الخفيفة فحذفها . ومثله .

من أى يومى من الموت أفر
أيوم لم يقدر أم يوم قدر

فتح راء يقدر يريد النون الخفيفة فحذفها ، وبقي ما قبلها مفتوحا . أنشدناه أبو عبيدة والأصمعي^(١) .

وحملوا على ذلك أيضا فعل الأمر المحرك بالفتحة . قال أبو حاتم أيضا « أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :

اضربْ عنك الهموم طارقتها
ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال : أراد النون الخفيفة^(٢) وفى الضرائر للألوسى نماذج كثيرة لهذا النوع^(٣) . وقد بذل ابن جنى فى الخصائص وسر الصناعة جهدا يدعو إلى الاشفاق والإعجاب .^(٤) فى تخريج البيت الثانى (أيوم لم يقدر .) ونحن لانوافقه على كل ما قاله هناك إلا فى قوله : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته ، جار عندنا مجرى ادغام الملحق فى أنه نقض الغرض ، إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز » .^(٥) ونوافقه أيضا على أن هذا ليس من المؤكد بالنون التى حذفت ، ولكننا نخالفه فيما عدا ذلك . والأمر عندنا أيسر مما تصور أبو الفتح ، وهو أن الشاعر حركه تلقائيا لأجل الوزن ، ولم يترتب على ذلك خفاء معنى ولا لبس فيه . والذى نذهب إليه قريب مما ذهب إليه الفراء إذ يرى أن التحريك فى هذه الأفعال لكثرة السواكن ، لا أنه كان مؤكداً بالنون ، وحذفت .^(٦) غير أننا نخالف الفراء فى هذا الإطلاق ، لأن التحريك لكثرة السواكن أشبه بالشعر لإقامة الوزن . إذ الوزن ينشأ من المزاوجة بين المتحرك والساكن على طرق مخصوصة ، ولكننا نستأنس برأيه - على أية حال - فى عدم اعتداد ذلك ضرورة .

٢ - تكون واو الجماعة لاحقة تدل على مورفيم الفاعلية لجماعة الذكور ، وتكون عبارة عن ضمة طويلة حينما تلحق بالأفعال غير المعتلة بالألف ، وتكون الياء علامة على مورفيم الفاعلية - كذلك - للمخاطبة المؤنثة .

وقد أجاز سيبويه حذف واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كانتا فى القافية . ونقل أن ذلك

(١) النوادر : ١٣ . وانظر الخصائص : ٩٤/٣ . وسر الصناعة : ٨٥/١ . والمحتسب : ٣٦٦/٢ .

(٢) النوادر : ١٣ . وانظر الخصائص : ١٢٦/٣ . وسر الصناعة : ٩٣/١ . والمحتسب : ٣٦٧/٢ والإنصاف : ٣٣٢/٢ . والمغنى : ١٧٣/٢ . وديوان طرفة : ١٩٥ .

(٣) انظر : الضرائر : ٩٩ - ١٠٢ . (٤) انظر الخصائص : ٩٥/٣ . وسر الصناعة : ٨٥/١ ، ٨٦ .

(٥) الخصائص : ٩٥/٣ . (٦) انظر : شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٩ .

إنشاد بعض قبائل العرب ، فيكون هذا من اطراح قرينة المطابقة ، كما سنرى فيما بعد ، يقول
سيبويه : « وقد دعاهم حذف ياء يقضى إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو
اللتين هما علامة المضمّر »^(١٠) وقال : « سمعت ممن يروى هذا الشعر من العرب ينشد :

لا يبعد الله أصحابا تركتهم لم أدر بعد غداة الين ما صنع
يريد : صنعوا وقال :

لو ساوفتنا بسوف من تحيتها سوف العيون لراح الركب قد قنع
يريد ؛ قنعوا ، وقال :

طافت بأعلاقه خود يمانية تدعو العرائن من بكر وما جمع
يريد : جمعوا . وقال ابن مقبل :

جزيت ابن أروى بالمدينة قرضه وقلت لشفاع المدينة أوجف
يريد : أوجفوا^(٢) . وأنشد أيضاً قول الشاعر :

وأعلم علم الحق أن قد غويتمو بنى أسد فاستأخروا أو تقدم
وأنشد في حذف ياء المخاطبة قول عنتره :
يادار عبلة بالجواء تكلم^(٣)
وقول الخرز بن لوزان :

كذب العتيق وماء شن بارد إن كنت سائلتي غبوقى فاذهب^(٤)

وقد قال سيبويه نفسه عن كل هذا : « ولم تكثر واحدة منهما في الحذف ككثرة ياء
يقضى ، لأنها يجيئان لمعنى الأسماء ، وليستاحرفين بنيا على ما قبلهما ، فهما في بمنزلة الهاء في :
يا عجباً للدهر شتى طرائقه »^(٥)

وأما الأعلام فقد قال عن كل هذا إنه قبيح^(٦) . ومهما يكن من قلة هذا أو قبحه ، فإنه
لهجة قيس وأسد في الوقف الشعري ، ويمكن أن نضمه إلى ماسبق أن درسناه من نظام
الوقف الشعري ، وقد أخرجناه هنا لأن الواو والياء لاحقتان هنا تدلان على مورفيم الفاعلية .

(١) الكتاب : ٣٠١/٢ . (٢) الكتاب : ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ .

(٣) انظر السابق : ٣٠٢/٢ . (٤) السابق : ٢٠٢/٢ .

(٥) السابق : ٣٠١/٢ . (٦) تحصيل عين الذهب : ٣٠١/٢ .

وقد جعل النحاة من « الضرورة » أن يكتفى من واو الجماعة بالضمّة ، أى تقصر الضمة الطويلة . ولم نذكره فى تقصير الحركات الطويلة ، لأن الحركة الطويلة هنا لاحقة تدل على مورفيم الفاعلية ، ومن ذلك قول الشاعر :

فلو أن الأطباء كأن حولى
وقول الآخر :

إذا ماشاء ضرروا من أرادوا
ولا يألوههم أحد ضرارا^(٢)
وقول الآخر :

يارب ذى لقح ببابك فاحش
هلح إذا ما الناس جاع وأجدبوا^(٣)
وقول لآخر :

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقى
فروا فلم يزداد غير تماد^(٤)

وقد قال الفراء عن هذا إنه لغة فى « هوازن وعليا قيس »^(٥) وقال القزاز إن بعضهم أجاز هذا فى الكلام ، « فأما فى الشعر فهو كثير »^(٦) . ولعل كون هذا لهجة هو الذى دعا التبريزى إلى تفسير قراءة يحيى بن يعمر (تماما على الذى أحسن)^(٧) بالرفع ، بأن « أصله أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمّة »^(٨) . ولعله السبب فى استحسان ابن هشام لقول بعضهم فى قراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتم الرضاعة)^(٩) ، إن الأصل أن يتموا بالجمع .^(١٠) ووجود هذا الاستعمال فى النثر دليل على أنه ليس ضرورة كما يذهب بعض النحاة ، ولكنه على حد قول القزاز كثير فى الشعر فهو من عرفه المقبول فيه .

٣ - التأنيث من المعانى التى يدل عليها بعدة أشكال مختلفة ، منها تاء التأنيث التى تلحق الفعل ، إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا غير مفصول بينه وبين الفعل ، وتاء التأنيث التى تلحق الصفة إذا كانت لمؤنث . ومن الممكن أن يدرس هذا فى مبحث المطابقة ، ولكننا سنتناوله هنا لأن تاء التأنيث لاحقة صرفية تعبر عن مورفيم التأنيث .

(١) معانى القرآن : ٩١ / ١ . وشرح السيرافى : ٢٢٦ / ١ . ومجالس ثعلب : ١٠٩ . ومايجوز للشاعر : ٩٩ .
(٢) معانى القرآن : ٩١ / ١ . ومايجوز للشاعر ٩٩ والإنصاف : ٣٣٥ / ١ . والمغنى : ١٣٠ / ٢ . والجمع : ٥٨ / ١ .
(٣) الجمع : ٥٨ / ١ . والدرر : ٣٣ / ١ . (٤) الدرر اللوامع : ٣٤ / ١ .
(٥) معانى القرآن للفراء : ٩١ / ١ . (٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٩٩ .
(٧) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٤ . (٨) مغنى اللبيب : ١٣٠ / ٢ .
(٩) سورة البقرة : ٢٣٣ . (١٠) المغنى : ١٣٠ / ٢ .

(أ) وردت شواهد حذفت فيها تاء التأنيث من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث، أى اطرحت فيها قرينة المطابقة في النوع، فدعا ذلك النحويين إلى التأويل والتخريج للحفاظ على القاعدة، وجعلوا حذف علامة التأنيث « إما للرد على معنى يوجب التذكير، وإما لضرب من التأويل ». (١) وإما للحمل على المعنى، وهو كثير في كلامهم كما يقولون (٢)، والشواهد على ذلك كثيرة يقول سيبويه . « وقد يجوز في الشعر (موعظة جاءنا) اكتفى بذكر الموعظة عن التاء ». (٣) ومعنى كلام سيبويه أنه يجوز أن تطرح قرينة المطابقة في النوع لوجود قرائن أخرى لا يجعل المعنى ملبسا، وأنشد قول الأعشى :

« فإما ترى لمتى بدلت فإن الحوادث أودى بها
وقال الآخر وهو عامر بن جوين الطائي :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها » (٣)
ويقول لبید :

تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر (٤)

ومع وضوح كلام إمام النحاة، أعاد النحاة وأبدأوا حول هذه الأبيات، فقالوا عن البيت الأول: « إن الحوادث في معنى الحدثان ». (٥) واستدل ابن كيسان بالبيت الثاني على جواز هذا في النثر وقال إنه ليس ضرورة (٦). « وقال قوم: الأرض لا علم للتأنيث فيها، فلذلك جاز تذكيرها » (٧) وادعيت لهذا البيت روايات أخرى تحاول الخروج به عما نَقَمَوه منه (٨)، وقيل عن البيت الثالث إنه يجوز أن يكون أصله تمنى، فحذفت إحدى التائين (٩).

من الواضح أن كل هذه التخريجات، للمحافظة على قاعدة وجوب التأنيث في مثل هذا التركيب، ولذلك تفرعت على هذه القاعدة فروع جزئية فقال بعضهم « كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه ». (١٠) وقال آخرون: إن « هذا الباب إذا تقدم فيه الفعل لم يستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان » (١١).

(١) ما يجوز للشاعر في الضرورة: لوحة: ٧٨. (٢) انظر: الإنصاف ٢/ ٢٩٤.

(٣) الكتاب: ٢٣٩/١، ٢٤٠. وانظر: شرح السيرافي: ٢٥٧/١. وما يجوز للشاعر: ٧٨، ٧٩. والإنصاف: ٤٥٤/٢.

(٤) المغنى: ١٣٨/٢. (٥) الإنصاف: ٤٥٤/٢.

(٦) انظر: المغنى: ١٧٩/٢. (٧) ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٧٩.

(٨) انظر في هذا الخزانة: ٥٣/١، ٥٤. والآراء المتعددة في هذا البيت.

(٩) انظر: المغنى: ١٣٨/٢. (١٠) ما يجوز للشاعر في الضرورة: لوحة ٤.

(١١) شرح السيرافي: ٢٥٧/١.

وإذا عدنا إلى سيبويه مرة أخرى، وجدناه يقول: «وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل...». وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء^(١). فهو يذكر أن هذه الظاهرة من لهجة بعض العرب، ولم يحددهم، ويعلل الحذف التاء تعليلاً صحيحاً، وهو الاكتفاء بقرينة أخرى هي صيغة المؤنث. ومعنى هذا أن هذه الظاهرة لا تكون ضرورة إذا وجدت في الشعر، فهل يكون المبرد محققاً حين يقول: «ولو قال: قام جاريتك، لم يجز، وكذلك لا يجوز: قام مسلماتك وجاراتك، ولكن قامت؛ لأن هذا جمع حقيقي لا يغير الواحد عن بنائه إلا أن يضطر شاعر، كما قال:

لقد ولد الأخيطل أم سوء

ولو قال في الشعر: قام جاريتك لصلح، وليس يحسن حتى تذكر بينهما كلاماً فتقول: قام يوم كذا وكذا جاريتك. ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام»^(٢). ويقول في موضع آخر: «وأما:

لقد ولد الأخيطل أم سوء

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازا حسنا. ولو كان مثله في الكلام، لكان عند النحويين جائزا على بعد»^(٣). إنه يمكن أن يقال في هذه المسألة إن لهجة بعض العرب هذه تسربت إلى اللغة المشتركة في المستوى الخاص بالشعر، فشاعت في الشعر وتقبلت فيه.

(ب) وردت شواهد عكست فيها الظاهرة السابقة، أي لحقت فيها الفعل المسند للمذكر علامة التأنيث، وقد حدث حولها خلاف لا يقل عن سابقتها، وقام فيها «الحمل على المعنى» بدور بارز، وهو «عما يجري مجرى الضرورة عند كثير من النحويين»،^(٤) كما يقول السيرافي. ومن ذلك قول الأعشى:

وتشرق بالقول الذي قد أذعته كما شرقت صدر القتاة من الدم
وقول جرير:

إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبى اليتيم
وقوله أيضاً:

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

(٢) المقتضب: ٣/٣٤٩.

(٤) شرح السيرافي: ١/٢٥٦.

(١) الكتاب: ١/٢٣٥.

(٣) السابق: ٢/١٤٨.

وقول ذى الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسفحت
أعاليها مر الرياح النواسم

وقول العجاج :

طول الليالى أسرع فى نقضى (١)

إن سيبويه لا يعد هذا ضرورة . يقول « وربما قالوا فى بعض الكلام ذهبت بعض أصابعه . وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه ، ولو لم يكن منه لم يؤنثه » (٢) فسيبويه ، وكثير من النحويين يميزون هذا ، لأن المضاف اكتسب من المضاف إليه التأنيث (٣) . ويميز ذلك المبرد ، لأن صدر القناة قناة ، وكذلك سور المدينة لأنها إنما مدنت بسورها والطول غير منفكة الليالى منه (٤) . وأما ابن جنى فإنه يميز هذا للحمل على المعنى ويقول : إنه « قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منشوراً ومنظوما » (٥) .

والحق أن ما ذهب إليه أئمة العربية من جواز ذلك ، هو الصحيح بغض النظر عن تعليلهم له ، لوروده فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى قراءة أبى العالية (لا تنفع نفسا إيمانها) (٦) التى قال عنها ابن مجاهد « هذا غلط » (٧) وقوله تعالى (تلتقطه بعض السيارة) . (٨) وقد اشترطوا لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف صحة الاستغناء به عنه ، (٩) ولذلك خطأ ابن مالك ابن جنى فى استشهاده لتأنيث الفعل فى قراءة أبى العالية السالفة ، ولقوله « فهذا وجه يشهد لتأنيث الإييان ، إذ كان من النفس وبها (١٠) » . ويرى ابن مالك أن الفعل مسند إلى الإييان ، وأنث لأنه فى المعنى طاعة وإنابة ويقول عن أبى الفتح « وقد خفى هذا المعنى على ابن جنى فأجاز فى المحتسب أن تكون قراءة أبى العالية من جنس (تسفحت أعاليها مر الرياح) وهو خطأ بين ، والتنبيه عليه متعين (١١) » . وقد أشار ابن هشام إلى تخطئة ابن مالك لابن جنى ورده لقوله فى توجيه قراءة أبى العالية (١٢) .

(١) انظر هذه الشواهد فى : الكتاب : ٢٥ / ١ ، ٢٦ . والمقتضب : ١٩٧ / ٤ . والكامل للمبرد : ١٤١ / ٢ . وشرح السيرافى : ٢٥٦ / ١ والخصائص : ٤١٧ / ٢ ، ٤١٨ . والمحتسب : ٢٣٦ / ١ ، ٢٣٧ . وشواهد التوضيح : ٨٤ ، ٨٥ . والمغنى : ١١٢ / ٢ .

(٢) انظر : المغنى : ١١٢ / ٢ ، ١١٣ .

(٣) الكتاب : ٢٥ / ١ .

(٤) انظر : المقتضب : ١٩٨ / ٤ ، ١٩٩ . (٥) الخصائص : ٤١١ / ٢ - (فصل فى الحمل على المعنى) .

(٦) سورة الأنعام : ١٥٨ . (٧) المحتسب : ٢٣٦ / ١ . وشواهد التوضيح : ٨٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ١٠ . (٩) انظر شواهد التوضيح : ٨٥ ، والمغنى : ١١٣ / ٢ .

(١٠) المحتسب : ٢٣٧ / ١ . (١١) شواهد التوضيح : ٨٦ .

(١٢) انظر المغنى : ١١٣ / ٢ .

ويبدو أن ابن مالك وابن هشام أيضاً، لم يكملوا قراءة توجيه ابن جني لهذه القراءة، لأن أبا الفتح بعد أن ذكر التوجيه الأول الذي رده ابن مالك، قال: « فكذاك يكون تأنيث الإيذان، ألا تراه طاعة في المعنى، فكأنه قال لا تنفع نفساً طاعتها^(١) وكان على ابن مالك أن يرجح بين قول أبي الفتح لا أن يخطئه.

وكل هذا يثبت أن التذكير والتأنيث أمر اعتباطي عرفي لا يخضع لقواعد النحاة، بل يخضع للاستعمال اللغوي، الذي تختلف فيه لهجة عن أخرى حسب عرف أبناء اللهجة المعينة. ولما جمع النحاة اللغة لم يراعوا فروق اختلاف اللهجات، بل أخذوا منها جميعاً على أنها تمثل لغة موحدة الخصائص والسمات، ولذلك رأينا ما قالوه في هذه المسألة - كما في غيرها - مختلفاً أحياناً ومتناقضاً أحياناً أخرى، وقد نقل الحريري مجموعة أمثلة لما اختل فيها التطابق في النوع (التذكير والتأنيث) على أنها من أوهام الخواص^(٢). وبين الشهاب الخفاجي أن ذلك لغات لبعض العرب^(٣).

(ج) وردت شواهد اطرحت فيها قرينة المطابقة فسقطت لاحقة التأنيث في الخبر، المخبر به عن المبتدأ المؤنث، مثل قول الشاعر:

له الويل إن أمسى ولا أم عامر قريب ولا البسباسة ابنة يعمر
وقول الآخر:

عشية لاعفراء منك بعيدة فتصحو ولا عفراء منك قريب
وقول الآخر:

إذ هي أحوى من الربعى حاجبه والعين بالإثم الحارى مكحول^(٤)
وفي وصف المؤنث كما في قول الشاعر:

أرى رجلاً منهم أسيفاً بها له يضم إلى كشحيه كفاً مخضباً^(٥)
كما أخبر عن المؤنث باسم مذكر في مثل قول الشاعر:

يأيها الراكب المزجي مطيته سائل بنى أسد ماهذه الصوت^(٦)

(١) المحتسب: ٢٣٨/١. (٢) انظر درة الغواص: ١٨، ١٩.

(٣) انظر شرح درة الغواص: ٥٦.

(٤) انظر في هذه الشواهد: شرح السيرافي: ٢٥٧/١. والخصائص: ٤١٢/٢. وما يجوز للشاعر في الضرورة:

٧٩، ٨٠. والإنصاف: ٤٥٤/٢. وما بعدها وفيها شواهد أخرى.

(٥) شرح السيرافي: ٢٥٧/١. وما يجوز للشاعر: ٧٩. والإنصاف: ٤٥٦/٢.

(٦) الخصائص: ٢١٦/٢. والإنصاف: ٤٥٥/٢.

(د) وثمة نوع آخر ذكره النحاة على أنه مما يجوز للشاعر في الضرورة، وهو «إثبات الهاء في صفات المؤنث التي جرت على كلامهم بغير هاء. وذلك أن العرب تقول : ملحفة جديد وخلق، ولا تقول غير ذلك. ولكن إذا اضطر الشاعر جاز له ردها كما قال مزاحم العقيلي :

تراها على طول القواء جديدة وعهد المغاني بالحلول قديم
وكان الوجه أن يقول : جديد ، لأنه كلام العرب»^(١) وقد علل القزاز ذلك بأنه «أجراه على ما كان يجب له في الأصل» .

والذي أراه أن هذا صوغ قياسي خاطئ شاع قديما ، وكتبت له الحياة ، وما زال يستعمل إلى يوم الناس هذا. ولا يكاد أحد يتنبه له واللغة مدينة في كثير من استعمالها لمثل هذا الصوغ القياسي الخاطئ الذي تعترف به البيئة اللغوية ، ويدخل في مجال الاستعمال .

(هـ) يكون سقوط تاء التانيث من العدد علامة على تأنيث المعدود، ويكون وجودها علامة على تذكير المعدود. وقد وردت شواهد جرى فيها العدد مع معدوده على غير المألوف، فقد أنث العدد مع المعدود المؤنث في نحو قول الخطيئة :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي^(٢)
وقول القتال الكلابي :

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر^(٣)
وقول الآخر:

وقائع في مضر تسعة وفي وائل كانت العاشرة^(٤)
وكذلك ذكر العدد مع المعدود المذكور في قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان نصيري دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر^(٥)
وقول الآخر :

فإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر^(٦)

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة: لوحة ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٧٥ . والخصائص : ٢ / ٤١٢ . والإنصاف : ٢ / ٤٥٥ .

(٣) الكتاب : ٢ / ١٧٥ . والإنصاف : ٢ / ٤٥٥ . (٤) مايجوز للشاعر في الضرورة : ٧٩ والإنصاف : ٢ / ٤٥٥ .

(٥) الكتاب : ٢ / ١٧٥ والخصائص .

(٦) الخصائص : ١ / ٤١٧ . ومايجوز للشاعر : ٧٩ . والإنصاف : ٢ / ٤٥٤ .

لقد جعل بعض النحاة هذه الأبيات السابقة ضرورة^(١)، وعدها بعضهم الآخر من الحمل على المعنى^(٢). والبغداديون يعتبرون في هذا صورة الجمع^(٣)، ومن أجازها للضرورة منهم كان سنده في ذلك الحمل على المعنى أيضا، لأنه لابد للضرورة من وجه تخرج عليه.

والذى أراه أن هذا خلط يدعو إلى البلبلة والاضطراب، ولابد من فصل الشعر عن النثر في دراسة خاصة حتى لا يكون هناك ماسمى بالحمل على المعنى. لقد ذكر سيبويه بيت الخطيئة (ثلاثة أنفس...) على أنه حمل المعنى ضمن ثلاثة أبيات ذكرها، مع أنه هو نفسه يقول: «وقالوا ثلاثة أنفس، لأن النفس عندهم إنسان، ألا ترى أنهم يقولون نفس واحد فلا يدخلون الهاء؟»^(٤).

وكذلك يقول المبرد: «وتقول: عندي ثلاثة أنفس، وإن شئت قلت: ثلاث أنفس»^(٥). فسيبويه ينقل أن العرب تستعمل هذا التعبير، غير أنه لم يذكر بالطبع إن كانت العرب تقصر هذا الاستعمال على الشعر، أو تستعمله في الشعر والنثر على السواء، فإن كان يعنى الشعر والنثر معا، فلا حاجة - إذن - إلى القول بأنه ضرورة أو تكلف الحمل على المعنى فيه. ويكفى القول بأن هناك طريقتين للتعبير عن مثل هذا، ولعل السر في الاضطراب بين تذكير بعض الأسماء وتأنيثها على السواء راجع بصفة إجمالية إلى تعدد اللهجات^(٦). على أن هذا الاستعمال جاء في القرآن الكريم ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾^(٧) فلا مجال للقول - إذن - بأنه ضرورة.

(١) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة: لوجه ٧٨. وما بعدها.

(٢) انظر: الخصائص: ٤١١/٢، وما بعدها. وتحصيل عين الذهب: ١٧٥/٢. والإنصاف: ٢/٢، ٤،

وما بعدها.

(٤) الكتاب ١٧٣/٢.

(٣) انظر: الأشموني: ٦٢/٤.

(٦) انظر: اللغة والنحو د. حسن عون: ٧٢.

(٥) المقتضب: ١٨٦/٢.

(٧) سورة الأنعام: ١٦٠.

٢ - الضرائر النحوية

تنظم الجملة مجموعة من القرائن التى تتحكم فى تنظيم وظائف الكلمات فيها، وتساعد على نسجها نسجا وظيفيا تنسجم معه الجملة وعلاقاتها المتشابكة بين أجزائها، بحيث تؤدي فى النهاية إلى معناها الدلالى الذى يتطلبه الموقف المعين . ومن هنا، كانت اللغة منظمة متكاملة من الأجهزة والوظائف ^(١)، التى تأتلف معا فى نسق منسجم بطريقة عرفية اعتباطية، بحيث ينشأ عن هذا الانسجام العرفى الاعتباطى، المعنى الاجتماعى ^(٢)؛ ولا يفرق بين هذه الوظائف إلا من أجل الدراسة، ويتم هذا بين الفروع المتعددة لهذه المنظمة من أصوات، وتشكيل صوتى، وصرف، ونحو، ومعجم ودلالة .

وإذا كان هناك تناسق منسجم على مستوى الفروع الرئيسية لمستويات دراسة اللغة، فلا بد أن يكون هناك - بالضرورة - تعاون بين أجزاء الفرع الواحد بحيث لا يفرق بينها إلا من أجل دراستها كذلك .

والقرائن فى الجملة نوعان : لفظية ومعنوية، ولكل منها دوره فى الجملة الذى يساعد على جلاء المعنى ووضوحه . ويمكن تلمسها فى الجملة على النحو الآتى :

القرائن

معنوية	لفظية
الإسناد	الصيغة الصرفية
التخصيص (المنصوبات)	العلامة الإعرابية
النسبة (المجرورات)	المطابقة (أخذ محمد كتاب النحو منى)
التبعية	الربط
المخالفة	التضام
	الرتبة
	الأداة
	النغمة

(١) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٢ .

(٢) انظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه ، د . تمام حسان - (بحث بحوليات دار العلوم ١٩٦٩) .

ففى الجملة التى كتبت بين ضلعى التقسيم، تحققت أنواع من القرائن اللفظية، هى الصيغة الصرفية التى تحدد فعلية (أخذ) واسمية (محمد)، وتحدد أن الفعل (أخذ) ليس مبنيا للمجهول مثلا، وليست به بعض اللواحق الصرفية التى تدل على معان أخرى معينة كما لو كانت الصيغة الصرفية (أخذ) مثلا، إلى غير ذلك. ومن القرائن اللفظية: العلامة الإعرابية المتمثلة فى الضمة التى تدل على الرفع فى (محمد) والفتحة التى تدل على النصب فى (كتاب). وهى تساعد على تحديد الفاعل من المفعول، إذ لو رفعت كلمة كتاب ونصبت كلمة محمد لتغير المعنى، ولفهم السامع لهذه الجملة أن استغراق محمد فى كتاب النحو صرفه عن التكلم مثلا. ثم المطابقة بين (أخذ) و (محمد) فى النوع، إذ لم تلحق الفعل علامة تأنيث، فجاء بالشكل الذى يدل على المفرد المذكر. ثم التضام الافتقارى بين بابى كل من أخذ ومحمد (الفعل + الفاعل)، والاعتبارى بين لفظيهما (أخذ + محمد)، والرتبة المرتبة بينهما بتقديم الفعل على الفاعل، إذ لو تقدم الفاعل لصارت الجملة جملة اسمية تقتضى أنواعا أخرى من الربط. وأخيرا نغمة الإثبات التى تصبغ الجملة بصيغة تقريرية تفيد أنها ليست للاستفهام أو الإنكار أو غير ذلك، والأداة المتمثلة فى حرف الجر (من) الذى يحدد جهة الأخذ مع مضامته لمجروره.

ومن القرائن المعنوية، تحققت فى هذه الجملة قرينة الإسناد بين الفعل والفاعل والتخصيص بين الفعل والمفعول، إذ تخصص الأخذ بكتاب النحو لا مطلق الأخذ، والنسبة بين المضاف (كتاب) والمضاف إليه (النحو)، وبين بابيهما تضام افتقارى ورتبة ملتزمة، وبين لفظيهما تضام اعتبارى.

على هذا النحو تكون القرائن فى الجملة متضافرة لغرض واحد هو المعنى، وسوف يكون تعرضنا لهذه القرائن بالمقدار الذى يتيح لنا التعرف على أنواع «الضرورات» التى وقعت فيها أو فى بعضها، واضعين فى حسابنا أن بعض هذه القرائن قد يترخص فيه لظروف موقعية سياقية مختلفة، إذا لم يترتب على ذلك إخلال بالمعنى. وهذا ما يعبر عنه الدكتور تمام حسان بمبدأ «تضافر القرائن وإهدار بعضها عند أمن اللبس»، وقد رأينا جانباً من ذلك فيما مضى من «الضرائر الصرفية».

(أ) التضام:

لسنا نقصد بالتضام هنا ما يمكن أن يفهم منه إذا توسعنا فى مفهومه من مساواته بمصطلح النظم^(١) عند عبد القاهر الجرجانى، أو الضم عند القاضى عبد الجبار، ولكننا

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٤٠، وما بعدها.

نقصد به تلك القرينة اللفظية التي شرحنا دورها في الجملة السالفة . وبذلك يمكن أن نحدد التضام الذي نعنيه بأنه « كل لفظين أو بايين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعراب بينهما اقتضاء ضرورى (افتقارى) أو غير ضرورى (اعتبارى) » .^(١) ومدلول التضام بذلك أعم من لفظ « التلازم » الذى يتداول فى كتب النحو بهذا الفهم . ولذلك آثرنا التعبير بالتضام ، لأن لفظ التلازم يفهم منه نوع واحد من التضام وهو التضام الافتقارى ، مع أن التضام فى مفهومنا قد يقصد به - مع ماسبق - وضع بعض أجزاء الجملة من مضامة أحدها لآخر ، لأداء معنى لا يحدث منها غير متضامين . ولذلك كان ابن جنى موفقا حين عبر بالتضام عن بعض المعانى التى تجتمع أدواتها فى جملة واحدة ، كالاستفهام والتعجب حينما يتضامان يستحيل الكلام إلى خبر مثل : مررت برجل أى رجل ، « فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهما » ومن ذلك « لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفا ، وإذا لحقت النفى عاد إيجابا . وذلك كقول الله سبحانه ﴿ أأنت قلت للناس ﴾ أى ما قلت لهم ، وقوله ﴿ الله أذن لكم ﴾ أى لم يأذن لكم ، وأما دخولها على النفى فكقوله - عز وجل - ﴿ ألسنت بربكم ﴾ أى أنا كذلك . . . ومن ذلك أن تصف القلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له ، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه » .^(٢) وقد عقد لذلك بابا فى خصائصه سماه « باب فى نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها » .

وسوف نتناول الآن أهم ماسماه النحاة « ضرورة » فى قرينة التضام بهذا الفهم ، واضعين فى الاعتبار أن التضام قرينة من مجموعة من القرائن متعددة ، فليس المعنى متوقفا عليها وحدها . وهى على هذا النحو التالى :

١ - الفصل بين المتضامين :

إن الرتبة والعلامة الإعرابية مما ينظمان قرينة التضام فى الجملة ، فهناك أشياء بينها تضام ، وفى الوقت نفسه يكون بينها رتبة ملتزمة ، كما أن التضام بين المتضامين فى هذه الحالة يقتضى علامة إعرابية معينة كتضام المضاف مع المضاف إليه مثلا . وتنظيم الرتبة للتضام

(١) انظر : كتاب اللغة العربية ، للأستاذ الدكتور تمام حسان : ٢١٦ - (الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣) . فقد ذكر وجهين للتضام ، أولهما : الطرق الممكنة فى وصف جملة ما تختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا . وسمى هذا النوع من التضام « النوارد » . والوجه الثانى : أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النوين عنصرا آخر ، ويسمى هذا النوع « التلازم » .

وفناك رسالة جامعية موضوعها : « التضام فى النحو العربى » ، للزميل الدكتور محمد صلاح الدين بكر - (كلية دار العلوم ١٩٧٣ م) .

(٢) الخصائص : ٣٩٠ / ٢ .

يكون بلزوم تقدم أحدهما على الآخر بحيث لايسمح بتقديم الثاني على الأول، أو الفصل بينهما، بمعنى أن يأتى الثاني تالياً للأول دون فاصل. وذلك مثل: المضاف والمضاف إليه، التمييز والمميز، لم ومجزومها، متى ومجزومها، لن ومنصوبها، الجار والمجرور، كم ومجرورها. . فإذا فصل بين هذه الأبواب المتضامة، فإن النحاة يعدون هذا الفصل ضرورة، لأنه خرق للتضام على الوجه الذى ينبغى أن يكون عليه الاستعمال، يقول ابن جنى: «وعلى الجملة، فكلما ازداد الجزآن اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما»^(١) على أنه إذا أبيح الفصل بين شيئين متضامين، فإن ذلك - غالباً - ما يكون بالظرف أو الجار والمجرور، لأنهم، على حد قول ابن هشام - «يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما»^(٢). فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، وفعل التعجب من المتعجب منه، والحرف الناسخ من منسوخه، والاستفهام من القول الجارى مجرى الظن، والمضاف من المضاف إليه، وحرف الجر من المجرور، وإذن ولن من منصوبها وغير ذلك من مظاهر حرية رتبتهما فى الجملة.

(أ) الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

لايجوز سيبويه والمبرد أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الشعر. يقول سيبويه: «ولايجوز: ياسارقُ الليلة أهل الدار إلا فى شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور»^(٣). ومراده بالجار هنا الاسم المضاف. ويقول المبرد: «لايفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها لأن الظرف لايفصل بين العامل والمعمول فيه»^(٤). وعبارة سيبويه أقرب إلى الوصف. أما عبارة المبرد، فهى أقرب إلى المعيارية لأنه يجعل الفصل ضرورة، يقول سيبويه: «ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة :

لما رأْتَ ساتيَدا ما استعبرت لله در اليومَ مَنْ لامها
وقال أبو حية النميرى :
كما خط الكتاب بكف يوماً يهودىً يقارب أو يزيل^(٥)

(١) الخصائص : ٣٩٠ / ٢ . (٢) مغنى اللبيب : ١٩٨ / ٢ .

(٣) الكتاب : ٩٠ / ١ ، ٩١ .

(٤) المقتضب : ٣٧٦ / ٤ .

(٥) الكتاب : ٩٠ / ١ ، ٩١ . وانظر المقتضب : ٣٧٧ / ٤ . ومجالس ثعلب : ١٥٢ . والخصائص : ٤٠٤ / ٢ .

وما يجوز للشاعر : ٤٢ - ٤٤ . والفصل : ٩٩ . وشرح الفصل لابن يعيش : ٢٠ / ٣ ، ٢١ ، ٢٢ .

واستشهد كذلك بقول ذى الرمة :

كان أصوات من إيغالهن بنا
وأخير الميس أصوات الفراريج^(١)
وقول درنا بنت ععبة من بنى قيس بن ثعلبة :

هما أخوا في الحرب من لا أخاله
إذا خاف يوماً نبوة فدعاها^(٢)

فهذه الشواهد جميعها فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه . ويلاحظ أن الفصل فيها بالظرف والجار والمجرور فحسب . «ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله :

أشتم كأنه رجل عبوس
معاودُ جرأة وقت الهوادي^(٣)

ويقول ابن جنى : «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر» .^(٤) ويقول في موضع آخر : « ومثله كثير إلا أنا ندعه لشهرته » .^(٥) وقد حدد ابن جنى كثرة هذا بقوله : « لكنه من ضرورة الشاعر » . فهذه ظاهرة - إذن - كثيرة في الشعر .

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به وإلا فبضعف ، ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقا ، وبنداء ، وبفعل ملغى^(٦) . ولكنه عاد فأجاز الفصل بينهما بالجار والمجرور في النثر أيضاً - وهو رأى الكوفيين - لوروده في الحديث . يقول : « وفي تاركو لى صاحبى » شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه^(٧) .

فالبحريون - إذن - لا يميزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر إلا بالظروف أو الجار والمجرور . ولما كان الكوفيون أكثر اعتيادا على الشعر في التقعيد ، أباحوا هذا مطلقا شعرا ونثرا وجعلوا الفصل الخاص بالشعر أن يفصل بينهما بغير الظروف وحرف الخفض^(٨) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

فزججتها بمزجة
زج القلوَص أبى مزاده

(١) انظر : الكتاب : ٩١ / ١ . والمقتضب : ٣٧٦ / ٤ . وابن يعيش : ٧٧ / ٣ .

(٢) انظر : الكتاب : ٩٢ / ١ ، ٢٩٥ . والمصادر السابقة .

(٣) المقتضب : ٣٧٧ / ٤ . (٤) الخصائص : ٤٠٤ / ٢ . وانظر . ص ٣٩٠ أيضا .

(٥) سر الصناعة : ١١ / ١ . (٦) انظر : التسهيل : ١٦٠ ، ١٦١ .

(٧) شواهد التوضيح : ١٦٧ . (٨) انظر : المسألة ٦٠ من الإنصاف : ٢٤٩ / ١ . والجمع : ٥٢ / ٢ .

وقول الآخر :

يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسّى الكنائن

وقول الآخر :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما^(١)

وقول الآخر :

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها^(٢)

ويستدل الكوفيون على جواز ذلك في الشعر بقراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم).^(٣) ونحن نستدل بهذا على أن وجوده في الشعر ليس ضرورة كما زعم النحاة، ولكن التعبير الدقيق أن يقال إنه من الترخص في قرينة التضام في الشعر.

أما البصريون فإنهم ينكرون هذه الأبيات التي استدل بها الكوفيون ، ويذهبون - في سبيل قواعدهم - إلى وهى قراءة ابن عامر^(٤). غير أن ابن جنى يستشهد بالأبيات التي رواها الكوفيون على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، ويقول عن البيت الأول منها: « وفي هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم ، وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول . ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول » .^(٥) ويرى أن الشاعر كان يمكنه أن يقول : « زج القلوص أبو مزادة » . وهذا الذى صور به ابن جنى على أنه كان في مقدور الشاعر لن يترتب عليه إخلال بوزن ولا قافية ، فالشاعر هنا - إذن - غير مضطر ، وقد اختار تركيباً من اثنين لابد أن يكونا جائزين معا في عرف الشعر . وقد اكتفى أبو الفتح في التعليق على قراءة ابن عامر بقوله : « وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً لاسيما والمفصول به مفعول لا ظرف^(٦) » .

وقد نقل ابن كيسان عن بعض النحويين : « أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منها لأنه يصير مافرق بينهما كالسكتة التي تقع بينهما » .^(٧) وإذا كان سيبويه لم ينقل هذا - على حد قول ابن يعيش - فلست أدري لماذا نحمل سيبويه

(١) انظر في هذه الشواهد : الإنصاف : ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ . وقارن : مجالس ثعلب : ١٥ .

(٢) شرح السيرافي : ٢٤٦/١ . (٣) الأنعام : ١٣٧ .

(٤) انظر : الإنصاف : ٤٥/١ . (٥) الخصائص : ٤٠٦/٢ .

(٦) السابق : ٤٠٧/٢ . (٧) شرح الفصل لابن يعيش : ٢٣/٣ .

وحده تبعة نقل اللغة كلها ونشكك في نقل غيره . على أن هذا البيت قد وقع في بعض نسخ الكتاب كما يقول الزخشرى ولكنه يقول أيضاً إن سيبويه من عهده برى^(١) .

ولعل الذى نخلص إليه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، أو إهدار قرينة التضام بينهما ، مما تسمح به لغة الشعر . وقد اختلف النحاة حول ذلك ، لأن بعضهم أراد أن يفرض لغة الشعر على غيرها وبعضهم الآخر حاول أن يفعل العكس .

ومما جاء في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وخصه سيبويه باضطراب الشاعر قول الفرزدق :

يا من رأى عارضاً أسر به بين ذراعى وجبهة الأسد^(٢)

وقول الأعشى :

ولا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة

إلا علالة أو بداهة قارح نهد الجزاره^(٣)

إذ يرى سيبويه أن المعطوف مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، على نية التأخير . ولكن المبرد يرى أن هذا من باب العطف ، والتقدير « بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد » ، وحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه . وقد اختار الزخشرى هذا الوجه^(٤) .

وهذا الاستعمال - وإن كان شائعاً في الشعر - ليس ضرورة ، لوروده في النثر . فقد روى قولهم « مررت بخير وأفضل من ثم » .^(٥) وحكى الفراء « عن بعض العرب أنه قال : (برئت إليك من خمس وعشرى النخاسين) أى من خمس النخاسين ، وعشرى النخاسين . وحكى هو أيضاً (قطع الله الغداة يد ورجل من قاله) . أى يد من قاله ورجل من قاله »^(٦) . ويقول ابن جنى عن هذا : « وهذا كثير » . ولم يحدد موطن هذه الكثرة ، ولكننا نرجح أنها في الشعر ، لأننا لم نعثر بنص نثرى « فصيح » به هذا الاستعمال ، ولأنه بالشعر أشبه .

(ب) الفصل بين التمييز والتمييز :

اتفق النحاة على أن فصل التمييز عن ميمزه لا يجوز إلا في « ضرورة الشعر » ويقول سيبويه

(١) انظر : المفصل : ١٠١ ، ١٠٢ . (٢) الكتاب : ٩٢ / ١ .

(٣) السابق : ٩١ / ١ ، ٢٩٥ . وسر الصناعة : ٢٩٧ / ١ .

(٤) انظر : المفصل : ١٠١ . وابن يعيش : ٢١ / ٣ .

(٥) شرح المفصل : ٢١ / ٣ . (٦) سر الصناعة : ٢٩٧ / ١ ، ٢٩٨ .

« ولو قال أذاك ثلاثون اليوم درهما كان قببحا في الكلام » .^(١) ويلاحظ أنهم يستعملون : الكلام في مقابل الشعر، ويقول المبرد : « وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن نقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما ، إلا أن يضطر شاعر » .^(٢) وقد استشهدوا لذلك بقول الشاعر :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للحول عاماً كميلاً
يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلاً^(٣)

ويقول ثعلب في التعليق على هذين البيتين : « فرق بين التفسير وبين مافسره ، وهذا يجوز في الشعر لا في الكلام » .^(٤) وأنشد المبرد في ذلك بيتاً آخر وهو :

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادى^(٥)

وعبارة ثعلب هي التي نميل إليها في هذا الاستعمال : « وهذا يجوز في الشعر » ، لأنها تشعر بالفصل بين المستوى الشعري وغيره ؛ لأن هذا الاستعمال خاص بالشعر .

(ج) الفصل بين الجار والمجرور :

يرى ابن جنى أن الفصل بين الجار والمجرور قببح : « والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز ، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه ، وربما فرد الحرف منه فجاء منفورا عنه . قال :

لو كنت في خلقاء أو رأس شاهق وليس إلى منها النزول سبيل^(٦)

وأجاز ابن مالك الفصل للضرورة بالظرف أو الجار والمجرور^(٧) ، وتبعه في ذلك بعض شراح ألفيته . يقول الأشموني :

« لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطراب بظرف أو مجرور كقوله :

إن عمرا لا خير في اليوم عمرو

(١) الكتاب : ١ / ١٩١ . (٢) المقتضب : ٣ / ٥٥ .

(٣) انظر : الكتاب : ١ / ٢٩٢ . والمقتضب : ٣ / ٥٥ . ومجالس ثعلب ٤٢٣ . ومايجوز للشاعر : ٧٠ .

والإنصاف : ١ / ١٩٣ . والمغنى : ٢ / ١٤٠ . والجمع : ١ / ٢٥٤ . والضرائر : ٢٣ .

(٤) مجالس ثعلب : ٤٢٥ . (٥) المقتضب : ٣ / ٥٦ . وانظر الجمع : ١ / ٢٥٤ .

(٦) الخصائص : ٢ / ٣٩٥ . وانظر : ٣ / ١٠٧ . (٧) انظر : التسهيل : ١٤٩ .

وقوله :

وليس إلى منها النزول سبيل « (١)

وفصل بينهما بالمفعول كقوله :

« وأقطع بالخرق الهبوع المراجع

أى : وأقطع الخرق بالهبوع . وسمع فى الشر بقسم . حكى الكسائى : اشتريته بوالله درهم . وقاسه تلميذه على بن المبارك الأحر فى رب « (٢) . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا الاستعمال قليل فى الشعر نفسه .

(د) الفصل بين لم ومجزومها .

تضام (لم) مجزومها ، ولا تفصل عنه ، إلا فى الشعر . يقول ابن هشام « وقد تفصل من مجزومها فى الضرورة بالظرف كقوله :

فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن فى الناس يدركك المرء

وقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل

وقد يليها الاسم وهو منصوب بعد فعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب « (٣)

وما أنشده ابن عصفور :

نوائب من لون ابن آدم لم تزل تباكر من لم بالحوادث تطرق « (٤)

(هـ) الفصل بين أداة الشرط ومجزومها :

لا يميز النحاة الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط ، ماعدا (إن) ، فإنهم أجازوا فيه ذلك « لأنها أصل الجزاء » . (٥) ولا يميز الفعل حيثئذ « ويجوز الفرق فى إن إذا لم تجزم فى اللفظ » . (٦)

(١) الأسمونى : ٢ / ٢٣٦ . (٢) الهمع : ٢ / ٣٧ .

(٣) مغنى اللبيب : ١ / ٢١٨ . وانظر الضرائر : ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(٤) انظر الضرائر : ٢٣٠ . (٥) الكتاب : ١ / ٤٥٧ . والمقتضب : ٢ / ٧٤ .

(٦) الكتاب : ١ / ٤٥٧ .

فإن جزم الفعل بعدها مع الفصل لم يجوز إلا في الشعر^(١). يقول المبرد « فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزم من أو لم يجزم من »^(٢). وما جاء في الشعر مجزوما مع الفصل في غير (إن)، قول عدى بن زيد :

فمتى واغل ينهم يحيو
وقول الآخر :

صعدة نابتة في حائر
وقول هشام المري :

فمن نحن نؤمنه بيت وهو آمن
ومن لانجره يمس منا فزعا^(٤)

ويلاحظ أن الذي دفع النحاة إلى عد هذا ضرورة هو أنهم لم يستطيعوا مع جزم الفعل أن يقدروا فعلا محذوفا يرفع به الاسم التالى لأداة الشرط .

(و) الفصل بين لن ومنصوبها :

حينما تضام لن الفعل المضارع ، لايفصل بينهما ، إلا في الشعر ، ولم أعثر من ذلك إلا على بيت واحد :

لن - مارأيت أبا يزيد مقاتلا -
أدع القتال وأشهد الهيجاء^(٥)
وقد كتب بطريقة ملغزة ، إذ كتب (لما) .

(ز) الفصل بين كم ومجرورها :

إذا اختير جر الاسم الواقع بعد (كم) الخبرية ، فلا يجوز أن يفصل بينها وبين مجرورها في الشر . « وقد يجوز في الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز ، فتقول : كم فيها رجل »^(٦) - كما يقول سيبويه - ويقول المبرد : « ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في كم في الخبر ، وذلك قوله :

(١) انظر السابق . (٢) المقتضب : ٧٥ / ٢ .

(٣) الكتاب : ٤٥٨ / ١ . والمقتضب : ٧٦ / ٢ . وما يجوز للشاعر في الضرورة : ٧١ . والضرائر : ٢٣٢ .

(٤) انظر المصادر السابقة . (٥) المغنى : ٢ / ٢٢٢٠ ، ٢ / ١٩٩ والضرائر : ٢٨٠ .

(٦) الكتاب : ٢٩٥ / ١ .

وشريف بخله قد وضعه

كم بجود مقرف نال العلا

وقول الآخر :

ضخم الدسيعة ماجد نفاع

كم في بنى سعيد بن بكر سيد

والقوافي مجرورة ، وقال الآخر :

وياسر فتية سمح هضوم^(١)

وكم قد فاتني بطل كمي

ويعلق على ذلك قائلا : « ولولا أن هذه القوافي مرفوعة لاختير في هذين البيتين الرفع »^(٢) . ويجيز سيبويه في البيت الأول رفع كلمة مقرف ونصبها وجرها . ويوجه الأعلام الجر على « أنه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة »^(٣) . وقد سبق أن بينا أن شراح سيبويه فهموا رأيه في الضرورة من هذا البيت ، حيث إن للشاعر مندوحة عن الجر ، ولكن هل يجوز في البيتين الآخرين مجاز في البيت الأول مع كون القوافي مجرورة؟ إن للشعر نسقه الخاص الذي تقتضيه التجربة ونظام القافية وسلامة الوزن ؛ ولذلك كان تعبير سيبويه « وقد يجوز في الشعر . إلخ » تعبيرا موقفا نابعا من فهم أصيل لخصائص التركيب الشعري ، كما كان تعبير ابن مالك عن ذلك فيما بعد ، إذ يقول عن مميز كم الخبرية : « وقد يجوز في الشعر مفصولا بظروف أو جار ومجرور »^(٤) . وعلى أية حال كان هذا رأى النحاة إذا فصل بين كم ومجرورها بغير الجملة . أما إذا كان الفصل بجملة ، فإنه « لم يجز الفصل في كلام ولا في شعر عند البصريين لأن الفصل بالجملة بين المتضايقين لا يجوز ألبته . وجوزه الكوفيون فيها بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة ، وجوزه المبرد في الشعر فقط ، وروى قوله :

كم نالني منهم فضل على عدم

بالجر»^(٥) . وواضح أن اختلاف النحاة هنا راجع إلى اختلاف أقيستهم ومحاولة فرض المعايير .

(ح) الفصل بين حرف العطف والمعطوف :

يقول السيوطي عن هذا : « وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة كقوله :

يورثه مالا وفي الحى رفعة لما ضاع فيها من قروء نساءكا

(١) السابق : ٦٢/٣ .

(١) المقتضب : ٦١/٣ ، ٦٢ .

(٤) التسهيل : ١٢٤ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٢٩٦/١ .

(٥) الهمع : ٢٥٥/١ .

وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أو بظرف»^(١) وقد جوز ابن مالك من قبله الفصل بين العاطف والمعطوف مطلقاً من غير تفصيل . يقول « وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور، ولا يخص بالشعر خلافاً لأبي على .^(٢) وينبغي أن نتذكر أن ابن مالك يميز المسألة شعراً ونثراً إذا كان لها نظير واحد في النثر، ولكننا نخالفه في هذا الفهم . فالمسألة إذا كانت شائعة في الشعر منتشرة فيه، ولها نظائر محدودة في النثر، فإن هذا يسوغ لنا ألا نصف هذه المسألة بالضرورة فحسب . وليس معنى ذلك أننا نفرضها على النثر، بل تبقى مع ذلك لكثرتها في الشعر من لغته الخاصة .

٢ - حذف أحد المتضامين :

تعد فكرة التضام مسئولة إلى حد بعيد عما أصاب النحو العربي من تقدير وتأويل وتخريج، وخلاف بين النحاة، إذ إن ورود شاهد أو شواهد تخالف مألوف التضام، والارتباط بين شيئين متضامين، دفعت بعض النحاة إلى اعتداد فكرة التضام مطردة بالفعل أو بالقوة . وبتعبير آخر في الواقع المتمثل في النص، أو في الذهن المتمثل في الصورة المفترضة له . ولذلك حاولوا التقدير لإلفهم إياها على النحو الذي قدروها عليه . وهم حينئذ لا يتعاملون مع النصوص كما توجد أمامهم، بقدر ما يتعاملون مع القوالب الذهنية التي ينبغي أن تطبق على كل نظائرها . ومن هنا، نشأت المعيارية التي أسلفنا الحديث عن مظاهرها . فلا نستغرب - إذن - أننا نلتقي بخلافات بين النحاة في مسألة الحذف لأحد المتضامين . تدفع بعضهم إلى البحث عن رواية أخرى للنص تتفق مع القاعدة، أو ابتكارها إذا لم توجد ، وكل يحاول من وجهة نظره أن يحافظ على فكرة التضام، مع أن الذي يسوغ حذف أحد المتضامين هو وضوح المعنى، وحينئذ يجوز أن تهدر قرينة التضام كما في النماذج الآتية :

(أ) حذف أن الناصبة :

إذا ضامت أن الفعل المضارع ، نصب الفعل . ولابد أن يتحقق التضام بينهما (أن + المضارع) . ولا يميز البصريون^(٣) أن تحذف (أن) ويبقى الفعل المضارع منصوباً إلا في الضرورة^(٤)، كما في قول طرفة :

(١) التسهيل : ١٧٨ .

(١) الجمع : ١٤١/٢ .

(٣) انظر: المسألة ٧٧ من الإنصاف : ٣٢٧/٢ . وانظر المقتضب : ٨٥/٢ .

(٤) انظر: الأعلام : ٤٥٢/١ . والضرائر: ٦٩ .

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى^(١)

وقد رتب سيبويه ضرورة على أخرى في قوله عن بيت عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحد وثنهت نفسى بعد ما كدت أفعله

« حمله على أن ، لأن الشعراء يستعملون أن ههنا مضطرين^(٢) كثيراً » . على أن البصريين يرون أن رفع الفعل (أحضر) في بيت طرفه هو الرواية الصحيحة مع أن رفع الفعل مع إرادة أن « قليل في الكلام لا يكادون يتكلمون به »^(٣) . وبعضهم يغير الرواية حتى يخرج من هذا المحذور فقد روى « التوزى » :

ألا أيها اللاحى أن أحضر الوغى^(٤)

ويجيز الكوفيون نصب الفعل المضارع بأن المضمره دون بدل ، واستشهدوا ببيت طرفه السابق ، وإن كان ثعلب - وهو إمام الكوفيين في عصره - يقول عنه : « والرفع القياس » .^(٥) وأنشد الكوفيون أيضا قول الشاعر :

وهم رجال يشفعوا لى فلم أجد شفيعا إليه غير جود يعادله^(٦)

وقول الآخر :

ألا ليتنى مت قبل أعرفكم وصاغنا الله صيغة ذهبا^(٧)

فكل هذه الخلافات من أجل تحقيق التضام على وجهه الصحيح . وقد نسى الجميع أن الشعر ينبغى أن يكون له نظامه الخاص الذى يسمح فيه بما لم يسمح به في النثر من غير أن يعد مايجب فيه ضرورة ، لورود مثله في النثر . وقد ورد ما يؤيد أن هذا ليس ضرورة في قوله تعالى (ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا) . بنصب الفعل (يريكم)^(٨) .

(ب) حذف حرف النداء مما لا يحذف فيه :

إذا ضامت أداة النداء المنادى ، فإنه يجوز حذفها في بعض المواضع . يقول سيبويه « وإن

(١) الديوان ٥٠ . وشرح القصائد السبع : ١٩٢ . والكتاب : ٤٥٢ / ١ . والمقتضب : ٨٥ / ٢ . والصاحبى ١٠٤ . والإنصاف : ٣٢٧ / ٢ . والمعنى : ١٧٢ / ٢ .

(٢) الكتاب : ١٥٥ / ١ . (٣) الكتاب : ٤٥٢ / ١ . والمقتضب : ٨٤ / ٢ .

(٤) شرح القصائد السبع الطوال : ١٩٣ . (٥) مجالس ثعلب : ٣٨٤ .

(٦) شرح القصائد السبع الطوال : ١٩٣ .

(٧) السابق . وباليبت كسر يستقيم لو وضعنا يا بدلا من ألا . ولم يشر محقق الكتاب إلى هذا الخلل العروضى !

(٨) سورة الروم : ٢٤ .

شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حارين كعب» .^(١) وكقول القرآن الكريم ﴿يوسف أعرض عن هذا﴾ .^(٢) وقوله تعالى ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾^(٣) ، وفي هذه الأمثلة أمن اللبس فجاز الحذف .

ولكن هناك أنواعا من المناديات لا يجوز معها حذف أداة النداء . يقول سيبويه : « ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل ، وأنت تريد : يا هذا ويا رجل . ولا تقول ذلك في المبهم . . . وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر . قال العجاج :

جاري لا تستنكري عذيري»^(٤)

وقد وضع المبرد قاعدة ذلك ، إذ يقول « فجملة هذا أن كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعنا لشيء ، فدعوته ، أن حذف يامنه غير جائز . . . إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء» .^(٥) ومرة أخرى ، نلاحظ أن سيبويه يعبر بالجواز في الشعر والمبرد يعبر باضطرار الشاعر . على أية حال كان ، لخص المتأخرون ما يمتنع معه حذف النداء مع بيان الخلاف في ذلك . يقول السيوطي : « ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف :

أحدها : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو يا الله .

الثاني : المشتقات نحو يا لزيد .

الثالث : المتعجب منه ، نحو يا للهاء .

الرابع : المندوب نحو يا زيداه .

الخامس : اسم الجنس .

السادس : اسم الإشارة .

السابع : النكرة غير المقصودة .

هذا مذهب البصريين . وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة ، وعليه ابن مالك لحديث (ثوبى حجر) و :

اشتدى أزمة تنفرجى

وقول ذى الرمة :

(٢) سورة يوسف : ٢٩ .

(٤) الكتاب : ١ / ٣٢٥ .

(١) الكتاب : ١ / ٣٢٥ .

(٣) سورة آل عمران : ٨ .

(٥) المقتضب : ٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون﴾ وقوله :

لتحسب سيدا ضيعا يبول

أى : يا ضيعا . والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة ، إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء . أما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول - ﷺ - ويؤيده وروده فى بعض الطرق بلفظ «يا حاجر» .^(١)

وسوف نكتفى فى التعليق على هذا بقول ابن مالك « وهو مما منعه البصريون وأجازته الكوفيون ، وإجازته أصح لثبوتها فى الكلام الفصيح^(٢) » . ولعل السبب فى هذا الخلاف هو الاعتماد على اللغة المكتوبة ، والمرويات التى تفقد عنصر « التنغيم » الذى يعد قرينة تساعد على إيضاح المعنى .

(ج) حذف نون التوكيد من الفعل :

مر بنا الحديث عما سباه النحاة حذف النون الخفيفة ، وعدوه ضرورة . والذى نعينه هنا هو نون التوكيد الثقيلة . وقد كان يمكن أن تعالج هناك بوصفها لاحقة صرفية تعبر عن مبنى من مبائى التصريف ، ولكننا نعالجها هنا بوصفها ضميمة للفعل إذا أكد : ومادامت المسألة الواحدة يمكن أن تعالج باعتبارات مختلفة ، فلا بأس من معالجتها هنا ، وخاصة أننا قصرنا الحديث هناك على النون الخفيفة .

والفعل إذا ضام نون التوكيد الثقيلة فى نحو « لأفعلن » كان التضام لازما . ولا يميز النحاة حذف نون التوكيد من نحو لأفعلن إلا « فى الضرورة كقوله :

فلا وأبى لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم^(٣)

ويقول ابن مالك عن هذه المسألة : « وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لا يجوز إلا فى الشع ، كقول الشاعر :

لعمرى ليجزى الفاعلون بفعلهم فأياك أن تعنى بغير جميل

والصحيح أنه كثير فى الشعر قليل فى النثر^(٤) . وذلك لوروده فى حديث (كبر على أقوام

(١) المجمع : ١٧٤ / ١ . وانظر شرح المفصل : ١٥ / ٢ والمغنى : ١٧٢ / ٢ . والأشباه والنظائر : ٢٥٣ / ٢ .

(٢) شواهد التوضيح : ٢١١ . (٣) المغنى : ١٧٣ / ٢ .

(٤) شواهد التوضيح : ١٦٥ .

أعرفهم ويعرفوني ، ثم يحال بيني وبينهم).^(١) ومادام كثيرا في الشعر فهو من لغته ، وليس ضرورة لوروده في النشر .

(د) حذف مجزوم (لم) :

التضام لازم بين لم ومجزومها (لم + الفعل المضارع) ، ولا يميز النحاة حذف الفعل المضارع في هذه الحالة . يقول ابن هشام : « ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
فضرورة» .^(٢) ومما جاء من ذلك أيضا قول ابن هرمة :

وعليك عهد الله إن ببابه أهل السيادة إن فعلت وإن لم
وقول الراجز :

أجلىح لم يشمط وقد كان ولم^(٣)

ولست أدري لماذا يميز النحاة حذف مجزوم لما ، ولا يميزون حذف مجزوم لم ، مادام المعنى واضحا غير ملبس ، مع أنهم يستدلون على جواز حذف مجزوم لما بالشعر ، ولذلك أرى أن حذف مجزوميهما من لغة الشعر .

(هـ) حذف الفاء من جواب الشرط وجواب (أمّا) :

يقول النحويون إن الفاء يجب أن تضام جواب الشرط ، إذا كان جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد ، أو إنشائي ، أو ماض لفظا ومعنى ، أو جملة مسبوقه بحرف استقبال أو حرف له الصدر^(٤) . ويقولون إن هذه الفاء لا تحذف مع جواب من هذه ، إلا في ضرورة الشعر . يقول سيبويه « وسألته عن قوله : إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر»^(٥) ويقول ، كذلك : « وكما قالوا في اضطرار : إن تأتني أنا صاحبك ، يريد معنى الفاء » .^(٦) وقد وافق المبرد سيبويه في أن قول عبد الرحمن بن حسان :

(١) صحيح البخارى : ٥٩ / ٩ . (الشعب) .

(٢) المغنى : ٢١٩ / ١ .

(٣) الضرائر : ١٠٢ .

(٤) انظر المغنى : ١٤٠ / ١ ، ١٤١ .

(٥) الكتاب : ٤٣٥ / ١ .

(٦) السابق : ٤٣٧ / ١ .

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاًن^(١)

« لا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء »^(٢) وخالفه في أبيات أخرى سبقت الإشارة إليها ، أوردها المبرد على إرادة الفاء ، وأنشدها سيبويه على إرادة التقديم والتأخير^(٣) . ولست أدري ما الذى سوغ لابن هشام بعد ذلك أن يقول : « وعن المبرد أنه منع ذلك في الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره^(٤) »

ولكن الأخفش وابن مالك يميزان حذف الفاء في مثل هذه المواضع ، لورود ذلك في القرآن والحديث .

ويوجب النحويون كذلك أن تضام الفاء جواب أما « لأن أما فيها معنى الجزاء واقع ولا بد من الفاء »^(٥) وقدرها بـ (مهما يكن من شيء)^(٦) . « ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريد ، لجاز كما قال :

أما القتال لا قتال لديكمو ولكن سيراً في عراض الموابب^(٧)

وليس ذلك ضرورة ، ولكنه من إهدار قرينة التضام ، لوروده في قوله تعالى : ﴿ فَأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ﴾^(٨) . ولا حاجة إلى تقدير النحاة في هذه الآية^(٩) ولوروده في الحديث^(١٠) . وقد قال عنه ابن مالك : « إن من خصه بالشعر مقصر في فتواه عاجز عن نصره دعواه »^(١١) ونفى الضرورة عنه لا يستلزم شياعه في الشر .

(و) حذف (ما) من (إمّا) :

يزعم النحاة أن (إمّا) أصلها (إن + ما) . فكلتاها - إذن - متضامتان تضاماً افتقارياً ، « ولا يجوز طرح ما من إمّا إلا في الشعر . قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن يعدما

(١) سيبويه : ٤٣٥ / ١ . والمقتضب : ٧٢ / ٢ . وانظر : المغنى : ٩١ / ١ ، ١٤١ .

(٢) المقتضب : ٧٣ / ٢ . (٣) انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٧٦ ، ٧٧ .

(٤) المغنى : ١٤١ / ١ . (٥) المقتضب : ٧١ / ٢ ، ٢٧ / ٣ .

(٦) انظر السابق : ٢٧ / ٣ . (٧) السابق : ٧١ / ٢ . وانظر الضرائر : ٦٤ .

(٨) سورة آل عمران : ١٠٦ . (٩) القرطبي : ١٤١١ . (الشعب) .

(١٠) شواهد التوضيح : ١٣٨ . وانظر : ١٣٦ . (١١) انظر : صحيح البخارى : ١٧٢ / ٢ - (الشعب) .

وإنما يريد وإما من خريف». ^(١) وتقدير هذا البيت عند سيبويه: «سقته الرواعد إما من صيف وإما من خريف، فلن يعدم الرى ألبتة. فحذف إما في أول البيت ضرورة للدلالة إما الثانية عليها، لأنها لاتقع إلا مكررة». ^(٢) يقول المبرد: «فإذا ذكرت إما، فلا بد من تكريرها». ^(٣) وقد أنشد سيبويه بيتاً آخر. قال: «وأما قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعاً وإن إجمال صبر

فهذا إما وليس على إن الجزء». ^(٤) وقد وافقه المبرد في تقدير هذا البيت على أنه «لا يكون إلا على إما». ^(٥) وأن إما هذه إنما هي (إن) ضمت إليها (ما)، ولا يجوز حذف (ما منها) إلا أن يضطر شاعر. فإن اضطر جاز الحذف، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها ^(٦). ثم أنشد بيت الكتاب على هذا التقدير ^(٧)، ولكنه خالفه في تقدير البيت الأول، وقال إن «إن فيه شرطية» ^(٨)، بحجة أنه «لا ينبغي أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سيلاً» ^(٩).

ومهما يكن من أمر اختلاف سيبويه والمبرد أو اتفاقهما، فإن هذا من قبيل فرض صيغة على أخرى، وإجراء الكلام عليها. ولعل الأصمعي وغيره ممن ساءهم القزاز «بعض أهل النظر»، كانوا على حق عندما قالوا: «إنما هي إن التي للجزء». ^(١٠) وإن كان الأعلام يحاول أن يجعل من المعنى سندا لتقوية تقدير سيبويه على تقدير الأصمعي وأصحابه ^(١١).

(ز) حذف الهمزة المعادلة لأم:

لا يجوز النحاة حذف همزة الاستفهام التي يسمونها «المعادلة لأم» إلا في الشعر. يقول سيبويه بعد أن أنشد بيت الأخطل:

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

(٢) تحصيل عين الذهب: ١٣٥/١.

(١) الكتاب: ١٣٥/١.

(٣) المقتضب: ٢٨/٣. وانظر الكامل: ٢٨٨/١.

(٤) الكتاب: ١٣٤/١، ١٣٥. وانظر: ٤٧١، ٦٧/٢.

(٥) المقتضب: ٢٩/٣.

(٦) السابق: ٢٨/٣.

(٧) السابق. والكامل: ٢٨٩/١.

(٨) انظر: الضرائر: ١٠٦. والهامش ٥ من المقتضب: ٢٨/٣.

(٩) انظر: الضرائر: ١٦٠.

(١٠) تحصيل عين الذهب: ١٣٥/١. وانظر ما يجوز للشاعر: لوحة ٧٨م.

(١١) انظر: تحصيل عين الذهب: ١٣٥/١.

« ويجوز في الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام ، ويحذف الألف قال التميمي الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر
وقال عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان^(١)

الذي دعا النحاة إلى القول بأن هذا ضرورة هو فقدان عنصر التنغيم وإهمالهم له ؛ لأن التنغيم في مثل هذه الحالة يقوم مقام الأداة في إفادة المعنى المراد . على أن ابن هشام أنشد بيت ابن أبي ربيعة ضمن أبيات أخرى شاهداً على جواز حذف همزة الاستفهام ، سواء تقدمت على أم ، أم لم تتقدم عليها^(٢) . وقد أجاز هذا من قبله ابن مالك « لظهور المعنى » وورود الحديث بذلك^(٣) . وعلى ذلك فليس ضرورة .

(ح) حذف واو العطف :

يقول الفزاز : « وما يجوز له عند بعض النحويين حذف واو العطف ، فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطر : رأيت زيدا عمرا على غير البدل ، ولكن على معنى : رأيت زيدا وعمرا ثم يحذف الواو . وأنشدوا في ذلك .

كيف أصبحت ، كيف أمسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم
يريد : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ، ثم حذف الواو^(٤) . وأنشد ابن الأعرابي .

وكيف لا أبكى على علاتي صباثحى غباثقى قيلاتى^(٥)

ويقول ابن هشام إن حذف حرف العطف « بابه الشعر كقول الحطيئة :

إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا^(٦)

(١) الكتاب : ٤٨٥ / ١ . وانظر المقتضب : ٢٩٤ / ٣ . والمحاسب : ٥٠ / ١ . والخصائص : ٢٨١ / ٢ . وإصلاح

المنطق : ٥ . والضرائر : ١٠٧ .

(٢) انظر : المغنى : ١١ / ١ ، ١٢ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح : ٨٧ وما بعدها ، وقارن بها في صحيح البخارى : ١٥٦ / ٢ . وحاشية الصبان : ١٠١ / ٣ .

(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة : لوحة ٨٣ .

(٥) الخصائص : ٢٨٠ / ٢ .

(٦) المغنى : ١٧٠ / ٢ .

ويقول ابن جنى عن البيتين الأولين: « وقد يجوز أن يكون بدلا ». ويقول ابن هشام عن البيت الأخير: « ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة لامعطوفة. وحكى أبو زيد: أكلت خبزاً لحماً تمرًا فقليل على حذف الواو، وقيل بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: أعطه درهما درهماين ثلاثة وخرج على إضمار أو، ويحتمل البدل المذكور. وقد خرج على ذلك آيات^(١). وبهذا لا يكون حذف حرف العطف ضرورة، ولكن كما قال ابن هشام « بابه الشعر» وسوف يأتي في الفصل الخامس أن الشعر لغة انفعالية لا تأبه كثيرا لوسائل الربط اعتمادا على الرباط النفسى. وما يزال الشعراء، وكتاب القصة القصيرة لا يحفلون بحرف العطف فيما يكتبون، وهنا يصح رأى ابن مالك^(٢) والسيوطى، إذ يميزان حذفها فى الأصح لورود الحديث والنثر بذلك، خلافا لابن جنى والسهيلي وابن الضائع^(٣).

(ط) حذف الموصوف :

يقول الزنجشیری : « حق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه». ^(٤) وذلك فى الشعر والنثر على السواء. وهذا باب واسع على حد قوله. وقد وضع ابن يعيش القاعدة فى ذلك، فقال: «اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس ألا يحذف واحد منهما، لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه. فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس. ألا ترى أنك إذا قلت مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول. إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ. وأكثر ما جاء فى الشعر، لأنه موضع ضرورة. وكلما استبهم كان حذفه أبعد فى القياس». ^(٥) فلم يربط ابن يعيش حذف الموصوف - وهو يضام الصفة - بالضرورة، ولكنه جعل ذلك متوقفا على ظهور أمره وقوة الدلالة عليه إما بحال - وهو ما يعرف بقرينة المقام - أو لفظ - وهو ما عبرنا عنه بالقرائن اللفظية - غير أنه جعل ذلك مما يكثر فى الشعر، لأنه موضع ضرورة على تعبيره.

ولعل هذا النص يدعونا لفهم مصطلح «الضرورة» بأنه يعنى النظرة للشعر على أنه ذو تراكيب خاصة يسمح فيها بما لا يسمح بمثله فى النثر إلا على قلة. ولذلك جاء حذف

(٢) انظر: شواهد التوضيح: ٦٢، ٦٣.

(٤) الفصل: ١١٦.

(٣) انظر: الهمع: ١٤٠/٢.

(٥) شرح الفصل لابن يعيش: ٥٩/٣.

الموصوف في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى : ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ . (١) كما جاء في الشعر كثيرا مثل قول النابغة :

كأنك من جمال بنى أقيش يققع خلف رجله بشن
أى جمل من جهالم . وقول الأسود الحمانى :
لو قلت ما فى قومها لم يثم يفضلها فى سب وميسم
أى ما فى قومها أحد .

وإذا كان بعض النحاة ، كالسيراى (٢) ، وابن جنى (٣) ، والصفار الفقيه (٤) يقصرون هذا على الضرورة ، فذلك لعدم التفاتهم إلى تضافر القرائن والترخص فى بعضها عند أمن اللبس .

(ى) حذف نون الوقاية :

إذا جر الحرفان (مِنْ ، وَعَنْ) ياء المتكلم ، فلا بد من تضامهما مع نون تسمى نون الوقاية ، فيقال (من + ن + ى) منى و (عن + ن + ى) عنى . ولا تحذف هذه النون إلا فى ضرورة الشعر ، كما يقول النحاة (٥) . ولم يوردوا لذلك إلا شاهدا واحدا لم أجد له لفقاً ، وهو :

أيها السائل عنهم وعننى لست من قيس ولا قيس منى

وهذا الشاهد الفرد لم يذكره سيبويه ، بل لم يشر إلى حذف نون الوقاية من (من وعن) إذا جرت ياء المتكلم على الإطلاق (٦) . ولم يذكره المبرد كذلك فى المقتضب أو الكامل ، ولا ابن جنى فى الخصائص أو المحتسب ، ولا السيراى فى حديثه عن الضرائر ، ولا القزاز ، ولا الصفار الفقيه كذلك .

والزحشرى يجعل حذف نون الوقاية منها شاذاً ، وإن لم ينشد هذا البيت ولا غيره (٧) . وابن عقيل يجعله شاذاً كذلك (٨) . والسيوطى يجعله شاذاً خاصاً بالضرورة (٩) .

(١) سورة الصافات : ٤٨ . (٢) انظر شرح السيراى : ٢٣٢ / ١ .

(٣) انظر سر الصناعة : ٢٨٤ / ١ ، ٢٨٥ . (٤) انظر شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٨ ب .

(٥) انظر : أوضح المسالك : ٦١ / ١ . والمغنى : ٢٥ / ٢ . والجمع : ٦٤ / ١ . والضرائر : ٦١ .

(٦) انظر : الكتاب : ٣٨٦ - ٣٨٨ . حيث الحديث عن نون الوقاية .

(٧) انظر : الفصل : ١٤٠ . (٨) انظر : شرح ابن عقيل : ٤٢ .

(٩) الجمع : ٦٤ / ١ .

وأشد ابن يعيش هذا البيت على أنه قليل في الاستعمال ، وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء^(١) . وأنشده الأشموني على أنه غاية في الندرة^(٢) .

والكوفيون يميزون حذف نون الوقاية مطلقا شعرا ونثرا ، وأجازه الجزولي في (من وعن)^(٣) .

ويقول ابن هشام عن هذا البيت ، مع أنه يستدل به على أنه ضرورة^(٤) « وفي النفس من هذا البيت شيء ، لأننا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا لاجتماع الحذف في الحرفين ، ولذلك نسبته ابن الناظم إلى بعض النحويين ، ولم ينسبه إلى العرب »^(٥) .

وهكذا لم يجبئ الحذف إلا في بيت واحد لم يذكره النحاة المتقدمون وليس له نظير في شعر ولا نثر .

وإذا نصب الفعل ياء المتكلم ، فلا بد من أن يضام نون الوقاية . ولم تحذف نون الوقاية إلا من فعل واحد في بيت يتيم كذلك هو قول رؤبة :

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسى

فعده بعضهم ضرورة^(٦) ، وعده بعضهم نادرا^(٧) . وقد اختلف النحاة فيما عدا ذلك من أمثلة حذف نون الوقاية^(٨) .

ولعل هذه الاستعمالات آثار باقية من استعمال قديم ، قبل أن تتحدد خصائص أنواع الكلمة .



وهناك أنواع كثيرة من الحذف بين المتضامين ، ذكر منها ابن جني كثيرا في باب عقده لذلك سماه « شجاعة العربية »^(٩) وذكر منها ابن هشام في المغنى ستة وأربعين نوعا^(١٠) ، بعضها تناولناه ؛ لأنه قيل عنه إنه ضرورة ، وقد بينا عدم الضرورة فيه لورود النثر بذلك ، ولأنه من إهدار قرينة لأمن اللبس لقرائن أخرى ؛ ولكنه مع ذلك باب الشعر لأنه به أشبه وله أسوغ . وبعض هذه الحذوف لم يقل النحاة عنه إنه ضرورة ، وبعضها اختلفوا في جوازه أو عدمه ، وأخضعوا كل لون منها للتقدير القائم على فهم المعنى ، ومنه تدرك أن القول بالضرورة في مسائل الحذف خاضع لتقدير النحاة .

(١) انظر: شرح المفصل : ١٢٥ / ٣ . (٢) الأشموني : ١٢٤ / ١ .

(٣) انظر : الهمع : ٦٤ / ١ . (٤) انظر : المغنى : ٢١ / ٢ . وأوضح المسالك : ٦١ / ١ .

(٥) الدرر اللوامع : ٤٣ / ١ . وشرح الشواهد للعيني : ١٢٤ / ١ وهامش ٢ من شرح المفصل : ١٢٥ / ٣ .

(٦) انظر المغنى : ١٤٧ / ١ ، ٢٥ / ٢ . (٧) انظر : الأشموني : ١٢٢ / ١ .

(٨) انظر : المقتضب : ٢٥٥ / ١ . والضرائر : ٦١ - ٧٠ . (٩) انظر : الخصائص : ٣٦٠ - ٤٤١ .

(١٠) انظر : المغنى : ٢ / ١٦٤ - ١٧٧ (ذكر أماكن من الحذف) .

٣- الإخلال بوجه التضام :

المقصود بالإخلال بوجه التضام ، مخالفة أحد المتضامين لمألوف صفاته التي تتوافر له عند مضامته للآخر. فمثلا (إذا ، ولو) الشرطيتان ، إذا ضامتا الفعل المضارع شرطا أو جوابا ، فمألوف أمر هذا الفعل أن يكون مرفوعا ؛ فإذا جزم هذا الفعل كان ذلك إخلالا بوجه التضام . والأعداد (٣ - ١٠) يكون معدودها جمعا مجرورا ، فإذا جاء مفردا ، كان إخلالا بالتضام . وخبر كاد يكون جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، فإذا جاء خبرها مفردا منصوبا أو فعلا مضارعا منصوبا كان إخلالا بالتضام . وهكذا .

وقبل أن نأخذ في عرض بعض حالات الإخلال بالتضام ، التي عدها النحاة « ضرورة » ، تنبغى الإشارة إلى ثلاثة أمور حكمها النحاة في معالجة مثل هذه المسائل هي : المعيارية التي فرضوها على اللغة ، فوسمت كثيرا منها بالشذوذ والضرورة ، والتقدير الشخصي الذي أدى إلى الخلاف بينهم ، فما يميزه هذا يمنعه غيره حسبما يهديه إليه قياسه ، والخطأ في الملاحظة أحيانا وكان من نتائجه أن توزعت مسائل كان من الممكن أن تدرس معا .

(أ) الجزم بإذا ولو :

يقول سيبويه عن (إذا) : « وقد جزموا بها في الشعر مضطرين ، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لا بد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم الأنصاري :

إذا قصرت أسيفنا كان وصلها
وقال الفرزدق :

ترفع لي خندف والله يرفع لي

وقال بعض السلولين :

إذا لم تزل في كل دار عرفتها

فهذا اضطرار ، وهو في الكلام خطأ^(١) . وقد اتفق أكثر النحاة على أن الجزم بإذا خاص بالشعر^(٢) للضرورة .

ولعل مما ينفي عنه صفة الضرورة هذه وروده في الحديث . ففي صحيح البخاري : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين ، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين »^(٣) .

(١) الكتاب : ٤٣٤ / ١ .

(٢) انظر : السابق . والمقتضب : ٥٦ / ٢ ، ٥٧ . ومجالس ثعلب : ٩١ ، ٩٢ . والمغني : ٨٥ / ١ .

(٣) صحيح البخاري : ٢٤ / ٥ - (الشعب) .

ولذلك قال عنه ابن مالك : « وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير » .^(١) ومادام كثيرا في الشعر فهو من خصائصه .

وأما (لو) ، فقد « زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري » .^(٢) وقد أجازه ابن مالك حملا على (إن) ، واستشهد بقول الشاعر :

لو تعدّ حين فر قومك بى كنت في الأمن في أعز مكان
وقول الآخر :

لو يشأ طار بها ذو ميعة لا حق الأطلال نهد ذو خصل
وقول الآخر :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا^(٣)
ومن ذلك قول من يرثى سفيان بن عيينة :

لو يسمعون بعده من قال حدثنا الزهرى من أهل بدو أو بإحضار^(٤) .

وهذا - فضلا عن أنه إخلال بوجه التضام - من قبيل إهدار العلامة الإعرابية لوضوح المعنى وأمن اللبس . وأما الذين قالوا إنه لغة مطردة ، فلم يذكروا له مثالا من النثر ، وقد اتخذوا هنا بلغة الشعر .

(ب) مضامة العدد للمعدود :

تميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا جمعا مجرورا ، ولا يضاف للمفرد إلا إن كان المضاف إليه لفظ (مائة) نحو ثلاثمائة وسبعمائة . « وشذ في الضرورة قوله :

ثلاث مئين للملوك وقى بها »^(٥)

فإذا لم يكن المضاف إليه مائة لا يأتى مفردا . « وأجازوا في الشعر أن يقول : جاء في خمسة رجل وخمس امرأة ، كما قال الشاعر :

قد جعلت مى على الظرار خمس بنان قانى الأظفار

(١) شواهد التوضيح : ١٨ . (٢) المغنى : ٢١٤ / ١ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح : ١٩ ، ٢٠ ، والمغنى : ٢١٤ / ١ .

(٤) عيون الأخبار : ٢ / ١٣٥ .

(٥) أوضح المسالك : ٢ / ٢٥٢ . والأشمونى : ٤ / ٦٥ .

والبنان واحد، فأضاف الخمس إليه^(١). وهو عند سيبويه على تقدير خمس من البنان قال. «وقد نجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب»^(٢). وأنشد البيت السابق.

ومعدود المائة في غير الشعر لابد أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد جاء في الشعر منصوبا .

قال الربيع بن ضبع الفزاري :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد أودى المسرة والفتاء

وقال الآخر :

أنعت عيرا من حمير خنزره في كل عير مائتان كمره^(٣)

يقول الأعلام : « الشاهد فيه إثبات النون في مائتين ضرورة ، ونصب ما بعدها بها ، وكان الواجب حذفها وخفض ما بعدها ، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها »^(٤) والأشمونى يعد هذا شاذا^(٥) ، وبعض النحاة يميزه فقد « أجاز ابن كيسان المائة درهما والألف دينارا »^(٦) ولعل ابن هشام موافق له في قوله « وقد تميز بمفرد منصوب »^(٧) وقد يكون هذا في أول أمره خطأ في الصوغ القياسى .

والعددان (واحد واثنان) لا يجمع بينهما وبين المعدود ، فلا تقول « واحد رجل ولا اثنا رجلين ، لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة ، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما »^(٨) ولكن النحاة اعتبروا أن الأصل أن يعامل هذان العددان كبقية أخواتهما إلى العشرة^(٩) . « فإذا اضطر الشاعر رد إلى الأصل . فمن ذلك قول الشاعر :

كأن خصييه من التدلذل ظرف جراب فيه ثنتا حنظل^(١٠)

(١) مايجوز للشاعر: لوحة ١٢٤ . وقارن بسبويه : ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ .

(٢) الكتاب : ١٧٦/٢ .

(٣) الكتاب : ١٠٦/١ ، وفيه اضطراب في نسبة البيت الأول .

(٤) تحصيل عين الذهب : ١٠٦/١ .

(٥) انظر شرح الأشمونى : ٦٦/٤ ، ٦٧ . وقارن بالجمع : ٢٥٣/١ .

(٦) السابق : ٦٧/٤ . (٧) أوضح المسالك : ٢٥٣/٢ .

(٨) انظر : المقتضب : ١٥٥/٢ . وما بعدها . وأوضح المسالك : ٢٥٣/٢ .

(٩) انظر : المقتضب : ١٥٥/٢ . وإصلاح المنطق ١٦٨ .

(١٠) مايجوز للشاعر: لوحة ١٢٤ . وقارن سيبويه : ١٧٧/٢ ، ٢٠٢ . والمقتضب : ١٥٦/٢ .

وسببويه لا يعد هذا ضرورة. (١) وهو عنده على تقدير «ثنتان من الحنظل» (٢).

وقد يكون هذا الاستعمال بقية من استعمال اللغة قديما للمثنى في طور من أطوارها المجهولة لنا. وليس وروده في الشعر ضرورة، فقد روى في النثر قولهم « شربت قدحا واثنتيه، وشربت اثني مد البصرة» وعدوه شذوذا (٣).

(ج) وضع المفرد موضع الجملة .

من بين الأشياء المتضامة ما يكون فيه أحد المتضامين جملة كالمضاف إليه مع حيث، وخبر كاد وعسى. فإذا جاء المضاف إليه مع حيث مفردا، وكذلك إذا جاء خبر كاد أو عسى اسما مفردا، كان ذلك إخلالا بالتضام على وجهه المؤلف .

فقد نقل الألوסי أن إضافة حيث إلى المفرد ضرورة واختار ذلك ، وأنشد ما أنشده ابن هشام والأشمونى، وهو قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا

وقول الفرزدق :

ونظعنهم تحت الحبي بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم (٤)

وابن هشام يعد هذا نادرا (٥). والأشمونى يعده شاذا لا يقاس عليه، (٦) في حين أن الكسائى يقيسه (٧).

وأما مجيء خبر كاد وعسى اسما مفردا، فقد ذكر ابن جنى أنه كان الأصل الذى عدلت عنه العرب لاستغنائها عنه بلفظ آخر ، أو لأن قياسا آخر عارضه، فعاق عن استعمالهم إياه «وربما خرج ذلك في كلامهم قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آثبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر» (٨)

(٢) تحصيل عين الذهب : ١٧٧/٢ .

(٤) الضرائر : ١٥٨ .

(٥) انظر : المغنى : ١١٧/١ وأوضح المسالك : ٤٢٣/١ .

(٧) انظر : المغنى : ١١٧/١ .

(١) انظر : الكتاب : ١٧٧/٢ .

(٣) انظر : الهمع : ٢٥٣/١ .

(٦) انظر : الأشمونى : ٢٥٥/٢ .

(٨) الخصائص : ٣٩١/١ .

ويؤكد أبو الفتح أن هذه الرواية هي الرواية الصحيحة ، وعليها المعنى . وأنشد كذلك عن أبي علي :

أكثر في العذل ملحا دائما لاتعذلن إني عسيت صائما^(١)

وقد عد ابن الأنباري هذا ضرورة^(٢) ، ونقل الألويسي عن ابن عصفور كذلك أن هذا ضرورة^(٣) . ولكن ابن مالك يعده نادراً .^(٤) وينقل الدماميني أن هذا من التنبيه على الأصل شدوذا^(٥) .

وإذا كان ابن جني ومن تابعه يرون أن هذا من الرجوع إلى الأصل أو التنبيه عليه ، وأن الأصل في نظرهم هو ذلك الأصل الافتراضي أو القياسي ، فإننا نرى أنه لامانع من أن يكون هذا هو الأصل التاريخي ، وهذه الاستعمالات دلائل عليه وبقيها منه .

أما مجيء أن في خبر كاد ، فإن سيبويه والبصريين يعدونه ضرورة^(٦) . ولكن ابن مالك وشرح ألفيته جروا على أن دخول أن في خبر كاد قليل لوروده في الحديث الشريف : « وهو مما خفي على أكثر النحويين ، أعنى وقوعه في كلام لاضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه » .^(٧) وقال ابن مالك عن قول الشاعر :

أبيت قبول السلم منا فكدمو لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال ، مع كونه في شعر ، ليس ضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيت قبول السلم منا فكدمو لدى الحرب تغنون السيوف عن السل^(٨)

وهذا ليس ضرورة لا لتمكن مستعمله أن يغيره ، ولكن لوروده في الحديث^(٩) . ولعله كان استعمالا شعريا في أول حاله ، وتأثر الشر به .

(د) فصل الضمير مع إمكان اتصاله :

القاعدة التي وضعها النحاة لهذا ، هي : إذا أمكن اتصال الضمير ، فلا يعدل عنه إلى

(١) السابق : ٩٨ / ١ . (٢) انظر الإنصاف : ٣٢٣ / ٢ .

(٣) انظر الضرائر : ٢٣٥ . (٤) انظر التسهيل : ٥٩ . وانظر الأشموني : ٢٥٨ / ١ ، ٢٥٩ .

(٥) انظر حاشية : الصبان على الأشموني : ٢٥٨ / ١ .

(٦) انظر : سيبويه : ١٥٥ / ١ . والإنصاف : ٢٣٠ / ٢ . وما يجوز للشاعر : ١٠٣ .

(٧) انظر شواهد التوضيح ٩٨ وما بعدها . (٨) شواهد التوضيح : ١٠١ / ١ .

(٩) انظر : صحيح البخاري : ١ / ١٦٥ ، ٣٦ / ٢ - (الشعب) .

الفصل إلا حيث لم يتأت الاتصال ^(١) ، والاستعمال الشعري أحد الأسباب التي لايتأتى فيها الاتصال . ^(٢) يقول ابن مالك :

وفي اختيار لايجيء المنفصل
وذلك كقول زياد بن حمل التميمي :
وما أصحاب من قوم فأذكرهم
ولا يزيدهم حبا إلّ هم
ويقول ابن الأنباري : « فأما قول الشاعر:
بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت
إياهم الأرض في دهر الدهارير
وقول الآخر :

إليك حتى بلغت إياكا

وقول الآخر :

كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا

فهو من ضرورة الشعر التي لايجوز استعمالها في اختيار الكلام ^(٣) . وقد أجاز هذا الزجاج ولم يقصره على الضرورة ^(٤) .

ولعل القارئ لهذه الأبيات يستشعر فيها تأكيداً لايتأتى مع وصل هذه الضمائر على رغم قاعدة النحاة ، وهذا يدعونا إلى دراسة الشعر دراسة مرتبطة بتجربته الخاصة كما سنرى فيما بعد نموذجاً لذلك في الفصل الخامس .

(هـ) نداء مافيه (أل) :

لاتضام أداة النداء مافيه أداة التعريف إلا لفظ الجلالة ، وقد تخلصت اللغة من ذلك بواسطة ضميمة أخرى هي أيها أو أيتها أو اسم إشارة أو أية مع الإشارة بينها وبين المنادى المحلى بأل ، بحيث يصبح التضام على صورة من هذه الصور:

(١) انظر : سيبويه : ٣٨٢ / ١ . والمقتضب : ٢٦١ / ١ ، ٢٢٢ / ٣ .

(٢) انظر الهمع : ٦٢ / ٢ ، ٦٣ . وحاشية الصبان على الأشموني : ١١٥ / ١ .

(٣) الإنصاف : ٤٩٠ / ٢ . وقارن بسيبويه : ٣٨٣ / ١ . وشواهد التوضيح : ٢٦ .

(٤) انظر الهمع : ٦٢ / ١ .

يا + أيها + المادى المحلى بـ (أل) .

يا + أيتها + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + أى + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + أية + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

أما الصورة الممنوعة فهي : يا + الاسم المحلى بـ (أل) . وقد وردت في الشعر شواهد لهذا الاستعمال الممنوع فاختلف النحاة حوله فأجاز بعضهم أن ينادى مافيه (أل) في الشعر إذا كانت الألف واللام فيه لازمتين يقول سيبويه : « وقال الشاعر :

من أجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى

شبهه بيا الله » .^(١) ويقول عنه ابن يعيش إنه شاذ قياسا واستعمالا^(٢) . وأجاز بعض النحاة دخول النداء على ما ليست الألف واللام فيه لازمتين مثل قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا إيا كما أن تعقبانا شرا^(٣)

وقول الآخر :

عباس يا الملك المتوج والذى عرفت له بيت العلا عدنان^(٤)

وقد رفض بعض النحاة النوع الثانى . منهم الذى يقول : « وأما هذا البيت الذى ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا إيا كما أن تعقبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا^(٥) .

وقد ذهب السيرافى إلى أن الضرورة فى مثل هذين البيتين إنما هى فى « إقامة الصفة مقام الموصوف فى الشعر فى الموضع الذى يصبح فى الكلام مثله » .^(٦) وتقدير فيا الغلامان عنده : فيا أيها الغلامان . وتقدير يا التى : يأيتهما التى . وقد تابعه على ذلك بعض النحاة منهم الصفار الفقيه^(٧) .

(١) الكتاب : ٣١٠ / ١ . وانظر : المقتضب : ٢٤١ / ٤ . وما يجوز للشاعر لوحة : ٧٠ . وشرح المفصل : ٩ / ٢ ، ١٠

(٢) انظر : شرح المفصل : ٩ / ٢ . (٣) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٧١ .

(٤) المجمع : ١٧٤ / ١ . (٥) المقتضب : ٢٤٣ / ٤ .

(٦) شرح السيرافى : ٢٣١ / ١ . (٧) انظر شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٨ .

أما الكوفيون، فقد أجازوا كل هذا شعرا ونثرا دون ضرورة^(١).

* * *

هذه نماذج مما اختل فيها التضام عن مألوف أمره، ومعروف حاله، فدار حولها هذا الخلاف الذى صورت الصفحات السابقة بعضه. وبقيت هناك نماذج أخرى اختل فيها التضام عن معتاد شأنه فى الاستعمال، ولكننا أعرضنا عنها، لا لهوان خطرها، بل لأن الخلاف اشتد حياها وضعف القول بالضرورة فيها وخاصة من النحاة المتقدمين، أمثال سيبويه والمبرد وابن جنى وغيرهم. ولم يقل عنها إنها ضرورة إلا بعض النحاة المتأخرين الذين بعد بهم العهد عن منابع اللغة الأصيلة، وانصرف همهم إلى القواعد والمحافظة عليها، وإظهار البراعة فى حسن التأويل والتخريج، فحكموا بسبب ذلك على كثير من الاستعمالات بالضرورة والشذوذ.

٤ - الجمع بين غير المتضامين :

نعنى بالجمع بين غير المتضامين ، أن يتضام شيان دون أن يكون بينهما تضام ، وهذا من إهدار قرينة التضام كذلك ، كمضامة (أَل) للفعل المضارع ، ونون الوقاية لاسم الفاعل ، ونون التوكيد للفعل الماضى ، ودخول أداة النداء على (اللهم) . وسوف نكتفى بهذه النماذج لأن فيها دليلا على أمثالها .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا النوع - أيضا - أثار جدلا بين النحاة ، فبعضهم يميز هذا مطلقا ، وبعضهم يخصه بالضرورة . وفى هذا السلوك دليل على أن مفهوم الضرورة كان يخضع لما يراه كل منهم ، حسب براعته فى استخدام قياسه .

(أ) مضامة (أَل) للفعل المضارع والظرف والجملة الاسمية :

اتفق النحاة على أن دخول (أَل) على الفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف خاص بالشعر ، ما عدا ابن مالك والأخفش فيما يتعلق بدخولها على الفعل المضارع^(٢) ، فدخولها على الظرف كقوله :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

(١) انظر الهمع : ١ / ١٧٤ .

(٢) انظر المغنى : ١ / ٤٨ . والخزانة : ١ / ٤٢ ، وما بعدها .

وقول الآخر :

وغيرنى ماغال قيسا ومالكا
ودخولها على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم
وبيت رواه البغدادى هو :

بل القوم الرسول الله فيهم
هم أهل الحكومة من قصى

ودخولها على المضارع سبقت أمثلة له عند بيان رأى ابن مالك فى الضرورة ، ومنه قول
الشاعر :

يقول الخنأ وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

يقول أبو زيد : « وقوله الحمار اليجدع ، أراد الذى يجدع فحذف الذال والياء » (١) .
و(أل) عنده مقتطعة من اسم الموصول . وللسيرافى فى الألف واللام فى مثل هذا رأيان ،
أحدهما : أن (أل) بمعنى الذى - وهو من أقبح الضرورات عنده - والثانى : أنها ليست
الألف واللام التى بمعنى الذى ولا الألف واللام التى للتعريف ، ولكن الشاعر أراد الذى
نفسها فحذف الذال والياء وإحدى اللامين . (٢) وهذا رأى أبى زيد .

ويرى بعض النحاة أنها اسم موصول قائم برأسه ، ودليلهم على ذلك أنها وصلت
بالفعل المضارع والظرف والجملة الاسمية . (٣) ومن هؤلاء الرضى وابن برهان وابن
هشام (٤) . وهذا الرأى أقرب إلى الوصف ، لأنه لا يتكلف معه تقدير .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأئففس ييجز دخول (أل) على المضارع فى الاختيار ، وإلى
أن ابن مالك ييجز دخولها على الفعل المضارع ، لأن الشاعر ليس مضطرا إلى ذلك ، فله عن
هذا مندوحة .

ولعل دخول (أل) على المضارع والظرف والجملة الاسمية كان من لهجة بعض القبائل
التي لم يسجلها النحاة ، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور فى الفصحى ، بدليل
وجود هذه الظاهرة إلى اليوم فى العراق وسوريا ولبنان على مستوى الفصحى فى قول شاعر
لبنانى :

(١) النوادر : ٦٧ . (٢) انظر : شرح السيرافى : ٢٤٢/١ .

(٣) انظر المغنى : ٤٨/١ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٤ . والمغنى : ٤٨/١ . والخزانة : ٤٠/١ .

» خيوطه أنا الغزلتها

يعوديا هلا

من المجاهل الوراء قبرص الحبيبة» (١)

وعلى مستوى العامية ، ولعلنا نسمع قول أحد مطربي سوريا « اليهوى كحيل ما يدوج الراحة ». وفي لهجة العراق « البياع لايرد » ، « الكتب التقرأ ». وفي مطلع أغنية عراقية « حروف اسم حبوبتي البيها همت ». وفي لهجة السودان أيضا « ذهب شييون المال عميل » (٢).

ويرى الدكتور أيوب أن استعمال (ال) اسم موصول يمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة ، وأنه كان يستعمل من قبل أن تسلك الفصحى سبيلها المعروف في أسماء الموصول . وقد استدل على ذلك بالشواهد التي قال عنها النحاة إنها ضرورة بل من أقبح الضرورة ، كما يقول السيرافي . ويقول الدكتور أيوب : « ومن أجل هذا نفترض أنه كان في العربية قديما استعمال واحد ، هو دخول (أل) على الأسماء والأفعال والجار والمجرور والظرف ، وأن هذا الاستعمال لم يكن يعنى سوى التعريف بمعناه العام » . (٣) ومعنى هذا أن بعض ما قال عنه النحاة إنه ضرورة وأراحوا أنفسهم من عناء بحثه ، من الممكن أن ينظر إليه من جديد على أنه بقايا تاريخية أو لهجية ، يمكن أن تسفر دراستها من هذه الزاوية عن رؤية جديدة لتاريخ لغتنا المظموس .

(ب) مضامة نون التوكيد لاسم الفاعل والفعل الماضى :

لاتضام نون التوكيد كما هو معروف ، إلا فعل الأمر ، والفعل المضارع بشروط خاصة . ولكن بعض ما قال عنه النحاة إنه ضرورة أو شاذ ، يخالف هذا المعروف . فقد تضام هذه النون اسم الفاعل ، والفعل الماضى . ولست أدري لماذا قال ابن هشام عن دخول نون التوكيد على اسم الفاعل في قول الشاعر :

أقائلنّ أحضروا الشهودا

إنه ضرورة ، سوغها شبه الوصف بالفعل . وقال عن دخولها على الفعل الماضى في قول الشاعر :

دامنّ سعدك لو رحمت متيبا لولاك لم يك للصباة جانحا

(١) من قصيدة ليوسف الخال بمجلة « شعر » . العدد ٤ أيلول سنة ١٩٥٧ م . وانظر فقه اللغة المقارن : ١٥٨ ، د . إبراهيم السامرائى .

(٢) انظر : العربية ولهجاتها ، د . أيوب : ٦٩ ، وما بعدها . (٣) السابق : ٧٣ .

إنه شاذ سهله أنه بمعنى أفعل^(١)؟ وما قال عنه ابن هشام إنه ضرورة ، قال عنه آخرون إنه شاذ يقول الأشموني « وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله :

أشاهرنّ بعدنا السيوفا

وقوله : أقائلنّ أحضروا الشهودا

فشاذ^(٢) . ويقول بعضهم إنه نادر^(٣) . وقد استدل ابن جني بهذه الشواهد على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل^(٤) .

والذي يمكن أن يقال في هذا ، إنه أثر من آثار الخطأ في الصوغ القياسي ، أو إنه أثر من الاستعمال القديم قبل أن تحدّد اللغة خصائص الاسم والفعل ، بمعنى أنّ نون التوكيد كانت تدخل على الفعل والاسم معا بوصفها وسيلة من وسائل التأكيد ، ثم تحدّدت استعمالاتها بفعل التطور ، وتخصّصت بالفعل المضارع وفعل الأمر .

ولعل مما يؤكد هذا الاحتمال ، مضامة نون الوقاية - وهي خاصة بالأفعال وبعض الحروف وبعض الأسماء - لاسم الفاعل في قول الشاعر :

أمسلمني إلى قومي شراحي

وقول الآخر :

وليس الموافيني ليرفد خائباً فإن له أضعاف ما كان أملاً

وهذا مما قال عنه بعض النحاة إنه شاذ^(٥) ، وبعضهم يعد هذا كله ضرورة^(٦) ، مع أنه قد ورد في الحديث النبوي في قوله - ﷺ - « فهل أنتم صادقوني »^(٧) وقال عنه ابن مالك إنه « كأصل متروك » . وقد نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل^(٨) .

(ج) الجمع بين (يا) والـلهم :

اختلف البصريون والكوفيون في مضامة أداة النداء للفظ (اللهم) ، فقال البصريون إنه ضرورة ، وأجازوه الكوفيون^(٩) . واستدل الكوفيون على دعواهم بقول الشاعر :

(١) انظر : المغني : ٢٢ / ٢ . وأوضح المسالك : ١٨ / ١ .

(٢) الأشموني : ٤١ / ١ ، ٤٢ . وانظر اللسان : ٤ / ١٩ .

(٣) انظر : شواهد العيني : ٤٢ / ١ - (بأسفل شرح الأشموني) .

(٤) انظر شواهد العيني : ٤٢ / ١ . والضرائر : ٣١٤ . (٥) انظر المغني : ٢٥ / ٢ .

(٦) انظر الضرائر : ٣١٢ ، ٢١٣ . (٧) انظر : صحيح البخاري : ٧ / ١٨٠ - (بالهامش) .

(٨) انظر : شواهد التوضيح : ١١٨ . (٩) انظر : المسألة ٤٧ . من الإنصاف : ١ / ٢١١ .

أقول يا اللهم يا اللهما

إني إذا ما حدث ألما

وقول الآخر :

صليت أو سبحت يا اللهم ما

وما عليك أن تقولى كلما

أردد علينا شيخنا مسلما

وقول الآخر : غفرت أو عذبت يا اللهما^(١)

وقال البصريون عن هذه الشواهد : « هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر » .^(٢) وبذلك تحل المسألة !

ومنشأ الخلاف بين الفريقين أن البصريين قالوا إن الميم في آخر (اللهم) عوض عن (يا) ولا يجمع بين العوض والمعوّض عنه . وقال الكوفيون : إن اللهم مقتطعة من قولهم « يا الله أمنا بخير » . فلما كثر ذلك في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، وعلى ذلك فليس هناك ما يمنع من دخول أداة النداء عليها .

ولعل لفظة (اللهم) كلمة مستقلة برأسها عن (الله) ، وليست مقتطعة من (يا الله أمنا بخير) ، أو أن الميم فيها عوض عن (يا) ، فهذه افتراضات ذهنية لا يستند لها واقع لغوي . وقد تكون (اللهم) بقية من الاستعمال السامي القديم بدليل وجودها في العبرية القديمة : وتنطق (الوهيم) وهي قريبة من اللهم . وهنا تبرز مسألة أخرى وهي ضرورة المقارنة باللغات السامية حتى تنقى اللغة من الاجتهادات الشخصية في الافتراض والتأويل وغير ذلك .

(ب) العلامة الإعرابية :

إن العلامة الإعرابية إحدى القرائن التي تتضافر مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى ، ورفع اللبس عنه ، ولقد اهتم النحاة بها اهتماما كبيرا ، بوصفها نتيجة للعامل ، ودالة على المعنى ، فيما يرون . وقد ثار حولها قديما وحديثا جدل طويل بين الدارسين ، ولعل السر في المشكلة المدعاة لنحونا العربى مكمنه الاهتمام الذى جاوز الحد بالعلامة الإعرابية وحدها ، وربط القرائن الأخرى بها ، وتوجيه الدراسة النحوية لخدمتها وإبرازها فى النطق والمحافظة

(١) انظر فى هذه الشواهد : السابق ، وما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) الإنصاف : ٢١٤ / ١ .

عليها^(١)، ولعله من قبيل رد الفعل أن تظهر أصوات تنادى بأن « قصة الإعراب » مختلفة من أساسها، أجاد النحاة حبيكتها وألبسوها اللغة قسرا . وكلا الفريقين مغال فيما يعتقد ، مخدوع - فيما أزعج - عن وجه الصواب .

١ - إننا لسنا مع النحاة القائلين بأن علامات الإعراب دلائل على المعاني ، وبأن الإعراب وحده به « تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين » .^(٢) وبأنه لما كانت الأسماء تعتورها المعاني المختلفة، وليس في صورتها وأبنيثها أدلة على هذه المعاني، « جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني » .^(٣) وجميع النحاة القدماء غير الخليل وقطرب يرون هذا الرأي . ومن هنا كان سر اهتمامهم بالإعراب وحده . وكثير من الباحثين المحدثين يذهبون مذهبهم في هذا .^(٤) وهؤلاء هم الذين يقولون إن الإعراب فرع المعنى ، ويعنون بالمعنى هنا المعنى الدلالي لا المعنى الوظيفي .

٢ - كما أننا لسنا - كذلك - نوافق الخليل بن أحمد الذي يقول عنه تلميذه سيبويه : « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به » .^(٥) ولسنا نوافق محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦) الذي التقط فكرة الخليل وجعلها مذهبا له عرف به . يقول : « لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض . . وإننا أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا ، وأمکنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام » .^(٦)

وقد تبني هذه الفكرة من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس الذي يتلخص رأيه في أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول ، « وأن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعاني التي

(١) انظر رسالتى للدكتوراه : « العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين » - دار العلوم سنة ١٩٧٦ . وهى تعد للطبع .

(٢) الصاحبي : ١٦١ .

(٣) الإيضاح في علل النحو : ٦٩ . والأشباه والنظائر : ٧٨ / ١ .

(٤) من هؤلاء : الأستاذ على النجدى ناصف : من قضايا اللغة والنحو : ٤ - ٢٧ ، والدكتور عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية : ٣٠٤ - ٣١٨ . والدكتور رمضان عبد التواب : قضية الإعراب بين أيدي الدارسين (مجلة المجلة ٤٤ سنة ١٩٦٦) . والدكتور مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة : ٢٤٩ ، وما بعدها . والدكتور

عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : ٢٦٥ .

(٥) الكتاب : ٣١٥ / ٢ (٦) الإيضاح في علل النحو : ٧٠ ، ٧١ .

أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، وإنما هي حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها في الكلام الموصول . وكان الذى يعين الحركة أحد عاملين : طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى^(١) . وفى رأيه أن النحاة هم الذين اخترعوا هذا النظام العجيب وفرضوه على اللغة .

وعلى الرغم من أنه بسط نظريته هذه على مدى فصل كامل استغرق خمسا وسبعين صفحة ، وأعطاه عنوانا يوحى بفكرته وهو « قصة الإعراب » ، فإن فكرته هذه مستمدة من الرأى الذى نسبته سيويه لأستاذه الخليل ، وما نقله الزجاجى عن قطرب . ولعله تأثر أيضا ببعض المستشرقين مثل كارل فولرز^(٢) K. Vollers ، وب. كاله^(٣) P. Kahle ، وفتسشتاين Wetzstein ، الذين يتلخص رأيهم فى أن قواعد اللغة الفصحى كما رواها النحاة مصنوعة^(٤) .

٣ - وقد توسط الأستاذ العقاد والأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمهما الله - فى هذه القضية . أما الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فإنه جعل للضمة وللکسرة مدلولاً ، وحرّم الفتحة هذا المدلول ، إذ جعل الضمة علم الإسناد ودليل الكلمة المرفوعة ، والکسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بها قبلها . « أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب »^(٥) . وهذا الرأى فى جوهره لا يخرج عن نظرة القدماء للعلامة الإعرابية من حيث دلالتها على المعانى المختلفة ، كما أن فيه تعميماً ينجح به إلى المعيارية ، « لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد »^(٦) ، يتحدد بواسطة ضمائم أخرى فى الموقع المعين .

وأما العقاد ، فإنه أوضح رأيه فى العلامة الإعرابية من خلال رأيه فى « العامل » لأن العلامة مرتبطة بالعامل ، وهو يخطئ المنكرين للعامل ظاهراً أو مقدراً « لأن الشواهد لاتخصى من الشعر المحفوظ فى عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع »^(٧) . ثم يخطئ - من جانب آخر - تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معانى الجزم والکسر على المثال^(٨) . ثم يقول بعد ذلك « وإنما يتوسط الرأى الصواب بين هذين

(١) من أسرار اللغة : ٢٥٣ ، ط ٣ .

(٢) انظر : العربية ، يوهان فك : ٤ .

(٣) انظر قضية الإعراب بين أيدى الدارسين (المجلد ١١٤ - ١٩٦٦) .

(٤) إحياء النحو : ٥٠ .

(٥) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه : ١٢٨ - (حوليات دار العلوم ١٩٦٩) .

(٦) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب : ١٤٩ ، ١٥٠ . (٧) السابق نفسه .

الطرفين ، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بها تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحركات جزافا بغير دلالة غير دلالة الشيوخ والتواتر»^(١) .

والتوسط الذي يراه الأستاذ العقاد صوابا ، لا يحسم المشكلة ؛ لأنه يؤمن بنظرية العامل دون إفراط ، ونظرية العامل هي السبب في إثارة كل هذه المشكلات ؛ كما أنه يؤمن بأن للحركات معاني تكونت لها مع ارتباطها بعواملها في الزمن السحيق الذي كان فيه نطق الكلمة مقرونا بالإيحاء من اليدين والإشارة من الملامح واليد . في قوة الصوت ونغمة التوقيع ، والتمييز بغير الكتابة بين الخطاب في الظلام والخطاب في النور ؛ وكانت اللغة فيه تركيبا جامعا لفن التمثيل وفن الموسيقى وفن التصوير المنظور والمسموع^(٢) . وبالطبع لن نستطيع استعادة ذلك الزمن السحيق حتى نعرف كيف تكونت معاني هذه الحركات .

٤- أما من يرون أن « الإعراب لا يتلاءم والحضارة » ، وأنه « زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام » وأنه ليست له قيمة بقائية ، ولو « كان ضروريا للفهم والتفاهم لأبقت الحياة عليه »^(٣) ، فعندى أن هذا رأى فج لا تمليه طبيعة البحث العلمي ، بل يمليه الحس المدخول والهوى الموجه ، وغرض صاحبه مكشوف في الدعوة إلى العامة .

٥- إن في اللغة العربية إعرابا له علاماته - حركات وغير حركات - لم يخترعها النحاة بدليل وجوده في القرآن الكريم ، والشعر الجاهلي والإسلامي ، ووجوده في بعض اللغات السامية .^(٤) وقد اعترف بذلك بعض المستشرقين الدارسين لتاريخ اللغات ، مثل يوهان فك^(٥) ، ونولدكه .^(٦) وهو عنصر هام من عناصر إيضاح المعنى ، ولكنه لا يزيد على كونه قرينة من قرائن تتضافر معا في كشف اللبس عن المعنى ، إذ لا تستطيع العلامة وحدها تحديد الباب النحوي . « ومن هنا كان لابد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمام أخرى ، تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص » .^(٧) والذين قصرُوا دلائل المعاني على علامات الإعراب ، وأغفلوا القرائن الأخرى ، والذين هاجموا الإعراب وحاولوا التدليل على زيفه واختلاقه اعتمدوا على فهم المعنى من أمثلة اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية ، وقد نسي الجميع أن فهم المعنى يتوقف في تركيب دون آخر على قرائن لا تطرد في كل تركيب .

(١) السابق نفسه . (٢) انظر : أشنات مجتمعات : ١٥٤ .

(٣) نحو عربية ميسرة د . أنيس نريجة ١٢٣٥ ، ١٢٤ ، ١٨٤ .

(٤) انظر : قضية الإعراب في الفصحى - (المجلة ١١٤ - ١٩٦٦) .

(٥) انظر : العربية : ٣ ، ٤ .

(٦) انظر : اللغات السامية لنولدكه : ٧٢ - ٧٥ .

(٧) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه ، د . نعام حسان : ١٢٨ - (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٩) .

وقد كان ابن خلدون موفقاً غاية التوفيق، إذ قال في الرد على الزعم بأن لغة العرب لعهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر: «وذلك أنا نجدتها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضرى، ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد». (١) وهذا ما قاله فندريس بعده بزمان طويل. «فاللغات التى فقدت إعراب الحالات على وجه عام استعاضت في تأدية العلاقات التى كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة وحروف جر، أدوات. إلخ، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى». (٢) ويقول العلامة ابن خلدون أيضاً «ولم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات في أواخر الكلم فقط، الذى لزم في لسان مضر طريقة واحدة ومهيبة معروفا، وهو الإعراب وهو بعض من أحكام اللسان». (٣) ثم يحاول أن يبين أنواع القرائن الأخرى، فيقول «وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود، لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بالفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربى، فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة». (٤) فجعل الحركة الإعرابية إحدى الأحوال أى القرائن التى تدل على المعنى. وفهم ابن خلدون لأحوال أداء المعنى على هذا النحو، هو ما عرف من قبل عن عبد القاهر الجرجاني بنظرية النظم على ما أوضحه في دلائل الإعجاز (٥).

إن النحاة القدماء أنفسهم تنبهوا إلى أن الغرض من الدراسة اللغوية هو وضوح المعنى. وأخوف ما كانوا يخافونه هو اللبس. ولذلك كانوا يسمحون بخرق القواعد إذا أمن اللبس، فأجازوا للشاعر «أن يضع الكلام في غير موضعه الذى ينبغى أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذى لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلاً وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه». (٦) والعرب كما يقول ابن جنى - «قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى» (٧). وقد يعطى «الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس» (٨). وكانوا يرون «أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ» (٩) وكان خوف اللبس والحرص على وضوح المعنى وراء كثير من قواعد النحاة.

(٢) اللغة : ١١١ .
(٤) السابق .
(٦) شرح السيرافى : ٢٤٤ / ١ .
(٨) المغنى : ٢ / ٢٠٢ .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٤ - (الشعب) .
(٣) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٣ - (الشعب) .
(٥) انظر : دلائل الإعجاز : ٤٠ ، ومابعدا .
(٧) المحتسب : ٢ / ٢١١ .
(٩) الجمع : ٨ / ١ .

والمعتقد أنه لو كان المعنى سوف يضار بهذا ماسمح به فيما سموه ضرورة ولاغيره ، لأن الإعراب فرع المعنى الدلالي كما ارتأى - بحق - الدكتور تمام حسان^(١) ، ومادامت الوظائف المختلفة في الحملة متعاونة على إيضاح المعنى ، فلا مانع حيثثد أن تتخلف القاعدة فيما يمس العلامة الإعرابية مما أطلت عليه النحاة مصطلح الضرورة في مثل ما يأتي :

(أولاً) طرح الحركة الإعرابية :

إن هذا المبحث يؤكد ماذكرناه آنفاً من أن العلامة الإعرابية إحدى القرائن التي تتضافر لإيضاح المعنى . فإذا أمن اللبس جاز أن تطرح دون حاجة إليها ، وقد اضطرب النحاة أمام الشواهد التي اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية المتمثلة في حركة الإعراب اضطراباً كثيراً ، لأن ذلك يهدم عليهم قواعدهم كلها . ولذلك أداروا حولها أوجها من العلل التي تبعد عن الاعتراف بالحقيقة . وضاق بعضهم - كالمبرد - فأنكر أن يكون ذلك على الإطلاق ، وخطأ الروايات التي تمس سلامة الإعراب ، وأصوله ، وأتى بروايات أخرى تطرد مع القاعدة .

وقد جاء طرح الحركة الإعرابية على ضربين . أولهما حذف في الحركة الإعرابية وجيء مكانها بالسكون . وثانيهما طرحت في الحركة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى . وهذه نماذج لكلا النوعين :

١ - ما طرحت في الحركة الإعرابية وجيء مكانها بالسكون :

(أ) فمن حذف الضمة في الفعل ، قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وقول لبيد :

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يرتبط بعض النفوس حامها

وقول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلکم ونهر تیری فلا تعرفکم العرب

وقول الراجز :

متى أنام لا يؤرقنى الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطى^(٢)

(١) انظر : مناهج البحث في اللغة : ١٩٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر في هذه الشواهد : الكتاب : ٢٩٧/٢ . ومجالس ثعلب ٦٢ ، والخصائص : ٧٣/١ ، ٧٤ ، ٣٤٢/٢ .

وشرح السيرافي : ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ . ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٦٥ . وديوان امرئ القيس : ٢٥٨ .

وقول الآخر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل^(١)

وقول عنتره :

يخبرك من شهد الوقعة أننى أغشى الوغى وأعف عند المغنم^(٢)

وإذا كان النحاة قد وجدوا لبیت عنتره تخريجا يعتمد على التقدير - ونحن نرفضه - إذ قالوا : « إنه مجزوم فى جواب الجزاء المقدر، والتقدير إن تسألنى يخبرك »^(٣) فإنهم لم يجدوا لبیت امرئ القيس وغيره تخريجا. فقال بعضهم إنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وبعضهم قال إنه سكن طلبا للتخفيف والاختصار ، وبعضهم قال إنه على الإشمام ، وبعضهم لم يجد بدا من تغيير الرواية^(٤) .

(ب) وما حذف فى الفتحة فى الفعل على الرغم من قول سيبويه « ولم يبيح هذا فى النصب »^(٥) قول أبى داود :

فأبلىونى بليتكم لعلنى أصالحكم وأستدرج نوبا^(٦)

وقول الراعى :

تأبى أن تعرف لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضة البلد^(٧)

وقول الأخطل (ونحن نجاريهم هنا فى اعتداد الحركة الطويلة سكونا) :

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها نزلن وأنزلن القطين المولدا^(٨)

وقول عامر بن الطفيل :

فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسموبأم ولا أب^(٩)

وقول الآخر :

وأن يعرين إن كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف^(١٠)

هذه نماذج من حذف الفتحة الذى ينص سيبويه على أنه لم يبيح فى النصب ، ويقول

(١) شرح القصائد السبع : ١١ . (٢) السابق : ٣٤٥ .

(٣) السابق . (٤) انظر السابق : ١١ .

(٥) الكتاب : ١٩٨ / ٢ . (٦) الخصائص : ٣٤١ / ٢ .

(٧) السابق : ٧٤ / ١ . (٨) السابق : ٣٤٢ / ٢ .

(٩) السابق : ٣٤٢ / ٢ . (١٠) السابق نفسه .

«وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجور». ^(١) ويعد السيرا في « حذف الضمة والكسرة في الإعراب من ضرورة الشعر ». ^(٢) وإذا كان الفعل صحيحا غير معتل الآخر، فإن سيبويه يميز أن يسكن في الشعر مع الإشمام . ويفسر ابن جنى هذا الإشمام بقوله « ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للآذن ، وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه لكسرت الوزن ». ^(٣) ولست أدري ماذا يفيد الإشمام رجلا مكفوبا أو مستمعا بينه وبين المتكلم مايجول دون رؤيته؟ إن مسألة الإشمام هذه ضرب من التمسك الواهى بالعلامة الإعرابية ، وإلا فكيف نشم في الأفعال المعتلة الآخر التى حذفت فيها الحركة الإعرابية؟

(جـ) ومن حذف الضمة في الاسم قول الشاعر:

رحت وفي رجلك ما فيها وقد بدا هُنك من المنزر ^(٤)

ومنه في أحد قولي السيرا في :

إذا عوججن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين العموم ^(٥)

وهو عند سيبويه « بمنزلة الجر ». يقول « فسألت من ينشد هذا البيت من العرب ، فزعم أنه يريد صاحبي ». ^(٦) ومهما يكن من التماس التأويلات في هذا ، فهو من اطراح قرينة العلامة الإعرابية .

(د) وعن حذف الفتحة في الاسم يقول ابن جنى : « وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله :

يادار هند عفت إلا أثافيها

وهو كثير جدا ، وشبهت الواو في ذلك بالياء ، كما شبهت الياء بالألف » ^(٧) .

٢ - ما طرحت فيه الحركة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى :

(أ) هناك أمثلة أخرى لم يستبدل فيها السكون بالحركة ، بل استبدلت فيها حركة بحركة أخرى لا تقتضيها قواعد الإعراب ، وعقد لها السيرا في بابا خاصا سماه « باب تغيير الإعراب عن وجهه » ^(٨) . ومن ذلك نصب الفعل المضارع في غير مواضع نصبه - ويلاحظ أن هذه الشواهد جاء نصب المضارع فيها في القافية - كقول الشاعر :

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٧ . (٢) شرح السيرا في : ١/ ٢٢٩ .

(٣) الخصائص : ١/ ٧٣ . وانظر سيبويه : ٢/ ٥٥ . والمقتضب : ٤/ ٢١ ، ٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩٧ . والسيرا في : ١/ ٢٢٩ . والخصائص : ١/ ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة . (٦) الكتاب : ٢/ ٢٩٧ .

(٧) الخصائص : ٢/ ٣٤١ ، ٣٤٢ . وقارن لسيبويه : ٢/ ٥٥ . (٨) انظر : شرح السيرا في : ١/ ٢٥٢ .

وألحق بالحجاز فأستريحاً

سأترك منزلي لبني تميم

وقول طرفه :

ويأوى إليها المستجير فيعصبا

لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها

وقول الآخر :

ولكن سيجزني الإله فيعقبا^(١)

هنالك لا تجزوني عند ذاكم

ومن ذلك ، نصب الاسم وكان مقتضى قواعد الإعراب ألا ينصب بل يرفع مثل قول الشاعر:

الأفعوان والشجاع الشجعما^(٢)

قد سالم الحياتُ منه القدما

وقول القطامي :

على دمه ومصرعه السباعا^(٣)

فكرت تبغيه فوافقته

وقول ابن الرقيات :

ولها في مفارق الرأس طيبا^(٤)

لن تراها ولو تأملت إلا

وقول عبد العزيز الكلابي :

وجنات وعينا سلسبيل^(٥)

وجدنا الصالحين لهم جزاء

ومن البدهي أن كثيرا من النحاة لم يسلموا بأن هذا « ضرورة » ، وأعملوا أذهانهم في التأويل والتقدير ، فقدرت أفعال ناصبة لهذه الأساء حيناً ، وحملت على المعنى حيناً ، وغيرت الرواية حيناً آخر ، وغير ذلك من حيل المحافظة على قانون الإعراب .

(ب) وهناك ظاهرتان أخريان في الشعر ينكسر فيهما قانون الإعراب ، وتطرح العلامة الإعرابية ، وقد سمى العروضيون إحداهما الإقواء « وهو اختلاف المجرى بكسر وضم كقوله :

جسم البغال وأحلام العصافير

لابأس بالقوم من طول ومن قصر

مثقب نفخت فيه الأعاصير^(٦)

كأنهم قصب جوف أسافله

(١) السابق .

(٢) السابق . وقارن بسبيويه : ١٤٥ / ١ .

(٣) ٤ ، ٥ ، الكتاب : ١٤٣ / ١ ، ١٤٤ ، ١٤٦ . وانظر شرح السيرافي : ٢٥٤ / ١ ، وما بعدها .

(٦) متن الكافي بهامش حاشية الدمهوري : ١٠٠ .

وسموا الأخرى الإصراف ، وهو « اختلاف المجرى بفتح وغيره . فمع الضم كقوله :

أريتك إن منعت كلام يحيى أتمننى على يحيى البكاء
ففى طرفى على يحيى سهاد وفى قلبى على يحيى البلاء

والفتح مع الكسر كقوله :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى منيحتة فعجلت الأداء
وقلت لشاته لما أتتنا رماك الله من شاة بداء^(١)

ومهما يكن من اتفاق مصطلحي الإقواء والإصراف أو اختلافهما ، فإن الذى يعيننا أنها ظاهرتان موجودتان فى الشعر بكثرة ،^(٢) حتى قال أبو الحسن « قلت قصيدة إلا وفيها الإقواء » .^(٣) وقد عده العروضيون ضرورة ، لأنهم تصوروا أن كلمة الروى تقرأ على حسب ما يقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روى القصيدة . ومقتضى كلام النحاة - كما يقول الدمنهورى - خلاف ذلك ، « فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التى يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية ، ومقتضاه أن كلمة الروى تحرك بحركة القافية ، ويقدر فيها الحركة التى هى مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية » ،^(٤) وإن كان ابن جنى يرى غير ذلك^(٥) .

ونود أن نؤكد هنا أن ما ذهب إليه ابن هشام فى تصويره لنطق ما قبل عنه إن به إقواء هو الصحيح ، وأن الشاعر كان ينطق وفقا للقافية لا وفقا لقاعدة النحاة ، وأن ابن جنى لم يكن على الجادة حينما اعتقد غير ذلك ، بدليلين :

أولهما : تلك الشواهد التى أوردناها آنفا فى الفقرة رقم ١ وتغيرت حركة الإعراب فى قوافيها ، ولم يسمها النحويون ولا العروضيون إقواء ولا إصرافا ، ولا تعنى التسمية شيئا مادامت الظاهرة موجودة ، وهى اختلاف مجرى القافية مطلقا .

ثانيهما : جاء فى مجالس ثعلب : « وأنشد للفرزدق :

يأبى المشتكى عكلا وما جرمت إلى القبائل من قتل وإبأس
إنا كذلك إذا كانت همرجة نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

(١) السابق .

(٢) انظر نأذج منه فى مجالس ثعلب : ٦٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٨٢ . وطبقات فحول الشعراء : ٥٤ ، وما بعده . والشعر والشعراء : ٩٥ / ١ . والموشح : ٤ . والعمدة : ١ / ١٠٢ . وفى هذه المصادر اختلاف فى تسمية هذه الظاهرة ، وبعضهم يسميها الإكفاء . وانظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٢٩ .

(٣) الخصائص : ١ / ٢٤٠ . (٤) حاشية الدمنهورى على متن الكافى : ١٠١ .

(٥) انظر : الخصائص : ١ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

قال : قلت له : لم قلت : « من قتل وإيَّاس »؟ فقال : ويحك فكيف أصنع وقد قلت «حتى يسلم الناس»؟ قال : قلت : فبم رفعته؟ قال : بها يسوءك وينوءك^(١). والذي يعيننا من هذه القصة أن الشاعر أنشد بالرفع المناسبة القافية، لا لشيء آخر .
وهناك بيت الفرزدق المشهور:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحاً أو مجلفاً

يقول عنه أبو عمرو بن العلاء : « لا أعرف له وجهاً ، وكان يونس لا يعرف له وجهاً قلت له : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه . قال : لا كان يتشدها على الرفع^(٢) . وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه ، فشتمه وقال : على أن أقول وعليكم أن تحتجوا^(٣) . وإنما رفع الفرزدق كلمة مجلف لأن القوافي مرفوعة إذ مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف وأنكرت من حوراء ما كنت تعرف^(٤)

فإذا ثبت لدينا أن الشعراء كانوا ينطقون حسبما تقتضيه حركة القافية ، لا ماتقتضيه قواعد الإعراب ، فإن ذلك يعد خرقاً صريحاً للإعراب ، وكان أمراً مألوفاً أن يبذل النحاة غاية الوسع ، حفاظاً على القاعدة . يقول ابن قتيبة عن الفرزدق في بيته السابق : إنه رفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه^(٥) ؟

وإذا نظرنا في نماذج الإقواء التي يمتثل بها شعرنا العربي ، وجدنا أنها تقلب نظام الإعراب رأساً على عقب ، إذ كان الشعراء ينطقون بما يوافق النسق الموسيقي للقافية . وإذا كانت العرب « لا تستنكر الإقواء » ، فليس ذلك إلا لأن كسر الإعراب لا يخل بالمعنى ، إذ « المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ »^(٦) . ولعل ما نقله عن ابن جني أوضح في الدلالة على مانريد ، وهو صريح لا يمتثل التأويل . يقول : « فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ، لا يزاخفه زحافاً ، فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته وذلك كقوله :

سما الإله فوق سبع سمائيا

(١) مجالس ثعلب : ٥٠ .

(٢) الموشح : ١٦٠ . وانظر الشعر والشعراء : ٨٩/١ ، ٤٨٠ .

(٣) الشعر والشعراء : ٨٩/١ . (٤) انظر الموشح : ١٩١ .

(٥) الشعر والشعراء : ٨٩/١ . (٦) الهمع : ٨/١ .

فهذا لابد من التزام ضرورته، لأنه لو قال سهايا، لصار من الضرب الثاني إلى الثالث، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثاني لا الثالث». ويسوق مثالا آخر لذلك. و«مما لابد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخر :

خريع دوادي في ملعب تأزر طورا وترخي الإزارا

فهذا لابد من تصحيح معتله، ألا ترى أنه لو أعل اللام، وحذفها، فقال دوادي لكسر البيت ألبتة؟^(١) وليست العناية بالقافية بأقل من العناية بالوزن. وابن جنى نفسه هو الذى يقول: «ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع . . . وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه». ^(٢) وحكمه الذى يحافظ عليه هنا ليس هو الحكم الإعرابى، وإنما هو حكمه الموسيقى.

(ج) ومن اطراح قرينة العلامة الإعرابية أيضا ما قال عنه السيرافى فى باب الضرائر: «ومن ذلك أيضا أنهم يدخلون جزماً على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان»^(٣) ومثل بقول الشاعر :

قالت سليمي اشتري لنا دقيقا وهات خبز البر أو سويقا
وقول الآخر :

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد
وقول الآخر :

فاكثر لنا كرى صدق فالنجا واحذر فلا تكثر كريا أعوجا^(٤)

وقد جعل ابن جنى هذا من إجراء المنفصل مجرى المتصل، إذ إن (ت ر ل) من فاشتر لنا بوزن علم، وعلم يجوز فيها أن تسكن لامها فيقال علم، وهكذا الباقي.^(٥) ولكنه فى بعض كتبه الأخرى يقول عن «هذا السكون إنما الشعر». ^(٦) ويجعله بعضهم من الخطأ فى الصوغ القياسى «كأنه توهم أنها لام الفعل فسكن للأمر». ^(٧) وهذا من الضرائر عند السيرافى وابن عصفور^(٨).

(١) الخصائص : ٣٣٣ / ١ ، ٣٣٤ .

(٢) شرح السيرافى : ٢٣٠ / ١ .

(٣) انظر : شرح السيرافى : ٢٣١ / ١ . والمحتسب : ٣٦١ / ١ ، ٣٧٣ / ٢ . وشواهد الشافية : ٢٢٥ .

(٤) الخصائص : ٣٠٦ / ١ ، ٢٤٠ / ٢ . (٦) المحتسب : ٣٧٣ / ٢ .

(٧) شواهد الشافية : ٢٢٥ .

(٨) انظر : السابق .

(د) وقد ظهرت الحركة الإعرابية حيث كان ينبغي أن تقدر ولا تظهر. « فمن ذلك قول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
وكان الوجه أن يقول : مولى موال ، ويلقى الياء لسكونها وسكون التنوين ، فلما اضطر
إلى تحريكها لم يصرف لتنام حركات البناء المانع من الصرف . وقال آخر :
قد عجبت منى ومن يعيليا لما رأنتى خلقا مقلوليا

أراد : من يعيل . . وربما حملهم على هذا الفرار من الزحاف في الشعر ، وإن كان البيت
يتقوم في الإنشاد على ما ينبغي أن يكون عليه الكلام . فمن ذلك قول المتنخل :

أبيت على معارى فاخرات بهن ملوب كدم العباط
ولو أنشد على معار لكان مستقيما غير أنه يصير مزاحفا . . . وقال آخر :
ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى كجوارى يلعبن فى الصحراء^(١)
ومن ذلك قول الآخر :

لا بارك الله فى الغواني هل يصحبن إلا هن مُطْلَب^(٢)
وقول جرير :

فيوماً يجارين الهوى غير ماضى ويوما ترى منهن غولا تغول^(٣)

فالشعراء هنا يضحون بقوانين الإعراب فى سبيل حماية الشعر من الزحاف أحيانا ،
والزحاف مما يميزه العروضيون فى الشعر . وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقى كانت
أهم من رعاية قوانين الإعراب . ولا بد أن هذا كان عرفا سائغا بينهم ، ولو كانت للإعراب
تلك الأهمية القصوى التى أسبغها عليه النحاة ، لما ضحى به الشعراء فى سبيل شىء جائز
غير محظور .

* * *

(١) شرح السيرافى : ٢١١ / ١ . وانظر شرح الصفار الفقيه : ٢٤ . وشرح الشافى : ١٨٤ / ٣ .

(٢) انظر : شرح السيرافى : ٢٠٩ / ١ . والمغنى : ١٩٧ / ١ .

(٣) شرح السيرافى : ٢٠٩ / ١ .

تعقيب :

إذا كان النحاة يعدون كل ما أوردنا هنا « ضرورة » ، هربا من تلك الحقيقة التي لايعترفون بها ، وهى أن العلامة الإعرابية قرينة من قرائن ، قد تطرح إذا تضافرت القرائن الأخرى فى إيضاح المعنى ، فأى ضرورة - إذن - فى وجود ذلك فى القرآن الكريم ؟

يقول أبو سعيد السيرافى : « والقول عندى ما قاله سيبويه فى جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة ، وذلك أنا رأينا القراء قد قرءوا ﴿ مالك لا تأمنا على يوسف ﴾ ^(١) وخطه وكتابه فى المصحف بنون واحدة ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفى غيره مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للإدغام طلبا للتخفيف ، صار - أيضا - ذهاب الضمة والكسرة طلبا للتخفيف . وليس لقول من يأبى ذلك ويحتج فى فساده بأن تذهب منه حركة الإعراب معنى ، لأن الإدغام - أيضا - يذهب حركة الإعراب ، وقد حكى قوم من النحويين أن كثيرا من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم والكاف والميم ، كقولهم : أنا أكرمكم وأعظمكم وقد حكى عن بعض القراء (إن الله يأمركم) ^(٢) و (ويعلمكم الكتاب والحكمة) ^(٣) وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه ^(٤) .

ونحن نوافق السيرافى فى كل ما قاله غير قوله إن هذا جائز للضرورة ، لأنه مع ورود القرآن به ، لا يصح أن يقال عنه إنه ضرورة . ولكن السيرافى فى قوله هذا ما يزال مبقيا على سلامة الإعراب . وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إن الله يأمركم) ^(٢) و (فتوبوا إلى بارئكم) ^(٥) بالإسكان ^(٦) . وإذا كان سيبويه وابن فارس يقولان هنا باختلاس الحركة ، فليس هذا الاختلاس - فيما أرى - إلا وسيلة واهية كالإشهاد للحفاظ على قواعد الإعراب ، ولم يكن أبو عمرو ، وبعض النحويين الذين لم يصرح السيرافى بأسماهم بدعا فيما جاءوا به ، فإن أبا الفتح ابن جنى ينقل أن إسكان الحرف الأخير من الكلمة لغة تميم ، وأبا عمرو وغيره ينقلون عنهم . قال أبو عمرو : « أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويلعنهم مثقلة (أى مرفوعة) ، ولغة تميم : يعلمهم ويلعنهم » ^(٧) .

(١) سورة يوسف ، الآية : ١١ .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) البقرة : ١٥١ .

(٤) شرح السيرافى : ٢٣٠ / ١ .

(٥) البقرة : ٥٤ .

(٦) انظر الخصائص : ٣٤١ / ٢ . والمحاسب : ١٠٩ / ١ .

(٧) المحاسب : ١٠٠ / ١ ، ١١١ .

ومن تسكين الياء حينما تكون منصوبة في آخر الكلمة قراءة طلحة بن سليمان (أن يحيى الموتى^(١) ساكنة^(٢)، وقراءة (ثاني اثنين).^(٣) وقد خرجهما ابن جنى على مثل قول الشاعر:

يا دار هند عفت إلا أثافها

وقول الآخر :

كأن أيديهن بالقاع القرق^(٤)

وقد قال أبو العباس : إسكان هذه الياء في موضع النصب من أحسن الضرورات ، حتى إنه لو جاء به جاء في النثر لكان جائزا .^(٥) ويقول القزاز : « وأسهل من هذا حذف الإعراب في النصب عن الياء والواو في قولك : لن يرمى ولن يغزو . ولو جاء في شعر ساكننا للجاء^(٦) .

ومما ورد في القرآن من مثل ما قال عنه السيرافي ، وابن عصفور إنه ضرورة كقول الشاعر:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

قراءة السلمي (ألم تر أن الله) .^(٧) وقراءة أبي عبد الرحمن : (ألم تر كيف)^(٨) بسكون الراء في الآيتين .

هل يبقى لنا مسوغ بعد هذا أن نعد ماجاء في الشعر ضرورة مع وروده في قراءات القرآن الكريم ؟ إن الأمر أهون بكثير مما يظن المبرد والزجاج اللذان « ينكران هذا ويأبيان جوازه »^(٩) مطلقا شعرا ونثرا . ولعل سر تمسكهما وتمسك غيرهما من النحاة بعدم جواز هذا ، أو القول بأنه ضرورة هو الاعتقاد بأن الحركة الإعرابية وحدها هي القرينة الوحيدة في الدلالة على المعنى ، وإهمالهم للقرائن الأخرى . وقد زال في كل الأمثلة التي أسلفناها « الإعراب الذي تنعقد به المعاني » .^(١٠) على حد تعبير بعضهم ، فإن المعاني تظل منعقدة ، بدليل فهمنا لكل الشواهد والآيات التي اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية فيما سبق ، وبدليل جواز كسر الإعراب للمحافظة على الوزن . يقول ابن جنى : « فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب ، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب »^(١١) . بودهي أن كسر

(١) القيامة : ٤٠ .

(٢) المحتسب : ٣٤٢ / ٢ .

(٣) التوبة : ٤٠ .

(٤) انظر المحتسب : ٨٩ / ١ ، ٣٤٣ .

(٥) المحتسب : ٣٤٣ / ٢ .

(٦) مايجوز للشاعر في الضرورة ، لوحة : ٦٦ .

(٧) إبراهيم : ١٩ . وانظر المحتسب : ٣٦٠ / ١ . (٨) الفيل : ١ . وانظر المحتسب : ٣٧٣ / ٢ .

(٩) شرح السيرافي : ٢٢٩ .

(١٠) السابق .

(١١) خصائص : ٣٣٤ / ١ ، ٣٣٥ .

الإعراب لن يكون ممكناً إذا أدى إلى إخلال بالمعنى . وبذلك يكون مايقوله أبو سعيد السيرافي : « وليس في شيء من ذلك (يقصد الضرورة) رفع منصوب ولا نصب مخفوض ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحناً ، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطاً مطرحاً ولم يدخل في باب ضرورة الشعر» .(١) غير صحيح ولامقبول ، لأن هذا ليس ضرورة أصلاً لوقوعه في القرآن الكريم ، فضلاً عن أن السيرافي يناقض نفسه إذ يذكر بعد ذلك مباشرة من أنواع الضرورة تغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه ، وحذف الضمة والكسرة في الإعراب . وقد ذكرنا من قبل أن هذا « التشبيه» من عمل النحاة لا المتكلمين فليس يجدي الاستتار وراءه .

وبفهمنا هذا لجواز اطراح قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس نخالف الدكتور رمضان عبد التواب في « أن مايسمى بالإقواء في الشعر ليس إلا خطأ في قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكي يحتفظ بموسيقى القافية في شعره»^(٢)، فهو لم يقل بهذا إلا لاقتناعه بأن الإعراب دال كل الدلالة على المعنى كما يقول القدماء^(٣)، فضلاً عن أن تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة .

(ثانياً) صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف :

قسم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين سموا أحدهما متمكناً أمكن أو مصروفاً ، لا تتخلف علاماته الإعرابية عن الرفع بالضمة والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة إذا كان معرباً بها ، مع تنوينه . وسموا الآخر متمكناً غير أمكن أو ممنوعاً من الصرف ، فلم ينونوه وجعلوا علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة .

وقد جعلوا مصروف الأسماء هو الأصل ، ومنعها من هذا الأصل لا يكون إلا لعلل طارئة عليها . ولما كانت « الضرورة - حسبما قرروه - ترد الأشياء إلى أصولها ، فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب لم يقع فيه خلاف ، ولكن منع الاسم المصروف من الصرف لا يعد رداً إلى أصل ؛ ولذلك تمسك البصريون إلا أبا الحسن الأخفش وأبا علي الفارسي وابن برهان بقاعدتهم التي افترضوها ؛ فلم يبيحوا ذلك في شعر ولا غيره ، ونظر الكوفيون في الشعر فأروا كثيراً من الأسماء المصروفة فيه ممنوعة من الصرف ، فأجازوا في

(١) شرح السيرافي : ٢٠٠ / ١ .

(٢) السليقة اللغوية والضرائر الشعرية - (مجلة الأعلام العراقية تشرين الثاني ١٩٦٦) .

(٣) انظر قضية الإعراب في العربية الفصحى بين أيدي الدارسين - (المجلة ١١٤ - ١٩٦٦ م) .

«الضرورة» أن يمنع من الصرف الاسم الذى حقه أن يصرف . ووجد البصريون فى الحمل على المعنى ملاذا لكثير مما استشهد به الكوفيون ، وخطئوا رواية بعضه ، ولم يعترفوا بحجة بعضه الآخر . وقد اختار ابن الأنبارى رأى الكوفيين فى هذه المسألة لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ^(١) .

لقد رأينا - فيما سبق - اعتماداً على مجموعة اعتبارات أوضحناها ، أن للشعر موقفاً خاصاً من الأعلام . ومن ذلك جواز تنوينه ، أو عدمه أى صرفه وعدم صرفه ، استناداً إلى عدم اللبس فى الأعلام . ولو تتبعنا الأسماء التى وقع فيها ذلك لكانت كلها - كما يقول ابن يعيش - أعلاماً معارف^(٢) . ثم إن النحاة يميزون طرح التنوين من الأسماء فى غير ضرورة ؛ لورود ذلك فى القرآن الكريم . وإذا كان السيرافى يقول : إن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وسقوطه يوقع اللبس^(٣) . فليس اللبس الذى يعنيه ليساً واقعاً فى المعنى الدلالى ، ولكنه يقصد اللبس فى قواعد النحاة التى تفرق بين نوعين من الأسماء هما المصروف وغيره ، وإلا فإن السيرافى نفسه هو الذى يقول : «إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز فى الكلام وفى الشعر . فأما فى الكلام فقد قرئ (قل هو الله أحد الله الصمد) . قال : وحديثى غير واحد من أصحابنا عن أبى العباس محمد بن يزيد أنه سمع عمارة ابن عقيل يقرأ (ولا الليل سابق النهار) فقلت له : لو قلت : سابق النهار ، فقال : لو قلت : سابق النهار لكان أوزن ، يعنى أثقل » .^(٤) ويقول أيضاً : « وحذف التنوين غير داخل فى ضرورة الشعر » .^(٥)

إن الفصل بين الشعر والنثر فى التقعيد يحل كثيراً من المشكلات اللغوية التى أوقع فيها التعميم . فقد خلط النحاة بين الشعر والنثر ، فاهترت قواعد الممنوع من الصرف فى أيديهم ، واتهمهم الباحثون بالاضطراب والتمحل ، واختلفوا فيما بينهم اختلافاً غير يسير ، لأن كل فريق حاول أن يفرض قواعده على اللغة .

لقد حاول المرحوم إبراهيم مصطفى أن يضع قاعدة لدلالة التنوين فقال إنه «علامة التنكير» - وهو فى ذلك معتمد على ابن جنى الذى يقول إن التنوين دليل التنكير ، وعلل دخوله على الأعلام بأنها ضارعت النكرات لأن تعريفها معنوى لا لفظى^(٦) . وناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة فى علل منع الصرف ، محاولاً إثبات قاعدته ، واعتمد فى

(١) انظر المسألة ٧٠ . من الإنصاف : ٢ / ٢٩٠ . (٢) انظر شرح المفصل : ١ / ٦٩ .

(٣) شرح السيرافى : ١ / ٢٠٥ . وبعض النحاة يعد حذف التنوين شاذاً انظر : شرح الشافية : ٢ / ٢٣٥ .

(٤) شرح السيرافى : ١ / ٢٢٣ . وانظر : التوجيه للحسن بين أسد الفارقى : ٨ . ويفسر ابن جنى قوله « أوزن » تفسيراً آخر ، يقول : « فقله : أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس » . الخصائص : ١ / ١٢٥ .

(٥) شرح السيرافى : ١ / ٢٢٤ . (٦) الخصائص : ٣ / ٢٤٠ .

ذلك على الأبيات التي أوردها ابن الأنباري، لم تنون فيها الأعلام، والتي عدّها الكوفيون ضرورة، ومنعها البصريون مطلقاً، مثل قول الشاعر:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة الثغور غدور
وقول حسان :

نصروا نبيهم وشدوا أزره بحنين يوم تواكل الأبطال
وقول الآخر :

إلى ابن أم أناس أرحل ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف
وقول دوسر بن دهب القريعي :

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند^(١)

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة، ذاهبا إلى أن هذه الأعلام لم تنون؛ لأن « الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير ». ^(٢) وقد تابعه في ذلك الدكتور محمود السعران؛ إذ يرى أن التنوين « مورفيم يدل على أن الكلمة نكرة » ^(٣).

والحق أن المرحوم إبراهيم مصطفى وقع هنا فيما يقع فيه كل معيارى يحاول أن يفرض قاعدة ما على الاستعمالات اللغوية، فلجأ إلى التأويلات والتخريجات والافتراضات الذهنية، واستدل بالشعر على النشر، وعكس ذلك، وخلط بينهما. ولست أدري ماذا كان يقول الباحث الفاضل في مثل قول الشاعر :

سلام الله يامطرُ عليها وليس عليك يامطرُ السلام

هل (مطر) الأول، فيه معنى التنكير مع علميته ومناداته؟ وهل هو غير الثانى الذى لم ينون؟ وماذا كان يقول في عدم تنوين (قل هو الله أحدُ الله الصمد) أو قوله تعالى (ولا الليل سابقُ النهار) أو قراءة ابن محيصن (لا خوفُ عليهم) بضم الفاء دون تنوين^(٤)؟

إنه لم يفسر لنا قول النحاة : « إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر »، ولا ما أنشده سيبويه :

(١) في الإنصاف نماذج كثيرة . وانظر أيضا الخزانة : ١٠ / ١٤١، وما بعدها . وديوان حسان : ٣٩٣ .

(٢) إحياء النحو : ١٧٩ . (٣) علم اللغة : مقدمة للقارئ العربى : ٢٣٨ .

(٤) انظر : شواهد التوضيح : ٣٩ ، ٤٠ .

وما رواه أبو الحسن عن العرب من قولهم (سلامٌ عليكم) غير ممنون^(١) ، وغير ذلك كثير.

إن المستشرق الألماني نولدكه يقرر أن العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التنوين . « فهي ترمز لحالة الرفع في المسمى بالاسم المنصرف بالضممة (u أو o) وحالة الجر بالكسرة (i) ، وكذلك أيضا لحالة النصب بالفتحة تماماً كما في العربية ، ولكن بدون إضافة تنوين (n) إلى ذلك ، كما أنها تترك عموماً نفس الأعلام الممنوعة من الصرف في العربية ، بلا نهايات إعرابية »^(٢) .

وإذا كان ما يقرره نولدكه صحيحاً ، فإن ذلك يعني أن العربية قد خطت فيما بعد خطوة أخرى . فنونت الاسم المنصرف ، وأعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين . وإذا تناولنا المسألة على هذا النحو التطوري ، فلعل بعض القبائل احتفظت بظاهرة عدم التنوين في بعض الأسماء ، وجاء ذلك في شعرهم . ويؤكد هذا ما يقوله أبو حيان : « ونقل الأخصف في الكبير له ، والزجاجي في نوادره أن بعض الأعراب يصرف ما لا ينصرف في الكلام ، وسائر العرب لا يصرفونه إلا في الشعر »^(٣) ، ومن هنا يسوغ لنا أن نقبل ما يقوله بعض الباحثين عن ظاهرة الممنوع من الصرف بأنها لهجات مختلفة ، تغاير اللهجة المشتركة الممثلة في القرآن الكريم ، غير أنه « اختلط الأمر على جامعي اللغة وواضعي النحو ، ورأوا ظاهرة عجيبة هي منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون ممنونة مثلها مثل باقي الأسماء ، واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره ، ثم وضع القواعد المقيدة له ، وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد ، حتى إذا انتهوا منها ، وكان الخلاف بينهم ، ظهر الكثير من الشواهد التي لم تخضع لقواعدهم ، فجزوا أن نصرف الممنوع وقيدوه بالضرورة »^(٤) .

والذي أراه أن تحقيق نسبة هذه اللهجات أمر دونه صعوبات ، وأن الذي يجدي في هذه الحال ، أن نفصل بين الشعر والنثر على مستوى اللغة المشتركة . وتبقى قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر كما وضعها النحاة ، وينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفاً أو ممنوعاً من الصرف ، مادام ذلك غير ملبس ، ولا سيما إن كان هذا الاسم علماً .

(١) انظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : ٩ . (٢) اللغات السامية : ٣٧ . ترجمة د . رمضان عبد التواب .

(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٢١ . (٤) دراسات في النحو د . طه عبد الحميد : ١٦٩ .

(ثالثا) قلب الإعراب :

يتوقف « قلب الإعراب » على سلامة المعنى وعدم اللبس فيه ، ومع ذلك عده بعض النحاة من ضرائر الشعر ، فأباحه السيرافي للشاعر إذا اضطّر ، وبين أن له أن « يعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه »^(١) وأورد لذلك أمثلة يختلط فيها قلب الإعراب بقرينة الإسناد . فمن ذلك قول الأخطل :

أما كليب بن يربوع فليس لها عند المفاخر إيراد ولا صدرُ
مثل القنافظ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجرُ

وقول النمر بن تولب :

فإن المنية من يخشها فسوف يصادفها أينما
وإن أنت حاولت أسبابها فلا تهيبك أن تقدما

أراد : فلا تهيبها ، لأن المنية لآتيا أحدا . وقول ابن مقبل :

ولاتبيني المومة أركبها إذا تناوحت الأصداء بالسحر

أراد : ولا أتهيب المومة . وقول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم^(٢)

أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا .

وقد جعل القزاز ذلك من ضرورة الشعر، وأورد نماذج أخرى لذلك أيضا ، وبين أن الذى يدفع الشاعر إلى ارتكاب مثل هذا هو فهم المعنى ووضوحه . يقول عن البيت الأخير: « وإنما الوجه أن يقول كما كان الرجم فريضة الزنا ، ولكن جاز هذا كما أن الشاعر يعلم أنه مفهوم »^(٣) . وقد عاد السيرافي ، فقال : « ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة ، لم يكن عندى بعيدا ، لأنها أشياء قد فهمت معانيها »^(٤) . ومراده بالتقديم والتأخير هنا ما ذكره من قلب الإعراب .

وقد لخص ابن عصفور موقف النحاة من مسألة قلب الإعراب^(٥) ، فبين أنه « إذا كان معنى الكلام لا يفهم إلا من الإعراب لم يجز قلب الإعراب باتفاق » ، لأن قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية هنا يتوقف عليها المعنى ، أو « لأن ذلك يؤدي إلى اللبس » على حد تعبيره .

(١) شرح السيرافي : ٢٤٤ / ١ . (٢) انظر : السابق .

(٣) ما يميز للشاعر في الضرورة : لوحة ٩٩ . (٤) شرح السيرافي : ٢٤٥ / ١ .

(٥) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ، ورقة : ٦٣ ، ٦٤ .

أما إذا كان معنى الكلام مفهوما من غير الإعراب ، إن من النحاة من ذهب إلى أن قلب الإعراب إذ ذاك جائز في الكلام والشعر، وإن كان الأحسن ألا يقلب . ومنهم من ذهب إلى أن قلب الإعراب لا يجوز في الكلام ولا في الشعر إلا في حال الاضطراب . وما جاء من ذلك في الكلام حمل على الشذوذ لقلة ماسمع منه . ويرى ابن عصفور نفسه أن هذا هو الصحيح .

وبين كذلك أن النحاة قد اختلفوا فيما قلب من الكلام . فمنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز القلب حتى يُضمَّن الكلام معنى يقتضى قلب الإعراب . وهذا رأى الزجاجي . ومنهم من رأى أنه لا يشترط تضمين الكلام معنى يقتضى قلب الإعراب ، بل يكفي في ذلك أن يؤمن اللبس إذا قلب الإعراب .

ثم يبين رأيه هو ، فيقول : « والصحيح عندي أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمين وقد يجيء في الضرورة ما لا يلوح فيه وجه التضمين ، بل قلب لمجرد الضرورة » ، اعتمادا على فهم المعنى وبغية إصلاح القافية أحيانا^(١) .

وإذا كان ابن عصفور قد صور لنا موقف النحاة من قلب الإعراب ؛ فإن رأى حازم القرطاجني يصور لنا موقف البلاغيين منه ؛ إذ يرى أن هذا الضرب من الكلام يشبه أن يكون مما غلط فيه من ليس من علية فصحاء العرب وبلغائها ، وتابعهم على ذلك أرداف الفصاحة « لأن أرداف الفصاحة منهم ، إذا رأوا لصدورهم استعمالا ما في شيء قاسوا على ذلك ما يرون أنه مماثل لذلك الشيء ، وقد تكون بينهما مفارقة من وجه أو أوجه فيغلطون في القياس ، وكذلك في كثير مما يتأولونه عليهم »^(٢) .

وبعد أن بين أن أكثر الناس يجعلون هذا النوع من الكلام مقلوبا ، وبعض الناس يتأول ماورد من ذلك تأويلا فيه سلامة من القلب ، يرفض هذا النوع ، ويرى أنه موضع يجب أن يوقف به عند السماع ، وألا يقاس عليه ؛ لأنه إن كان الكلام مقلوبا ، وكانت العبارة مقصودا بها غير ما تدل عليه اعتمادا على أن المقصود من الكلام واضح ، فقد ذهب بالكلام مذهبا فاسدا وكان ذلك خطأ في العبارة . وفي سعة الكلام مندوحة عن هذه المذاهب الفاسدة . وإن كان الكلام غير مقلوب ، ولكنه قصد به معنى آخر غير المعنى الذي يريد به من يجعل الكلام مقلوبا ، فذلك أيضا قبيح ، لأنه وضع المعنى البعيد الذي لم يؤلف موضع المعنى القريب المألوف ، فلا يجب أيضا سلوك هذا المذهب ، « فكل التأويلين في هذا الباب خارج بالكلام عن المهيغ الذي يكون للمعنى فيه موقع من النفس ، ومكانة مكنية من الفهم ، والواجب في فصيح الكلام أن يكون خاليا منه »^(٣) .

(١) السابق : ورقة ٦٣ . (٢) منهاج البلغاء : ١٨١ . (٣) السابق : ١٧٩ .

وهكذا نجد أن البلاغيين يرفضون هذا النوع ، ونجد النحاة فيه يختلفون ، وسبب هذا الاختلاف هو عدم مطابقة العلامة الإعرابية للمعنى ، ولذلك ذهبوا إلى « التضمنين » أو « الحمل على المعنى » ولما وجدوا النصوص أكثر من أن ترد أجازوا قلب الإعراب إذا فهم المعنى وأمن اللبس . والذي أراه أن ذلك ليس مخصوصا بالشعر ، وإن كان يكثر فيه ، لأن معظم ما ورد من مسائل القلب يتعلق بالقافية والمحافظة على تساوقها مع باقى القصيدة ، فضلا عن أن قلب الصورة فيه يكون أدعى للتفكير فيها ، واستيعابها على مهل لا دفعة واحدة ، وحيثئذ تكون أمكن في الفهم وأقوى في النفس ، على عكس ما يرى حازم القرطاجنى .

وقد وردت أمثلة من النثر في هذا القلب ، ومن القرآن الكريم أيضاً في قوله تعالى : ﴿ وما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة ﴾ .^(١) وأما مثال ماجاء في النثر ، فقولهم « أدخلت القلنسوة في رأسى ، والخاتم في إصبعى ، وعرضت الخوض على الناقة ، وإن فلانة لتنوء بها عجيزتها »^(٢) .

(جـ) الرتبة :

للرتبة دور مهم في الجملة بوجه عام ؛ فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها ، « إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص ، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة »^(٣) . وتزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب ؛ إذ تستعيض هذه اللغات في تأدية العلاقات التى كان يعبر عنها بالإعراب ، إما بكلمات مساعدة ، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى^(٤) . وهذا ما فعلته العربية - مثلاً - عندما فقدت الإعراب ، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون^(٥) .

ولا يمكن للعلامة الإعرابية في العربية الفصحى - كما رأينا - أن تحدد الأبواب النحوية ؛ إذ يشترك عدد من الأبواب في علامة واحدة كاشتراك المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل ، والخبر ، واسم كان ، وخبر إن - على سبيل المثال - في الرفع ؛ ومن هنا كان لابد لها من « ضمايم » أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوى الخاص ، ومن هذه الضمايم الرتبة ، وهى في النحو العربى : إما أن تكون محفوظة ، أو لا تكون بالمرّة^(٦) .

(١) القصص : ٧٦ . (٢) انظر : شرح السيرافى : ٢٤٥ / ١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ورقة ٦٣ .

(٣) منهاج البلغاء : ١٧٩ . (٤) انظر : اللغة لفندريس : ١١١ .

(٥) انظر : المقدمة : ص ٥٢٤ ، وما بعدها (الشعب) .

(٦) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في العربية ، د. تمام حسان ١٢٨ (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨ - ١٩٦٩) .

وظيفة الرتبة تحديد « العلاقة بين الجزأين ، فتجعل لأحدهما السبق على الآخر، كأن تحدد سبق الموصوف على الصفة ، أو المبدل منه على البديل ، أو الموصول على الصلة . وهي من ناحية أخرى ، تحدد الصدارة لبعض الألفاظ أو الأبواب ، كصدارة همزة الاستفهام ، وأدواته الأخرى ، وكتقدم الفعل في الجملة الفعلية ، والمبتدأ في الجملة الاسمية » .^(١) ومن هنا كانت الرتبة مما ينظم عملية التضام ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد تنبه نحائنا - رحمهم الله - إلى ملاحظة دور الرتبة في الجملة ، ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل ، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل فهم ابن جنى لدور الرتبة هو الذى أملى عليه أن يقول : « ولا يجوز تقديم الصلة ولاشئ منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البديل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه . . . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شئ مما اتصل به . ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب ، شرطا كان أو قسما أو غيرهما » .^(٢) وعلى ذلك يظهر دور الرتبة بصورة أوضح في الأبواب أو الألفاظ التى بينها تضام .

وقد يعرض للرتبة غير المحفوظة أو الحرة ما يقيدها بموقع معين ، بحيث تصبح معه رتبة ملتزمة أو محفوظة ، كوجوب تقدم المفعول به على الفاعل المشتمل على ضمير المفعول ، أو وجوب تأخر المفعول به عن الفاعل إذا لم تكن ثمة علامة تحدد وظيفتيهما فى النص ، كأن تكون الحركة مقدرة فيهما مثل : ضرب موسى عيسى ، أو ضرب أخى صديقى^(٣) . ووجوب تأخر الخبر إذا كان المبتدأ له الصدارة أو غير ذلك من دواعى وجوب تقديمه ، أو العكس أى وجوب تقديم الخبر على التفصيل الذى ذكرته كتب النحو فى هذا الصدد .

ومن البدهى ، أن قرينة الرتبة الملتزمة أو المحفوظة ، هى التى أثير حول اطراحها اختلاف النحاة . وبهنا الآن الوقوف على بعض المسائل التى طرحت فيها قرينة الرتبة ، وقال عنها النحاة إنها ضرورة ومن ذلك ما يأتى :

١ - تقديم المستثنى :

رتبة المستثنى التأخر ، وقد يجوز أن يتقدم على المستثنى منه . أما أن يتقدم فى أول الجملة فلا يجوز إلا فى الشعر ، فى رأى البصريين . يقول القزاز « ويجوز له تقدمه إلا فى الاستثناء فأجازوا : إلا زيدا أتانى القوم ، وأنشدوا :

(١) مذكرات فى النحو ، د . تمام حسان - (أعدت لطلبة الليسانس بكلية دار العلوم ١٩٦٦ - ١٩٦٧) .

(٢) الخصائص : ٣٨٥ / ٢ ، ٣٨٧ .

(٣) انظر : أمن اللبس ، د . تمام حسان : ٢٢٩ - (حوليات دار العلوم ١٩٧٩) .

خلا الله ما أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

وكان الوجه أن يقول : ما أرجو سواك خلا الله ^(١) . ويقول الصبان « وأما قوله : خلا الله . . . فضرورة » ^(٢) وقد علل ابن جنى وجوب تأخير المستثنى بمضارعة الاستثناء للبدل ، ألا تراك تقول ما قام أحد إلا زيدًا وإلا زيد والمعنى واحد . فلما جرى الاستثناء البدل امتنع تقديمه ^(٣) وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، إذ يميزها الكوفيون شعرا ونثرا ^(٤) .

٢ - تقديم الفاعل على الفعل :

يقول ابن يعيش « رتبة الفعل أن يكون أولا ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده ، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها » ^(٥) وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل . يقول ابن هشام : « وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل متمسكا بنحو قول الزبائ :

ما للجمال مشيها وثيدا

وهو عندنا ضرورة أو مشيها مبتدأ حذف خبره ، أي يظهر وثيدا . . قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف » ^(٦) .

وقد سمى سيبويه هذا وضع الكلام في غير موضعه ، وتابعه في هذه التسمية آخرون ، وعده من ضرورة الشعر . يقول : « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه ، لأنه مستقيم ليس فيه نقص . فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام قلما يدوم وصال » ^(٧) والذي دعاهم إلى القول بالتقديم والتأخير هنا أنهم قالوا إن « قلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربا فلا يليها الاسم البتة » ^(٨) ومع أن سيبويه يقول « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم » ^(٩) وأنشد البيت السابق إلا أن تأويلات النحاة كثرت حول هذا البيت ؛ إذ يوجد « فيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضممر يدل عليه الظاهر فكأنه قال وقلما يدوم وصال يدوم » ^(١٠) ويقول السيرافي : « وقد يجوز في قل ما أن

(١) مايجوز للشاعر في الضرورة ، لوحة : ٦٧ . (٢) حاشية الصبان على الأشموني : ١٤٨/٢ .

(٣) الخصائص : ٢٨٢/٢ . (٤) انظر : المسألة ٣٦ من الإنصاف : ١٧٦/١ .

(٥) شرح المفصل : ٧٥/٢ ، ٧٦ . (٦) أوضح المسالك ، لابن هشام : ٢٣٨/١ .

(٧) الكتاب : ١٢/١ . وانظر : مايجوز للشاعر في الضرورة : لوحة ١٠٤ .

(٨) تحصيل عين الذهب : ١٣/١ . (٩) الكتاب : ٤٥٩/١ .

(١٠) تحصيل عين الذهب : ١٢/١ ، ١٣ .

تجعل ما زائدة ، ويرتفع وصال بقل ، فكأنك قلت قل وصال يدوم . قال عز وجل ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ ^(١) وهذا رأى المبرد أيضا . وقيل إن (ما) فى البيت مصدرية . ^(٢) وقيل إن (وصال) مرفوعة على تقدير أن يكون محذوفة ^(٣) ، وهو رأى ابن السراج .

وقد اختلف النحاة - كذلك - فى توجيه الضرورة فى هذا البيت . فقليل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدرا ، وإن وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور . وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يميزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر . وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

فهلا نفس ليلي شفيعها ^(٤)

ولعلنا لسنا فى حاجة إلى تأكيد أن هذه الخلافات ، إنما هى وجهات نظر متعددة ترمى كلها إلى المحافظة على لزوم الرتبة بين الفعل والفاعل ، والمحافظة - كذلك - على عدم إيلاء قلما اسما ، وهذا ناشئ من الخلط بين الشعر والنثر .

٣ - تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

لا يميز البصريون تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعلية أو مجرورا ، فى شعر ولا غيره . وأجاز الأخفش والكوفيون تقديم المرفوع فى الشعر . ^(٥) « وأنشد الكوفيون فى جوازه قول الشاعر :

ألا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

يريد : عليك السلام ورحمة الله . وهذا لا يجوز عند البصريين ^(٦) وهذا مما تختص به الواو وحدها دون سائر حروف العطف ^(٧) ، خلافا للتفتازانى ^(٨) .

وكلام ابن جنى فى هذه المسألة لا يشعر بأنه ضرورة . يقول : ولا يجوز تقديم « العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه إلا فى الواو وحدها ، وعلى قلته أيضا ، نحو قام وعمرو زيد . وأسهل منه : ضربت وعمرا زيدا ؛ لأن الفعل فى هذا قد استقل بفاعله . وفى قولك قام وعمرو زيد اتسعت فى الكلام قبل الاستقلال والتمام . فأما قوله :

(١) شرح السيرافى : ٢٥٢ / ١ . (٢) انظر : المغنى : ٨ / ٢ .

(٣) انظر : الضرائر : ٢٤٩ . (٤) المغنى : ٨ / ٢ .

(٥) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١١٤ . والخزانة : ١٦٧ / ٢ .

(٦) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١١٤ . (٧) انظر الخصائص : ٣٨٥ / ٢ . والمغنى : ٣٢ / ٢ .

(٨) انظر : حاشية الأمير على المغنى : ٣٢ / ٢ .

ألا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلام ورحمة الله. وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجها آخر لاتقديم ولا تأخير من قبل العطف. وهو أن يكون رحمة الله معطوفا على الضمير في عليك، وذلك أن السلام مرفوع بالابتداء، وخبرهم قدم عليه وهو عليك، فيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت رحمة الله عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد له وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه^(١). فابن جنى يفر بتأويله هذا من محذور إلى محذور آخر يراه أسهل من الأول، وما قاله هنا مدعيا أنه رأيه ينقل البغدادى أنه رأى سيبويه^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإن النباذج أو الشواهد التى وردت من هذا النوع قليلة وما جاء منها جاء فى عبارة مشهورة مألوفة وهى « عليك السلام ورحمة الله » وقد ألفت على هذا الترتيب. فإذا كان الشاعر قد قدم وأخر فيها، فلثقت به بأن المعنى غير ملبس، ولذلك « قد أجازته قوم فى سعة الكلام^(٣) »، كما ينقل البغدادى.

٤ - تقديم الصفة على الموصوف:

رتبة الصفة التأخر عن الموصوف، ولا يجوز تقديمها عليه. فإذا تقدمت الصفة وكانت اسما، فإن الموصوف فى هذه الحالة يعرب بدلا من الصفة، وقد اطرحت قرينة الرتبة بين الصفة والموصوف، فتقدمت الصفة - وهى غير اسم فيما أنشده السيرافى من قول الفرزدق:

وترى عطية ضارباً بفناؤه	ربقين بين حظائر الأغنام
متقلدا لأبيه كانت عنده	أرباق صاحب ثلة وبهام

يقول السيرافى: « أراد متقلدا أرباق صاحب ثلة وبهام كانت عنده لأبيه، فقدم النعت على المنعوت، ولم يكن النعت باسم فيقع الفعل عليه وهو متقلد ويجعل المنعوت بدلا منه^(٤) ».

ولم أجد غير السيرافى أحدا ذكر هذه « الضرورة »، وهى غير كثيرة فى الشعر، ولعل التقديم هنا لحرص الشاعر على أن ينص أنها كانت عنده لأبيه، لما يوحى به ذلك من توارث الضعة بينهم، فيكون أدعى للذم، وأوجع فى الهجاء.

(٢) انظر الخزانة: ١٦٧/٢.

(٤) شرح السيرافى: ٢٥٦/١.

(١) الخصائص: ٣٨٦/٢.

(٣) الخزانة: ١٦٧/٢.

التقديم والتأخير وحرية الرتبة :

يساعد على إمكان التقديم والتأخير عامة أمران : العلامة الإعرابية وحرية الرتبة . ولعل التركيب الشعري أحوج إلى التقديم والتأخير من غيره ، لما يقتضيه ضبط الوزن وإحكام القافية ، فضلا عما يريغ إليه الشاعر أحيانا من إثارة معان معينة ، بتقديم بعض أجزاء الكلام وتأخير بعضه الآخر . وشرطة ذلك كله وضوح المعنى بالقدر الذى يسمح بالفهم .

ليس معنى ذلك أن كل تقديم وتأخير خاص بالشعر ، فإن هناك كثيرا من التراكيب يسمح الوضع اللغوى بتقديم بعضها أو تأخيرها . وقد بين ابن جنى أن التقديم والتأخير على ضربين : « أحدهما ما يقبله القياس ، والآخر ما يسهله الاضطراب » .^(١) فمن الأول تقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل أخرى ، مالم يعرض له ما يقيد رتبته فتصبح ملتزمة ، وكذلك الظرف والحال والاستثناء وما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ وكذلك خبر كان وأخوتها على أسمائها ، وعليها أنفسها . ويجوز تقديم المفعول له على الفعل^(٢) . إلخ . فكل ذلك جائز سائغ في الشعر والنثر حسب مقتضيات الموقف وظروف التركيب ، والمعنى - مع كل هذا - واضح لاغموض فيه ولاخفاء ، وهذا ما يسمى بالرتبة الحرة ، أو غير الملتزمة ، أو غير المحفوظة .

لكن ثمة نوعا من التقديم والتأخير عده النحاة من « الضرورة » ، لأنهم رأوا فيه الشعراء قد أوغلوا في استغلال حرية الرتبة ، وقرينة العلامة الإعرابية ، فقدموا وأخروا حتى التبس المعنى لأنه صار محتاجا إلى كد الذهن في محاولة تلمسهو والاهتداء إليه ، وقد جعل النحاة من هذا بعض ما قدمناه في الفصل بين المتضامين كالفصل بين المضاف والمضاف إليه^(٣) . وجعلوا من ذلك - أيضا وهو مانعني هنا - قول الفرزدق :

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

وقول الفرزدق أيضا :

هيهات قد سفهت أمية رأيا فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها
حرب تردد بينهم بتشاجر قد كفرت آباءها أبناءها

« وتقديره : هيهات قد سفهت أمية حلماؤها رأيا ، فاستجهلت سفهاؤها فأبدل حلماؤها من أمية »^(٤) .

(٢) انظر الخصائص : ٣٨٢/٢ ، وما بعدها .

(١) الخصائص : ٣٨٢/٢ .

(٤) شرح السيرافي : ٢٤٩/١ .

(٣) انظر : شرح السيرافي : ٢٤٦/١ .

· وقول الفرزدق كذلك :

فليست خراسان التي كان خالد بها أسد إذ كان سيفاً أميرها

«وتقديره: وليست خراسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفاً إذ كان أسد أميرها» (١).
وقول الآخر :

لها مقلتا أدماء طُلَّ خَمِيْلَةٌ من الوحش ماتنكف ترعى عراؤها (٢)

وقد عاب النحاة هذه الأبيات . فالبيت الأول « من أقبح الضرورة وأهجن الألفاظ وأبعد المعاني » (٣) . وتأولوا بعضها على وجه يخرجها عن الضرورة . وقد أطال السيرافي وغيره (٤) في شرحها وبيان وجوه التخريج لها بما لسا في حاجة إلى سرده .

وقد تابع نقاد الشعر النحاة في عيب هذه الأبيات ، فهي عند ابن طباطبا من الأبيات المستكرهة الألفاظ المتفاوتة النسج القبيحة العبارة التي يجب الاحتراز من مثلها (٥) . ولم يبح منها إلا ما يضطر إليه الشاعر عند اقتصاص خبر أو حكاية كلام إن أزيل عن جهته لم يجز ولم يكن صدقاً ، ولا يكون للشاعر معه اختيار لأن الكلام يملكه حيثنذ فيحتاج إلى اتباعه والانقياد له . فأما ما يمكن الشاعر فيه من تصريف القول وتهذيب الألفاظ واختصارها وتسهيل مخارجها ، فلا عذر له عند الإتيان بمثل ما وصفناه (٥) وكذلك جعل المرباني من عيوب الشعر: « ألا ينتظم للشاعر نسق الكلام على ما ينبغي لمكان العروض ، فيقدم ويؤخر » (٦) ويقول « وقد وضع قوم الكلام في غير موضعه فقدموا وأخروا » (٧) وجعل ذلك من الضرورة ، وعدم ما ذكره من أمثلة بيت الفرزدق (وما مثله . .) ، وقال عنه « وهذا قبيح جدا » .

تلتقى - إذن - نظرة النحاة والنقاد أو مستوى الصحة ومستوى الجمال على قبح هذه الأبيات ، وعدها من الضرورة ، ولذلك استغلت هذه الأبيات في الألفاظ النحوية (٨) . وليس ذلك إلا لأن المعنى قد التبس فاحتاج إلى غير قليل من العناء في استجلائه .

أجندني بعد هذا لست على وفاق تام مع المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس ، الذي يقول معتذراً عن الفرزدق في بيته المشهور :

(١) شرح السيرافي : ٢٥١ / ١ . (٢) المقرب لابن عصفور ١٦٦ . وشرح الجمل له : ورقة ١٤٠ .

(٣) الكامل للمبرد : ٢٨ / ١ . (٤) انظر : عيار الشعر : ٤٠ .

(٥) السابق : ٤٣ . (٦) الموشح : ١٢٧ .

(٧) السابق : ١٥٣ .

(٨) انظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : ٢٣ وما بعدها ، ٣٠ وما بعدها .

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حتى أبوه يقاربه

ألست ترى معنى أن المعانى قد تزاخت في ذهن الفرزدق، فتزاحمت الألفاظ واختلط بعضها ببعض، بينما الشاعر في شغل عنها؟ وقد تملكته العاطفة، وسيطرت عليه الفكرة فلم يعبأ بنظام الكلمات على النحو المألوف^(١). ولا يخذلنا بريق العبارات عن جوهر المسألة وهو أن ازدحام الألفاظ وتملك العاطفة وغير ذلك لا يصبح ذا قيمة ما لم يصل المعنى إلى سمع المتلقى وذنه في صورة تسمح بالفهم، وتعين عليه، لأن « لغة الكلام تقتضى عنصرى الوضوح والمطابقة، وإن لغة الأدب تقتضيهما ومعهما عنصر الجمال »^(٢). وقد قال المبرد عن الفرزدق في هذا البيت إنه « هجته بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد »^(٣). وقال البطليوسى عن هذا البيت: « هذا وأمثاله وإن كان جائزا في الإعراب، فليس يحسن في الشعر عند ذوى الأبواب لما فيه من وهى النسج والاضطراب »^(٤). وهذا التوزع والاضطراب لا يدل على سيطرة الفكرة وتملك العاطفة كما يرى الدكتور أنيس، بقدر ما يدل على سيطرة الصناعة اللفظية.

وإذا أضفنا إلى هذا، أن هذا البيت للفرزدق، وأن الفرزدق - كما أوردنا في الأمثلة - ذو نصيب كبير من هذه الأبيات، وهناك غيرها له بحيث تمثل ظاهرة خاصة بشعره تحتاج إلى دراسة، وأنه كان على خلاف دائم مع النحاة يتحداهم ويخطئونهم، فليس ببعيد أن يكون الفرزدق واعيا بما يصنع قاصدا إليه، طلباً لإثارة الجدل حوله، والأخذ والرد في شعره. ويكون هذا ضرباً من الدعاية التى ييئج إليها بعض الشعراء. أو لعله كان يريد أن يثبت للنحاة أنه على علم بمواقع الكلام، قادر على التصرف فيه مزهوا بعبارته المشهورة: « علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا ».

وما قاله المرحوم الدكتور أنيس في حد ذاته صحيح نوافق عليه، ولكنه لا ينطبق على أمثال بيت الفرزدق بقدر ما ينطبق على شواهد أخرى حملها النحاة ما لا تطبق ودرسوها على غير الوجه الذى ينبغى أن تدرس عليه، وهى شواهد باب « التنازع » الذى أعادوا فيه وأبدءوا، واختلف البصريون والكوفيون: هل يعمل الأول لتقدمه أو يعمل الثانى لقربه؟

وشواهد هذا الباب كلها يمكن أن تعالج في مبحث التقديم والتأخير الذى يدفع إليه الشعر، ويعين على تقبله فهم المعنى، ولكن نظرية العامل هى التى دفعت بالنحاة إلى مسلكهم تجاهها.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان : ٥٨.

(٤) المزهري : ٢٠٧/٢.

(١) من أسرار اللغة : ٣٣٠.

(٣) الكامل : ٢٨/١.

والتنازع اصطلاحاً - كما عرفه النحاة - « أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى ».^(١) والمراد بالعاملين « فعلاً متصرفاً أو اسماً يشبهانها أو اسم وفعل كذلك ».^(٢) ومعنى هذا أنه « لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره . وعن المبرد إجازته في فعلی التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، وأحسن به وأجمل بعمره ، واختاره في التسهيل ».^(٣) ويبين ابن مالك كيفية استعمال هذين العاملين المتقدمين بقوله :

وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعا والتزم ما التزما
كبحسنان ويسىء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا

ومن هذه القاعدة صنعت مسائل أقل ما يقال فيها إنها تبث على الضحك ، مثل : « يظناني وأظن الزيد بن أخوين أخا » . أو : « أظن ويظناني إياه الزيد بن أخوين » . واستكرهت النصوص على القواعد وهي منها براء .

ويلاحظ أن مسائل هذا الباب لم تعتمد إلا على الشعر ، أو الأمثلة المصنوعة . ولم يجد النحاة من غير الشعر إلا قوله تعالى ﴿ آتُونِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ .^(٤) وهذه الآية ليس فيها تنازع ، فهي على التقديم والتأخير . يقول الثعالبي : « تقديره : آتوني قطراً أفراً عليه ».^(٥) ويقول القرطبي في تفسيرها « أى أعطوني قطراً أفراً عليه ، على التقديم والتأخير ».^(٦) . وإذا لم يكن على التقديم والتأخير ، فهو على حذف المفعول في الفعل الأول ، « وحذف المفعول كثير وفصيح وعذب ، ولا يركبه إلا من قوى طبعه وعذب وضعه »^(٧) كما يقول أبو الفتح .

وأما ما استشهدوا به من الشعر ، فإن التقديم والتأخير ظاهر فيه لا يحتاج إلى تكلف . فقول أبي الأسود :

كسأك - ولم تستكسه فاشكرن له - أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

واضح فيه أن ترتيب الكلام : « كسأك أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ، ولم تستكسه فاشكرن له » وقول الآخر :

طلبت فلم أدرك بوجهي ، فليتني قعدت ، ولم أبغ الندى عند سائب

(١) حاشية الصبان على الأشموني : ٩٧ / ٢ .

(٢) شرح الأشموني : ٩٩ / ٢ .

(٣) شرح الأشموني : ١٠٠ / ٢ .

(٤) سورة الكهف : ٩٦ .

(٥) فقه اللغة وسر العربية : ٣٣٣ .

(٦) القرطبي : ٤١٠١ . (الشعب) .

(٧) المحتسب : ٣٣٥ / ٢ .

ترتيب الكلام فيه : « طلبت الندى عند سائب بوجهي فلم أدرك ، فليتني قعدت ولم أبع » . ويمكن وضع الكلام المقدم عن موضعه بين شرطتين ، فيكون هذا رمزاً كتابياً لبيان ذلك بواسطة الترقيم . أما في الإنشاد فإنني أعتقد أن الشاعر كان يلون الكلام المقدم عن موضعه بنبرة خاصة تفهم ما يريد ، كالاختلاس الذي يمكن أن يفهم من بيت أبي الأسود بتقديم (ولم تستكسه) ، والتحسر والندامة والألم التي يمكن أن تفهم من تقديم « فلم أدرك بوجهي فليتني قعدت ولم أبع » في البيت الثاني . وهنا تؤدي قرينة « النغمة » دورها .

أما ما استشهدوا به للإضمار قبل الذكر في هذا الباب ، مثل قول الشاعر :

جفوني - ولم أجف - الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

فهو أيضاً على التقديم والتأخير ، وترتيبه : « جفوني الأخلاء ولم أجف » . وألحق الشاعر علامة الجمع المذكور على « لغة أكلوني البراغيث » - إن لم يكن النحاة غيروها من جفاني إلى جفوني - واعترض بجملة (لم أجف) بين الفعل والفاعل خشية أن يُظن به ما يتهم به أخلاءه من البعد والجفوة ، وإشارة إلى أن ذلك كان منهم دونه ، لأنه باق على التواصل والوفاء . ويشهد لما زعمته هنا أن الثعالبي أنشد أبياتاً يستشهد بها النحاة في باب التنازع وجعلها من التقديم والتأخير^(١) .



هذه نماذج من اطراح قرينة الرتبة بين الشيئين المتضامين . وقد رأينا أنها لم تسلم من تأويلات النحاة ، وتحرجاتهم لها على وجوه تبعد بها عن الضرورة ، حرصاً على سلامة القاعدة . وكذلك ما لم نذكره هنا كتقديم تمييز المفرد على الفعل وقد « جوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة » ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفاً^(٢) ، وتقديم المفعول معه على الفعل^(٣) ، وتقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولاً ، وإن كان الكسائي يجيزه لأمن اللبس فيه^(٤) .

لكن هذه النماذج كلها ليس فيها ما يلبس المعنى ، وإلا لما ارتكبتها الشاعر ، فالشاعر حريص على إيصال المعنى لملتقى شعره واضحاً غير ملبس ، حتى يتحقق غرضه « وسوغ هذا عند حامل الكلام على هذا المذهب أن المقصود من الكلام واضح ، وإن كانت العبارة غير دالة عليه^(٥) » وعلى هذا تكون « الضرورة » في هذه النماذج وماشاكلها إنما هي من وجهة نظر

(١) انظر فقه اللغة وسر العربية : ٣٣٣ ، ومابعداها .

(٢) الهمع : ٢٥٢ / ١ . انظر السابق : ٢٢٠ / ١ .

(٣) انظر السابق : ١٦١ . (٤) منهاج البلغاء : ١٧٩ .

القاعدة النحوية القاصرة، لا من وجهة نظر العرف اللغوى فى الاستعمال الشعرى، ومادام العرف اللغوى يبيح هذا ويتقبله، فما على القاعدة إلا أن تطوع له ولا تخرجه إلى دائرة المحظورات.

(د) المطابقة :

المطابقة عنصر مهم من عناصر الوضوح فى الجملة، وهى « من الضمائم الشكلية التى ترفع الغموض وتؤدى أمن اللبس ». ^(١) وللمطابقة وسائل تتحقق بها وهى :

١ - التكلم والخطاب والغيبة، ويمكن أن تسمى (الشخص).

٢ - الأفراد والثنية والجمع، ويمكن أن تسمى (العدد).

٣ - التذكير والتأنيث، ويمكن تسميتها (النوع).

٤ - التعريف والتنكير، ويمكن تسميتها (التعيين) ^(٢).

أما الشخص، فلم يقع فيه ما يسميه النحاة « ضرورة شعرية »، غير نهاذج ذكرها الثعالبى على أنها من سنن العرب، واستشهد لها من القرآن الكريم مثل قوله عز وجل ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله﴾. ^(٣) وتقدير الكلام: ولا ينفقونها. وقوله تعالى ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها ﴾. ^(٤) وتقديره : انفضوا إليها. ^(٥) وعلى ذلك فليس يعد من الضرورة لو جاء فى الشعر .

وأما النوع، فقد مر بنا عند الحديث عن ضرائر اللواحق الصرفية بوصف التذكير والتأنيث من المعانى الصرفية التى يعبر عنهما بلواحق خاصة. والذى ذكرناه هناك يغنى عن إعادته هنا. وقد أشرنا هناك إلى أنه يمكن أن يكون من مباحث المطابقة .

وسوف نذكر هنا أهم ما يعده النحاة ضرورة فى العدد والتعيين وهما من وسائل المطابقة .

١ - يعد النحاة من ضرائر المطابقة فى العدد، وصف المفرد بالجمع . « قال الشاعر :

كأن نسوع رَحلى حين ضمت حوالب غَزَّراً ومَعى جياعا

فقال جياعا، وكان الوجه أن يقول : جائعا لأن المعى واحد » . ^(٦)

(١) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه ، د . تمام حسان ١٣٢ (حويلات كلية دار العلوم ١٩٦٩).

(٢) السابق . وانظر أيضاً : مناهج البحث فى اللغة : ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) التوبة : ٣٤ .

(٤) الجمعة : ١١ .

(٥) انظر : فقه اللغة، للثعالبى : ٣٤٠، وما بعدها . (٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٤٥ .

والإخبار عن المفرد بالجمع مثل ما أنشد ابن السكيت :

والساق منى باردات الرّير^(١)

ومن ذلك ، « الإخبار عن الاثنين اللذين لايفارق أحدهما الآخر ، كما يخبر عن الواحد .
من ذلك قول الشاعر :

سأجزيك خذلانا بتضييعي الهوى إليك وخُفّا زاحف تقطر الدّما

فقال : تقطر ، ولم يقل تقطران ، لأن كل واحد من الخفين لا يفارق صاحبه ، وقال آخر :

وكأن بالعينين حب قرنفل أو سنبلا كحلت به فانهلت

وكان الوجه أن يقول : كحلتا ، فأفرد ، لأنها لايفترقان ؛ فالإخبار عن أحدهما يدل على أنه يريد التثنية^(٢) . ونلاحظ أن القزاز يقدم المسوغ الذى دفع بالشاعر إلى اطراح قرينة المطابقة ، وهو تلازم الشئيين المتماثلين ، حتى إن الإخبار عن أحدهما ليعد إخبارا عن الآخر فى الوقت نفسه ، وبذلك لايمتثل المعنى .

ومن ذلك أيضا « أن يخبر عن الواحد منهما (أى الشئيين المتماثلين) بالتثنية ، كما قال الشاعر :

وعين لها حذرة بدرة شقت مآقيهما من آخر

فابتدأ بذكر عين واحدة ، ثم أخبر عن الاثنين . وقال آخر :

تسائل يا بن أحمر من رآه أعارت عينه أم لم تعارا

فلما استفهم عن الواحدة ، عطف بالاثنين فى قوله أم لم تعارا^(٣)

ولقد نقل الألوسى فى ضرائره عن أبى حيان والواحدى وصدر الأفاضل وابن الشجرى مايفيد أن العرب تعامل العضوين المتلازمين معاملة الواحد ، وتعامل احدهما معاملة المثنى ، وذلك لوضوح المعنى وعدم اللبس فيه^(٤) . وقاس هذا الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس^(٥) . وأجازه ابن فارس فى كل اثنين لايكاد أحدهما ينفرد^(٦) . وقد أنشد سيويوه والمبرد :

(١) إصلاح المنطق : ٨٩ .

(٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة لوحة : ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) السابق : ١٢٧ . وانظر ديوان امرؤ القيس : ١٦٦ . (٤) انظر : الضرائر : ٨٨ - ٩٥ .

(٥) انظر الهمع : ١ / ٥٠ . (٦) انظر : الصاحبى : ٢١٣ .

ونبتت جوابا وسكنا يسبنى وعمر بن عفرا لاسلام على عمرو^(١)
وقال الأعلام « أفرد يسبنى اكتفاء بخبر الواحد عن الاثنين »،^(٢) ولم يعده ضرورة. فأمن
اللبس هو الذى سوغ مثل هذا.

٢ - ويعد النحاة من ضرائر المطابقة فى التعيين (التعريف والتنكير) الإخبار بالمعرفة عن
النكرة فى باب كان . يقول سيبويه . « ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك
لو قلت : كان رجل منطلقا أو كان إنسان حلييا ، كنت تلبس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون فى
الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدؤا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا
اللبس ، وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة
ضرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من
الكلام ، وذلك قول خدّاش بن زهير :

فإنك لا تبالي بعد حول أطبى كان أمك أم همار

وقال حسان بن ثابت :

كان سيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

وقال أبو قيس بن الأسلت :

ألا من مبلغ حسان عنى أسحر كان طبك أم جنون

وقال الفرزدق :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكر

فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم ينصب السكران ، ويرفع الآخر على قطع وابتداء^(٣)،
ويقول المبرد : « واعلم أن الشعراء يضبطون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ، وإنما
حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شىء واحد » .^(٤) وأنشد ما أنشده
سيبويه ، وزاد عليه قول القطامي :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقف منك الوداع^(٥)

وقد اختلف النحاة حول هذه الأبيات اختلافا شديداً ، وعولج كل بيت منها غير معالجة
الأخر . فبعض النحاة ذهب إلى أن هذا ضرورة ، كما رأينا من سيبويه والمبرد والقزاز

(١) الكتاب : ٣٥٧ / ١ ، والمقتضب : ٣٨١ / ٤ . (٢) تحصيل عين الذهب : ٣٥٧ / ١ .

(٣) الكتاب : ٢٣ / ١ ، ٢٤ . (٤) المقتضب : ٩١ / ٤ .

(٥) السابق : ٩٤ / ٤ .

كذلك^(١). وبعضهم أنشد بعض هذه الأبيات بما يوافق القاعدة؛ فكان المازني يروى بيت حسان « يكون مزاجها عسلا وماءً يريد: وفيه ماء ». ^(٢) وكان الزمخشري يرى أنه « من القلب الذى يشجع عليه أمن الإلباس » ^(٣). وتابعه فى ذلك ابن هشام، وذكر آراء أخرى فى هذا البيت، وأجاز ابن مالك ذلك فى الاختيار بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة^(٤).

وكل هذه الاختلافات مع وجود هذا فى القرآن الكريم فى قراءة عاصم (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً) ^(٥) وقد بسط ابن جنى الشرح فى إجازته^(٦). ولا أود أن أستطرد بذكر ما قيل فى تخريج هذه الأبيات؛ فكل ذلك يعنى شيئاً واحداً، هو إظهار القاعدة سليمة غير مختلة.

والذى أراه أن هذه الأبيات اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية لأمن اللبس فرفع فيها خبر كان من أجل القافية. ويلاحظ أنه فى كل الأبيات لم يأت إلا فى القافية، فنصب النحاة الاسم على أنه خبر، وجعلوا الخبر اسماً، حتى تطرد قاعدة رفع كان للاسم ونصبها الخبر، ولو جاء ذلك على حساب قرينة أخرى هى المطابقة. ولكن إذا علمنا أنهم هم أنفسهم قد سمحوا باطراح قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس، فليس غريباً أن تكون هذه الأبيات من ذلك القبيل.

(هـ) الربط :

الربط من وسائل أمن اللبس فى الجملة العربية، وهو فيها متعدد الأدوات والأساليب. وقد مر بنا ذكر طائفة من إهدار أدواته سهاها النحاة ضرورة، كحذف الفاء التى تربط بين الشرط والجواب. وحذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما، وحذف واو العطف. وهذه كلها من وسائل الربط فى الجملة. ولكن أبرز أدوات الربط فى العربية هو «الضمير»، وهو الأصل - على حد تعبير النحاة^(٧) - فهو الذى يربط جملة الصفة بالموصوف، وجملة الخبر بالمبتدأ، وجملة الصلة بالموصول، وجملة الحال بصاحبه، ويربط التوكيد المعنوى بالمؤكد، وبدل البعض والاشتغال بالمبدل منه، وغير ذلك، وهو - على الإجمال - يربط ما يتصل به بما يعود عليه.

(١) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٣٩، ٤٠. (٢) المقتضب: ٩٢/٤.

(٣) الفصل ٢٦٤. وانظر شرح الفصل، لابن يعيش: ٩١/٧ - ٩٥، والآراء والروايات المختلفة.

(٤) انظر المغنى: ١٩٩/٢، ٢٠٠. وانظر أيضاً: ٨٤/٢، ١٤٩.

(٥) الأنفال: ٣٥. (٦) انظر المحتسب: ٢٧٨/١.

(٧) انظر: المغنى: ١٠٦/٢.

والذى يعيننا هنا أن نتعرض لما ذكره النحاة من « ضرائر » فى الضمير، بوصفه وسيلة ربط فى الجملة ، ويتمثل ذلك فى حذفه فى الموضع الذى لابد من ذكره فيه ، أو إظهار المكنى به عنه فى الموضع الذى يحسن فيه ذكر الضمير، أو عوده على متأخر لفظاً ورتبة .

١ - أما حذف الضمير الرابط ، فإنه يجوز فى مواضع كثيرة . ولكن هناك بعض المواضع عد النحاة حذفه فيها ضرورة . من ذلك ما ذكره القزاز من أنه يجوز للشاعر « الإتيان بالفعل معرى من الضمير، وقبله اسم مرفوع بالابتداء ، والهاء مصممة مع الفعل ، وهو مثل قولك : زيد ضربت ، وهذا لا يكون فى الكلام ، ولكن يكون فى الشعر عند الضرورة . ومنه ما أنشده سيبويه :

قد أصبحت أم الخيا تدعى على ذنبا كله لم أصنع

فرفع كله ، ولا عائد فى أصنع ، فكأنه أراد كله لم أصنعه ، أو كله غير مصنوع . وكذا أنشدوا قول امرئ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوبٌ نسيث وثوبٌ أجر^(١)

برفع الثوب وتعرية نسيث وأجر من العائد ، كأنه يريد : نسيته وأجره . ومثله قول الآخر:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساء ويومٌ نسر

فأضمير الهاء على قول من يجعله مفعولاً على السع ، فكأنه قال : فيوم نساؤه ويوم نسره ومن جعله ظرفاً ، أراد : فيوم نساء فيه ويوم نسر فيه . وكذا قول الآخر :

ثلاثٌ كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود

فأضمير الهاء أيضاً ورفع^(٢) . وإلى ذلك ذهب ابن جنى من قبل^(٣) . وقد قال سيبويه : « ولا يحسن فى الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال فى الأول ، ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من يكون يعمل فيه ، ولكنه قد يجوز فى الشعر ، وهو ضعيف فى الكلام »^(٤) . وأنشد الأبيات

(١) رواية الديران : « فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيث وثوباً أجر » . ويقول الطوسى : « ولو رفعت ثوباً لأصبت ، فضمير الهاء » . ديوان امرئ القيس ١٥٩ . (تحقيق أبى الفضل) .

(٢) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة : ٣٧ ، ٣٨ . وانظر الكتاب : ٤٤ / ١ . والمغنى : ١٥٩ / ٢ .

(٣) انظر الخصائص : ٦١ / ٣ . (٣) الكتاب : ٤٣ / ١ ، ٤٤ .

(٤) السابق نفسه .

السابقة ، وقال بعدها : « فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب » .^(١) وقال القزاز : « وقد أنكر بعض أهل النظر هذا ، ولم يجزه في كلام ولا شعر ، وقال لضرورة في هذا لأن المنصوب بزنة المرفوع ، فلو نصب لم ينكسر الشعر . وقال : كذا يشده أكثر الناس منصوبا . ونحن لاندفع مارواه سيبويه على ثقته وعلمه مع قوله سمعناه من العرب مرفوعا^(٢) . وقد اختار الأعلام رواية الرفع وعلل لها وأخرج بعض هذه الأبيات عن الضرورة^(٣) .

وإذا كانت العرب قد نطقت بهذه الأبيات على الرفع ، وكان الرفع أقوى في جانب المعنى - كما يرى الأعلام - فالذى أراه أن ذلك ليس ضرورة على الإطلاق ؛ لفهم المعنى وعدم اللبس فيه ، وهذا - على أية حال - يقفنا على ربط مصطلح الضرورة بالقاعدة ، لا بالاستعمال وقد « نقل عن ابن هشام أنه أجاز زيد ضربت في الاختيار . » هكذا نقل أبو حيان ، ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار^(٤) . ومن ذلك قراءة ابن عامر (وكل وعد الله الحسنى) ،^(٥) برفع (كل) أى وكلهم والعائد محذوف^(٦) .

٢ - أما استعمال الاسم الظاهر في الربط بدلا من الضمير ، فقد ذهب القزاز والأعلام إلى أنه « ضرورة » ، وضعفه سيبويه ،^(٧) وأنشد الأبيات التى نقلها عنه القزاز .^(٨) على أنها من الضرائر ، وهى قول سودة بن عدى :

لا أرى الموت يسبق الموت شىء
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
وقول الجعدى :

إذا الوحش ضم الوحش في ظلالها
سواقط من حر وقد كان أظهر
وقول الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه
ولا منسىء معن ولا متيسر
ويستعمل ابن جنى ذكاءه المعهود ، فىرى أن سبب قبح هذه الأبيات قد يكون سببا فى حسنها تبعا للتأويل^(٩) . وقال الفارسى : ومن الناس من لا يميز هذا^(١٠) .

ويرى أستاذنا الفاضل على النجدى ناصف أن استعمال الظاهر فى الربط بدلا من الضمير قد يكون بقايا تاريخية لمرحلة من مراحل نمو اللغة وتطورها قبل أن تهتدى إلى

(١) السابق نفسه . (٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) انظر تحصيل عين الذهب : ١ / ٤٤ . (٤) الهمع : ١ / ١٦٧ .

(٥) النساء : ٩٥ . (٦) انظر : المغنى : ٢ / ١٥٩ . وانظر الإملاء : ١ / ١٩٢ .

(٧) انظر الكتاب : ١ / ٣٠ . (٨) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٤١ ، ٤٢ .

(٩) انظر الخصائص : ٢ / ٥٣ ، وما بعدها . (١٠) الهمع : ١ / ٨٧ .

استعمال الضمير في الربط . ويستند في ذلك إلى ربط مراحل تطور اللغة بتدرج الطفل في نموه . والطفل لا يستطيع استعمال الضمير في مراحله الأولى ، ولذلك يستعمل الظاهر مكانه فيحدث « عن نفسه باسمه العلم لا بضمير المتكلم في حداثة عهده بالكلام فيقول مثلا : « فيفى مم » يريد : فيفى تريد أن تأكل » . ويقول سيادته : « ولا نزال نرى في اللغة أنواعا منها (أساليب الربط بغير الضمير) إلى اليوم ، قد تكون بقية من أساليب اللغة في العصر الذى نزع منها أنها كانت فيه خلوا من الضمير . وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر ، ثم الألف واللام » . (١) ويسوق الأبيات التى سلفت شواهد له ، وأبياتا وآيات غيرها منها قوله تعالى ﴿ وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ﴾ . (٢) وقوله تعالى ﴿ الحاقة . ما الحاقة ﴾ (٣) ومنها قول المجنون :

فيارب ليل أنت في كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع^(٤)
وقول عمر بن أبى ربيعة :

كم قد ذكرت لك لو أجزى بذكركم يا أشبه الناس كل الناس بالقمر^(٥)
وما أرانى إلا موافقه فى هذا التفسير الذى يناسب تدرج اللغة وتطورها وفقا للمجتمع الذى تكون فيه .

٣ - وأما عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فقد أجازته النحاة فى سبع مسائل ، هى أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر إلا بالتمييز ، أو يكون مرفوعا بأول المتنازعين العمل ثانيهما ، أو يكون مخبرا عنه فيفسره خبره ، أو يكون ضمير الشأن والقصة ، أو يجزى برب مفسرا بتمييز ، أو يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له^(٦) . والمسألة السابقة هى التى وقع فيها خلاف النحاة فجعله الجمهور ضرورة^(٧) وأجازه الأخفش وابن جنى وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين والعلامة الرضى وابن مالك^(٨) ، وهى إذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعولا به مؤخرا ومن شواهد - وهى كثيرة - قول حسان بن ثابت :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

(١) فلسفة الضمير - (مذكرات لطلبة السنة التمهيدية للعام ١٩٦٨) .

(٢) الواقعة : ٢٧ . (٣) الحاقة : ١ ، ٢ .

(٤) الدرر اللوامع : ١ / ٦٤ . (٥) الديوان : ٢٢٢ .

(٦) انظر المغنى : ١٠٢ / ٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ . (٧) انظر شرح المفصل : ١ / ٧٦ .

(٨) انظر السابق ، وشرح الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه : ٥٩ / ٢ ، ٦٠ .

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

وقد يسط ابن جنى وجهة نظره فى الخصائص، فبين « أن تقدم المفعول قسم قائم برأسه» (١) فإذا تأخر المفعول، وعاد عليه الضمير المضاف إلى الفاعل المتقدم كان الموضع له، وكأن الشاعر حين قال :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم

إنما كان يقصد « جزى عدى بن حاتم ربُّه »، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك . ثم يقول أبو الفتح: « ولاتستكر هذا الذى صورته لك ولايجف عليك، فإنه مما تقبله اللغة ولاتعافه، ولاتبشعه» (٢).

وقد أسلفنا من قبل أن ابن جنى فى هذه المسألة لا يخالف مألوف موقفه من الشعر إذ إنه يعد كل ماجاء فى الشعر ضرورة ولو لم يضطر الشاعر إلى ذلك . والصحيح - كما يقول الأشمونى - « أنه خاص بالشعر لأنه لم يرد إلا فى شعر» (٣) ولاداعى لتأويل النحاة . والذى أوقع الأخفش وابن جنى وغيرهما فى القول بجواز ذلك، هو كثرة الشواهد الشعرية من جانب، والخلط بين الشعر والنثر من جانب آخر. وهذا - على أية حال - من تأثير لغة الشعر فى القواعد العامة.



حصاء هذا الفصل :

عرض هذا الفصل لأنواع « ضرورات الشعر »، وعالجها فى مباحث خاصة على طريقة تخالف طريقة النحاة، وأظهر أن بعض ما قال عنه النحاة إنه « ضرورة » إنما هو من خصائص لغة الشعر، وأوقفنا على أن الذى دعاهم للحكم عليه بذلك هو الخلط بين مستويى الشعر والنثر فى التقعيد. وحاول أن يثبت أن مصطلح « الضرورة» لا يدل على مدلوله الحقيقى، عن طريق التنظير بما فى القراءات القرآنية، والحديث النبوى، والاستعمالات النثرية المختلفة، وأن هذا المصطلح أوجده ظروف المنهج المعيارى الذى اتبعه النحاة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التى عرضنا لها فى الفصل الأول. كما كشف لنا

(١) الخصائص : ٢٩٥ / ١ . (٢) السابق : ٢٩٧ / ١ .

(٣) الأشمونى : ٤٣ / ٢ . وانظر : ٥٩ / ٢ ، ٦٠ .

أن بعض ما قيل عنه إنه ضرورة يمكن أن يكون آثارا تاريخية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة . كما أن بعضها يعد جذورا تاريخية لاستعمالات لهجية معاصرة . وأن عدم تنبه النحاة لتطور اللغة هو الذى دفعهم للحكم عليه بأنه ضرورة . وحاول - كذلك - أن يبين دور القرائن التى تتصافر فى الجملة لأمن اللبس ، وأن أمن اللبس هو الذى يسمح بوجود بعض هذه الظواهر المتعددة الأمثلة ، كما رأينا فى البنية والتضام والعلامة والرتبة والمطابقة والربط . وهذه الظواهر هى التى سماها النحاة ضرورة ، أو اختلفوا فى ذلك على ما رأينا . وأنه لم يكن ممكنا أن تسمح اللغة بوجود هذه الظاهرة إذا كان ثمة إخلال بالمعنى ، أو محاولة الفهم والإفهام التى تشد من كل حدث كلامى بين أبناء البيئة اللغوية^(١) .

وعلى أية حال ، كان ما قدمناه فى هذا الفصل جزءا من موقفنا من تلك الظاهرة التى سميت فى النحو بالضرورة الشعرية . ولعل فى عرض آراء الدارسين المحدثين ما يؤيد ماذهبنا إليه وارتأيناه .

رأى الدارسين المحدثين فيما يسمى بالضرورة الشعرية :

لم يتعرض لدراسة هذا الموضوع كثير من الدارسين المحدثين . وبعض من تعرض له منهم لم يقصد إليه قصدا ، وإنما جاء رأيه فيه عرضا . ولست أعنى بالدارسين المحدثين من عرض للضرورة الشعرية بمفهوم القدماء ، فذكر تعريفاتهم لها ، وتقسيمهم لأنواعها ، واكتفى بعرض نماذج لكل نوع منها بقصد التعريف بها دون علاج لها ، أو إبداء رأى فيها ، وإنما أعنى بالدارسين المحدثين أولئك الذين يضيفون للتقديم رأيا جديدا يكشف منهجه ، أو يصحح مساره ، أو يدعو لإعادة النظر فيه .

ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان الذى لم يعرض صراحة « للضرورة الشعرية » وإنما عرض لنقد المنهج الذى ينتج اتباعه أمثال هذه الظاهرة^(٢) . وقد أخذ على النحاة القدماء أنهم درسوا مجموعة من اللهجات فى نحو واحد « ومن هنا جاءت شدة الاضطراب فى التقسيم إلى شاذ ومطرّد » .^(٣) وعندما ذكر سيادته هذا المصطلح « الضرورة » لم يتناوله إلا على أنه مصطلح

(١) يرى بعض اللغويين أن مهمة السلوك الكلامى ليست مقصورة على توصيل الفكر أو التعبير عنه ، وهم فى هذا يقصدون اللغة فى مفهومها الأعم . ونحن هنا - بالطبع - لانعنى بالحدث الكلامى إلا لونا معينا منه يقوم على وجود ثلاثة أطراف فيه : متكلم ، ومستمع ومعنى يراد توصيله عن طريق اللغة . (انظر : علم اللغة د . محمود السعران : ٨٤ ، ٨٥ ، دار المعارف ١٩٦٢) .

(٢) انظر : منهج النحاة العرب ، د . تمام حسان (حويلات كلية دار العلوم ١٩٧٠) .

(٣) مناهج البحث فى اللغة : ٢٢ .

خاص بمستوى معين لا يعد خطأ، ولكنه « صواب في موضعه وإن لم يسمح به في الاستعمال العام ». (١) وهو يرمى من ذلك إلى وجوب الفصل بين المستويات، لأن « التراكيب الشعرية لا تتفق مع تراكيب اللغة العادية بسبب « الضرورة » وحرية البرتبة وغيرها (٢) ».

ويمكن القول إجمالاً بأنه على أساس فهمنا لمنهج أستاذنا الدكتور تمام واقتناعنا به ، عاجلنا ظاهرة الضرورة الشعرية ، وجعلنا حكم النحاة بالضرورة مظهراً من مظاهر معيارية القاعدة ، كما عاجلنا كثيراً من أنواع الضرورة في ضوء التطبيق لنظريته التي أشرنا من قبل إلى أنه صاحبها ، وهي « تضافر القرائن وإهدار بعضها عند أمن اللبس (٣) ».

وأما أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس ، فإنه الوحيد بين المحدثين الذي عالج « الضرورة الشعرية » في مباحث عقدها لذلك في كتابه « موسيقى الشعر » و« من أسرار اللغة » . وخلاصة رأيه أن الضرورة الشعرية « وصمة وصموا بها الشعر العربي عن حسن نية منهم ». (٤) ويقول « ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف ، أو تصمه بمثل هذه الوصمة . وما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنهم بحثوا الشعر وحده وخصوه ببعض الأحكام التي يجب أن تترك للشعراء وحدهم ، يتخذون منها مايشاءون ويحملون منها مايشاءون ، فإذا شاعت في شعرهم ظاهرة من الظواهر، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة منهم، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعري ». (٥) ويرى أن النحاة لو تركوا التعبير بالضرورة إلى تعبير آخر كأن يقولوا مثلاً : إن الشاعر يحرص على موسيقى شعره كل الحرص ، ولا يعاب بها قد يترتب على تحقيق هذه الموسيقى من مخالفة النظام النثري في الكلمات لكان مثل هذا القول أقرب إلى ما ندعو إليه (٦) . ثم يلخص سيادته رأيه قائلاً : « نحن - إذن - ننظر إلى تلك الضرورات المستقبحة على أنها أثر لأحد الأمور الآتية : خطأ في الرواية ، أو اختلاف اللهجات العربية ، أو الصنعة العروضية . ويجدر بمن يعرض لبحث شواهدنا في ثنايا كتب النحو أن يعالجها في ضوء هذه الأمور الثلاثة ». (٧) ونحن - وإن كنا نوافقه على الأمر الثاني ، على ما سنعرض له في الفصل التالي - لنا موقف آخر مما سماه سيادته الخطأ في الرواية سوف نعرضه في الفصل التالي ، ولا نوافق سيادته كل الموافقة على التفسير الذي قدمه لما سماه الصنعة العروضية ، إذ لم يسق له غير مثال واحد هو قول الشاعر :

لنعم الفتى تعشوا إلى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والحصر

(١) منهج النحاة العرب ، د . تمام حسان : ٥٠ . (٢) السابق : ص ٥١ .

(٣) عالج أستاذنا الدكتور تمام هذه النظرية في كتاب له بعنوان : (اللغة العربية : مبنائها ومعناها) .

(٤) من أسرار اللغة : ٣٢٦ . (٥) السابق نفسه .

(٦) السابق : ٣٣١ . (٧) موسيقى الشعر : ٢٩٩ .

فهو لا يستريح لأن المراد بابن مال هو ابن مالك . ويقدم سيادته لذلك تفسيرين أحدهما : أن الراوى قد ضل السبيل في رواية مثل هذا البيت . وثانيهما أنه يحتمل أن الناظم أنشد البيت جاعلا الاسم مالك مشكلا بالسكون ثم تصرف فيه العرضيون . والتفسير الأول يجعل الصنعة العروضية داخلة تحت « خطأ الرواة » ، والثاني لا يخرج البيت عن « ضرورة » . والتفسير الذى نراه لمثل هذا البيت أنه يخضع لاستعمال الشعر للأعلام على ما رأينا قبل .

وقد كان أستاذنا الدكتور كمال بشر واضحا في بيان رأيه فيما يسمى بالضرورة الشعرية وإن كان لم يعرض له قصدا . يقول « إن الضرورة الشعرية - في نظرنا - ليست من باب الخطأ كما يظن بعض الناس . إنها في رأينا تجيء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التى سموها قاعدة عامة ، أو تجيء على وفاق مستوى لغوى معين . وهذا كله - في نظرنا - صحيح في بابه ، ويعتد به في بابه كذلك ، وهذا يعنى بالضرورة أن له أصلا واقعيا في الحال أو في الماضى ، وهذا مانود إثباته وتأكيده » .^(١) وإنى أوافق سيادته إجمالا على كل ما قاله غير أنى أعترف بأنى لم أفهم تمام الفهم ما يعنيه سيادته بالمستوى اللغوى المعين ، هل يقصد به انفراد الشعر بمستوى خاص ؟ إننى أرجح ذلك لأن النحاة قالوا إن الضرورة بابها الشعر .

وهناك بعض الباحثين الذين نظروا للضرورة على أنها المشجب الذى يعلق عليه كل بيت لا يتفق مع قواعدهم . فيقول أحدهم عن الضرورة إنها : « هذه العلة النهائية للنحاة حين تعيهم الخليل في استجلاب علة منطقية » .^(٢) ويقول آخر عن مذهب الجمهور في الضرورة . « وكأنى بأصحاب المذهب الأول قد وسعوا في مدلول الضرورة ، وأطلقوها دون قيد ؛ لتكون سيفاً مصلتاً ، وسلاحاً يشهرونه في وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريبه فيجدون المخلص في هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير » .^(٣) ومن الواضح أن هذين الباحثين يتفقان في جعل الحكم بالضرورة مهربا للنحاة من تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً سليماً ، وإن كان الباحث يقصر كلامه على رأى الجمهور فحسب . ومدلول قوله - الذى نخالفه فيه - أنه يقبل فهم ابن مالك للضرورة ، وما يترتب عليه من القول بوجود « ضرورة » في اللغة ، وقد رأينا أن ابن مالك لا يلغى وجود الضرورة على الإطلاق . وخلاصة القول أن هذا الباحث يؤمن بوجود ما يسمى ضرورة على مذهب ابن مالك ، ونحن لانفرد في الحكم على هذه الظاهرة بين مارآه ابن مالك ، أو غيره وسوف يتضح رأينا هذا عند تناول السليقة اللغوية في الفصل التالى .

(١) دراسات في علم اللغة : ١١٥ / ٢ . (٢) دراسات في النحو ، د . طه عبد الحميد : ١٦٦ .

(٣) البحث اللغوى عند العرب ، د . أحمد مختار عمر : ٢٧ .

الفصل الرابع
الضرورة الشعرية
في إطار اللغات وتعدد الروايات والسليقة اللغوية

توطئه الفصل :

في هذا الفصل، نتناول ثلاثة مباحث، هي : تعدد اللهجات والضرورة، وتعدد الروايات والضرورة، والسليقة اللغوية والضرورة. وقد يُظن للوهلة الأولى، أن ليس بين هذه المباحث الثلاثة رباط يسوغ جمعها في فصل واحد، ولكن نظرة فيها قليل من أناة وريث، تدرك أن الوشيجة بينها قوية، والعروة وثيقة. ذلك أن بعض ماسماه النحاة ضرورة شعرية كان - كما رأينا في الفصل السابق - استعمالاً لهجياً لقبيلة من القبائل التي اعترف النحاة بفصاحتها. غير أن هذا الاستعمال لم يوافق قاعدة من قواعد النحاة، فآثروا في هذه الحال ألا يعدلوا من القاعدة، أو يفصلوا بين الشعر والنثر، ويجعلوا لكل مستوى من المستويات قواعده الخاصة التي تصف الاستعمالات اللغوية له دون مجاوزة هذا الحد. ولكنهم خلطوا بين اللغة المشتركة التي عليها مدار التقعيد، وبين غيرها من اللهجات المختلفة للقبائل التي تستعمل في المخاطبة اليومية وشئون الحياة، ولم يدركوا أن اللغة المشتركة قد تكونت خصائصها من جزئيات جمعتها من لهجات مختلفة، وأصبحت هذه الجزئيات لبنات في صرح كيان جديد هو اللغة المشتركة، التي نزل بها القرآن الكريم، وقيل بها الشعر، واستعملت في المحافل العامة وأسواق الشعر والخطابة.

ولقد كان النحاة يدركون أن اللهجات العربية تختلف بعضها عن بعض، ومع ذلك درسوها في إطار واحد لم يدركوا خصائصه على الوجه الأمثل، ولذلك كانوا يرجعون بعض استعمالاته إلى لهجاته الأصلية، إما هروباً من تفسيره والتقعيد له وإما رغبة في إباحته والقياس عليه، والنسج على منواله. وحينما وجدوا المادة اللغوية التي كان عليها أكبر العباء في التقعيد، كما سنرى في الفصل الخامس، وهي الشعر، تختلف روايتها من صورة لأخرى، أرجعوا بعض أسباب ذلك إلى اختلاف اللهجات، وقالوا إن الراوي يروي الشعر وفقاً للهجته الخاصة. ووجد بعضهم في تعدد الروايات مهرباً من تفسير ما قيل عنه إنه ضرورة إذ اكتفى بالرواية المطردة مع قاعدته، وخطأً الأخرى. ولما كان القول بأن الراوي يروي حسب لهجته الخاصة ينطوي في جوهره على الإيمان بالسليقة اللغوية التي يرون أن العربي مفطور عليها، ولا يستطيع عنها حولا، ولاها بدلا، كان لامعدل لنا عن بيان مانراه في ذلك، وعلاقة هذا كله بما سماه النحاة ضرورة شعرية، لنقف بعد هذا على حقيقة أمرها. هل هي صواب أو خطأ؟ ثم من الذي يحكم بالتصويب أو التخطئة؟ هل هم النحاة أو أبناء البيئة اللغوية؟ ومن هنا، كانت المباحث الثلاثة التي نتناولها في هذا الفصل.

أولاً : تعدد اللهجات والضرورة الشعرية

جربنا في الفصل السابق على عدم اعتداد كل ما كان لهجة لقبيلة معينة ضرورة، إذا وجد في الاستعمال الشعري . والمعروف أن النحاة لم ينسبوا معظم الاستعمالات اللغوية إلى أصحابها ، ولم يحددوا البيئة اللغوية التي يستقون منها مادتهم العلمية تحديدا دقيقا، غاية الأمر أنهم فضلوا بعض القبائل على بعضها الآخر؛ لأمر تخضع لمعيار ذاتي يختلف من شخص لآخر، وهو الفصاحة . كما كانت محاولة طرد القاعدة النحوية وراء كثير من الأحكام التي أطلقها النحاة على بعض الاستعمالات اللهجية كالرداءة، والضعف، والضرورة وغير ذلك . ولقد كان من الممكن أن يكون هذا التصرف مقبولا لو أنهم قصروا التقييد النحوي على لغة القرآن الكريم وحده بوصفه مثلا للغة المشتركة بين العرب جميعا . ولكن الواقع أننا رأيناهم ينكرون بعض الاستعمالات القرآنية في قراءة الجماعة، فضلا عن القراءات الأخرى، كما رأينا في الفصل الأول ، بحيث لا يمكن أن يفسر هذا السلوك إلا بالولاء للقاعدة وحدها ؛ ومن هنا وجب علينا أن نناقش سلوكهم تجاه اللهجات المختلفة .

اللغة واللهجة واللغة المشتركة :

أصبح من أوليات الدراسات اللغوية ، أن هناك فرقا بين ثلاثة أشياء : اللغة ، واللهجة ، واللغة المشتركة أما اللغة فهي المثل الأعلى الذي يبحث عنه ولا يمكن العثور عليه . « إنها قوة فعالة لا يستطيع تحديدها إلا بالهدف الذي تتجه نحوه . هي حقيقة بالقوة لا تخرج إطلاقا إلى حيز الفعل ، وصورة لاتصل أبدا إلى الاستقرار » .^(١) وهي « الصورة اللغوية المثالية التي تفرض نفسها على جميع الأفراد في مجموعة واحدة »^(٢) . وعلى هذا فاللغة « ظاهرة إستاتيكية » .^(٣) ولذلك قال علماء اللغة « إن اللغة مستودع صامت » .^(٤) وهي « نظام رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية » .^(٥) والوحدات التي تتكون منها

(٢) السابق نفسه .

(١) اللغة . فندريس : ٣٠٦ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية ، د . تمام حسان : ١٨٤ . (٤) السابق : ١٨٥ (نقلا عن فيرث) .

(٥) دور الكلمة في اللغة : ٢٣ . س . أولمان (ترجمة د . كمال بشر)

اللغة أى الجهاز اللغوى المتعدد الأجهزة « هى القسم من أقسام كل جهاز من هذه الأجهزة، كالحرف من الجهاز الأبجدى ، والصيغة من الجهاز الصرفى ، والباب من الجهاز النحوى ، وهلم جرا» .^(١) وهذا التعريف ينطبق على كل لغة .

أما اللهجة فهى « طريقة من طرق الأداء اللغوى يتوخاها المتكلم فى ظل حالة اجتماعية خاصة» .^(٢) وهى ظاهرة ديناميكية» .^(٣) ووحدتها التى تتكون منها هى الجملة المفيدة إفادة تامة،^(٤) بحيث تكوّن « مجموعة الصفات اللغوية التى تنتمى إلى بيئة خاصة ويشارك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة»^(٥) . ودراسة اللغة لايمكن أن تتم إلا عن طريق دراسة اللهجة، وتتكون اللهجات عن طريق عاملين رئيسيين يعزى إليهما تكون اللهجات فى العالم ، وهما :

١ - الانعزال بين بيئات الشعب الواحد .

٢ - الصراع اللغوى نتيجة غزو أو هجرات^(٦) .

ومن المعروف أن كل لغة من لغات العالم تتكون من مجموعة من اللهجات ، بينها جهات شركة فى الكثرة الغالبة فى الكلمات ، ومعانيها ، ومعظم الأسس التى تخضع لها بنية هذه الكلمات ، وتركيب الجمل بحيث يتسنى الفهم والإفهام بين أبناء اللغة الواحدة^(٧) ، كما كان عليه الحال بين القبائل العربية المختلفة ؛ إذ «لم تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية ، بحيث لايمكن التفاهم حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض فى السكنى والجوار»^(٨) .

أما اللغة المشتركة، فهى تقوم « على أساس لغة موجودة ، حيث تتخذ هذه اللغة الموجودة لغة مشتركة من جانب أفراد مختلفى التكلم ، وتفسر الظروف التاريخية تغلب هذه اللغة التى اتخذت أساساً ، وتعلل انتشارها فى جميع مناطق التكلم المحلى المختلفة»^(٩) وهى «لهجة أظهرتها الظروف على اللهجات المجاورة»^(١٠) بحيث تلتقى فيها مجموعة من الظواهر اللغوية التى تيسر اتصال أفراد البيئات المختلفة بعضهم ببعض وفهم ماقد يدور

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٥ .

(٢) السابق : ١٨٣ .

(٣) السابق : ١٨٤ .

(٤) انظر السابق : ١٨٥ .

(٥) فى اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : ١٦ .

(٦) السابق : ٢١ ، وما بعدها . وقارن باللغة بين الفرد والمجتمع : ٥٥ .

(٧) انظر : فى اللهجات العربية : ٢١ ، وما بعدها .

(٨) اللغة : ٣٢٨ .

(٩) العربية : يوهان فك : ٧

(١٠) اللغة : ٣٣٦ .

بينهم من حديث فهمها يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات^(١) ؛ «ولهذا السبب حق لهنرى سويت Henery Sweet أن يقول : إن اللغة الفصحى هى اللغة التى لا يستطيع السامع أن يحكم على المنطقة التى ينتمى إليها متكلمها»^(٢) .

العربية الفصحى هى اللغة المشتركة قبل الإسلام وبعده :

وقد كانت العربية الفصحى فى الجاهلية هى اللغة الأدبية المشتركة بين قبائل العرب وهى التى سميت خطأ « باللهجة القرشية »، وهى «تسمية خاطئة تماما»^(٣)، إذ إنها « لم تكن لهجة قريش وإنما كانت لغة العرب»^(٤) .

وقد استمدت اللغة العربية الفصحى خصائصها من جميع اللهجات العربية الأخرى، لأسباب سياسية ودينية وثقافية واقتصادية مختلفة نتيجة لالتقاءها « فى الأسواق والحج والجامع الأخرى وفى الغارات والحروب، وأيام العرب، والرحلات التجارية»^(٥). وقد بين ابن فارس كيف أن لهجة قريش أفادت من اللهجات الأخرى عن طريق وفود الحج وغيرها فكانت قريش « إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم»^(٦). كما بين ذلك الفارابى فى نصه المشهور، ولذلك كانت هى اللهجة التى ارتكزت على كثير من خصائصها اللغة المشتركة التى يفهمها كل عربى . ويستعملها فى شعره وخطابته، « لينال إعجاب سامعيه ولا يكون موضع سخريتهم وهزئهم»^(٧). فإذا عاد إلى أهله تكلم بلهجتهم ؛ لأن « اللهجة الفصحى لم تكن تدخل فى الحياة اليومية للعربى العادى إلا بمقدار ، وأن اللهجة اليومية لأى عربى كانت لهجة قبيلته الخاصة»^(٨). ومن هنا فإننا نفهم ما وصف به النحاة خلو لهجة قريش من العنونة والكشكشة، والكسكسة، والتلتلة، وغير ذلك من الصفات اللهجية، على أنه وصف للغة المشتركة التى قيل بها الشعر الجاهلى، ونزل بها القرآن الكريم^(٩). وعلى ذلك فإن إنكار الشعر الجاهلى القائم على دعوى أنه لا يمثل اللهجات المختلفة للقبائل العربية^(١٠)، قد بنى أساسا على عدم

(١) انظر : فى اللهجات العربية : ١٦ . (٢) اللغة بين الفرد والمجتمع : ٩١ .

(٣) اللغات السامية : نولدكه : ٧٧ . (٤) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٧ .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٦ . وانظر اللغة بين الفرد والمجتمع : ٧٧، وما بعدها .

(٦) الصاحبى : ٢٣ . (٧) فى اللهجات العربية : ٤٠ .

(٨) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٩ .

(٩) انظر : مجالس ثعلب ١٠٠ . وسر الصناعة : ٢٢٤ / ١ ، ٢٣٥ . والخصائص : ٢ / ٢٢ . والصاحبى : ٢٤ .

(١٠) انظر : فى الأدب الجاهلى، د . طه حسين : ١١١ (ط ٩ دار المعارف) .

إدراك كامل للظروف اللغوية للجزيرة العربية قبل الإسلام، إذ « يمكن للمرء أن يظن أن لغة الشعر كانت على الأقل بالنسبة لمعظم العرب - لغة فنية مصنوعة، وأن بعض القبائل اتخذت لغة القبائل الأخرى لغة للشعر، وأن ذلك كان يناسب الشعراء الرحالة الذين يتكسبون بالفن ». ^(١) وذلك لأن هذا الشعر يستعمل لغة موحدة كما يقول نولدكه، ويجدر بنا أن نشير إلى أن « شعراء العربية اليوم يتكلمون بلهجات متعددة شتى ويعيشون بها في ديارهم وأقطارهم، لكنهم في الشعر يستعملون الفصحى المشتركة، ولسنا مع ذلك ننكر أشعارهم، أو يربينا منها أنها لا تمثل لهجاتهم الإقليمية المختلفة » ^(٢).

خصائص اللغة المشتركة مستمدة من اللهجات المختلفة :

إن اللغة المشتركة التي بها نزل القرآن الكريم ^(٣)، وقيل بها الشعر الجاهلي لم تنشأ من فراغ، وإنما استمدت خصائصها من اللهجات المختلفة في أرجاء الجزيرة العربية. « فهي لغة فنية قائمة فوق اللهجات، وإن غدتها جميع اللهجات » ^(٤). والدليل على ذلك أن القرآن الكريم اشتمل على استعمالات لهجية لهذه القبائل المتعددة تختلف قلة وكثرة حسب شيوع الاستعمال في اللغة المشتركة. وقد قام أحد الباحثين الجادين بإحصاء يبين عدد استعمالات كل لهجة في القرآن، ويعيننا منه أن القرآن الكريم بوصفه ممثلاً للغة الأدبية المشتركة، قد وردت فيه استعمالات لقبيلة تميم، والحجاز، وقريش، وأسد، وقيس، ونجد، وهذيل، والمدينة، ومكة، وطىء، وعقيل، واليمن، وسليم، وكنب، وحمير، وكنانة، وربيعة، وسفلى مضر، وكلاب، وبكر بن وائل وعامر، وتهامة، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، وعذرة، وديبر، وبنى مالك، والعالية، وضبة، وهوازن، وبلعنبر، وكعب، وبنى القين، وغنم، وبنى صباح، وهمدان، وفقعس، وبرابر مكة وسودانها، وبنى الصعدات، والحيرة، وأكلوني البراغيث ^(٥)، ولخم، ونجران، وفزارة، وأزد السراة، وحوران، وكندة، وغسان، وأزد عمان، والنخع، ويربوع، وخثعم، وزيد وبنى الهجيم، ومراد، والأزد، وجذام، وحنيفة، والأنصار، وهجر، وعكل، وغطفان، وتيم، والعرب العاربة ^(٦). وبمجموعها أربع وستون لهجة تجمع بين لهجات الأماكن والقبائل وهي تهدم

(١) اللغات السامية : ٧٥. وانظر : ضحى الإسلام : ٢ / ٢٥٤، ٣٥٣ .

(٢) لغتنا والحياة د. عائشة عبد الرحمن : ٥٠. (٣) انظر : في اللهجات العربية : ٤١ .

(٤) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان : ١ / ٤٢ (ترجمة د. النجار) .

(٥) هذه تسمية لللهجة وليست تسمية لأصحابها، وقد سهاها ابن مالك « يتعاقبون فيكم ملائكة » وقد حكى بعض النحاة أنها لغة طي، وقال بعضهم إنها لغة أزد شنوءة. (انظر الأشموني : ٢ / ٤٨) .

(٦) انظر : لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل، للدكتور علم الدين الجندى (حوليات كلية دار

العلوم ١٩٦٠ - ١٩٧٠)

قائمة الفارابي المشهورة . « والملاحظ أن هذه اللهجات الفصحى تقرب إلى كل لهجة عربية فتكون أدنى إليها من غيرها من اللهجات . وإنما كانت قريبة منها ، لأن بعض عناصر تركيبها ملاحظ فيها . فالفصحى لكونها لغة العرب جميعا تم نموها في المجتمع العربي في عمومها لا في قبيلة بعينها ، وتقبلت في نموها عناصر من جميع اللهجات حتى بدت قريبة إلى كل لهجة »^(١) .

ومعنى ما تقدم أن الشعر - كذلك بوصفه مستوى من مستويات اللغة المشتركة - كانت تتردد فيه أصداً هذه اللهجات المختلفة ، لا على أنها من لهجة الشاعر الخاصة ، بل على أنها من عناصر اللغة المشتركة ، التي تتكون جزئياتها من استعمالات لهجية متنوعة . وعلى هذا فإنه لا يصح الاعتماد على الشعر في تصوير خصائص لهجة ما تصويراً كاملاً . وغاية الأمر أنه يمكن لنا أن نعرف جزئية من جزئيات الاستعمال العام لل لهجة ما عن طريق الشعر ، ولا يتعين أن يكون الشاعر الذي جاء في شعره هذا الاستعمال اللهجي من القبيلة صاحبة هذا الاستعمال . ولعل هذا يفسر لنا ذلك التضارب الذي نجده في كتب اللغة والنحو؛ إذ نجد شاعراً من قبيلة يقع في شعره استعمال لهجة أخرى ، وهو في الحقيقة لم يعتمد إليه ، إلا أنه سائغ في عرف اللغة المشتركة ، كما استعمل أبو النجم وهو من قبيلة عجل مانسب إلى بكر بن وائل من تسكين عين الثلاثي المكسورة ، في قوله :

لو عُصِرَ منها المسك والبان انْعَصِرَ^(٢)

ولعل هذا يفسر لنا اختلاف نسبة اللهجة إلى قبيلتين أو أكثر ، إذ تنسب مرة إلى قبيلة الشاعر ، ومرة أخرى إلى القبيلة التي تسرب هذا الاستعمال منها إلى اللغة المشتركة .

وجود استعمال لهجي في اللغة المشتركة :

ليس معنى ما تقدم أن كل استعمال لهجي في الشعر أياً كان نوعه ، يعد من خصائص اللغة المشتركة ؛ إذ إن الشاعر لا يستطيع مهما بلغ من الخلق في إجادة اللغة الأدبية المشتركة أن يتخلص تماماً في شعره من تأثير لهجته الخاصة ، ولا بد أنه كان يتسرب بين الحين والآخر إلى شعره بعض خصائص لهجته اليومية ، التي يستعملها في حياته العادية مع أبناء قبيلته . وقد يكتب لهذا الاستعمال اللهجي الخاص الشيوع والانتشار ، فيصبح من خصائص اللغة المشتركة ، وقد يقتصر استعماله على هذا الشاعر وحده ، فيبقى موسوماً بالتفرد ، وعدم

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : د . تمام حسان : ٦٢ .

(٢) انظر : تحصيل عين الذهب ، للأعلم الشتمري : ٢ / ٢٥٨ . وشرح شواهد الشافية للبغدادى : ١٦ .

الشيوع . وبهذا نستطيع أن نفسر بعض الظواهر المنفردة التي ليس لها نظائر كثيرة في اللغة الأدبية المشتركة . وأمثال هذا النوع ماخرجت عليه بعض القراءات القرآنية التي وصفت بالشذوذ ، وما وصفه النحاة بأنه ضرورة شعرية .

وهذه الظاهرة ، وأعنى بها اجتماع استعمالات من لهجات مختلفة في كلام عربي واحد ، قد أولاهما ابن جنى اهتماما كبيرا ، فعقد لها عدة فصول في خصائصه ، وتناولها في أماكن مختلفة^(١) ، وضرب لها أمثلة متعددة كقول يعلى الأزدي :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشتاقان له أرقان

« فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو في أخيلهو وتسكين الهاء في قوله : له ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة » .^(٢) فتفسير هذا أن الشاعر وجد هذين الاستعمالين في اللغة المشتركة التي ينظم بها شعره ، ولكن النحاة لعدم اطلاعهم على جميع خصائص اللغة المشتركة ، اعتدوا قول هذا الشاعر في تسكين هاء له من أشد الضرورة^(٣) ، مع ورود قراءات قرآنية بها :^(٤) (ونادى نوح ابنه وكان في معزل)^(٥) وقوله تعالى : (إن الإنسان لربه لكنود)^(٦) .

من أجل ذلك لا يصح التسليم بكل ما قال عنه النحاة إنه ضرورة ؛ لأن الذي دفعهم إلى ذلك - فضلا عن منهجهم في تفضيل بعض اللهجات على بعضها الآخر ، كما رأينا في الفصل الأول^(٧) - هو عدم اطلاعهم على كثير من الاستعمالات اللغوية للغة المشتركة . وقد هاجمهم ابن مالك لهذا السبب نفسه ثمانى وعشرين مرة^(٨) في كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح » ، وكذلك الشهاب الخفاجى في شرحه لدرة الغواص^(٩) . ومن قبل هاجمهم ابن جنى ، واتهمهم بأنهم « ضعف نظرهم ، وخفت إلى تلقى ظاهر هذه اللغة أفهامهم » ، لأنهم جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم ، على « أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركت » .^(١٠) وهذه اللغات التي تداخلت فتركت ، هى الخصائص التي تتكون من مجموعها اللغة المشتركة .

(١) انظر : الخصائص : ٣٧٠ / ١ ، ٣٧٤ ، ٣٨٥ . (٢) السابق : ٣٧٠ / ١ . وانظر المحتسب : ٢٤٤ / ١ .

(٣) انظر : المقتضب : ٣٩ / ١ ، ٢٦٧ . (٤) انظر : المحتسب : ٣٢٢ / ١ والجمع : ٥٩ / ١ .

(٥) سورة هود : ٤٢ . (٦) العاديات : ٦ .

(٧) وانظر أيضا : المفاضلة بين اللهجات في النحو ، د . محمد عيد (حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠) .

(٨) انظر على سبيل المثال صفحات : ١٢ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٦٥ ، ٢١٦ .

(٩) انظر على سبيل المثال ، صفحات : ٣٧ ، ٤٩ ، ١٠٤ .

(١٠) الخصائص : ٣٧٥ / ١ .

اللهجات في «الضرورة الشعرية» :

لا نريد أن نعيد هنا ما أوضحناه في الفصل الأول من موقف النحاة من القبائل المختلفة . وسوف يكون حديثنا هنا تطبيقاً لما قرروه هم أنفسهم من أن اللهجات على اختلافها حجة ، ولا يجوز رد إحدى اللهجات بلهجة أخرى^(١) ، بناء على أن هذه الخصائص اللهجية مظهر من مظاهر اللغة المشتركة التي قبلها العرف اللغوي ، وأقربها . وعلى هذا ، فلسنا نوافق سيبويه في وصفه إحدى اللهجات بقوله : « وهذه لغة رديئة . » إنما هو غلط^(٢) ، وقوله « وهو قليل خبيث »^(٣) أو قوله « وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز يحققون نبىء وبريئة وذلك قليل رديء »^(٤) أو قول ابن جني : « وهذه لغة شاذة^(٥) » أو قوله عن بعض اللهجات : إنها « لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة »^(٦) أو قول ابن الأنباري : « فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب »^(٧) أو قول السيوطي عن بعض اللهجات إنها « لغة قليلة^(٨) » . كما لا نوافق ابن جني على أنه يجوز للعربي أن يستعمل لهجة أخرى إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فحسب^(٩) . فقصر ذلك على الاحتياج للشعر أو السجع غير مقبول من وجهة النظر اللغوية ، لأنه ما دامت هذه الاستعمالات من خصائص اللغة المشتركة ؛ فلا يجوز حظر استعمالها في مواضع ، وإباحتها في مواضع أخرى . وكذلك لا نوافق بعض الباحثين في قوله : « والواجب إهدار هذه اللهجات التي تكلم بها قوم بأعيانهم ، فقد عد القدماء ما جاء من نظائرها لحناً^(١٠) » ، لأن الذي أُملي على بعض القدماء قولهم بهذا إنما هو محاولة طرد القاعدة ، ولأننا ينبغي ألا نتابعهم معصوبى العيون في كل ما قالوه ، ولأن دراسة اللهجات أمر له خطره في كشف أسرار اللغة .

لقد نظر النحاة إلى اللغة على أنها وحدة واحدة ، ولم يفرقوا بين اللغة المشتركة ولم يفرقوا — كذلك — بين الشعر والنثر ؛ ولذلك أباحوا في المسألة الواحدة صرفاً أو نحواً عدة أوجه ، لا يمكن تفسيرها إلا على أنها لهجات وفدت على اللغة المشتركة ، وأهمل النحاة حينئذ إرجاع كل استعمال إلى أصل لهجته ، ولم يبينوا ما إذا كان هذا الاستعمال أو ذاك استعمالاً عاماً أى قبلته اللغة المشتركة ، وأصبح جزءاً من خصائصها ، أو خاصاً بمعنى أن قائله ينفرد به ولم

(١) انظر الخصائص : ١٠ / ٢ . (٢) الكتاب : ٢٨٧ / ٢ .

(٣) السابق : ١٩٤ / ١ . (٤) السابق : ١٧٠ / ٢ .

(٥) سر الصناعة : ٢٢٢ / ١ . (٦) السابق : ٥١ / ١ .

(٧) الإنصاف : ٤٢٣ / ٢ . (٨) الهمع : ٥٩ / ٢ .

(٩) انظر الخصائص : ٣٧٢ / ١ ، ١٢ / ٢ .

(١٠) دراسة نظرية تطبيقية في علمي الصرف والعروض : القسم الأول : ٧٢ د . محمد بدوي المختون .

تقبله اللغة المشتركة ، بل أخذوا يعللون مثل هذه الاستعمالات بتعلات لاتصدق في كثير من الأحيان، كأن يذكروا للعلّ تسعة استعمالات هي: لعل ، ولعن ، ولغن ، ورعن ، وعن ، ولغل ، وغل ، وعل ، ويعللوا هذا بكثرة الاستعمال^(١).

ولكنهم - مع ذلك - يحاولون أحيانا رد الاستعمال إلى لهجته - دون بيان ما إذا كان عاما أو خاصا أيضا - فيصرحون حينما باسم أصحاب هذه اللهجة، ويكتفون حينما بالقول بأنها «لغة»؛ وذلك حينما يكون في هذا الاستعمال مخالفة لقواعدهم، كما فعلوا في قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

حيث أعمل (ما) مع تقدم خبرها على اسمها^(٢). وهذا ينقض قاعدة لديهم وهي أن وجوب تقديم الاسم على الخبر في هذا الباب شرط لرفع الاسم ونصب الخبر، فقالوا حينئذ عن قول الفرزدق إنه شاذ . ، وقيل غلط سببه أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر. وقيل مؤول^(٣). وقيل نصب على الحال لأنه صفة لبشر. وقيل ظرف والتقدير: وإذا ما مكانهم بشر أى في مثل حالهم.^(٤) ونسب المبرد نصب (مثلهم) إلى النحويين ، ووصفه بأنه خطأ فاحش وغلط بين^(٥). وكان الواجب عليهم أن يصححوا القاعدة بدلا من كل هذا الاضطراب، أو يضعوا قاعدة جزئية، وخاصة أن شعر الاستشهاد كله لا يمثل إلا لهجة واحدة هي اللغة الأدبية المشتركة.

من هنا نجد أن تصریحهم أحيانا بنسبة اللهجة، أو قولهم بأن تعبيراً للهجة كان سلاحا ذا حدين، أحدهما يعنى أن هذا خارج عن نطاق اللغة الفصحى، ويكفى الاختصار فيه على السماع. يقول ابن يعيش « وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بنى أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث ». ^(٦) والآخر يعنى أن هذا استعمال عربى فصيح يجوز القياس عليه لأن « كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ». ^(٧) والذي دفع إلى هذا التناقض هو فقدان المنهج المحدد، والاعتماد على الأمور الذاتية، والخصومة والجدال بين النحويين من جانب ورعاية اطراد القاعدة من جانب آخر .

وإذا نحينا اللجاجة والذاتية في دراسة اللغة، ونظرنا إلى اللغة من خلال اللغة نفسها لا من خلال القواعد، فإننا نجد كل ما كان لهجة استعمالا سائغا مقبولا، معترفا به من أبناء

(١) انظر : الإنصاف : ١/ ١٣٧، ١٣٨ .

(٢) انظر : الأشموني : ١/ ٢٤٨ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) شرح الشواهد اللغوية : ١/ ٢٤٨ (الأشموني) .

(٥) انظر المقتضب : ٤/ ١٩١ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٦٧ .

(٧) المزهري : ١/ ١٥٣ .

البيئة اللغوية التي قيل فيها النص ، ولم تعترض عليه . وإذا كان في الشعر؛ فهو من خصائص اللغة المشتركة ، وإن أهمله النحاة لأن الشعر مستوى من مستويات اللغة الأدبية المشتركة ، وعلى ذلك سوف نجد ما قال عنه النحاة إنه ضرورة مقسم من هذه الزاوية إلى قسمين نسبه إلى أصحابه ، وقسم اكتفوا بالقول عنه بأنه لهجة أو - على حد تعبيرهم - « لغة » ، دون أن يصرحوا بأصحاب هذه اللغة أو اللهجة ، وهذه نماذج من كلا النوعين :

أولاً : نماذج لهجية مما نسبوه إلى أصحابه :

١- إلحاق الفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مثني أو جمعاً عده بعض النحاة ضرورة^(١) وذلك لهجة يقول سيبويه . « وإعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك . . . وهي قليلة »^(٢) ويعبر عن هذه اللغة بأنها لغة « أكلوني البراغيث » . وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة^(٣) ، وهم « حى من اليمن »^(٤) وبعض النحاة أنكر هذه اللغة^(٥) .

٢- حذف واو الجماعة من الفعل ، والاكتفاء عنها بالضممة لهجة لبعض العرب « وهي في هوازن وعلياً قيس »^(٦) .

٣- إسكان وسط الثلاثي المكسور والمضموم عده المرزبانى ضرورة^(٧) ، « وهي لغة بكر ابن وائل وأناس كثير من تميم »^(٨) .

٤ - عدم حذف حرف العلة من الفعل الناقص المجزوم . « الجمهور على أنه يختص بالضرورة ، وقال بعضهم إنه يجوز في سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب »^(٩) وإنما ثبت في الجزم على لغة طيء^(١٠) ، وبعض بنى عبس وبعض بنى حنيفة^(١١) .

٥ - تسكين عين (مع) قيل عنه إنه ضرورة . « وفي التسهيل إنه لغة ربيعة ، وقيل إنه لغة بنى تميم »^(١٢) .

-
- (١) انظر : مايحوز للشاعر في الضرورة : لوحة ٦٢ . (٢) الكتاب : ٢٣٦/١ . وانظر شرح المفصل : ٨٧/٣ .
(٣) شرح الأشموني : ٤٨/٢ .
(٤) حاشية الصبان على الأشموني : ٤٨/٢ .
(٥) انظر مايحوز للشاعر في الضرورة : ٦٢ .
(٦) معاني القرآن للفراء : ٩١/١ . وانظر المجمع : ٥٨/١ .
(٧) انظر : الموشح : ١٤٧ .
(٨) الكتاب : ٢٥٧/٢ .
(٩) المجمع : ٥٢/١ . وانظر اللسان : ٣٨٤/٢٠ .
(١٠) انظر : الموشح : ٣٣ .
(١١) انظر : معاني القرآن ، للفراء : ١٦١/١ .
(١٢) شرح درة الغواص ، للشهاب الخفاجي : ٥٢ .

٦- تسكين الواو والياء من هو وهى لغة قيس وأسد^(١) .

٧- تشديد الواو والياء من هو وهى لغة همدان^(٢) .

٨- إبدال السين تاء ، عده القزاز ضرورة مثل قول الشاعر :

ياقاتل الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات^(٣)

ويقول السيرافى : إنها فى خير والنضير^(٤) ، وبعضهم قال إنها فى بنى تميم^(٥) .

٩- إسكان هاء الضمير فى الوصل لغة أزدالسراة^(٦) .

١٠- نقل حركة الحرف الأخير فى الوقف إلى ما قبله عده المبرد ضرورة^(٧) . وهو فى لهجة «بعض بنى تميم من بنى عدى»^(٨) .

١١- الجزم بأن ، يرى النحاة أنه ضرورة ، و« ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللحيانى عن بنى صباح من ضبة»^(٩) .

١٢- إسكان أواخر الكلمات بإسقاط العلامة الإعرابية لغة بن تميم^(١٠) . وعلى وفاقها جاءت قراءة أبى عمرو بن العلاء .

١٣- إثبات ألف أنا فى الوصل من لغة تميم وبعض قيس وربيعة^(١١) .

١٤- إسكان عين جمع المؤنث التى حقها أن تفتح لغة لبعض قيس^(١٢) .

١٥- حذف النون من (مِنْ) من لهجة خثعم وزبيد^(١٣) .

١٦- إبدال الياء ألفا فى سائر الكلام ، فتقول فى أعطيت : أعطات ، وفى دُهِى دُها ، عده بعض النحاة ضرورة^(١٤) ، وهو لهجة طيء^(١٥) .

(١) انظر الجمع : ٦١/١ . واللسان : ٣٦٨/٢٠ .

(٣) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٨٠ . وانظر النوادر : ١٠٤ . (٤) انظر : شرح السيرافى : ١/٢٣٩ .

(٥) انظر : تفسير القرطبي ٣٩ (الشعب) وانظر سر الصناعة : ١/١٧٢ .

(٦) انظر الخصائص : ١/٣٧٠ . والمحاسب : ١/٣٢٣ . (٧) انظر : الكامل : ٢/١٦١ ، ١٦٢ .

(٨) الكتاب : ٢/٢٨٧ . (٩) المغنى : ١/٢٩ .

(١٠) انظر المحاسب : ١/١٠٩ .

(١١) انظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢ . ١ والقرطبي ٢٤٦٤ (الشعب) .

(١٢) انظر المحاسب : ١/٥٦ . (١٣) انظر فى اللهجات العربية : ١٣٥ .

(١٤) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٨١ ، ٨٢ .

(١٥) انظر السابق . والإنصاف : ٥٤ . وشرح شواهد الشافعية : ٤٨ .

١٧ - إبدال الواو ألفاً في سائر الكلام كذلك مثل : ترقوة وعرقوة، فيقال فيها : ترقاة وعرقاة « وحكى أن ذلك لغة طيى أيضاً »^(١) وعليه جاء قول الشاعر :

بنيتى سيدة البنات عيشى ولا نأمن أن نمتى

١٨ - إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف عده بعضهم ضرورة^(٢) ، وهو لهجة بنى سعد^(٣) .

١٩ - تصحيح عين مفعول الثلاثى الأجوف بعده المبرد ضرورة^(٤) ، وهو من لغة تميم^(٥) .

٢٠ - فك المدغم، يعده النحاة ضرورة وهو من لغة أهل الحجاز^(٦) .

ثانياً : نماذج لهجية ما لم ينسب إلى أصحابه :

١ - حذف الياء من آخر الاسم المنقوص من غير المنون ، مثل قول خفاف بن ندبة :

كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللتين عصف الإثمد

عده سيبويه ضرورة . « وقال الجوهري : هذه لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام . فيقولون في المهتدى : المهتد ، كما يحذفونها مع الإضافة »^(٧) .

٢ - الإشباع في الاسم والفعل لم يعده صاحب اللسان ضرورة ؛ إذ « قال أبو بكر : العرب تصل الفتحة بالألف ، والضممة بالواو ، والكسرة بالياء »^(٨) وقال ابن فارس عن الاختلاف في الزيادة نحو أنظر وأنظور : « وكل هذه اللغات مساة منسوبة إلى أصحابها »^(٩) وجعل ذلك مظهراً من مظاهر الاختلاف في لغات العرب .

٣ - الجزم بـلّو، عده بعضهم ضرورة ، وقيل « بل هو لغة لقوم فيطرد عندهم في الكلام »^(١٠) .

(١) انظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٨٢ . وشرح شواهد الشافية : ٤٨ .

(٢) انظر الهمع : ١٥٧/٢ . وشرح شواهد الشافية : ٢١٥ ، ٢١٦ .

(٣) انظر الكتاب : ٢٨٨/٢ . وشرح الشافية : ٢٨٧/٢ . (٤) انظر المختضب : ١٠١/١ ، ١٠٢ .

(٥) انظر سيبويه : ٣٦٣/٢ . والمنصف : ٢٨٦/١ . (٦) انظر الخصائص : ٢٩٥/١ . وما بعدها .

(٧) اللسان : ٣٠٣/٢٠ (يدى) وانظر شرح السيرافي : ٢٢٦/١ .

(٨) اللسان : ٣١٢/٢٠ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ . (٩) الصاحبى : ٢١ ، ٢٢ .

(١٠) الهمع : ٦٤/٢ . وانظر المغنى : ٢١٤/١ .

٤ - إهمال أن وعدم النصب بها . قال عنه ثعلب : « هذه لغة تُشبه بها^(١) » . وعده الفراء من قبل « صوابا »^(٢) .

٥ - حكى اللحياني عن بعض العرب أنهم ينصبون بَلَسْمَ ، وقال في شرح الكافية إن النصب بها لغة^(٣) . وجزم به السيوطي^(٤) .
٦ - في قول الشاعر:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج

« قال الدماميني في شرح المغنى : إن فتح اللام إتباعا لفتح الفاء ضرورة ، وهو من عدم الاطلاع فإنه بفتحتين لغة أصلية فيه »^(٥) .

٧ - حكى بعض النحاة أن صرف جميع ما لا ينصرف لغة لبعض العرب^(٦) .

٨ - إسقاط حركة الإعراب من الاسم المنقوص « أجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال إنه لغة فصيحة »^(٧) .

٩ - في الذى والتى لغات ، منها تشديد الياء فيها أو حذفها . « قال أبو حيان : ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر ، فمذهبه فاسد ، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة »^(٨) .

١٠ - ويقولون الخامى والسادى ، للخامس والسادس . وقد عد بعضهم ذلك ضرورة « والسادى : السادس فى بعض اللغات »^(٩) وتقول « جاء فلان خامسا وخاميا ؛ وسادسا وساديا وساتاً »^(١٠) .

١١ - استعمال (الأشر) أفعال تفضيل بدلا من (شر) « قال الجوهري : إنها لغة قليلة »^(١١) .

١٢ - حذف الواو والياء من (هو ، هي) لغة^(١٢) حكاها الكسائي^(١٣) .

-
- (١) مجالس ثعلب ٣٩٠ . وانظر الضرائر : ٢٧٢ .
(٢) معانى القرآن ، للفراء : ١٣٦ / ١ .
(٣) الأشموني : ٨ / ٤ . وانظر المغنى : ٢١٧ / ١ .
(٤) انظر : حاشية الصبان على الأشموني : ٨ / ٤ .
(٥) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجى : ٣٧ .
(٦) انظر : الخصائص : ٩٦ / ٢ . والهمع : ٣٧ / ١ .
(٧) الهمع : ٥٣ / ١ .
(٨) الهمع : ٧٢ / ٢ ، ٨٣ . وانظر الإنصاف : ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
(٩) اللسان : جـ ٩٩ / ١٩ . وانظر : جـ ٣٨٤ ، ٣٨٣ / ٢٠ . (١٠) إصلاح المنطق ل ، ابن السكيت : ٣٠١ .
(١١) شرح درة الغواص : ٦٤ .
(١٢) انظر الهمع : ١٦ / ١ .
(١٣) انظر اللسان : ٣٦٦ / ٢٠ .

١٣ - إثبات الياء في تثنية «يد» و«دم»، فيقال فيها يديان ودميان . عده بعض النحاة ضرورة^(١) . وهو لغة لبعض العرب تعامل يداً على أنها اسم مقصور فتقول فيها يداً مثل فتى وتثنيها على هذا: يديان^(٢) .

١٤ - تحريك عين فُعَل بالضم كقوله :

وفي الأكف اللامعات سُورُ

قال عنه سيبويه إنه ضرورة^(٣) ، وكذلك ابن جنى والرضى . ^(٤) وقد « حكى أبو زيد : رجل جواد وقوم جود وجود^(٥) . قال : ورجل قول من قوم قول^(٥) .

١٥ - إبدال تاء التانيث هاء وإسكانها في الوصل لغة لبعض العرب حكاهما الفراء^(٦) .

وإذا كان في إهمال نسبة هذه اللهجات إلى أصحابها ، أو التردد أحياناً في نسبتها بين قبيلتين ، داعية إلى التشكك في أمر هذه اللهجات ، فإننا نؤكد أنها صحيحة ، وأنها تمثل استعمالات لهجية مختلفة ، سواء نسبت إلى أصحابها أم لم تنسب ، ولكننا في الوقت نفسه نرى أن هذه الاستعمالات اللهجية ما دامت قد وجدت في الشعر فهي مظهر من مظاهر اللغة المشتركة ، وأن النحاة قد قصرت قواعدهم عن شمولها فوسموها بالضرورة . والدليل على ذلك ورود هذه الاستعمالات الموسومة بالضرورة في القرآن الكريم وقراءاته المتعددة التي وسعت أربعاً وستين لهجة مختلفة من اللهجات العربية ، وبعض أصحاب هذه القبائل ممزجاً أبعدهم النحاة عن دائرة الاستشهاد . ولذلك حينما فوجئوا بوجود ظواهر لهجية لهذه القبائل في القراءات القرآنية لم يتورعوا عن الطعن في هذه القراءات ، وعدوا ما جاء فيها ضروره أحياناً ، فوقعوا بذلك في تناقض مؤداه القول بالضرورة في غير الشعر ، وفي القرآن الكريم نفسه . وهذا ماسوخ لنا أن نعد الضرورة مظهراً من مظاهر المعيارية فيما سبق ، وأن نصف هذا المصطلح بأنه خال من المدلول الحقيقي له .

الضرورة والقراءات القرآنية :

سوف نكتفى هنا بإيراد نماذج من تلك التي حكم عليها النحاة في الشعر بأنها ضرورة وثبتت مقابلها من القراءات القرآنية ما يناظرها في الاستعمال^(٧) :

(١) انظر شرح المفصل ، لابن عيش : ١٥١ / ٤ . (٢) انظر السابق ، ولسان العرب ٣٠٢ / ٢٠ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٦٩ / ٢ . (٤) انظر : شرح شواهد الشافية : ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) شرح شواهد الشافية : ١٢٢ . (٦) انظر : شرح شواهد الشافية : ١٢٢ .

(٧) ما أهملت فيه الإشارة إلى اسم المصدر ، فهو من كتاب المحتسب لابن جنى .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١ -	سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم وهر تيرى فلا تعرفكم العرب	قراءة أبى عمر : (يعلمهم الكتاب) ١٠٩ / ١ البقرة : ٢٩ . وقراءة الحسن (أو يحدث لهم ذكراً) ساكنة الثاء ٥٩ / ٢ طه ١١٣ .
٢ -	إذا اعوججن قلت صاحب قوم	قراءة أبى عمرو : (فتوبوا إلى بارئكم) ١٠٩ / ١ البقرة : ٥٤ . أبوزيد : (بلى ورسلنا لديهم يكتبون) ١٠٩ / ١ الزخرف ٨٠ .
٣ -	كان سبيئة من بيت لحم يكون مزاجها غسل وماء	قراءة عاصم (وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) ٢٧٨ / ١ الأنفال : ٣٥ .
٤ -	فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح	قراءة الحسن : (مُتَّكَاء) بزيادة ألف ٣٩٩ / ١ يوسف : ٣١ .
٥ -	فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأُم ولا أب	قراءة الحسن (أو يعفو الذى) ساكنة الواو ١٢٥ / ١ البقرة : ٢٣٧ . وقراءة طلحة بن سليمان (أن يحيى الموتى) ٣٤٢ / ٢ القيامة : ٥٠ .
٦ -	كان أيديهم بالقاع القرق	قراءة أبى عمرو (ثانى اثنين) ٢٨٩ / ١ التوبة : ٤٠ .
٧ -	وما كل مبتاعٍ ولو سلفَ صفقه	قراءة أبى عمرو (فى قلوبهم مرض) ساكنة الراء ٥٣ / ١ البقرة : ١٠ . وقراءة ابن محيصن (أمانة نعاسا) بسكون الميم ٢٧٣ / ١ آل عمران : ١٥٤ .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
٨-	ألا لا بَارَك اللهُ فى سهيل إذا ما الله بَارَك فى الرجالِ	قراء أبى عبد الرحمن البيهقي (فأنا أول العبدین ٢٢/٢٥٧ الزخرف : ٨١ . وقراءة مالك بن دينار (فاقعدوا مع الخلفين) بغير ألف ١/٢٩٨ التوبة : ٨٣ . وقراءة أبى رجاء (وأطعموا الفَنيع) ٢/٧٢ الحج ٣٦ . وقراءة طلحة بن مصرف (وهذا مَلَحٌ أجاج) ٢/١٩٩ فاطر : ١٢ .
٩-	الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطفُ	قراءة ابن أبى إسحاق والحسين ، ورويت عن أبى عمرو (والمقيمي الصلاة) بالنصب ٢/٨٠ الحج : ٣٥ .
١٠-	من حيثما سلكوا أدنو فأنظور	قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسيقين) ١/٢٥٨ الأعراف : ١٤٥ .
١١-	ومن يتَّقْ فإن الله مَعَهُ ورزق الله مؤتاب وغاد	قراءة أبى عبد الرحمن السلمى (ألم تُر إلى الملائكة ساكنة : ١/٢٢٨ البقرة : ٢٤٦ . وقراءته أيضا (ألم تر كيف فعل ربك) ساكنة الراء ٢/٣٧٣ الفيل : ١ .
١٢-	مشين كما اهتزت رماح تسفَّهت أعاليها مر الرياح النواسمُ	قراءة أبى العالية : (لاتنفع نفسا إيمانها) بالتاء ١/٢٣٦ وشواهد التوضيح ٨٥ الأنعام : ١٥٨ .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١٣-	لما رأى أن لادعاه ولاشبع	قراءة الحسن (بخمسة آلاف) ١ / ١٦٥ آل عمران : ١٢٥ . وقراءة الأعرج ومسلم بن جندب وابن الزناد (ياحسرة على العباد) ساكنة الهاء ٢ / ٢٠٨ يس : ٣٠ .
١٤-	بكى بعينك واكف القطر ابن الحواري العالى الذكر	قراءة الأعمش : (واستوت على الجودي) خفيف ١ / ٣٢٣ هود : ٤٤ .
١٥-	قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع	قراءة يحيى وإبراهيم والسلمي (أفحكم الجاهلية يبغون) بالياء ورفع الميم ١ / ٢١٠ المائدة : ٥٠ .
١٦-	إن الفقير بينا قاض حكم أن ترد الماء إذا غاب النجم	قراءة الحسن (وبالنجم هم يهتدون) ٢ / ٨ النحل : ١٦ .
١٧-	لولا فوارس من قيس وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	قراءة طلحة (فإمّا تَرَيْن) ٢ / ٤٢ مريم : ٢٦ .
١٨-	قد كنت عندك حولا لاتروعنى فيه روائع من إنس ولا جان	قراءة الزهري (والدواب) خفيفة الباء ٢ / ٧٦ الحج : ١٨ .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١٩-	مثل القنفاذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجر	قراءة طلحة بن مصرف (وقالوا أساطير الأولين اكتبها) ١١٧/٢ الفرقان: ٥.
٢٠-	مثل الفراخ نتفت حواصله	وقراءة على وابن عباس والسلمى والشعبى (قُدروها تقديرا) البحر المحيط ٣٩٧/٨ الإنسان: ١٦.
٢١	فقلت له عطار هلا أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج	قراءة أبى جعفر (قل رب احكم بالحق) ٧٠/٢ الأنبياء: ١١٢.
٢٢-	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر	قراءة ابن محيصن والزهرى (أنذرتهم) ٢٠٥/٢ يس: ١٠. وقراءة يحيى والأعرج وشيبة وأبى جعفر وصفوان بن عمرو (إذا متنا) بغير استفهام ٢٨١/٢ ق: ٣.
٢٣-	على ما قام يشتمنى لثيم كخنزير تمرغ فى دمان	قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) ٣٤٧/٢ النبأ: ١.
٢٤-	فما بقيت إلا الصدور الجراشع	قراءة الحسن وأبى رجاء والجحدري وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق (لا ترى إلا مساكنهم) ٢٦٥/٢ الأحقاف: ٢٥.

	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
٢٥-	أبا الموت الذى لا بد أنى ملاقٍ لا أبالك تخوفينى	قراءة نافع (قال أتحاجونى) الأنعام: ٨٠ و(أفغير الله تأمرونى) الزمر: ٦٤ القرطبي: ٢٤٧٥، ٥٧٢٠ (الشعب).
٢٦-	بلال خير الناس وابن الأخير	قراءة أبى قلابه (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) ٢٩٩/٢ القمر: ٢٦.
٢٧-	فاذهب فما بك والأيام من عجب	قراءة حمزة الزيات، وإبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) الإنصاف: ٢٧٢ النساء: ١.
٢٨-	فرججتها بمزجة زجّ القلوّص أبى مزاده	قراءة ابن عامر: (قَتْلُ أولادهم شركائهم) شرح السيرافى ٢٤٦/١ الأنعام: ١٣٧.
٢٩-	كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثلثين عصف الإثم	قراءة حفص والجماعة: (من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا) الكهف: ١٧.

هل لنا بعد ذلك أن نعد هذه الاستعمالات التي لها نظائر في القراءات القرآنية ضرورة ؟ وهل لنا أن نخطئ هذه القراءات كما فعل بعض النحاة ، أو نقول عنها إنها أيضا ضرورة ؟

إن عدم عناية النحاة وجامعي اللغة باللهجات ، وخصائص كل منها على حدة ، وعدم تحديد مستوى اللغة المدروسة هو الذى دعاهم إلى هذا المسلك الذى ناقشناه فى الفصل الأول . « وهذا ما جعلنا نحس دائما بفجوة فى معلوماتنا عن اللغة العربية ، ونعجز عن فهم بعض النصوص العربية التى وردت عفوا فى ثنايا الكتب ، والتى عللها علماء اللغة بما يسمونه الشذوذ . وما كان يملأ هذه الفجوة ، ولا يوضح تلك الأمثلة الشاذة - كما يسمونها - إلا معرفتنا بتلك اللهجات العربية الأخرى . ومن هنا نلمس كم أتعبنا هؤلاء العلماء وأضاعوا علينا من الفوائد » .^(١) لأنهم جمعوا اللغة من مستويات مختلفة دون تحديد ، فسألوا الصبيان والمجانين والمخلطين^(٢) ، ومن الشعر والنثر والاستعمالات اليومية واللغة الأدبية وغير ذلك . لقد قرروا أن اللغات كلها حجة ، وأن ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وأن القرآن الكريم يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ، وأن الدراسات النحوية واللغوية لم تقم إلا لخدمة القرآن الكريم ، ثم هم مع ذلك يعدون ما جاء من هذه اللهجات مخالفا لقواعدهم ضرورة - كما رأينا - ويصفون بعض القراءات القرآنية بالشذوذ ، وقد حاول ابن جنى - مثلا - أن يخرج كثيرا من هذه القراءات على أبيات تعد من الضرورة و ، لم ينف عن هذه الأبيات صفة الضرورة ؛ فوقعوا فى تناقض معيب .

والذى نخلص إليه فى ضوء ما أسلفنا ، أن ما جاء فى الشعر مما عده النحاة ضرورة ، ليس إلا خصائص لهجية تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة التى تغذيها جميع اللهجات ، فأصبحت بذلك جزءا منها . وقد قصرت قواعد النحاة عن شمولها ، فنسبوها إلى أصحابها حيناً ، واكتفوا بالقول بأنها « لغة قوم » حيناً آخر ، هروبا من عدم اتساقها مع القاعدة التى يريدون لها الاطراد . وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة ، ولم يستطع التخلص منه . وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه . فأما مقال الشاعر لينشده فى الأسواق العامة التى كانت تعقد لهذا الغرض ، وليسمعه مستمعون من قبائل متعددة ، وما نال شهرة خاصة كالمعلقات وغيرها ، وما جاء من شعر المختارات كالمفضليات والأصمعيات مثلا ، فينبغى أن يقبل بكل ما فيه من خصائص على أنه يمثل اللغة الأدبية المشتركة ، ولا يكون هناك معنى لإرجاع ظاهرة فيه إلى قبيلة

(١) اللغة والنحو، د. حسن عون : ٤٤ .

(٢) انظر : الخصائص : ٧٨/١ ، والمزهر : ٨٤/١ (ط صبيح) .

معينة أو لهجة خاصة إلا التنبيه على مصدرها فحسب ، لا على أنها يجب أن تخرج عن إطار اللغة الفصحى . وأما ما جاء في شعر المناسبات القبلية المحددة كالترقيص والمداعبات - وأغلب ذلك من الرجز الذى لم يقصد - فهو الذى يمكن أن تلتبس فيه بعض مظاهر اللهجة التى قيل بها ، على أن تكون هذه الخصائص اللهجية نفسها خاصة بمستوى الشعر إن لم تؤيدها استعمالات نثرية . وبذلك ، نرفض حكم النحاة بالضرورة على ما قيل عنه إنه « لغة » لأمرين :

أولهما : أن هذا الاستعمال قد يكون من خصائص لهجة معينة ، ولكنه تسرب إلى اللغة الأدبية المشتركة وقبلته وصار بذلك جزءا من تكوينها العام .

ثانيهما : أن هذا الاستعمال قد يكون من خصائص لهجة معينة ولم تقبله اللغة المشتركة فتفرد به الشاعر ، ولا يصح حينئذ أن نفرض لهجة على أخرى ، أو نردها بها على أنه - فوق هذا كله - لا يصح الاعتماد على الشعر في تصوير لهجة من اللهجات لانفراده بنظام خاص في بعض صيغته وتراكيبه .

ثانياً : تعدد الروايات في شواهد « الضرورة »

في معالجتنا السابقة لأنواع الضرورة الشعرية ، لم نعرض قط للروايات المختلفة المطردة مع القاعدة ، لأن الرواية التى تتفق مع القاعدة النحوية لا تحتاج إلى معالجة من وجهة النظر النحوية . وقد قدمنا - فى الفصل الأول - أن من مظاهر المعيارية رفض بعض الروايات وتفضيل بعضها الآخر عليها ، إذ إن المحافظة على اطراد القاعدة هى التى تملئ قبول هذه ، ورفض تلك .

وقد كان لتعدد الروايات دور كبير فى توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وكان فى كثرتها فى الشاهد الواحد ملاذ للكثير من النحويين ، من بعض الأحكام التى لا يرتونها ، وحتى بدا كل فريق وكأنه يقعد للغة تختلف عن التى يقعد لها الآخر ، وكأن رفض إحدى الروايات يخرجها من اللغة ، ويجعل النحوى فى حل من أن يفسرها أو يأبى لها .

أسباب تعدد الروايات فى الشعر :

إن أسباب تعدد الروايات فى الشعر عامة تكاد تنحصر فى ثلاثة : تغيير الشعراء لبعض ما يقولون من شعر ، وتغيير الرواة لبعض ما يروون ، وتغيير النحاة لبعض ما يستشهدون به من الشعر . وسوف نتناولها على هذا الترتيب .

أولاً - تغيير الشعراء :

كان بعض الشعراء لا يقول قصيدته دفعة واحدة ، وإنما كان « يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا ، وزمناً طويلا ، يردد فيها نظره ، ويقلب فيها رأيه ، اتهاماً لعقله ، وتتبعاً على نفسه ، فيجعل عقله زمناً على رأيه ، ورأيه عياراً على شعره ، إشفافاً على أدبه ، وإحرازاً لما خوله الله من نعمته . وكانوا يسمون القصائد الحوليات ، والمقلدات ، والمنقحات ، والمحكمات » .^(١) ويروى عن زهير « أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين ،

(١) البيان والتبيين ، للجاحظ : ٧/٢ (ط ٢ سنة ١٩٣٢ تحقيق حسن السندوبى) .

فكانت تسمى حوليات زهير، لأنه كان يحوك القصيدة في سنة^(١). وكثر حديث الشعراء عن معاناتهم في طلب القوافي، وتقويمهم لشعرهم، وكثرة نظرهم فيه بالثقيف^(٢). وكان ذو الرمة يراجع بعض قصائده ويزيد فيها منذ قالها حتى توفي^(٣). «ومن هنا وجدنا رواية أكثر القصائد لا تثبت على ترتيب واحد، فقد ينشد الشاعر شعرا لرواياته وأحبائه أول الأمر لثلاثين سنة، ثم يزيد عليه، لاسيما إذا ذكره أحباؤه بشيء غفل عنه، وربما بدل بعض أبياته بعد ذلك بأخرى لم يسمعها ذووه الأولون، فتختلف الرواية عن الشاعر، ولا يأبى الشاعر نفسه أن يعترف بأن كل ذلك من بنات أفكاره»^(٤).

وما يقال عن ترتيب الأبيات وإنشاء بعضها، يقال - أيضا - عن الألفاظ، فإن الشاعر قد يستبدل بأحد ألفاظه لفظا يراه أنسب لما يريد، والذين يمارسون الفن الشعري يعرفون أن الشاعر - أحيانا - قد يكتب كلمة ما، وهو لا يريد لها تماما ولكنه يثبتها وهو على نية النظر فيها حين يفرغ من شحنته الشعورية، حتى لا يعترض التفكير فيها تمحدر الفيض الشعري، ولعل وضوح المعنى في نفسه أحيانا يوهمه بأن هذه الكلمة تؤدي ما يريد، فكأنه - كما يقول ابن جني - «لعلمه بأنس غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا، ولا جشم إلا أما، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنس به، إلا أنه قد استرسل واثقا وبنى الأمر على أن ليس متلبسا»^(٥) حتى ينهبه إليه بعض ذويه وخلصائه، أو عائليه وشائثيه، فيصلح ما ظنه واضحا. وما تزال الروايتان لبيت النابغة المشهور موجودتين، وأولاهما:

وبذاك خبرنا الغراب الأسود

زعم البوارح أن رحلتنا غدا

والأخرى التي أصلحها:

وبذاك تعاب الغراب الأسود^(٦)

زعم البوارح أن رحلتنا غدا

وكذلك قول الفرزدق:

بحاصب كنديف القطن منشور

مستقبلين شمال الشام تضر بنا

على زواحف تزجي مخها رير

على عمائنا تلقى وأرحلنا

(١) الخصائص: ٣٢٤/١.

(٢) انظر: قول سويد بن كراع العكلي، وعدى بن الرقاع العاملي، وغيرهما في البيان والتبيين: ١٠/٢، وما بعدها. والخصائص: ٣٢٦/١، وما بعدها.

(٣) انظر الأغاني: ٦٧٦٠ (الشعب).

(٤) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٦١/١، ترجمة النجار.

(٥) الخصائص: ٣٩٣/١.

(٦) انظر: طبقات فحول الشعراء، لابن سلام: ٥٥، ٥٦. والشعر والشعراء، لابن قتيبة: ١٥٧/١. والموشح: ٤٥، ٤٦.

فلما ألحوا عليه قال :

على زواحف تزجيها محاسير

يقول ابن سلام : « ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول » .^(١) ومعنى ذلك وجود الروايتين معاً ، وقد أشار السيوطي إلى هذه اللمحة ؛ إذ قال « كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض . وقد سئلت عن هذا قديماً ، فأجبت باحتيال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا ، ومرة كذا » .^(٢) ومن هنا تتعدد الروايات .

ثانياً - تغيير الرواة :

كان للرواة دور كبير في تعدد الروايات ، فقد كانوا يغيرون بعض ما يروون عمداً ، أو سهواً ، أو خطأ ، أو - كما قال بعضهم - لاختلاف لهجاتهم . وكل يروى حسب لهجته .

(أ) أما التغيير المتعمد ، فقد كان لإصلاح الشعر . يقول خلف : « وقد كان الرواة قديماً تصلح أشعار الأوائل » .^(٣) ويقول ابن مقبل « إني لأرسل البيوت عوجاً فتأتى الرواة بها قد أقامت » .^(٤) وكان رواة الفرزدق يعدلون ما انحرف من شعره . وكان رواة جرير يقومون ما انحرف من شعره وما فيه من السناد^(٥) . ولذلك وجد في تاريخ الرواية ما سمي : « بالرواة المصلحين للشعر » .^(٦) وقد شمل تغيير الرواة لبعض الشعر من أجل إصلاح معناه وضع لفظ مكان لفظ ،^(٧) ووضع بيت أو شطر من بيت مكان آخر^(٨) ، وقد تبقى الكلمة الأصلية ، والكلمة الجديدة فترويان معاً ، وتتعدد الروايات .

(ب) وأما طرود السهو والنسيان ، فهو أمر بشري يصيب كل إنسان ، والراوى بشر ، يعرض له من حالات النشاط والوفور ما يجعله مستجمعاً لكل ما يلقى إليه ، فلا يتفلسف منه شىء ، ويعتريه من عوارض الملل والفتور وشواغل الحياة ما يصرفه عما يسمع ، ويجعله غير آبه له ، فيضطر بعد ذلك إلى استكمالها ، فيضع لفظاً مكان أخرى نسيها أو سها عنها . وقد كان بعض الشعراء يخشون من مثل هذه الحالات فيحرصون على كتابة شعرهم : « قال ذو الرمة لعيسى بن عمر : اكتب شعري ، فالكتاب أحب إلى من الحفظ ، لأن الأعرابي ينسى

(١) انظر : طبقات فحول الشعراء ١٦ ، ١٧ وقارن بالموشع ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢) الاقتراح : ٢٩ ، ٣٠ . (٣) العمدة : ١٩٣/٢ .

(٤) مجالس ثعلب : ٤١٣ . (٥) انظر : الأغاني ٢٥٦/٤ - ٢٥٨ .

(٦) انظر : مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية .

(٧) انظر نماذج لذلك في النوادر / ٤٠ والموشع ١٢٦ ، ١٢٧ . والعمدة : ١٩٣/٢ .

(٨) انظر نماذج لذلك في عيار الشعر ١٢٤ - ١٢٥ والموشع ٣٧ ، ٨٣٨ .

الكلمة وقد سهر في طلبها، ليلته، فيضع في موضعها كلمة في وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لا ينسى، ولا يبدل كلاما بكلام»^(١). ويقول ابن طباطبا: «وربما وقع الخلل في الشعر من جهة الرواة والناقلين له، يسمعون الشعر على جهة ويؤدونه على غيرها سهواً، ولا يتذكرون حقيقة ما سمعوه منه»^(٢). وتبقى الروايتان معا.

(ج) وأما الخطأ فقد يكون مرده إلى عدم الوضوح السمعي من الراوى أحياناً، أو عدم الوضوح النطقي لدى من يأخذ عنه، فتلتبس بعض الكلمات، بحيث تختلط كلمتان معا في كلمة واحدة، أو تنفصل كلمة واحدة إلى كلمتين، مثل قول كعب الغنوي:

فقلت ادع أخرى وأرفع الصوت جهرة لعلّ أبى المغوار منك قريبُ

فإحدى روايات (لعلّ أبى) هي (لعا لأبى)^(٣). وقول العجاج:

فقد رأى الرءون غير البطل أنك يامعاويا ابن الأفضل^(٤)

يقول عنه الأعلام: «يحتمل أن تكون الياء من قوله: يا ابن الأفضل ياء معاوية ووقع في الكتاب هكذا غلطاً»^(٥). وقول امرئ القيس:

نطحنهم سلكى ومخلوجة كرك لا مين على نابل^(٦)

يقول عنه ابن جنى: «فهذا ينشد على أنه ماتراه: كرك لامين أى ردك لامين وهما سهبان على نابل . . . ويروى أيضاً على أنه كُرّ كلامين أى كرك كلامين على صاحب النبل^(٧)». وقول المثقب العبدى:

أفاطم قبل بينك متعبنى ومنعك ما سألت كأن تبينى^(٨)

يرويه الأصمعى «ما سألت كأن تبينى» ويرويه ابن الأعرابى «ماسألتك أن تبينى» ويعقب ابن جنى على هاتين الروايتين بقوله: «رواية الأصمعى أعلى وأذهب في معانى الشعر^(٩)». ورواية الديوان: «كرك لأمين» وغير ذلك من النماذج التى تتعدد فيها الروايات لهذا السبب.

(١) الحيوان للجاحظ: ٤١/١. والعمدة: ١٩٤/٢، مع اختلاف في اللفظ طفيف.

(٢) عبار الشعر: ١٢٤. (٣) انظر: النوادر: ٣٧.

(٤) انظر الكتاب: ٣٣٤/١. والهمع: ١٨٤/١. والدرر: ١٥٩/١.

(٥) تحصيل عين الذهب: ٣٣٤/١. (٦) انظر: ديوان امرئ القيس: ٢٥٥.

(٧) الخصائص: ١٦٦/٣، ١٦٧. (٨) انظر: المفضليات: ٨٨/٢.

(٩) الخصائص: ١٦٧/٣.

أما الخطأ بسبب التصحيف فهو أكثر، وأشهر من أن نسوق له أمثلة. ومن طريف ما يروى في ذلك تهكم الأصمعي على الزبادى الذى قرأ عليه يوما هذا البيت:

أغنيت شأنى فأغنوا اليوم شأنكم واستحقوا في لقاء الحرب أو كيسوا

فصحف فقال: «أغنيت شأنى». ولم يجد الأصمعي غير أن يرد عليه في سخرية قائلا: «فأغنوا اليوم تيسكم»^(١). ولذلك كان القدماء لا يثقون بعلم من يأخذ عن الصحف وينسبونه إليها، حطا من شأنه وتعريضا بعدم الثقة بعلمه، وبذلوا جهودا مضنية في تنقية اللغة من مثل هذه التصحيفات. ولكن طريقة الرسم الإملائي التي كانت تسمح بإعطاء أكثر من صورة للكلمة الواحدة، لكل صورة منها معنى قد يستقيم به الشعر معنى ووزنا، قد أفسحت المجال واسعا أمام اختلاف الروايات وتعدددها^(٢) على الرغم من حرص العلماء، وتعقبهم لمظاهر هذا التصحيف، والخطأ في الرواية عموما، وقد أفردوا لذلك المؤلفات^(٣).

(د) وأما اختلاف الروايات لتعدد اللهجات، فإن العلماء يقررون أن الرواة كانوا يروون الشعر لا بالطريقة التي أنشده الشاعر بها، ولكن بلهجتهم الخاصة، فيقول ابن ولاد إن «الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذهبها فيما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد»^(٤). ويقول ابن هشام - كما نقل عنه السيوطي في المزهرة والاقتراح - «كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها، ومن ههنا كثرت الروايات في الأبيات»^(٥). ويقول البغدادى: «وربما روى البيت الواحد من أبياته (يقصد سيبويه) أو غيرها على أوجه مختلفة ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها. ولاضير في ذلك، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحا فيه ولا غضاظة»^(٦).

(١) انظر أخبار النحويين البصريين للسرياني: ٦٧.

(٢) انظر: ضحى الإسلام: ٢/ ٢٧٤، واللغة بين المعيارية والوصفية: ١٤٠.

(٣) انظر: التنبيهات على أغاليط الرواة لعل بن حمزة البصرى تحقيق عبد العزيز اليمنى الراجكوتى (٤١ ذخائر العرب دار المعارف) والتنبيه على حدوث التصحيف (مخطوط بدار الكتب ٨٨٦ أدب تيمور) وانظر نماذج للتصحيف في الخصائص: ٢/ ٣٦٧، ٣/ ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٢. والمزهرة للسيوطي: ٢/ ٢٢٢ (صبيح).

(٤) الانتصار لابن ولاد: ١٨ (مخطوط ٦٠٥ نحو تيمور بدار الكتب المصرية).

(٥) المزهرة: ١/ ١٥٤. والاقتراح ٣٠ (مع اختلاف طفيف) (٦) الخزائن: ١/ ٣٠.

الدكتور أنيس شارحاً قول ابن هشام السابق ، والذي يبدو أن البغدادى نقله ولم ينسبه إليه : « وكما يسرت القراءات على العامة من العرب نطق القرآن الكريم بما تستطيعه ألسنتهم ، وبما يوافق لهجاتهم ، كان من الطبيعي - أيضاً - أن ينطقوا الآثار الأدبية نطقاً يوافق ألسنتهم وما جبلوا عليه من لهجات ، لأن تلك الآثار الأدبية ، وإن كتبت بلغة الخاصة ، شاع تداولها بين العامة ، وتغنوا بها ، واعتزوا بها اشتملت عليه من جمال الأسلوب والمعاني ، فلم تكن في تداولها وقفاً على الخاصة من العرب ، بل كان يتلقفها العامة أيضاً بشغف كبير ، ويروونها في أغانيهم ومجالسهم ، وإن لم يفهموا الكثير منها . وإذا تصورنا تلك القبائل المتعددة اللهجات تردد الآثار الأدبية في أغانيها ومسارماتها أدركنا بسهولة أن لابد من وقوع بعض الاختلاف في النطق . فلما جاء عصر تدوين اللغة ، وأخذ الرواة عن قبائل عدة ، جاءتهم أشعار الشاعر الواحد بروايات عدة في بعض النواحي . هذا هو معنى قول ابن هشام »^(١) .

ومقتضى كلام ابن ولاد وابن هشام والبغدادى والدكتور إبراهيم أنيس الإيمان بالسليقة اللغوية التي لا يمكن أن تتبدل ، وهذا ما لا نوافق عليه ، لأننا نخالفهم في مفهوم السليقة اللغوية كما سنرى فيما بعد .

وقبل أن نبين ما نراه في هذه المسألة ، يجمل بنا أن نعرض بعض الأمثلة التي نسبت إلى العرب مختلفة في إنشادها ؛ وهذا - بالطبع في رأى العلماء - راجع إلى اختلاف اللهجات :

١ - يقول سيبويه : « وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى »^(٢)

ويقول : « وقد قال بعض العرب :

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشارى »^(٣)

في المرة الأولى تنشداً كلمتا (عمة وخالة) بالنصب ، وفي الثانية بالرفع .

٢ - يقول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب : هو منى درج السيل . أى مكان درج السيل من السيل . قال الشاعر (وهو ابن هرمة) :

أنصب للمنية تعترهم
رجالى أم هم درج السيل »^(٤)

بنصب كلمة (درج) ثم يقول : « وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون :

(١) في اللهجات العربية : ١٥٣ . (٢) الكتاب : ٢٩٣ / ١ .

(٣) الكتاب : ٢٩٥ / ١ . (٤) الكتاب : ٢٠٧ / ١ .

رجالى أم هم درج السيول^(١)

أنصب للمنية تعترهم

برفع كلمة (درج)

٣- يقول سيبويه : « ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجه ، بعضهم يقول وهو قول عمر بن معد يكرب :

الحرب أول ماتكون فتية تسعى بيزتها لكل جهول

... وبعضهم يقول . الحرب أول ماتكون فتية . . . وبعضهم يقول : الحرب أول ماتكون فتية^(٢) .

٤- جاء في الكتاب « . . . وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني :

يادرا مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأبد
وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا وما بالربع من أحد
إلا أوارى لأياما أئينها والنوى كالحوض بالظلمة الجلد

وأهل الحجاز ينصبون^(٣) . وذكر سيبويه أمثلة أخرى من القرآن والشعر ينشدها الحجازيون بالنصب وينشدها التميميون بالرفع^(٤) .

٥- ومن ذلك هذان البيتان : قول الشاعر :

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا^(٥)

وقول الآخر :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبا إلا ببين غرابها^(٦)

أنشدهما سيبويه ثلاث مرات في كتابه ، مرة بنصب (سابق وناعب)^(٧) ومرتين بجرهما^(٨) ، وينسب ذلك إلى إنشاد العرب .

ويلاحظ على هذه الأمثلة أن المظهر الوحيد لاختلاف الإنشاد فيها إنما هو في العلامة الإعرابية فحسب ، وهذا مناسب إلى العرب على أنه اختلاف لهجات ، ويلاحظ كذلك أن سيبويه - وقد اعتمدنا عليه وحده في تصوير هذا ، لثقة العلماء به ، ولأنه عاش في عصر

(١) الكتاب : ٢٠٧ / ١ . (٢) الكتاب : ٢٠٠ / ١ .

(٣) الكتاب : ٣٦٤ / ١ . (٤) الكتاب : ٣٦٥ / ١ .

(٥) نسب هذا البيت مرتين : إلى زهير : ٨٣ / ١ ، ٤١٨ . ومرة إلى صرمة الأنصارى : ١٥٤ / ١ .

(٦) نسب هذا البيت أيضا مرتين : للأخوصى الرباحى : ٨٣ / ١ ، ١٥٤ . ومرة إلى الفرزدق : ٤١٨ / ١ .

(٧) انظر الكتاب : ٨٣ / ١ . (٨) انظر الكتاب : ٤١٨ ، ١٥٤ / ١ .

الاستشهاد - لم ينسب هذا الاختلاف إلى قبيلة بعينها ، إلا مانسبه إلى بنى تميم والحجازيين من وجوب نصب المستثنى المنقطع فى الأسلوب التام غير الموجب عند الحجازيين ، ورفع على البدل عند التميميين ، ويلاحظ كذلك أن اختلاف العلامة الإعرابية لا يغير من موسيقى البيت شيئاً ، ولا من قافيته . غير أن سيويوه لم يبين لنا كيف كان الحجازيون ينشدون هذا البيت :

ويلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس
وقول الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل والمراح
إلا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح

وقول الآخر :

لم يغذها الرسل ولا أيسارها إلا طرى اللهم واستجزارها
وقوله :

عشية لاتغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا المشرقي المصمم

هل كانوا ينصبون الكلمات التى وضعنا تحتها خطوطاً ، أو يبقونها مرفوعة حتى تنسجم القوافى ؟ لقد اكتفى سيويوه بقوله : « وأهل الحجاز ينصبون »^(١) بعد ذلك هذه الأمثلة .

وأغلب الظن أنهم كانوا يبقون على هذه الكلمات مرفوعة من أجل القافية وكانت « لغاتهم وسجاياهم التى فطروهم الله عليها » لاتأبى عليهم ذلك بدليل ما أسلفناه من أن اللغة الأدبية المشتركة قد تكونت خصائصها من اللهجات العربية المختلفة ، فكان العربى بذلك يستعمل فى شعره لغة فيها استعالمات لهجية للهجة أخرى ، ولا يصعب عليه ذلك ولا يعجزه . ومادامت اللغة الأدبية المشتركة لغة يفهمها الجميع ويستطيع الشعراء والخطباء المختلفو القبائل واللهجات قول الشعر والخطابة بها ، فلماذا يعجز الرواة وحدهم عن رواية الأشعار بلهجتها وهى اللغة الأدبية المشتركة ؟

ونضيف إلى ذلك أن تنفيذ بعض اللهجات فى الشعر يخل بالوزن ويذهب به كزيادة السين أو الشين على كاف المخاطبة فى كسكسة هوازن وكشكسة ربيعة^(٢) ، وإلا فكيف كان ينطق هذا البيت بطريقة الكسكسة أو الكشكسة ، وهو قول الشاعر :

(١) انظر الكتاب : ٣٦٥ / ١ ، وما بعدها .

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١٠٠ ، ١٤١ . وسر الصناعة : ٢١٧ / ١ . والصاحبى ٢٤ .

سوى أن عظم الساق منك دقيق

فعيناك عيناك وجيدك جيدها

لقد كانت إحدى رواياته :

فعيناك عيناها وجيدش جيدها سوى أن عظم الساق منش دقيق(١)

فهل تستطيع رواية أخرى لراو من أهل الكشكشة أن يرويه على الكشكشة التي يزداد فيها بعد الكاف شين فيقول مثلا :

فعيناكش عيناها وجيدكش جيدها سوى أن عظم الساق منكش دقيق

ويستقيم له الوزن وموسيقى البيت؟

إننى بناء على ذلك أزعّم أن الرواة كانوا يروون الشعر بلغته التي قيل بها، وهى اللغة الأدبية المشتركة التي قدمنا أنها كانت لغة العرب جميعا، بدليل أن ماوصفت به اللهجات الأخرى من الكشكشة والعننة والتلتة والاستنطاء وغير ذلك من الصفات اللهجية لم يرد لنا فى الروايات التي قيل إنها تمثل اللهجات والأمثلة التي وردت من ذلك قليلة محصورة^(٢). وأما ما ورد من الاختلاف فى العلامة الإعرابية فهو نوع من اطراحها عند أمن اللبس، وقد ظنه النحاة لهجات مختلفة، فأخذوا فى تعليل أوجهها بناء على أن للعلامة الإعرابية كل الدلالة على المعنى^(٣). وأما ماورد منسوبا إلى بنى تميم والحجازيين من الاختلاف فى العلامة الإعرابية فى بعض التراكيب فهو من خصائص اللغة المشتركة بدليل ورود الاستعمالين فى القرآن الكريم، إذ قرئ قوله تعالى (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)^(٤) بنصب اتباع ورفعها^(٥). غير أن القافية فى الشعر تحدد أحيانا أحد هذين الاستعمالين كما فى الأبيات السابقة.

وإذا كان اطراح قرينة العلامة الإعرابية لا يمثل اختلاف اللهجات، وإذا كان النحاة - أيضا - لم يوردوا لنا أمثلة غيرها تثبت تعدد الروايات وفقا لاختلاف لهجات الرواة، فإن ما قالوه إذن - يصبح دعوى ما نزال مفتقرة إلى دليل، ويصبح ما قلناه فى هذا المجال هو الصحيح حتى يثبت عكسه .

(١) انظر : سر صناعة الإعراب : ٢١٧/١ .

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١٠١ ، ١٤١ . وسر الصناعة : ٢١٥ / ١ ، ٢١٦ .

(٣) انظر : مبحث العلامة الإعرابية ، فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(٤) سورة النساء : ١٥٧ . (٥) انظر الكتاب : ٣٦٥ / ١ .

ثالثاً - تغيير النحاة :

ليست هناك حدود فاصلة بين النحاة والرواة ، فقد كان مفهوم النشاط الثقافي في ذلك العصر لا يعرف التخصص . وغاية الأمر أن أحدهم يغلب عليه فرع من فروع هذه الثقافة فيشتهر به ؛ وعلى ذلك ماقلناه عن الرواة ينطبق على النحاة ، وإنما نعني بتغيير النحاة للشواهد الذي تكثرت به الروايات ، ذلك التغيير الذي وقع بسبب قاعدة نحوية . وقد كان ذلك يأخذ اتجاهين أحدهما : تغيير إلى ما يخالف القاعدة ، ليعرفوا كيف يكون مجراه متى وقع في شعر . وهذا النوع قليل جداً ، ولكنه في الوقت نفسه يدل على أنهم كانوا يدركون أن التراكيب الشعرية تختلف عن غيرها . وثانيهما : تغيير إلى ما يوافق القاعدة ؛ وهذا منطقي منهم وكثير غالب وأحياناً يكون التغيير النحوي تطبيقاً لوجهة نظر تفتق عنها قياس النحوي ؛ فيجيز في في المسألة الواحدة وجهاً أو أوجهها مختلفة ، وهو يرى لكل وجه تفسيراً ، وهذا بالطبع يخالف المنهج السليم في دراسة اللغة . « وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوي أنها تجوز على بعد في القياس فربما غير الرواية » .^(١) وعلى أية حال كان هذا سبباً من أسباب تعدد الروايات ، وهذه نماذج مختلفة لذلك :

١ - جاء في نوادر أبي زيد في التعقيب على بيت لجريز وهو :

ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما

« وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

وما عهد كهذك يا أماما

على غير ضرورة ؛ وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف يكون مجراه متى وقع في شعر . وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاًن

أراد : فالله يشكرها ، فحذف الفاء لما اضطر . وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنه أنشداهم :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال : فسألت عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ولهذا نظائر^(٢) . وإذا صح هذا فإنه يكون ضرباً من التدريب والتمرين العقلي البعيد عن روح اللغة .

(١) النوادر ، لأبي زيد : ٢٠٤ . (٢) السابق : ٣١ ، ٣٢ . وانظر تحصيل عين الذهب : ٣٢٣/١ ، ٤٣٥ .

٢- جاء في كتاب سيبويه عند استشهاده بقول الأحوص :

سلام الله يامطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

« وكان عيسى بن عمر يقول : يامطرًا يشبهه بقول : يارجلا ، يجعله إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس »^(١).

٣- جاء في النوادر لأبى زيد في قول ضابئ بن الحارث :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارا بها لغريب

« أراد : فإني غريب وإن قيارا أيضا لغريب . . . ويجوز وقيار بالرفع على الابتداء »^(٢).
وعند قول الشاعر:

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم عديدا

قال « ويجوز أيضا وأكثره »^(٣).

٤- جاء في المقتضب : « فأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا مامثلهم بشر

فالرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش وغلط بين »^(٤).

٥- جاء في مجالس ثعلب : « وأنشد :

حتى إذا أشرف في جوف جبا

قال : وكان أنشده الفراء - وقد أخطأ في إنشاده - على الإضافة إنها هو في جوف جبا ، يصف حمارًا جباً : رجع ، وجوف : اسم واد »^(٥).

* * *

هذه هي أسباب تعدد الروايات في الشعر عامة ، فماذا كان نصيب الأبيات التي قيل عنها إنها ضرورة من هذا التعدد؟ وما أثر تعدد الروايات في النظرة إلى هذه الظاهرة؟ ثم ما موقفنا من الروايات المختلفة لأبيات « الضرورة »؟

(١) الكتاب : ١ / ٣١٣ . وانظر نماذج أخرى ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣ من هذا الجزء نفسه .

(٢) النوادر : ٢٠ . (٣) السابق : ٢٧ .

(٤) المقتضب : ١٩١ / ٤ . (٥) مجالس ثعلب : ٢٠٢ .

(أ) تعدد الروايات في أبيات «الضرورة» :

يمكن القول إجمالاً إن معظم الأبيات التي قال النحاة عنها إن فيها « ضرورة » قد وردت لها روايات أخرى تتفق مع القاعدة التي وضعها النحاة ، وبخاصة تلك « الضرورات » التي تمس مسألة من مسائل الإعراب ، ولعل هذا يوحى بأنه من تغيير النحاة . ولن يتيسر لنا هنا عرض كل أبيات «الضرورة» التي تغيرت أو تعددت رواياتها بطبيعة الحال ؛ ولذلك سنكتفى بعرض نماذج منها :

١ - ففى جواز ترك صرف ما ينصرف ، أنشدوا قول عباس بن مرداس السلمى :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع

وقول الآخر :

ومصعبُ حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

وهناك رواية أخرى لهذين البيتين . فقد روى البيت الأول : « يفوقان شيخى » ، كما روى البيت الثانى « وأنتم حين جد الأمر . . . »^(١) .

٢ - وفى جواز تحريك الاسم الناقص للضرورة أنشدوا قول جرير :

فيوماً يجارين الهوى غير ماضى ويوماً ترى منهن غولا تغول

ويقول السيرافى : إن أكثر رواة الشعر ينشدونه « غير ما صبا » ، والمعنى يجارين الهوى بالحديث والمجادلة دون التخطى إلى ما لا يجوز^(٢) .

٣ - قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيراً يانيا

يروى « نرى » عن خطاب المؤنثة ، فمن قال ترى على الخطاب فلا ضرورة فيه^(٣) .

٤ - قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بها لاقت لبون بنى زياد

ذكر أبو الحسن أن له رواية أخرى . هى « ألم يأتك »^(٤) . وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعى :

(١) انظر : شرح السيرافى : ٢٠٥ / ١ . والإنصاف : ٢٥٢ / ٢ .

(٢) انظر : شرح السيرافى : ٢٠٩ / ١ . (٣) السابق نفسه .

(٤) انظر : المحتسب : ٦٩ / ١ .

ألا هل أذاك والأنباء تنمى^(١) .

٥ - قطع همزة الوصل في قول جميل :

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة
وقول قيس بن الخطيم :

إذا ضيع الإثنان سرا فإنه
بنشر وتضييع الوشاة قمين
تخلصوا منه برواية البيت الأول « ألا لا أرى خلين » ، والثانى « إذا جاوز الخلين »^(٢) .
٦ - قول سراقه البارقى :

أرى عيني ما لم ترأياه
كلانا عالم بالترهات
رواه أبو الحسن (أرى عيني ما لم ترياه)^(٣) .
٧ - قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق
رواه بعضهم على الوجه الأعراف : « ولا ترضاها ولا تملق »^(٤) .

٨ - إثبات ألف أنا في الوصل ، جاء عليه قول الأعشى :
فكيف أنا وانتحالى القوافى
بعد المشيب كفى ذاك عارا
رواه المبرد « وكيف يكون انتحالى القوافى »^(٥)
٩ - قول الشاعر :

رحت وفي رجليك ما فيهما
وقد بدا هنك من المئزر
أنكره المبرد والزجاج ، وأنشده (وقد بدا ذاك) .
وقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثما من الله ولا واغل

(٢) انظر: النوادر لأبى زيد : ٢٠٤ .

(١) انظر : سر الصناعة : ٨٩ / ١ .

(٣) انظ : ر سر الصناعة : ٨٦ / ١ والمحاسب : ١٢٨ ، ١٢٩ . واللسان جـ ٢٠ / ٠٠ (رأى) .

(٤) انظر : سر الصناعة : ٧٩ / ١ . واللسان ٣٩ / ١٩ (رضى)

(٥) انظر : شرح السيرافى : ٢١٥ / ١ .

روياه (فاليوم فاشرب) وقول لبید :
 سيروابنى العم فالأهواز منزلکم
 و نهر تیرى فلا تعرفکم العرب
 روياه (فلم تعرفکم) . وقول أبى نخيلة :
 إذا اعوججن قلت صاحب قوم
 بالدو أمثال السفین العموم
 روياه : (قلت صاح قوم)^(١) .
 ١٠ - قول الشاعر :

فکرت تبغیغه فوافقته
 وهذه رواية سيبويه ^(٢) ، ورواه المبرد :
 علی دمه ومصرعه السباعا
 فکرت عند فيقتها فألفت
 وفى نوادر أبى زيد « والرواية الأخرى التى لا اختلاف بين الروایات فيها :
 فکرت عند فيقتها إليه
 فألفت عند مصرعه السباعا »^(٤)



ولو ذهبنا نستقصى كل مظاهر تعدد الروایات فى أبيات « الضرورة » ، لاستنفدنا أكثر من مجلد فى ذلك ، ولا يجدى أن نعرف مصدر تغير هذه الرواية أو تلك ، هل الشاعر ، أو الراوى عنه ، أو النحوى ؟ فليكن هؤلاء جميعا ، وليكن بعضهم ، فإن النتيجة واحدة ، وهى وجود عدة روايات فى بيت واحد ، إحداها تخالف القاعدة ، والأخرى أو الأخريات توافقها ، ولكن هذه الروایات جميعها معترف بها من البيئة اللغوية التى ذاع فيها هذا النص أو ذاك ، واشتهر بينها ، وتلقته بالقبول . وسواء روى البيت بهذه الرواية أو تلك ، فإن معناه واضح لا لبس فيه عند من يسمعه .

(ب) أثر تعدد الروایات :

إذا كان متلقو الشعر من أفواه الرواة لم يأبهوا لتعدد الروایات فى بيت أو أكثر ، مادام معناه لديهم واضحا ، فإن موقف النحاة كان مختلفا بالطبع ، وقد ترك تعدد الروایات أثرا تمثل فيما يأتى :

(١) انظر : السابق : ٣٢٩ / ١ . والخصائص : ٣٤١ / ٢ . (٢) انظر الكتاب : ١٤٣ / ١ .

(٣) انظر : شرح السیرافى : ٢٥٤ / ١ . وتحصيل عين الذهب : ١٤٣ / ١ .

(٤) النوادر : ٢٠٤ .

أولاً : الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وقد كان معظمه يدور حول الروايات ، وذلك بأن تمسك كل فريق منهم برواية دون الأخرى ، ومن هنا كان اختلافهم - مثلاً - في جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلاً متصرفاً ، فقد أجازوه الكوفيون مستدلين بقول الشاعر :

أتعجز سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب
ورأى البصريون أن الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب)^(١) ، واختلافهم في جواز مد المقصور في الشعر ، فأجازوه الكوفيون معتمدين على مثل قول الشاعر :

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحذ

وقول الآخر :

سيغنينى الذى أغناك غنى فلا فقر يدوم ولا غناء

وقال البصريون إن الإنشاد بفتح الغين والمد^(٢) . وغير ذلك من المسائل التى تكفل ببيانها كتاب الإنصاف لابن الأنبارى ، حتى بدا الأمر - كما قلنا من قبل - وكأن كل فريق منهم يقعد للغة تختلف عن اللغة التى يقعد لها الآخر . وقد جاوز الأمر بينهم مسائل اللغة إلى الاتهام الشخصى . ولعل أبا الطيب اللغوى يمثل وجهة النظر المتطرفة للبصريين في هذا المجال^(٣) .

ثانياً : تتبع أبناء المدرسة الواحدة بعضهم بعضاً كما فعل المبرد مع سيبويه ، فقد دفع كثيراً مما رواه سيبويه ، وزعم أن الرواية غير ما روى ، وتعرض هو بالتالى لمن رد عليه كابن ولاد في « الانتصار » ، وابن جنى في مواضع مختلفة من كتبه يقول : « وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب ، فإنما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن فى الوزن غيره . وقول أبى العباس : إنما الرواية « فالיום فاشرب » فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكىته عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف ، فقد سقطت كفة القول معه » .^(٤) وبدهى أن الخضوع للقياس النحوى هو الذى يملى هذا السلوك وقد كان المبرد « لا يلتفت إلى شىء من هذه الروايات التى تشذ عن الإجماع والمقاييس » .^(٥) وهو الذى يقول : « والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة » .^(٦) وفي موضع آخر يقول : « والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة »^(٧) .

(١) انظر الإنصاف : ٢ / ٤٩٥ . (٢) انظر السابق : ٢ / ٢٤٥ ، وما بعدها .

(٣) انظر : مراتب النحويين ، حينما يعرض لأحد نحاة الكوفة .

(٤) المحاسب : ١ / ١١٠ . وانظر نماذج أخرى فى الخصائص : ١ / ٧٥ ، ٨٩ .

(٥) النوادر : ٦٨ . (٦) الكامل : ١ / ٣٤ . (٧) الكامل : ١ / ٤٥ .

ثالثاً: وترتب على ذلك رمى بعض الروايات بالشذوذ، ورفض بعض الظواهر اللغوية تبعاً لذلك ، لأن منطقهم أنه « ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحياني حكى أنه من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي يلتفت إليها ولا يقاس عليها». ^(١) وقد كثر في دفاع البصريين عن قواعدهم مثل هذه العبارة: « وجميع ما يروى من هذا فشاذا لا يقاس عليه». ^(٢) وقولهم « وأما ما روه عن بعض العرب . . فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثروان ، وهى رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة». ^(٣) وقد اهتموا بعض الشواهد بالصناعة التي تخرجها عن دائرة الاعتراف بحجيتها، فيما يرون من وجوب توثيق النصوص اللغوية .

رابعا : كانت صحة الرواية مع عدم موافقتها للقاعدة مدعاة للتأويل والتخريج والحمل على المعنى ، وغير ذلك من الوسائل التي اصطنعها النحاة لمحافظة على القاعدة فيقول البصريون مثلاً: « وإن صحت رواية النصب ، فيكون على التشبيه بالمفعول» ^(٤) . ويقولون « . . . ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه». ^(٥) وغير ذلك من النماذج.

(جـ) موقفنا من تعدد الروايات :

إن تفصيل رواية على أخرى - أيا كان مصدر هذه الرواية أو تلك - أمر دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب ، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر ، ويمثل الخصومة المذهبية ما أثر عن البصريين والكوفيين من رفض كل فريق منهم لما يرويه الآخر - وخصوصاً البصريين - ويمثل المعيارية أبو العباس المبرد ، فقد شهر عنه رد الروايات ودفعها ^(٦) ، حتى روايات سيبويه نفسه ، وهو أوثق من أن يتهم فيها رواه ^(٧) ، ولا كان بحمد الله مؤذناً بريئة ، ولا مخموزاً في رواية ^(٨) ، وقد روى عن العرب ماسمع . « ولو كان إلى الناس تخير ما يحتمله الوضع والتسبب إليه ، لكان الرجل أقوم من الجماعة به ، وأوصل

(١) الإنصاف : ٣٥٨ / ٢ .

(٢) السابق : ١٩٥ / ١ .

(٣) السابق : ١٨٧ / ١ .

(٤) السابق : ٨٥ / ١ . (مسألة أفعل التعجب : اسم أو فعل) .

(٥) السابق : ٤٤٧ / ٢ .

(٦) انظر : النوادر : ٣١ ، ٦٧ ، ٢٠٤ . وشرح السيرافي : ٢١٥ / ١ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ . وكثير من المصادر

تجمع على أن المبرد كثير دفع الروايات التي تخالف القاعدة .

(٧) انظر : تحصيل عين الذهب : ١ / ٤٣٤ .

(٨) الخصائص : ٢ / ٣٤٠ .

إلى المراد منه ، وأنفى لشعب الزبغ والاضطراب عنه» .^(١) وقد كثر في كتابه كثرة فائقة قوله «وسمعنا بعض العرب ينشد» و «سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب» و «ذلك قول العرب سمعناه منهم» و «سمعناه ممن يرويه عن العرب»^(٢) إلخ .

وإذا كان سبويه على توثيقه لما يرويه عن العرب ، وعلى احتكامه فيما يشترع إلى السماع ، حتى إنه كان يتحرج في بعض المواضع فيقول - مثلاً - « وذا لايجسر عليه إلا بسماع» ،^(٣) وعلى ثقة العلماء به ، وقتنتهم بنزاهته ، إذا كان على هذا كله قد روى روايات طعنت عليه ، وادعى الطاعنون أن الرواية الصحيحة فيها غير ما روى ، كما فعل المبرد مع بعض شواهده ، فماذا نصنع فيما ادعى المبرد أو غيره أنه رواية غير صحيحة ؟

هل نفعل - إذن - كما فعلوا ، فنفضل رواية على رسلتها ، وبذلك لانكون قد تقدمنا شيئاً في دراسة اللغة ؟

أو هل نفعل كما فعل ابن جنى - مثلاً - في قوله : « فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضاً :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حكم» ؛^(٤) فنكتفى حينئذ بمقابلة رواية يزيها القياس برواية أخرى ، دون التهجم عليها أو رفضها ؟ ولكننا نرفض تدخل القياس بمفهوم النحاة له في اللغة على الإطلاق ، فضلاً عن أن الرواية الأخرى - وهي جزء من اللغة - تبقى بلا تفسير ، فهذا الاتجاه في مضمونه لا يخرج عن إطار الأول .

أو هل نبحت في رواية كل بيت على حدة ، ونحاول جاهدين أن نهتدي إلى الصورة الأولى التي قيل عليها ، ونعرف من غيره إلى الصورة الأخرى ، وهل من غيره يحتاج بكلامه أولاً ، ونفنى الوقت والجهد في متابعة تسلسله على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان ؟

إن محاولة كهذه - مع برقيها الخادع - لا يمكن أن تتم على الصورة التي تعطى نتائج يطمئن إليها الباحث ، مع أنها لا تقوم أساساً إلا على الاقتناع بفكرة عصور الاستشهاد ، والوقوف بها عند حد معين وعدم الاعتراف بها عداها ، وقصر الاستشهاد على نوع معين من

(١) انظر : الكتاب : ٢٠١/١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ١٤٢ .

(١) المحتسب : ١١١/١ .

(٤) الخصائص : ٣٨٤/٢ .

(٣) الكتاب : ٢٦٢/٢ .

الناس تجرى في عروقهم السليقة اللغوية، والدم العربي النقي، والفصاحة التي لا تتوافر لغيرهم ممن سمو بالمولدين. وإذا كانت دراسة اللغة ينبغي أن تتم على مراحل معينة، وعلى مستويات مختلفة، بحيث لا تفضل مرحلة على أخرى، ولا يفرض مستوى على آخر، فإن مثل هذه المحاولة لانفيذ في هذا الشأن مادامت الروايتان أو الروايات المختلفة للبيت الواحد قد وجدت في بيئة واحدة، وفي مستوى واحد. ومع ذلك سوف نطبق هذه المحاولة على بيت امرئ القيس الشهير:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

فرواية الديوان، وهى رواية الأصمعى من نسخة الأعلم: « فاليوم أسقى ».^(١) وفى ملحق الطوسى روى (فاليوم فاشرب).^(٢) وفى نسخة السكرى وابن النحاس وأبى سهل « فاليوم أشرب ».^(٣) ويلاحظ أن روايات الديوان قد جمعت بين الروايات الثلاث التى روى بها هذا البيت. ورواية سيويه^(٤)، والسيرافى^(٥)، وابن جنى^(٦)، واللسان^(٧) « فاليوم أشرب » ورواية المبرد^(٨) « فاليوم أسقى » ورواية ابن السكيت^(٩)، وابن الأنبارى شارح القصائد السبع الطوال^(١٠) والمرزبانى^(١١) « فاشرب ». وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون فى تحقيقه لإصلاح المنطق لابن السكيت إلى أن هناك نسختين رمز لهما بالرمزين (ب ، ج)، وجدت فيهما رواية هذا البيت « فاليوم أشرب ». وأشار أيضاً فى تحقيقه لشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى إلى أن النسخ تروى هذا البيت « فاليوم أشرب » ولكنه قال : إن التفسير الذى ذكره ابن الأنبارى لا يستقيم مع هذه الرواية.

من هذا نخلص إلى أن وجود رواية فى الديوان لا يثبت أنها الرواية الصحيحة التى تبطل ماعداها، لأن التدوين تم بعد الرواية. ولذلك تردد صدق الروايات المختلفة فى نسخ الداوين، وعلى ذلك فإن ما قاله ابن جنى فى رواية بيت لتأبط شرا وهو :

فأثبت إلى فهم وما كدت آثبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

-
- (١) الديوان : ١٢٢ ، قصيدة رقم : ١٦ . (٢) الديوان : ٢٥٨ ، قصيدة رقم ٥٥ .
 (٣) الديوان : ٤١٢ . (٤) انظر: الكتاب : ٢٩٧ / ٢ . وتحصيل عين الذهب : ٢٩٨ / ٢ .
 (٥) انظر: شرح السيرافى : ٢٢٩ / ١ .
 (٦) انظر: الخصائص : ٧٤ / ١ ، ٣١٧ / ٢ ، ٣٤٠ . والمحاسب : ١٥ / ١ ، ١١٠ .
 (٧) انظر : اللسان : ٢٥٩ / ١٤ (وغل) .
 (٨) الكامل : ٢٤٤ / ١ . (٩) إصلاح المنطق : ٢٤٥ ، ٣٢٢ .
 (١٠) شرح القصائد السبع الطوال : ١٠ . (١١) الموشح : ١٥٠ .

« هكذا صحة رواية البيت ، وكذلك هو في شعره . فأما رواية من لا يضببطه ، وما كنت آجبا ، ولم أك آتبا ، فلبعده عن ضبطه ، ويؤكد ما روينا نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه^(١) ما قاله ابن جنى عن وجود الرواية التي يريدونها في ديوان تأبط شرا لا يصبح مرجحا للرواية التي اختارها على غيرها ، لأن من الرواة والنحاة « من كان يغير في الدواوين المكتوبة ليعذر بها عند الخلاف ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة » ،^(٢) ولأن هذا يصبح ضرباً من التظني والحدس ، ولذلك قال ابن قتيبة في حذر عن بيت امرئ القيس السالف « ولولا أن النحاة يذكرون هذا البيت ويحتجون به . . . وأن كثيرا من الرواة يروونه هكذا لظننته : فالיום أسقى غير مستحقب » .^(٣) ويقول أحد دارسي امرئ القيس المحدثين عن رواية « فالיום أشرب » : « ويخيل إلى أن الرواية الأولى أصح رغم مجافاتها لقواعد النحو ، وأن الرواية الثانية مجرد تصحيح قام به الراوى لما تصور أنه خروج على قواعد اللغة »^(٤) .

إننا نرفض أسباب المفاضلة بين الروايات أو الترجيح بينها في النحو « لأن لغة الرواة من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد »^(٥) ، ولأن « الشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة كما تحكى اللغة ، ولا تبطل رواية الأئمة بالتظني والحدس » .^(٦) ويقول ابن ولاد في الانتصار لسيبويه : « قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لاحجة فيه على سيبويه ، إنما هي رواية عن العرب ، والحنة في مثل هذا عن العرب أن يقول لهم ، لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم ؟ أو يكذب سيبويه في روايته ، وإذا كان عنده غير مكذب فيما يرويه ، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة ، فعلى النحوى أن ينظر في علته وقياسه ، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة » .^(٧) ولذلك فإننا نقبل جميع الروايات المختلفة مادامت قد قيلت في بيئة لغوية معينة ، وتقبلها أبناء هذه البيئة اللغوية ، وتداولوها فيما بينهم ، ويصبح عمل النحاة في تفضيل رواية على أخرى حيثشذ مجافيا لروح المنهج الصحيح .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافعي : ٣٨٩/١ .

(١) الخصائص : ٣٩١/١ .

(٣) الشعر والشعراء : ٩٨/١ .

(٤) امرئ القيس ، د . الطاهر أحمد مكى : ٣٧١ .

(٥) الانتصار : ٢٠ .

(٦) المزهر : ٢٠٢/٢ .

(٧) الانتصار : ١٨ .

وإننا لنضيف إلى تقبلنا لكل الروايات المختلفة تلك الشواهد التي قيل عنها إنها مصنوعة بالشرط السابق وهو قبولها من البيئة اللغوية وتداولها بينهم دون نكير. فهي - بغض النظر عما تدل عليه صناعة الشواهد - لا تعدو أن تكون مثل رواية من هذه الروايات المتعددة لبيت واحد ، أو لاتعدو أن تكون ابتكارا جديدا في اللغة سواء وضعه الرواة .^(١) أو النحاة^(٢) ، أو غيرهم^(٣) . وهي على أية حال لاتقل عن الأبيات التي نسبت للجن ،^(٤) أو لآدم^(٥) - عليه السلام - أو للحيوانات^(٦) . ومع ذلك يحتاج بها النحاة !

-
- (١) انظر : طبقات فحول الشعراء : ١٩ ، ٥٠ . والنوادر : ١٣ . وأخبار النحويين البصريين : ٢٨ . وشرح السيرافي : ١/٢٢٤ ، ٢٥٨ . والاقتراح : ٢١ ، ٢٢ .
- (٢) انظر : الكتاب : ١/٣٣٧ ، ٤٣٤ . والمقتضب : ١١٦/٢ ، ١١٧ ، ١٣٣ ، ٢٤٣/٤ . والجمع : ١/٢٣ ، ٣٧ ، ٥٤ . والاقتراح : ٢٢ .
- (٣) انظر : المزهري : ١/١٠٧ - ١١٠ ، حيث ذكر أمثلة متعددة للشواهد المصنوعة .
- (٤) انظر : معاهد التنصيص : ١٦ . وتاريخ آداب العرب ، للرافعي : ١/٣٧٦ .
- (٥) انظر : الإنصاف : ٢/٣٨٧ .
- (٦) انظر : الكتاب : ١/١٧٦ . وشرح الأعلام بنفس الصفحة .

ثالثا : السليقة والضرورة

إن سلوك النحاة وجامعى اللغة فى الفترة التى سميت بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج يدل على أنهم كانوا يعتقدون « أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم ، وهو سر السليقة العربية ، يورثه العرب لأطفالهم ، وترضعه الأمهات لأطفالهن فى الألبان ». ^(١) ويعتقدون « أن اللغة شئ وراثى يتناقله الأبناء عن الآباء ». ^(٢) ويرون « أن السليقة اللغوية ترتبط ارتباطا كبيرا بالجنس والوراثة ». ^(٣) وقد ربطوا كذلك بين السليقة والطبع أو الطبيعة . يتضح ذلك من قول ابن جنى عن الأعرابى الذى لم يستطع أن يتحول عن عادته النطقية إلى نطق آخر : « وما ظنك به إذا خلى مع سومه ، وتساند إلى سليقته ونحيزته ». ^(٤) والطبيعة كما يعرفها ابن جنى « هى من طبعت الشئ أى قررته على أمر ثبت عليه ، كما يطبع الشئ كالدرهم والدينار ، فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله ». ^(٥) ومظاهر هذا السلوك الذى ينبئ عن فهمهم للسليقة اللغوية على هذا النحو تتضح فى :

(أ) قصرهم الاستشهاد على قبائل معينة اعتقدوا أن الدم العربى فى عروقها لم تشبه شائبة هجنة ولا عجمة .

(ب) وفى داخل هذا الإطار ، سووا بين كل من ينتسب إلى الأرومة العربية ، فجمعوا اللغة من الصبيان والرجال والنساء والمجانين والموسوسين والشعراء وغير الشعراء ، وما إلى ذلك من خلط سوغه فى نظرهم استواء الجميع فى السليقة اللغوية حتى قال أبو الفتح عن سيبويه : إنه « أحاط بقاصى هذه اللغات المنتشرة ، وتحجر أذرائها المترامية ، على سعة البلاد ، وتعداى ألسنتها اللداد ، وكثرة التواضع بين أهلها من حاضر وباد ، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء ، والعبيد والإماء ، فى أطرار الأرض ذات الطول والعرض ، ما بين منشور إلى منظوم ، ومخطوب به إلى مسجوع ، حتى لغات الرعاة الأجلاف ، والرواعى ذوات صرار الأخلاف ، وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم والموسوسين ، فى جدهم ،

(٢) البحث اللغوى عند العرب : ١٣٠ .

(١) من أسرار اللغة : ٢٠ .

(٣) السليقة اللغوية والضرورة الشعرية ، د . رمضان عبد التواب (مجلة الأقلام العراقية تشرين الثانى ١٩٦٦ م) .

(٥) السابق : ١١٤ / ٢ .

(٤) الخصائص : ٧٦ / ١ .

وهزلمهم، وحريهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم»^(١). وبدهى أن سيويه لم يقعد لكل مستوى من هذه المستويات على حدة.

(ج) ومع هذا الاعتراق الذى أشار إليه أبو الفتح، كانوا يصرون على معرفة القائل حتى لا يتسرب إلى مجال الاستشهاد من ليس صريح النسبة إلى العرب. فقد دس بعض المولدين أشعارا احتج بها النحاة، فإذا لم يكن القائل معروفا، فلا بد أن يكون الراوى ثقة غير مشكوك فيه. وعلى ذلك، «فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته. وقد قال الفراء فى بعض كلامه: إلا أن تسمع شيئا من بدوى فصيح فتقلوه»^(٢).

وقد سبقت لنا مناقشة هذه الأمور الثلاثة فى الفصل الأول، والذى نحن بصدد الآن أن نقف على مفهوم السليقة اللغوية على الوجه الصحيح، وما تثيره من قضايا تتعلق بما سماه النحاة ضرورة شعرية، كقضية كلام العربى بغير لهجته، وقضية الصواب والخطأ فى «الضرورة» وما يدل عليه تجدد هذه الظاهرة مع الشعر حتى الآن.

مفهوم السليقة اللغوية:

يقول سيويه: «وقالوا: سيلقى للرجل يكون من أهل السليقة»^(٣). ومعنى هذا أن ثمة فئتين من الناس على ذلك العصر، فئة تعد من أهل السليقة، وفئة أخرى لا تعد كذلك. أما مفهوم السليقة أو السليقى، أى الرجل الذى يكون من أهل السليقة، فقد اختلفت نظرة العلماء القدماء عن المحدثين فى ذلك.

فقد عرف الليث السليقى من الكلام، بأنه «مالا يتعاهد إعرابه، وهو فصيح بليغ فى السمع عثور فى النحو»^(٤). وقال العلامة الرضى: «السليقى: الرجل يكون من أهل السليقة، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته ولغته، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه»^(٥). وجاء فى اللسان: «السليقى من الكلام ما تكلم به البدوى بطبعه ولغته... والسليقية أى اللغة التى يسترسل فيها المتكلم على سليقته، أى سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن، قال:

ولست بنحوى يلوك لسانه ولكن سليقى أقول فأعرب

(١) السابق: ١٨٦/٣. وانظر: ٧٨/١. والمزهر: ١٤٠/٢.

(٢) الخصائص: ٩/٢. (٣) الكتاب: ٧١/٢.

(٤) اللسان: ٢٧/١٢ - (سلى). (٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٢٨/٢.

أى أجرى على طبيعتى ولا ألحن». ^(١) وعلى ذلك فالسليقي - من وجهة نظرهم - هو الذى ينطق اللغة صحيحة فصيحة لا يطاوعه لسانه على اللحن، ولا يقدر أن يحوله عن الصواب. وقد فهم ابن فارس وابن جنى السليقة اللغوية بهذا الفهم. يقول ابن فارس «وكانت قريش - مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها - إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع مانخروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها» ^(٢).

وكلام ابن فارس ينقض أوله آخره؛ ذلك أنه جعل قريشاً من أهل السليقة المطبوعين، وماداموا كذلك، فليس فى إمكانهم أن يكتسبوا شيئاً من الوفود القادمة عليهم لأن العربى المطبوع - على حد تعبير الأعلام الشتمرى - لا يجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما ^(٣)، ولأن «المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن، كما أنه لا يقدر أن ينطق بغير لغته» ^(٤)، كما يقول بعضهم، وإلا فكيف نصدق قصص اللحن التى كانت على عهد النبى - ﷺ - والخلفاء من بعده؟ وكيف نصدق ما رواه ابن جنى عن ذلك الأعرابى الذى لم يستطع لسانه أن ينطق «طوبى لهم وحسن مآب» وأصرّ على أن ينطقها «طيبى لهم» ولم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه هز ولا تمرين؟ ^(٥) أو ما يقوله من «أن الأعرابى الفصيح إذا عدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يئها بها» ^(٦) أو قصته مع الشجرى الذى لم يستطيع أن ينطق «ضربت أخوك»، «وقال: لا أقول أخوك أبداً» ^(٧) أو قول سيبويه ليحيى ابن خالد البرمكى فى قصته المشهورة مع الكسائى واحتكامهم للأعراب الذين وافقوا الكسائى: «مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لا تطوع به» ^(٨). فإذا كان صاحب السليقة لا يستطيع لسانه أن يتحول عن لغته، فينبغى ألا يستطيع ذلك مطلقاً مع مادون لغته أو ما فوقها. وابن جنى، الذى ينقل قصة الأعرابى السابقة، وقصته مع الشجرى، والذى يصرح بأن الأعرابى الفصيح إذا عدل به عن لغته لم يأبه لذلك، يعقد باباً فى كتابه الخصائص «فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعداً» ^(٩).

وهذا - لاشك - اضطراب لا نوافق عليه، لأنه ناشئ أساساً من فهم غير سليم لمعنى السليقة من جانب، ومن إهمال مراعاة العنصر الاجتماعى فى اللغة من جانب آخر، لأن

(١) اللسان : ٢٧/٢ - (سلق) .

(٢) الصحاحى : ٢٣ .

(٣) انظر تحصيل عين الذهب : ٢٣٥ / ٢ . (٤) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢٤٨ / ١ .

(٥) انظر الخصائص : ٧٦ / ١ . (٦) السابق : ٢٦ / ٢ .

(٧) السابق : ٣٥٠ / ١ . وفى ص ٧٦ نسب هذه القصة إلى محمد بن العساف العقيل !

(٨) المغنى : ٨١ / ١ . (٩) انظر الخصائص : ٣٧ / ١ .

«القول بأن السليقة طبع لا اكتساب ناتج عن الاحتكاك بين الفرد وبين بيئته»،^(١) كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان .

وقد نددت عن بعض الدارسين المحدثين بعض عبارات يفهم منها أنهم ينظرون إلى السليقة اللغوية نظرة القدماء إليها ، أى على أنها طبع لا اكتساب^(٢) ، وبعضهم عدل من رأيه إلى ما يوافق النظرة اللغوية الحديثة .

رأى العلامة ابن خلدون :

وقبل أن نعرض رأى الدارسين المحدثين فى السليقة اللغوية ، تنبغى الإشارة إلى رأى العلامة ابن خلدون الذى يفسر « الملكة » اللغوية تفسيراً يتفق مع وجهة النظر اللغوية الحديثة ؛ إذ يقول : « والمملكات لا تحصل إلا بتكرار الأفعال ؛ لأن الفعل يقع أولاً ، وتعود منه للذات صفة ، ثم تكرر فتكون حالاً . ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة . ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أى صفة راسخة . فالتكلم من العرب ، حين كانت ملكة اللغة العربية فيهم ، يسمع كلام أهل جيله وأساليهم فى مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم ، كما يسمع الصبى استعمال المفردات فى معانيها ، فيلقنها أولاً ، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد فى كل لحظة ومن كل متكلم ، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم . هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل ، وتعلمها العجم والأطفال ، وهذا هو معنى ما نقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع » .^(٣) فابن خلدون هنا يجعل « الملكة » ناشئة عن التكرار والاعتیاد على النطق المعين بحيث لا يفكر المتكلم بعد كثرة التكرار فى طريقة النطق ، بل يصبح نطقه عفويًا مطابقاً لنطق بيئته اللغوية .

رأى علم اللغة الحديث فى السليقة :

لقد ربط علم اللغة الحديث اللغة بالمجتمع ، حتى لقد أصبح من فضول القول أن يقال إن اللغة ظاهرة اجتماعية . وقد وضع بذلك اللغة موضعها الصحيح . كما اعترف بتأثير

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٢ .

(٢) انظر : تاريخ آداب العرب ، للرافعى : ٣٨٨ / ١ . إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى : ٢ . وضوح الإسلام ، لأحمد أمين : ٢ / ٢٥٢ . (الطبعة السابعة) .

(٣) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٢ ، ٥٢٣ (الشعب) .

الفرد في اللغة، وهذا مؤداه الاعتراف بتطور اللغة. « والحق أن العنصر الاجتماعي لا يمكن تجاهله في اللغة، مادمننا نعترف بوجود أسلوب خاص بكل متكلم، ويجوز الارتجال في اللغة، والاحتجاج بأقوال الأفراد، سواء أكانوا شعراء أم خطباء أم حكماء أم غير ذلك، لأن الاعتراف بكل أولئك اعتراف بما يسمى شخصية المتكلم. ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافاً آخر بالتطور في اللغة». (١) فنحن هنا أمام أمرين:

(أ) ارتباط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية.

(ب) دور الفرد في اللغة وتأثيره فيها (٢).

وهذان الأمران يعيناننا إلى حد بعيد في تحديد معنى السليقة اللغوية، كما يراها علم اللغة الحديث.

فلما كانت اللغة ظاهرة من ظواهر المجتمع، فإن الفرد في هذا المجتمع لابد أن يحاكي ماعليه أبناء مجتمعه، ليس في اللغة فحسب، ولكن في كل مظهر من مظاهر المطابقة؛ إذ إن « الاتجاه إلى المطابقة اتجاه غريزي في الإنسان الذي يعيش في مجتمع، فهو يحاول دائماً أن يراعى المقاييس الاجتماعية في نفس الوقت الذي يسعى فيه إلى إرضاء فرديته. وكما يميل المرء إلى المطابقة في ملبسه، ومأكله، وطريقة معيشته بصفة عامة، يسعى إلى المطابقة في لغته» (٣). عن طريق التقليد. فالتقليد يؤدي « دوراً هاماً في الحياة الإنسانية بصفة عامة، واللغوية بصفة خاصة، فالعقائد والتقاليد والعادات، وسواها من الأمور الاجتماعية وليدة تقليد الفرد لسواه من أبناء جماعته تقليداً سلوكياً أو منطقياً» (٤) ومعنى ذلك كله أن «اللغة تفرض علينا من الخارج ويكتسبها الفرد بطريقة سلبية، ويكون ذلك عادة في الطفولة» (٥) وعلى هذا فإنه « إذا كان صحيحاً أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله، فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران في الكبير كما تؤثران في الطفل، وإذا كان أثرهما على الطفل إعانتته على مطابقة الاستعمالات في داخل الأسرة التي هي مجتمعه وعالمه، فإن الكبير سيجد في فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، وسوف لا تكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب، وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس في العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة. ومعنى ذلك أن العربي من تميم إذا رحل إلى

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٣ .

(٢) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٨ - واللغة بين الفرد والمجتمع : ٣٤ - ٥١ .

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٥ . (٤) اللغة بين الفرد والمجتمع : ٣١ .

(٥) دور الكلمة في اللغة . س. أولمان : ٢٢ (ترجمة د. كمال بشر).

مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان ، فلربما عاد إلى حيه من تميم ، وعلى لسانه نطق ما الحجازية في مكان ما التميمية ، ولربما أقام بين بني عمومته زمنا وهو يخالفهم في هذا الاستعمال»^(١).

ولما كان الفرد يلجأ عن طريق الصوغ القياسي إلى المطابقة اللغوية مع أفراد بيئته اللغوية ، فإنه أحيانا قد يخطئ في طريقة صوغه القياسي ، كما أنه قد يرتجل أحيانا ، « فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته ، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله »^(٢) وسواء أكان هذا الابتكار اللغوي ناشئا عن خطأ في الصوغ القياسي ، أم عن الارتجال الفردي فإن « أى ابتكار وتجديد لغوى - وهو في الأصل يحدث في كلام فرد أو أفراد فائقى الحصر كما هو الأغلب الأعم - لا بد له من موافقة الجماعة اللغوية قبل أن يتقرر ، ويثبت ، وقبل أن يجد طريقة إلى نظام اللغة »^(٣) . وقبول الجماعة اللغوية له لا يكون بإصدار مرسوم بذلك ، وإنما يتم عن طريق المحاكاة والمشاركة .

الأمر - إذن - ليس أمر فطرة وطبيعة تنغرس في المتكلم فلا يمكنه التحول عنها ، ولكنه اكتساب وتعود يأتيان عن طريق المطابقة مع الجماعة اللغوية بالمحاكاة والمشاركة ، وعلى ذلك . فالمعنى الذى يفضل علماء اللغة المحدثون للسليقة هو : « أنها يقصد بها الاكتساب والتعود حتى يصبح العمل شبه آلى »^(٤) . أو هو : « اكتساب لغة المجتمع الذى ينشأ فيه المرء »^(٥) ، حتى « تتم عملية الكلام في صورة آلية دون شعور بخصائصه ، ومثله حينئذ مثل راكب الدراجة يشعر شعورا قويا بحركات يديه ورجليه في أثناء تعلم الركوب ، فإذا أتقته أمكنه أن ينسى أو يتناسى كل شيء عن دراجته وهو فوقها ، ولا يكاد يشعر بحركاته أو سكناته »^(٦) . والفرق - إذن - بين صاحب السليقة ، بهذا الفهم ، وغيره أن الأول لا يكاد يشعر بخصائص لغته وهو ينطقها ، والثانى يشعر بخصائصها أثناء الكلام ، وهو فرق لا يعدو أن يكون فرقا في الكمية أو درجة الإتقان »^(٧) . وقد يصل الأجنبى إلى ماوصل إليه ابن اللغة يوما ما حين يولى التعلم ، ويتحصن بالمثابة ، ولا ينقطع عن المراتبة^(٨) .

وإذا استقر رأينا على النظر للسليقة اللغوية بهذا الفهم ، فإننا نستطيع - إذن - أن نناقش الأمور الآتية في ضوء هذا الفهم :

-
- | | |
|---|---|
| (١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٧٠ . | (٢) الخصائص : ٢٥ / ٢ . |
| (٣) دور الكلمة في اللغة : ٢٢ ، ٢٣ . | (٤) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٢ . |
| (٥) السابق نفسه . | (٦) من أسرار اللغة : ١٩ . |
| (٧) السابق نفسه . | (٨) انظر السابق : ٢٠ . |

١ - هل يستطيع العربى أن يتكلم بغير لهجته؟

لقد كان مقتضى الفهم القديم للسليقة اللغوية ألا يستطيع العربى أن يتحول عن لهجته التى نشأ عليها ، لأنه فطر عليها ، وطبع بها ، وليس فى مقدوره أن يغير من طبيعته ، ولذلك فتن ابن جنى بالأعرابى الذى لم يؤثر فيه التلقين ، ولم يثن طبعه هز ولا تمرين . ولهذا السبب نفسه ينكر الأصمعى قول من يميز سقيته وأسقيته ويجعلها بمعنى واحد محتجا بقول الشاعر:

سقى قومى بنى مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال

فإن الأصمعى ينكره ، ويتهم قائله ، لأنه لو كان عربيا مطبوعا لم يجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما. ^(١) وقال الصبان : إن العربى « لا يقدر أن ينطق بغير لغته . كذا فى الرودائى » . ^(٢) وقد مر بنا قول سيبويه : « مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإن ألسنتهم لا تطوع به » ^(٣) . وكان فى هؤلاء الأعراب أبو زياد وأبو فقحس وأبو الجراح وأبو ثروان ^(٤) .

وهذا أمر لا يسلم به الفهم الصحيح للسليقة اللغوية ، ولا الواقع التاريخى اللغوى . وقد رأينا أن الفهم الصحيح للسليقة اللغوية ، لا ينفى أن يتقن اللغة من ليس من جنسها على الإطلاق ، فضلا عن أن يستطيع التحدث بلهجة من لهجات لغته إذا دعت ظروف المطابقة اللغوية بالمشاركة والمحاكاة إلى ذلك .

وأما الواقع التاريخى اللغوى ، فإنه لا يسلم بذلك أيضا ، لأننا عرفنا من قبل أن اللغة الأدبية المشتركة كانت لغة العرب جميعا ، وأنهم كانوا ينظمون بها شعرهم ، وبها نزل القرآن الكريم ، الذى يقرؤه فى صلواتهم وعبادتهم . وقد استمدت خصائصها من لهجات مختلفة . ومؤدى ذلك أن أبناء لهجة ماسوف ينطقون بخصائص لهجات مختلفة عن لهجتهم الخاصة إذا ألبأتهم لذلك المواقف التى تدعوهم للتحدث باللغة المشتركة ، وإلا فلماذا لم يرووا الشعر العربى بلهجات متعددة تمثل اختلاف الشعراء من اليمن إلى الشام ؟

والذى نخلص إليه أن العربى يستطيع أن ينطق بلهجة غير لهجته ^(٥) . وقد حدث ذلك بالفعل . وقد رأينا فى المبحث الخاص بالضرورة واللهجات أن كثيرا مما سماه النحاة ضرورة إن هو إلا استعمالات لهجية لقبائل مختلفة ، وقد تسربت هذه الاستعمالات إلى اللغة المشتركة ، وصارت جزءا منها حتى نطق بها الشعراء وغيرهم من الرواة . ونفينا أن الرواة

(١) تحصيل عين الذهب : ٢ / ٢٣٥ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني : ١ / ٢٤٨ .

(٣) المغنى : ١ / ٨١ .

(٤) انظر : مجالس العلماء للزجاجي : ١٠ .

(٥) انظر : اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن : ٣٨ .

يروون الشعر بلهجاتهم الخاصة بناء على ذلك ، وأشرنا إلى أن تنفيذ بعض اللهجات في رواية الشعر قد يحول دون سلامة الوزن واستقامة القافية .

وإذا كان صحيحا أن العربي لا يستطيع أن ينطق بغير لهجته ، فكيف تخيرت قریش أحسن لغات الوفود وأصفى كلامهم ، واستعملته في لهجتها كما قال ابن فارس؟ وما معنى أن يعقد ابن جنى في خصائصه بابا في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا ، وضرب فيه أمثلة؟ «من ذلك قول لبيد :

سقى قومي بنى مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال
وقال :

أما ابن طوق فقد أوفى بدمته كما وفي بقلاص النجم حاديا
وقال :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشتاقان له أرقان
فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو في أخيلهو ، وتسكين الهاء في قوله له لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة . وإذا كان كذلك فهما لغتان . وليس إسكان الهاء في له عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ، لكن ذاك لغة ، ومثله مارويانه عن قطرب :
وأشرب الماء مابى نحو هو عطش إلا لأن عيونه سيل واديا
فقال : نحو هو بالواو ، وقال عيونه ساكن الهاء» (١) .

ولست أدري ما الذى جعل أبا الفتح ، مع توقد ذكائه ، يقتنع بقصة ذلك الأعرابى الذى لم يستطع أن يتحول عن لهجته ، مع قوله : « وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ، فينبغى أن تتأمل حال كلامه ؛ فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها ، وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما . ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها ، فلحققت - لطول المدة واتصال استعمالها - بلغته الأولى» . (٢)

فهذا نص صريح من ابن جنى في أن العربى يستفيد من لهجات أخرى إلى لهجته حتى يصبح ذلك الذى استفاده من لهجته الخاصة .

(٢) الخصائص : ٣٧٢ / ١ .

(١) الخصائص : ٣٧٠ ، ٣٧١ .

وقد أجاز ابن مالك أيضاً أن يجتمع في كلام واحد أكثر من لهجة . فقال في أحد تخريجات حديث (وإنى كرهت أن أخرجكم فتمشون في الطين والدخض)^(١) : « ويجوز أن يكون معطوفاً على (أن أخرجكم) وترك نصبه على اللغة التي ذكرتها^(٢) ، فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد بمنزلة قولك : مازيد قائماً ولا عمرو منطلق فيجمع في كلام واحد بين اللغة الحجازية واللغة التميمية . وقد اجتمع الإهمال والإعمال في البيت المبدوء بـ (أن تقرأ)^(٣) » .^(٤) ولكون العربي قادراً على أن يجمع في كلامه أكثر من لهجة قال من ينقل عنه الصبان : « فقول سيبويه في قصته مع الكسائي في مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي : مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك . لابد من تأويله كأن يقال المراد : من لم يسمع مقالة الكسائي ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار^(٥) » . وقال الصبان معقبا . « وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسى^(٦) » .

ومن الواضح أننا - هنا - نحاول إثبات قدرة العربي على التحدث بلهجة غيره لا إلزامه بذلك . وهذا يرجع إلى ظروف الموقف الذي يكون فيه . يقول ابن جنى « اعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقى الواحد منهم لغة غيره . فمنهم من يخف ويسرع إلى قبول ما يسمعه ، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة ، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به ووجدت في كلامه^(٦) » .

وإذا كان العربي يستطيع أن يتكلم بلهجة غير لهجته ، وأن يستفيد من تلك اللهجات ما يصبح مع طول العهد وكثرة الاستعمال من لهجته الخاصة ، فهل يعد ما جاء في الشعر من تلك اللهجات ضرورة؟ وإذا قيل إنه اضطر في الشعر إلى ذلك لإقامة الوزن أو تصحيح القافية ، فبماذا يفسر ما جاء في الحديث الذي أوردناه آنفاً ؟

ولعل النتيجة التي نخلص إليها من هذا مطمئنين ، هي أن استعمال أبناء لهجة للهجة أخرى في شعرهم لا يعد من ذلك الذي سماه النحاة « ضرورة » .

(١) صحيح البخارى : ٧/٢ (الشعب) .

(٢) يقصد لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملا لها على (ما) .

(٣) يعنى قول الشاعر :

أن تقرأ على أسماء ويحكمها

منى السلام وألا تشعرأ أحدا

(٤) شواهد التوضيح : ١٨١ .

(٥) حاشية الصبان على الأشموني : ١/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٦) الخصائص : ١/ ٣٨٣ .

٢ - الصواب والخطأ فيما يسمى « ضرورة » :

لقد كان مقتضى القول بالسليقة على فهم القدماء لها، ألا يخطئ العربي أو يلحن ، لأن « المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن » .^(١) حتى لو أراد ذلك ، فالفرد « بمقتضى القول بالطبع مسير في اللجوء إلى الصواب دون الخطأ ، وليس خيرا في أن يتعمد الخطأ في اللغة لو أراد ، لأن لسانه سيرتد إلى الصواب سواء أرضى هو أم سخط »^(٢) . وقد روى ابن جني عدة روايات تؤكد هذا المعنى ، منها قوله : « سألت مرة الشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في فصاحته ؛ وكان اسمه غصنا ، فقلت لها : كيف تحقران حمراء ؟ فقالا : حمراء . قلت : فسوداء ؟ قال : سويداء . وواليت من ذلك أحرفا ، وهما يجيئان بالصواب . ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن : علياء ، وتبعه الشجري ، فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور ، ثم قال : آه ! عليي »^(٣) . ومن ذلك قوله : « سألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوني التميمي - تميم جوثة - فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال : أقول : ضربت أخاك ، فأدريته على الرفع فأبى ، وقال : لا أقول أخوك أبدا . قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ فرفع ، فقلت : أأست زعمت أنك لا تقول أخوك أبدا ؟ فقال : أيش هذا اختلفت جهتا الكلام »^(٤) . فالشجري تراجع كالمذعور حين هم لسانه أن ينطق بالخطأ ، والعقيلي قال إنه لا ينطق بما يراه خطأ أبداً ، وذلك لأنهما سليقيان مطبوعان ، وفقا للفهم القديم للسليقة اللغوية .

كان على النحاة - بناء على هذا الفهم للسليقة - أن يتلقوا كل ما يسمعون من العرب على أنه صحيح فصيح ، ولا يخطئون ، ولا يحكمون عليه بالشذوذ أو الضرورة أو غير ذلك ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يستقيموا مع فهمهم هذا تحت وطأة معيارية القاعدة ؛ وبدت القاعدة في نظرهم أهم من اللغة نفسها ، فوقعوا في تناقض مع أنفسهم لهذا السبب ، وانطلقوا يخطئون العرب ، ويخلقون أسماء ومصطلحات لكل مالم يس موافقا لقواعدهم . وقد مر بنا في الفصل الأول نماذج من تخطئتهم للعرب ، وسوف يلتقى من يتصفح كتب النحو وغيرها بنماذج كثيرة من هذه التخطئة ابتداء من الخليل وسيبويه إلى السيوطي^(٥) .

(١) حاشية الصبان على الأشموني : ٢٤٨ / ١ . (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٢ .

(٣) الخصائص : ٢٦ / ٢ .

(٤) الخصائص : ٧٦ / ١ . وانظر القصة نفسها في ص ٢٥٠ عن السنجرى .

(٥) انظر : الكتاب : ٢٩٠ / ١ ، ٣٢٤ ، ٥٨ / ٢ ، ١٢٧ ، ٣٦٧ . والمقتضب : ١ / ١٢٣ ، ٢٠٧ . والخصائص :

٣ / ٢٧٣ ، وما بعدها . والمنصف : ٣٠٧ / ١ ، ٣٠٩ ، وطبقات فحول الشعراء : ١٥٠ . والإنصاف : ٩٧ ، ١٢٣

وتحصيل عين الذهب : ٨٣ / ٢ . والمغنى : ٧٩ / ٢ وأوضح المسالك : ١٤٥ / ١ . والهمع : ١ / ١٢٠ . والمزهر

: ١٣٩ / ١ . والأشموني : ٢٤٨ / ١ .

لقد سبق لنا أن الفرد ينزع إلى المطابقة مع مجتمعه بدافع من غريزته، والمطابقة اللغوية هي أهم ما يعنى به الفرد في بيئته، وهو يستعين في ذلك بالمشاركة والمحاكاة والصوغ القياسي، ولكنه قد يخطئ أحيانا في عملية الصوغ القياسي التي يقوم بها من أجل مطابقتها اللغوية مع بيئته، وقد فهم النحاة هذا السبب، ولكنهم سموه التوهم. وكان أبو على الفارسي يقول: «إنما دخل هذا النحو في كلامهم (يقصد مانسب إليهم من أغلاط) لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد»^(١٠) ويقول أبو عبيدة «وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم». ^(١٢) وقالوا كذلك: إن «العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياسى كلامه». ^(٣) وينحرف عن سنن أصوله^(٤).

وقد استدل ابن جنى من بعض هذه الأغلاط - كما يسمونها - على أن العربي «يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه» قدرا لا يحسنه العلماء بالدرس والبحث ويقول: «وإنما مكنت القول في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوة هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، مالا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع، فتأمله، فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة». ^(٥) ومع هذا فإنه يخطئهم، ويحكم على بعض ماجاء عنهم بأنه غلط منهم^(٦).

لقد كان تقرير الصواب من الخطأ لدى النحاة أمرا ميسورا، ذلك أنهم جعلوا القواعد التي أسست على القياس المعروف لديهم معيارا يفصلون به بين الصواب والخطأ، ولم يتورعوا عن الحكم بالخطأ على النابغة الذبياني مثلا في قوله:

فبت كائى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم نافع

ويقولون: ينبغى أن يكون (ناقعا) بدلا من (نافع)^(٧). وقد كان عيسى بن عمر وابن أبى إسحاق يطعنان على العرب^(٨).

وأما علماء اللغة المحدثون، فإن مسألة الصواب والخطأ أثارت بينهم كثيرا من النقاش بسبب البحث عن الأساس الذى يُحتكم إليه في تمييز الصواب من الخطأ وقد صور

(١) الخصائص: ٢٧٣/٣. (٢) المنصف: ٣١١/١.

(٣) الإنصاف: ١٢٣/١. (٤) السابق: ٣٣٠/٢.

(٥) الخصائص: ٢٧٦/٣.

(٦) انظر: المنصف: ٣٠٩/١ والخصائص: ٢٧٧/٣.

(٧) انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥، ١٦ والموشح: ٥٠.

(٨) انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥، ١٦.

يسبرسن جانباً كبيراً من هذا الخلاف. ^(١) ولا نود أن نعرض لهذا الخلاف، وإنما نخلص إلى مانراه في هذه المسألة «و حين نتكلم على المستوى الصوابى، نقصد المستوى الصوابى اللغوى الاجتماعى» ^(٢). وينبغى أن ننظر إلى المستوى الصوابى على أنه مقياس اجتماعى عام يرمقه الفرد بشىء من المهابة والاحترام، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعى اللاذع ^(٣). ولا ينبغى أن ننظر إليه على أنه « فكرة يستعين الباحث بواسطتها فى تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعى يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام فى الاستعمال» ^(٤)، على حد تعريف أستاذنا الدكتور تمام حسان له. وقد عرفه يسبرسن « بأنه الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوى للجماعة اللغوية التى ينتمى إليها المتكلم، ويؤخذ من هذا ضمناً أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف الجماعى» ^(٥).

ومادمننا نعرف بتعدد اللهجات، فإن « لكل لهجة - إذن - مستواها الصوابى الخاص الذى يختلف عن المستوى الصوابى لأية لهجة تنتسب معها إلى نفس اللهجة». ^(٦) وإذا كان لكل لهجة من اللهجات مستوى صوابى خاص بها، « فلا بد للغة المشتركة من أن يكون لها مستوى صوابى كذلك» ^(٧).

ومادمننا نعرف بالتطور الصوتى والصرفى والنحوى والمعجمى والدلالى فى اللغة، فإن ذلك « ليستتبع تغييراً فى المستوى الصوابى من الناحية التاريخية كذلك، فما كان صواباً فى الماضى يصبح خطأ فى الوقت الحاضر، ويصبح خطأ اليوم صواب الغد إذا رأى المجتمع اللغوى أن يتبناه فى الاستعمال». ^(٨) ولذلك « رفض بعض المؤرخين اللغويين أن يعترفوا بوجود ما يسمى (الصواب) أو (الخطأ) فى اللغة» ^(٩).

من هنا ندرك أن المستوى الصوابى لا يفرضه الباحث، ولكنه مرتبط بالجماعة اللغوية، وعلاقتها بالأفراد الذين يكونونها، وأن ما تتفق عليه الجماعة اللغوية أنه صواب فى عصر معين، يكون هو الصواب اللغوى لها، وأن الخطأ اللغوى هو الذى تستنكره الجماعة اللغوية. لكنها، إذا قبلته بعد ذلك فى الاستعمال، وتداولته فيما بينها، لا يمكن وصفه حينئذ بأنه خطأ. ومن ثم، فإن « تطور اللغة لا يتم إلا عن طريق مانسميه بالأخطاء

(١) انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: من ٩٨ إلى ١٥٧.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٩. (٣) السابق: ٦٧.

(٤) السابق نفسه. (٥) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٣٣.

(٦) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٦١. (٧) السابق: ٦٢.

(٨) السابق: ٦٣. (٩) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٥٦.

اللغوية . والخطأ عندما يبدأ يكون من الناس في محل الاستنكار، ثم لا يلبث أن يشيع حتى يصير القاعدة التي يسير عليها كل المتكلمين . ولقد قال بعض اللغويين : إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها» .^(١) وعلى ذلك ، ينبغي لتحديد الصواب والخطأ اللغويين أن يقسم تاريخ اللغة إلى مراحل ، وكل مرحلة تقسم إلى مستويات ثم يدرس كل مستوى على حدة في ظروفه اللغوية المرتبطة بالجماعة اللغوية لتحديد ماتقبله الجماعة اللغوية من ذلك المستوى المعين وماتستكره ، وهل قبلت فيما بعد ما استنكرته أولا . . إلخ ، ولاشك أن هذا جهد دونه صعوبات ، ولكنه مع ذلك يقفنا على تاريخ لغتنا الغامض .

إننا ، بعد ذلك ، لانتعسف إذا قلنا إن نحائنا قد أخطئوا في تحديد الصواب من الخطأ . ولسنا نفرض عليهم منهجاً لم يدركه عصرهم أو تقتضيه ثقافتهم ، ولكن ما أثر عنهم هو الذي يحكم عليهم ؛ ذلك أنهم حكموا بالخطأ على بعض من ارتضوهم حجة كما رأينا في تخطيء النابعة وإذا رجعنا إلى كل ما حكموا عليه بالخطأ أو الغلط لوجدناه إما استعمالاً لهجياً ، أو مستوى خاصاً ولوجدنا أنهم يبتدون ، في تحديد ذلك ، بالقياس وبالاستعمال العام ، لا باستعمال البيئة التي أخذوا منها النص لأنهم لم يفرقوا بين اللغة المشتركة واللهجات ، فقد يحكمون على نص نقلوه من أقاصى الجزيرة العربية شمالاً أو جنوباً بالخطأ لأنه خارج عن القاعدة التي بنوها على نصوص مستمدة من بيئة وسط الجزيرة مثلاً .

ومعنى ذلك أننا لانقبل حكمهم بتخطئة استعمال ما ، لأنهم لا يمثلون البيئة اللغوية التي تملك وحدها سلطة الحكم بالتصويب أو التخطئة ، ولأن دور النحوى يجب أن يقتصر على الوصف والتسجيل ، ولا يتعداه إلى فرض ما توصل إليه ، فيصوب ويخطئ كما تصور ذلك منازعات ابن أبى إسحاق مع الفرزدق ، لأن ابن أبى إسحاق يحكم المقاييس أو المعايير النحوية ولا يحكم العرف اللغوى الذى كان الفرزدق أحد مثليه . ولكننا نقبل ما حكاه ابن جنى عن شاعره المتنبي إذ كان عند منصرفه من مصر في جماعة من العرب وأحدهم يتحدث فذكر في كلامه فلاة واسعة ، فقال « يحير فيها الطرف . قال : وآخر منهم يلقيه سرا من الجماعة بينه وبينه فيقول : يحار ، يحار » . ويعقب ابن جنى على هذه الحكاية قائلاً : « أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبهه إياه على الصواب »^(٢) . فالصواب هنا صواب العرف لاصواب النحاة .

ولما كان النحاة لا يمثلون الجماعة اللغوية في الحكم بالصواب أو الخطأ ، ولأنهم ادعوا

(٢) الخصائص : ٢٣٩ / ١ .

(١) السابق نفسه .

لأنفسهم سلطة الحكم بذلك فأخذوا يعيرون على الشعراء شعرهم ، فإنهم تعرضوا منهم لهجاء لاذع وسخرية مريرة^(١) .

وبناء على ما تقدم ، فإن حكم ابن فارس على ما جاء في الشعر وسماه النحاة « ضرورة » بأنه خطأ ، حتى ألف في ذلك رسالة سماها « ذم الخطأ في الشعر »^(٢) ، وقال بمثل ذلك بعض الدارسين المحدثين^(٣) ، حكم غير مسلم به ، لأن الجماعة اللغوية لم تحكم بذلك . وقد قرر علماء اللغة المحدثون - وهم على حق - أن الحكم بالصواب والخطأ مرده إلى الجماعة اللغوية ، وليس إلى غيرها . وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الاستعمالات اللغوية التي وصفت بأنها ضرورة ، استعمالات صحيحة ، لأنها قبلت في عرفها اللغوي ، ولا يهم وصف النحاة لها بالضرورة ، وإنه ليلاحظ أن قراءة أبيات « الضرائر » في سياق قصائدها لا يشعر بغرابة أو خروج عن سمت اللغة ونهجها .

ولعلنا - بناء على الفهم الاجتماعي للغة - نستطيع أن نقول إنه لا يمكن أن يوجد ما يسمى بالضرورة في اللغة . فما جاء به الشاعر ، ولو كان مخالفاً في أول أمره - على افتراض ذلك - لما عليه عرف الجماعة اللغوية ، يعد من الاستعمالات الصحيحة مادامت الجماعة قد تلقتة بالرضا والقبول ، وشاركتة في هذا الاستعمال الجديد ، ولا يعدو أن يكون ذلك - حيثئذ - ابتكاراً جديداً في اللغة . وقد أباحوا الابتكار والتجديد في اللغة كالذي كان من رؤية وأبيه ، وقد شرطوا لذلك سمو الفصاحة وقوة اللغة^(٤) . ولكننا لانشرط لذلك إلا قبول البيئة اللغوية للاستعمال الجديد ، وما دامت الجماعة اللغوية قد كانت ترفض ما لا ترضيه وتسيفه ، فإن الشعراء - ولنا الحق أن نفترض ذلك - كانوا حيثئذ لا يجرون إلا على العرف اللغوي الشائع المقبول ، ولو على المستوى الخاص بالشعر «الفصل في الصواب والخطأ هو السماع ، أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذي يملك اللغة ويتطور بها من عصر إلى عصر ، وبهذا يصبح تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع عن العرب خطأ منهجياً في جملة وتفصيله»^(٥)

(١) انظر : الشعر والشعراء : ٨٩ / ١ . وأخبار النحويين البصريين : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٦٤ ، ٦٥ .

ومراتب النحويين : ١٢ ، ١٣ ، ٣٨ ، ٣٩ . والخصائص : ٢٣٩ / ١ ، ٢٤٠ . والأغاني : ٢٠٩ / ٣ ، ٢١٠ .

والموشح : ٣٨٥ . ووفيات الأعيان : ١٠٤ / ١ . وغيرها من المصادر .

(٢) انظر تفصيل رأي ابن فارس في الفصل الأول من هذا الكتاب .

(٣) انظر : السليقة اللغوية والضرائر الشعرية ، د . رمضان عبد التواب (الأقلام تشرين الثاني ١٩٦٦) .

(٤) انظر الخصائص : ٢ / ٢٥ . واللغة والنحو للاستاذ عباس حسن : ٣٨ .

(٥) منهج النحاة العرب ، د . تمام حسان (حوليات كلية دار العلوم ١٧٠) .

٣- تجدد هذه الظاهرة مع الشعر :

إذا كان ما وصفه النحاة بأنه ضرورة استعمالا صحيحا مادام مقبولا من العرف اللغوى - كما قرنا - فلماذا لم يكتب لمعظم هذه الاستعمالات الحياة والاستمرار مع الشعر؟ كدخول (أل) على الفعل المضارع مثلا، وحزم الفعل المضارع دون أداة جزم، والإشباع في الصيغ، أو تقصير الحركات الطويلة فيها . . إلخ ؟

ونحن إذا سلمنا بهذا، فإننا نلغى أمرين يجب أن يكونا دائما في الحسبان :

أولهما : التطور اللغوى مع تطور المجتمع، بحيث يصبح لكل عصر ذوقه الخاص في الاختيار وعرفه اللغوى الخاص الذى قد يختلف أو يتفق في بعض مظاهره عن سابقة أو لاحقه .

وثانيهما : دور النحاة الضخم الذى قاموا به محتمين بسلطة كشفهم الجديد، فأخذوا يجللون ويحرمون ويبيحون ويمنعون (فما أبيع افعل ودع مالم يبيع) . وقد رأينا أنهم عدوا ما جاء في الشعر وفقا لبعض اللهجات ضرورة، فكيف إذا جاء الشاعر بصوغ قياسى خاطئ مثلا أو مبتكر قياسى أو غير قياسى؟ ولذلك يقول فندريس : « النحو كثيرا ما يكون في صراع مع الحس الطبيعى للغة . ففى الأقطار التى يطغى فيها أثر النحاة لاتستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة؛ إذ تخنق المبتكرات القياسية فى مهدها ، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تتكرر غالبا وبصورة مطردة»^(١) .

ولقد كان الشعراء فى العصر الجاهلى وفى صدر الإسلام، وشطر كبير من العصر الأموى، لا يصدرون فيما ينشدون من شعر إلا عن مراعاتهم - من حيث الصحة - للعرف اللغوى فحسب . وأما بعد أن ظهر النحاة، فقد كان على الشعراء أن يراعوا نقدهم الذى قد يذهب بروعة تأثير الشعر فى بيئة أصبحت تعنى بالصحة اللغوية نظرا لازدياد النشاط النحوى من جانب وخلاط الأعاجم والمولدين من جانب آخر. وليس كل شاعر حينئذ يملك صلابة الفرزدق حين سألهم بعضهم عن رفعه لكلمة (مجلف) فى بيته المشهور «فشتمه، وقال : على أن أقول، وعليكم أن تحتجوا»^(٢). على أن الفرزدق نفسه مع صلابته كان يستجيب لنقد النحاة، ويغير من شعره إلى ما يوافق مبتغاهم^(٣) .

لقد كان وصف النحاة لهذه الاستعمالات بأنها « ضرورة» - فى حد ذاته - داعية لنفرة الشعراء من ارتكاب مثله لما يشعر به من الإلجاء والاحتياج وعدم القدرة على تصريف القول، مع أن النحاة أجازوها للشعراء فى حدود عدم اللحن لأن، « الضرورة لاتجوز

(١) اللغة : ٢٠٧ . (٢) الشعر والشعراء : ٨٩/١ . (٣) انظر : الخزانة : ٢٢٠/١ .

اللحن»،^(١) كما يقول المبرد، لكنه مع إجازة كثير من النحاة هذه الاستعمالات للشعراء. فإنهم رأوا أنه يجب أن يخرج عن دائرة الاحتجاج، لأن «ما يأتي في الضرورة لا يأتي اختيار الكلام»،^(٢) والضرورة لا يقاس عليها،^(٣) وما يأتي لضرورة شعر أو إقامة وزن قافية فلا حجة فيه^(٤).

وبمنطق النحاة يمكن محاجتهم بما قرروه هم أنفسهم من أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب».^(٥) وهؤلاء الشعراء ليسوا إلا عربا ممن تتوافر فيهم شروط الاحتجاج، وما يرد عن العربي الفصيح مخالفا لما عليه الجمهور ينبغى «أن يحسن الظن ولا يحمل على فساده».^(٦) ولانقصد بهذه المحاجة الجدلية إلا كشف جانب من جوانب تناقض المنهج المضطرب.

وقد تابع نقاد الشعر القدماء النحاة فيما وصفوه بالضرورة وحظروه على الشعراء وقبحوا في نظرهم^(٧). يقول ابن طباطبا مثلاً: «فينبغي للشاعر في عصرنا أن لا يظهر شعره إلا بع ثقته بجدوده وحسنه وسلامته من العيوب التي نبه عليها وأمر بالتحرز منها ونهى عم استعمال نظائرها، ولا يضع في نفسه أن الشعر موضع اضطراب، وأنه يسلك سبيل من كان قبله ويحتج بالآيات التي عيبت على قائلها. فليس يقتدى بالمسيء وإنما الاقتداء بالمحسن».^(٨) ويقول أبو هلال «وينبغي أن تتجنب ارتكاب الضرورات، وإن جاء فيه رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه، وإنما استعمالها القدما لعدم علمهم - كان - بقبحاتها»^(٩).

وقد يكون هذا مقبولا من نقاد الشعر لأنهم يعنون بالمستوى الجمالي، وهو يعتمد على مستوى الصحة فيما يعتمد عليه من مقومات، ولذلك ظن النقاد أن وصف هذه الاستعمالات بالضرورة يعنى أنها ليست في مستوى غيرها من الصحة فرغبوا عنها ورغبوا الشعراء عن الإتيان بها.

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى أن تختفى بعض هذه الاستعمالات، ويقل بعضها الآخر، ولو أن النحاة فصلوا بين الشعر وغيره، لكان له - إذن - مستوى خاص يتميز به من النثر مع وجود الشبهة بينهما في كثير من وجوه الاستعمال اللغوي. ولقد كانت إشارة سيويه إلى

(١) المقتضب : ٣ / ٣٥٤ .

(٢) الإنصاف : ٢ / ٣٤٢ .

(٣) السابق : ١ / ٩٧ .

(٤) السابق : ٢ / ٣٦٥ .

(٥) الخصائص : ١ / ٣٥٧ .

(٦) السابق : ١ / ٣٨٥ .

(٧) انظر: الشعر والشعراء : ١ / ٨٨ . والصناعتين ١٢٣ . وعيار الشعر : ٩ . والعمدة : ٢ / ٢٨٠ ، ٢٠٩ .

(٨) عيار الشعر : ٩ .

(٩) الصناعتين : ١١٢ .

« ما يحتل الشعر » وكذلك إجابة أبي على الفارسي على تلميذه النابه أبي الفتح ابن جنى حينما سأله : هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً؟ إذ قال : « كما جاز أن نقيس منشورنا على منشورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم » .^(١) كانت إشارة سيبويه وإجابة أبي على الفارسي بذرة يجب أن تستنبت في الفصل بين الشعر والنثر ، إذ مؤدى ذلك أنه ينبغي أن يفصل كل مستوى عن الآخر ، فلا يحكم الشعر في النثر أو العكس .

وبرغم هذا الحظر الذي فرضه النحاة والنقاد ، فإن الشعر ما يزال - إلى يومنا هذا - تتجدد فيه هذه المحظورات التي وصفت بأنها « ضرورة » ، كصرف الممنوع ومنع المصروف ، وقصر الممدود وغير ذلك . . إلخ .

وإذا أمكن أن يقال إن الشعر التقليدي لم يخرج في إطاره عن الشعر القديم ، فهو يستهدي أشكاله ويسير على نمطه ، وما يوجد في الشعر القديم يمكن أن يوجد فيه ، لوجود الوزن والقافية فيهما . فإن الشعر الحر الذي تخلص من إसार القافية بالمفهوم القديم ، وتحرر من قيود الوزن التقليدي ، واعتمد على التفعيلة وحدة للإيقاع الموسيقى لأعلى البيت ، وأصبح البيت فيه مرتبطاً بالدقة الشعورية - كما يقولون - لا بعدد معين من التفعيلات^(٢) هذا اللون الجديد من الشعر توجد فيه هذه الظواهر .

وقد أجرينا دراسة على ديوان « عمر من الحب » للشاعر صلاح عبد الصبور . وهذا الديوان قصائد مختارة من دواوينه الأخرى ، كديوان « أقول لكم » و« الناس في بلادى » و« أحلام الفارس القديم » . وصلاح عبد الصبور يعد في نظر النقاد ، أحد زعماء مدرسة الشعر الحر البارزين ، وقد وجدنا في هذا الديوان ما يأتي :

١ - إشباع ألف (أنا) في الوصل :

. وأنا أخطو نحو الدار (ص ٢٥)

. فأنا ملقى فوق بساط الريح إلها محبورا

. فأنا حائر (ص ٣٤)

. وأنا غدوت بلا أحد (ص ٤٥)

. وأنا من فتيان القرية (ص ٧٦)

. أنا دنياه (ص ٧٩)

(١) الخصائص : ١ / ٣٢٣ .

(٢) انظر : قضايا الشعر المعاصر ، لنازك الملائكة . وقضية الشعر الجديد ، للدكتور محمد النويهي .

. فأنا أتكلم بالأمثال لأن الألفاظ العريانه
هى أقسى من أن تلقىها شفتان (ص ١٢٥)
. وأنا لا أعرف كيف أحبك (ص ١٣٥)

٢- قصر الممدود :

. ينكشف السرداب حينما تدق الساعة البطيئة الخطى
معلنة أن المسا قد انكشف (ص ١٠٦)
. ونستحم فى الشتاء يدفئنا حنونا (ص ١٣٣)
. وفجأة أورك فى حقل السما نجم وحيد (ص ١١٥)

٣- تخفيف المهمزة :

. أو تحرقه نارا تتدفا
فى شعلتها أياما باردة جوفاء (ص ٧٢)
. وحين يأفل الزمان يا حبيبتى يدركنا الأفول
وينطفئ غرامنا الطويل بانطفائنا (ص ١٣٥)
. عندما يحلم بالبيت وبالدفء على مخدع نظره
ويوارى خوفه فى متكاهها (ص ١٠٢)

٤- تخفيف المشدد :

. النبض نبض وثنى
والروح روح صوفى سليل البدن (ص ١١٢)

٥- تشديد المخفف :

. عرفا الأيام الممروره
وأنين النفس المكسورة
وسعار الدم المذنب حين يحن إلى الدم . (ص ٢٧)

٦- تسكين ميم لم :

. وتسألين لم حكيث فى المساء قصته
ولم بعثت فى السكون ذكريات ميتة (ص ٤٣)
. وسألتنى : ما الوقت ؟ هل دلف المساء ؟
- أتذهبين ؟

- ولم نطيل عذابه حتى الصباح ؟ (ص ٤٥)

٧- قطع همزة الوصل :

وأكد أصبح بقائله : أصمت^(١) (ص ٦٧)

وهذه الظاهرة ليست كثيرة في هذا الديوان . ويحسن هنا أن نستشهد بشعر شاعر آخر يعد من أبرز الشعراء في حركة الشعر الحر ، وهو أحمد عبد المعطى حجازى من قصيدة له بعنوان « اغتيال »^(٢) يقول فيها :

. كانت المرفأ دارا للجميع

قلت فلأعط النها اسما وأعط الليل إسما .

٨- صرف الممنوع من الصرف :

. وسأحيه . . كيف يرجو أن ينمق الكلام

وكل مايعيش فيه أجرد كئيب (ص ١٩)

. فشالتنا من كل يوم أسود ظلا (ص ١٠٦)

. والأفق أسود وضيق بلا أبواب (ص ١١٥)

٩- دخول الكاف على (مثل) :

. كمثل دينار ذهب (ص ٢١)

. كمثلمها فرحت بالخطاب يامسيحي الصغير (ص ٢٣)

١٠- الوقف على المنصوب المنون بالسكون :

. وأغسل التراب في سكينتي رداء (ص ٢٢)

. لكن الباب يصد صدودا مر (ص ٧٦)

. قد كنت فيما فات من أيام

يافتنتى محاربا صليبا وفارسا همام (ص ١٣٨)

١١- عدم حذف حرف العلة من المضارع الناقص المجزوم :

. يانجمى

فلتتأجى (ص ٢٧)

١٢ اطراح علامة النصب (الفتحة) من المضارع الناقص المنصوب :

. قد آن للغريب أن يؤوب

للمركب الجانح أن يرسو على شط قريب

(١) يحتمل عدم قطع همزة الوصل ، لكن التفعيلة لا تستقيم .

(٢) مجلة الشعر مجلة فصلية ، العدد الأول ، ربيع سنة ١٩٧٢ .

للمجدول الفائض أن يفضى إلى نهر رهيب (ص ٢٣)

. ليسفى فوقنا مثل تراب العمر زهره (ص ٨٤)

. لتروى مغرب العمر لشيخيك هنا (ص ٨٥)

وليسست هذه الظواهر مقصورة على صلاح عبد الصبور وحده، ولكنها شائعة منتشرة في معظم ما يكتب من الشعر الحر، ولكننا اخترنا هذا الديوان عامدين لأن صاحبه رأس من رعوس هذه الحركة الجديدة، وزعيم من زعمائها ولأن هذا الديوان قصائد مختارة من دواوينه الأخرى، فالتمثيل به في هذا المجال أدل على ما نحن بسبيله.

إن الشعر الحر تخلص من صرامة الوزن التقليدى، ومن قيود القافية حتى إن بعض قصائده لتخلو تماماً من القافية، ومع هذا، فإن هذه الاستعمالات الموسومة بالضرورة في عرف النحاة لا تفتأ تتردد على ألسنة الشعراء في شعرهم. فهل كان الوزن والقافية هما اللذين يلجئان الشاعر قديماً في شعره إلى هذه الاستعمالات حقيقة؟ أو أن هذه الاستعمالات كانت من لغة الشعر الخاصة، إن لم تكن خصائص لهجية تسربت إلى اللغة المشتركة وأقرها العرف الشعرى وبقي صداها يتردد في الشعر إلى الآن؟ وأن النحاة هم الذين اضطروا إلى تسميتها ضرورة، لأنهم وجدوا قواعدهم تنحسر عن شمولها، ولأنهم في الوقت نفسه لا يريدون أن تتوزع القاعدة وتتفرع بل يريدون لها الاطراد، يدل على ذلك قولهم: «لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً، لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل مالميس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها؛ وذلك لا يجوز»^(١).

لعله آن لنا - إذن - أن نطرح تلك التسمية التي اضطرت النحاة إليها، وهي «الضرورة»، ونستبدل بها تسمية أخرى أدل على المراد وأنفى للخلط، وهي «لغة الشعر». وليطمئن بال نحائنا - رحمهم الله - فلن تختلط الأصول بغيرها، ولن تفسد الصناعة بأسرها، وعلينا من الآن أن نحذر من الوقوع فيما وقع فيه أسلافنا، وأن ننظر إلى مصطلح «الضرورة» بغير قليل من الحيطة، فلعل له نظيراً في القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوى، أو النثر عامة، أو لعله استعمال لهجى صار من مكونات اللغة المشتركة؛ أو لعله - أخيراً من «لغة الشعر» التى جنبى النحاة بها على النحو والشعر معاً.

الفصل الخامس

لغة الشعر والتّقييد النّحوي

توطئة الفصل :

أفضى بنا البحث حتى الآن إلى وجوب اطراح مصطلح « الضرورة الشعرية » واستبدال « لغة الشعر » به ، ليكون دعوة للفصل بين مستويي الشعر والنثر وتمهيدا له .

وإذا كنا في الفصول السابقة قد حاولنا تأصيل بعض هذه الظواهر التي سماها النحاة ضرورة بما يخرجها عن دائرة الخطأ ، وقمنا بتنظيرها بأمثالها من الاستعمالات النثرية في القرآن الكريم والحديث الشريف وغيرهما بما ينفي عنها وصمة الاضطراب ، فليس معنى ذلك أننا لا نرى للشعر نظامه الخاص في تراكيبه ، أو لغته الخاصة بصرفها ونحوها .

إن للشعر لغته التي تتميز بخصائص معينة ، سوف نحاول في هذا الفصل التعرف على أهمها . ولست أزعم أنني أستطيع القيام وحدي بالكشف عن كل خصائص لغة الشعر ، فذلك جهد يحتاج إلى عشرات الباحثين في عشرات السنين . ولكني سأحاول إثبات أن الظروف النفسية والانفعالية التي يُنتج فيها الشعر تحتاج إلى لون خاص من التعبير الملائم لها ، بحيث لا يصبح الشعر حينئذ ممثلا للبيئة اللغوية العامة تمثيلا صحيحا ، بل يكون ممثلا لمستوى معين هو مستوى الشعر . وهذا المستوى نفسه يختلف من عصر لآخر ، باختلاف الأجيال وتعاقب الزمن ، وتبدل العرف والذوق . وسوف نخلص من ذلك إلى بيان الأسباب التي دعت النحاة إلى الاعتماد على الشعر اعتمادا كبيرا في التقعيد النحوي ، ونعرض لبعض مظاهر هذا الاعتماد ، ثم النتائج التي ترتبت على اعتماد النحاة على لغة الشعر في التقعيد النحوي .

١ - من خصائص لغة الشعر

للشعر في كل لغة خصائص ينفرد بها عن النثر، بحيث يصبح من المستطاع القول بوجود ما يسمى « لغة الشعر ». ولقد اتفق النقاد قديما وحديثا على أن للشعر لغته الخاصة به التي تختلف عن الكلام العادى .

يقول أرسطو ، وهو بصدد الدفاع عن الشعراء ضد الذين هاجمهم ، لأنهم استعملوا تعبيرات لا توجد في الكلام العادى : « إن معجم الكاتب ينبغى أن يكون واضحا ، ولكن ينبغى أن يرتفع في نفس الوقت عن المستوى العادى » . ويعتقد أرسطو أن الكاتب لكى يبلغ هذه المرحلة من الإجابة ، عليه أن يقدم في كتاباته كلمات جديدة ، ومجازات جديدة ، وحلى أسلوبية متنوعة . ثم يعلق أرسطو على ذلك ، قائلا : « إنه عن طريق مخالفة المصطلحات العادية تكتسب اللغة نوعا من الامتياز »^(١) .

وحينما حاول أحد الشعراء في القرن الثامن عشر - وهو ووردزورث في المقدمة المشهورة The preface لديوانه The Lyrical Balads - أن يثور على لغة الشعر^(٢) مقدما من قصائد ديوانه تجربة لذلك ، تعرض لهجوم لاذع من أحد زملائه ، وهو كوليردج في ثلاثة فصول من كتابه^(٣) ، كما تعرض لهجوم من النقاد المعاصرين مثل ت . س . إليوت T.S.Eliot ورينيه ويليك René Wellek ، وقد أثبت إليوت أن شعر ووردزورث نفسه لم يخرج عن إطار لغة الشعر في القرن الثامن عشر ، بل إنه لبيدو من أشد الشعراء محافظة ، إذا استثنينا من نقده عبارتي « الخروج على المعجم الشعري » ، و« اختيار حوادث الحياة اليومية »^(٤) .

وإذا كان هذا يمثل رأى النقاد والشعراء في وجود ما يعرف بلغة الشعر ، فإن علماء اللغة كذلك لم يملوا التنبيه إلى أن الشعر يختلف عن غيره ، وأن له مستواه الخاص وتراكيبه التي

(١) انظر : مقالات نقدية : ص ١ ، للدكتور محمود الربيعي (مكتبة الشباب ١٩٧٨) .

(٢) انظر آراء ووردزورث في الترجمة التي قام بها الدكتور عبد الحكيم حسان لمقدمته وذيل بها كتاب « النظرية الرومانتيكية في الشعر » من ص ٤٣١ (دار المعارف ١٩٧١) .

(٣) انظر : النظرية الرومانتيكية في الشعر : الفصول ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، وهو ترجمة لكاتب كوليردج Biographia Li- traria .

(٤) انظر : قضية المعجم الشعري د . محمود الربيعي (مذكرات في النقد الأدبي دار العلوم ١٩٦٧/٦٦) .

تناسب موسيقاه، ولذلك يجب أن يدرس مستقلا عن النثر، ولا يصح الاعتماد عليه في استخراج قواعد عامة، « لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة الحقة وتثنيه عن الروح السائدة فى عصره ». (١) كما يقول إسرائيل ولفنسون ويرى Goerg Prandes جورج براندس أن اتفاق اللغة للأفراد المختلفين من حيث العبقرية والشعور بالتفرد يدفع بعض الكتاب المبرزين إلى محاولة ابتكار ألفاظ وأساليب تكتسب عباراته ذاتية خاصة (٢). ويقرر يسبرسن « أن لغة الشعر والغناء تختلف عن اللغة العادية لغة الحديث والتفاهم مهما بلغت الجماعة اللغوية من بدائية أو تحضر »، (٣) لأن الشعر من الفن الجميل الذى تقصر مقاييسنا العلمية عن تحديد سر الجمال فيه، وهذا القصور يبدو بصفة خاصة فى الجمال الداخلى فى الأسلوب الذى يعتمد على طريقة رصف الكلمات بعضها إلى بعض، لأن وضع الكلمة أو العبارة كثيرا مايوحى بطرافة دقيقة أو يثير شعورا بالجمال (٤).

ومادام الشعراء والنقاد وعلماء اللغة يقررون أن للشعر لغته الخاصة فسوف نحاول الوقوف على بعض خصائص هذه اللغة، حتى يتكشف لنا أن الحكم عليها بمعايير النثر يلغى كثيرا من سماتها، كما أن الحكم على النثر بمقاييس لغة الشعر يفرض عليه صيغا وتراكيب ليست منه.

ويمكن القول بأن خصائص لغة الشعر تتمثل فى أمرين أولهما : الخصائص الفنية. وثانيهما : الخصائص التركيبية (الصرف والنحو). أما الخصائص الفنية فإننا لسنا مطالبين هنا بها، ولكننا سنعرض منها لما يخدم الأمر الثانى فحسب. وتظهر الخصائص الفنية للشعر فى أمور هى :

١ الخصائص الفنية الشكلية وهى الوزن والقافية، وهما يمثلان الإطار الخارجى لقصيدة ما.

٢ - المضمون الداخلى وهو مايسميه النقاد بالتجربة الشعرية.

٣ - الربط الفنى بين الشكل والمضمون فى إطار لغوى تظهر فيه قدرة الشاعر على الإبداع وموهبته فى الخلق الفنى.

هذه العناصر الثلاثة تطرح علينا سؤالاً مؤداه : هل الظروف التى يتم فيها الخلق الفنى للشعر هى الظروف العادية التى ينتج فيها الكلام؟

(٢) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع : ١٣٨.

(٤) السابق : ١٤٨.

(١) تاريخ اللغات السامية : ٢١١.

(٣) السابق : ٢١٤.

يجيب على ذلك Charle Bally قائلا : « ثمة فرق واضح بين استخدام الفرد للغة في ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي ، وبين استخدام الشاعر أو القصاص أو الخطيب للغة . فحين يجد المتكلم نفسه في الظروف التي تشمل معه جميع أعضاء المجتمع ، يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية . أما بالنسبة للأديب ، فالأمر مختلف تماما . فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعمد (ونحن نتكلم في الفن عن الإلهام وعن الإبداع الذاتي الذي لا يخلو أبدا من عمل تطوعي) ، ثم هو من جهة أخرى يستخدم اللغة ، وله نوايا جمالية فهو يريد أن يخلق الجمال بالكلمة ، كما يخلقه الرسام بالألوان ، والموسيقى بالنغمات^(١) . وواضح من هذا النص أن الظروف التي ينشئ فيها الشاعر قصيدته تختلف تماما عن ظروف متكلم آخر من بيئته نفسها .

لقد تكلم النقاد عن الوزن والقافية ، والتجربة الشعرية كثيرا^(٢) بما يغني عن تردادها هنا . أما الربط بين الجانبين ، وما يترتب عليه في اللغة من نتائج ، فهو مانحتاج إليه . غير أن النقاد العرب قديما وحديثا قد أهملوا مسألة اقتضاء المعنى المعين أو التجربة المعينة وزنا معيناً وتراكيب خاصة ، أو عكس ذلك . فقد نظروا إلى موسيقى الشعر على أنها « ضرب من التنظيم السار الخالي من الدلالة ، على الرغم من هذا النشاط العصبى أو الوجدانى الذى يصحبه ، ومن هنا ظلوا يعتبرونها زينة ، أو عنصرا خارجيا عن المعنى ، وكأن المتعة التى يجدها سامع الشعر ، أو العبارات ذات الوزن أو الإيقاع لا رصيدها من المعنى^(٣) » . ولم ترد عنهم غير إشارات مجملة إلى « أن تكون المعانى تامة مستوفاة لم تضطر بإقامة الوزن إلى نقصها عن الواجب ، ولا إلى الزيادة فيها عليه ، وأن تكون المعانى أيضاً مواجهة للغرض لم تمتنع عن ذلك وتعديل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته^(٤) » ، وغير إشارات عابرة تتعلق باختيار الوزن الملائم للغرض عند أبى هلال العسكري في سر الصناعتين .

ولم يلتفت إلى هذه المسألة بشكل يدل على الفهم إلا حازم القرطاجنى ، إذ ربط بين البحر وما يستدعيه وزنه من لون معين من العاطفة في فقرة عنوانها بمعرف دال على طرق

(١) عن اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٨ .

(٢) انظر : النقد الأدبى الحديث ، د. غنيمى هلال : ٣٩١ . ومبادئ النقد الأدبى ، لريتشاردز ، ترجمة د . مصطفى بدوى ، الفصل : ١٧ ص ١٨٨ . ومابعدهما . وموسيقى الشعر ، د . إبراهيم أنيس ١٥ ، ١٦ ، ٢٤٦ ، والشعر والتأمل لروستروفيور هاملتون ، ترجمة . د . مصطفى بدوى ، حيث يقوم بتفسير التجربة الشعرية ويناقش كثيراً من آراء ريتشاردز .

(٣) نظرية المعنى في النقد العربى ، د . مصطفى ناصف : ١٥ . وقارن بدلائل الإعجاز : ٨٦ .

(٤) نقد الشعر ، لقدامة بن جعفر : ٩٩ .

المعرفة بأنحاء النظر في بناء الأشعار على أوفق الأوزان لها .^(١) فالعروض الطويل تجد فيه أبداً بهاء وقوة، وتجد للبسيط بساطة وطلاوة، وتجد للكامل جزالة وحسن اطراد، وللخفيف جزالة ورشاقة^(٢) . . إلخ وقد التقى معه في بعض هذه الملاحظات الدكتور عبد الله الطيب في كتابه « المرشد إلى فهم أشعار العرب » .

كما تناول الدكتور إبراهيم أنيس هذه المسألة أيضا في « موسيقى الشعر »،^(٣) وكذلك الدكتور شكرى عياد في الفصل الخاص بموسيقى الشعر ومعناه، من كتابه « موسيقى الشعر العربى »، وأشار إلى أن الغربيين أولوا هذه القضية اهتماما كبيرا .

لكن كل ما قاله هؤلاء لا يعدو أن يكون آراء ذاتية تقوم على الذوق الخاص والحس المدرب، لأن أسرار الجمال في الفن لا يمكن أن تخضع لمقاييس علمية صارمة . ويكفى أن نتلمس آثار هذه الحالة الخاصة في اختيار بعض الكلمات أو بعض التراكيب على بعضها الآخر .

لقد بين « كوفكا أن الإطار ذو تأثير قوى على مضمونه إلى درجة أن هذا المضمون تتغير دلالاته إلى حد بعيد بتغير إطاره » .^(٤) لكننا إذا عرفنا أن الشاعر يكون نصف واع أثناء الخلق الفنى، لأنه يفكر في التجربة « تفكيرا ينم عن عميق شعوره وإحساسه »،^(٥) حتى يغترقه هذا التفكير، فإنه لا يتدخل تدخلًا كاملاً في اختيار الإطار العام لتجربته الفنية، إذ تتردد التجربة في نفسه متخذة لها مسارا دقيقا لا يمكن تحديده، خاضعة في ذلك لدرجات الانفعال والرغبة في التعبير، ثم تطفو بعد ذلك وقد أخذت الشكل الملائم لها، وتتدخل في عملية ائتلاف الشكل مع المضمون نفسيا عوامل معقدة متشابكة من موهبة الشاعر، وثقافته، وذكائه وتأثير التجربة في نفسه ودرجة انفعاله بها، وموقفه الاجتماعي، والدينى، والسياسى وغير ذلك من أمور ينضح بها العمل الفنى بعد ذلك . « ولما كانت عناصر الوزن تدين بوجودها لحالة زيادة في الاستثارة، فإن الوزن نفسه كذلك ينبغي أن يكون مصحوبا باللغة الطبيعية للاستثارة »^(٦) كما يقول كوليردج، ولما كان « الشعر يتضمن الانفعال بصفة دائمة »،^(٧) كما يقول وورد زورث، « وكان لكل انفعال نبضه الخاص، فيكون له كذلك أنماطه التعبيرية المميزة له »^(٨) .

(١) منهاج البلاغ : ٢٦٥ ، وما بعدها . (٢) منهاج البلاغ : ٢٦٩ .

(٣) انظر البحث الخاص بالعاطفة والوزن . ١٧٣ - ١٨١ (ط ٢ / ١٩٥٢) .

(٤) الأسس النفسية للإبداع الفنى، د . مصطفى سوييف : ١٥٦ .

(٥) النقد الأدبى الحديث : ٣٩١ . (٦) النظرية الرومانتيكية فى الشعر : ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٧) السابق : ٣٠٢ . (٨) السابق : ٣٠٣ .

لعلنا بعد ذلك نخلص إلى شيئين مهمين هما :

(أ) لغة الشعر لغة انفعالية أو تلقائية ، ولا تمثل البيئة اللغوية تمثيلا صحيحا ، لأن الشعر «تعبير عن الانفعال الدقيق والإحساس الغامض»^(١) .

(ب) قوة التجربة قد تدفع بالشاعر إلى استخدام بعض الألفاظ والتراكيب دون وعي كامل منه بموافقتها للقواعد أو عدم موافقتها لذلك ، لأنه يرى في هذه الألفاظ أو التراكيب بريقا خاصا يعتقد أنه يضئ الطريق أمام ما يريغ إليه . وسوف نزيد هاتين النقطتين إيضاحا .

اللغة الانفعالية :

ينحصر الفرق الأساسى بين اللغة الانفعالية (أو الإفصاحية) واللغة التعاملية أو المنطقية - على حد تعبير فندريس - فى تكوين الجملة .^(٢) ففي اللغة الانفعالية يقتصر الاهتمام على إبراز رءوس الفكرة . « فهى وحدها التى تطفو وتسدو الجملة ، أما الروابط المنطقية التى تربط الكلمات بعضها ببعض ، وأجزاء الجملة بعضها ببعض ، فإما ألا يدل عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنعيم والإشارة إذا اقتضى الحال ، وإما ألا يدل عليها مطلقا ، ويترك للذهن عناء استنتاجها . هذه اللغة المتكلمة تقترب من اللغة التلقائية . ويطلق هذا الاسم على اللغة التى تنفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير انفعال شديد . ففي هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة فى القمة ، لأنه لا يتيسر له لا الوقت ولا الفراغ اللذان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة ، قواعد اللغة المتروية المنظمة . وعلى هذا النحو تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية»^(٣) .

ولعل هذا يفسر لنا مثلا - سقوط أدوات العطف وغيرها من وسائل الربط ، كحذف الفاء من جواب الشرط ، ومن جواب أما وغير ذلك مما عده النحاة ضرورة . وذلك أن الشاعر - كما تنبه إلى ذلك ابن جنى الفذ - « لأنه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا ، ولا جشم إلا أَمَا ، وافق بذلك قابلا له ، أو صادف غير آنس به ، إلا أنه هو قد استرسل واثقا ، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا»^(٤) . ووضوح المعنى فى رؤية الشاعر الخاصة لا يجعله مع انفعاله بمعناه يحفل بوضع الكلمات ولا الروابط المنطقية المنظمة وهذا ما جعل الدكتور أنيس يقرر « أن الشاعر يفر من كل ماهو مألوف معهود محلقا فى سماء الخيال ، لا يكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعانى . فإذا سيطرت عليه الصور سيطرة تامة فقد يسوق لنا مثل هذا النظام الغريب»^(٥) وعلى ذلك « فاللغة الانفعالية تنفذ فى اللغة

(٢) اللغة : ١٩١ .

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع : ٢١٥ .

(٤) الخصائص : ٣٩٢ / ٢ .

(٣) اللغة ، فندريس : ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٥) من أسرار اللغة : ٣٣٠ .

النحوية وتسطو عليها، وتفككها ، لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير^(١). والشاعر بما وهبه من حساسية مفردة هو الذى يناط به هذا الدور ، وفى «وسعه أن يحدث تأثيرات غير منتظرة بكلمات يظنها البعيد عن هذا الفن غير جديرة بمثل هذا الاستعمال»^(٢). غير أنه يراها أدل على ما يريد من غيرها.

ليس معنى كل ماتقدم أن اللغة الانفعالية - ولغة الشعر ممثلة لها - تنفصل انفصالا تاما عن غيرها. فالواقع « أن اللغة النحوية المنظمة تنظيما منطقيا لا تستقل عن اللغة الانفعالية، فبين اللغتين تأثير متبادل»^(٣). ولما كان ترتيب الكلمات فى كل اللغات - كما يقول فندريس - يتجه نحو الاستقرار، إما بأن يفرض النحو عليها ترتيبا لا يتغير، وإما بأن تكون العادة قد جرت باتخاذ ترتيب بعينه فى جميع الجمل التى من نوع واحد، فإن هذا لا يمنع «من أن يكون للانفعالية وسائل عدة للظهور فى تكوين الجملة. فتارة نرانا نقذف قبل الجملة بكلمة أو بقسم من جملة مع استثنائه بعد ذلك بواسطة عنصر صرفى، أداة كانت أو ضميرا. وتارة ندفع به إلى نهاية الجملة منعزلا عن السياق مع الإعلان عنه مقدما فى بنية الجملة. وأخيرا قد يكون ذلك بفصم ارتباط الجملة بغتة، وجعل نصفها التالى يسير على خطة جديدة لا صلة بينها وبين النصف الأول منها»^(٤).

ولعل هذا يفسر لنا ظاهرة التقديم والتأخير التى جعل النحاة بعضها « ضرورة» كقول الشاعر:

لها مقلتا أدماء طل خيلة من الوحش ماتنفك ترعى عرارها

وترتيبه النحوى « لها مقلتا أدماء من الوحش ماتنفك ترعى خيلة طل عرارها»^(٥). والتقديم والتأخير الذى لم ينظر له النحاة على أنه اقتضاء شعرى؛ فعقدوا له بابا فى النحو المنظم سموه باب « التنازع»، وغير ذلك مما تقتضيه الانفعالية أو الإفصاحية، وهى الإفصاح عن ذات الفرد.

اقتضاء التجربة ألفاظاً وتراكيب خاصة :

لقد هدت نظرية النظم العلامة عبد القاهر الجرجانى إلى رأيه فى هذه المسألة، فجاء على صورة دقيقة قال بمثلها بعده بقرون ناقد لغوى إنجليزى هو ريتشاردز.

(١) اللغة : ٢٠٢ . (٢) السابق : ٢٣٧ .

(٣) السابق : ١٩٦ . (٤) اللغة : ١٩٦ .

(٥) شرح الجمل، لابن عصفور ورقة : ١٤٠ .

يقول عبد القاهر: « لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعانى فى النفس ، ثم النطق بالألفاظ على حذوها ، لكان ينبغى أن لا يختلف حال اثنين فى العلم بحسن النظم ، أو غير الحسن فيه ، لأنها يحسان بتوالى الألفاظ فى النطق إحساسا واحدا ولا يعرف أحدهما فى ذلك شيئا يجهله الآخر^(١) . وترتيب المعانى فى النفس هو الذى نعينه بترداد التجربة فى النفس قبل أن تخرج فى عمل فنى .

ويرى عبد القاهر أن الألفاظ تابعة للمعانى ، وأن اللفظ الدال على المعنى هو الذى يقفز أولا فى النطق . « واعلم أن ماترى أنه لا بد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذى طلبته بالفكر ، ولكنه شىء يقع بسبب الأول ضرورة ، من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعانى ، فإنها لا محالة تتبع المعانى فى مواقعها . فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا فى النفس ، وجب فى اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا فى النطق^(٢) .

إن التجربة الشعرية - أو المعنى على حد تعبير العلامة عبد القاهر - هى التى تفرض الألفاظ التى تريدها تعبيرا عنها ، وترتيبها بحسب ترتيب المعنى فى النفس . « ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنت تتوخى الترتيب فى المعانى ، وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم لك ذلك أتبعته الألفاظ ، وقفوت بها آثارها ، وأنت إذا فرغت من ترتيب المعانى فى نفسك لم تحتاج إلى أن تستأنف فكراً فى ترتيب الألفاظ ، بل تجدها ترتب لك بحكم أنها خدم للمعانى ، وتابعة لها ولا حقة بها ، وأن العلم بمواقع المعانى فى النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق^(٣) .

وعندما حاول ريتشاردز أن يجيب على السؤال الذى طرحه وهو « لم يستخدم الشاعر هذه الألفاظ بالذات دون غيرها؟ » ، جاءت إجابته قريبة إلى حد ما من كلام العلامة عبد القاهر الجرجاني ؛ يقول ريتشاردز : إن الشاعر « يستخدم هذه الألفاظ لأن النزعات التى يثيرها الوضع الذى يوجد فيه الشاعر تتألف على إيجاد هذه الصورة دون غيرها فى وعيه كوسيلة لتنظيم التجربة التى يعبر عنها بأسرها وللسيطرة عليها . فالتجربة ذاتها أى أمواج الدوافع التى تندفع خلال العقل هى التى تأتى بهذه الألفاظ ، وتعتمدها . فالألفاظ - إذن - تمثل التجربة نفسها^(٤) . ومع هذا العمق فى التصور يبين ريتشاردز أن السبب فى اختيار ألفاظ بالذات دون غيرها لا يزال إلى حد ما سرا من الأسرار ، إذ إن الدوافع الدقيقة تتجمع

(١) دلائل الإعجاز : ٤١ ، ٤٢ . (٢) دلائل الإعجاز : ٤٣ .

(٣) دلائل الإعجاز : ٤٤ .

(٤) العلم والشعر ، لريتشاردز : ٣١ ، ٣٢ ، ترجمة د . مصطفى بدوى .

بطريقة معقدة عجيبة في عقل الشاعر ، وتنتج هذه الألفاظ معاً^(١). والشاعر نفسه «لا يدرك الأسباب التي تجعله يختار لفظة بالذات دون سواها، إذ تتخذ الألفاظ مكانها في القصيدة دون سيطرته الواعية. والأساس الوحيد في وعيه لتأكيده من أنه أتى بالألفاظ المناسبة هو مجرد إحساسه بصلاحيه الألفاظ وحتمية ورودها على هذا النحو. وليس يجدي عادة أن نسأله: لم استخدم إيقاعاً دون غيره، أو نعتا دون سواه. فهو قد يدلي لنا بأسبابه، غير أن هذه الأسباب في أغلب الأحيان لن تكون إلا مجرد تبريرات عقلية لا علاقة لها بما نحن فيه»^(٢).

فالشاعر - إذن - يكتفى بإحساسه أن هذه اللفظة أو هذا التركيب هو الذي يؤدي معناه ولو كانت هذه الكلمة خارجة عن نظام العرف اللغوي،^(٣) ولا تجدي معه المسألة والحساب، ومن هنا كان نصيب النحاة من الشعراء حينما كانوا يسائلونهم الشتم والتعالى والهجاء، ذلك أن اللغة الشعرية طبيعة خاصة تعتمد اعتماداً كبيراً على الألوان والظلال المختلفة التي تثيرها الكلمات،^(٤) وتعتمد - كذلك - على الموسيقى التي كان على النحاة أن يتعلموا منها «كيف ينبغي أن يفهموا الشعر في هذه اللغة الشاعرة، لأن المزية الشعرية في قواعد إعرابها أسبق من المصطلحات التي يتقيد بها النحاة والصرفيون»^(٥) كما يقول العقاد.

والنتيجة التي نخلص لها من هذا كله أن الشعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها. ومادامت لغة الشعر انفعالية، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار.

الخصائص الصرفية والنحوية:

لسنا نقصد بالخصائص الصرفية والنحوية للشعر أنه يفرد بها بحيث تمثل له نظاماً خاصاً لا يمت للنثر بصلة، فلا أحد يستطيع أن يمنع متكلماً ما من استعمال صيغ وتراكيب شعرية في كلامه العادي. وقد سبق لنا ما نقلناه عن فندريس من أن بين اللغة الانفعالية واللغة المنطقية المنظمة تأثيراً متبادلاً. وقد أشار لذلك الدكتور إبراهيم أنيس في قوله «ولسنا نزع أن للشعر نظاماً خاصاً في ترتيب كلماته لا يمت لنظام النثر بأى صلة،

(١) انظر: السابق: ٣٣. (٢) السابق: ٤٦، ٤٧.

(٣) كان بشار يستخدم في شعره ألفاظاً لا يعرفها أحد، ويثور حينها يسأل عنها. انظر الأغاني: ١٦٣/٣، ١٦٤.

(٤) انظر: «علم اللغة مقدمة للقارئ العربي»: ٢٩٦.

(٥) اللغة الشاعرة للعقاد: ٢١ (الأنجلو المصرية ١٩٦٠).

بل نقول إن الشاعر كالتأثير الطليق يخلق في سماء من الخيال وينشد الحرية في فنه ، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حدا معيناً لا يتعداه ، بل يلتبس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص ، فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية ، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام^(١).

والمسألة ، كما يحددها كوليرج على وجهها الصحيح ، هي أنه يجب أن يكون هناك «أنماط للتعبير وتراكيب ونظام للجمل تكون في مكانها المناسب والطبيعي في التأليف الشري الجاد ، ولكنها تكون غير متناسبة وغير متجانسة في الشعر المنظوم والعكس صحيح»^(٢) . وحين نعكس عبارة كوليرج ، نقول إن هناك أنماطاً للتعبير وتراكيب ونظاماً للجمل تكون في مكانها المناسب والطبيعي في الشعر ، ولا تكون كذلك في الشر . والأمر في تحديد هذا وذاك يرجع لعرف كل مستوى من المستويين . ولا ينبغي أن تغفل دور الأدب عامة في اللغة^(٣) ، ونزوع الشعراء الصغار إلى تقليد الكبار^(٤) ، وانتقاء المتكلمين عبارات مما يحفظون من الشعر في كلامهم لإظهار الثقافة والاطلاع ، وغير ذلك من وسائل شيوع ظاهرة ما قد تكون في أول أمرها خروجاً على قاعدة صرفية أو نحوية . فمجىء أن في خبر كاد الذي خصه سيبويه بالشعر^(٥) شائع الآن على ألسنة المثقفين وأقلامهم دون أن يلتفت أحدهم إلى أن هذا الاستعمال شعري في أولية أحواله .

ويتسائل الدكتور أنيس : « هل من المستطاع أن تحدد تلك الظواهر اللغوية التي اختص بها الشعر ، أو على الأقل تلك التي شاعت في الأشعار؟ » . ويحجب عن هذا السؤال بما يؤكد صعوبة بل استحالة على باحث واحد إذ يقول : « من شاء مثل هذا التحليل ، فعليه تتبع تلك الظواهر في شعر القدماء والمحدثين وفي كل عصور الأدب ، بعد أن يتحدد له أولاً نظام الشر في كل أساليبه وفي كل عصوره أيضاً »^(٦) . وأعترف حزينا بأنه ليس في طاقتي هذا الجهد ، لأنه يحتاج إلى عشرات الباحثين في عشرات السنين ، ولأن تاريخ الخصائص اللغوية للغتنا غامض حتى في عصر الاستشهاد نفسه ؛ إذ خلط فيه النحاة بين كل المستويات على مدى ثلاثة قرون ونصف قرن من الزمان ، ومع هذه الصعوبة القدرية ، حاولت القيام ببعض ذلك في الفصل الثالث في ضوء ما قال عنه النحاة إنه « ضرورة » . ولا ينقص ما قمت به أنني لم أعد ضرورة ، كما فعل النحاة ، لوجود بعض هذه الاستعمالات في الشر ، فقد كانت تلك لنفي صفة الاضطرار عنه . ولكن هذا لا يمنع أن هذا الاستعمال أو

(١) من أسرار اللغة : ٣٢٢ ، ٣٢٣ . (٢) النظرية الرومانتيكية في الشعر : ٢٩٤ .

(٣) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٧ .

(٤) انظر : منهاج البلغاء : ١٨١ . ومن أسرار اللغة : ٣٢٣ .

(٥) انظر : الكتاب : ١٥٥/١ . (٦) من أسرار اللغة : ٣٣١ .

ذاك يعد من خصائص الشعر، أى أنه يتقبل فيه دون غيره . ومادامت الحدود ليست فاصلة بين الشعر والنثر بمعنى أنه ليست هناك قوة تلزم أحد المستويين بعدم تجاوز حدود معينة ، وأن الأمر فى ذلك موكول للعرف الذى يتبدل من جيل لجيل ، ومادام تاريخ الاستعمال غير معروف لنا مما يجعلنا فى حيرة من أمرنا هل الشعر أسبق به أو النثر، ومادام النحاة قد أهملوا النثر فى التعقيد غير بضع شذرات منه لاتصور اللغة تصويرا كاملا ، فإن كثرة الظاهرة فى الشعر تسوغ لنا جعلها خاصة به بمعنى أنها أكثر تقبلا فيه من غيره .

ويمكننا أن نقول بإجمال إن كل مقال عنه النحاة إنه « ضرورة » أو « كثير فى الشعر » أو « فاش فى الشعر » أو « خاص بالشعر » ، هو الذى يصور لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفية والنحوية ، وبعض خصائصها الآخر يشترك معه النثر فيه . وفى الجانب المقابل ، لاتوجد خاصة نثرية ليس لها نظير فى الشعر ، ولاتنفرد النثر عن الشعر إلا بشيئين اثنين ، هما بدل الغلط وبدل النسيان كما قال بعض النحاة^(١) .

لقد رأينا فى الفصل الثالث أن الصيغ الصرفية فى الشعر حرة بمعنى أن البنية فيه تتمطط أو تنكمش حسب موسيقى البيت ، ويجوز فى الشعر عامة « تغيير البناء »^(٢) ولعل البقايا التى عدها النحاة ضرورة ، إنما هى جزء من نظام الإنشاد الشعرى لم يستطع الرواة أن يغيروه ؛ وغيروا ما أمكن تغييره ، فتتج من ذلك ما سباه العروضيون بالزحافات على عكس مايرى الدكتور أنيس فى تفسير وجود الزحافات فى الشعر ، إذ يرجعها إلى خطأ الرواة^(٣) .

والذى ينبغى أن ترجع إليه ظاهرة الزحاف - فى نظرنا - هو محاولة النحاة لإصلاح الشعر ونطقهم له بما يوافق ما ألفوه فى النثر .

بيان ذلك أن الموسيقى أهم عناصر الشعر وأبرز صفاته ؛ وغريزة الموسيقى أو الإحساس بالنغم أحد دافعين يدفعان إلى قول الشعر - كما يرى أرسطو -^(٤) ، كما أن الإنشاد - وهو فن الإلقاء الشعرى - كان يقصد به إلقاء القصيدة بطريقة تبرز موسيقاها ، وتظهر جودة النغم فيها ؛ وكان لا يقال ألقى قصيدة وإنما يقال أنشد قصيدة يقول صاحب أساس البلاغة : « وأنشدنى شعرا إنشادا حسنا ، لأن المنشد يرفع بالمنشد صوته كما يفعل المعروف » .^(٥) وكان بعض الشعراء يغنى فى شعره ، والأعشى واحد من هؤلاء « كان يغنى فى شعره فكانت العرب تسميه صناجة العرب » .^(٦) ولعل المقصود من غناء الشعر إنشاده بأناة

(١) انظر : شرح المفصل ٦٦/٣ . والمغنى : ١٥١/١ . (٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٦٧ .

(٣) انظر : موسيقى الشعر : ٢٩٥ - ٣٠٠ .

(٤) والدافع الثانى هو المحاكاة . انظر السابق : ١٢ . وانظر كتاب الشعر ، لأرسطو : ٣٤ . ترجمة د . شكرى عياد .

(٥) أساس البلاغة (نشد) . (٦) الأغانى : ١٠٩/٩ .

وتؤدة تظهر موسيقاه « لأن الشعر وضع للغناء والترنم ». (١) وهم يترنمون بالشعر ويحدون به « ويقع فيه تطريب لا يتم إلا بمد الحرف » (٢) .

ولما كان الشاعر أثناء عملية الخلق الفني متمثلاً صورة إلقاءه ، مستحضراً لها ؛ كان ينشئ قصيدته مراعيًا فيها جانب الإنشاد ؛ فهو ينشئها لتنشد لا لتقرأ ؛ ولذلك كانت تخرج بعض الكلمات مطولة ، كما رأينا من قبل مثل هذه الأبيات :

ينباع من ذفرى غضوب جصرة	زيافة مثل الفنيق المكدم
وإننى حيثما ينثى الهوى بصرى	من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
لا عهد لى بنيضال	أصبحت كالشن البال
ممكورة جم العظام عطبول	كأن فى أنياها القرنفول

فهذه الأبيات لم يستطع الرواة تغيير الإشباع فيها ؛ لأن ذلك سترتب عليه كسر للبيت ، أو تغيير لنظام القافية فيه . وأزعم أن الأبيات المزاحفة - وهى كثيرة فى الشعر الجاهلى - كانت تنشد بها لا يشعر أن فيها ماسماه العروضيون زحافا . فقول امرئ القيس ، على سبيل المثال :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها	لما نسجته من جنوب وشمأل
ألا رب يوم لك منهن صالح	ولا سيبا يوم بدارة جلجل
تقول وقد مال الغيظ بنا معا	عقرت بعيرى يا امرأ القيس فأنزل

ومن المتصور أنه كان ينشد بإشباع كسرة الضاد فى (توضح) وفتحة النون فى (نسجته) واللام فى (لك) والراء فى (بدارة) وضمة اللام فى (تقول) والطاء فى (الغيظ) وفتحة التاء فى (عقرت) . يقول ابن فارس : « العرب تبسط الاسم والفعل ، فتزيد فى عدد حروفها ولعل ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه » (٣) فلما كان رواة الشعر لا ينشدونه ، وإنما كانوا نقلة له فحسب ، لم يراعوا جانب الإنشاد فيه ، ونطقوا هذه الصيغ بما ألفوه فى النثر وليس هذا أمرا مستغربا على الرواة ، فقد روى السيرافى أن الخليل سأل الأصمعى عن قول الشاعر :

ينفع الطيب القليل من الرز ق ولا ينفع الكثير الخبيث

لم قال الخبيث ؟ فقال الأصمعى : هذه لغتهم يجعلون مكان التاء تاء . فقال الخليل : فلم جعل الكثير بالتاء ؟ فسكت الأصمعى . وفسر السيرافى ذلك بتفسيرين ، أحدهما أنه

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٩ .

(٢) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٢ . وانظر : شرح الشافى : ٢/ ٣١٦ .

(٣) الصحاحى : ١٩٣

يحتمل أن يكون إبداهم الثاء تاء في حروف (كلمات) بأعيانها ؛ وثانيهما « وهو ما يعنيننا » أن يكون الشاعر قاله بالثاء غير أن الرواة نقلوه بالثاء على ما تتكلم به العرب ، ولم ينقلوا الخيت بالثاء للقفائية التائية .^(١) وقد ساعد الرواة فيما نحن بصدده أن الوزن لن يختل اختلالاً مجحفاً ؛ وأما ما يخل إصلاحه بالوزن فقد أبقوه على ما هو عليه ، فعده النحاة بعد ذلك « ضرورة » . ومن هنا نقبل ما قاله بعض الباحثين عن مطل الحركات أنه « يعطينا بعض الشيء عن خصائص العربية القديمة قبل أن تتوحد وتنسجم في قالبها المعروف » .^(٢) غير أن هذا القول « من وجهة نظرنا » يصدق على الشعر أكثر من صدقه على غيره وإذا كانت بعض هذه الصيغ قد وجدت في النثر على الوجه المزعوم لها في الشعر ، فقد أشرنا من قبل إلى تأثير لغة الشعر في النثر ، حتى إن كثيراً من المترادفات التي عدت فيما بعد ثورية قد جاءت صورها المتعددة بسبب الاستعمالات الشعرية « فيما نزع أيضاً » مثل كلمة (الشَّمَال) جاء فيها ست صور نظر إليها على أنها لغات ، ولكن لما كان الاستدلال على هذه اللغات من الشعر ، فإننا نرى أن هذه الصور المترادفة ناتجة من الاستعمال الشعري كقول امرئ القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجته من جنوب وشمال
وقول عمر بن أبي ربيعة :

ألم تربع على الطلل ومغنى الحى كاخلل
تعفى رسمه الأروا ح مرصباً مع الشَّمَل

وقول البعيث :

أتى أبد من دون حدثان عهدا وجرت عليها كل نافجة تشَمَل

وقول ابن ميادة :

ومنزلة أخرى تقادم عهدا بذى الرمث يعفوها صباً وشَمول^(٣)

وقد بين ابن جنى أن كثيراً من فوائت الكتاب التي استدركت على سبويه إنما هي صيغ خاصة بالشعر ، ولكن الذين أخذوها عليه لم يعدوها كذلك^(٤) .

(١) شرح السيرافي : ٢٣٩ / ١ .

(٢) فقه اللغة المقارن ٤٥ ، ١٠ إبراهيم السامرائي وانظر : نظرات في الصرف : ١٤ د . أحمد علم الدين الجندى .

(٣) انظر : شرح القصائد السبع : ١٢ . (٤) انظر الخصائص : ٣ / ١٨٥ - ٢١٨ .

ومن الخصائص الصرفية للشعر ما أشرنا إليه من قبل، وهو ما يجلبه نظام الوقف الشعري من تغيير في صيغة الكلمة، واستعمال الأعلام في الشعر، وعدم التزامه بنظام الأشكال المورفيمية، أو مباني التصريف - كما يسميها أستاذنا الدكتور تمام حسان - إذ يتحرر منها اعتمادا على قرائن أخرى في رفع اللبس عن المعنى، وقد بسطنا كل ذلك هناك بما يغني عن إعادته هنا.

وتتمثل بعض الخصائص النحوية للشعر في عدم التزامه بقانون التضام، إذ يفصل فيه بين المتضامين، أو يحذف أحدهما، أو يخل بوجه التضام أو يجمع بين غير المتضامين. وكذلك في عدم التزامه بقانون العلامة الإعرابية الصارم الذي فرضه النحاة، والتخلص من وسائل الربط وقانون المطابقة، واستغلال حرية الرتبة^(١) في التقديم والتأخير. وقد عالجنا كل ذلك في الفصل الثالث.

وخلاصة الأمر أن الاعتماد على الشعر في التقعيد جنى على الشعر نفسه من بعض الجوانب، إذ عدت فيه الظواهر الخاصة به، التي لم يوجد لها نظائر في النثر تكثر كثرتها عيبا ووسمت أو وصمت بالضرورة. كما جنى على النثر كذلك، إذ فرض عليه تراكيب لا توجد فيه، بعد أن أهمل النحاة النثر واستعاضوا عنه بمسائل التمرين العقلي، والأمثلة المصنوعة.

هل يجوز بعد ذلك الاعتماد على الشعر في تصوير القواعد للغة كلها بما تشتمل عليه من مستويات متعددة؟ وهل كان النحاة مصيبين فيما قاموا به؟

لقد كانت تند عن بعض النحاة لمحات ذكية في هذا المجال ولكنها لا تمثل منهجا متكاملا، ولذلك بقيت خطرات فردية مغمورة لا أثر لها في التطبيق العملي. فلقد رأينا الأنخفش يعترف بما يسميه « لغة الشعراء ». ورأينا سيبويه يعقد بابا لما « يحتمل الشعر » ولم يقل باب الضرائر. وفي كثير من المواضع يقول: « ويجوز في الشعر ». واللمحات التي أشرنا لها لابن جنى والزحشرى والرضى وغيرهم وفي مجال الخلاف بين البصريين والكوفيين، ظهر مبدأ مهم وهو أن « الكلام به يتحصل القانون دون الشعر »^(٢).

ومعنى كل هذا أنهم كانوا ينظرون للشعر على أن له تراكيب خاصة وصيغا خاصة، ولكن ذلك - كما قلنا - ظل خطرات فردية مغمورة؛ ولم تدخل مجال التطبيق الكامل المنظم؛ لأن اعتمادهم الأول في التقعيد النحوي كان على الشعر؛ وكان الشعر أهم مصادر النحو والنحاة.

(١) انظر: مناهج النحاة العرب، د. تمام حسان (حوليات كلية دار العلوم - ١٩٧٠). هامش، ص: ٥١.

(٢) الإنصاف: ٢/ ٢٩٩.

٢ - مصادر النحو أهمها الشعر

قام الشعر بدور كبير في التقعيد النحوي، إذ كان النحاة أكثر احتفالا به، وكان معظم اعتمادهم عليه. وقد عدوه «الدعامة الأولى لهم، حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيها بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوى غير الشعر، ولا تهتم بها عداه».^(١) ومع أن الكلام العربي متعدد الألوان، إلا أننا «نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية».^(٢) ولعل الأسباب التي دفعتهم لذلك هي ما يأتي:

أولاً: قد يكون هذا امتداداً لحب العرب عامة للشعر، واعتزازهم به؛ فالشعر ديوان العرب - كما يقولون - وسجل مآثرهم ومفاخرهم، وهو لديهم في الذروة العليا من القيمة والخطر. «وقد كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر، أتت القبائل فهنأتها؛ وصنعت الأطعمة؛ واجتمع النساء يلعبن بالزاهر، كما يصنعون في الأعراس؛ ويتباشر الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم، وذبح عن أحسابهم؛ وتخليدا لمآثرهم؛ وإشادة بذكورهم. وكانوا لا يهتنون إلا بغلام يولد أو شاعر ينبغ أو فرس تنتج»^(٣) وقد صورت كتب الأدب حب العرب للشعر؛ وفضل الشعر على غيره من أنواع الكلام في غير موضع؛^(٤) ولذلك اهتم به الرواة والنحاة؛ فتباهى الرواة بحفظ الكثير منه، فكان الأصمعي يحفظ من الرجز أربعة عشر ألف أرجوزة^(٥). ولسنا ندرى مقدار ما كان يحفظ من الشعر غير الرجز. وحماة الراوية يروى سبعمائة قصيدة أول كل واحدة منها «بانت سعاد»^(٦)، ويروى على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام؛ وقد أوكل به الوليد بن يزيد من سمع منه ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين^(٧).

(١) البحث اللغوي عند العرب: ٢٥. (٢) من أسرار اللغة: ٣٢٥.

(٣) العمدة: ٣٧/١.

(٤) انظر: الحيوان للجاحظ: ٧١/١. والصناعتين: ١٠٢ - ١٠٤. والصاحبي: ٢٠٣. والعمدة: ٤/١،

ومابعداها. ودلائل الإعجاز: ١٢ ومقدمة ابن خلدون: ٥٤٧، ومابعداها.

(٥) انظر: مراتب النحويين: ٥٧. (٦) انظر الأغاني: ٩٢/٢.

(٧) انظر الأغاني: ١٧/٦.

ومهما يكن من صدق هذه الأخبار أو كذبها، فإنها - على أية حال - توحى بالاهتمام الفائق بحفظ الشعر والمباهاة بذلك .

وقد تمثل اهتمام النحاة واللغويين به في الاعتماد عليه في التقعيد، وجمع اللغة منه حتى قيل إن « من أفضل فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزؤها وفصيحتها وفحلها وغريبها من الشعر. ومن لم يكن راوية لأشعار العرب، تبين النقص في صناعته. ومن ذلك أيضا أن الشواهد تنزع من الشعر»^(١). ثم حاولوا أن يصبغوا هذا الاهتمام بصبغة شرعية، فنسبوا إلى الرسول ﷺ - وإلى ابن عباس « إذا اشتبه عليكم شيء من القرآن فاطلبوه في الشعر»^(٢).

ثانيا: التخرج الديني الذي يحسون به تجاه القرآن، والحديث كذلك وبالطبع لا يشعرون بمثله نحو الشعر. فقد كان الأصمعي « لا يجيب في القرآن؛ وحديث النبي ﷺ»،^(٣) لأنه «كان شديد التأله»^(٤). ولم يقتصر على ذلك، بل «كان لا يفسر شيئا من القرآن ولا شيئا من اللغة له نظير أو اشتقاق في القرآن، وكذلك الحديث تخرجا»^(٥) فقد سأله مرة أبو حاتم «تقول: الربة والربة للجماعة من الناس، فلم يتكلم فيه لأن في القرآن (رَبِّيون كثير) أى جماعيون»^(٦). ومع تخرجه هذا من القرآن والحديث نراه يحفظ من الرجز وحده أربعة عشر ألف أرجوزة. والشعر «ليست فيه مضايقة الشرع» كما يقول ابن جنى، ولذلك تحريفه جائز، «لأنه ليس ديننا ولا عملا مسنونا»^(٧). وإن «هذا التخرج من الاستشهاد بالقرآن والحديث من جانب النحاة قد فرض على مادة الشعر أن تكون غزيرة كافية لإمداد النحاة بالمادة الصالحة للاستقراء»^(٨).

ثالثا: ولما كان غرضهم تصوير الأساليب العربية في أدق صورها، فقد اعتمدوا على الشعر، «اعتقادا منهم أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروى من النثر»^(٩). وذلك لأن في الشعر «مزية لا يشاركه فيها غيره من حيث تفرد به باعتدال أقسامه، وتوازن أجزائه وتساوى قوافي قصائده، مما لا يوجد في غيره من سائر أنواع الكلام، مع طول بقاءه

(١) الصناعتين: ١٠٤. (٢) مجالس ثعلب. ١/ ٣٨٣.

(٣) مراتب النحويين: ٤١. وانظر الخصائص: ٣/ ٣١١.

(٤) مراتب النحويين: ٤٨. والتأله: التدوين. (٥) السابق نفسه.

(٦) السابق: ٤٩. (٧) المحتسب: ١/ ٢٩٨.

(٨) منهج النحاة العرب، د. تمام حسان ٥٠، ٥١ (حوليات دار العلوم).

(٩) من أسرار اللغة العربية: ٣٢٥.

على مر الدهور ، وتعاقب الأزمان ، وتداوله على ألسنة الرواة ، وأفواه النقلة لتمكن القوة الحافظة منه بارتباط أجزائه وتعلق بعضها ببعض» .^(١) وقد كان للوزن قبل استخدام الكتابة « قيمة مستقلة لمساعدته على التذكر» .^(٢) أما النثر فليس فيه - من وجهة نظرهم - ما يعين على تذكره وسهولة حفظه .

رابعا : إن الشعر أعون من غيره على تصوير وجوه الإعراب ، لما فيه من الوزن والقافية اللذين يحددان أحيانا وجهها معينا من الضبط الإعرابي ، فهو - إذن - نص غير محايد . « فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان» .^(٣) وإذا كان أقدم أثر من آثار النثر العربى ، وهو القرآن ، قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابى ، فهذا أمر - كما يقول يوهان فك - « لم يكن من الوضوح والجلء بدرجة الشعر الذى لا تترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك فى إعراب كلماته» .^(٤) وهذا ما يقرره نولدكه إذ يقول : « وطبيعى أن أشعار العصر الجاهلى العربى قد دونت مشوهة على وجه الإطلاق ، وفى وقت متأخر جدا غير أن الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية فى مجموعها لهذه الأشعار»^(٥) .

لهذا الأسباب مجتمعة اعتمد النحاة اعتمادا كبيرا على الشعر فى تصوير القواعد التى فرضوها على الشعر والنثر على السواء ، مع اعتقادهم أن الشعر محل « الضرورات » ، كما يقولون . وكان من نتائج ذلك - كما سنرى فيما بعد - أن فرضت على النثر استعمالات ليست موجودة فيه ، كما حكم على استعمالات شعرية فى الوقت نفسه بأنها « ضرورة » لأنهم قالوا من جانب آخر إن « الكلام يتحصل به القانون دون الشعر»^(٦) .

ومهما يكن من أمر فقد كان الرجوع إلى الشعر هو الفيصل فى تحديد بعض المصطلحات والمفاهيم فى النحو عامة وفى محال الخلاف بين البصريين والكوفيين . وهذه بعض النماذج العامة التى اعتمد النحاة فيها على الشعر .

١ - ماصوره النحاة من أحكام التنازع لم يعتمدوا فيه إلا على الشعر وحده ، ولم يوردوا من غير الشعر إلا قوله تعالى ﴿ آتُونى أفرغ عليه قطرا ﴾ ،^(٧) وقوله تعالى ﴿ هاؤم اقرءوا كتابيه ﴾ .^(٨) ولم تسلم هاتان الآيتان من تأويل وتخريج على غير وجه التنازع ، فضلا عن أنهما لا تكفيان فى تصوير أحكام التنازع جميعها . ولم يذكر سيبويه من غير الشعر إلا

(١) صبح الأعشى : ١ / ٥٨ . (٢) النظرية الرومانتيكية فى الشعر : ٩٨٢ .

(٣) العربية ، ليوهان فك : ٣ . (٤) العربية : ٣ .

(٥) اللغات السامية : ٧٤ ، ٧٥ . (٦) الإنصاف : ٢ / ٢٩٩ .

(٧) الكهف : ٩٦ . (٨) الحاقة : ١٩ .

من يفجرك^(١) وبقية ما استشهد به من الشعر. وكذلك فعل النحوى المتأخر الأشمونى إذ ذكر خمسة عشر شاهدا على أحكام التنازع في مقابل الآيتين السالفتين،^(٢) وحديث واحد.

٢ - أحكام الترخيم بما اشتملت عليه من صور متعددة، لم يستشهد لها النحاة بشاهد غير الشعر إلا قراءة (ونادوا يامال)^(٣) وما روى من قولهم (ياشا ادجنى). ومعروف بداهة أن هذين الشاهدين لا يكفيان في تصوير أحكام الترخيم بما فيها من خلاقات وآراء^(٤).

٣ - في جواز صرف الاسم الثلاثى المؤنث الساكن الوسط وعدم صرفه اعتمد النحاة على الشعر في تحديد ذلك يقول: سيبويه: «اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو: قدر؛ وعنز، ودعد، وجمل، ونعم وهند، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه:

لم تتلفع بفضل مئزرها
دعد ولم تغد دعد في العلب
فصرف ولم يصرف^(٥).

٤ - في باب المصدر النائب عن فعله، أو «ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره»، أجاز سيبويه في هذا المصدر أن ينصب مستدلا بالشعر، وأجاز الرفع فيه أيضا، قائلا: «وقد رفعت الشعراء بعض هذا، فجعلوه مبتدأ وجعلوا مابعده مبنيا عليه. قال أبو زيد:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة
لأول من يلقي وشر ميسر^(٦)
ولم يذكر شاهدا غير الشعر.

٥ - ونجد سيبويه يبنى بعض أحكامه على الشعر، يقول في جواز نصب أيما أو المصدر إذا كان نعتا لما قبلها: «وإن قلت له صوت أيما صوت أو مثل صوت الحمار، أو له صوت صوتا حسنا جاز. وزعم ذلك الخليل. ويقوى ذلك أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤية كان ينشد هذا البيت نصبا:

فيها ازدهاف أيما ازدهاف^(٧)

(١) الكتاب: ٣٧/١. (٢) انظر الكتاب: ٣٧/١ - ٤١. والأشمونى: ٩٧/٢ - ١٠٩. (٣) الزخرف: ٧٧. (٤) انظر: الهمع: ١٨١ - ١٨٥. (٥) الكتاب: ٢٢/٢. (٦) الكتاب: ١٥٧/١. (٧) الكتاب: ١٨٢/١.

٦ - وما خطأه عيسى بن عمر من قول النابغة الذى مر من قبل ، يجعله سيبويه قاعدة عامة لوروده فى الشعر، وفى موقع لايسمح بغير الصورة التى ورد عليها . يقول : « وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبد الله قائم . قال النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة
وقال الهذلى :
من الرقش فى أنيابها السم نافع

لادر درى إن أطعمت نازلکم
قرف الحتى وعندى البر مكنوز
كأنك قلت : البر مكنوز عندى ، وعبد الله قائم فيها» .^(١) ويقول بعد ذلك . «ومما جاء فى الشعر أيضا مرفوعا قوله :

لاسافر النى مدخول ولا هيچ
عارى العظام عليه الودع منظوم»^(٢)

٧ - ويستدل سيبويه بالشعر على أن حيهل كلمة واحدة غير مركبة فيما يرويه عن أبى الخطاب . يقول : « وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول حيهل الصلاة ، والدليل على أنها جعلاً اسماً واحداً قول الشاعر :

وهيچ الحى من دار فظل لهم
والقوافى مرفوعة ، وأنشدناه هكذا أعرابى من أفصح الناس وزعم أنه شعر أبيه»^(٣) .
يوم كثير تناديه وحيهله

٨ - وفى باب « الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لايزول عنه» ، يستدل سيبويه بتأليف الشعر على أن الإدغام أحسن . يقول « ومما يدل على أن الإدغام فيم ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جعل لك وفعل لبيد»^(٤) .

٩ - ولتحدد همزة بين بين لم يلجئوا إلا إلى الشعر فى تحديدها، هل هى متحركة أو ساكنة . يقول سيبويه : « والمخففة فيما ذكرناه بمنزلتها محققة الزنة . يدلك على ذلك قول الأعشى :

أإن رأت رجلاً أعشى أضربه
ريب المنون ودهر مفسد خبل
فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت»^(٥)

(١) الكتاب : ٢٦٢ / ١ . (٢) الكتاب : ٢٦٢ / ١ .

(٣) الكتاب : ٥٢ / ٢ . (٤) الكتاب : ٤٠٧ / ٢ .

(٥) الكتاب : ١٦٧ / ٢ . وانظر المقتضب : ١٥٥ / ١ ، ١٥٦ . وسر الصناعة : ٥٤ / ١ .

١٠ - وللتدليل على أن حركة الإشمام غير معتد بها والحرف الذى هى فيه ساكن ، يستدل ابن جنى بالشعر لتحديد ذلك ، فيقول : « وأما ما أنشده من قول الراجز .

متى أنام لا يؤرقنى الكرى ليلا ولا أسمع أجراس المطى

فزعم أن العرب تشم القاف شيئا من الضم ، وهذا يدل على أن مذهب العرب على أن الإشمام يقرب من السكون ، وأنه دون روم الحركة ، وذلك أن هذا الشعر من الرجز ووزنه :

متى أنا ملايؤر رق نل كرى

مفاعلن مفاعلن مستفعلن

فالقاف من يؤرقنى بإزاء سين مستفعلن ، والسين كما ترى ساكنة ، ولو اعتدلت بها فى القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى متفاعلن وكان يكون مكسوراً ، لأن الرجز لا يجوز فيه متفاعلن وإنما يأتى فى الكامل . فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتد بها ، والحرف الذى هى فيه ساكن أو كالساكن»^(١) .

١١ - تجمع (مَن) وتثنى فى الوقف ، إذا كنت مستفهما عن نكرة ، تقول : منان؟ ومنون؟ استفهما عما عمن قال : جاءنى رجلان ، وجاءنى رجال ، فإذا وصلت فلا تثنى ولا تجمع وتلزم الأفراد ، وقد أجاز سيبويه جمعها فى الوصل مستدلاً بالشعر على ذلك . يقول : « وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة فى شعر ثم لم يسمع بعده مثله . قال :

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت : عموا ظلاما»^(٢)

١٢ - اشترط النحاة لإعمال (ما) عمل ليس شروطاً ، أحدها بقاء النفى . فإن انتقض بإلا بطل العمل نحو ﴿ وما محمد إلا رسول ﴾^(٣) . وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا ، نحو : ما زيد شيء إلا شيء لا يعبأ به ، لاتحاد حكم البدل والمبدل منه ، وقد خالف يونس والشلوين فى هذا الشرط ، ولم يستدلوا على ذلك إلا بالشعر الذى لا يمكن معه غير ما جاء عليه ، فجوزا النصب مطلقاً لوروده فى قول الشاعر :

وما الدهر إلا مجنوننا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

وقول الآخر

وما حق الذى يعثو نهرا ويسرق ليله إلا نكالا»^(٤)

(١) سر الصناعة : ٦٧ / ١ ، ٦٨ . (٢) الكتاب : ٤٠٢ / ١ .

(٣) آل عمران : ١٤٤ . (٤) انظر الهمع : ١١٣ / ١ .

١٣ - الاستدلال على أن (أب وأخ) يجوز جمعها جمع مذكر سالما . أنشد في ذلك
سيبويه قول الشاعر :

فلما تيين أصواتنا بكين وفديننا بالأبيننا^(١)
وأنشد المبرد قول الشاعر:

وكان لنا فزارة عم سوء وكنت له كشر بنى الأخينا^(٢)
وأنشد الأعلام :

فقلنا أسلموا إنا أخوكم فقد سلمت من الإحن الصدور^(٣)

١٤ - ويستدل المبرد على مواضع التنبيه بالشع . ر يقول : « فالتنبيه يقع قبل كل مانبهة
عليه كما قال الشاعر :

تعلمنْ ها - لعمر الله - ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك
أراد : تعلمنْ لعمر الله هذا قسما ، فقدم (ها) . وقال الآخر :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا
يريد : وهذا ليا^(٤) مع أن النثر لا يقع فيه مثل هذا .

١٥ - ويستدل المبرد كذلك على أن (دم) على وزن فَعَلَ بالشعر . يقول :

« ويدلك على أنه فعل أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ورد ماذهب منه ، جاء به
متحركا فقال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين^(٥)

١٦ - الاستدلال على أن (على) اسم بقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ماتم خمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل^(٦)

(١) الكتاب : ١٠١ / ٢ . (٢) المقتضب : ١٧٤ / ٢ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ١٠١ / ٢ .

(٤) المقتضب : ٣٣ / ٢ .

(٥) المقتضب : ٢٣١ / ١ ، وانظر : ٢٣٨ / ٢ ، ١٥٣ / ٣ .

(٦) انظر الكتاب : ٣١٠ / ٢ . والمقتضب : ٦٣ / ٣ . والأشمونى : ٢٢٦ / ٢ . وابن عصفور فخص ذلك بالضرورة

(هامش : ٢ من المقتضب : ٥٣ / ٣) .

وقول الآخر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعاً^(١)
١٧ - الاستدلال على أن (الكاف) اسم مرادف لمثل فتجر بالحرف كقول الشعر:

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم
وقول الآخر:

بكا للقوة الشعواء جلت فلم أكن لأولع إلا بالكمى المقنع
وتجر بالإضافة كقوله :

تيم القلب حبُّ كالبدر لابل تيم القلب حباً فاق حسناً من تيم القلب حباً
وتقع فاعلة كقوله :

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط كا الطعن يذهب فيه الزيت والفتل
ومبتدأ كقوله :

بنا كالجوى مما يخاف وقد ترى شفاء القلوب الصاديّات الحوائم
واسم كان كقوله :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة فضل لا غيرك ما أتتك رسائل^(٢)
١٨ - يستدل الفراء بقول الشاعر:

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

على أن (لكن) أصلها (لكن إن) فطرح الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين^(٣).

١٩ - كان ابن كيسان يستدل بقطع همزة الوصل فى أنصاف الأبيات على أن الألف واللام للتعريف هما جميعاً بمنزلة (قد) ، وأن الألف قد كان حكمها أن لا تحذف فى الكلام ، غير أنهم حذفوها لما كثرت استخفافا ، لأعلى أنها ألف وصل^(٤).

٢٠ - استدلال الكسائى والفراء على أن (من) أصلها (منا) بقول الشاعر:

(١) انظر : المقتضب : ٥٣ / ٣ .

(٢) انظر : الهمع : ٣١ / ٢ . وقرآن بما فى الصاحبى : ٨٢ . وسر الصناعة : ٢٨٢ / ١ ، ٢٨٤ . والمغنى : ٥٤ / ١ .

والأشمونى : ٢٢٥ / ٢ .

(٤) انظر : شرح السيرافى : ٢١٢ / ١ .

(٣) انظر : المغنى : ٢٢٦ / ١ .

بذلنا مارن الخطى فيهم وكل مهند ذكر حسام
منا أن ذر قرن الشمس حتى أغاب شريدهم قتر الظلام
وكذلك استدل به ابن مالك على أنه لغة . وقال ابن حيان إنه ضرورة^(١) .

٢١ - يرى بعض النحاة أن المئى جمع مائة كتمرة وقر مستدلين بقول الشاعر:
وحاتم الطائي وهاب المئى^(٢) .

كانت هذه - بالطبع - بعض النماذج التى كان الاعتماد فيها على الشعر وحده . وهناك غيرها الكثير، وذلك يحتاج إلى بحث مستقل .

وأما فى مجال الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فإننا نجد أن كلا من الفريقين يعتمد فى كثير من المسائل التى يميزها على الشعر وحده . ومن المعروف أن البصريين يرفضون بعض ما يراه الكوفيون بحجة أن الشعر لا يحتج بما يكون فيه من الضرورات . ومع ذلك فقد لجئوا إلى الشعر وحده فى مواجهة الكوفيين لإقامة الدليل منه . وقد صور بعض ذلك كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى . وسوف نعرض المسائل التى استشهد فيها كل من الفريقين بالشعر . وهذه هى :

أولاً : المسائل التى استدل فيها البصريون بالشعر وحده :

- ١ - الاستدلال على أن (الاسم) الأصل فيه سمو^(٣)، إلا أن الواو قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار سُمى . (ص ٩) .
- ٢ - دخول لولا على الفعل . (ص ٥٤) .
- ٣ - الاستغناء بخبر الثانى عن الأول . (ص ٦٥) .
- ٤ - دخول التاء على ثم ورب . (ص ٧٠) .
- ٥ - دخول الإضافة على الفعل لفظاً وهى داخلة على غيره تقديراً . (ص ٧٥) .
- ٦ - مجىء الجملة الاستفهامية وصفاً . (ص ٧٥) .
- ٧ - مجىء الجملة الأمرية حالاً . (ص ٧٦) .
- ٨ - لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى فى امتناع مجىء كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه إليه النداء . (ص ٧٧) .

(١) انظر: الهمع : ٣٤ / ٢ . والدرر اللوامع : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة : ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) أرقام الصفحات المشار إليها هنا إحالة إلى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف . تحقيق المرحوم الشيخ محى الدين عبد الحميد .

- ٩ - جواز دخول إن وأخواتها على الجملة الفعلية ، على أن اسمها ضمير شأن مقدر . (ص ١١٨) .
- ١٠ - إعمال كأن المخففة من الثقيلة . (ص ١٢٥) .
- ١١ - مجيء الاسم بعد حاشا مجرورا . (ص ١٧٩) .
- ١٢ - الرفع ب (لا) إذا كانت بمعنى ليس . (ص ٢٢٧) .
- ١٣ - الأصل أن يقال كاد زيد قائما . (ص ٣١٣) .
- ١٤ - جواز تقديم المنصوب بفعل الجواب وجزم الفعل . (ص ٣٦٣) .
- ١٥ - همزة بين بين متحركة لاساكنة . (ص ٤٣٠) .
- ثانيا : المسائل التي استدل بها الكوفيون بالشعر وحده في مجال خلافهم مع البصريين :
- ١ - الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة مثل قول الشاعر :
- وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم
فكسره على ما لا هاء فيه . (ص ٢٧) .
- ٢ - الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، نحو قولك « هند زيد ضاربتة هي » لا يجب إبرازه . (ص ٤٥) .
- ٣ - العامل الأول في مسألة التنازع أولى بالعمل . (ص ٦١) .
- ٤ - دخول نون الوقاية لا يدل على الفعلية . (ص ٨٣) .
- ٥ - تصغير أفعال التعجب . (ص ٨١) .
- ٦ - أفعال إذا كان اسما ينصب المعرفة والنكرة . (ص ٨٤) .
- ٧ - جواز اشتقاق أفعال من السواد والبياض . (ص ٩٦) .
- ٨ - الاستدلال على ضعف (إن) بأنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به . (ص ١١٥) .
- ٩ - دخول اللام في خبر لكن . (ص ١٢٩) .
- ١٠ - الاستدلال على زيادة اللام الأولى في لعل . (ص ١٣٦) .
- ١١ - جواز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام . (ص ١٧٦) .
- ١٢ - (حاشا) فعل متصرف . (ص ١٧٩) .
- ١٣ - دخول حرف الجر على سوى . (ص ١٨٥) .
- ١٤ - (غير) يجوز بناؤها على الفتح . (ص ١٨٣) .
- ١٥ - إسكان ميم لم . (ص ١٨٨) .
- ١٦ - إذا فصل بين كم الخبرية وبين الاسم بالظرف والجار والمجرور كان الاسم مجرورا . (ص ١٩١) .

- ١٧ - جواز إضافة النيف إلى العشرة . (ص ١٩٤) .
 ١٨ - جواز نداء مافيه (أل) . (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩) .
 ١٩ - الميم المشددة في اللهم ليست عوضا من (يا) . (ص ٢١٢) .
 ٢٠ - جواز ترخيم المضاف وإيقاع الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه . (ص ٢١٥) .
 ٢١ - أيمن جمع يمين . (ص ٢٤٦) .
 ٢٢ - (كلتا) مثنى (كلت) وجواز إفرادها . (ص ٢٦٠) .
 ٢٣ - جواز تأكيد النكرة بغير لفظها . (ص ٢٦٥) .
 ٢٤ - تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال تخفيفا . (ص ٣٩٠) .
 ٢٥ - جواز إعمال حرف الجزم مع حذفه . (ص ٢٠٦) .
 ٢٦ - إظهار أن بعد كئ . (ص ٣٤١) .
 ٢٧ - تأكيد (غير) بـ (لا) . (ص ٣٤١) .
 ٢٨ - (كما) بمعنى (كيما) . (ص ٣٤٤) .
 ٢٩ - جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد . (ص ٣٤٦) .
 ٣٠ - جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط . (ص ٣٦٤) .
 ٣١ - الدال في الذي أصلها السكون . (ص ٣٩٢) .
 ٣٢ - الاسم الهاء وحدها من هو وهى . (ص ٣٩٧) .
 ٣٣ - الاسم الظاهر يوصل كما توصل الذي . (ص ٤٢٨) .
 ٣٤ - جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا . (ص ٤٩٣) .

* * *

وإذا رجعنا إلى الأرقام، فإننا نجد في كتاب سيبويه الذي ترسم النحاة خطاه، ما يؤكد أن الشعر كان مناط الاهتمام الأول من النحاة، إذ نجد في هذا الكتاب - معلمة العربية - حسب إحصاء أستاذنا الفاضل على النجدي ناصف « أن عدة الشواهد من القرآن الكريم: ٣٧٣، ومن الشعر: ٨٧١، ومن الرجز: ١٩٠. فجملة الشعر والرجز: ١٠٦١ »^(١). فإذا أضفنا إلى مجموع الشعر والرجز بيتا استدركته على أستاذنا الفاضل وهو: وقالوا اضرب الساقين إملك هایل^(٢)

- والذي يمهّد العذر لأستاذنا الفاضل في إغفاله أن هذا الشطر لم يكتب بطريقة الشعر في سطر منفرد، ولكن المصادر الأخرى ذكرته شاهدا مستقلا^(٣). ولست أعنى بذلك إلا أنه

(١) سيبويه إمام النحاة: ٢٣٥. (٢) الكتاب: ٢/ ٢٧٢. (٣) انظر: المحتسب: ١/ ٣٨. والخصائص: ٢/ ١٤٥، ٣/ ١٤١. وشرح الشافية: ٢/ ٢٦٢. وشرح الشواهد: ١٨٧، ١٧٩.

من الممكن أن يستدرك غيره - أقول إذا أضفنا هذا البيت إلى إخوته ، أصبحت عدة الشواهد من الشعر والرجز ١٠٦٢ ، وبذلك تكون نسبة الشواهد القرآنية إلى الشعر هي الثلث تقريبا . وعلى هذا يكون ما قاله أحد الدارسين الفضلاء عن الشعر من أنه « ذو النصيب الأوفى في تدوين القواعد بعد كتاب الله وسنة رسوله ، لتأسكه ومصابرته لأحداث الزمان »^(١) . ليس إلا من قبيل العاطفة الدينية . ولا شك أن هذا الباحث الفاضل يعنى أن الشعر بعد كتاب الله وسنة رسوله من حيث التفضيل الديني وقُدسية النص ، لا من حيث الاعتماد عليه في تدوين القواعد .

وإذا كان اعتماد النحاة على الشعر في التععيد كبيرا إلى هذا الحد ، فلا بد أن يكون لذلك أثره .

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص : ٦٥ .

٣ - أثر لغة الشعر في التقعيد النحوى

لم يكن اعتماد النحاة على الشعر من أجل دراسة « لغة الشعر » لذاتها ، وإنما كان ذلك اعتقاداً منهم بأن الشعر ديوان العرب ، لم يفرطوا فيه من شىء مما يطلبه النحاة أو غيرهم ، صرفاً كان أو نحواً أو غير ذلك ، وعملاً بما تناقلوه بينهم « إذا اشتبه عليكم شىء فى القرآن فاطلبوه فى الشعر » ونسبوه إلى الرسول ﷺ .

وقد كان من منهجهم أنهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة على أنها وحدة متكاملة تدرس قواعدها من أى نصوص تختار منها ، أياما كان نوع هذه النصوص ، ودرجة تمثيلها للغة المدروسة .

وقد كان من منهجهم ألا يعتمدوا على اللغة وحدها فى استخراج القواعد ، بل كان القياس معينا لهم على ما يطلبون ، فإذا كان القياس يعاضد قاعدة ما استحسناها وفرضوها ، وإذا لم يؤيد هذا القياس استعمالاً ما حكموا على هذا الاستعمال بأحد الأحكام التى تدل على أنه خارج عن نطاق الاطراد .

ولما كان معظم اعتمادهم على الشعر - كما أسلفنا - وكانت قوة القياس تخضع لقدرة النحوى الشخصية على تفتيق المسائل ، وحسن التعليل لها ، والبراعة فى الإقناع المنطقى بها كان الشعر ميداناً فسيحاً للخلافات ، والاجتهادات الشخصية ، وفرض مسائله أحياناً على النثر ، وغير ذلك مما سنعرض له بعد قليل .

وقبل أن نشير إلى الآثار السلبية للغة للشعر فى التقعيد النحوى ، نود أن نلمح إلى أن هناك أثراً إيجابياً لذلك ، وهو محاولة توثيق النصوص اللغوية ، وكان البصريون هم المعنين بهذه المحاولة ، إذ فجأهم الكوفيون بسيل من شواهد الشعر التى تنقض عليهم قواعدهم ، فكان من وسائل البصريين - حينئذ - أن يتشبتوا من الشاهد ويستوثقوا به وبقائله ، وبروايته قبل أن يحاولوا تخريجه . ولذلك كثر فى حجاجهم « هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » ^(١) وقولهم « الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه » ^(٢) وغير ذلك من وسائل توثيق النصوص اللغوية التى جنحت بها المحافظة على القاعدة عن الحد المطلوب .

وتتمثل مظاهر أثر لغة الشعر فى التقعيد النحوى فيما يأتى :

أولاً: فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر ، ولعل هذه أخطر ما تمثله آثار لغة الشعر فى

(١) انظر : الإنصاف : ٢٥١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٠ . (٢) انظر : السابق : ٢٩٢ .

التفعيد النحوى ، وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض الأبواب النحوية - كبابى التنازع والترخيم - قد فرضت مسائلها على النثر، وعدت أحكامها كما لو كانت منطبقة على كل مستويات اللغة، ونشير هنا إلى نماذج أخرى من القواعد التى فرضت على النثر بتأثير لغة الشعر، ومنها آراء فردية لبعض النحاة فى هذا المجال :

١ - أجاز أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش وابن جنى والرضى وابن مالك تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول مطلقاً، ولم يرد ذلك إلا فى الشعر^(١). وقد أشرنا إلى ذلك من قبل . « والصحيح جوازه فى الشعر فقط »، كما يقول ابن هشام^(٢).

٢ - يطرد بعض النحويين جواز حذف لام الطلب قياساً على قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
وقول الآخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى
«والحق أن حذفها مختص بالشعر»،^(٣) كما يقول ابن هشام .

٣ - يجيز الفراء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به أن يعرب على النون، ويطرد ذلك فى الشعر والنثر على السواء^(٤) . ويرى المبرد هذا رأى أيضاً .^(٥) يقول « ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تجريه مجرى الواحد فيصير إعرابه فى آخره ».^(٦) وهذا خاص بالشعر^(٧) ، ولم يرد فى غيره مثل قول الشاعر :

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين
وقول الآخر:

إنى أبى أبى ذو محافظة وابن أبى أبى من أبين^(٨)

٤ - يجيز النحاة أن تعمل (لا) عمل ليس فى النكرات فقط . وأجاز ابن جنى وابن الشجرى أن تعمل فى المعرفة أيضاً . وعلى ظاهر قولها جاء قول النابغة :

(١) انظر : الخصائص : ٢٩٧/١ . وشرح المفصل : ٧٦/١ . والأشمونى : ٥٩/٢ ، ٦٠ .

(٢) أوضح المسالك : ٢٥٣/١ .

(٣) انظر : المغنى : ١٧٢٢/١ ، ١٧٦/١ . والأشمونى : ٥٥٤/٤ .

(٤) انظر : الأشمونى : ٨٧/١ . (٥) انظر : المقتضب : ٣٣٢/٣ ، ٣٣٣/٤ ، ٣٧/٤ .

(٦) المقتضب : ٣٧/٤ . (٧) انظر : أوضح المسالك : ٣٩/١ .

(٨) انظر : الأصمعيات : ١٩ . ومجالس نعلب : ٢١٣ .

وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا
وعليه بنى المتنبي قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا^(١)
وشواهد هذه المسألة كلها من الشعر سواء إعمالها في النكرات أم في المعارف ، ولذلك
شرط ابن هشام لعملها أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر^(٢) .
٥ - أجاز جماعة من النحاة ، منهم ابن الأنباري ، وقوع الضمير المتصل بعد إلا في
الاختيار وذلك لم يرد إلا في الشعر كقوله :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلّاك ديار^(٣)

٦ - أجاز الكسائي مطلقا أن يتقدم الفاعل المحصور بإلا ، محتجا بقول الشاعر :
ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جباً بطلا
وهذا خاص بالشعر^(٤) .

٧ - لا يميز النحاة حذف خبر كان الناقصة أو إحدى أخواتها - ماعدا ليس في رأى الفراء
وابن مالك - إلا في الشعر كقوله :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى
وبريا ومن أجل الطوى رمانى
وقوله :

لهفى عليك للهفة من خائف
يبغى جوارك حين ليس مجير
«ومن النحويين من أجاز حذفه لقريئة اختياريًا»^(٥) مع أن حذفه في الشعر لا يكون إلا
لقريئة كذلك .

٨ - لا يميز النحاة في غير الشعر ألا تلحق الفعل المسند لضمير المؤنث علامة التأنيث .
وقد أجاز ذلك ابن كيسان محتجا بقول الشاعر :
ولا أرض أبقل إبقاها^(٦)

(١) المغنى : ١٩٦/١ . والأشمونى : ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .

(٢) انظر : قطر الندى : ١٤٣ ، ١٤٤ . (٣) انظر : الأشمونى : ١٠٩/١ . والجمع : ٥٧/١ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ٢٥٤/١ . والأشمونى : ٥٨/٢ . والجمع : ١٦١/١ .

(٥) الجمع : ١١٦/١ . (٦) المغنى : ١٧٩/٢ ، ١٨٠ .

٩ - العلم الموصوف بابن لا يميز النحاة تنوينه إلا في الشعر^(١). ويميز ذلك المبرد في الكلام. يقول : وهذا في الكلام عندنا جائز حسن. فمن ذلك قوله :
جارية من قيس بن ثعلبة^(٢)

١٠ - يقول الرضى إن الجر برب المحذوفة بعد الفاء والواو وبل خاص بالشعر^(٣) ولكن تناول النحاة لهذه المسألة لا يفرق بين الشعر وغيره ، إذ يجعلون ذلك عاما^(٤). وشواهد ذلك كله من الشعر وحده .

١١ - رتبة رب أن تصدر الكلام ، وأجاز أبو حيان أن تقع خبرا لأن المخففة من الثقيلة ، وجوابا للو ، ولم يستشهد لذلك إلا بالشعر كقوله :
تيقنت أن رب امرئ خيل خائفا أمين وخوان يخال أمينا
وقوله :

ولو علم الأقسام كيف خلفتهم لرب مفد في القبور وحامد
وقد قال الإمام الشمنى : « ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة ،^(٥) لأن شواهد من الشعر فحسب :

١٢ - إذا ألغيت (لا) لأجل الفصل ، أو لكون مدخولها معرفة ، فإنه يلزم تكريرها ولا يميز النحاة عدم تكريرها إلا في الشعر : كقوله :

بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها
وقد أجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تتكرر في شعر أو نثر^(٦) .
١٣ - دخول الكاف الجارة على ضمير الغائب مختص بالشعر^(٧) ، كقول الشاعر :

وأم أو عال كها أو أقربا

وقول الآخر :

ولا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلا حاظلا

(١) انظر الكتاب : ١٤٨ / ٢ . (٢) المقتضب : ٣١٤ / ٢ ، ٣١٥ .

(٣) انظر : شرح الكافية : ٣٣٣ / ٢ . والجمع : ٣٧ / ٢ .

(٤) انظر - مثلا - الأشموني : ٢٣٢ / ٢ ، ٢٣٣ . (٥) انظر : الجمع : ٢٦ / ٢ .

(٦) انظر : الجمع : ١٤٨ / ١ . (٧) انظر : الأشموني : ٢٠٩ / ٢ .

وأجازه ابن مالك على قلة^(١)، وتبعه أبو حيان^(٢).

١٤ - مجيء اسم أن المخففة ضميرا بارزا خاص بالشعر،^(٣) وشواهد من الشعر وحده .
ولكن بعض النحاة لا ينظر إليه على أنه كذلك ، ويجعله قاعدة عامة غير أنه نادر^(٤).

ثانيا : من الآثار التي ترتبت على الاعتماد على لغة الشعر في التقييد النحوي تعدد الآراء في المسألة الواحدة ، وجواز أكثر من وجه فيها استنادا إلى استعمالات شعرية كل منها ورد في سياق خاص ، وموقع معين يقتضيه ولا يمكن معه غيره . ولكن النحاة لفقوا بين هذه النصوص وأجازوا في المسألة الواحدة عدة آراء ، ومن ذلك :

١ - قال النحاة إن (إن وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا هو المشهور، وعن (ليت) قال الفراء وأصحابه : « وقد ينصبها كقوله :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتنى إياك طوباك^(٥)

وقد ورد كذلك إلغاء كأن في قول عمار بن عقيل :

كأنهن الفتيات اللعس كأن في أظلالهن الشمس

والقوافي مرفوعة^(٦).

٢ - (لن) تنصب الفعل المضارع ، وحينما ترد في بعض الاستعمالات الشعرية التي تقتصر الحركة الطويلة من الفعل فيها ، يزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة^(٧)

ومثل هذه الحالات - وهي كثيرة - دفعت كثيرا من النحاة إلى التأويل والتقدير ومحاولات التخريج ، والاختلاف في المسألة الواحدة ، وكل يستند إلى شاهد من الشعر. ويكفى أن تقرأ محاولة ابن جنى تخريج بيت القائل :

(٢) انظر الهمع : ٣١ / ٢ .

(١) انظر : التسهيل : ١٤٧ .

(٤) انظر الهمع : ١٤٣ / ١ .

(٣) انظر الأشموني : ٢٩١ ، ٢٩٠ / ١ .

(٦) النوادر لأبي زيد : ٢٥ .

(٥) الهمع : ٢٢٢ / ١ .

(٧) انظر : المغنى : ٢٢١ / ١ . والأشموني : ٢٧٨ / ٣ . والهمع : ٣ / ٢ .

من أى يومى من الموت أفر
أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر^(١)

حتى تدرك مدى الجهد العقلى المذول فى محاولة جعل (لم) غير ناصبة ، مع أن هذا يصطدم بصورة أخرى ممنوعة وهى تأكيد الفعل المضارع المنفى .

ثم تحول ذلك إلى أن يعدوا من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام ، كإعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية فى الإهمال ، وإعطاء (لو) حكم (إن) فى الإعمال ، وإعطاء (إذا) حكم (متى) فى الجزم بها ، وغير ذلك مما يعتمد على شواهد منتزعة من الشعر^(٢) .

ثالثا : توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، وذلك أن الكوفيين كانوا أكثر اعتمادا على الشعر من البصريين ، وأكثر خلطا بين مستويى الشعر والنثر منهم ، ولذلك فرضوا كل استعمال من الشعر عثروا عليه ، ولو كان فى شاهد واحد ، على النثر ، كإجازتهم دخول اللام فى خبر لكن ، كقوله :

ولكننى من حبها لعميد^(٣)

وقد سبق أن سردنا المسائل التى يميزها الكوفيون اعتمادا على شواهد من الشعر فى الفصل الثانى ،^(٤) بها يغنى عن إعادته هنا .

وقد اقتضى موقف الكوفيين من الشعر والاستدلال به على إثبات قواعد يفرضونها على النثر وقوف البصريين فى صلابة أمام هذه الشواهد ، يعملون فيها يد الهدم حيناً ، والتأويل فى كثير من الأحيان . ففى باب ظن وأخواتها - على سبيل المثال - يميز الكوفيون إلغاء العامل المتقدم ، واستدلوا بقول الشاعر :

أرجو وأمل أن تدنو مودتها
وما إخال لدينا منك تنوئل
وقوله :

كذلك أدبت حتى صار من خلقى أنى وجدت ملائكة الشيمة الأدب^(٥)

«وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه : أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل للملاك ، وللدنيا ، ثم حذفت وبقي التعليق . والثانى أن يكون من

(١) انظر : سر الصناعة : ٨٥ / ١ . والخصائص : ٩٤ / ٣ ، ٩٥ .

(٢) انظر المغنى : ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ . (٣) انظر الإنصاف : ١٢٩ / ١ . والمغنى : ٢٦ / ٢ . والجمع : ١٤٠ / ١ .

(٤) انظر (الضرورة بين الكوفيين والبصريين) : صفحة ١٦٣ . من هذا الكتاب .

(٥) انظر الأشموني : ٢٧ / ٢ ، ٢٩ .

الإلغاء ، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضاً . نعم : الإلغاء للمتوسط بين المعمولين أقوى ، والعامل هنا قد سبق (بأنى) ، و(ما) النافية ، ونظيره متى ظننت زيدا قائماً ، فيجوز فيه الإلغاء . والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو ضمير الشأن والأصل : (وجدته) و(إخاله) ، كما حذف في قولهم : إن بك زيد مأخوذ^(١) .

هذا نموذج واحد من نماذج كثيرة ، ناء بها كاهل النحو ، وتوزعت بأمثالها مسائله ، واتهم بسببها ظلماً بالصعوبة والعقم والجمود ، ولعل ذلك يدعونا إلى وجوب تنقية النحو من المسائل التي اعتمد فيها على الشعر ، والقيام بتقعيد جديد للنحو يقوم على لغة القرآن الكريم والحديث النبوى فى تمثيل هذه الفترة المعينة .

رابعاً : هناك جانب ردىء استغل فيه الشعر استغلالاً سيئاً لا يعود على اللغة بشيء ، وتركز هذا الجانب بصفة خاصة على الأبيات التي وصمها النحاة بالضرورة ، وهو الألغاز النحوية ، إذ اعتمد عليها الملغزون والبسوها بالكتابة ، حتى لا يتضح المقصود منها إلا بعد إعمال فكر وكد خاطر . ومن ذلك ما أورده ابن هشام فى المغنى عن (لما) . يقول : « وأما المركبة من كلمتين ، فكقوله :

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

وهو لغز يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ » وأجاب عن الأول بأن الأصل (لن ما) ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ووصلاً خطأ للإلغاز ، وإنما حققها أن يكتباً منفصلين ، وأجاب عن الثانى بأنه منصوب بلن وفصل بينها وبين الفعل بما الظرفية وصلتها للضرورة^(٢) .

ولقد أفردت هذه الألغاز النحوية بالتأليف ، ولم يعتمد مؤلفوها إلا على الشعر وحده ، فألف الحسن بن أسد الفارقى « شرح الأبيات المشككة الإعراب » ، جمع فيه مائتين وستة وخمسين بيتاً ملغزاً ، معظمها من الأبيات التى قال عنها النحاة إنها ضرورة^(٣) ، كما ألف فى ذلك غيره^(٤) .

(١) أوضح المسالك ، لابن هشام : ٢٢٢ / ١ ، ٢٢٣ .

(٢) انظر المغنى : ٢٢٠ / ٢ ، ٢٢١ .

(٣) انظر صفحات : ٥ ، ١٢ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٥ من كتاب : (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب) ، وهو كتاب الحسن بن أسد الفارقى ، نشر خطأ للزمانى . تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨) .

(٤) انظر : الألغاز النحوية لأبى سعيد بن لب الثعلبى (مخطوط بدار الكتب ٢٩ ش نحو) . وموقد الأذهان وموقف الوسنان لابن هشام (مخطوط بدار الكتب ١١٥٥ نحو) .

خامسا : ولعل أبرز آثار لغة الشعر في التقعيد النحوى إهمال دراسة لغة الشعر نفسها، وذلك أنهم كانوا ينظرون للشعر على أنه « محل الضرورات »، مع مارأينا من اعتمادهم الكبير عليه، ولذلك اكتفوا بتعليق كل ظاهرة فيه على المشجب الذى سموه « الضرورة الشعرية »، حرصا على القاعدة، فكثرت بذلك الضرورات فى كتب النحو، دون تفسير، أو دراسة. وكان الأشبه بهم حين نظروا للشعر على أنه محل الضرورات أن يدرسوه دراسة منفصلة عن النثر، وألا يفرضوا بعض تراكيبه على النثر، ويهملوا بعضها الآخر بتلك الحجة التى أثبت هذا البحث عدم صحتها وهى « الضرورة الشعرية ».

* * *

ولعل النتيجة التى نخلص إليها من هذا الفصل، هى أن لغة الشعر تختلف طبيعتها عن لغة النثر، لما يمتاز به الشعر من خصائص فنية تقتضى تراكيب معينة، يسمح للشاعر فيها بحرية أكثر فى التقديم والتأخير وغير ذلك؛ ليلائم بين المضمون من جانب والإطار الخارجى، وهو الوزن والقافية من جانب آخر. وفى سبيل ذلك، قد يطرح الشاعر بعض القرائن اعتمادا على قرائن أخرى تومئ إلى مايرىغ إليه وتجعل مايريده غير سافر سفور العرى. فقد يطرح الشاعر - مثلا - بعض الروابط اعتمادا على الرابط النفسى، ومحاولة لنقل صورة القلب الذى يعيش فيه الشاعر إلى متلقى شعره كقوله :

كيف أصبحت، كيف أمسيت مما يثبت الود فى فؤاد الكريم

وقول الآخر :

وكيف لا أبكى على علاتى صبايحى غبايحى، قيلاتى

فالرابط النفسى هنا أقوى من الرابط المادى المتمثل فى حرف العطف الذى كان ذكره سيؤدى إلى فتور وتراخ لايرمى إليه الشاعر، فضلا عن أن « التنغيم » الذى يلحق به الشاعر أبياته يجعل المستمع فى غير حاجة تماما إلى كل وسائل الربط المعروفة. ويمكن أن يقال مثل هذا عن حذف همزة الاستفهام مثلا، وحذف أداة النداء، وغير ذلك، مما يدل على أن الشعر ينبغى أن تكون الدراسة الصرفية والنحوية له مرتبطة بطروفه. وقد رأينا كيف وقع النحاة من جراء الاعتماد عليه فى تصوير قواعد اللغة بعامة فى اضطراب واختلاف شديدين يرجعان أساسا إلى الخلط بين الشعر والنثر، مما أدى إلى إهمال دراسة الخصائص التركيبية للشعر فى الإطار الصرفى والنحوى، لأنهم درسوا ذلك كله فى إطار موحد.

الخاتمة

تمثل فصول هذه البحث روافد تصب في غاية واحدة ، هي وجوب الفصل بين مستوى الشعر والنثر في التقعيد النحوى . وقد اتخذ البحث من « الضرورة الشعرية » نقطة ارتكاز في طرق هذه المشكلة ، ومحاولة الإسهام في حلها .

ولعل كبرى النتائج التى تسلم لهذا البحث هي أن مصطلح « الضرورة » الشعرية مصطلح لا يمثل واقعا لغويا حقيقيا ، وقد اضطر النحاة إليه اضطرارا ، نتيجة للمنهج الذى سلكوه في جمع اللغة والتقعيد لها .

أما في جمع اللغة ، فقد قصروا نشاطهم على بعض القبائل دون بعضها الآخر بدافع طلب الفصاحة الخالصة ، التى لم تتأشب بالخلاط ومجاورة الأعاجم ، كما حددوا الزمان الذى ينبغى أن يقتصر عليه الجمع اللغوى ، وهو ماعرف فيما بعد بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج . وقد أثارت نظرتهم للمادة اللغوية على هذا النحو نقاطا مهمة ناقشها البحث في موقف النحاة من مصادر الاستشهاد ، وأوضح أثر ذلك الموقف في نشأة ماسمى بالضرورة الشعرية ، وحقق في هذا المجال نتائج لعلها تخالف ما ألف في الدرس النحوى ، فأثبت أن الاستشهاد بالحديث النبوى كان معمولاً به من لدن سيبويه نفسه ، وهذا ما لم يشر إليه أحد من قبل - فيما علمت - وكان الباحثون يكتفون بترديد ما نقله البغدادى في خزانة الأدب ، وقد عنى البحث بهذه المسألة ؛ لأن في كثير من الأحاديث ظواهر مماثلة لما قال عنه النحاة إنه ضرورة في الشعر .

وأثبت البحث - كذلك - أن تحديد النحاة للإطارين الرأسى والأفقى أو الزمانى والمكانى لم يكن دقيقا ولا ملتزما به ، واستعان في سبيل ذلك ببعض الإحصاءات التى قام بها في كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوى بين أيدينا ، وكذلك عن طريق تتبع التاريخى لقضية الاستشهاد بالمولدين ، فضلا عن أن علم اللغة الحديث يرفض فكرة عصور الاستشهاد على النحو الذى أرادوه من هذا التحديد .

وأما في التقعيد ، فقد كشف البحث عن السر في انزلاق النحاة إلى الاعتماد على القياس في الوصول إلى القاعدة ، وذلك أنهم خلطوا بين عملية الصوغ القياسى التى يقوم بها

المتكلم، والقياس المنطقي الذى فرضوا نتائجه على اللغة، فنشأت عن ذلك أمور حددها البحث، منها القياس على أشياء غير لغوية، والخلاف بين النحاة، ومعيارية القاعدة التى بين البحث أسبابها ومظاهرها، وأثبت أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر هذه المعيارية.

وفى مجال المفهوم العام للضرورة عند النحاة، أوضح البحث أربعة اتجاهات مختلفة: أولها اتجاه سيبويه وابن مالك، وثانيها اتجاه الجمهور، وفصل رأى ابن جنى بوصفه ممثلاً لرأى الجمهور، وثالثها اتجاه الأخفش، ورابعها اتجاه ابن فارس. وناقش البحث هذه الآراء، وبين أنها جميعاً تنطلق من نقطة عدم الفصل بين الشعر والنثر، كما حدد البحث كذلك مظاهر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى تطبيق مفهوم الضرورة، وناقش العليتين اللتين أرجع النحاة الضرورة إلى إحداهما، وهما تشبيه غير الجائز بالجائز، والرد إلى الأصل، وأثبت أن كلا منهما محاولة لجعل الضرورة دائرة فلك القياس النحوى. وأكد فى هذه المسألة أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر المعيارية عن طريق حكم النحاة على ظواهر موجودة فى غير الشعر، كالقرآن الكريم والحديث النبوى والنثر المسجوع وغيره بأنها ضرورة. كما كشف البحث عن تضارب آراء النحاة فى جعل الضرورة رخصة أو شذوذاً واختلافهم فى هذا المجال. وثبت من هذا أن نحائنا القدماء لم يعالجوا الظواهر التى سموها ضرورة علاجاً لغوياً، ولذلك اضطربت آراؤهم واختلفت، وبقيت هذه الظواهر فى بطون كتب النحو دون علاج أو تفسير لغوى صحيح.

وفى مجال معالجة مسائل «الضرورة»، اهتمدى البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن بعض ما يسميه النحاة ضرورة، إنما هو استعمال لهجى لبعض القبائل، تسرب إلى اللغة المشتركة، ولم يقبله قياس النحاة، فحكموا عليه بالضرورة لإراحة لأنفسهم من عناء بحثه. ومنها أن بعض ما يسميه النحاة ضرورة، ليس فى الحقيقة والواقع اللغوى كذلك، لأن له نظائر فى القرآن الكريم، وقراءاته المختلفة، والحديث النبوى، والاستعمالات النثرية. وقد أثبت هذا التنظير أن هذه الاستعمالات ليست ضرورة؛ لو رודהا فى النثر، وهو لاضرورة فيه.

كما قام البحث بتطبيق مبدأ «تضافر القرائن وجواز إهدار بعضها عند أمن اللبس»، بناء على أن الاستعمالات الموسومة بالضرورة قد حدث فى كل منها ترخص فى إحدى هذه القرائن، كقرينة البنية أو العلامة الإعرابية، أو التضام أو الرتبة أو المطابقة أو غيرها.

وفى مجال تصحيح القواعد التى وضعها النحاة، اهتمدى البحث - غير مسبوق - إلى أن

«التنازع» ماهو إلا لون من ألوان حرية الرتبة في الجملة ، وأوضح حل هذه المسألة، كما أثبت أن مايسميه النحاة نون توكيد مقلوبة ألفا في الوقف ماهر إلا من قبيل اطراح العلامة الإعرابية لأمن اللبس .

وفي مجال الفصل بين الشعر وغيره ، اهتدى البحث - غير مسبوق كذلك - إلى نظام مرن لظاهرة الوقف الشعري ، واستعمالات الأعلام في الشعر . وأثبت أن الترخيم خاص بالشعر أو يكاد ، وقد فرض النحاة أحكامه على اللغة بمستوياتها المختلفة . كما أثبت أن الشعر لغة انفعالية لا تخضع للتحديد الصارم لقواعد تتسم بالاطراد والاستمرار ، وأن الظواهر التي تشيع في الشعر لا يمكن أن تسمى خطأ ، لأن الحكم عليها بالتخطئة لا يكون مقبولا مادام العرف اللغوي يسيغ هذا الاستعمال أو ذاك ، كما أن بعض هذه الظواهر متجدد مع الشعر حتى الآن .

واقترح البحث أن يدرس الشعر دراسة منفصلة عن النثر ، لانفراده بنظام خاص لايصح فرضه على النثر، كما لايصح فرض النثر عليه ، وهذا لا يمنع من التبادل والتأثير والتأثر بينهما . وقد أوضح البحث الأسباب التي دفعت النحاة إلى الاعتماد على الشعر أكثر من غيره في التقعيد النحوي ، وبين النتائج التي ترتبت على هذا ، ومنها أثر إيجابي وهو محاولة توثيق النصوص اللغوية نتيجة للخلاف بين البصريين والكوفيين ، ومغالة الكوفيين في الاعتماد على الشعر . وقد تمثلت مظاهر أثر لغة الشعر في التقعيد النحوي في فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر ، وانفراد بعض النحاة بآراء خاصة في هذا المجال ، وتعدد الآراء في المسألة الواحدة ، وإجازة أكثر من وجه فيها اعتماداً على استعمالات شعرية كل منها ورد في سياق خاص ، وتوسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين ، واستغلال الشعر استغلالاً رديئاً في الألغاز النحوية ، ثم إهمال لغة الشعر نفسها . وقد شرح البحث كل هذه الآثار بعد أن بين خصائص لغة الشعر، ورمى من ذلك كله إلى نفى وصمة الضرورة عن الشعر .

وفي سبيل الوصول إلى هذه النتائج ناقش البحث « الضرورة » في ضوء تعدد اللهجات ، وانتهى إلى أنه لايصح الاعتماد على الشعر في تصوير لهجة قبيلة ماتصويراً كاملاً ، لأن ما جاء فيه يمثل اللغة المشتركة التي يمثل الشعر أحد مستوياتها ، والتي يستطيع أن يتكلم بها العرب جميعاً . ولذلك خطأ البحث وجهة النظر القائلة بأن العربي يروى حسب لهجته ، وحاول أن يثبت أن تنفيذ بعض اللهجات في الشعر قد يخل بوزنه ، وبين أن هذه الفكرة تقوم على الفهم القديم للسليقة اللغوية ، ولذلك عقد لها البحث مبحثاً خاصاً ، وأقر البحث تعدد الروايات وقبولها كلها بعد أن بين أسباب هذا التعدد وناقشها جميعاً .

وتقتضى الأمانة العلمية أن أشير إلى أن بعض النتائج التي انتهى إليها البحث كانت إشارات لبعض الأساتذة الكبار، أعجلتهم شواغلهم الجمة عن تفصيلها فجاءت مطلقة دون تدليل علمي عليها، كما أن بعضها كانت تنقصه الدقة والموضوعية، وقد قومها هذا البحث ودلل عليها علميا حتى جاءت على صورة قد تكون أقرب إلى الإقناع، وأدعى للقبول، وهذا ما آمله .

والحمد لله بدءا ومختتماً ، وعليه - سبحانه - قصد السبيل .

محمد حماسة عبد اللطيف

القاهرة في ١٥ فبراير ١٩٧٩ م

الموافق ١٨ ربيع الأول ١٣٩٩ هـ

ثبت المصادر والمراجع*

- القرآن الكريم .
 - أبو زكريا الفراء ومذهبه في اللغة والنحو . د . أحمد مكى الأنصارى . (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - نشر الرسائل الجامعية) .
 - الإتيقان في علوم القرآن ، للسيوطى . (الطبعة الثالثة ١٩٤١ م ١٣٦٠ هـ . مطبعة حجازى بالقاهرة) .
 - إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى . (لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩) .
 - أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد السيرافى . تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى . طبع الحلبي - (القاهرة ١٩٥٥ م) .
 - ارتشاف الضرب ، لأبى حيان . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٨٢٨ نحو) .
 - أساس البلاغة ، لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزخشرى . (الشعب) .
 - الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الشعر خاصة : الدكتور مصطفى سويف . (الطبعة الثانية . دار المعارف بمصر ١٩٥٩) .
 - الأشباه والنظائر فى النحو ، لجلال الدين السيوطى . (حيدر الآباد الدكن ١٣١٦ هـ) .
 - أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب : عباس محمود العقاد . (الطبعة الثانية . دار المعارف . غير مؤرخ) .
 - إصلاح المنطق ، لابن السكيت : شرح وتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . (دار المعارف . الطبعة الثالثة . دون تاريخ) .
 - الأصمعيات : اختيار الأصمعى أبى سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك . تحقيق وشرح الأستاذين : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . (دار المعارف . الطبعة الثالثة . دون تاريخ) .
 - إعجاز القرآن ، لأبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى : تحقيق السيد أحمد صقر . (دار المعارف . ذخائر العرب ١٢) .
 - إعجاز القرآن : مصطفى الرافعى . (الطبعة السابعة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م . المكتبة التجارية الكبرى) .
 - الأغانى : لأبى الفرج على بن الحسين بن محمد الأصفهاني . (طبعة دار الكتب . دون تاريخ) .
 - الإغراب فى جدل الإغراب ل ، أبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأتبارى . قدم لها وعنى بتحقيقها سعيد الأفغانى . (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م) .
-
- (*) جريت هنا على اعتبار المصادر والمراجع فى التصنيف لأعلى اعتبار المؤلف ، وعلى ذكر اسم المؤلف كاملا أول مرة إن لم يكن مشهورا ، والاقتصار على اسم شهرته فيما عدا ذلك .

- الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي . (الطبعة الثانية آباد الدكن ١٣٥٩هـ) .
- الألفاظ النحوية، لأبي سعيد بن لب الثعلبي (مخطوط بدار الكتب ٢٩ ش نحو) .
- الإلماع في تقييد الرواية وأصول السماع، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي ت . حقيق السيد أحمد صقر . (دار التراث - تونس ١٩٧٠) .
- امرؤ القيس أمير شعراء الجاهلية . الدكتور الطاهر أحمد مكى . (الطبعة الأولى ١٩٦٨م . دار المعارف) .
- أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية، للدكتور تمام حسان . (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨ - ١٩٦٩) .
- إنباه الرواة على أنبا النحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن على بن يوسف القفطى . حقيق حمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة - مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) .
- الانتصار لسيبويه من المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد . (مخطوط ٦٠٥ نحو . تيمور بدار الكتب المصرية) .
- الانتصاف، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد المنير الإسكندري . (مطبوع بذييل تفسير الكشاف للزخشري) . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤هـ .
- الإنصاف، في مسائل الخلاف، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري . بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . (مطبعة الاستقامة الطبعة الأولى ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م) .
- الإيضاح في علل النحول، أبي القاسم الزجاجي . تحقيق مازن المبارك (دار العروبة ١٩٥٩م) .
- أوضح المسالك ل، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام . (نشر تحت اسم منار السالك إلى أوضح المسالك) . محمد عبد العزيز النجار . (الطبعة الثانية مطبعة الفجالة الجديدة . دون تاريخ) .
- البرهان في وجوه البيان، لأبي الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب . تحقيق الدكتور حفي محمد شرف . (مكتبة الشباب - دون تاريخ) .
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي . (القاهرة - مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ) .
- البيان والتبيين ل، أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت . حقيق حسن السندوبى . الطبعة الثانية ١٩٣٢م . ونسخة أخرى بتحقيق عبد السلام هارون . (الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩هـ) .
- تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعي . (الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م) .
- تاريخ الأدب الجاهلي : الدكتور على الجندى . (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية ١٩٦٥م) .
- تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان ترجمة د . عبد الحليم النجار (دار المعارف دون تاريخ) .
- تاريخ اللغات السامية : د . إسرائيل لفنسون (الطبعة الأولى ١٩٢٩م . لجنة التأليف والنشر) .
- تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى . (مطبوع بذييل كتاب سيبويه . طبعة بولاق سنة ١٢١٧هـ) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ل، أبي عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك

- تحقيق محمد كامل بركات . (دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م).
- تطور الدرس النحوى ، للدكتور حسن عون . (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م).
- التنبيهات على أغاليط الرواة ، لأبى القاسم على بن حمزة البصرى . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى . (دار المعارف - ذخائر العرب ٤١) .
- التنبيه على حدوث التصحيف لـ ، حمزة بن الحسن الأصفهاني . (مصور بدار الكتب المصرية ٨٩٦ أدب تيمور) .
- توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب . وهو العنوان الذى نشر تحته خطأ ، (شرح الآيات المشككة الإعراب) للحسن بن أسد الفارقي . تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م) .
- الجامع لأحكام القرآن . (تفسير القرطبي) لـ ، أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى . (دار الشعب) .
- حاشية الأمير على المغنى . (بهامش مغنى اللبيب - دار إحياء الكتب العربية) .
- حاشية الدمهورى على متن الكافى ، للسيد محمد الدمهورى . (وليس عليه أى بيانات) .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، لمحمد على الصبان . (دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ) .
- الحيوان لـ ، أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون (طبع الحلبي - القاهرة ١٩٣٨م - ١٩٤٥م) .
- خزانة الأدب لعبد القادر بن البغدادى . (المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٧هـ) .
- الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد على النجار . (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م) . الطبعة الثانية .
- دراسات فى علم اللغة ، للدكتور كمال محمد بشر . (دار المعارف بمصر ١٩٦٩) .
- دراسات فى النحو . د . طه عبد الحميد طه . (مكتبة سعيد رأفت - دون تاريخ) .
- دراسات نقدية فى النحو العربى ، للدكتور عبد الرحمن محمد أيوب . (الأنجلو المصرية ١٩٥٧م) .
- دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية . د . محمد بدوى المختون . (ط ١ سنة ١٩٧٢م - مكتبة الشباب بالقاهرة) .
- درة الغواص فى أوهام الخواص ، لأبى محمد القاسم بن على الحربرى . (الطبعة الأولى ١٢٩٩هـ مطبعة الجوائب قسطنطينية) .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع . تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى . (الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ . بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة) .
- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني . (الطبعة الرابعة - دار مصر ١٣٥٧هـ) .
- دور الكلمة فى اللغة : س . أولمان . ترجمة الدكتور كمال محمد بشر . (القاهرة ١٩٦٢م) .
- ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (دار المعارف بمصر - ذخائر العرب ٢٤) .
- ديوان أبى تمام الطائى . تحقيق محيى الدين الخياط .
- ديوان طرفة بن العبد ت . تحقيق الدكتور على الجندى (الأنجلو المصرية . دون تاريخ) .

- ذم الخطأ في الشعر لابن فارس . (مطبوع مع كتاب الكشف عن مساوئ المتنبي - مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٤٩ هـ) .
- الرد على النحاة ل ، ابن مضاء القرطبي . تحقيق د . شوقي ضيف . (الطبعة الأولى . دار الفكر العربي ١٩٤٧ م) .
- الرواية والاستشهاد باللغة ، للدكتور محمد عيد . (عالم الكتب ١٩٧٢ م) .
- زهر الآداب وثمر الألباب ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الحصري . تحقيق الدكتور زكي مبارك . (الطبعة الثالثة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م . المكتبة التجارية بالقاهرة) .
- سر صناعة الإعراب صنعة الشيخ أبي الفتح عثمان بن جنى . بتحقيق لجنة من مصطفى السقا وآخرين (الطبعة الأولى - الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) .
- السليقة اللغوية ، للدكتور رمضان عبد التواب . (مجلة الأقلام العراقية - تشرين الثاني ١٩٦٦ م) .
- السماع والقياس ، لأحمد تيمور باشا . (الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م . لجنة نشر المؤلفات التيمورية) .
- سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ علي النجدي ناصف . (مكتبة نهضة مصر بالفجالة . دون تاريخ) .
- سيبويه حياته وكتابه ، للدكتور أحمد أحمد بدوى . (الطبعة الثانية . مكتبة نهضة مصر بالفجالة - دون تاريخ) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . (مطبعة مصطفى محمد بمصر . دون تاريخ) .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للعلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني . (دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ . وهو مطبوع مع حاشية الصبان) .
- شرح التسهيل ، لابن مالك . (مخطوط بدار الكتب المصرية ١٠ ش - نحو) .
- شرح الجمل ، لابن عصفور . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو . تيمور) .
- شرح درة الغواص ، لأحمد شهاب الدين الخفاجي . (الطبعة الأولى - مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩ هـ . مطبوع مع درة الغواص) .
- شرح ديوان زهير ، لثعلب . (نشر دار الكتب المصرية) .
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه . (مخطوط ١٣٧ نحو . بدار الكتب المصرية) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضى الدين الأسترباذي . تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد . (التزام محمود توفيق - مطبعة حجازي بالقاهرة) .
- شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغدادي . (مطبعة حجازي بالقاهرة . مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب) .
- شرح الشواهد للعيني . (مطبوع بأسفل حاشية الصبان على شرح الأشموني . دار إحياء الكتب العربية) .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ل ، أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري . تحقيق عبد السلام

- هارون. (دار المعارف بمصر - ذخائر العرب ٣٥).
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين بن عقيل العقيلي . (دار مطابع الشعب).
- شرح ابن علان للاقتراح . (مخطوط ٦٦٦ نحو . تيمور بدار الكتب المصرية).
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . (المكتبة التجارية).
- شرح كتاب سيوييه ، للصغار الفقيه . (مخطوط بدار الكتب ٩٠٠ نحو).
- شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن على يعيش . (إدارة الطباعة المنيرية) .
- الشعر الجاهلى منجى فى دراسته وتقويمه للدكتور محمد النويى . (الدار القومية للطباعة والنصر - القاهرة دون تاريخ) .
- الشعر والتأمل ، لروستريفور هاملتون . ترجمة الدكتور محمد مصطفى بدوى . (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر . دون تاريخ) .
- الشعر والشعراء ل ، أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق أحمد شاكر . (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة ١٣٦٤ هـ) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (مكتبة دار العروبة دون تاريخ) .
- الصحاحى فى فقه اللغة ، لأبى الحسن أحمد بن فارس . (مطبعة المؤيد - القاهرة ١٩١٠ م) .
- صبح الأعشى فى صناعة الإنشال ، أبى العباس أحمد بن على القلقشندى . (نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية - دون تاريخ) .
- صحيح البخارى ، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى . (كتاب الشعب) .
- الصناعتين ل ، أبى هلال العسكري . (طبعة الأستانة) .
- ضحى الإسلام لأحمد أمين (الطبعة السابعة) .
- الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، للسيد محمود شكرى الألوسى . (المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١ هـ) .
- طبقات فحول الشعراء ل ، محمد بن سلام الجمحى . تحقيق محمود محمد شاكر . (دار المعارف - القاهرة ١٩٥٢ م) .
- العربية دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب : يوهان فك ترجمة د . عبد الحليم النجار . (مطبعة الكاتب العربى . ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م) .
- العربية ولهجاتها . د . عبد الرحمن أيوب . (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨ م) .
- عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكى . (مطبوع مع مختصر العلامة سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح - الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ . بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر) .
- العقد الفريد ل ، أبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى . تحقيق أحمد أمين وآخرين (مطبعة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٩ م - القاهرة) .

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى . د . محمود السعران . (دار المعارف ١٩٦٢م) .
- العلم والشعر لريتشاردز . ترجمة د . مصطفى بدوى .
- العمدة فى صناعة الشعر ونقده ، لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى . (الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ - ١٩٢٥م القاهرة) .
- عمر من الحب ، لصالح عبد الصبور . (الكتاب الذهبى - القاهرة . دون تاريخ) .
- عيار الشعر ، لمحمد بن أحمد بن طباطبا العلوى . تحقيق د . طه الحاجرى ، د . محمد زغلول سلام . (المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٦م . القاهرة) .
- عيون الأخبار لـ ، أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) .
- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائى . (بيروت - دون تاريخ) .
- فقه اللغة وسر العربية ، لأبى منصور عبد الملك بن محمد الثعالبى . (الطبعة الأولى سنة ١٣٤١هـ - ١٩٢٣م . مطبعة السعادة) .
- فلسفة الضمير ، للأستاذ على النجدى ناصف . (مذكرات لطلبة السنة التمهيدية للمهاجستير بدار العلوم ١٩٦٨) .
- الفهرست ، لمحمد بن إسحاق بن النديم . (لينزج سنة ١٨٧٢م) .
- فى الأدب الجاهلى . د . طه حسين . (الطبعة التاسعة ١٩٦٨ - دار المعارف) .
- فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثالثة ١٩٦٥ - الأنجلو المصرية) .
- القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية ، للدكتور عبد العالم سالم مكرم . (دار المعارف بمصر - دون تاريخ) .
- القراءات والمهجات ، للأستاذ عبد الوهاب حمودة . (الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م . مكتبة النهضة المصرية - مطبعة السعادة بمصر) .
- القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث ، للدكتور عبد الصبور شاهين . (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٦م) .
- قضية الإعراب بين أيدى الدارسين . د . رمضان عبد التواب . (المجلة ١١٤ سنة ١٩٦٦م) .
- قضية المعجم الشعرى . (مذكرات فى النقد الأدبى ، للدكتور محمود الربيعى للعام الجامعى ١٩٦٦ - ١٩٦٧م) .
- قضية النحو والنحاة . د . حسن عون . (المجلة العدد ١٥٨ . فبراير ١٩٧٠م) .
- القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، للأستاذ عبد الحميد حسن . (مطبعة العلوم ١٩٤٦م) .
- الكامل لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته (دار نهضة مصر - دون تاريخ) .
- الكتاب لسيبويه . (المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧هـ) .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوى .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، لمحمود بن عمر الزمخشري . (القاهرة ١٣٥٤هـ) .

- كشف المشكل فى النحو والتصريف وما فى الشعر عليه المعول، لأبى الحسن الحيدرة على بن سليمان المعروف بحيدرة اليمنى. (مخطوط بدار الكتب ٥٦٢ - نحو).
- لسان العرب، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى. (بولاق).
- اللغات السامية. لتولدكه ترجمة د. رمضان عبد التواب. (دار النهضة العربية).
- اللغة لفندريس. ترجمة عبد الحميد الدواخلى ود. محمد القصاص. (الأنجلو المصرية).
- اللغة بين الفرد والمجتمع، ليسبرسن. ترجمة د. عبد الرحمن أيوب.
- اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان. (الأنجلو المصرية ١٩٥٨ م).
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان. (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م).
- اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب. (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩ م).
- اللغة الشاعرة: عباس محمود العقاد. (الأنجلو المصرية ١٩٦٠ م).
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، للأستاذ عباس حسن. (دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م).
- اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، للدكتور حسن عون. (الطبعة الأولى ١٩٥٢ م. مطبعة رويال بالإسكندرية).
- لغتنا والحياة، للدكتورة عائشة عبد الرحمن. (دار المعارف بمصر. دون تاريخ).
- لمع الأدلة لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى. تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية. ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧ م).
- لهجة القرآن الكريم، للدكتور أحمد علم الدين الجندى. (حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠ م).
- مايجوز للشاعر فى الضرورة ل، أبى جعفر التميمى القزاز. (مخطوط بدار الكتب المصرية. ١٨٣٠ - أدب).
- متن الكافى فى العروض والقوافى. (بهامش حاشية الدمنهورى على الكافى).
- مجالس ثعلب، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون. (دار المعارف - القاهرة، ذخائر العرب).
- مجالس العلماء، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى. تحقيق عبد السلام هارون. (الكويت ١٩٦٢ م).
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبى الفتح عثمان ابن جنى تحقيق على النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى. (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م).
- المدارس النحوية، للدكتور شوقى ضيف. (دار المعارف بمصر - دون تاريخ).
- مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد. (الطبعة الأولى. توزيع دار المعارف).
- مراتب النحويين، لأبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بالقاهرة - القاهرة).

- المرشد إلى فهم أشعار العرب ، للدكتور عبد الله الطيب المجذوب . (مطبعة الحلبي بمصر) .
- المزهر للسيوطي . (طبعة محمد صبيح دون تاريخ) .
- مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين الأسد . (دار المعارف ١٩٥٦ م) .
- معاني القرآن ، للفراء تحقيق محمد علي النجار . (طبعة دار الكتب) .
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . (طبع دار المأمون - القاهرة ١٩٣٨ م) .
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي . (كتاب الشعب) .
- مغنى اللبيب ، لجمال الدين بن هشام الأنصاري ، (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة) .
- مفتاح السعادة ، لطاش كبرى زاده .
- المفصل في علم العربية ل، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . (الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ . مطبعة التقدم بمصر) .
- الفضليات ، للمفضل بن محمد الضبي ت . حقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . (مطبعة المعارف ١٣٦١ هـ) .
- مقالات نقدية ، للدكتور محمود الربيعي . (مكتبة الشباب ١٩٧٨) .
- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨ هـ) .
- مقدمة ابن خلدون . (كتاب الشعب) .
- المقرب ل، ابن عصفور . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٦٠٩ نحو . تيمور) .
- مناهج البحث في اللغة . د . تمام حسان ، (الأنجلو المصرية ١٩٥٥ م) .
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، للأستاذ أمين الخولي . (دار المعارف) .
- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية) .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنى النحوى لكتاب التصريف ، للإمام أبى عثمان المازنى . بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . (ط الأولى ١٩٥٤ م) .
- من قضايا اللغة والنحو ، للأستاذ على النجدى ناصف . (مكتبة نهضة مصر بالفجالة) .
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، لحازم القرطاجنى . تحقيق محمد الحبيب بن خوجه . (تونس ١٩٦٦ م) .
- منهج النحاة العرب . د . تمام حسان . (حويلات كلية دارالعلوم ، ١٩٧٠ م) .
- الموازنة بين الطائيين ، لأبى القاسم الحسن بن بشر الأمدى . تحقيق السيد أحمد صقر . (دار المعارف ذخائر العرب ٢٥ القاهرة) .
- موسيقى الشعر ، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثانية ١٩٥٢ . الأنجلو المصرية) .
- موسيقى الشعر العربى ، للدكتور شكرى محمد عياد . (الطبعة الأولى ١٩٦٨ م . دار المعرفة بالقاهرة) .
- الموشح فى مأخذ العلماء على الشعراء ل، أبى عبد الله محمد بن عمران المرزبانى . تحقيق على محمد البجاوى . (دار نهضة مصر ١٩٦٥ م) .

- موطئة الفصيح، لأبى عبد الله محمد بن الطيب الفاسى . (مخطوط بدار الكتب ٥٠١) .
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان ل، ابن هشام . (خطوط بدار الكتب ١١٥٥ نحو) .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى . (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب) .
- نحو عربية ميسرة، للدكتور أنيس فريجة . (دار الثقافة ببيروت) .
- النحو الوافى، للأستاذ عباس حسن . (دار المعارف بالقاهرة ١٩٦١ م) .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى . (الطبعة الثالثة ١٩٤٧ م) .
- النشر فى القراءات العشر، لشمس الدين محمد بن محمد الجزرى . (الطبعة الأولى - المكتبة التجارية) .
- نظرات فى الصرف . (مذكرات للدكتور أحمد علم الدين الجندى - ١٩٧١ م) .
- النظرية الرومانتيكية فى الشعر ، سيرة أدبية لكوليردج . ترجمة د . عبد الحكيم حسان . (دار المعارف ١٩٧١ م) .
- نظرية المعنى فى النقد الأدبى . د . مصطفى ناصف . (دار القلم ١٩٦٥ م) .
- النقد الأدبى الحديث . د . محمد غنيمى هلال . (الطبعة الثالثة ١٩٦٤ م) .
- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر . (الطبعة الأولى ١٩٣٤ . تحقيق محمد عيسى منون) .
- النوادر فى اللغة ل، أبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى . (المطبعة الكاثوليكية ببيروت سنة ١٨٩٤ م) .
- همع الهوامع . شرح جمع الجوامع للسيوطى . (الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ - مطبعة السعادة) .
- الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية : أحمد عبد العظيم . (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - ١٩٧٠ م) .
- الوساطة بين المتنبنى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى .
- وفيات الأعيان ل، أبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان . تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٤٨ م) .

المحتوى

٤

الإهداء

٥

مقدمة

الفصل الأول

القاعدة ونشأة مصطلح الضرورة الشعرية

توطئة الفصل ١٠ - السماع ١١ ، السماع العفوى ١١ ، السماع العلمى ١٢ - موقف النحاة من مصادر الاستشهاد ١٦ : أولاً - القرآن الكريم ١٨ ، ثانياً - الاستشهاد بالحديث ٢٢ ، ثالثاً - الاستشهاد بكلام العرب ص ٣٣ الإطار الأفقى ٣٥ ، الإطار الرأسى ص ٣٨ ، تحديد الإطار الزمنى ٤٠ ، موقف النحاة من الاحتجاج بالمولدين ص ٤٣ ، تحقيق وتتبّع تاريخى ص ٤٣ ، رابعاً - آثار هذا الموقف ٤٩ - التقسيم والتجريد ص ٥٣ - التععيد ص ٥٧ ، القاعدة وشروطها ص ٥٧ . تدخل القياس وعدم الاعتماد على الشواهد ٥٩ ، الخلط بين الصوغ القياسى والقياس المنطقى ص ٦١ ، إقحام مالميس لغوياً على مسائل النحو ص ٦٣ الخلاف بين النحاة ص ٦٥ ، معيارية القاعدة ومظاهرها ص ٦٧ ، أولاً : القول بتركيب لم تسمع عن العرب ٦٩ ، ثانياً : رفض بعض ماجاء عن العرب وسمع منهم ٧١ ، ثالثاً : تحطى العرب ٧٢ ، رابعاً : التأويل والتقدير والحذف والاستتار والتشبيه والحمل على المعنى ٧٥ ، خامساً : الشذوذ والندرة والقلة ٨٠ ، سادساً : ضرورة الشعر ص ٨٥ .

الفصل الثانى

الضرورة الشعرية فى آراء النحاة

توطئة الفصل ٨٨ عرض آراء العلماء فى الضرورة الشعرية ومناقشتها ، أولاً : رأى سيبويه وابن مالك ٩٠ ، ثانياً رأى ابن جنى والجمهور ٩٨ تفصيل رأى ابن جنى فى الضرورة

١٠٠، ثالثاً: رأى الأخفش ١٠٥، رابعاً: رأى ابن فارس ١٠٨، خامساً: الضرورة بين البصريين والكوفيين ١١٢، خلاصة هذه الآراء ١١٦، الأصل والتشبيه في الضرورة ١١٧، مناقشة هاتين العلتين ١٢٤ - الضرورة في غير الشعر ١٢٩، أولاً: القرآن الكريم ١٣١، ثانياً: النثر المسجوع ١٣٧، ثالثاً غير المسجوع ١٣٩ الضرورة بين القاعدة والرخصة والشذوذ ١٤٢.

الفصل الثالث

أنواع الضرورة الشعرية

معالجة ورأى

توطئة الفصل ١٤٨ ، ١ - الضرائر الصرفية ١٥٢ ، أولاً : من ضرورات البنية ١٥٢ : ١ - إطالة الحركات القصيرة ١٥٣ ، ٢ - تقصير الحركات الطويلة ١٦١ ، ٣ - استعمال هو وهي في الشعر ١٦٧ ، ٤ - استخدام الهمزة في الشعر وموقف النحاة منه ١٦٨ ، ٥ - الوقف الشعري وضرورات البنية ١٨١ ، ٦ - الأعلام في الشعر وضرورات البنية ١٩٤ ، ٧ - متفرقات من ضرورات البنية ٢٠٢ ، (أ) حذف بعض أجزاء الكلمة ٢٠٢ ، (ب) جمع الاسم على غير صيغة جمعه ٢٠٨ .

ثانياً: من ضرورات اللواحق الصرفية ٢١٣ ، ١ - لاحقة النون ، ٢ - لاحقة واو الجماعة ، ٣ - مورفيم التانيث .

٢ - الضرائر النحوية ٢٣١ (أ) التضام ٢٣٢ ، ١ - الفصل بين المتضامين ٢٣٣ ، الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٢٣٤ ، الفصل بين التمييز والتمييز ٢٣٧ ، الفصل بين الجار والمجرور ٢٣٨ ، الفصل بين أداة الشرط ومجزومها ٢٣٩ ، الفصل بين لن ومنصوبها ٢٤٠ ، الفصل بين كم ومجرورها ٢٤٠ ، الفرق بين حرف العطف والمعطوف ٢٤١ ، ٢ - حذف أحد المتضامين ٢٤٢ : حذف أن الناصبة ٢٤٢ ، حذف حرف النداء مما لا يحذف فيه ٢٤٣ ، حذف نون التوكيد من الفعل ٢٤٥ ، حذف مجزوم (لم) ٢٤٦ ، حذف الفاء من جواب الشرط وجواب (أما) ٢٤٦ ، حذف (ما) من (إما) ٢٤٧ ، حذف الهميزة المعادلة لـ (أم) ٢٤٨ ، حذف واو العطف ٢٤٩ ، حذف الموصوف ٢٥٠ ، حذف نون الوقاية ٢٥١ . ٣ - الإخلال بوجه التضام ٢٥٣ : الجزم بإذا ولو ٢٥٣ ، مضامة العدد للمعدود ٢٥٤ ، وضع المفرد موضع الجملة ٢٥٦ ، فصل الضمير مع إمكان اتصاله ٢٥٧ ، نداء مافيه (ال) ٢٥٨ . ٤ - الجمع بين غير المتضامين ٢٦٠ : مضامة (ال) للفعل المضارع والظرف والجملة الاسمية ٢٦٠ ، مضامة نون التوكيد لاسم الفاعل والفعل الماضي ٢٦٢ ، الجمع بين (يا) واللهم ٢٦٣ .

- (ب) العلامة الإعرابية ٢٦٤ : (أولاً) طرح الحركة الإعرابية ٢٦٩ تعقيب ٢٧٧ (ثانياً) صرف المتنوع من الصرف ومنع المصروف ٢٧٩ (ثالثاً) قلب الإعراب ٢٨٣ .
- (ج) الرتبة ٢٨٥ : ١ - تقديم المستثنى ٢٨٦ ، ٢ - تقديم الفاعل ٢٨٧ ، ٣ - تقديم المعطوف على المعطوف عليه ٢٩٨ ، ٤ - تقديم الصفة على الموصوف ٢٨٩ ، التقديم والتأخير وحرية الرتبة .
- (د) المطابقة ٢٩٧ ٢٩٠ .
- (هـ) الربط ٢٩٨ .
- حصار هذا الفصل ٣٠٢ .
- رأى الدارسين المحدثين فيما يسمى بالضرورة الشعرية ٣٠٣ .

الفصل الرابع الضرورة الشعرية

في إطار اللهجات وتعدد الروايات والسليقة اللغوية

- توطئة الفصل ٣٠٨ .
- أولاً تعد اللهجات والضرورة الشعرية ٣٠٩ .
- اللغة واللهجة واللغة المشتركة ٣٠٩ ، العربية الفصحى هي اللغة المشتركة قبل الإسلام وبعده ٣١١ ، خصائص اللغة المشتركة مستمدة من اللهجات المختلفة ٣١٢ ، وجود استعمال لهجي في اللغة المشتركة ٣١٣ ، اللهجات في الضرورة الشعرية ٣١٥ ، (أولاً) نماذج لهجية مما نسبوه إلى أصحابه ٣١٧ ، (ثانياً) نماذج لهجية مما لم ينسب إلى أصحابه ٣١٩ ، الضرورة والقراءات القرآنية ٣٢١ .
- ثانياً : تعدد الروايات في شواهد الضرورة ٣٢٩ .
- أسباب تعدد الروايات في الشعر ٣٢٩ : أولاً : تغير الشعراء ٣٢٩ ، ثانياً : تغير الرواة ٣٣١ ، ثالثاً تغير النحاة ٣٣٨ .
- تعدد الروايات في أبيات الضرورة ٣٤٠ ، أثر تعدد الروايات ٣٤٢ ، موقفنا من تعدد الروايات ٣٤٤ .
- ثالثاً : السليقة والضرورة ٣٤٩ ، مفهوم السليقة اللغوية ٣٥٠ ، رأى العلامة ابن خلدون ٣٥٢ ، رأى علم اللغة الحديث في السليقة ٣٥٢ .
- ١ - هل يستطيع العربي أن يتكلم بغير لهجته ؟ ٣٥٥ ، ٢ - الصواب والخطأ فيما يسمى ضرورة ٣٥٨ ، ٣ - تجدد هذه الظاهرة مع الشعر ٣٦٣ .

الفصل الخامس لغة الشعر والتقعيد النحوى

توطئة الفصل ٣٧٠ .

١ - من خصائص لغة الشعر ٣٧١

اقتضاء التجربة ألفاظا وتراكيب خاصة ٣٧٦ ، الخصائص الصرفية والنحوية ٣٧٨ .

٢ - مصادر النحو أهمها الشعر ٣٨٤ .

٣ - أثر لغة الشعر فى التقيد النحوى ٣٩٦ .

الخاتمة ٤٠٥ .

ثبت المصادر والمراجع ٤٠٩ .

رقم الايداع ٢٨٨٦٠ / ٩٦

I.S.B.N. 977 - 09 - 0322 - 1

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسنى - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ - هاتف , ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

لغة الشعر

دراسة في الضرورة الشعرية

* «الضرورة الشعرية»، مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التي نجدها موزعة مبثوثة في أسواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك في كتب النقد الأدبي القديم. فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية في الشعر، يلجئان الشاعر إلى ارتكاب ما هو غير مألوف في النظام اللغوي.

* وقد اختلف النحاة في مفهوم «الضرورة الشعرية» اختلافاً غير قليل. فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء في الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومنهم من رأى أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارا، بحيث لا تكون له عنه مندوحة. وفيهم من انتهى إلى أن ما يسميه النحاة ضرورة ما هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار عنه تكلف لا داعي له. وبينهم من رأى أنها شذوذ، أو رخصة. وغالبي بعضهم فزعم أن الشعر نفسه ضرورة. واهتدى قليل منهم إلى أن هذا من لغة الشعراء؛ لأن ألسنتهم قد ألفت ذلك، ودرجت عليه.

* وقد عاد هذا الاختلاف بنتائج غير حميدة على دراسة اللغة. فما يراه هذا ضرورة لا يقاس عليه، لا يحده الآخر كذلك؛ فيبيح الأخذ به، والنسج على منواله شعرا ونثرا، ويعمل فيه التأويل والتخريج، ويلتوى عن النص اللغوي في أيديهم، فيختنق دون تفسير صحيح. وعدم التفسير اللغوي الصحيح إهمال للنص، والتفسير الملتوى إرهاب له.

* ولما كان مفهوم «الضرورة الشعرية» مضطربا لدى نحائنا القدماء؛ فقد زحف هذا المصطلح - «الضرورة» - على النصوص اللغوية الأخرى من غير الشعر، كالقرآن الكريم، والنثر المسجوع، وغير المسجوع أيضا. واضطر النحاة لعقد مشابهة بين الشعر وغيره من ألوان الكلام، ولم يجدوا حرجا في تسمية هذه الظواهر - وهي في غير الشعر - ضرورة، مع أنه لا وزن حيثنذ ولا قافية.

* وآمل أن ينهض هذا الكتاب بمهمة تفسير ما سماه النحاة «ضرورة شعرية»، تفسيراً لغوياً يرتبط بواقع النص اللغوي الذي توجد فيه هذه الظاهرة، ويراعى ظروفه الخاصة، ويحاول أن ينقذ عن الشعر «وصمة» الضرورة التي لصقت به زمنا طويلا، ودفعت نقاد العرب قديما إلى تحذير الشعراء منها، وعيب الشعر بسببها، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أن الشر أفضل من الشعر لما يشتمل عليه الشعر من ضرورات!